

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر

الإقليد

شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الثالث

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر



الإقليد

شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش

المجلد الثالث

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الجندي، أحمد بن محمود بن عمر
الإقليد شرح المفصل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. -
الرياض.
٤ مج؛ ٢٣٢٤ص، ١٧ × ٢٤سم
ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
١ - ٣٩٩ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج٣)
١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)
ب - العنوان
ديوي ٤١٥,١ ٢٣/١٢٢٩
رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩
ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
١ - ٣٩٩ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م

ومن أصناف الاسم:المعرفة والنكرة

فَالمَعْـــرِفَـةُ مَادَلَّ على شيءٍ بِعَيْنِـهِ، وَهُـوَ عَلَى خَمْسَـةِ أَضْرُبٍ: الْعَلَمُ الخَاصُّ، والْمُضْمَرُ. .

قولـــــــه : «المعرفة والنكـــرة».

التعريف يتعلق إما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك: (ليس بستان) وأنت تعـرفـه دون مخاطبك أو بما لايعرفانه نحو قولك: (أنا في طلب غلام أشتريه وحمارٍ أكتريه)، ولست تقصد بهما إلى مُعَيَّنَيْنِ أو بما يعرفانه نحو قولك: (فعل الرَّجُل كَذَا).

قولـــــــه : «فالمعرفة مادل على شيءٍ بعينه. . . . . .».

المعرفة تفيد علما جُزئيًّا، والنكرة (تفيد علما كليًّا)[1]، فتعريفُ الاسم يقرب معناه إلى فهم المخاطب، والتنكيرُ يُبَعِّده عنه.

قولـــــــه : «العلم الخاص . . . .».

احتراز عما ثُنِّي أو جمع، أو نُكِّر من الأعلام.

قولـــــــه: «والمضمـــــــر. . . . . .».

إنما كان المضمر معرفة، لأنَّ الشيء إنما يضمر بعد جَرْي ذكرِهِ ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في أن كلا منهما ليس بنكرة نحو قولك: (زيـد ضربته)، فالضمير في ضربته معرفة، لأنه لايكون في هذا الكلام إلا لـــ(زيد)، وهذا هو التعريف بعينه، لأنَّ المعرفة هو مادلّ على شيء بعينه، ولو قلت: (لقيتُ رجلا فأكرمته)، فالضمير في أكرمته لايكون إلا للرجل المذكور،فإن قلت: الذي يعود الضمير إليه هنا هو شائع غير معين وهو (رجلا) وفيما سبق معينّ، وهو «زيـد» فكيف يتساوى الضميران في إفادة

---

(١) في الأصل «تفيد كليا» والمثبت من ب و ع.

وَالْمُبْهَمُ، وَهُـوَ شَيْئَان: أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولاَتُ، وَالْدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْـرِيفِ، وَالْمُضَـافُ إلى أَحَـدِ هُؤلاءِ إِضَافَةً حَقِيقيةً، وَأَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ المُبْهَمُ، ثُمَّ الْدَّاخِلُ عَلَيهِ حَرْفُ التَّعْرِيف... وأَمَّا الْمُضَافُ فُيعْتَبَرُ أَمْرُهُ بِمَا يُضَافُ إليه ..... وأَعْرَفُ أَنْوَاعِ الْمُضْمَرِ ضمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، ثم المُخَاطَبِ، ثَمَّ الْغَائِب والنَّكِرَةُ مَاشَاعَ في أُمَّتهِ كَقَولِك: جَاءَني رَجُلٌ، وَرَكِبْتُ فَرَساً..

التعريف؟ قلت: لما ذكرت المنكر عرّفته بعض التعريف وكأن إخبارك عنه بلقائكه تعرّفاً عند السامع، فإذا أضمرته بَعْدُ كان ضميره معرفة، لأنَّ قلب السامع لايذهب إلى غيره، كما كان لايذهب إلى غير (زيـد) في الصـورة السـابقـة، ومثال الصورة الـلاحقـة قولك: (زارني رجل من شأنه وقصَّته كيتَ وكيتَ) فبجَّلتَ الرجل بلام التعريف للإشارة إلى رجل حصل للسامع من وصفك إياه وذكرك له بعض التعريف، وانتعش في ذهنه ذلك، لِيعرفَ بتلك الإشارة أن ذلك هو الذي سبق ذكره مرّة،ولو قلت فبجَّلت رجلا لامتنع، لأن السامع لايعلم إذ ذاك أتريد ذلك المذكور مرة أم غيره، بل الظاهر أنك تريد رجلين فثبت بما ذكرنا أن الضمير معرفة، سواء كان (لنكرة أو معرفة)[1] من غير فصل.

قولـــــه: «والمبهـــم ......».

سُمِّى مبهما لأنه لايقع على شيء معيَّن، وإنما يقع على مايُشار إليه أو على ما توضحه الصلات.

قولـــــه: «وأعرفها المضمـــر....».

إنما كان المضمر أعرف، لأنه لايضمر إلا بعد جري ذكره ومعرفته فإضمار الاسم

---

(١) في ب: «لمعرفة أو نكرة» والمثبت من الأصل و ب.

إعادته وتكريره، فيتنزل منزلة المفسر. وإنما كان العلم دونه لأنه يتطرق إليه التنكير، بخلاف المضمر.

والمبهم كالمضمر، غير أنّ فيه شياعا ليس في المضمر، والداخل عليه حرف التعريف أنقص تعريفا، لأن دليل التعريف فيه قلق غير لازم بل هو على شرف الزوال، ولاكذلك تعريف سائر المعارف فإنه متمكن من ذواتها.

قولـــه: «وأما المُضَافُ . . . . ».

قد ذكرنا أن المضاف إليه نُزِّل منزلة التنوين في المضاف، فتنزلا لذلك منزلة شيء واحد فلما امتزجا لفظاً امتزجا معنى، ليكون الامتزاج المعنوي على قدر الامتزاج اللفظي، إذ الألفاظ قوالب المعاني فيُعتبر أمرُ المضاف بما أضيف إليه عبارةٌ أخرى.

المضمر أعرف المعارف لأن الشيء لايضمر إلا وقد عُرف وهو بمنزلة وضع اليد فلذا لايوصف كسائر المعارف. ثم العلم لأنه موضوع على شيءٍ بعينه، لايقع عليه غيره. ثم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب (كقولك: «هذا حاضر بين يديك»)[1].

ثم المُحَلَّى باللام لأنه يعرف بالقلب لاغير.

ثم المضاف (لأنَّ تعرُّفه من غيره)[2].

وقيل يعتبر أمره بماأضيف إليه لما ذكرنا في العبارة الأولى.

وعامة الكوفيين على أنَّ المبهم أعرف من العلم[3]، وعامة البصريين على العكس.

فالحجة للكوفيين أن المبهم يعرَّف بشيئين، العين والقلب، ولا يعرف العلم إلا

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) مراتب المعارف مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين ففي حين ذهب الكوفيون إلى أن المبهم أعرف من العلم ذهب البصريون إلى عكس هذا وهو أن العلم أعرف من المبهم وقد تدرج الجندي هنا في مراتب المعارف وفق مافعله البصريون.
انظر (الإنصاف في مسائل الخلاف) ص ٧٠٧ـ٧٠٩.

....

بالقلب فيكون المبهم أعرف بالضرورة، بدليل أن العلم ينكر بالتثنية والجمع وغيره، بخلاف المبهم فإنه لايقبل التنكير.

والحجة للبصريين ماذكرنا أن العلم موضوع لشيءٍ بعينه. ولايقع على غيره، فلما لم يشاركه شيء أشبه ضمير المتكلّم، ولا خلاف في أنّ الضمير المتكلم أعرف من المبهم.

قولـــــه : «وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم...».

لأنه ليس مما يتطرق إليه شبهة لعدم مشاركة غيره إياه، بخلاف ضمير المخاطب والغـائب، ثم ضمـير المخاطب لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغائب، فيكون ضمير المخاطب أعرف.

قولـــــه : «والنكرة ماشاع في أُمَّتِه....».

النكرة كل ما لم يخصَّ الواحد من أمته نحو: (رجل وفرس) وهي أصل للمعرفة، لأنها تدل على علم كليّ والمعرفة على جزئي، والعلم الكلي قبل العلم الجزئي، ثم النكـرات على مراتب بعضهـا أعم من بعض، فإن شئت فانـظر في قولنـا (موجود وجسم، وحيوان، وإنسان، ورجل) يتضح ما ذكرت. فالأول أعم من الثاني، والثاني من الثالث، وهلمَّ جرًا إلى الآخر، والنكرة اسم لما يُنكر، كالطُّلْبَةِ اسم لما يطلب وهو الحاجة.

ومن أصناف الاسم: المذكر والمؤنث

قولـــــه : «المذكـــر والمؤنث».

إنما كانت الأسماء إما مذكراً أو مؤنثا، ولا ثالث، لأن الأصل في الأشياء الحيوانات وهي كذلـك بالخِلْقة فجعل سائر الأشياء تبعا. واعلم أن الذي يختصُّ به التذكير والتأنيث هو الاسم كضارب وضاربة، وتأنيث الفعل على التشبيه، بيانه أن الفعل مفهومه مصدر وهو جنس لا تأنيث فيه، وقولهم: (خرجَت هندٌ) بتأنيث الفعل إنما هو لأن الفعل مع الفاعل عندهم كشيء واحد لا استغناء للفعل عنه فكأنَّ الفاعل جزء من الفعل فجُعل لهذا كأن الفعل مؤنث فأنِّث، فثبت أن تأنيث الفعل لكونه شبيها بالمؤنث، (بتنزيله منزلة المؤنث أما تأنيث الحروف نحو ثُمَّتَ، ورُبَّت فعلى تشبيهها بالمشبَّـه بالمؤنث)[1] لأن مرتبة الحرف من الفعل كمرتبة الفعل من الاسم، فالاسم يكون حديثا ومحدثا عنه، والفعل لايكون (إلا)[2] حديثا، والحرف لايكون حديثا ولا محدثا عنه، فكما استجازوا أن يجعلوا في الفعل علامة التأنيث كذلك استجازوا أن يجعلوها في الحرف، فلما كان تأنيث الحروف[3] على التشبيه بالمشَبّه بالأصل قل التأنيث فيه ونزر، على أن الفعل والحرف لامدخل للتأنيث فيهما، لأن التأنيث معنى يَحُلّ في المؤنث، ووصف يدخله، والفعل والحرف لايصح وصفهما بذلك، لأنه لاحال لهما ولذا لم يصغّرا لأنه وصف يدخل المصَغَّر، فمنى قولك رجيل: رجل صغير، والفعل والحرف لايوصفان بالكبر والصِّغَر.

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سقط من الأصل و ب والمثبت من ع ووجودها لازم.

(٣) في ب: «الحروف» والمثبت من الأصل وع.

المُذَكَّرُ مَا خَلا مِن الْعَلاَمَاتِ الثَّلاثِ التَّاءُ والألِفُ وَالْيَاءُ . . . في نَحْوِ غُرْفَةٍ، وأَرْضٍ وَحُبْلَى، وَحَمْراءَ، وَهذي، والْمؤنَّثُ مَاوُجِدَتْ فيهِ إِحْدَاهُنَّ .

فإن قلت: التأنيث إنما يستقيم فيما له فرج، كما أن التذكير إنما يستقيم فيما له ذكر، فما بالهم عدّوا نحو شمس ودار من المؤنثات، ونحو قمر وبيت من الذكور؟ قلت: ذلك للإشعار بأن التأنيث والتذكير قد يتناولان اللفظ دون المعنى للتوسُّع في الكلام، كما أشعروا بصوغ الإضافة اللفظية أن الإضافة قد تتشبث باللفظ دون المعنى.

فإن قلت فلم ترك نحو (شمس) بغير العلامة واقتصر على إبانة التأنيث في الإسناد والتصغير؟ قلت: ذاك لروم الخفّة، فإن قلت لم اختصّت زيادة العلامة بالمؤنث، ولم يَحْتَجْ المذكر إلى ذلك؟ قلت الزيادة فرع والمؤنث فرع فناسب أن يُخَصَّ الفرعُ بالفرع، ومما يدلُّ على أن المؤنث فرع على المذكر ماروي أن الله - جل وعز - خلق حواءَ - رضي الله عنها - من ضلع آدم[1] «عليه السلام»[2]، ولأنَّهم عبَّروا بالجزءِ عن المؤنث في قولهم أَجْزَأَتْ إذا وَلَدَتْ أنثى. قال:

٣٨٦ - قَدْ تَجْزِىءُ الحُرَّةُ المِذْكَارُ أَحْيَانَا[3]

قولـــــه: «ما خلا من العلامات الثَّلاث»[4].

(١) انظر الحديث في سنن ابن ماجه باب الطهارة ٧٧.

(٢) في الأصل «صلى الله عليه» والمثبت من ع و ب.

(٣) من البسيط وصدره كما ورد في كتاب الأفعال للسرقطي ٢: ٢٥١.
إنْ أَجْزَأَتْ حُرَّةٌ يَوْماً، فَلا عَجَبٌ.
اللسان (جزأ) قال ابن منظور في نسبة البيت نقلا عن أبي إسحق: «وقد أنشِدتُ بيتاً يدلُّ على أنّ معنى جُزْءاً معنى الإناث. قال: ولا أدري البيت هو قَديمٌ أم مصنوع.

(٤) للنحاة آراء في عدد هذه العلامات وفي كونها قياسا مطردا أم أنها جارية على غير قياس، وقد ذكر المحقق رمضان عبدالتواب أن الفراء أشار إلى هذه العلامات الثلاث في (المذكر والمؤنث) =

. . . .

يعني ما خلا لفظا وتقديرا لأنه سنبينّ أنّ المؤنث يكون مؤنثا لفظا أو تقديرا فلو لم يكن المذكّر على ماذكرنا لزم أن يكون المؤنث المقدّر علامته مذكرا والتقدير مخصوص بالتـاء على ماسيجيء، والياء لايكـون للتـأنيث في الأسـماء إلا في نحو هذي عند بعضهم، وبعضهم لايثبت الياء نظرا إلى قولهم هذهِ، فيقول: العلامات هي: التاء والألف والهاء، وهذه التاء ليست بهاء، وإن انقلبت في الوقف في اللغة الفصيحة هاء لإجماعهم على التلفُّظِ بها في الوصل تاءً.

---

٤٣ والمفضل بن سلمة في مختصر المذكر والمؤنث ٥٧ وابن فارس في المذكر والمؤنث ٤٦. أما أبوبكر الأنباري فقد ذكر خمس عشرة علامة في كتابه المذكر والمؤنث ١٦٦-١٧٣ ثمان منها في الأسـماء وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات. وعلامات المؤنث في الأسماء عند أبي بكر الأنبـاري هي: الألف المقصـورة إلى الياء كقولك ليلى وسلمى وسعدى. والألف الممدودة كقولك حمراء وصفراء والسرَّاء والضرّاء والتاء كقولك أخت وبنت. والهاء كقولك طلحة وحمزة، وقـائمـة وقـاعـدة، وهي تكـون هاء في الوقف. والألف والتاء في الجمع كقولك المسلمات والصالحات والهندات والجملات, والنون كقولك هُنّ وأنتن. والكسرة كقولك أنتِ. والياء كقولك هذي قامت.

انظر كتاب »المذكر والمؤنث« لابن التستري، تحقيق رمضان عبدالتواب ص٤٧ حاشية ٥. أما ابن التستري فقال: ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولالهما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض الناس، لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة والألف الممدودة في حمراء وخُنْفُساء، والألف المقصورة في مثل: حُبْلَى وسَكْرَى. وهذه العلامات بعينها موجـودة في المـذكـر، أما الهاء ففي مثل قولك: رجل باقِعَةٌ ونسّابة، وعلاّمة ورَبْعة وراوية للشعر. . . أما الألف الممدودة مثل: رَجُل عَيَاياءٌ وطباقاء، وبُسْر قريثاء، ويوم ثلاثاء. . . . أما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خُنْثَى، وزِبَعْرى للسيّء الخُلق وجَمَل قبعثرى إذا كان ضخما شديدا. . . . ووصفوا أن المذكر هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات مثل زيدٍ وَسَعْدٍ، وقد يوجد على هذه الصورة كثيرٌ من المؤنث مثل هند ودعد. . . انظر (المذكر والمؤنث) لابن التستري تحقيق رمضان عبدالتواب ص٤٧-٤٩.

والتأنيثُ على ضَرْبَين: حَقيقيٌّ كتأنيث المرأةِ والناقةِ ونحوهما مما بإزائه ذَكَـرٌ في الحيـوان، وغيرُ حقيقيٍّ، كتأنيث الظلمةِ والنعلِ ونحوهما. ممَّا يَتَعلَّقُ بالـوَضْـع والاصـطِلَاح، والحَقِيقي أَقْوَى وَلذِلكَ امْتَنعَ في حَالِ السَّعَةِ: جَاءَ هِنْدٌ. وَجَازَ: طَلَعَ الشَّمْسُ، وإنْ كَانَ المُختَارُ طَلَعَتِ، فإنْ وَقَعَ فَصْلٌ اسْتُجِيزَ نَحْوُ قَوْلِهِم: حَضَرَ الْقَاضِي الْيَومَ امْرَأَةٌ.

أما قَلْبُها في (الوقف)[1] هاءً فللفرق بينها وبين تاء الفعل. والوقف مَحلُّ تَغيير.

قولـــــه: «نَحْوُ غُرْفَةٍ وأَرْض .....».

التـاء المقـدرة في أرض كالظاهرة فيها[2] لأنها مَنْويّة وإن كانت غيرَ ملفوظٍ بها، (والمنـوية كالملفوظ بها)[3]، والدليل على أنها كالملفوظ بها إعادتهم إياها في التصغير نحو: أريضة، فلذا ذكر الأرض في جملة ما تأنيثه بعلامة.

قولـــــه: «والتأنيث على ضربين ......».

المراد بالمؤنث الحقيقي ماهو بإزائه مذكرٌ كالرّجل بإزاء المرأة، والجمل بإزاء الناقة، وهذا في الحيوانات، وبغير الحقيقي أن يوجد في الاسم علامة التأنيث ولايكون في المعنى مؤنثـا، وهذا القسم يتأتى في المعاني والموات كالبِشَارة والبُشْرى، وكالغرفة، والصحراء. ففي الأولى والثالثة تاء التأنيث، وفي الثانية والرابعة ألفه والأوليان من المعاني والأخريان من الموات.

والمذكر أيضا حقيقي كالرجل، وغير حقيقي كالثوب، وتفسير القسمين هنا على الضد من تفسـر قسمي المؤنث فتأمل يتضح لك.

---

(١) في الأصل: «الوصـــل» وصوابه المثبت من ب و ع.

(٢) انظر المذكر والمؤنث للفراء ٨١ والمذكر والمؤنث لابن التستري ٦٠.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

قولـــــه : «والنعــــل . . . .»[1].

هي بالنون والعين المهملة.

قولـــــه : «ولذلك امتنع . . . .».

إذا كان تأنيث الاسم حقيقيا وجب أن يلحقَ الفعل المسند إليه علم التأنيث نحو: (جاءَتْ هِنْدٌ)، ولايجوزُ ترك الإلحاق، لأن التأنيث ثابت في المعنى فيجب أن تثبت علامتـه في اللفظ للمـطابقة بين المعنى واللفظ، فأما إذا لم يكن التأنيث حقيقيا، فالعناية بإثبات علامته في اللفظ لم تَقْوَ، فلذا جاز ترك الإلحاق في الفعل المسند إلى ذلك الاسم المؤنث اللفظي مقدّما عليه، نحو: (طَلَعَ الشَّمْسُ) في حال السَّعة، غير أن المختار هو الإلحاق لعدم الفصل بين الفعل، وبين ذلك المؤنث.

قال بعض المحققين[2]: (وقول النحويين إنَّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن)، ليس بسديد للإجماع على قوله: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾[3] فإذن الأمران مستويان، إثبات التاءِ وعدمه، وقع فصلا أو لم يقع فإن (جاز)[4] ترك الإلحاق مع المؤنث الحقيقي فذاك لفصل نحو (حضر القاضي اليومَ امرأةٌ)، لأن الفصل لما أوقع الطول بين الفعل والاسم المؤنث احتمل ترك الإلحاق.

وفي بعض نسخ المفصل: (حَضَرَ القاضي امرأة)، بجعل القاضي فاصلا لاغير فلعله كافٍ لأن الفصل قد حصل بذلك.

---

(١) انظر (المذكر والمؤنث) للفراء ٨٤ (المذكر والمؤنث) لابن التستري ٥٤، ١٠٧.

(٢) هو ابن الحاجب وانظر نص عبارته في الإيضاح ١ : ٥٥٤.

(٣) سورة القيامة آيـة ٩.

(٤) في الأصل «جـاء» والمثبت من ب و ع.

قَالَ جَريـــرٌ:
«لَقَــدْ وَلَــدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ» .

قولـــــه :
٣٨٧ـ لَقَدْ وَلَدَ . . . . [1]
تمامه : . . . . عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ

الصلب: جمع صليب وهو ودك الجيفة قال:

٣٨٨ـ جريمةَ نَاهِضٍ في رَأْسِ نِيقٍ ترى لِعظامِ مَا جَمَعَتْ صَلِيباً[2]

والشام بالشين المعجمة جمع شامة وهى العلامة.

---

(١) البيت بتمامـــه:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ

وهذا البيت ترتيبه الثالث والأربعون من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٥١٥ وعدتها سبعة وأربعون بيتا من الوافر في هجاء الأخطل ومطلعها:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بذي طُلوعٍ سُقيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيَامُ

والشاهد في البيت إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقيا لوجود الفصل بالمفعول.

(٢) البيت من الوافر نسبه ابن منظور في اللسان (صلب) إلى أبي خراش الهُذليّ في وصف عقاب شبَّه فرسه بها. وذكر قبله:

كأني، إذ غَدَوا ضَمَّنْتُ بَزِّي من العِقْبانِ خَائِتَةً طَلُوبَا

جَريمة. . . . (البيت) وقال في تفسيرهما: كأنى إذ غدوا للحرب ضمَّنْتُ بَزِّي أي سلاحي عقابا خائتةً أي مُنْقَضةً. وجريمة: بمعنى كاسِبة، يقال: هو جريمة أهله أي كاسبهم. والناهِضُ: فَرْخُها، وانتصاب قوله طلوبا على النعت لخائتة، والنيق: أرفع موضع في الجبل. وصلب العظام يَصْلُبُها صَلْباً واصطلبها: جمعها وطبخها واستخرج ودَكَها ليؤتدم به، وهو الاصطلاب. واللسان (صلب).

وَلَيْسَ بِالوَاسِعِ، واسْتُحْسِنَ نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ وَقَولُه تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ هذا إذا كَانَ الْفِعْلُ مُسْنَداً إلى ظَاهِرِ الاسْمِ.... فإنْ أُسْنِدَ إلى ضَمِيرِه فإلْحَاقُ الْعَلاَمَةِ...

قولــــــه: «وليس بالواسع ....».

أي ليس بالأعرف، قال الإمام عبدالقاهر: «ولا أعلم له نظيرا في التنزيل».

فإن قلت: التثنية كالتأنيث في أن لابدُ لكل منهما من إلحاق علامة فما بالهم ألزموا إلحـاق علامة التأنيث في نحو: (جاءَتْ هِنْدٌ)، وامتنعوا من أن يطرد إلحاق علامة التثنية في نَحْو: (جاءَا غلاماك)، وإن كان «غلاماك» مثنى على الحقيقة[1]، كما أنَّ هنـدا مؤنث على الحقيقـة؟ قلت: التثنية غير لازمـة، ألا ترى أن الْمُجْتَمِعَيْن جاز افتراقُهما بخلاف التأنيث، فإنه لازم في المعنى، ألا ترى أن المرأة لاتصير رجلا، فلما لزم التأنيث لزم علامتُه لفظا، ولما لم تلزم التثنية، لم تلزم علامتها لفظا فلم يَكْثُر نحو: «جَاءَا غلاماك».

قولــــــه: «واستُحسن نحو قوله: عز وعلا ـ ﴿جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾[2]. إنما استحسن لأنه إذا جاز ترك الإلحاق بغير[3] الفصل من غير قبح ففي الفصل يحسن لامحالة.

قولــــــه: «فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة ......».

لو كان الفعل مؤخرا في المؤنث اللفظي نحو: «موعظة جاءَتنا» فالوجه هو الإلحاق، وقبيح جدا ترك الإلحاق نحو: «موعظة جاءنا»، بغير تأنيث لأنك إذا قلت جاءَتْ موعظة علم أن التأنيث لما بعدُه، وإذا قلت: «موعظة جاءنا» جاز أن يظن أن الفاعل

---

(١) في الأصل: «حقيقة» والمثبت من ب و ع.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٣) في الأصل: «لغير» والمثبت من ب و ع.

وقولـــــه :

«وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا» .

مَرْقُـوبٌ منتظر، وأنَّ الذي تقدم ذكره ليس إياه فلما كان في الإلحاق كشف الغطاء ووضوح الدلالة على الغرض كان الوجه أن لايترك .

ووجه آخر أن تأنيث الفعل لكون الفاعل مؤنثا بدليل أنه لا يؤنث لكون المفعول مؤنثا، لايقال: «نصرت هندا زيد»، فلما كان تأنيثه لاتصال فاعل به مؤنث كان ازدياد ثبات العلامة بعد ازدياد اتصال الفاعل. والفاعل إذا أخر كان الفاعل ضمير المؤنث السابق ذكره والمضمر أشد اتصالا وامتزاجا من المظهر، ألا ترى أن المضمر يستكن في الفعل فيلزم أن يجوز: (جاءنا موعظة) بغير تاءٍ جوازا حسنا ويمتنع أن تقول: (موعظة جاءنـا) بغير تاءٍ، اللهم إلا على قبح وحمل على المعنى. كما جاء أبقل بغير علامة التأنيث في قوله[1]:

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُوكِ قَعْقَعْتُ بالخَيْلِ خلْخَالَهَا

كَكِرْفِئَةِ الْغَيْثِ ذاتِ الصَّبيـــــرِ تأتي السَّحَابَ وَتَأْتَـا لَهَا

٣٨٩ـ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[2]

---

(١) في نسخة ب وبعد كلمة قوله ورد التصويب التالي بخط صغير: «صوابه قولها لأنه للخنساء» ومع أن البيت الشاهد ليس لها على ماسيأتي قريبا إلا أن البيتين الأولين في شعر الخنساء كما صرح بذلك البغدادي في الخزانة ١ : ٥١ حين قال: وقد رأيت البيتين الأولين في شعر الخنساء ترثي بها أخاها.

(٢) الأبيات من المتقارب والشاهد فيها البيت الثالث وهي لعامر بْن جُوَيْنٍ الطائيِّ كما في سيبويه ٢ : ٤٦ ولسان العرب و(دق) و(بقل) وكذلك في شرح شواهد المغني ٩٤٣ وابن يعيش ٥ :٩٤ والدرر اللوامع ٢ : ٢٢٤ ولم ينسبه الفراء لا في «معانيه» ١ :٢٧ ولا في «المذكر والمؤنث» ٨١. والشاهد في البيت حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على تأويل أن الأرض مكان فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها والمكان مذكر. كذا عن ابن يعيش ٥ : ٩٤ـ٩٥ وقيل ذكّر لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، وقد أورد البغدادي الشيء الكثير عن هذا الشاهد فارجع إليه في الخزانة ١ : ٤٥ ومابعدها ففي ذلك زيادة للمستزيد.

. . مُتَأَوَّلٌ بِمَكَانٍ .

ألا تراه ذكرّ أبقل وفيه ضمير للأرض وهى مؤنثة، أي ورب جارية من بنات الملوك قعقعت بإرسال الخيل عليهم خلخالها، يريد أنه لما أغار عليهم هربت وَعَدَتْ فسمع صَوْتُ خِلخالها، ولم تكن قبل ذلك تعدو..

والكرفِئَة: السحابة المتراكمة. والصّبير: هو السحاب الأبيض.

و(تأتا لها) : أي تصلح السحاب بانضمامها إليها، و(تأتال): تفتعل من آل الشيء يؤوله إذا أصلحه وقوَّمَه، ويقال: آلَ القومَ يؤولهم إذا أصلح أمورهم، ونصب (تأتالها) على الجواب بالواو، وَشَبَّه عَدْوها بمضيٍّ السحاب ثم قال: فلا سحابةٌ مطرت مثل هذه السحابة، التي شبه الجارية بها، ولا أرضَ أُخرجَتْ بَقْلاَ مثل الأرض التي أصابها مطر هذه السحابة.

ومنهم من يروي: ولا أرض أبقلتِ إبقالها.

علىٰ تخفيف الهمزة من (إبقالها) وإلقاء حركتها على التاء من أبقلت، وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة، والذي أنشده الرواة: هو : (أبقل) بدون التاء، وهو الموجود في الكتب القديمة[1] .

والوجه الثالث: أن المؤنث إذا كان مضمرا فإنه قد يكون مستترا فالوجه أن يجعل له في اللفظ علامة تدل عليه بخلاف الظاهر. فنفسه تدل على التأنيث، فمن الجائز أن يستغني عن العلامة الدالة على تأنيثه أما الضمائر البارزة فإنها تجري على طريقة المستتر لتجري الأخوات على سَنَنٍ واحد.

قولـــــه : «متأوّل. . . . .».

أي بالمكان .

(١) انظر (المذكر والمؤنث) للفراء ص٨١.

* فصـــــل * والتاءُ تَثْبُتُ في اللَّفْظِ وتُقَدَّر، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تُقَدَّر في اسْم ثلاثيٍّ كَعَيْنٍ وأُذُنٍ، أَوْ في رُباعيٍّ كَعَنَاقٍ، وَعَقْربٍ، ففي الثُّلاثيِّ يَظْهَرُ أَمْرُهَا بِشَيْئَيْنِ:

بِالإِسْنَادِ وبِالتَّصْغِيرِ، وفي الرُّباعي بِالإِسْنَادِ فَقَط.

قولـــــه: «ففي الثلاثي يظهر أمرها بشيئين . . . . إلى آخره».

الاسم المؤنث العاري من علامة التأنيث على ضربين:

أحدهما على مايكون على ثلاثة أحرف، والثاني ماهو على أكثر منها.

فالأول يظهر أمره بالإسناد والتصغير نحو سمِعَتِ الأُذنُ وأُذينة، ولايظهر أمر الثاني إلا بالأول نحو لدغتِ العقرب، والسر في ذلك أنهم جعلوا الحرف الزائد على ثلاثة بمنزلة الزيادة وهي التاء[1]، وإن كان ذلك الحرف أصلا، لأن الكلمة لما أنافت بذلـك الحـرف على أعـدل الأبنية وهـو ما على ثلاثة أحرف لانقسامه على المراتب الثـلاث، المبـدأ والـوسط والمنتهى بالسَّـويَّة لكـل واحد واحد حصل فيها طول، وبالتصغير (تزداد التاء)[2] فيزداد الطول وهو مستكره، فناسب أن يجعل ذلك الحرف الزائد على الثلاثة كالزائد من نفس الكلمة كتاء التأنيث، فيمتنع إلحاق علامة التأنيث في التصغير كيلا تجتمع زيادات في موضع واحد ونظير هذا جعلهم حروف العلة في نحو: (يغزو ويرمي ويخشى) كالزائد حيث حذفوها عند التسكين، نحو: (لم يَغْزُ ولم يرمِ ولم يَخْشَ) و(اغزُ وارمِ واخشَ)، كما حذفت الحركات الزائدة في نحو (لم يضربْ) ونحو (جاءني زيدْ) و(مررتُ بزيدْ).

أما إلحاق العلامة في الإسناد فلأنَّ العلامة تتصل بالفعل لابذلك الاسم كَلَدَغَتِ العقربُ، فلا يحصل الطول المفرط ولا التقاء الزيادتين.

قولـــــه: ويظهر أمرها بالإسناد. . . . .».

---

(١) في ب: «والتي هي التاء» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «يزداد الياء» وهو تحريف وصوابه المثبت من الأصل وع.

غير مستقيم، لأنه أراد بذلك ظهور كون الاسم مؤنثا، أو ظهور كون التاء مقدّرة، والأول باطل، لأنّ كون الاسم مؤنثا يظهر بأشياء كثيرة غير الإسناد، من الصفة وعود الضمير (وبعض الجموع)[1] وغير ذلك.

وكذا الثاني إذ ليس في الإسناد (ما يُشعر بذلك، ولك أن تقول إن في الإسناد)[2] دلالة على ظهور أمر التاء بيانه أن التاء التي في الفعل بالنظر إلى الأصل فيها دلالة على التاء التي في الأسماء المؤنثة في الأصل، لأن التاء أصلها أن تكون في الصِّفات للفرق بين المذكر والمؤنث ودخولها في الصِّفات في موضع تدخل فيه في الأفعال (كقامت) فهي قائمة فلذا قالوا (حائض) بدون التاء لعدم قصدهم معنى الفعل، وحائضة بالتاء حين قصدوا. ذلك المعنى، فهذا يصلح أن يكون وجها لذكر الاسناد في دلالته على التاء دون ماعداه مما يدل على التأنيث إذ ليس فيما عداه دلالة على كون التاء مقدرةً، وإنما خص التاء بالتقدير دون الألف لأن التاء هي التي ثبت ردها في نحو أذينة ولم يثبت رد الألف فوضح أن المقدّر هو التاء لا الألف.

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

• فصـــــل • وَدُخُولُهَا عَلَى وُجُوهٍ: للفَرْقِ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الصِّفةِ كَضَاربةٍ، وَمَضْرُوبَةٍ، وَجَمِيلَةٍ، وَهُو الكَثِيرُ الشَّائعُ، وَللفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي الاسم كَامْرَأَةٍ، وَشَيْخَةٍ، وإنْسَانَةٍ، وَغُلَامَةٍ، وَرَجْلَةٍ، وَحِمَارَةٍ، وأَسَدَةٍ، وبِرْذَوْنَةٍ وَهُو قليل..

قولـــــه: «في الصفـــــة....».

لأنَّ الصفة مشتركة بين الأشياء، فكانت التاء فارقةً فيها بين المذكر والمؤنث.

قولـــــه: «وللفرق بينهما في الاسم كامرأة.....».

قيل للمذكر امرؤ وللمؤنث امرأةٌ، وهذا بمنزلة الصِّفة من وجه وهو أنهم جعلوا علامة التأنيث دخول التاء كما في الصفات ككريم وكريمة ولم يستأنفوا البناء كما في نحو جمل وناقة، وبمنزلة الاسم من وجه من حيث إنه ليس هنا اسم آخر (يقع امرؤٌ صفة له)(1)، لايقال مررت برجل مَرْءٍ كما لايقال مررت برجل رجل، اللهم إلا على تأويل نحو: مررت برجل مرءٍ، أي كامل.

فإن قلت: المروءة تدلُّ على أن امرءا صفة. قلت: لاتدل فالمروءة بمنزلة الرجوليّة، والرجوليّة غير دالة على كون الرجل صفة لما نبهناك عليه عند تحديد الصفة فكذا المروءة، ثم اعلم أن هذه الكلمة في استعمالها على وتيرتين:

إحداهما: أن تلحق صدرها همزةٌ وقد(2) ذكرنا.

والثانية: أن تكون على فَعْلٍ نحو (مَرْءٍ)، و(مَرْأَةٍ)، ولم يستعملوا مع لام التعريف إلا العاري من الهمزة فكأنهم استكرهوا تحريك لام التعريف على نحو المرأة فاقتصروا على الوتيرة الثانية إذ ذاك.

---

(1) في ب: ويكون هنا صفة له، وأثبت من الأصل وع.

(2) في ب: كما ذكرناه، وأثبت من الأصل وع.

وللفرقِ بَينَ اسْمِ الجْنسِ وَالوَاحِدِ مِنْهُ كَتمْرةٍ وَشَعِيرَةٍ وَضَرْبَةٍ، وَقَتْلَةٍ، وَلِلمُبَالَغَةِ فِي الوَصْفِ كعَلاَّمَةٍ وَنسَّابةٍ وراويةٍ، وفروقَةٍ، وَملُولَةٍ. ولِتَأْكِيدِ التَّأنيثِ كنَاقَةٍ وَنَعْجَةٍ، وَلِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْجَمْعِ كَحِجَارة، وَذِكَارَةٍ، وصُقُورَةٍ، وخُؤُولَةٍ، وَصَيَاقِلةٍ، وَقَشَاعِمَةٍ، وَلِلدَّلاَلةِ على النَّسَبِ كَالمهَالِبَةِ، والأَشَاعِثَةِ.

وشيخ وشيخة في الأصل صفتان، إلا أن الاسمية قد غلبت عليهما بالاستعمال[1] فخرجتا من حيِّز الوصفية.

وكذا التاء في إنسانة لما ذكرنا من الفرق بين الاسمين، ومما مَرَّ بي في بعض مطالعاتي قولـه:

٣٩٠ ـ إنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ بَدْرُ الْدُّجَى مِنْهَا خَجِلْ
إذا رنَتْ عَيْنِي لَهَا فَبِالْدمُوعِ تَغْتَسِلْ[2].

والغلام اسم فيه معنى الوصفية، لأنه بمعنى الشاب، ولا كذلك رجل ورجلة، وحمار وحمارة، وأَسَدٍ وأَسَدَةَ، وبِرْذَون وبِرْذَوْنةٍ، إذ ليس في هذه الأسماء معنى الوصف، ومما طالعته في بعض الحواشي قوله:

٣٩١ ـ ياشُعَيْبَ بْنَ زُرَارَهْ يَاحِمَارَ بْنَ حِمَارَهْ[3]

قولـه: «كتمرة . . . . .».

قد سبق الكلام في هذا الفصل فلا نُلمُّ بذكره مرّة أخرى.

قولـه: «وللمبالغة . . . .».

---

(١) في ب: في الاستعمال «والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيتان من مجزوء الرجز، ولم أعثر لهما على نسبة لقائل.

(٣) البيت من مجزوء الرمل ولم أعثر له على قائل ينسب إليه.

التاء تأتي علما للكثرة، وللمبالغة لا للفرق، ألا ترى أن عَلّامة صفة للمذكر في قولك: رجل علّامة، وكذا راوية[1] في (رجل راوية)، والتاء علم للتكسير بمنزلة تأنيثهم الجموع، والفَرُوقَة: الجبان من فَرِقَ فَرَقًا، خاف وأنصف كيف ملح قوله في وصف تفاحة.

٣٩٢ ـ تُفَّاحَةٌ جُمِعَتْ لَوْنَيْنِ رَائِقَهْ خَدَّيْ حَبِيبٍ وَخَدَّيْ هَائِمٍ عَشِقَا[2]
تَعَانَقَا فَبَدَا وَاشٍ فَرَاعَهُمَا فاحْمَرَّ ذا خَجَلًا واصفَرَّ ذا فَرَقَا

والملولَةُ: من صَمِلَّ إذا غَرِضَ[3].

قولـه: «ولتأكيد التأنيث......».

التاء في قولهم: (ناقة، ونعجة) لضرب من الفائدة، لأنه لتأكيد التأنيث بخلاف التاء في: (غُرفة)، إذ لافائدة لها لأنها ليست بفارقةٍ بين المذكّر والمؤنث لا في الصِّفة، ولا في الاسم، ولا بين الجنس والفرد، إذ لايقال غُرْفٌ وغُرفة كتمر وتمرة.

قولـه: «ولتأكيد معنى الجمع .....».

التاء في نحو ذِكارة ليست بمنزلة التاء في ضاربة، ولا بمنزلتها في امرأة لأن الذِكارة ليس خارجا عن مذكّر، وإنما هو جمع، ولا بمنزلتها في نحو تمرة، إذ لا يقال ذِكارٌ بمعنى الجمع أوّلاً، ثم ذِكَارة للفرد، فبقي بابُ غُرفة وبابُ نَسَّابة، وهو بباب نَسَّابةٍ أشبه؛ لأن الجموع موضوعة على التأنيث، ألا ترى إلى قولهم: (جاءت الرِّجال)

(١) في ب و ع: «رواية» وهو تحريف والمثبت من الأصل وهو الصواب.
(٢) هذا البيت وما يليه من البسيط وهو في وصف تفاحة وتشبيه خدي المحبوبة بها عند انكشاف أمر الحبيب والحبيبة لحظة العناق فخدّا المحبوبة حمّرهما الحياء والخجل وخدّا الحبيب صفرهما الفرق والوَجَل.
(٣) ملولة: في معنى الملول وهو الكثير الملل. ابن يعيش ٥: ٩٨.

وللدَّلالِةِ عَلى التَّعْريب كَمَوازِجَةً، وَجَوارِبَةٍ، وَللتَّعْويض: كَفَرازِنَةٍ، وَجَحَاجِحَةٍ، ويجمعْ هذهِ الأَوْجه أَنَّها تَدْخُلُ للتَّأنيثِ وَشِبْهِ التَّأنيثِ.

فلحوق التاء لفظة الجميع تأكيدٌ لمعنى الجمع فيها، كما أن التاء في نَسَّابَة دليل على الكثـرة وتـدخل هذه التاء في فُعولة التي يراد بها الجمع، كَصَقْرٍ وَصُقُورَةٍ، وخَالٍ وخُؤُولةٍ، وَعَمٍ وعُمُومَةٍ، وكذا التاء في نحو صَيَاقلةٍ وقَشَاعِمَة تأكيد للجمع.

قولـــــه: «وللدلالة على النسب . . .».

الأصـــل: مُهَلَّبِيّ، وأَشْعَثِيّ بحـذف ياء النسب في الجمـع الصحيح فيقـال: مهلّبون، وأشعثون، حتى كأنهم جمعوا المهلّبَ والأشعث والتكسير على هذه الطريقة التي في الجمـع الصحيح مهـالب وأشـاعث، إلا أنهم يلحقـونه التاء للدلالة على النسب، وشُبِّه هذا بفُرسٍ في فَارسيّ من حيث إنهم حذفوا ياء النَّسب، وجمعوه نحو: (بازل) حتى كأنه قيل فارسٌ وفُرْس، كما يقال بازل وبُزل.

قولـــــه: «وللدلالة على التعريب . . . .».

كما في مثاليـــه[1].

قولـــــه: «وللتعويـض . . . .».

الأصل فرازين، وجَحَاجيح في جمع جحجاح، وهو السيد، والدليل على أن التاء في فرازنة وجحاجحة للتعويض، امتناعهم من أن يقولوا فرازينة، وجحاجيحة، فمتى حذف التاء عاد الياء، ولايجوز جحاجح إلا في ضرورة الشعر.

قولـــــه: «للتأنيثِ وشبه التأنيث . . . .».

هذه وجـوه تسعـة، فدخول التاء في الأولين للتأنيث، وفي السبعة الباقية لشبه التأنيث، والمراد بالشَبَه أن يكون فرعاً على غيره كالتأنيث، ففي نحو تَمْرة معرفة الجنس

---

(١) وهما: جواربة وموازجة. قال ابن يعيش في شرحه ٥: ٩٨: لأن الجَوْرَب أعْجَمِي، والموازجة جمع موزج وهو كالجورب، وهو معرب وأصله بالفارسية موزه.

* فصـــــــل * والكَثيرُ فِيهَا أَنْ تَجِيءَ مُنْفَصلَةً، وَقَلَّ أَنْ تُبْنَى عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ، وَمِنْ ذلِكَ: عَبَايَةٌ، وَعَظَايَةٌ، وَعِلاَوَةٌ، وَشَقَاوَةٌ.

أول[1]، والواحد ثان[2] كما كان معرفة التذكير أولا، (ومعرفة التأنيث)[3] ثانياً، وفي نحو علاّمة مبالغة، وفي نحو ناقة، وحجارة تأكيد، والمبالغة والتأكيد فرعان كالتأنيث، وفي نحو مهالبةٍ، وموازجةٍ، أن الاسم المنسوب إليه والأعجمي قد اتحدا في الانتقال، فالمنسوب إليه قد انتقل من الاسمية إلى الوصفية، والأعجمي انتقل من غير كلام العرب إلى كلامهم فثبتَ كون كلٍّ (منهما)[4] ثانيا لأول، كما أن التأنيث ثان للتذكير.

وفي نحو فرازنة الأمر ظاهر، إذ هو فرع على فرازين، والمهالبة: أعقابُ المهلّب بن أبي صفرة. والأشاعثة: أشياع عبدالرحمن بن محمد الأشعث.

قولـــــــه: «والكثير فيها ......».

الأصل في تاء التأنيث (أن يكون)[5] منفصلاً لوجهين:

أحدهما: أن نحو عِلاَوة بالإضافة إلى نحو ضاربة وتمرة قليل جدا.

والثاني: أن الأصل هو الصِّفات في حديث التاء، لأنَّ مجيئها فيما عداها لاأصالة له في الحقيقة، والتاء في الصفات تأتي منفصلة، كناصر، وناصرة، يوضحه أنك تؤنث بالتاء الفعل الذي يسند مرة إلى المؤنث، وأخرى إلى المذكر، ولاتؤنث بألف التأنيث لأن الألف مما تُصــاغ عليه الكلمة، فعلم أنّ التاء مما يجيء منفصلا عن الكلمة.

والعَبَاية: ضرب من الأكسية. والجمع: العَبَاءُ.

والعَظَايَةُ: نوع من الحشرات. والعِلاَوة: كل شيء علوت به بعد تمام الوِقْرِ[6].

(١) في ب: «أولا» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «ثانيا» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «والتأنيث ثانيا» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «منها» والمثبت من الأصل وع.

(٥) في ب وع: «أن يجيء» والمثبت من الأصل.

(٦) الوقر: الحِمْلُ. اللسان: (وقـر).

* فصــــــل * وَقَــوْلُهُمْ جَمَّالَــةٌ فِي جَمْع جَمّالٍ بِمَعْنَى جَمَاعَــةٍ جَمَّالَةٍ، وَكَذَلِكَ بَغَّالَةٌ وَحَمَّارَةٌ، وَشَارِبَةٌ، وَوَارِدَةٌ، وَسَابِلَةٌ . .

والشَّقَاوة: ضدُّ السَّعَادة.

والدليل على أن هذه الكلمات بنيت مع التاء، عدم قلب الياء والواو فيها لأنهما إذا وقعتا طرفين، وقبلهما ألف تقلبان همزة كما في رداء وكساء والأصل: ردايٌ، وَكِسَاوٌ.

وفائدة قوله: (والكثيرُ فيها أنْ تجيءَ منفصلةً) أن يقدَّر وجُودها كَعَدمها في حق الأحكـام التي تثبت في الاسم قبلها، ويكون ماقبلها في حكم المتطرف في أحكام الطرف. وفائدة بناء الكلمة عليها أن تجعل هي كأحد أجزائها، حتى يكون ماقبلها كالوسط فيمتنع عليه أحكامُ الطرف. فإنْ شئت فتأمل في لزوم قلب الواو ياءً في دُلَيَّة لكونها بمنزلة المتطرفة، وجواز القلب في جُديِّل لكونها في غير طرف، وفي انقلاب الياء والـواو في (رداء وكسـاءٍ) همزةً مع عدم انقلابهما في نحو عباية وشَقاوة إياها لتحقق تطرُّفهما في الأولين دون الآخرين.

قولـــــه: «وقولهم جَمَّالَةٌ . . . . . .».

مقتضى القياس أن يقال للواحد جَمَّال وبَغَّال، وللجماعة جَمَّالَةٌ وبَغَّالَةٌ، على خلاف طريقة تمر وتمرة، لأن نحو جَمَّال صفة كشاربٍ وليس باسم جنس كتمر، بدليل صحة قولهم: رَجُل جَمَّال، فإذا ألحقت التاء دلَ على الجمع، لأنك تريد الجماعة الجمالة، كما تقول الشاربةُ والواردةُ والسّابلة، على تأويل الجماعة الشاربة، لأن نحو شارب صفة فتصير التاء في هذه الأمثلة علما للجمع، فالحاصل أنّ هذه التاء بمنزلة التاء في قولك ضاربة، ولما كان ضاربة يصح جَرْيه على كل جماعة صحّ أن يكون جَمَّالة يجري على الجمع أيضا، إلا أن في جمَّالة من الدلالالة على الجمعية مالا تجده في ضاربة، وسِرُّه أن استعماله للجماعة قد كَثُرَ فَحُذِفَ موصوفه ولم يكثر استعمال نحو ضاربة ولو كثر نحو ضاربة هذه الكثيرة، وحذف موصوفه لكان مثله، والجَمَّال: راعي الإبل، والحَمَّار:

. . .وَمِنْ ذَلِكَ: الْبَصْرِيَّةُ، وَالْكُوفِيَّةُ والْمَرْوَانِيَّةُ والزُّبَيْرِيَّةُ، ومنهُ الحَلُوبَةُ، والقَتُوبَةُ، والرَّكُوبَةُ، قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾ وَقُرِئَ رَكُوبَتُهُمْ، وأَمَّا حَلُوبَةٌ لِلوَاحِدِ وَحَلُوبٌ للجَمْعِ، فكَتَمْرَةٍ وَتَمْرٍ.

صاحب الحُمُر. والبغَّال: صاحب البغال، والشاربةُ: مِنْ شَرِبَ، وهم قومٌ بِضَفَّةِ نَهْرٍ[1]، والواردةُ: مِنْ وَرَدَ الماء، والسَّابِلَةُ: جمع سابِل، وهو ابن السَّبيل.

قولـــــه: «ومن ذلك البصريَّة . . . . .».

التاء فيه ليست كالتاء في المهالبة، لأن في البصريّة ياء النسب، فلا يجوز أن تكون التـاء فيه للدلالـة على النسب أيضـا، والتـاء فيه لإرادة الكثـرة والتقدير: الجماعة البصرية، والكلام هنا كالكلام في الجمّالة. والمَرْوانية: منسوبة إلى مروان بن الحكم، والزبيريَّة: منسوبة إلى زُبير[2].

قولـــــه: «ومنه الحلوبـــــة . . . .»[3].

ذُكر فيه وجهـــــان:

أحدُهما: أن الحلوبة كالجمَّالة في أن التاءَ علم للجماعة.

والثـاني: على العكس، ووجهـه أن فعـولا لاتلحقـه التاء، كما تلحق فاعلا، لايقال: (امرأة صَبُورة)، ويقع على الجمع نحو عَدُو، فلما أوقعوا الحلوب على الجمع أسقطوا التاء، لأن التاء في الجمّالة بمنزلة التاء في قولك: «امرأة جمالة»، والتاء لاتلحق «فعولا» فقالوا: الحلوب على تقدير: الجماعة الحلوب، فاحتيج إلى الفارق بين الجمع

---

(١) الشاربة: القومُ الذين مسكنهم على ضَفَّةِ النهر، وهم الذين لهم ماء ذلك النهر. انظر اللسان (شرب).

(٢) في جميع النسخ «زبير» بدون (الـ) التعريف. وجاءت في شرح ابن يعيش ٥: ١٠٠ والزبيرية في المنسوب إلى الزبير.

(٣) جاء في حاشية ب: «هذا أول الجزء الثاني في الأم، لكن استحسنا إتمام الباب في هذا الجزء ليكون أول الجزء الثاني أول الباب الذي يليه وهو المصغَّر.

والواحد فجعلوا التاء علما للواحد، فَنزَل قولك حلوبٌ بمنزلة تمر وتمرة. ووجه الوجه الأول: الجري على الظاهر، إن الحلوب صفة كالجمّال، والتاء في الجمّالة للكثرة، فكذا في الحلوبة، والجواب عن قولهم إن التاء لاتلحق (فعولا)؛ أن التاء الممتنعة الدخول في (فعول) هي التي للفصل بين المذكر والمؤنث، فلم قلتم إن لحوق التاء التي للتكثير ممتنـع؟ بل هو سائغ بدليل قولهم فروقةٌ، وحَمُولَة، فلما لحقت التاء نحو فروقةٍ كان لحوقها نحو حلوبة أحقَّ، لأن الكثرة في نحو حلوبة كثرة عدد، وفي نحو فروقة كثرة اعتـداد، وعـلى هذا حكم قَتُـوبَـة، ورَكـوبـة. والقتوبة: النوق التي توضع عليها الأقتاب، أما الرّكوبة فقد فسَّرها بعض العلماء بمعنى المركوبة، وغلّطهم المصنف ـ رحمه الله ـ وقال إنما هي بمعنى فاعلة لامفعولة، فإنها الناقة الشديدة القوية المسرعةُ العَدْوِ، كأنها تستدعي أن تركب فتسمى الركوبة، بمعنى أنها تفعل فعل الاستدعاء إلى الركوب، لاأن تكون مفعولة.

ومثله تسميتهم الناقة السمينة الغزيرة اللبن خُنْجُوراً، كأنها لسمنها تستدعي أن تذبح بالخنجر، وعلى هذا قولهم حَلُوبة لأنها تحمل على احتلابها لكونها ذات حَلْب، فكأنها تَحْلِبُ نَفْسَهَا.

ومن هذا القبيل: قولهم: الماء الشَّروبُ، والطريق الرَّكُوبُ.

فصــــل: وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان: فعند الخليل أنها على معنى النسب، كلابن وتامر كأنه قيل: ذات حيض وذات طمث، وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض.

قولـــه: «وللبصريين في نحو حائض ...»[1]

حُذَّاق هذه الصناعة في حذف تاء التأنيث من نحو (حائض) على مذهبين أحدهما: وهو مذهب الخليل[2] أنه في معنى النسب، كلابن والمعنى بمعنى النسب. ذو كذا، فلابن بمعنى ذو لبن. وحائض بمعنى ذات حيض. وهذا القبيل من الأسماء، بمنزلة اسم يصاغ، والاسم إذا صيغ للصفة لا يجب أن تلحقه علامة التأنيث كقولهم: (امرأة صَناعٌ)، وإنما (إلحاق علامة التأنيث)[3] لكون الاسم تبعا للفعل، وذلك بالموافقة لفظا ومعنى، أما لفظا فمن حيث موازاة حركاته وسكناته (حركات الفعل من فعله وسكناته)[4]. وأما معنىً: فمن حيث إرادة الحال والاستقبال، وحائض موافق لتحيض لفظا، لأن الأصل تحيض بزنة تضرب، ويخالف له معنىً، لأن تحيض للحال أو للاستقبال، بخلاف حائض، لأن هذا المعنى الذي تكون [illegible] عنه لأنه للدوام والثبوت، فقولك امرأة حائض، بمنزلة ذات حيض، أي قد عُرفت بذلك، كما أن قولك «لابن» بمعنى ذو لبن. والدليل على ما ذكرناه امتناع قولك: «امرأة حائض غدا» لأنه بمنزلة أن تقول: «مررت برجل نابل غدا» أي ذي

---

(1) «والمؤنث بغير علامة التأنيث على زنة اسم الفاعل» مسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين [illegible] في الإنصاف [illegible]. انظر الإنصاف ٧٥٨-٧٦٩.

(2) انظر رأي الخليل في كتاب سيبويه ٣: ٣٨٣.

(3) في ب «إلحاق العلامة للتأنيث» وهي ساقطة من الأصل [illegible].

(4) ساقطة من ب وهي ثابتة من الأصل [illegible].

كَقَـوْلِهِمْ غلامٌ رَبْعَةٌ، وَيَفْعَةٌ عَلى تَأويلِ نَفْسٍ وسِلْعَةٍ، وإنَّما يكونُ ذلـكَ في الصِّفَـةِ الثابتَةِ، فَأَمَّا الحَادِثَةُ فلابُدَّ لَهَا مِنْ عَلامةِ التَّأنيثِ تَقُولُ حَائِضَةٌ، وَطالِقَةٌ، الآن أو غَداً. وَمذهبُ الكوفيينَ يُبْطِلهُ جَرْيُ الضَّامِرِ عَلىَ النَّاقَةِ والجَمَلُ والعَاشِقُ عَلى المرأة والرجل..

نبل غدا، وهذا ممتنع، فكذا ذاك، فما خالف نحو حائض الفعل معنًى لم يَحظ بتاء التأنيث للفصل بين هذا القبيل من الصِّفات، وبين مايجري على الفعل لفظا ومعنىً، نَحو: «جاءَتني امرأة خارجة قينتها غدا» فهو كقولك تخرج لفظاً ومعنى وَمَنْ ألحقَ مع معنى النسب التـاء فله ذلك، منه قـوله تعـالى: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1] المعـنى ذات رضى، فإن قلت قـال الله تعـالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ ﴾[2] بـدون تـاء التأنيث، مـع أنـه بمعنـى ينفطـر، لأنـه مستقبـل والسماء مـؤنّثـة. قلت: إخبـارات الله (عـز وجل)[3]، مما لايتطرق إليها الخَلْفُ والتغيير فتنزل (ما سيكون)[4] منزلة المقرر والموجود[5]، مبالغة وتنبيهاً للغافلين فصار لصدق الوعد كأنه قد حصل، فقيل ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ﴾ بمعنى ذات انفطار.

والمـذهب الثاني وهو قول صاحب الكتاب[6] أن قولهم امرأة حائض على تأويل إنسـان حائض، . أو شيء حائض كما قالوا غلام رَبْعَةٌ فأنّثوا والموصوف مذكّر على تأويل نفس رَبْعَة أو سِلْفَةٌ رَبْعَةٌ[7]، ومما يؤيد هذا القول قولـه :

---

(١) سورة الحاقة آية ٢١.

(٢) سورة المزمل آية ١٨.

(٣) في ب: «جل وعز» وفي ع: «تعالى» والمثبت من الأصل.

(٤) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٥) في ب: «منزلة المتقرر الموجود» وفي ع: «منزلة المقرر الموجود» والمثبت من الأصل.

(٦) انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٣٨٣.

(٧) في الأصـل وكـذلـك في ع سلعة وكذلك في شرح ابن يعيش ٥: ١٠٠، والمثبت من ب،

. . . .

٣٩٣ـ قَامتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَاعَامِرُ[١]
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَاغُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

لم يقل ذات غربة، حملاً على المعنى، فكأنه قال: تركتنى إنساناً ذا غربةٍ، فكذا يقال امرأةٌ حائض على معنى إنسان حائض أو شيء حائض.

فإن قلت: لا يلزم لأن ماذكره من الحمل على المعنى اتساع، وهو مقصور على السماع، ألا تراهم قالوا: (لَمْ أُبَلْ)، ولم أَكُ، ثم لم يجز أن نقول لم أُرَمَ في لم أرام. ولم أصُ في لَمْ أَصُنْ، وهذا هو الجواب بعينه عن قول من قال ينبغي أن يقال على قول صاحب الكتاب هند حاض بمعنى إنسان حاض، كما يقال هند حائض أي إنسان حائض.

ومذهب الكوفيين في هذة المسألة أن كلَّ صفة لايشارك فيها المذكرُ المؤنثَ لا يدخلها التاء لعدم الافتقار إلى إثبات الفرق لاختصاص تلك الصفة بالنساء، كالحيض، هذا في غاية الحسن، غير أن عدم الاطراد يبطل هذا المذهب[٢]، ألا تراهم قالوا ناقةٌ ضَامِرٌ وجملٌ ضَامِرٌ، وكذا ناقة بازل، وجمل بازل، امرأة عاشق ورجل عاشق، فلو كان سبب ترك التاء اختصاص تلك الصفة بالمؤنث لوجب أن لايجوز ناقة ضامر وناقة بازل، وامرأة عاشق إلا بالتاء.

والسِّلفة: زوجة الأخ مع زوجة الأخ الآخر. قال ابن منظور في اللسان: «سلف» والمرأةُ سِلْفةٌ لصاحبتها إذا تزوج أخوان امرأتين.

(١) البيت وما يليه من السريع، أوردهما ابن الأنباري في موضعين من الإنصاف من غير عزو. انظر الإنصاف ص ٥٠٧، ٧٦٣ وكذلك فعل ابن منظور في اللسان (عمر) والبيتان في الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه. وموضع الشاهد فيهما قوله: «ذا غربة» حيث ذكر حملا للكلام على مقتضى المعنى وليس اللفظ، لأن المرأة في المعنى إنسان.

(٢) انظر ردود البصريين على الكوفيين في الإنصاف ٧٧٧ـ٧٨٢.

. . . .

ووجه آخر أنهم قالوا: (مُرضِعٌ وَمُرْضِعَةٌ). فعلى الأول: قول امرىء القيس:

١٥٣م- . . . قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ . . . . [1]

وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾[2].

أي كل ذات إرضاع، فلو كان اختصاص الصفة بالمؤنث سببا داعيا إلى حذف التاء (لما جاز مرضعة)[3] بالتاء، واللازم منتف.

ووجه ثالث في إبطال مذهبهم أن ما قالوه لو كان صحيحا لجاز أن يقال: (هندٌ حاضَ)، إذ لا شركة فيه بين المؤنث والمذكر.

وأجيب عن هذه الأوجه الثلاثة بأن قيل أما[4] الأول فلا يلزمهم إلا أن يعمّوا، وهم إنما عللوا نحو حائض وطامث.

وكذا الثاني، . لأنهم إنما جعلوه مجوِّزا لحذف التاء لاموجبا. وكذا الثالث، لأنهم لم يعمّوا في الأسماء فضلا على الأفعال، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء، فلأنًّ لاترد عليهم الأفعال أولى (وأحرى)[5].

---

(١) البيت الشاهد بتمامه وقد مر الحديث عنه ص ٥٣٢.

فَمِثْلُكِ حُبلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَألهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وهو لامرىء القيس من معلقته المشهورة. والشاهد فيه عدم دخول التاء على اللفظ المختص بالمؤنث في قوله: «مرضعٍ» أي ذات رضاع لأنه مقصور على الإناث. بينما نرى التاء قد دخلت على اللفظ المختص بالمؤنث في قوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾.

(٢) سورة الحج آية ٢.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٤) في الأصل: «أنّ» والمثبت من ب وع.

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَيَسْتَوِي الْمُذَكَّرُ والمؤنَّثُ فِي فَعُولٍ ، وَمِفْعَالٍ ، ومَفْعِيلٍ ، وَفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَاجَرَى عَلى الاسمِ ، تَقُولُ: هَذِهِ الْمَرأَةُ قَتِيلُ بَنِي فُلَانٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَتِيلَتِهِم ، وَقَدْ يُشَبَّهُ بِهِ مَاهُو بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ .

قولـــه : « . . . . في فعول . . . . . ».

هذه الأربعة الأبنية ليست بجارية على فعل، ألا ترى أن صبورا، ومِطعانا، ومِسكيرا، لكثير السكر، وقتيلا، لسنَ على زنات يَصْبر، ويطعن ويسكر، ويُقْتَلُ، وقد قلنا إن لحوق التاء بالجري على الفعل، فلذا لم تلحق هذه الأسماء التاء فقيل رجل وامرأة صبور، وامرأة مطعان، ومسكير، وقتيل. فصارت كالمصادر يوصف بها، وتكون في الحالين على لفظ واحد، لعدم جريها على الفعل، تقول: رجل عدل، وامرأة عَدْلٌ.

والمراد بقوله: «ما جرى على الاسم» أن الاستواء في (فعيل)، بمعنى مفعول مادام جاريا على اسم مؤنث، أي مادام صفة لمؤنث مذكورٍ قبله، فإن لم يتقدّم عليه موصوف مؤنث فالتاء تلحق رفعا للالتباس بين المذكر والمؤنث نحو: (مررت بقتيلتهم) فإن كان (فعيل) بمعنى فاعل، يؤنث بالتاء، لأنه أقرب إلى الفعل من (فعيل) بمعنى (مفعول)، لأنّ الفاعل أقربُ إلى الفعل من المفعول نحو ضرب زيدٌ عمراً.

وبعض المحققين لم يشتغل بالتعليل في هذا الفصل، وقال: هذا الفصل راجع إلى السماع. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1] لم يؤنث لما ذكر في المتن، كما شُبّه: (فعيل) بمعنى (فاعل) (بفعيل) بمعنى (مفعول)، فقيل قُتَلاءُ وأُسَراء، وظُرفاء، وكُرماء، والمراد بما ذكرنا من التشبيه، التشبيه من حيث الموازنة، فـ(فعيل) بمعنى فاعل موازن (لفعيل) بمعنى مفعول، أو لأنه صفة موصوف

---

(١) سورة الأعراف آية ٥٦.

محذوف، أي: «شيء قريب»، أو لأنه على زنة المصدر كالوجيف، أو لأَنَّ تأنيث (الرَّحمة) غير حقيقي[1].

فإن قلت: فما الجواب عن قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾[2] قلت: هو ليس بصفة بل اسم لما بَلِيَ من العظام كالرِّمَّة والرُّفات، فما هو إذن بمعنى فاعل، ولا مفعول، كذا قاله المصنِّف[3] (رحمه الله)[4].

قولــــه: «وقالوا: مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ».

الجديد عند البصريين فعيل بمعنى فاعل[5] يقال: جدَّ فهو جديدٌ (كحَدَّ فهو حديد)[6].

وعند الكوفيين[7] من جدَّه قطعه، وقالوا هذا الذي جدَّه الناسج الساعة في الثوب ثم عمَّ استعماله لقول العرب مِلْحَفَةٌ جديدٌ بالتذكير، والجوابُ أنَّ هذا على نهج قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[8] كذا قاله المصنف[9] (رحمه الله)[10].

---

(١) انظر هذه التعليلات في الكشاف ٢: ٨٣.

(٢) سورة يس آية ٧٨.

(٣) انظر قول المصنف في الكشاف ٣: ٣٣١.

(٤) ما بين القوسين من دعاء من ع.

(٥) قال ابن يعيش: «قال البصريون: هي بمعنى فاعلة أي جدت، يقال جد الشيء يجد إذا صار

(٦) جديدا، وهو ضد الخلق فسقوط الهاء عندهم شاذ مشبه بالمفعول، ومن ذلك: ريح خريق أي شديدة الهبوب كأنها تخرق الأرض. شرح المفصل ٥: ١٠٢.
من الأصل فقط.

(٧) قال ابن يعيش: فأما قولهم ملحفة جديد، فقال الكوفيون هي فعيل بمعنى مفعول، أي مجدودة وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها «شرح المفصل» ٥: ١٠٢.

(٨) سورة الأعراف آية ٥٦.

(٩) انظر المفصل للزمخشري ص ٢٠٠. (١٠) من ع: فقــط.

• فصـــل • وتأنيثُ الجمعِ ليس بحقيقيٍّ. ولذلك اتُّسِع فيما أُسنِدَ إليه إلحاقُ العلامةِ وتركُها. كما تقولُ: فعلَ الرِّجالُ والمسلماتُ. ومضى الأيامُ. وفعلتْ ومضتْ. وأمّا ضميرُه فتقولُ في الإسنادِ إليه: الرِّجالُ فعلتْ وفعلوا. والمسلماتُ فعلتْ وفعلْنَ. وكذلك الأيامُ.

والجواب الثاني: أن التذكير في قوله مُنْحَنَةٌ جيد بشرط أن [illegible] كأنه ثانية (غير خارج عن الكلمة أي منحنية)

يقول الكوفيون: إن جيد بمعنى مجيد. أي مقصود. غير بمعنى مفعول. ومثله كثير حتى قالوا: خذ الشيء فهو جيد. فكأنه أن جيد من [illegible]. أي هو من [illegible] ضعيف. لأن دعواهم أن [illegible] الشيء [illegible] عن حقيقته لا [illegible] عليه.

فصـــل . وتأنيث الجمع ليس بحقيقي[1]

ألا تراك تقول: (فعل الرجال) وفعلت الرجال. فيجوز التذكير والتأنيث جوازاً حسناً. ثم جاز وحده مؤنثةً وحدثت مؤنثةً. ووجه جوازهما أن العبرة عنده بمعنى التذكير والتأنيث الجمع والجماعة. ولأن الواحد فلا يكون [illegible] من حكمه. سواء كان واحده مذكراً حقيقياً. أو مؤنثاً حقيقياً. ألا تراك تقول: (فعل الرجال. وفعلت الرجال). وكذلك تقول: فعل المسلمات وفعلت المسلمات. وكذلك الحكم في غير العقلاء نحو: مضى الأيام ومضت الأيام. فشاركت هذه جموع العقلاء في [illegible] حقيقي. وجمع مؤنث حقيقي. وجمع ما ليس له أصل في التذكير حقيقي في نحو جماعة [illegible] في جميع [illegible] فشاركت ذلك في [illegible] عن [illegible] إليه. [illegible] في الإسناد إلى ضميره [illegible]

---

[1] [illegible] الأصل [illegible]

[2] في الأصل [illegible]

«الأيام فعلن، والنساء أعجبني حُسنها»، والأصل أن يقال في الحيوان (هُنَّ)[1] وفي الموات (هــا). وقد كثر هذا في كلامهم. قــال:

٣٩٤ - وَنِسْوَتُكُمْ في الرَّوع بادٍ وُجُوهُهَا[2].

ولم يقل وجوههنّ، وإنما لم يدخل المذكر الحقيقي على المؤنث الحقيقي، فلم يَقُلْ «الرجال فعلن» ولا «الرجال أعجبني فعلهنّ» كما دخل عليه في «هي الرجال»، لأن النون ضمير المؤنث في الأصل، والمذكر الحقيقي قد أعطي الواو بإزائه، وقد أجروا جمع المذكر على نهج المؤنث بالمشابهة من حيث الجمعية، فاقتصروا على أن جوّزوا فيه تأنيث الواحدة نحو: «فعلت الرجال وهي الرّجال»، ولم يجوزوا تأنيث الجمع لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقي عن أصله من كل وجه، أما نحو «اليوم» فليس له أصل في التذكير فتراعي حقَّه في التذكير في بعض الأحوال، فأجري على سنن المؤنث، ألا ترى أن جمعه لاينفكُّ عن التأنيث، لايقال «الأيام فعلوا» بل فعلت أو فعلن، فإن قلت لو كان التأنيث معلقا بالعبارة لجاز التذكير في قولك: «الرجال فعلت» على نحو الرجال فعـل بتـأويل الجمـع، وهو ممتنع. قلت: التأنيث متعلق بها مع شيء آخر يوجب التأنيث، وهو أن من دأبهم أن يغيِّروا الحكم لتغير المعنى، كما أنهم يغيِّرون اللفظ لذلك، ألا تراهم غيروا صيغة رجل فقالوا رجال لانتقاله من الإفراد إلى الجمع كذلك جعلوا حُكـماً لايكـون في الواحد وهو التأنيث. لأن الجمع ثان للواحد، كالتأنيث للتذكير فلما استويا في هذا الوصف استويا في الحكم أيضا.

---

(١) سقط من ب: والمثبت من الأصل و ع.

(٢) عجزه: يُخَلْنَ إمَاءً والإمَاءُ حَرَائِرُ.

وقائله سَبْرَةُ بْنُ عمرو الفقعسي كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي ١ :٢٣٧ وهو ثاني بيت من مقطوعة شعرية له عدتها في شرح الحماسة خمسة أبيات قالها حين عيَّره ضمرة بن ضمرة النهشلي كثرة إبله،وهي من الطويل. قال المرزوقي في تفسيره: ونساؤكم تشبّهن بالإماء مخافة السِّبَاءِ حتى تبّرجن وبرزن مكشوفات ناسيات للحياء وإن كن حرائر) أ. هـ والشاهد فيه قوله (وجوهها) وكان حقه أن يقول وجوههن فأدخل ضمير جماعة الذكور على جماعة الإناث.

قَالَ:

وإِذا الْعَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ

وَٱسْتَعْجَلتْ نَصْبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتِ

وَعَنْ أَبي عُثْمَانَ المَازِنيِّ الْعَرَبُ تَقُولُ: الأَجْذَاعُ انْكَسَرْنَ لأدْنَى الْعَدَدِ والْجُذُوعُ انْكَسَرَتْ، ويُقَالُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ، وَلِخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ، وَماذَاك بِضَرْبَةِ لاَزِمٍ . .

قولـــه:

٣٩٥ـ وإذا الْعَذَارَى . . . . البيت[1]

تَقَنَّعَتْ: لبست، واسْتَعْجَلتْهُ: طلبت عجلته. ومَلَّ الخبزَ: خَبَزَهُ في مَلَّةٍ، وهي الرّماد الحارّ، البيت في وصف زمان جدب، لأن العذارى في حال السِّعة لايقرُبن من الدخان.

قولـــه: «وَعَنْ أَبي عُثْمان . . . .»[2].

النون علامة للجمع القليل، قالوا: الأجذاع انكسرن، والجذوع انكَسَرَتْ)[3] بجعل النون علما للقلّة، والتاء للكثرة، وكذا لخمسٍ خَلَوْنَ، ولخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ، وما ذاك بلازم ولكنه طريقة.

---

(١) هذا بعض بيت من الكامل نسبه ابن يعيش في شرحه ٥: ١٠٥ لسلمى بن ربيعة الضبّي والبيت بتمامه:

وإذا العَذَارَى بالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ الْقُدُور فَمَلَّتِ

والعذارى؛ جمع عذراء وهي الفتاة البكر. وتقنعت لبست المقنعة. والشاهد في البيت قوله: «تقنعت، واستعجلت، وملّت» حيث أعاد الضمير مفردا مؤنثا على جماعة الإناث وهي العذارى.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠٦.

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

* فصـــــــل * وَنَحْوُ النَّخْلِ والتَّمْرِ مِمَّا بَيْنَه وَبَيْنَ واحِدِه التَّاءُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قال اللَّهُ تَعالَى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ . . .

فإن قلت: فما السر في ذلك؟ قلت هو أن التأنيث في الجمع بمعنى الجماعة، . وَعَلَمُه المختصُّ به التاء، فيختصُّ ما هو أذهب في الجمع وأكثر بما هو المختصُّ بالتأنيث، أما النون فقاصر في الدلالة على التأنيث لأنه لايدل على التأنيث خصوصا، بل دلالته على ذواتٍ صفتها التأنيث، فناسب أن تختصَّ بما هو قاصر في الجمعية.

وقيل السرُّ فيما ذكـر من جعـل النـون علما للقلة والتـاء للكثـرة على طريقـة الاستحسـان، لاالـوجوب، أنك إذا قلت خمسٌ خلون فالمراد خمسُ ليالٍ خلون، فالليالي مقصـودة بالذكر فحسن عودُ الضمير إليها ضمير جمع ليناسبها، وإذا قلت خمس عشرة خلت، فالمقصود الليلة، لأن أصله خمسَ عشرة ليلة، فيعود الضمير إليها على سبيل الإفراد، فقيل: خَلَتْ، ثم حُمِلَ الجموع[1] على تقدير الأعداد، وإن لم يذكر فقيل الأجذاع انكسرن نظراً إلى أنه جمع قلة، فكأنه قيل: ثلاث أجذاع أو نحوها إلى العشرة، وقيل الجـذوع انكسرت، نظرا إلى أنـه جمع كثـرة، وجمـع الكثرة لما فوق العشرة، فكأنه قيل: (إحدى عشرة جذعا)[2] أو مائة جذع أو ألف جذع، والمميز في كل منها مفرد، فجمع الضمير في الأول، وأفرد في الثاني لجمع المميز وإفراده في التقدير.

قولـــــه: «ونحـــو النّخـــل. . . . .».

جاء في هذا القبيل التذكير والتأنيث[3]، فالتذكير بالحمل على اللفظ، لأن لفظه ليس بتكسير فيعبر عنه بالجمع فيذكر، قال الله تعالى: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[4]،

---

(١) في ع: المجموع والمثبت من الأصل و ب.

(٢) في الأصل: «إحدى عشرة جذع» والمثبت من ب و ع.

(٣) انظر: (المذكر والمؤنث» للفراء ص ٨٥ و«المذكر والمؤنث) لابن التستري ص ١٠٦.

(٤) سورة القمر آيـــة ٢٠.

وَقَالَ: (مُنْقَعِرٍ)، وَمُؤَنَّثُ هذا البَابِ لَايَكُونُ لَهُ مُذَكَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ لِالتِبَاسِ الوَاحِدِ بِالجَمْعِ، وَقَالَ يُونُسُ، فإذا أرادُوا ذلِكَ قَالُوا هذِهِ شَاةٌ ذَكَرٌ، وَحَمَامَةٌ ذَكَرٌ. . .

والتأنيث بالنظر إلى المعنى كالجماعة[1]، قال الله تعالى: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[2]، ولما كان التاء في هذا القبيل دليلا على المفرد لم يجعل سقوطها دليلاً على التذكير، إذ في ذلك لزوم الالتباس بين الواحد المذكر وبين الجمع، لأن سقوطها (حينئذٍ)[3] علامةٌ لها، فإذا ميّزوا بين المذكر والمؤنث بالوصف فقالوا: شاة ذكر، وحمامة ذكر، وشاة أنثى وحمامة أنثى . . .

(وعن قتادة أنه دخل الكوفة فالتف عليه الناس، فقال: سلوا عمّا شئتم، وكان أبوحنيفة ـ رحمه الله ـ حاضرا وهو غلام حدث، فقال: سلوه عن نملة سليمان ـ عليه السلام ـ أكانت ذكرا أم أنثى؟، فسألوه، فأُفحم، فقال أبوحنيفة ـ رحمه الله ـ: كانت أنثى؟ فقيل له: من أين عرفت، فقال: من كتاب الله ـ عز وجل ـ وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ نَمۡلَةٌ ﴾[4] ولو كانت ذكرا لقال: قال نملة.

وذلك أنَّ النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعها على الذكر والأنثى فيميز بينهما بعلامة نحو قولهم: حمامة ذكر وحمامة أنثى[5]، ويرد على هذا تجويزهم الإتيان باسم الإشارة المؤنث مع التصريح بالتذكير في قولهم: «هذه حمامة ذكر»، فالذي جوّز ذلك وهو النظر إلى أن في اللفظ علامة تأنيث وهي التاء، يجوز الإتيان بعلامة التأنيث في

---

(١) الكشاف ٤ : ٣٩.

(٢) سورة الحاقة آية ٧.

(٣) كذا في الأصل وع «ح» والمثبت من ب.

(٤) سورة النمل آية ١٨.

(٥) انظر القصة المروية عن قتادة في الكشاف ٣ : ١٤١-١٤٢ حيث ورد ما بين القوسين ابتداءً من قوله وعن قتادة إلى قوله وحمامة أنثى في تفسير الكشاف للزمخشري.

* فصـــــل * وَالأَبْنِيَـةُ التي تَلْحَقُهَا أَلِفُ التَّأنيثِ المُقْصُورَةِ على ضَرْبَيْنِ: مُخْتَصَةٌ بِهَا وَمُشْتَرَكَةٌ. . .

(قَالَتْ نَمْلة) وإن كان مذكراً. وجوابه أن تأنيث الفعل لكون الفاعل مؤنثا وفاعل القول هو مسمّى النملة لا لفظها، فتبَّين[1] بقوله: (قَالَت نملة) أنها أنثى، بخلاف اسم الإشارة، فهو غير موضوع لكونه إشارة إلى المسمّى أبدا، بل هو موضوع لكلٍّ مايُشـار به إليه. معنى كان ذلـك أو لفظا ألا تراك تقول: هذا اللفظ مطابقٌ لهذا المعنى، فلما لم يختص اسم الإشارة بالمسمى ساغ أن يقال: «هذه حمامةٌ ذكر»، بتأنيث اسم الإشارة للفظ حمامة، وإن كان اسم الإشارة ههنا إشارة إلى المسمى لعدم استلزام ذلك خروجه عن وضعه الأصلي، ألا ترى أن ذلك للمشار إليه المفرد، وقد أريد به المثنى في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[2] لعدم تعينّ مسمّاه في الوضع ولذا أطلق عليه اسم المبهم.

وقد أورد على تأنيث اسم الإشارة للفظ حمامة في: «هذه حمامة ذكر» امتناع «قالت طلحةُ، وهذه طلحةُ»، فأجيب بأن طلحة عَلَمٌ قصد فيه الإخراج عن موضوعه، وجعله لمن هو له، فصار التأنيث نسياً منسيا. ولم يبق إلا اعتبار المعنى، والمعنى مذكر فيلزم التذكير بخلاف «حمامة» فإن هذه اللفظة لم يقصد إخراجها عن موضوعها.
على أن بعض الكوفيين جوّزوا: «هذه طلحة»، وإن كان مذكرا.

قولـــــه: «والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث . . . .».
المراد بالأبنية الصيغ التي تلحقهـا ألف التـأنيث، والألف ليست بمـأخوذة في الاعتبـار، لأنها لو أخـذت في ذلك لامتنع الاشتراك لأنّ المشترِك بالكسر هو ألف التأنيث، وألف الإلحاق.

---

(١) في ب: «فيتبينّ» والمثبت من الأصل وع.
(٢) سورة البقرة آية ٦٨.

. . . .

والمُشْـتَرَكُ بالفتـح، أي المشـترك فيها هي الصيغة. وهي كـ(فَعْلى) بفتح الأول وسكون الثاني في فَعْلى، ألا ترى أنّ ألف سكرى للتأنيث، وألف أرطى للإلحاق، وهما قد اشتركتا في هذه الصيغة، فظهر أن الألف غير مأخوذة فيما ذكرنا وبما بيَّنا ظهر بطلان ماوقع في بعض النسخ من كسر الراء من قوله وَمُشْتَرِكَةً، إذ لابد للمشترك بالكسر من فاعل متعدِّد متعلق بمشترك فيه، والبناء مفرد لااشتراك بينه وبين غيره.

وأما الألفان فتعددهما ظاهر، وهما متعلقان بالبناء على طريقة الاشتراك.

فإن قلت المشتركة بالكسر هي الأبنية، وهي متعددة كفَعْلى بالفتح والسكون في «فَعْلى» و«فِعْلى» بالكسر والسكون في «فِعلى»، فهما قد اشتركا فيما ذكرنا من الألفين، ولايضر تعدد المشترك فيه إذا ثبت تعدد المشترك، قلت: هذا مردود لأداء ذلك إلى كون الأبنية المختصة بألف التأنيث مشتركة، ألا ترى (أن فُعْلى، وفَعَلى، وفُعَلى)[2] بالضم والسكون وبفتحتين، وبضم وفتحة في فُعْلى وفَعَلى، وفُعَلى مختصة بألف التأنيث، وهي متعددة ولايضرُّ اتحاد المشترك فيه.

فإن قلت: المشتركة بالكسر هي الأبنية المشتركة فيما ذكرت من الألفين، والمختصة هي المشتركة في ألف التأنيث وحدها وتسميتها بالمختصّة لاختصاصها بتلك الألف.

قلت: هذا أيضا باطل، إذ كل من الأبنية يقال له مشترك، مع قطع النظر عن أخواته، وبناء على هذا ليس بمشترك، لانتفاء التعدد...

---

(٢) في ب: «أن فَعَلة، وفَعَلة، وفُعَلة» والمثبت من الأصل و ج.

فَمِنَ الْمُخْتَصَّةِ فُعْلَى، وَهِي تَجِيءُ على ضَرْبين، اسْماً وَصِفَةً فَالاسْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: غيرُ مَصْدَرٍ كَالبُهْمَى وَالْحُمَّى، وَالرُّؤْيَا، وَحُزْوَى وَمَصْدَرٌ كَالْبُشْرى والرُّجْعَى، وَالصِّفَةُ نَحْوُ حُبْلَى وَخُنْثَى ورُبَّى..

قولـــــــه: «فمن المختصة فُعْلى....».

اعلم أن فُعْلى بضم الفاء لايكون إلا للتأنيث، لأنها لو كانت للإلحاق للزم أن تكون في الأبنية الأصول (فُعْلَلٌ)، بعين ساكنة قبلها ضمة، وبعدها فتحة، لأنَّ معنى الإلحاق أن توجد حروف ناقصة عن حروف بنية أخرى في الأصول فيزاد على الناقص ليصير في الزِّنة، ويجري فيه مايجري فيها من التصرف واللازم منتف، ثم إن «فعلى» بالضم على أضرب ثلاثة:

فالضرب الأول: اسم غير صِفة كالبُهمى للنبت، والحُمَّى[1]، والرؤيا و(حُزْوى)، وهي عُجْمَةٌ بالدَّهْنَاءِ[2]، وأعظمُ من تلك الجماهِيرُ[3]، وَعُجْمَةُ الرمل: آخره.

وحكى أبــو الحسن في رؤيا رُؤياةً، وهــو شاذ، لأنَّ مثـال (فُعْـلى) لايجيء إلا للتأنيث، ألا تراهم لايقولون بُهمىً ولا رُؤياً بالتنوين، كما قالوا أرطىً بالتنوين، لأنَّ ألفه ليست للتأنيث. فإن قلت: قد حَكَى بعضهم في بهمى بُهْماةً. قلت هذا أيضا ليس بمعْتدٍّ به، لما ذكرنا أن هذا المثال مختصٌّ بالتأنيث، ومن قال ذلك فكأنه يخلع عن الألف معنى التـأنيث ليجعلها بمنزلة الألف المزيدة كألف قَبَعْثَرَى، لئلا يلزم الجمع بين تأنيثين.

---

(١) الحُمَّى الحارة مشددة مؤنثة وكذلك جمع أسمائها ونعوتها مثل النافض والصالب... المذكر والمؤنث لابن التستري ٧٢.

(٢) عُجْمة الرّمل: كثرته، وقبل آخره. اللسان (عجم)، والدَّهْنَاء بفتح أوله وسكون ثانيه. تُمَدُّ وتُقصر هي من ديار بني تميم والنسبة إليها دهناويّ ـ انظر معجم البلدان (دهناء).

(٣) الجَماهير بالفتح: موضع: معجم البلدان (جماهير).

وَمْنِهَا فَعَلَى، وَهِي عَلى ضَرْبيْنِ: اسْمٌ كَأَجلَى، وَدقَرى، وَبرَدَى، وصِفَةٌ كَجَمَزَى، وَبشَكَى، وَمرَطَى، ومِنْهَا فُعَلَى كَشُعَبَى، وأُرَبَى...

والضرب الثاني: المصدر كالبُشْرى، والرُّجْعى، وقيل: إن (رؤيا) كأنه مصدر في الأصل ثم أجري مجرى الأسماء، حيث سُمِّي به شيءٌ مرئيٌّ من موضع مخصوص، ونظير هذا قولهم: الجارية للسفينة، والماشية للغنم، فهما فاعلة من الجَرْي والمَشْي إلا أنهما جريا مجرى الأسماء لما اختصَّ الجري والمشي بنوع مخصوص.

والضرب الثالث: الصِّفَةُ كأمثلته، و(رُبَّى)[1]: الشاةُ التى وَضَعتْ حديثاً، وقد يقال للإبل أيضا وجمعها رُباب بضم الراء.

قولـــــه: «ومنها فَعَلـــى ......».

أي ومما اختص بألف التأنيث ما جاء على (فَعَلَى) بفتحتين، وهو على ضربين:

الأول: اسم (كَأَجَلَى)[2]، وهي مرعًى لهم معروف، و(دَقَرَى)[3] وهي روضةٌ، وبَرَدَى: وهي نهر، لايمكن القول بكون ألفاتها للإلحاق إذ ليس في الكلام أصول على هذا المثال.

وكذا مثال «فُعَلى» بضم الفاء كَشُعَبى[4] لموضع، وأُرَبى: للداهَية[5] لأنه لم يوجد نحو «جعفر» بفتح الجيم والعين والفاء، ولابضمّ الجيم وفتحها فامتنع الإلحاق.

---

(١) الرُّبَّى: هي التي تربى في البيت من الغنم لأجل اللبن، وقيل هي الشاة القريبة العهد بالولادة رُباب بالضمِّ. اللســان (ربب).

(٢) انظر اللســان: (أجل).

(٣) دقرى: اسم روضة بعينها. اللســان (دقر).

(٤) شُعَبى: بضم الشين وفتح العين، مقصورٌ: اسم موضع في جبل طَيِّءٍ. قال جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غريباً؟ أَلؤماً لاأبالك واغترابا. اللســان (شعب).

(٥) الأُرَبَى بضم الهمزة: الداهية. اللســان (أرب).

وَمِنَ الْمُشْـتَرَكَةِ فَعْلَى، فَالتي أَلِفُهَا لِلتَّأْنِيثِ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ: اسْمُ عَيْنٍ كَسَلْمَى، وَرَضْـوَى، وَعـوَّى، واسْمُ مَعْنى كَالـدَّعْـوَى، والرَّعْوَى، والنَّجْوَى، واللَّوْمَى، وَوَصْفٌ مُفْرَدٌ كالظَّمأى، وَالعَطْشَى، والسَّكْرَى، وَجَمْعٌ كَالجَرْحَى، وَالأسْرَى، وَالتي أَلِفُهَا لِلإلْحَاقِ نَحْوُ: أرْطَى، وَعَلْقَى لِقَوْلِهِم أَرْطَاةٌ وَعْلقَاةٌ. . . .

والضرب الثاني في الصفة: كَجَمَزَى»[1]، وهو نوع من العَدْوِ، ويُقَال للنَّاقة تعدو الجَمَزَى، والأصل: عدوةٌ جَمَزَى، من الجَمْز وهو سرعة السير، والجَمَّاز: المسرع من الإبل، (قــال:

٣٩٦ ـ أَنَا النَّجَاشِيُّ عَلى جَمَّازِ)[2].

وكــ(بَشَكَى ومَـرَطَى)، يقـال: ناقة بَشَكَى[3]، خفيفةُ المشي، والمَرَطَى[4]: هي السريعة، يقال: ناقة مَرَطى.

قولـــــه: «ومن المشتَرَكَةِ فَعْلَى . . . . . .».

فَعْلى»: فتح الفاء وسكون العين يكون ألفها للتأنيث وللإلحاق، (ومعنى الإلحاق أنك تزيد في الكلمة حرفاً لتلحق بوزن، وقد)[5] ذكرناه قبل، ألا ترى أن الألف في

---

(١) انظر اللسان (جمز).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع. وهذا الرجز أورده صاحب اللسان من غير عزو وتمامه:
حَادَ ابْنُ حَسَّانَ عن ارْتِجَازي. (اللسان: جمز).

(٣) ناقة بَشَكَى: سريعة، وقال ابن الأعرابي: هي التي تسيء المشي بعد الاستقامة، وناقة بَشَكَى خفيفة المشي والروح ـ اللسان (بشك).

(٤) فرس مَرَطى: سريع وكذلك الناقة والمروط سرعة المشي ـ اللسان (مَرَط).

(٥) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

«أرْطى» للإلحاق بجعفر، وهي بإزاء الراء من جعفر، فَفَعْلى التي ألفها للتأنيث على أربعة أضرب:

الأول: أن يكون اسما غير مصدر ولاصفة، وهو المراد بقوله اسم عين كَسَلْمى، وَرَضْوى للجبلين[1] وعوّى[2]: لاسم النجم وأصله عَوْيَا.

قـــال:

٣٩٧- سَقَى الإلهُ دَارَها فَرَوَّى نَجْمُ السِّمَاكِ بَعْدَ نَجْمِ العَوَّى[3]

والضرب الثاني: أن يكون مصدرا، وهو المراد بقوله واسم معنى كأمثلته، فالدّعوى بمنزلة الادعاء، والرَّعوى: مصدر كالارعواء لأنه مأخوذ من ارعويت، وهو اختيار الشيخ أبي عليّ، وقيل: الرَّعْوَى كالبَقْوَى من أرعيت عليه، أبقيت عليه[4].

والنَّجوى: كالمُناجاة. ألا ترى أنه وقع على الجمع في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾[5] على تقدير: وإذ هم متناجون، كقولهم قوم عدل بتقدير: قوم عادلون، فلولا أنه مصدر كالعدل لما وقع على الجمع.

---

(١) سَلْمى: أحد جَبَلَيْ طَيِّئٍ إن قصد به ذلك الموضع بعينه وقد يكون اسما لأنثى. وكذلك هو اسم رجل. انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠٨ واللسان (سلم)، وَرَضْوى: جبل بالمدينة، والنسبة إليه رَضَوِي. قال ابن سيدة: وَرَضْوى اسم جبل بعينه، وبه سميت المَرأة. اللسان (رضي).

(٢) العَوَّا: نجم، مقصور، لايُجرى، وهي أنثى كذا في كتاب (المذكر والمؤنث) للفراء ص ١٠٣.

(٣) هذا الرجز ذكره الزجاجي في مجالس العلماء ص ١٩٤ من غير عزو وروايته هناك:
سَقَى الإلهُ دَارَها فَرَوَّى نَجْمُ الثُّرَيَّا بَعْدَ نَجْمِ الْعَوَّا

(٤) اللسان: (رعى).

(٥) سورة الإسراء آية ٤٧.

واللَّوْمَى: بمنزلة اللوم. قال:

٣٩٨- أمَّا تَنْفَكُّ تَرْكَبُني بِلَوْمَى بَهِجْتَ بِهَا كَمَا بَهِجَ الْفَصِيلُ[1]

أنَّثَ الضمير في بها لأن الألف في لَوْمَى للتأنيث، والباء في بلَومى على وجهين: أحدهما: أن يكون المعنى تعلونى باللّوم، كما تقول تتغلّب على بالملامة، والثاني: أن يكون بمنزلة الباء في حللتُ به أي أحللته أي تُغَلِّبُ على اللوم.

والضرب الثالث والرابع: أن يكون وصفا مفردا، ووصفا جمعا كأمثلته و(فَعْلى) التي ألفها للإلحاق كمثاليه[2]، إذ لو كانت ألفهما للتأنيث لما دخل عليهما التاء، ولا يجتمع في اسم علامتا تأنيث.

وفي أرطى وجهـــان:
أحدهما: أن تكون الهمزة فاءً فيكون وزنه (فَعْلى)[3]، والدليل على هذا، قولهم: أديم مأروط من أرِط كأخِذَ، فلما حذفت الألف دون الهمزة من مأروط تبين زيادة

(١) البيت من الوافر نقله ابن يعيش في شرحه ٥: ١٠٨-١٠٩ عن أبي زيد بدون نسبة. وموضع الشاهد فيه قوله «لَوْمَى» حيث جاء مصدرا بمعنى اللوم. واللوم واللوماء واللومى واللائمة: العذل. اللسان (لوم) وقد جاءت رواية عجزه في نسخة ب على النحو التالي:
لَهِجْتَ بها كَما لَهِجَ الفِصَالُ.
وربما كانت هي الرواية الصحيحة. قال ابن منظور: لَهِجَتِ الفصالُ: أخذت في شرب اللبن، ولهج الفصيل بأمه يلهج إذا اعتاد رضاعها فهو فصيل لاهج. وعليه فهذا المعنى أقرب في لفظ لهج من بهج.
انظر اللسان: (لهـــج).

(٢) هما: أرْطى وَعَلْقى وكلاهما نبت. اللسان: (علق وأرط).

(٣) ألف أرطى عند سيبويه ليست للتأنيث وإنما هي للتذكير حيث قال: وكذلك الأرطى كلهم يصرف وتذكيره مما يقوي على هذا التفسير وعند الجوهري للإلحاق وكذلك عند المبرد إلا في موضع واحد من المقتضب فقد أشار المحقق عضيمة إلى سهو المبرد في عدها ألفا للتأنيث في =

ومِنْهَا فِعْلَى، فَالَّتي للتَّأنِيثِ ضَرْبَانِ: اسْمُ عَيْنٍ مُفْردٍ كَالشِّيزَى..

الألف، وأصالة الهمزة، وإذا ثبت كونها زائدة ثبت أنها للإلحاق، إذ كل ألف زائدة إذا تطرفت وليست للتأنيث فهي للإلحاق، إلا إذا منع مانع كما في ألف قبعثرى.

والثاني: وهو قول أبي الحسن[1]: أن الهمزة فيه زائدة، ووزنه أفعل بدليل قولهم: أديمٌ مَرْطِيٌّ بحذف الهمزة من اسم المفعول منه فحذفها يدلُّ على زيادتها، وإثبات الياء يدل على أصالتها، وما ذكره في الكتاب على الوجه الأول.

وفي عَلْقى لغتان[2]: إحداهما ما في الكتاب وهي أن ألفها للإلحاق بجعفر بدليل قولك علقاة، ويجب أن تنون عَلْقىً على هذه. والثانية: أن تكون ألفها للتأنيث. ولا تنون على هذه، ومن قال بهذه اللغة فإنه لايقول علقاة.

قولـــه: «ومنها فِعْلـــى .....».

أي من المشتركة (فِعْلى) بكسر الفاء، فالتي ألفها للتأنيث ضربان: اسم غير مصدر كالشِّيزى لشجر الأبنوس[3]، والذي يدل على أن ألفها للتأنيث منع صرفها.

= المقتضب ٢: ٢٣٣ وانظر سيبويه ٣: ٢١١ والصحاح (أرط) والمقتضب ٢: ٣٩٢، ٣: ٢٩٨ وكذلك ٣: ٣٣٨.

(١) انظر اللسان (أرط).

(٢) انظر حاشية ١، وكذلك الصحاح واللسان (علق).

(٣) انظر الصحاح واللسان «شيز» وابن يعيش ٥: ١٠٩.

والدِّفْلَى، والذِّفْرَى فِيمَنْ لَمْ يَصْرِفْ وَجَمَعَ كَالحِجْلَى والظِّرْبَى فِي جمع الحَجَلِ والظِّرْبَانِ، وَمَصْدَرٌ كَالذِّكْرَى. والتي للإِلحَاقِ ضَرْبَانِ: اسْم كَمِعْزَى، وَذِفْرَى، فِيمَنْ صَرَفَ وَصِفَةٌ كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ كِيصَى وهو الذي يأكل وَحْدَهُ. وَعِزْهَى عَنْ ثَعْلَبٍ. .

(والدِّفْلَى): لنبتٍ مُرٍّ، وهي أيضاً غيرُ مصروفة[1].

والذِّفْرى[2]: لأصل الأذن، فيمن لم يصرفه، ومن صرفه، فهو كمِعْزىً فمعزىً[3] لم يأتِ إلا مصروفا هذه في المفردات، وقد جاءت جمعا أيضا كتاليه.

وحكى أبو الحسن[4] أنَّ دِفْلى يكون مفردا وجمعا.

والسرُّ فيه أن المسميات إذا قلّت أقدارها ضعف العناية بها، فيقتصر في المفرد والجمع على لفظ واحد.

والثاني: أن يكون مصدرا كالذِّكرى[5] قال تعالى: ﴿ تَبۡصِرَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ ﴾[6] والتي ألفها للإلحاق اسم وصفة، فالاسم كمثاليه[7] فألف مِعْزى كميم دِرهم، . بدليل قولهم مُعَيز في التحقير، كسروا ماقبل الألف لتقلب ياء كما في الألف الأصلية نحو: أُعيم في أعمى، لأن حرف الإلحاق فرعُ الأصليّ، فصار معزىً كأنه

---

(١) دفلى: فيها الأمران: الألف للإلحاق أو التأنيث ـ سيبويه ٣: ٢١٢ والمقتضب ٣: ٣٨٥ وابن يعيش ٥: ١٠٩.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٢١١ والمقتضب ٣: ٣٣٨ وابن يعيش ٥: ١٠٩.

(٣) في ب: «فمعزا» والمثبت من الاصل و ع.

(٤) انظر الصحاح (دفل).

(٥) ابن يعيش ٥: ١٠٩ قال: «فامتناع تنوينه مع أنه نكّره دليل على ان الفه للتأنيث».

(٦) سوةر ق آيـــة ٨.

(٧) في ب: «كمثاله» وصوابه المثبت من الأصل و ع. لأنه مثل الاسم بمثالين هما: معزى وذفرى.

رباعيّ، كما أن درهما كذلك، ولايكون هذا الكسر والقلب فيها ألفه للتأنيث لايقال في حُبْلى حبيل، بل حُبَيْلى بالألف.

والصفة قولهم: رجل كِيْصَىً[1]، وهو من كَاصَ طَعامَه كَيْصًا إذا أكله وحدَه.

وَعِزْهَى: هو الذي لايطرب للهـــو[2].

قولـــــه: «وسيبويه لم يُثْبِتْهُ......».

أي لم يثبت سيبويه[3] فِعْلى بالكسر صفة إلا مع التاء. فإن قلت: ماتقول في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾[4]؟ قلت: هى فُعْلَى بالضَّم من ضازه يضيزه، إذا نقصه، أبدلت ضمتها كسرة لتسلم الياء، لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف كما في بيضٍ في جمع أبيض. وقولهم رجل كيصى موافق لقول سيبويه، لأن غرضه أن يَدُلَّ على أنَّ (فِعْلى) إذا كانت صفةً كان الألف للإلحاق، لأنَّ التاء إنما تدخل على الألف للإلحاق حتى كأنه قال: ولايكون (فِعلى) صفةً إلا أن يكون الألف للإلحاق.

---

(١) اللسان (كيص).

(٢) اللسان (عـزه).

(٣) سيبويه ٤: ٣٦٤. وقال ابن منظور: قال الجوهري: ليس في الكلام فِعْلَى صفة وإنما هو من بناء الأسماء كالشِّعري والدِّفلى. اللسان (ضيز)

(٤) سورة النجم آية ٢٢.

*** فصــــــل * وَالأَبْنِيَةُ التى تَلْحَقُهَا مَمْدُودَةً فَعْلاَءُ، وهي عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمٌ وَصِفَةٌ، فَالاسْمُ عَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:**

اسمُ عينٍ مفـردٍ كالصَّحْـرَاءِ والْبَيْـدَاءِ. . وَجَمْـعٌ كَالقَصْبَاءِ والظَّرْفَاءِ والحَلْفَاءِ. . . وَالأَشْيَـاءِ. . . .

قولـــــه : «والأبنية التى تلحقها ممدودة. . . . ».

أي تلحقها ألف التأنيث.

اعلم أنّ فَعْلاء بفتح الفاء وسكون العين (لاتكون)[1] الهمزة في آخره لغير التأنيث، إذ ليس في كلامهم فَعْلال بفتح الفاء وسكون العين إلا في المضاعف كالزلزال، فلما لم يكن في الأصول مثال (فعْلال)، لم يتصور اعتقاد الإلحاق في (فَعْلاء) ساكنة العين.

(قولـــــه : «والبيـــداء . . . . . . »[2].

من باد يبيد، هلك، ألا ترى إلى قولهم مَهْلِكة[3]، فالياء عين. فإن قلت يجوز أن يكون فيعالا من بدا يبدو حتى كأنه بيداوٌ، ثم قلبت الواو همزة، قلت لايجوز لأمرين:

أحدهما: أن المعنى لايُساعد على اشتقاقه من بدا مساعدته على أخذه من باد يبيد.

الثاني: وهو القاطع للشغب، أنَّ همزته لو كانت منقلبة عن لام الفعل لوجب أن يصرف لأنه نكرة، وليس هذا أحد تلك الخمسة التى لاتنصرف نكرة، وقد منعوا الصرف، فثبت أنه كالصحراء في أن ألفه للتأنيث كألف صحراء.

فإنّ قلت (ذكره)[4] ـ المصنف رحمه الله ـ من قبيل الأسماء غير الصفات، وجمعهم إياه على بيد، مصداق على أنه من الصفات لأن مثال فُعْل يختصّ بالصفات كحمراء

---

(١) في الأصل: «لم تكن» والمثبت من ب وع.

(٢) في ب: «والبيداء» والمثبت من الأصل وع.

(٣) المَهْلكة والمَهْلِكة والمُهْلَكة: المفازة لأنه يهلك فيها كثيرا. اللسان (هلك).

(٤) في ب : «قد ذكره» والمثبت من الأصل وع.

وحُمْر. قلت: كأنهم قد اعتقدوا فيه ضربا من الوصفية حتى كأنه قبل الفلاة البيداء بمنزلة الفلاة المُهْلِكَةُ، فجمعوه على (فُعْل)، وهذا وجه مجيء، جمعه على (فُعْل)، لأن المراد بهذا [أنه يجب أن يعدّ من الصفات، ألا ترى أنه لايستعمل صفةً.

قولـــــه: «وجمع كالقَصْبَاء ....».

المراد بهذا][1] أن هذا القبيل مفرد اللفظ والمعنى على الجمع، وقد سبق ذكر هذا مرّةً.

وعن الأصمعي[2]، أن واحد القصباة قَصَبَة[3]، وواحد الطرفاء طَرَفه[4]، وواحد الحَلْفـاء: حَلِفَـة[5] مثـل وَجِلَة مخالفةً لأُختيها، وهذا ليس بقول إن هذه الكلمات مكسّراتٌ بل هُن مفردات الألفاظ كالجامل وإنما الخلاف في أن بعضهم لايثبت لها آحاد من لفظها ويجعلها كالنسوة، وبعضهم يحكي ذلك[6].

قولـــــه: «والأشياء ......»[7].

قد سلف الإيماء إلى أن أشْيَاء أصله شَيْئَاء بهمزتين بينهما ألف قدّمت الهمزة الأولى إلى ماقبل الشين فقيل أشْيَاء ووزنه لَفْعَاء، وهذا لاستثقالهم اجتماع همزتين ليس بينهما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر يعيش ٥: ١١٠.

(٣) القصباء: جماعة القصب. واحدتها قصبةُ، ومنبت القصب ـ اللسان (قصب).

(٤) الطرفاء: جماعة الطرفَة، شجر. اللسان (طرف).

(٥) الحفاء: من نبات الأغلاث واحدتها حَلِفة، وحَلَفة وحلفاء وحلفاة. اللسان (حلف) وكل ماسبق يرى فيه سيبويه الوقوع على الواحد وعلى الجميع ـ انظر الكتاب ٣: ٥٩٦.

(٦) في ب: «وبعضهم على ذلك» والمثبت من الأصل و ع.

(٧) أشياء من الكلمات التي اختلف الكـوفيون والبصريون في أصلهـا ووزنها وقـد عرضها ابن الأنباري مفصلة في الإنصاف ٨١٢ـ٨٢٠ وانظر سيبويه ٣: ٥٦٤، ٤: ٣٨٠ ولسان العرب (شيأ) وابن يعيش ٥: ١١٠ وكذلك شرح الشافية ١: ٢٩ـ٣٢.

حاجز حصين لأن الألف حرف ساكن خفي، فوجوده لخفائه كعدمه مع أنه من جنس الهمزة، ألا تراه ينقلب إليها إذا تحرك.

فإن قلت الجمع بين الهمزتين على هذا الحذ سائغ شائع، ألا ترى إلى قولـــه:

٧٥ م - وبَيْنَ النَّقَا أأنت أمْ أُمُّ سَالِمِ (١)

قلت: ما ذكرت من الجمع مسلّم، ولكن ما ذكرنا من الإزالة لاجتماع الهمزتين (غير مردود)(٢)، لأن إزالة اجتماع الهمزتين أذهب في الخفة على كل حال(٣) وهي مطلوبة مستحسنة، يؤيد ما ذكرنا أنهم قد جوّزوا القلب من غير خفّة-(كأيس) في يئس، فما ظنك فيما فيه خفة، يوضحه أنهم قالوا في جمع ذُؤَابة ذوائب بالواو، والأصل (ذَآئب)(٤)، بهمزتين بينهما ألف لإزالة اجتماع الهمزتين، ولم يعتدّوا بحجز الألف لمَا ذكرنا، فكما أزالوا اجتماعهما بإبدال الأولى واوا كذلك أزالوا اجتماعهما في أشياء بالتقـديم الذي قلنا، ومما يعثرك على صحة ما قلنا جمعهم إياه على أشَاوَى كَصَحَارَى بفتح الواو والراء، والأصل: أشَايِيٌّ بياءات ثلاث.

الأولى: عين الفعل (في لفعاء)(٥)، والأخريان بمنزلة اليائين في صحاريٌّ ثم خفف فصار (أشايِي)(٦) بيائين، كَصَحَارِي بياء واحدة بعد راء مكسورة، ثم أبدلت

---

(١) صدره: أبـا ظبية الـوعصـاء بن جُلاجلٍ .... وقد سبق تحقيقه ص ٣٢٧ وموضع الشاهد قوله: (آأنت) حيث فصل بين الهمزتين بألف.

(٢) في ب: «غير موجود» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب: «في كل حال» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) في ب: «ذَأائب» والمثبت من الأصل و ع.

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٦) في الأصل: «أشايّ» والمثبت من الأصل ب و ع.

الكسرة فتحة والياء ألفا فصار «أشايا» (كصحارى)[1] وأبدل من الياء واو، كما قيل جِبَاوة في جِبَاية، وهذا القلب لأجل المقاربة بين (الياء والواو)[2]، ألا تراهم أبـدلوا اللام من النون في (أُصَيْلال)، وإن لم يكن هناك استثقال، فكذا يجوز الإبدال هنا للمقاربة وإن لم يكن ما يوجب القلب كما في مُوقِنٍ، والأصل مُيْقِنٌ.

فإنْ قلت، فما الفرق بين مُوقِنٍ وبين هذا مع أن هناك موجبا للإبدال وهنا لا؟ قلت: الفرق بينهما أن الإبدال في نحو (موقن) مطرد، وهناك[3] غير مطَّرِدٍ، فإذا قالوا في جباية جِبَاوَةٍ لم يجز أن تقول في رِمَايَةٍ مثلا رِماوَة.

والقول الثاني (في أَشْياء)[4] وهو قول أبي الحسن[5] أن أصله أَشْيِئَاْء[6] على وزن أَفْعِلاء، حذفت اللام حذفا، وفتحت العين ولزم الحذف لاستثقال تقارب الهمزتين، ولأن الكلمة جمع، وقد يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في الآحاد، بدليل لزوم القلب في خطايا وإبدال الهمزة الأولى في ذوائب.

فإن قلت: عن أبي الحسن أنه قال: أقول في تحقيرها (أُشَيَّاء) بدون الرد إلى الواحد على شُيَيْئَات[7] مع أن أفعلاء لا يجوز تحقيرها لأنها للكثرة.

---

(١) في الأصل: «كصحارا» والمثبت من ب وع.

(٢) في ب: «بين الواو والياء» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «وهنا» والمثبت من الأصل وع.

(٤) سقط من ب: والمثبت من الأصل وع.

(٥) في التصريف الملوكي لابن جنى ٦٠ والإنصاف ٨١٢، وكذلك شرح الشافية ١: ٣٠-٣١ واللسان: (شيأ).

(٦) في ب: «أشيأا» والمثبت من الأصل وع.

(٧) في ب: «نحو شُيّاات» وفي ع: «شُيَيْاآت» والمثبت من الأصل.

. . . .

قلت: إنما جاز تحقيرها هنا[1] لأنها صارت بدلا من أَفْعَالٍ بدلالة قولهم: ثلاثة أشياءُ بإضافة العدد القليل إليها كما يضاف إلى أفعال، وبتذكير العدد المضاف إليهـا، فيجـوز تحقيرها من جهة أنها صارت بدلا من (أفعال)، كما جاز تحقير (أفعال) لارتفاع المانع وهو اجتماع التقليل والتكثير في شيء واحد، لأنها بمنزلة (أفعال)، وهو للقلة فلا ينافي التحقير.

وقول الفراء[2] مثل قول أَبي الحسن غير أنَّ بينهما اختلافاً في الواحد فيقول الفراء إنه في الأصل شَيِّءٌ بهمزة قبلها ياء مشدّدة مكسورة فخفِّف كما خُفِّف هَيِّنٌ.

وقول أبي الحسن هو شَيءٌ بزنة فَعْلٌ بالفتح والسكون.

والقول الثالث: هو قول الكسائي[3]، أنّ أشياءَ على (أَفْعَال) كَفَيْءٍ وأَفْيَاءٍ، [فإن قلت فعلى هذا يجب أن لا يمنع الصرف، ألا ترى إلى قولهم أفياء فإنه غير ممنوع الصرف][4].

قلت: عدم صرف أشياء على هذا القول لا لأن ألفه للتأنيث بل لظنٍّ من العرب أنها على وزن فَعْلاء، كما ظنّوا مكانا على وزن فَعَال فجمعوه على أَمكنة، ومسِيلا على زنة فعيل، فجمعوه على مُسْلان. وهذا القول باطل بدلالة امتناع صرفه.

وقول الأخفش ضعيف، لأنَّ (أَفعِلاء) لم يوجد مُكسَّرا على فعالى ولعلَّ العلة هنا أيضا لصيرورة (أَفْعلاء) بدلا عن (أَفْعال) لأن (أَفْعِلاء) لم يكسر، لأنه يدل على

---

(١) في ب: «ها هنا» والمثبت من الأصل وع.
(٢) انظر شرح الشافية ١: ٣٠ والتصريف الملوكي ٦١ واللسان: (شيأ).
(٣) انظر شرح الشافية ١: ٢٩ واللسان: (شيأ).
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب وبه يتم المعنى.

الكثرة، لأنه جمع على قوله، وجمع الجمع لإرادة الكثرة كأنعام وأناعيم، ولما قام (أَفْعِلاء) مقام القلة جاز أن يكسر كما جاز أن يصغر.

ومما يدل على ضعف مذهبه، أنه حذف الهمزة التي هي لام في أَشْيِئَاء بهمزتين بينهما ألف.

ومنه أنه جَمَعَ فَعْلاء بالفتح والسكون على أَفْعِلاء، وهو خلاف القياس، أما الفَّراء فإنه يلزمه الوجوه، إلا الوجه الأخير، وتحقيرهم إياه على أُشَيَّاءَ بدون الرد إلى واحده[1]، وَجعله شَيْئًا مخفَّف شيءٍ، إذ لو كان كذلك لجاز استعمال الأصل[2]، كما جاز هَيْن وهيِّن في الاستعمال، فالتزام التخفيف مع أن أصله ما ذكره على خلاف القياس.

والدليل على ضعف مذهب الكسائي أمران:

أحدهما: منع صرف (أَفْعَال)، وهو منصرف بالاتفاق، وتكسيره على أشاوَى، لأن أفعالاً لا يكسَّر على أفاعل)[3].

فأما القول الأول وهو قول الخليل وسيبويه، فَسَلِم من هذه الاعتراضات، لأن فيه قلب الكلمة، لإزالة المستثقل المستكره وهو اجتماع الهمزتين. والقلب قد ساغ فيما لا يؤدي إلى التخفيف كما سبق الإشارة إليه قبل، فما ظنك بأن يسوغ المؤدى إليه.

(١) ساقط من الأصل، وفي ب «واحد» والمثبت من ع.
(٢) ساقط من الأصل، وفي ب «أصله» والمثبت من ع.
(٣) ما بين القوسين ابتداء من قوله ومما يدل وانتهاء بقوله على أفاعل، ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

. . . وَمَصْدرٌ كَالسَّرَّاءِ، وَالضَّرَّاءِ، وَالَنَّعْمَاءِ، والبَأْسَاءِ. والصِّفَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَا هُو تَأنِيثُ أفْعَلْ، وَمَا لَيْس كذلِكَ فَالأَوَّلُ نَحْوُ: سَوْدَاءَ، وَبَيْضَاءَ، والثَّانِي نَحْوُ امْرأَةٍ حَسْنَاءَ ـ وَدِيمةٍ هَطْلاَءَ، وَحُلَّةٍ شَوْكَاءَ، والعَرَبُ العَرْبَاءُ . . .

والجواب عن تحقيره على أشْياء ظاهر، لأنّ أَشْيَاء عندهم اسم جمع لا جمع، ولا يستريب أحد في تجويز تحقيره.

قوله: «كالسَّرَّاءِ . . . . .»

هذه مصادر بمنزلة المَسَرَّةِ، والمَضَرَّةِ، والبُؤْس، وكذا اللَّأواءِ وهي الشِّدَّةُ، (والنَّعْمَاءُ ضِدُّ البؤس)[1].

قوله: «نحو امرأة حسناء. . . . .»

لم يقولوا رجل أحسن، فيقال حسناء، (فعلاء أفعل)، وإنما ذلك مع (مِنْ) نحو: أحسن من فلان.

وهكذا هَطْلاءُ، وشَوْكَاءُ، لا يقال مطر أهطلُ ولا ثوب أشوك، والأكثر أن يكون (فعلاء) مع أفعل، وهذا النحو كأنه قام مقام الصفات المؤنثة بالتاء، كأنهما بمنزلة حسنةٍ وَهطِلَةٍ وَشاكَةٍ، ونظيره قولهم: أَوْجَل بمعنى وَجِل.

و (حُلَّةٌ شَوْكَاءُ): خَشَنِة المسِّ لجدَّتها، ألا تراهم وصفوا ضد الجديد بما يفيد ضد الخشونة، فقالوا خَلَقٌ مع قولهم صخرة خَلْقَاء، وقالوا جَرْدٌ، والتَّجَرُّدُ: ضرب من الملابسة، أما العرباء في قولهم: العربُ العرباءُ فلم يجيء له أفعل، ألا تراهم لم يقولوا امرأة عرباء فيجيء له أَعْربُ.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

قوله: «ونحو رُحَضَاءَ. . . . إلى آخره».

هذه أمثلة متفاوتة فيها ألف التأنيث، فَرُحَضَاءُ: الحُمَّى تأخذ بعرق. من رَحَضَ غَسَل، فكأن العرق يغسل البدن، وأحسن بقول أبي الطيب - (طاب ثراه)[1] - في وصف الحُمَّى!:

٢٩٩ - إذا مَا فَارَقْتني غَسَّلَتْنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامِ[2]

أما العُرَواءُ: فإنه عَرَقُ الحُمَّى وتكسيرها[3].

وقيل: الرِّعْدة، وأنشد:

٤٠٠ - أَسَدٌ تِفرُّ الْأُسْدُ مِنْ عُرَوائِهِ[4]

(وهـذا لا يحتمل الرِّعدة)[5]، والمعنى: إنه إذا نفض لَبَدَه وهزَّ أعطافه فَزِعت الأسود. من عراه يعروه، واعتراه يعتريه.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيت من الوافر وترتيبه الرابع والعشرون من قصيدة للمتنبي عدتها اثنان وأربعون بيتا في وصف حُمَّى كانت تعتريه. ديوانه (٤: ٢٧٢ - ٢٨٠) ومطلعها:

مَلُومُكُما يَجِلُّ عَنِ الْمَلامِ وَوَقْعُ فَعَالِه فَوْقَ الْكَلَامَ

قال البرقوقي في شرح البيت في ديوان المتنبي ٤: ٢٧٦ - ٢٧٧: (قال الواحدي يريد أنه يعرق عند فراقها، فكأنها تغسله لعكوفها على ما يوجب الغسل، وإنما خصَّ الحرام للقافية وإلا فالاجتماع على الحرام كالاجتماع على الحلال في وجوب الغسل، وقال ابن الشجري وإنما خص الحرام لأنه جعلها زائرة غريبة ولم يجعلها زوجة ولا مملوكة.

(٣) أي إيقاعها الكسر في البدن كذا من حاشية ب.

(٤) ذكره ابن منظور نقلا عن ابن بري في اللسان (عرا) وهو من الكامل وعجزه:

. . . . بِمَدَافِع الرَّجَّازِ أَوْ بِعُيُونِ

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَسِيرَاءُ، وَسَابِيَاءُ، وكِبْرِيَاءُ، وَعَاشُورَاءُ، وَبَرَاكَاءُ، وَعَقْرَبَاءُ، وَبَرُوكَاءُ، وخُنْفُسَاءُ، وأَصْدِقَاءُ، وكُرَمَاءُ، وَزِمِكَّاءُ. وأما فِعْلاَءُ، وَفُعْلاَءُ كعِلْبَاءُ وَحِرْبَاءُ، وَسِيسَاءُ . .

وَسِيَرَاءُ[1]: بُردٌ فيه خطوطُ صفر من سار يسير، كأنَّ ذلك الضرب من الثياب فيه سِيَرٌ وطرائق من الوشي.

وَبَرَكَاءُ: الثبات في الحرب، وأَصلها البُروك[2]، وكذا بَرُوكَاءُ بفتح الباء، وَعَقْرَبَاءُ: موضع[3]، وخُنْفُسَاء[4]، بنون ساكنة بين مضمومين هذا الذي ذكر في المفردات، وأما أصدقاء وكرماء فمن الجموع.

قوله: «وزِمِكَّاءُ. . . . .»

زِمِكَّاءُ، وزِمِجَّاءُ أيضا لقَطَنِ الطائر، وهو أَصْلُ ذَنَبِهِ، هما بكسرتين، والكاف والجيم مشدّدتان، وفي ألفهما القصر والمد. أفرد ذكر زِمكَّاء ولم يذكره. قيل أصدقاء وكرماء مع المفردات وإن كان هو منهن، فإذا مدا فوزنهما فعلاء، ولا يجوز أن تكون ألفهما للإلحاق نحو زِمِكَّاء، وزِمِجَّاء ويكونا ملحقين بسنمَّار بدليل امتناع صرفهما، وإنما قال ونحو رُحَضَاء، ولم يقل ورحضاء لأنه معطوف على فعلاء المذكورة في أول الفصل ومن المعلوم أن الغرض في الموضعين التعميم، فلابد من أن يقول ونحو: رُحَضاء ليحصل غرضه.

---

(١) السِّيْراء والسِّيَراءُ: ضرب من البرود. اللسان (سير).

(٢) البُروك: الجُثوُّ على الركب. اللسان (برك).

(٣) اللسان (عقرب).

(٤) الخُنْفُساء: دويبة سوداء تكون في أصول الحيطان. اللسان (خنفس).

. . . .

قوله: «وأما فِعْلاء . . . . . .»

اعلم أن (فِعْـلاء) بالكسـر، و(فُعْـلاء) بالضم ألفهمـا ليست للتـأنيث كألف صحـراء، بل هي منقلبـة عن حرف لين للإلحاق أو لام، فالأول كَعِلباء لعصب العُنق، وحِرْباء للذي يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت، وما أحسن قولَ (ابن[1] الرومي) في وصف الحبيبة ورقيبها:

٤٠١ ـ مَا بَا لُهَا قَدْ حُسِّنَتْ وَرَقِيبُها   أَبَدًا قَبِيحٌ قُبِّحَ الرُّقَبَاءُ[2]
ما ذَاكَ إلاّ أنها شمسُ الضُّحَى   أَبَدًا يَكُونُ رَقِيبَهَا الْحِرْبَاءُ

و كـ (سِيسَـاء): للظهـر، وَمُـزَّاء: لضـرب من الأشربة، وقُوباء: لداءٍ معروف، والأصـل: عِلبايٌ، وحِربايٌ، وسِيسـايٌ للإلحاق بِسِرْداح، فالسـين الأولى، فاءٌ، والياءُ عين، والسين الثانية لام، فإن قلت، لم لا يجوز أن يكون سِيسَاءُ (فِيْعَالا) كَدِيماس والياء زائدة، أو (فِعْلالا) كزلزال، والياء أصلية، والهمزة عن ياء هي لام (فكأنه سِيْسَايٌ باجتماع المثلين (مرة؟)[3].

قلت: أما الأول، فلأن زيادة الياء مستلزمة كون الفاء والعين من جنس واحد، وذاك بعيد فثبت أصالتها.

وأما الثاني: فلأن الهمزة لو كانت منقلبة عن ياء هي لام)[4] لزم أن يكون مصدرا كزِلزال، واللازم منتف، وانتفاؤه ظاهر، ولأن نحو زلزال يجوز في صدره الفتح، ولم

---

(١) في ب: من قاله والمثبت من الأصل وع.
(٢) البيت وما يليه من الكامل ـ انظر ديوان ابن الرومي ١: ١٣ ـ ١٤ وهما يتلان نبي عرهم قالهم في قينة ورقيبها، ورقيب القينة هو الذي يتعهد دائما ويستطرد.
(٣) سقط من ب وفي ع: مرتين، والمثبت من الأصل.
(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

يسمع فيه فتح، فلزم أن تكون الهمزة زائدة، والشاهد على أن الياء في هذه الكلمات مزيدة أن الياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة، والدليل على أن الألف ليست للتأنيث قولهم في التصغير عُلَيْبِيٌّ كَسُرَيْديح في سِرْداح.

وَمُزّاء، وَقُوبَاء: للإلحاق بِقِرطْاس، وانقلاب الياءات همزات لوقوعها أطرافا بعد ألفات.

والثاني في مثل حُوَّاء[1] من الحُوَّة، وهو نَبْتٌ يشبه لون الذئب والأصل حُوَّاوٌ، وكذا ذكره بعضهم.

وقال بعض المحققين، وهو المذكور في المتن، إن الألف في هذه الكلمات منقلبة عن حرف إلحاق.

وَحُوّاء كَمُزّاء في أن كلا منهما على فُعْلاء، لأن حُوّاء فُعَّال، وأنّ مُزّاء فُعْلاء، فإن قلت: فما المانع؟ قلت: كون فُعَّال من أبنية الصِّفات كَحُسَّان.

فإن قلت: من الجائز أن يكون (فَوْعَالا) مِنَ الحُوَّةِ، كطومار. قلت لا يجوز ذلك، لأنه لم يجيء (فوعال) فيما عينه واو، ولو كان جاء لامتنع الإدغام للفرق، كما صنع كذلك في سُويِرَ مجهول ساير لئلا يقع الالتباس بينه وبين سُيِّر مجهول سَيَّرَ. فإن قلت، قد أصبت فيما أجبت فنبِّه على امتناع كون مُزَّاء فُعّالا من المزية أو من المزيز على إبدال الهمزة عن ياء مبدلة عن زاي ثانية لأجل التضعيف على طريقة ياء نحو دينار، قلت: قد نبهت عليه بما ذكرت من كون فُعَّال من أبنية الصفات.

---

(١) الحُوَّاءُ: مثل المُكّاء، نبت يشبه لون الذئب. اللسان (حوا).

وعن الثاني جواب ثان، وهو أن الإبدال عن أحد حرفي التضعيف إنما يتأتى عند الاجتماع، (ولا اجتماع)[1] فيما نحن فيه فلا يتأتى الإبدال، وقد جاء (مُزًّى) مصروفا وغير مصروف، فإذا منع الصرف فهو (فُعْلى) من المزيز، لأن ألفه للتأنيث، وهذا يصلح أيضا أن يقع جوابا عن السؤال المذكور في مُزّاءٍ بالمد، لأنه دليل قاطع على كون الزاءين عينا ولاما، وإذا لم يمنع الصرف فألفه عن أصل ووزنه فُعًّل كَتُبَّعٍ[2]، والأوْلى أن يكون من المزيز، (لا من المَزِيَّة)[3]، لأن (مُزَّى) غير مصروف: منه لا منها، و(مُزًّى) مصروفا هو (مُزَّى) غير مصروف فأصله مُزَّزٌ، قلبت الزاء الثالثة ياء، والياء ألفا، وممتنع أن يحكم بزيادة ألف مُزّى بالصرف، إذ لو حكم بها لزم أن تكون الألف للإلحاق، وذاك ممتنع لعوز فُعْلَلٍ بعين ساكنة بين مضموم ومفتوح في الأصل، نعم يلزم ذلك أبا الحسن فيقول هو به[4] لأنه يثبتُ فُعْلَلًا فيجرى على قياس قوله: (فرغ الكتاب بحمد الله وعونه، فله الحمد على ذلك أضعافا. حمدا كثيرا طيبا مباركا، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم، اللهم اغفر لكاتبه ومالكه ولجماعة المسلمين أجمعين)[5].

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) في ب: «كَزُرَّق» والمثبت من الأصل و ع.

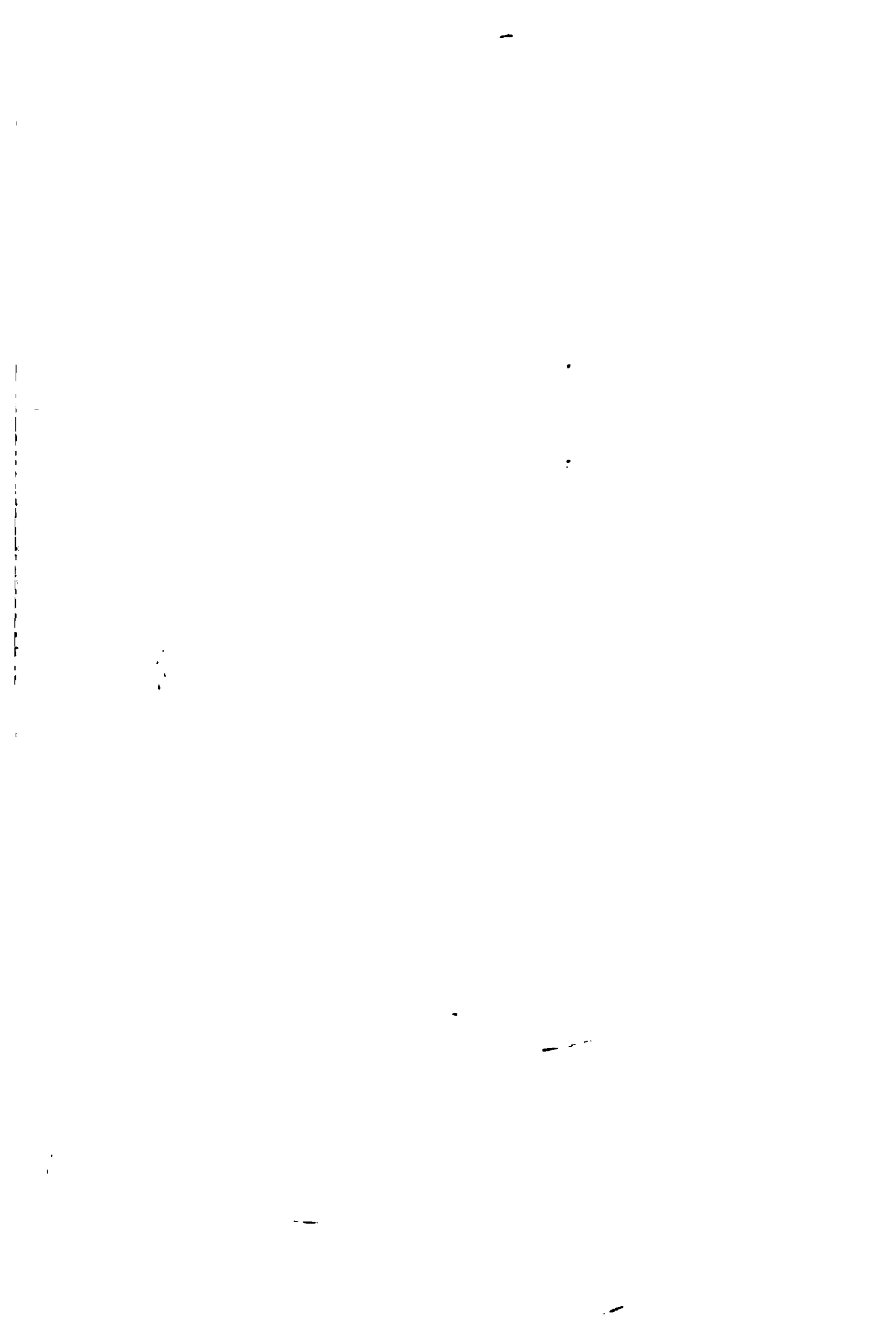
(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٤) في حاشية ع عند قوله به: «يكون الألف في مُزًّى للإلحاق».

(٥) ما بين القوسين من نسخة (بودليان بأكسفورد) والمرموز إليها بالرمز ب وقد أتم الناسخ بعد قوله ولجماعة المسلمين أجمعين بخط أصغر من خط المخطوطة تعليقا على نهاية عمله في هذا الجزء هذا نصه: (تمام الجزء الأول في الأم، وهي نسخة السيد عماد الدين يحيى ابن القاسم العلوي اليمني ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: والزبيرية وسط الفصل الرابع من باب المذكر والمؤنث، فأحببنا إتمام الباب في هذه النسخة ليكون أجلى وأسهل وعلى أمر يرام وهو كتاب السيد المذكور. فرغ من تنميق النصف الأول من شرح المفصل صبيحة يوم

= الثلاثاء العاشر من شهر ذي القعدة سنة تسع وعشرين وسبعمائة، نقلا عن خط المؤلف ألبسه الله حلة الرضوان وأسكنه حلة الغفران، يحيى بن القاسم العلوى اليمني، أصلح الله حاله وأنعم باله والحمد لله والصلاة على رسول الله محمد وآله وصحبه، وقد كتب المصنف بخطه ما صورته: نمق هذه المجلة من مجلتى كتاب الإقليد في شرح المفصل مؤلفه أضعف عباد الله الفقير إليه أحمد بن محمود بن عمر الجندي ـ غفر الله له ولوالديه ـ وفرغ من التنميق بحسن التأييد منه والتوفيق ببخارى حرست هي وبلاد الإسلام عن طوارق البوائق ونوائب الأيام، وقد كان الظلام يكسر جناحه والصباح يوقد مصباحه وكان ذلك في أوائل جمادى الآخرة من شهور سنة ست وستين وستمائة، وكان عدد سطور النسخة المكتوبة بخط المصنف كعدد سطور هذه النسخة. فنقلت خط المصنف سطرا فسطراً من غير تغيير ولا تبديل، ولا نقل ولا تحويل، وربما اتفق ترك سطر في بعض الصفحات فألحقته على حاشية الكتاب وكتبت ما بعده إلى آخر الصفحة التي وقع الترك فيها بخط أبين وأوسع مما قبل لتتم كتابة صفحة في صفحة، وإنما اجتهدت هذا الاجتهاد لتكون هذه النسخة صحيحة مكتوبة على وجه السداد والمسؤول ممن طالع هذه المجلة أو استفاد منها أن يدعو لي بالرحمة والرضوان وأن يسأل الله تعالى أن يكسوني ثوب العفو والغفران).

أ. هـ كما كتب على حاشية هذه الصفحة: بلغ مقابله مرتين على الأم بعون الله تعالى وَمَنّه ولطفه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.



* ومن أصناف الاسم:المصغر *

الاسم المُتَمَكِّنُ إذا صُغِّر ضُمَّ صَدْرُه وفُتِحَ ثانِيه وأُلْحِقَ ياءً ساكِنَةً ثالِثَةً

(بسم الله الرحمن الرحيم)[1]

قوله : المصغر».

التصغير: وصف الاسم بالصِّغر، فإذا قيل رُجيل، فكأنه قيل رَجُل صغير، إلا أنهم أضربوا عن الوصف، فصغَّروا ميلا إلى جانب الإيجاز والتخفيف.

قوله: «المتمكن....».

احتراز من الأسماء المبهمة فتصغيرها مخالف لتصغيره على ما سيجيء[2].

قوله: «ضُمَّ صَدْرُه.....».

إنما ضُمَّ صدره ليكون اللفظ مشاكلا للمعنى، لأن المخرج يصغر بانضمام الشفتين، فتصغَّر حركة صدر الكلام.

والوجه الثاني؛ أن المصغَّر يدل على المكبر، كما يدل الفعل المبني للمفعول على الفاعل، وصدر المبني للمفعول مضموم كضُرِب، ويُضرب بضم الضاد والياء فيضم صدر المصغَّر.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت يلزم أن يكسر ثانيه كما في ضرب المبني للمفعول قلت: امتنع كسر ثانيه لئلا يلزم عود المهروب عنه وهو فُعِل بضم الفاء وكسر العين، إذ هو مهمل في الأسماء غير مستعمل، فلما ذهبت الكسرة من البين تعيَّنت الفتحة للخِفَّة، فإن قلت: فلم زيدت الياء، ولم زيدت ثالثة؟ قلت: أما الأول: فلئلا

(١) البسملة من ع.

(٢) انظر شرح الشافية ١ : ١٩٣.

وَلَمْ يَتَجَاوَزْ ثَلاثَةَ أمثلةٍ فُعَيل ، وَفُعَيْعِل ، وَفُعَيْعِيل، كَفُلَيْس وَدُرَيْهِم وَدُنَيْنِيـر، وما خَالَفَهُنَّ فَلِعِلَّةٍ، وَذلك ثَلَاثَةُ أَشْياء: مُحَقَّرُ أَفْعَال: كَأُجَيْمَال، وَمَا فِي آخِرِه أَلفُ تَأْنِيثٍ كَحُبَيْلَى، وَحُمَيْرَاءَ. أَوْ أَلِفٌ وَنُونٌ مُضَارِعَتَانِ كَسُكَيْرَانَ . . .

تلتبس صيغة المصغر بما جاء على فُعَل من الأسماء.

الا ترى أنك لو صغَّرت الطُّلْعة وهي بالفارسية (ديدار روي) على طُلَعَةٍ لالتبست هذه بطُلَعَةٍ وهي المرأة الكثيرة التطلّع.

وأما الثاني، فلأن الحرف الثالث في فُعِلَ مبني للمفعول ينقلب ياء إذا كان حرف لين كَدُعِيَ، وأُقِيمَ، فناسب أن تزاد الياء ثالثة لأنها لو زيدت ثانية لانقلبت واوا لضمة الصدر كما في موقن.

قوله: «ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة. . . .»

لأن الأسماء ثلاثة أقسام: ثلاثي ورباعي وخماسي، فناسب أن تقع أمثلة المصغر على ثلاثة.

قوله: «فلعلّة. . . .»

وهي المحافظة على بناء القلة وعلى ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة وعلى ما يضارع ألفي التأنيث.

والسِّرُّ في الأول طلب الفرق بين حرف الجمع وحرف الإفراد، فلو قلت في تصغير إجمال مصدر أَجمل، وأَجمَال جَمْعَ جَمَلٍ أُجَيْمِل لوقع اللبس لا محالة.

وأما الثاني والثالث فالسر فيهما تشبيه ألفي التأنيث بتائه، وأما الرابع فألفه ونونه ملحقتان بألفي التأنيث للمضارعة.

. . . وَلاَ يُصَغَّرُ إلا الثُّلاثِيِ والرُّباعِي، وأمَا الخُمَاسِي فتصغيرهُ مُسْتَكْرَهٌ كَتَكْسِيرِه لِسُقُوطِ خامِسهِ، فإنْ صُغِّرَ قِيلَ في فَرَزْدَق فُرَيْزِد وفي جَحْمَرِشٌ جُحَيْمِرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: فُرَيْزِق، وَجُحَيْرِش بِحَذْفِ المِيمِ لأنَّها مِنَ الزَّوائِد. . .

قوله: «ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي . . .»

يعني في الاتساع، ولذا ذكر تصغير الخماسي، وفي تصغيره أوجه ثلاثة:

أحدهما: أن يحذف الخامس، والثاني: أن يحذف ما كان من حروف الزيادة في الجنس أو في الشبه، كالميم والدال.

والثالث: أن تبقى حروفه كلها، كما ذكر عن الأخفش[1].

قوله: «لسقوط خامسه. . . .».

لأن غاية الاسم أن يكون خماسيا، فالخماسي إذا صغر يصغر سداسيا، فيلزم حذف آخره، لأن التغيير إلى الأطراف أسبق لكون الحَشْو متحصِّنَا، فلما أدى تصغيره إلى الحذف الذي هو خلاف الأصل، صار مستكرها.

قوله: «لأنها. . . . .»

أي لأن الميم من الزوائد، فهي المجموعة في قولك (اليوم تنساه)، ولا شكّ أن

---

(١) انظر شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١: ٢٠٢، ٢٠٥ وانظر سيبويه ٣: ٤٤٨ فللخليل في تصغير الخماسي مذهب وهو بناؤه على وزن فُعَيْعِيل. قال سيبويه: وقال الخليل: لو كنتُ مُحَقِّرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين، لقلتُ: سُفَيْرِجْلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنِيرٍ. فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب ـ الكتاب ٣: ٤١٨.

. . . والدَّال لِشَبهِهَا بِمَا هُوَ مِنْهَا وَهُو التَّاءُ، والأَوّلُ الْوَجْهُ، قَالَ سِيبويه، لأنه لَا يَزالُ في سُهُولَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ الخَامِسَ، ثُمَّ يرْتَدِعُ، فإنّما حُذِفَ الذي ارْتَـدَعَ عِنْـدَهُ، وَقَالَ الأخْفَشُ: سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: سُفَيْرِجل متحركا، والتصغير والتكسير من واد واحد. . .

حذف الزائد أولى، ووجه آخر أن حذف الميم[1] الرابع، وكذا حذف الدال[2] أخفى لكونه في الطيِّ، فارتكاب خلاف الأصل على وجه الخفاء أولى.

قوله: «لِشَبَهِهَا بِمَا هُو مِنها. . .»

أي لِشَبَهِ الدّالِ بالذي هو من الزوائد، ووجه الشبه أن الدال والتاء من مخرج واحد.

قوله: «والأول الوجه. . . .».

أي حذف الخامس، لأنّ الآخر محل للتغيير كما قلنا، ألا ترى أن التغيير المُتْلِئبَّ الذي هو الاختلاف الإعرابي قد تخصص به وكذا الحذف الموسوم بالترخيم، وألا ترى أن (نحو يَدٍ وَغَدٍ) مما حذف لامه أكثر مما حذف منه الحشو (كَمُذْ)، وهذه دلائل واضحة، من أجال فيها الفكر ففيها ما يورث ثلج الصدر، وينادي بأنّ الأوْلى والأمثل هو الوجه الأول.

(١) قصد بذلك حذف الميم من (جحيمرش).

(٢) قصد بحذف الدال. حذف الدال من (فرزدق) وإلى هذا الرأي أشار الرضي في شرح الشافية ١ : ٢٠٥ وهو رأي تفرد به الزمخشري ونقله عنه الرضي حين قال: «وقال الزمخشري أن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي فإن لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف اليوم (تنساه) لكن يشابه واحدا منها في المخرج حذف أيضا، فيقال في فرزدق: فُرَيزق، لأن الدال من مخرج التاء. وانظر ص ١٠٧١ من الرسالة.

. . . .

قوله: «من واحد. . . . .»

قال صاحب الكتاب[1] التصغير والتكسير من وادٍ واحد، لما ظهر بينهما من التشاكل، وهو أن كلا منهما تغيير للفظ والمعنى كرجيل ورجال في رجل. هذا تغيير من حيث اللفظ.

وأما التغيير من حيث المعنى، فلأنَّ قولك: (رجل) يدل على الإفراد ولا يدل على الصغر، فإذا قلت: (رجيل) يظهر الوصف بالصغر، ولو قلت رجال ينتقل المعنى من الإفراد إلى الجمع، فعلم أن بينهما تشاكلا، وتغيير المعنى في التكسير أزيد إذا لم يحذف في التصغير إلا صفة.

أما في التكسير فقد صار الواحد جمعا، فلما كان التغيير أزيد في التكسير، وضعت له أمثلة كثيرة كرجل، ورجال وعجز وأعجاز إلى غيرهما من الأمثلة التي سبقت، ولزم التصغير وتيرة واحدة وهي ضم الصدر وفتح الثاني وزيادة الياء ثالثة.

ونظيرهما أن المثنى لما لم يصلح لأكثر من اثنين لزم وتيرة واحدة في العقلاء، وغيرهم، نحو رجلان، وفرسان، وأن الجمع لما صلح للثلاثة فما فوقها كثرت أمثلته حتى جاء منه ما يختص بأولى العلم، وأتى باب التكسير على التسعة التي نبهت عليها قبل، ولعل قول المصنف (ـ رحمه الله ـ)[2] والتصغير والتكسير من واد واحد االتنبيه على أن حذف اللام هو الوجه إذ في التكسير يحذف الخامس.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٤١٧.

(٢) الدعاء من ع.

* فصـــل * وكُلُّ اسْمٍ علَى حَرْفَيْنِ فإنَّ التَّحْقِيرَ يَرُدُّهُ إلَى أَصْلِهِ حَتَّى يَصِيرَ إلى مِثَالِ فُعَيْلٍ . . .

. . . وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ، مَا حذِفَ فَاؤُهُ أَوْ عَيْنُهُ أَوْ لاَمُهُ، تَقُولُ في عِدَةٍ وَشِيَةٍ وكُلْ وَخُذْ اسْمَيْنِ: (وُعَيْدَةٌ، وُوُشَيَّةٌ، وأُكَيْلُ، وأُخَيْذ. . .

قوله: «وكل اسم على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله»[1]

الاسم الذي بقي من حروفه الأصول حرفان، إن لم يكن فيه زيادة فلابد من رد ما حذف منه في التحقير لتحقق بناء فُعَيل، إذ لا يمكننا ذلك إلا برده، إذ لو لم يرد (يقع التحقير)[2] آخرا فيلزم الخروج عنه بناء فُعَيْل، (كأُخَيّ في تصغير أخ، لو لم يرد لامه)[3] ويلزم تغيير الياء أيضا، لأنها تصير معتقب الحركات الإعرابية وإن كان فيه زيادة فعلا، فلا يخلو من أن يمكن جعل الاسم بها على (فُعيل) أولا، فحكم الأول أن يستغني بالزيادة عن الأصل المحذوف، كَمُيَيْتٍ في مَيْت.

والثاني لا يخلو من أن يكون الزائد فيه همزة وصل، أو تاء تأنيث عوِّضت عن اللام، فالحكم في القسمين رد المحذوف، وتجيء هذه الأقسام مشروحة إنْ شاء الله تعالى.

قوله: «وكُلْ وَخُذْ اسمين. . . .»[4]

قال اسمين ليصيرا قابلين للتصغير، لأنَّ الفِعل لا يُصَغَّر، وقولهم (ما أميلحه) سيجيء الكلام فيه بعد.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٤٩-٤٥٦ وشرح الشافية ١: ٢١٧ - ٢٢٣ وابن يعيش ٥: ١١٨ - ١١٩.

(٢) في ع: «تقع ياء التصغير» والمثبت من الأصل.

(٣) سقط من ع والمثبت من الأصل.

(٤) انظر سيبويه ٣: ٤٥٠ وشرح الشافية ١: ٢١٧ - ٢١٨ وابن يعيش ٥: ١١٨ - ١١٩.

... وفي مُذْ وَسَلْ اسْمَيْن. وَسَهٍ: مُنَيْذٌ وَسُؤَيْلٌ، وسُتَيْهَةٌ، وفي دمٍ وَشَفَةٍ وحِرٍ وَفُل وَفَم : دُمَيٌّ وشُفَيْهَةٌ وحُرَيْحٌ، وَفُلَيْنٌ...

قوله: «وُعَيْدَةٌ.....»[1]

لو لم يرد الواو لوجب ضم العين منها، وياء التحقير تقع بعدها ساكنة، والياء الساكنة لا تثبت بعد الضمة بل تنقلب واوا كَمُوقِن فيؤول الأمر إلى أن تقول (عُودَة)، وفيه إبطال صيغة التصغير. (فيجب رد الواو لئلا يلزم ذاك الإبطال، ولو وقعت ياء التصغير)[2] بعد الدال بتقدير عدم رد الواو، يلزم الخروج على بناء فعيل، وجعل الياء الساكنة أبدا معتقب الحركات الإعرابية وفساده بَيِّن[3].

قوله: «وَسُؤَيْل، وَسُتَيْهَةٌ.....»[4]

أصل سل: اسأل، لأنه من سأل يسأل، فَخُفِّف اسْأَل فَصَارَ إلى سَلْ، ثم بالتصغير عادت الهمزة التي هي عين الفعل، ولم يحتج إلى همزة الوصل قبل السين لتحرّك السين بالتصغير، وأصل سَهٍ سَتَهٍ، بَدليل قولهم أستاه.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٤٩ - ٤٥٠ وشرح الشافية ١: ٢١٧ - ٢١٨ وابن يعيش ٥: ١١٨.

(٢) سقط من ع والمثبت من الأصل.

(٣) قال ابن الحاجب في كتاب الشافية ١: ٢١٧: «والاسم على حرفين يُرَدُّ محذوفه، تقولُ في عِدَةٍ وكُلْ اسما وُعَيْدَةٌ وأُكَيْل، وفي سَهٍ ومُذْ اسْماً سُتَيْهَةٌ وَمُنَيْذٌ، وفي دَمٍ وَحِرٍ دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ، وكذلك بابُ ابنٍ واسمٍ وأُخْتٍ وبنتٍ وَهَنْتٍ بخلاف باب مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ».

(٤) قال سيبويه هذا باب ما ذهبت عينه. فمن ذلك (مُذْ)، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم مُنْذُ، فإن حقَّرته قلت: مُنَيذ، ومن ذلك أيضا (سَلْ)، لأنه سألتُ، فإن حقرته قلت: سُؤَيْلٌ، ومن لم يهمز قال: سُوَيْلٌ، لأنّ من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف. أخبرني يونس: أن الذي لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أَسَالُ وهو مَسُولٌ، إذا أراد المفعول. ومثل ذلك أيضا (سَهٌ)، تقول: سُتَيْهَةٌ، فالتاء هي العين. يدلك على ذلك قولهم في اسْت: سُتَيْهَةٌ، فرددت اللام وهي الهاء، والتاء العين بمنزلة نون ابْنٍ، يقولون: سَهٌ يريدون الاست،

. . . .

قوله: «وَحَرٍ، وَفُلٍ . . . .»[1]

الحِرُ مخفّف حِرحٍ، بدليل قولهم: أحراح، وفُلٌ أصله: فُلَانٌ حذف منه الألف والنون.

قال أبوالنجم في وصف الإبل:

٤٠٢ ـ تُثِيرُ أَيْدِيها عَجاجَ الْقَسْطَلِ إذْ عَصَبَتْ بالعَطَنِ المُغَرْبَلِ[2]
تَدَافُعَ الشِّيبِ وَلَمْ تِقِتِّلِ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ

العجاج: ما ارتفع من الغبار، والقسطل: الغبار، وعصبت اجتمعت، والعطن: مبرك الإبل قرب الماء، وإنما تبرك قربه إذا شربت الشربة الأولى، لتعاد إلى الماء فتشرب مرة أخرى.

والمغربل: المنخول، والشِّيب: الشيوخ، جمع أشيب، وَتِقِتِّل أصله: تَقْتَتِلُ، أدغمت التاءُ الأولى في الثانية وكسرت القاف لسكونها وسكون التاء الأولى، وكسرت التاء إتباعًا لكسرة القاف، واللَّجَةُ، اختلاط الأصوات، وأراد بالمغربل،

فحذفوا موضع العين، فإذا صغّرت قلت سُتَيْهَةٌ. ومن قال: اسْتٌ فإنما حذف موضع اللام. سيبويه ٣: ٤٥٠ ـ ٤٥١ وحاشية السيرافي على سيبويه رقم ٣ والشافية ١: ٢١٧ وابن يعيش ٥: ١١٨ ـ ١١٩..

(١) سيبويه ٣: ٤٥١ والشافية ١: ٢١٧ ـ ٢١٨ وابن يعيش ٥: ١١٨ ـ ١١٩.

(٢) هذا البيت والشاهد الذي يليه لأبي النجم العِجْلي من أرجوزته اللامية التي قالها في هشام ابن عبدالملك لما وفد عليه في جملة من الشعراء وطلب منهم وصف الإبل. انظر الأغاني ٩: ٧٥ وشرح الأبيات ١: ٢٩٣ وسيبويه ٢: ٢٤٨، ٣: ٤٥٢ والخزانة ٢: ٣٨٩، والطرائف الأدبية ٥٧ ـ ٧٠ وجمهرة اللغة لابن دريد ٢: ٢٥ واللسان (فلل) والشاهد فيه حذف النون من (فلان) فإذا صغر ردّت إليه النون فقيل: (فُلين) وانظر شرح الشافية ١: ٢٢٢.

أن تراب العطن كأنه منخول، ثم قال: (إن الإبل تتدافع تدافعا مثل الشيوخ، لأنهم أصحـاب حلم يتدافعون، ولا يقتتلون أي ليس بتدافع شديد، لأنها قد شربت الشربة الأولى فقد سكنت بعض السكون، إنما تدّافع لأنها ذِيدت عن الماء، وليس تدافعهـا لقتال، و (في لُجَّة): صلة تدافع، والمراد (باللجة): اختلاط أصوات الـواردة إذا اقتتل منهم اثنان صاح الباقون، أمسكَ فلانا عن فُلٍ أن لا يخاصمه وروى: أمسك فلانُ، بالضم، وكلا الوجهين جيّد، فإن كان الذي نودي مأمورا بالإمساك في نفسه فالضمُّ، وإن كان مأمورا بأن يحجز بين اثنين ويمنع أحدهما من موضعه، فينبغي أن يقال: فلاناً، لأنه مفعول، وليس بمنادى، والمنادَى غيره، وهو الذي أمر أن يمسك فُلانا ويمنعه من خصومة غيره.

ويجوز فُلِّن بالتشديد، لأن أصله فُلان كغلام وُغليم وغليِّم[1].

قوله: «وفُوَيْهٌ . . . .»[2]

أصل فمٍ فَوَهٌ، حذفت الهاء، فبقي فَوٌ[3]، فأبدلت الميم من الواو لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين في غير حالة الإضافة، لأن الميم حرف صحيح يتحـرّك ولا يسقـطه التنـوين كما تسقط الواو إذا قلت (فً) إسقاطه ألف عصاً، إذا قلت: ؛ هذه عصاً يا فتى، فإذا حَقَّرت ورددت اللام أزلت الميم فقلت فُوَيْهٌ، لأنَّ الداعي إلى الميم وهو وقوع الواو طرفا قد زال.

---

(١) انظر شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١ : ٢٩٣.

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٤٥٣ وشرح الشافية ١ : ٢١٨ وابن يعيش ٥ : ١١٨ ـ ١١٩. ولسان العرب (فوه).

(٣) في ع : (فوفا) والمثبت من الأصل.

*** فصــــل * وَمَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ ٱلْحَذْفِ مَا يَكُونُ بِهِ عَلَى مِثَالِ الْمُحَقَّرِ لَمْ يُرَدَّ إِلى أَصْلِهِ كقـولِهِمْ في مَيْتٍ وَهـارٍ وَنَـاسٍ ، مُيَيْتٍ، وَهُـوَيْـرٍ، وَنُوَيْسٍ ، وَلَوْ رُدَّ لَقِيلَ: مُيَيِّت وَهُوَيْئِر وأُنَيِّس.**

قوله: «كقولهم في مَيْت. . . . .»[1]

الأصـل في مَيْتٍ مَيِّتٍ بالتشـديد، وفي هارٍ هائرٍ من هارَ الجرف، كخائف، فأصابه القلب فصار عين الكلمة لاما واللام عينا، ثم قلبت الهمزة ياءً لانكسار ما قبلهـا، فصـار كقاضي فالتقى ساكنان الياءُ والتنوين،فحذفت الياء، وفي (نَاسٍ) (أُناس)، فلمّا ضمت نونه في التحقير، وقلبت ألفه واوا استغني عن رد الهمزة، لأن الداعي إلى ردّ الفاء في (عِدَةٍ) كان وقوع ياء التحقير بعد الضمّة، وهنا لم يقع بعدها كما ترى، وفساد وقوع ياء التصغير بعد الدال في (عدة) غير ثابت هنا فواوُ (نُوَيس)[2] بدل من ألف ناس، وهي زائدة كألف غلام، ووزن نُوَيس عُويل، وقال بعضهم وزنه فُعيل، ونَاسٌ من نَاسَ يَنُوس، وهذا ليس بشيء يُكترث له، لأنّ تصرف الكلمة مع الهمزة أكثريٌّ نحو أناس وإنسان وأَناسِيّ.

وهذا دليل على كون الهمزة فاءً، والمعنى أيضا مساعد وملائم للفظة أُناس بالهمزة، لأن هذا النوع فيه مكون وليس فيه نِفَار واستيحاش عن الموجودات، أو لأنه يظهر

---

(١) قال فيه سيبويه: هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يُرَدُّ في التحقير ما حُذف منه من قبل أن ما بقي إذا حُقِّر يكون مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير، وليس آخره شيئا لحق الاسمَ بعـد بنائه كالتاء والهاء التي ذكرنا والهاء فمن ذلك قولك في مَيْتٍ مُيَيْتٌ، وإنما الأصل ميِّت، غير أنك حذفت العين «الكتاب ٣: ٤٥٦ وشرح الشافية ١: ٢١٧ ـ ٢٢٤ وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢) سيبويه ٣: ٤٥٧ وشرح الشافية ١: ٢٢٤ قال ابن يعيش في شرحه ٥: ١٢١ وقد اتفقوا في ذلك على مُيَيْت ونُوَيْسٍ من غير ردٍّ».

* فصـــل * وَتقُولُ في اسْمٍ وابْنٍ: سُمَيٌّ وَبُنَيٌّ، فَتَرُدُّ اللَّامَ الذَّاهِبَةَ وَتَسْتَغْنِي بتَحْرِيكِ الفَاءِ عَن الهَمْزَةِ..

من قولهم ﴿ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [1]، أي أبصرت، كما أنَّ الجِنَّ يستتر، وكيف ما دارت القِصَّةُ فمعنى تركيب (الْأُنس) يُوجَــد في الإنس، فإنّ الإينـــاس إبصــار شيءٍ يُؤْنس والمصداق لما ذكرت قوله:

٢٥٣م - الأُنْسُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإنْسِ   وَالْأُنْسُ أَنْ تَنْأَى عَنِ الإنْسِ [2]

ولو صغّرت أُناسا قلت: أُنَيْس، كَغُلَيم في غُلام.

قوله: «وتقول في اسم»

أصل اسم سِمْوٌ لما ذكرنا في صدر الكتاب [3].

وأصل ابن بَنَوٌ، فلما صُغِّرا حركت السين والباء ففارقتهما، الهمزة لأن مجيئها كان لسكونهما فردّت لامهما وهي الواو فقلبت وأُدغمت ياء التصغير فيها، فصارا إلى سُمي وُبني، ولم تقل أُسَيْم وأُبَيْن بإثبات همزة الوصل وإبقاء اللام على حذفها، وشيء آخـر، وهو أن السين والباء لو كانتا ساكنتين بعد الهمزة في التصغير لأبى المعقول بقاءها أيضا، لأنها همزة وصل تسقط في الدَّرج، وما عليه دليل التصغير وهو الضمير لا يسقط، ومن المحال جعل ما لا يبقى ما يبقى.

---

(١) سورة طه آية ١٠ وسورة القصص آية ٢٩.

(٢) سبق الحديث عنه في ص ٧٦٦.

(٣) انظر ص ١٥٣

. . . وَفي أُخْتٍ وبِنْتٍ وَهَنْتٍ، أُخَيَّةٌ وَبُنَيَّةٌ، وَهُنَيَّةٌ، تَرُدُّ اللاّمَ وَتُؤَنِّثُ وتَذْهَبُ بالتَّاءِ اللاّحِقَةِ.

قوله: «وفي أخت . . . . .»[1]

التاء في أختٍ، وبِنْتٍ، وَهنْتٍ بدل من الواو والأصل أَخَوَةٌ، وَبنَوَةٌ، وَهَنَوَةٌ، أبدلوا الواو تاء كما في تُراث، وتُخْمة، وجعلوا هذا الإبدال مختصًّا بالمؤنث فصار علامة للمؤنث بالاختصاص، لأن هذه التاء التي في أخت وأختيها للتأنيث على الحقيقة لسكون ما قبلها فإذا صغّروا قالوا: «أُخيَّة» فاسقطوا التاء وعادوا إلى الأصل الذي هو الواو نحو أُخَيْوَة ثم بعد قلب الواو والإدغام صار أُخيَّة، ولم تقل أُخَيْتَة، لأن التحقير من شأنه أن يَردّ تاءَ التأنيث، نحو أُريضة في أرض.

وهذا الإبدال الذي في أُخْت علم للتأنيث، فلو قلت أُخَيْتَة كان كالجمع بين علامتي التأنيث، وهو ممتنع، ولو لم تَرُدَّ تاءَ التأنيث كان خروجاً عن الأصل، وهو ردّ تاء التأنيث بالتصغير في كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف.

وقال بعض المحققين من المتأخرين، ومرادهم بإسقاط التاء أنهم لا يجعلون حكم التاء في أُخيّة حكم التاء التي كانت في أُخْتٍ لخروجها عن التعويض بردّ المحذوف، ولكنهم يجعلونها تاء تأنيث كالتاء في قائمة، لأنها في أُختٍ لتعويض وتأنيث فإذا زالت العوضيّة تعيّنت للتأنيث، فلذا تقف عليها هاء نحو أُخَيّهْ، وتكتبها هاءً، وتحرّك ما قبلها.

وهذه أحكام تاء التأنيث، وهذا معنى قوله (وتذهب بالتاء اللاحقة) وَهَنْتٌ تأنيث هَنٌ والتاءُ في الأصل بدل من لامه التي هي واو، بدليل قولهم في جمعه هَنَوَات

---

(١) سيبويه ٣: ٤٥٥ وشرح الشافية ١: ٢١٧ ـ ٢٢٢ وابن يعيش ٥: ١٢١ ـ ١٢٢.

* فصـــل * وَالبَدَلُ غَيْرُ اللاَّزِمِ يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ كَمَا يُرَدُّ فِي التَّكْسِيرِ، تَقُولُ في مِيزَانٍ مُوَيْزِينٍ، وَفي مُتَّعِد وَفي مُتَّسِرٍ، مُوَيْعِدٌ، وَمُيَيْسِرٌ، وفي قيلٍ وَبَابٍ وَنَابٍ قُوَيْل وَبُوَيْبٌ وَنُوَيْبٌ، وأما البَدَلُ اللاّزِمُ فَلا يُرَدُّ إلى أَصْلِهِ، تَقُولُ في قَائِلٍ قُوَيْئِلٌ، وفي تُخْمَةٍ، تُخَيْمَةٌ وكَذَلِكَ تاءُ تُرَاثٍ، وَهَمْزَةُ أُدَدٍ، وتَقُولُ في عِيدٍ عُيَيْدٌ لِقولِكَ أَعْيَاد.

والكلام في بِنْتٍ وَهَنْتٍ على نَحْو ما سبق في أُخْت، فلذا قيل أُخَيَّة وبُنَيَّة وهُنَيَّة.

قال أبو فراس عند الموت:

٤٠٣ ـ أَبُنَيَّتِي لَا تَجْزَعِي كُلُّ الْأَنَامِ إلى الذَّهَابْ[١]
نُوحِي عَلَيَّ بِعَبْرَةٍ مِنْ خَلْفِ سِتْرِكِ وَالحِجَابْ

قوله: «والبدل غير اللازم....»

ما سبق من الفصول الثلاثة فهو أحد ضربي الأسماء المعتلّة، وهذا هو الضرب الثاني، لأن الاعتلال هذا بالقلب، واعتلال ذلك بالحذف، وهذا الضرب على ثلاثة أضرب:

أحـدهمـا: أن يكون في الفاء، ففي نحو (ميزان)، و(متّعد) ومتّسر الرّد إلى الأصل في التصغير، نحو مُوَيْزِينٍ وَمُوَيْعِدٍ، ومُيَيْسِرٍ، لأنّ البدل فيهن غير لازم[٢]، أما في ميزان، فلأنك تقول في الجمع موازين، برد الواو الذاهبة من موازين، وأما في متّعد ومتّسر والأصل مُوْتَعِد وَمُيْتَسر فلأنّ الواو والياء فيهما كان يدركهما الانقلاب في ايْتَعِد، وموتسر، فقلبوهما إلى حرف مصون عن التغيير وهو التاء ليدغموه في تاء

---

(١) ديوانه ص ٢٣٥ والبيتان من مجزوء الكامل.
(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٥٧ وابن يعيش ٥: ١٢٢ ـ ١٢٣.

الافتعال، فلما صغّرت أعيدت الواو والياء لزوال الداعي إلى انقلابهما، لأنهما لما تحركتا بالتصغير صينتا عن الانقلاب بسبق الكسرة والضمة، لأنهما إنما يؤثران إذا سكنت الواو والياء، أما إذا تحركتا فلا.

ألا ترى إلى نحو عوض، وفي نحو تخمة لا يرد الأصل، لأن واوها لم تقلب تاء لسبب زال بالتحقير، إذْ سبب قلبها تاء كونها مضمومة وضمتها باقية في التحقير أيضا.

والدليل على لزوم البدل هنا قولك في الجمع تُخَم، ولو لم يكن لازما لقيل وُخم.

وأُدَدٌ: اسم رجل، وأصله وددٌ من الوُدِّ.

والضرب الثاني: القلب في العين، فما لم يلزم فيه البدل ففيه عود الأصل عند التحقير «كَقُوَيْل، وبُويب، ونييب في قيل، وباب، وناب»[1].

والدليل على عدم اللزوم قولك: أقوال، كريح وأرواح وأبواب وأنياب.

وما لزم فيه ذلك البدل فلا قلب كقوئيل في قائل بقلب العين منهما همزة، لحمل اسم الفاعل على الفعل صُغِّر أَوْ كُبِّر، وَعُيَيْد في عيد، والأصل عِوْد، قلبت واوه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وهو شبيه قيل، وفي التصغير تزول هذه العلة، فكان يجب

(١) قال فيه سيبويه: «هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه، إنْ كانت بدلاً من واو ثم حقّرته رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياءٍ رددت الياءَ، كما أنك لو كسّرته رددت الواو إن كانت عينُه واواً، والياء إن كانت عينُه ياءً وذلك قولك في باب: بُوَيْبٌ كما تقول أَبوابٌ وناب نيِّبٌ كما تقول أنيابٌ وأُنَيِّبٌ، فإن حقّرت نابَ الإبل فكذلك لأنك تقولُ: أَنيابٌ» الكتاب لسيبويه ٣: ٤٦١ - ٤٦٢، والمقتضب ٢: ٢٨٠.

* فصل * والوَاوِ إذا وَقَعَتْ ثَالِثَةً وَسَطًا كواوِ أَسْوَدَ وَجَدْوَلٍ ، فأَجْوَدُ الْوَجْهَيْنِ أُسَيِّدُ وَجُدَيِّلٌ ، وَمِنْهمْ مَنْ يُظْهِرُ فَيَقُولُ أُسَيْوِدٌ وَجُدَيْوِلٌ .

أن يقال عُويد كما يقال قويل، وإنما لم يعد الأصل في التحقير للزوم البدل بدليل قولك في التكسير أعياد، والتحقير والتكسير من واد واحد، فأُجْرِي المصغّر مجرى الجمع المكسَّر، فإن قلت فلم لم يعد الأصل في أعياد؟ قلت لما فيه من وقوع الالتباس بينه وبين جمع عود.

قوله: «فَأَجْوَدُ الوجهين أُسَيِّدٌ. . . .»[1]

لما فيه من الجري على سنن الأصل المقرر وهو القلب والإدغام في كل كلمة اجتمع فيها واوٌ وياءٌ وسُبق أحدهما بالسكون.

قوله: «ومنهم من يُظْهِرُ. . . .»[2]

وَجْهُه أنَّ اجتِماعَهما عارِضٌ، فصار وجوده كَعَدِمِه.

---

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري: والواو إذا وقعت ثالثة وسطا كواو أسود وجدول فأجود الوجهين. . . انظر سيبويه ٣: ٤٦٩ والمقتضب ٢: ٢٤٣ وشرح الشافية ١: ٢٠٨ وابن يعيش ٥: ١٢٤.

(٢) انظر حاشية ١.

*** فصــل * وكُـلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ لاَمًا صَحَّتْ أَوْ أُعِلَّتْ فإنَّهَا تَنْقَلِبُ يَاءً كَقَولِكَ عُرَيَّةٌ ورُضَيًا وَعُشَيَّاء وَعُصَيَّةٌ في عُرْوةٍ ورَضْوى وَعَشْواءَ وَعَصَا.**

قوله: «وَكُلُّ واوٍ. . . .»

هذا الفصل مشتمل (على صدر)[1] الضرب الثالث لما سبق من الضربين وهو كلُّ ما كان نحو العصا، فالأصل فيه عَصَوٌ بالواو قلبت واوه ألفا والشطر الباقي نحو الرّحا فإنّ ألفه مقلوبة عن ياء في رَحَيٌ، وفي حكم هذا الفصل، وهو مجيء اللام ياء كلا الشطرين، وكذا كل ما لم تقلب لامه كَعُرْوَة، وظبْيٍ سواء.

أمـا نحـو رَحًى، وَظَبْيٍ[2] فظاهر، فإنه في التصغير على أصله كَرُحَيَّةٍ، وظُبَيٌّ بإدغام ياءِ التصغير في الياء اللاميّة.

وأما نحو عصا، وعُرْوة فإنه بالتصغير يصير إلى عُصَيْوَةٍ، وعُرَيْوَةٍ فتجتمع الياءُ والواوُ، والأولى منهما ساكنة، فتقلب الواو ياءً، وتدغم الياءُ في الياء فيصير إلى عُصَيَّةٍ، وَعُرَيَّةٍ[3]

وإنما لزم القلب هنا وإن لم يلزم في نحو أُسَيِّد تصغير أسود لما سيجيء في المشترك.

قوله: «صحّت أو أُعلّت. . . . .»

فالصحّة في نحو عُروة، والإعلال في نحو عصا، وَرَضْوَى: اسم جبل، قال أبو الطيب:

---

(١) في ع و ن «على شطر» والمثبت من الأصل.

(٢) سيبويه ٣: ٤٧٠ ـ ٤٧١ والمقتضب ٢: ٢٨٥ وشرح الشافية ١: ٢٢٦، ٢٢٩ وابن يعيش ٥: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) انظر المراجع السابقة.

* فصــــل * وإذا اجْتَمَعَ مَعَ يَاءِ التَّصغِيرِ يَاءَانِ حُذِفَتِ الأخيرَةُ، وَصَارَ المُصَغَّر عَلَى مِثَالِ فُعَيْل كَقَوْلِكَ في عَطَاءٍ وإدَاوَةٍ، وَغَاوِيَةً، ومُعَاوِيَةٍ، وأَحْوَى، عُطَيٌّ وأُدَيَّةٍ وَغُوَيَّةٍ، وَمُعَيَّةٍ،وأُحَيٍّ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ. .

---

٤٠٤ - . . . . رَضْوى عَلَى أَيْدي الرِّجَالِ تَسِيرُ[١]

ورُضَيًّا بالقصر، وَعُشَيَّاء بالمدِّ[٢].

قوله: «مع ياءِ التصغير ياءان. . . .»

كل اسم اجتمع فيه ثلاثُ ياءات، أُولاهن ياءُ التّصغير، تحذفُ الياء الأخيرة كأمثلته[٣]، والأصلُ عُطَيِّيٌ، وَأُدَيِّيَةٌ، وَغُوَيِّيه، وَمُعَيِّيَه، بثلاث ياءات في كل واحدة من هذه الأربعة. حذفت الأخيرة من الياءات، لأن الأواخر محل للحوادث، وليس هذا الحذف بحذف إعلالي كالحذف في قاضٍ، وإنما هو حذف اعتباطي، لأجل التخفيف كالحذف في نحو يَدٍ، ولذا أُعرب بالحركات، كإعراب يدٍ، تقول: (هذا عُطَيٌّ ورأيت عُطَيًّا، ومررت بعُطَيٍ) ولو كان كقاضٍ لقيل في الرفع والجر عُطَيٍّ بالـياء المكســورة، وقياسُ تصغير عَطاءٍ عُطَيِّيٌّ، الأولى للتصغير، والثـانية هي المقلوبة من الألف التي كانت في عطاء، والثالثة هي المقلوبة من واو (عطاءٍ)، وقلبت همزة عطاء إلى أصلها لزوال علة قلبها همزة ثم قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، ثم حذفت.

---

(١) صدره: ما كنتُ آملُ قبلَ نعشكَ أن أرى. ديوان المتنبي ٢ : ٢٣٢ من الكامل. شبه المرثي بجبل رضوى لشأنه.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٧٠، شرح الشافية ١: ٢٢٩ وشرح ابن يعيش ٥: ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) أمثلة الزمخشري هي على التوالي: عُطَيٌّ، وأُدَيَّةٌ، وغُوَيَّةٌ، ومُعَيَّةٌ، وأُحَيٌّ. انظر سيبويه ٣: ٤٥٩ والمقتضب ٢: ٢٤٦.

... وكَانَ عيسَى بْنُ عُمَرَ يْصرِفُهُ، وكَانَ أَبو عَمْرٍو يَقُول أُحَيٌّ وَمَنْ قالَ أُسَيْوِدٌ قَالَ أُحَيْوٌ.

وقياس من قال في تحقير (أسود) أُسَيْوِد، أنْ يقول في تحقير مُعاوية مُعَيْوِيَةٌ بدون الحذف لأنه لا يجتمع عنده ثلاث ياءات[1].

أما أَحْوَى فأصل مصغَّره أُحَيْوَى، والأصل أُحَيْوِوٌ، لأنه من الحُوَّة، تقلب الأخيرة من الواوين ياءً لانكسار ما قبلها ثم تقلب الواو الباقية فيصير أُحَيِّيٌ بياءات ثلاث، فتحذف الأخيرة ويبقى أُحَيُّ غيرَ مُنْصَرف[2]، فإن قُلت قد نقص الاسم عن مثال الفعل فالياء الأخيرة من أُحَيْوِيٌ بمقابلة الراء من أُسَيْطر والحاء من أُميلح في قولهم: ما أُمَيْلحه! في التعجب، فلما حذفت الياء، انتقص عن مثال الفعل، فلم يبق إلا سبب واحد وهو الوصف، فما وجه منع الصرف؟

قلت: قال سيبويه[3] لا أعبأ بذلك النقصان، ألا تراهم لم يصرفوا يضعُ ويَعد بعد التسمية بهما مع أنهما قد نقصا عن مثال الفعل، وهذا القول يشير إلى أنَّ صيغة (أفعل)[4] المقَّدرة كالمحققة، يؤيد هذا القول منعهم صرف أشدَّ وإن تغيَّرت صيغة أفعل، فكذا هنا، وإنما صرفه عيسى[5] نظرا إلى أن نقصانه عن مثال الفعل، وليس الحذف هنا كالحذف في قاض فلا يكون المحذوف مراداً، فكانت الكلمة كأنها

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٧٠ وانظر المقتضب ٢: ٢٤٦ وشرح الشافية ١: ٢٢٤.

(٢) هذا رأي سيبويه وانظر رأي كل من عيسى بن عمر، وأبي عمرو ورأي يونس وهو القياس والصواب عند سيبويه في الكتاب ٣: ٤٧١ ـ ٤٧٢ وانظر المقتضب ٢: ٢٤٦ وشرح الشافية ١: ٢٣١ ـ ٢٣٤ وابن يعيش ٥: ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٣) الكتاب ٣: ٤٧١.

(٤) في ع و ن «الفعل» والمثبت من الأصل.

(٥) انظر سيبويه ٣: ٤٧٢، وشرح الشافية ١: ٢٣٣، وابن يعيش ٥: ١٢٦.

* فصــل * وتَـاءُ التـأنيثِ لَا تْخلُو من أنْ تكـونَ ظاهرةً أو مُقَدَّرَةً، فالظاهرةُ ثابتةٌ أبَداً . .

على هذه البِنْيَةَ فخرجت عن صيغة الفعل، ولذا قيل في محقّر أحْمَرٍ تحقير ترخيم حُمَير بلا خلاف، لانتفاء صيغة الفعل، وإن كان في التقدير عليه.

ووجه إلزامه ما ذكرنا من منع صرف (يَضَعُ وَيَعِدُ) بعد التسمية بهما فعلى هذا تقول: «هذا أُحَيٌّ، ورأيت أُحَيَّاً، وَمَرَرْتُ بِأَحَيٍّ».

وكان أبو عمرو[1] يقول: أُحَيٍّ ووجه قوله أنَّ الياء في هذا تحذف في الرفَع والجرً كما في قولهم جَوارٍ، ويلحقه التنوين ويجري في النصب على الأصل كما جرى عليه ياءُ جوارٍ في قولهم: (رأيتُ جواريَ) فعلى هذا تقول: (رأيْت أُحَيَّ يافتى)، ولكن ألزمه سيبويه بقولهم في تصغير عطاءٍ عُطَيٌّ، ووجه الإلزام أنَّ أصله أُحَيِّيٌ بياءات ثلاث فحذفت الأخيرة كما في عُطَيٍّ، فم يبق فرق بينهما فمن فرّق بينهما فقد خرج عن سنن الإجماع، فظهر أن ما قاله أبو عمرٍو توهم، إذ التسوية معلومة في جميع الباب.

ووجه من قال أُحَيْوٌ هو القياسُ على أُسَيْوِدٍ، أَصْلُه أُحَيْوِيٌ سقطت ياؤه للتنوين كما في قاضٍ.

قوله: «فالظاهرةُ ثابتةٌ أَبَداً. . . .»

تاء التأنيث لا تحذف في التصغير وإن كانت محذوفة في التكسير كضوارب في (ضاربة)، والفرق بينهما أن في التكسير استئنافَ بناء، ألا تراك تقول في ضارب ضاربون بدون استئناف، وفي ضاربة ضوارب بالاستئناف، فلا يقع الالتباس بين

(١) انظر المصادر السابقة.

جمعي المـذكـر والمؤنث بخلاف التصغير، إذ ليس فيه استئناف بناء بل مصغر المذكر والمؤنث على بناء واحد، فلو لم تثبت التاء لالتبس المذكر بالمؤنث، لأنه حينئذٍ تصغير ضارب، وضاربة تصغير ضويرب.

فإن قلت: هذا الفرق إنما يستقيم إذا كانت تاءُ التأنيث في جميع الصور للفصل بين المذكر والمؤنث، وليس كذلك كما في نحو: «غُرفة وظلمة». قلت: دخول التاء في نحو ضاربة هو الأصل من بين الأسماء الداخلة عليها تاءُ التأنيث، لأنّ نحو ضارب بمنزلة الفعل فلما امتنع الحذف فيما هو الأصل امتنع في الباقي تبعا، مع أن في البعض منه التباسا أيضا على تقدير الحذف كما في تصغير تمر وتمرة فلو صغرتهما ولم تثبت التاء في الثاني، وقلت: (تُمَيْرٌ) يقع الالتباس لا محالة.

والفرق الثاني: أن الجموع مؤنثة فتقع الغنية بالتأنيث الذي يعتقد فيها من حيث الجمعية عن تأنيث آخر كان للواحد بالتاء، إذ في إلحاقها جمع بين تأنيثين، تأنيث الواحد، والتأنيث الاعتقادي في الجمع، ولذا لحق التاء من الجموع ما لم يكن في واحده تاء نحو ذِكارة وأَجربة[1].

وغيرهما، يؤيد هذا أن التصغير مبنيّ على أن ترد التاء المقدرة في نحو أرض، ودار، نحو: أريضة، ودويرة، فحريّ أن لا يُحذف بسببه ما هو للتأنيث لفظا، فإن قلت فما السرُّ في ذلك؟ قلت: هو أنّ التصغير بمنزلة الوصف، فإذا قلت رُجيل، فكأنك قلت رجل صغير أو حقير والصفات للأسماء المؤنثة التي قدّر فيها التاءُ لا تجيء إلا بالتاء نحو: أرضٌ ممطورةٌ ودارٌ ممطورة، فيلزم أنْ تثبت التاءُ المقدرة في تصغير نحو أرض ودار.

(١) ذِكارة جمع ذكر، وأجربة: جمع جراب. اللسان (ذكر، جرب).

. . . والمُقَــدَّرَةُ تَثْبُتُ في كُلِّ ثُلاثِيٍّ إلاّ مَا شَذَّ مِنْ نَحْـوِ: عُرَيْسٍ، وغُرَيْبٍ، وَلاَ تَثْبُتُ في الرّباعي إلا ما شَذّ مِنْ نَحْوِ قُدَيْدِيمَةٍ، وَوُرَيْئَةٍ. .

قوله: «من نَحْوِ عُرَيْسٍ . . . .».

لم تظهر التاء في نحو عُرَيْس ذهابا إلى المصدر الذي هو الإعراس وهو مُذَكّر، ومثل هذا حُرَيْب في تصغير حَرْب، [1] وهي مؤنثة فإنها لم يقل حُرَيْبَة بالتاء ذهابا إلى المصدر حَرَبَه حَرْباً أخذ ماله وتركه[2] من باب نَصَر.

أما عُرَيْب فإنها لم يقل بالتاء، لأن الأصل فيها مصدر سمي به جيلٌ وعلى تركه التاء[3] من مصغّرها قوله:

٤٠٥ ـ وَمَكْنُ الضِّبَـابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ   وَلاَ تَشْـتَـهِـيهِ نُفُـوسُ الْـعَـجَـمْ[4]

قوله: «ولا تَثْبُتُ في الرباعي . . .».

إذ في إثباتها فيه ارتكاب الشطط، لأن الأمد الأقصى هو أن يكون الاسم على خمسة أحرف، والرّباعي بياء التصغير قد بلغ المنتهى، فالتاء بعد ذلك لا شك أنها منيفة على الغاية القصوى.

و(قُـدَيْدِيمَةٌ): تصغيرُ قُدَّامٍ، وَوُرَيْئَةٌ: تصغير وراءٍ[5] ووجه إلحاق التاء فيهما أن

---

(١) قال المبرد: وكذا قولهم في تصغير الحرب: حُريب، إنما المقصود المصدر من قولك: حربته حرباً، فلو سمينا امرأة حربا أو نابا لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيبة ونُيَيبة ـ المقتضب ٢: ٢٤٠.

(٢) اللسان: (حرب).

(٣) أي والدليل على تركه التاء في تصغير عربيا قوله: ومكن الضباب.

(٤) قائله أبـو الهنـديّ واسمـه عبـدالمؤمن بن عبدالقدوس: وهو من المتقارب انظر ابن يعيش ٥: ١٢٧ واللسان: (مكن) المَكْنُ والمَكِنُ: بيضُ الضبّة والجرادة ونحوهما واحدته مَكْنَةٌ وموضع التمثيل به قوله: (العريب) حيث صغّره بدون إلحاق التاء مع دلالته على التأنيث لقولهم: العرب العاربة وقد جعل وجه التذكير في تصغير عرب أن أصله مصدر عَرِبَ كَفرِحَ كما قاله المؤلف في كلمة حرب.

(٥) قال الفـراء في كتاب (المذكر والمؤنث) ص١٠٩: «والمواضع كلها التي يسميها النحويون، «الظروف، والصفات، والمحال» فهي ذكران إلا ما رأيت فيه شيئا يدل على التأنيث، إلا أنهم ═

. . . وَأَمَّا الأَلِفُ فهِي إذا كَانَتْ مَقْصُورَةً رابِعَةً تَثْبُتُ نَحْوُ حُبَيْلَى، وَسَقَطَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً كَقَولِكَ: جُحَيْجِبٌ وَقُرَيقِرٌ، وَحُوَيْلٌ في جَحْجَبَى وَقَرْقَرَى وَحَوْلَايَا . .

الظروف كلها مذكر، فلو لم تظهر التاء فيهما لظن ظان أنهما مذكران، فأظهرت التاء لإزاحة هذه الشبهة، ولأن القُدّام بمعنى الملكِ[1]، وبمعنى الجهة، والوراءُ بمعنى ولد الولد، والجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم أنهما بمعنى الجهة أم غيرها، فأثبت تاؤهما لإِزالة هذا الوهم.

قوله: «وأما الألف. . . .».

الألف إن كانت رابعة ثَبَتَتْ نحو حُبَيْلى لعدم الداعي إلى الحذف.

والخامسة فصاعدا تحذف كقولك في جَحْجَبَى لبطن من الأنصار، وقَرْقَرى، وحَوْلَايَا لموضعين: «جُحَيْجِبٌ، وَقُرَيقِرٌ، وحُوَيْلٌ»،[2] لأن الألف ليست بزيادة منفصلة بل صيغت عليها الكلمة فصارت كلام سَفَرْجَلٍ فتحذف لئلا تزيد الكلمة على الأمد الأقصى.

وبقولنا ليست بزيادة منفصلة خرج الجواب عن نحو قُرَيْقِرَةٍ في تصغير قَرْقَرَةٍ، لأنَّ التاءَ ليست تُصَاغ عليها الكلمة، فكأنها لم تتصل بالكلمة، فلم تلزم الإنافة على الغاية المضروبة.

يؤنثون «أمام» و«قُدّامَ» و«وراءَ» فيقولون: «فلان وُرَيِّئة الحائط» على وزن «وُرَيِّعة» فيدخلون في تحقيرها الهاء فذلك دليل على تأنيثها، وكذلك: «قدام» وقديديمة وقديديم قال الشاعر:

قُديديمَةُ التجريب والحِلْم إنني ... أرى غَفَلاتِ العَيْش قَبَل التجارب

أ. هـ. والبيت للقطامي كما نسبه المبرد في المقتضب ٢: ٢٧٢ وابن منظور في اللسان: (قدم).

هذا وقد أجاز الكسائي التذكير في قدام ـ انظر اللسان (قدم).

(١) انظر اللسان: (قدم).

(٢) سيبويه ٣: ٤١٩/٤٧٥ وشرح الشافية ١: ٢٣٧ و ٢٤٩.

* فصـل * وكُـلُّ زَائِدَةٍ كَانَتْ مَدَّةً في مَوْضِعِ يَاءِ فُعَيْعِيلٍ وَجَبَ تَقْـرِيـرُهَـا وإبْـدَالُهَا يَاءً إنْ لَمْ تَكُنْهَا وَذَلِكَ نَحْوُ مُصَيْبِيحٍ ، وكُرَيْدِيسٍ ، وَقُنَيْدِيلٍ في مِصْبَاحٍ وكُرْدُوسٍ وَقِنْدِيلٍ . .

هذا في المثالين الأولين، وأما الثالث وهو حُوَيل: فإنما حذفت ألفه لأنها سادسة، فهي أحقُّ بالحذف من الخامسة، فحذفت هي والياء أيضا، لمجيء الياء سادسة بعد مجيء ياء التصغير وانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم سقطت بالتنوين كياء قاض فقيل حُوَيل دون حويلي بالياء بعد اللام، ولك أن تقول: إنه صغر أولا على حُوَيليّ بياء مشـددة حذفت ألف التـأنيث فبقي حولاي على خمسة أحرف قبل آخره ألف فانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم أدغمت الياء في الياء ثم خُفِّفت الياء في تحقيره فبقي حويليّ ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وقـال بعضهم في تحقيره حُوَيْليّ بياء مشددة، ولكنَّ الواقع في المتن حُوَيل بدون الياء، وهو على ما قررنا من أحد الوجهين.

قوله: «وكل زائدة . . . .».

أي كل زائدة مدة إذا وقعت رابعة تُقَرُّ هي في التصغير إن كانت ياءً لأنها لا تُخرج الاسم عن أبنية التصغير، إذ هي تبقى على فُعَيعيل، كَقُنَيْدِيل في قِنْديل، وتبدلُ ياءً إنْ كانت ألفا أو واوا لأنهما تقلبان ياءً لانكسار ما قبلهما، إذ لا يمكن النطق بهما بعد الكسرة كَمُصَيْبِيح، وكُرَيْدِيس في مِصْبَاحٍ وَكُرْدُوسٍ للقطعَةِ العظيمة من الخَيْل.

. . . وإنْ كَانَتْ في اسْمٍ ثُلاَثِيٍّ زَائِدَتَانِ وَلَيسَتْ إحْدَاهُما إيَّاهَا أَبْقَيْت أَذْهَبَهُمَا في الفَائدَةِ وَحَذَفْتَ أُخْتَهَا، فَتَقُولُ في مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ، وَمُقَدّمٍ وَمُحَمِّرٍ ومُهَوِّمٍ: مُطَيْلِقٌ، وَمُغَيْلِمٌ، وَمُضَيْرِبٌ، وَمُقَيْدِمٌ، وَمُهَيِّمٌ، وَمُحَيْمِرٌ. . .

قوله: «ليست إحداهما إياها. . . . . . .».

الهاء في إياها للمدة، أي إذا اجتمع في اسم ثلاثي زيادتان وليست إحداهما بمدة؛ وإحداهما علم لمعنى دون الأخرى حذفت التي ليست بعلم لمعنى كأمثلته،[1] فالميم في كل منها علم الفاعليّة فبحذفها يبطل ذلك المعنى بخلاف النون[2] والتاء، والألف والدال الثانية، والواو الثانية، والميم الثانية.

فإن قلت: النون في منطلق أيضا لمعنى وهو معنى المطاوعة، قلت: نعم، غير أن الميم أذهب في الفائدة، ألا ترى أن النون وجودها شائع بين الفعل والاسم نحو: انـطلق ينـطلق انْطلاقا فهو منطلق والميم قد استأثر بالاسم وتفرّد ليكون علما على

---

(١) أمثلة الزمخشري التي أوردها في الاسم الثلاثي المجتمع فيه زيادتان وليست إحداهما بمدة وإحداهما علم لمعنى وحذف التي ليست بعلم لمعنى مثل: مُنْطَلِق ومُغتلِم ومُضارب ومُقدِّم، ومُهوِّم ومُحَمِّر فالحذف فيها جميعا عند التصغير عدا عن الميم التي هي علم للفاعلية نحو: مطيلق ومُغيلم، ومضيرِب، ومقيدم، ومهيم، ومحيمر، انظر تصغير ذلك في كتاب سيبويه ٣: ٤٢٦ - ٤٢٨ والمقتضب ٢: ٢٥٢.

(٢) توضيح قوله بخلاف النون: أي النون في منطلق، وفي قوله التاء: أي في مغتلم، وفي قوله الألف والدال الثانية الألف في ضارب والدال الثانية في مقدِّم، وعنى بالواو الثانية الواو من اسم الفاعل في هَوّم وعنى بالميم الثانية الميم من اسم فاعل حَمّر، وقد ذهب ابن يعيش في شرحه ٥: ١٣٠ إلى أن الزائد (في محمر): الميم الأولى وإحدى الرائين، لأنه من الحُمرة فحذفت الراء الزائدة فبقي محمر على أربعة أحرف مثل جخدب فقيل هو محيمر كما تقول جُخَيدب وهذا خلاف ما أشار إليه الجندي إذ الزيادة في حمّر بتضعيف الميم وأما الراء فهي إنما تكون زائدة في بناء احمرَّ واحمارَّ فهو محمرّ ومحمارّ وهو ما عناه ابن يعيش.

. . . وإنْ تَسَاوَتَا كُنْتَ مُخَيَّراً فَتقُولُ في قَلَنْسُوَةٍ وَحَبَنْطى قُلَيْنِسيَةٌ أَوْ قُلَيْسِيَةٌ وحُبَينِطٌ أَوْ حُبَيْطٌ. وإنْ كُنَّ ثَلاثاً والفضْلُ لإحْدَاهُنَّ حُذِفَتْ أُخْتَاهَا، فَتَقُولُ في مُقْعَنسِسٍ مُقَيْعِسٌ. . .

الفاعلية، على أنا نقول: إن النون قد كانت موجودة قبل صوغ صيغة اسم الفاعل دون الميم، بل إنما أُتي بالميم الآن ليدلّ على الفاعلية، فحاذِفُها بَعْدَ ما أتى بها كالراقم[1] على الماء، إذ فعله كلا فعل، ومثل هذا مما يأباه من له أدنى تمييز، أو نقول: معنى الفاعلية مختص بالاسم دون المطاوعة، فإبقاء ما له دلالة على المعنى الخاصّ أولى.

المُغْتَلِم: الشديد الشَّهْوَة، والمهوِّم: من هوم ساعة، نام وحمَّر: صار صاحب حمار، أو تكلم بلسان الحِمْيرِي، ومنه: «مَنْ دَخَل ظَفَارِ حَمَّر».[2]

قوله: «أو قُليسية. . . . . . .».[3]

الياء الثانية كانت واواً نحو قُلَيْسِوَة، قلبت ياءً لكسرة ما قبلها كغازية، والأصل: غازِوة، وكم لهذا من نظير!.

والحَبَنْطَي: منتفخُ البطن.

قوله: «أوْ حُبَيْط. . . . .».[4]

قلبت ألفه ياء لانكسار الطاء بالتصغير، ثم حذفت للتنوين كما في ياء قاضٍ.

قوله: «وإن كن ثلاثاً. . . . .».[5]

---

(١) الراقم: اسم فاعل من رقم والرقم والترقيم تعجيم الكتاب، وقولهم هو يَرْقُمُ في الماء: «أي بلغ من حِذقه بالأمور أن يَرْقُمَ حيث لا يثبت الرقم، اللسان: «رقم».

(٢) مجمع الأمثال: ٢: ٣٠٦ وقد سبقت الإشارة إليه في ص ٩٣١ - ٩٣٢.

(٣) سيبويه ٣: ٤٣٦.

(٤) سيبويه ٣: ٤٣٦.

(٥) انظر تصغير ذلك في سيبويه ٣: ٤٢٩ والمقتضب ٢: ٢٥٣ ـ ٢٥٤ وشرح الشافية ١: ٢٤٩ وابن يعيش ٥: ١٣١.

أي وإن كانت الـزوائد ثلاثا، والفضل لواحدة منهن أبقيتها وحذفت الأخريين كمقيعس في مُقْعَنْسس من اقْعنسس إذا تأخر فالميم والنون والسين الثانية فيه زوائد، لأنه من قَعِس ألحق باحرنجم، فلابد من حذف الزيادتين لئلا تلزم الإنافة على الأمد الأقصى، فلم يتـوجّـه الحـذف إلا إلى (النون، والسين لما ذكرنا؛[1] أن الميم علم الفاعلية، فإن قلت: السين أيضا علم الإلحاق قلت: (الجواب عن هذا)[2] ما قرعت به سمعك (من الجواب)[3] عن النون في مُنْطَلق، على أن نقول: السين أقل فائدة من النون، لأن النون تدل على المطاوعة، وهي معنى بخلاف السين، فإنها حرف زيد ليكون بناء كبناءٍ في اللفظ، وهذا ليس من المعنى في شيءٍ، وبما ذكرت بطل قول: أبي العباس[4] أن المحذوف هو الميم والنون لكون السين للإلحاق.

ووجه آخر في إبطال مذهبه[5] أن الميم في أول الكلمة والسين في آخرها[6] والأواخر مستهدفة للحوادث دون الأوائل.

---

(١) في الأصل: «التنوين والسين كما ذكرنا» والمثبت من ع و ن.

(٢) في الأصل: «الإلحاق عن هذا» وصوابه المثبت من ع و ن.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ع و ن.

(٤) انظر رأي المبرد في المقتضب ٢: ٢٥٢ - ٢٥٤ وشرح الشافية ١: ٢٥٩ قال الرضي: «الثلاثي ذو الـزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفُضْلى من زوائد الثلاث، على ما قلنا في ذي الزيادتين وتحذفُ الثنتان في نحو مُقْعَنـسس، قال سيبويه: تحذف النون وإحدى السينين، لكون الميم أفضل منهما، وقال المبرد: بل تحذف الميم كما تحذف في نحو مُحرنجم، لأن السين للإلحاق بحرف أصلي، وقول سيبويه أولى، لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية، أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنى كما ذكرنا قبل» وإلى رأي سيبويه مال الجنديّ، انظر سيبويه ٣: ٤٢٩ وابن يعيش ٥: ١٣١.

(٥) في الأصل «مذهبهم» والمثبت من ع و ن.

(٦) في الأصل «أواخرها» والمثبت من ع و ن.

. . . وأمَّا الرُّبَاعِي فَتُحْذَفُ مِنْهُ كُلُّ زَائِدَةٍ مَا خَلاَ الْمَدَّةَ الْمَوْصُوفَةَ، تقُولُ في عَنْكَبُوتٍ: عُنَيْكِبٍ، وَفي مُقْشعِرٍّ قُشَيْعِرٍ، وَفي احْرَنْجَام حُرَيْجِيم.

* فصــل * وَيَجُـوزُ التّعويضُ وَتَرْكُه فِيما يُحْذَفُ مِن هذِهِ الزَّوائِدِ، والتَّعْوِيضُ أنْ يَكُونَ على مِثَالِ فُعَيْعِل، فَيُصَارُ بزِيادَة الْياءِ إلى فُعَيْعِيلٍ وَذلِــكَ قَوْلُـكَ في مُغَيْلِمٍ مُغَيْلِيم، وَفي مُقَيْـدِمٍ مُقَيْـدِيم، وفي عُنَيْكِبٍ عُنَيْكِيبٍ، وكَذلِكَ البواقي، فإنْ كَانَ المِثالُ في نَفْسِهِ عَلى فُعَيْعِيل لَمْ يَكُنْ التّعْوِيضُ.

ووجه آخر أن التكرار مستكره، فَحَذْفُ ما يوجب الاستكراه أولى.

قوله: «ما خلا المدة الموصوفة......».

أي المدّة الموصوفة في أول الفصل، وهي المدة الواقعة في موضع الياء الثانية من فُعَيْعِيل، التاء والواو زائدتان في عَنْكبوت بدليل قولهم عناكب، وكذا الميم والراء الثانية في مُقْشَعِرٍّ، والهمزة والنون والألف في احرنجام، وإنما ثبتت الياء المقلوبة عن ألف احرنجام في حُرَيجيم، لأنها مقلوبة عن المدّة الموصوفة بخلاف سائر الزوائد، فإنّهن لسْن مدّات فضلاً من أن يكن في موضع ياء فُعَيْعِيل.[1]

قوله: «مُغَيْلِم.......».[2]

الياء الثانية في مغيليم عوض عن المحذوف وكذا في مقيديم وعنيكيب.

قوله: «لم يكن التعويض......».

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٤٦ والمقتضب ٢: ٢٥٢ - ٢٥٤ وشرح الشافية ١: ٢٤٩ - ٢٦٣ وابن يعيش ٥: ١٣١ - ١٣٢.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٢٦ - ٤٢٧ وشرح الشافية للرضي ١: ٢٤٩ - ٢٦٣ وابن يعيش ٥: ١٣١ - ١٣٢.

* فصــل * وَجَمْـعُ الْقِلْةِ يُحَقَّـرُ عَلَى بِنَائِه كَقَوْلِكَ في أَكْلُبٍ وَأَجْرِبَةٍ وأَجْمَالٍ وَوِلْدَةٍ:أُكَيْلِبٌ، وأُجَيْرِبَةٌ وأُجَيْمَالٌ، ووُلَيْدَةٌ، وأما جَمْعُ الكَثْرَةِ فَلَهُ مَذْهَبَانِ، أَحَدُهُما أَنْ يُرَدَّ إلى وَاحِدِه فَيُصَغَّرُ عَلَيهِ ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى مَا يَسْتَوْجِبُهُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ الأَلِفِ وَالتَاءِ. .

كما في حريجيم مصغر احرنجام، إنما لم يكن التعويض هنا لأنه تصير الكلمة إلى سبعة أحرف نحو حُريجيم بياءين سوى ياء التصغير فالحاصل أن التعويض إنما يتأتى فيما حذف منه، وموضع التعويض خال لا ينافي حرف التعويض ولا يتأتى فيما استقل منه موضع التعويض بما ينافي حرف التعويض فالأول كمطيليق، والثاني كحريجيم.

قوله: «وجمع القلة . . . .».

ساغ تحقير هذا الجمع لأن التحقير تقليل في الحقيقة، فيكون مجانسا له فيجوز تحقيره بخلاف جمع الكثرة إذ هو للكثرة، والتحقير للقلة، واستكره الجمع بين صيغة الكثرة وعلم القلة.

قوله: «وأُجَيْمَال. . . . .».[1]

محقر أجمال، وإنما لم يقل أُجَيْمِيل للمحافظة على ألف بناء القلّة كما حُوفِظَ على ألف التأنيث في نحو حُبَيْلَى فيما سبق.

قوله: «فله مذهبان. . . . .».[2]

أما الردُّ إلى الواحد فظاهر، إذ لو لم يُرد فبالتصغير يلزم الجمع بين ما هو للكثرة، وما هو للقلة.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٩٠ والمقتضب ٢: ٢٧٩ وشرح الشافية ١: ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٢.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٨٩ ـ ٤٩٦ والمقتضب ٢: ٢٧٩ وشرح الشافية ١: ٢٦٠ ـ ٢٧٣ وابن يعيش ٥: ١٣٢ ـ ١٣٣.

. . . أَوْ إلى بِنَاءِ جَمْعِ قِلَّتِهِ إنْ وُجد لَهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ في فِتْيان فُتَيّون أو فِتْيَةٌ، وفي أَذِلَّاءٍ ذُلَيِّلُون أَوْ أُذَيْلَة، وَفي غِلْمَانٍ غُلَيْمُون أَوْ غُلَيْمَةٌ وَفي دُورٍ دُوَيْرات أَوْ أُدَيْرٌ، وَتَقُولُ في شُعَرَاءَ شُوَيْعِرُونَ، وَفي شُسُوعٍ شُسَيْعَاتٌ. .

وأما الجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء، فلأن الواو والنون بَابُهما القلة وكذا الألف والتاء، فيكون الجمع على هاتين الطريقتين مجانسا للتحقير، فيجوز.

قوله: «على ما يستوجبه . . . . . .».

إن كان من ذوي العلم الذكور فيجمع بالواو والنون بعد التحقير وإن كان من غيرهم فبالألف والتاء.

قوله: «أو إلى بناء جمع قِلّته . . . .».

عطف على قوله إلى واحده، فَفُتَيُّونَ في الأصل فُتَيٌّ بياءين ثم فُتَيُّونَ، وَفُتَيَّةٌ بالرد إلى فِتْيَةٍ.[1]

وَذُلَيِّلُونَ بتشديد الياء وكسرها بالرد إلى ذليل، وأُذَيْلَةٌ بتسكين الياء، لأنها ياء تحقير، وبتشديد اللام بالرد إلى أذِلّة،[2] وغُلَيِّمُون بياء مشدَّدة، بالرد إلى غلام، وَغُلَيْمَةٌ: بالرد إلى غِلمة.[3]

(ودُويراتٌ: بالرد إلى دار، وأُدَيْئِرٌ بالرد إلى أَدْؤُر وإن أزحت الهمزة قلت: أُدَيِّرٌ بياء مشددة.[4]

وشُوَيْعِرُون بالرد إلى شاعر لا غير إذ ليس له بناء جمع قلة فيرد إليه.[5].

---

(١) سيبويه ٣: ٤٩١، شرح الشافية ١: ٢٦٥ ـ ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢) سيبويه ٣: ٤٩٢.

(٣) سيبويه ٣: ٤٩٠، شرح الشافية ١: ٢٦٥ ـ ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٤) سيبويه ٣: ٤٩٠ ـ ٤٩١، شرح الشافية ١: ٢٦٥ ـ ٢٧٣ وابن يعيش ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٥) المصادر السابقة.

. . . وَحُكْمُ أسْمَاءِ الْجُمُوعِ حُكْمُ الآحادِ تَقُولُ: قُوَيْمٌ وَرُهَيْطٌ وَنُفَيْرٌ وَأُبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ.

فإن قلت فَعَلى ما ذكرت يلزم أن يقال في تحقير رجال رُجَيْلون بالواو والنون مع أن الجمع بالواو والنون مختصّ بالأعلام والصفات كما سبق ذكره، ورجال لا من الأعلام ولا من الصفات، قلت: ما ذكرت مُسلّم، غير أن الاسم إذا صُغّر يتحول صفة وقد سبق ذكره.

وشُسَيْعَاتٌ:[1] بالرد إلى شِسْعٍ لعدم بناء جمع قلة له، كما أن شاعرا كذلك، غير أن جمع ذلك بالواو والنون، وجمع هذا بالألف والتاء فإن قلت: فَشُسُوعٌ، قام مقام جمع القلة في قولهم ثلاثةُ شُسُوعٍ لعدم السماع في أشسع، فكان ينبغي أن يجوز تحقيره بالنظر إلى قيامه مقام جمع القلة.

قلت: ما ذكرت إن دل على جواز تحقيره فعندنا دليل آخر بنفيه وهو أن الأصل في هذا المثال الكثرة، فلا يُعبأُ بوقوعه على القليل في بعض الأحوال، كما لم يعبأ بمجيء بناء القلة للكثرة، محقّره على لفظه نحو أُكيف بياء ساكنة، وفاء مشددة في أُكُفّ وإن استعملت هي للقليل والكثير فعلم أن المنظور إليه هو الأصل وهكذا ينبغي، فيمتنع تحقير شُسُوع على لفظه، لأنّ (فُعولا) للكثرة في الأصل.

قوله: «وحكم أَسْمَاءِ الجُمُوع . . . . . .».[2]
الأسماء المفردة التي معناها الجمع لا تحقر إلّا على ألفاظها لأنها مفردة.

---

(١) شِسْعُ النعل: قبالها الذي يُشَدُّ إلى زِمامها، اللسان (شسع) وانظر تصغيره في سيبويه ٣: ٤٩١.

(٢) انظر تصغير قوم ورهط، ونفر، وإبل، وغنم في سيبويه ٣: ٣٩٤.

*** فصــل * وَمِنَ الْمُصَغَّـرَاتِ مَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ وَاحِـدِهِ كَأُنَيْسِيَـانَ، وَرُوَيْجِلٌ، وآتيكَ مُغَيْرِبَانَ الشَّمْسِ، وَعُشَيَّاناً وَعُشَيْشِيَةً..**

قوله: «ومن المصغرات......».

أي من الأسماء المصغرة ما جاء على غير واحده منه قولهم: أُنَيْسِيَانٌ في إنسان، فإنه في التقدير مصغر إنْسِيَان،[1] كما أن مَلامح في التقدير جمع مَلْمَحَةٍ، غير أن الإنْسِيان ترك للاستغناء عنه بإنسان، كما جاء يدع على وَدَع، وودع ترك للاستغناء عنه بتَرَكَ.

ومنه رُوَيجل في تحقير رجل، فكأنه محقّر راجل، وإن لم يستعمل راجل في هذا المعنى.

ومنه: قولهم في (مَغْرِب) آتيك مُغَيْربانِ الشَّمْس، فهو في الحقيقة مُحَقَّرُ مَغْربَان.

ومنه: قولهم: في (العَشِيَّةِ) آتيك عُشَيَّاناً من العَشَايا.[2]

وَعُشَيْشِيَة، فكأنّ المكبر للأول عُشَّيان، والمعنى: آتيك وقت إقبال العَشِيِّ، كما أن معنى قولك آتيك مُغَيْربان الشمس، آتيك في وقت غروبها.

فإن قلت: ما تقول في قول بعضهم مُغَيْرِبات، وَعُشَيَّانات؟ قلت: هذا على جعل الحين أجزاء، فكأنّ وقت تغيب الشمس مغرب، والوقت الذي تغرب فيه ويبقى بعض آثارها مغرب آخر، والوقت الذي يغرب باقيها مغرب آخر، ونظير هذا قولهم بعير ذو عَثَانين، على تقدير جعلهم كل خصلة من عُثْنُون البعير، وهو شعيراتٌ تحت حنك البعير عُثْنُونا.

---

(١) في الأصل: «إنسان» والمثبت من ع و ب وانظر تصغير إنسان في سيبويه ٣: ٤٨٦ وشرح الشافية ١: ٢٧٤ والانصاف ٨٠٩ ـ ٨١٢ وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٣.

(٢) انظر تصغير هذه الأمثلة في سيبويه ٣: ٤٨٤ ـ ٤٨٦ وشرح الشافية ١: ٢٧٦ وابن يعيش ٥: ٣٣.

... وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: أُغَيْلِمَةٌ، وأُصَيْبِيَةٌ في غِلْمَةٍ وَصِبْيَةٍ.

ومثل هذا أيضا قولهم شابت مفارقه، وقول امرىء القيس:

٤٠٦ - يَزِلُّ الْغُلَامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ ....[1]

ألا تراه جعل للفرس صهوات، وليس له إلا صهوة واحدة وهي مقعد الفارس من ظهره.

أما عُشَيْشِيَةٌ: فقد قيل هي كأنها مصغر عُشَاوَةٍ، وقيل على إبدال الشين من الياء، ووجهه أنك لما صغّرت عُشَيَّةً زدت بعد الشين ياء التصغير فاجتمع ثلاث ياءات، فأبدلت الياء الوسطى شينا، لأن زيادة الحرف إذا كان من جنس العين مما يهون عليهم ارتكابه، ألا ترى أن هذا النوع من الزيادة يكون في جميع الحروف، وإن شئت فعليك بباب التفعيل فإن قلت فلم جيء بالمصغر على مخالفة قياس المكبّر، فإن قياسه عُشَيَّة بضم العين وتشديد الياء؟ قلت: كأنهم طلبوا الفرق بين مُصغري عُشَيَّةٍ وعَشْوَةٍ وهي ما بين أول الليل إلى ربعه.

قوله: «ومنه ....».

لأنهما مُحَقّرا أَغْلِمَةٍ وأَصْبِيَةٍ، ولعلّ الصواب أَنْ يُقال في أول هذا الفصل ما جاء على غير مكبره، لأن قوله (ومنه قولهم أُغَيْلِمة) الضمير من (منه) يرجع إلى (ما)، وأُغَيْلِمَةُ ليست بمحقّرة على غير الواحد، لأنها تحقير غِلمَةٍ، وغِلْمَةٌ ليست بواحدة، فيكون أغلمة غير الواحد الذي قصد تحقيره والعلم عند الله.

---

(١) عجزه: وَيَلْوي بأثواب العَنيفِ الْمُثَقَّلِ.

وهذا البيت ترتيبه السابع والخمسون من معلقة امرىء القيس وهي على بحر الطويل، والبيت في وصف الحصان، انظر ديوان امرىء القيس ومعه أخبار المراقسة ص١٣٤، ومعنى البيت كما جاء في شرح السندوبي ص١٣٤ من ديوان امرىء القيس: «إن هذا الحصان يزل ويزلق الغلام الخفيف عن ظهره، ويرمي بأثواب الرجل العنيف الثقيل إذا لم يكن جيد الفروسية عالما بها».

* فصل * وَقَدْ يُحَقَّرُ الشَّيءُ لِدُنُوِّهِ مِنَ الشَّيءِ وَلَيْسَ مِثْلَهُ كَقَوْلِكَ هُوَ أُصَيْغِرُ مِنْكَ. . .

. . . إنّما أَرَدْتَ أَنْ تُقَلِّلَ الّذي بَيْنَهُما وَهُو دُوَيْن ذلِكَ وَفُوَيْقَ هذا، وَمِنْهُ أُسَيْد، أي لَمْ يَبْلُغِ السَّوادَ وَتقُولُ العَرَبُ أَخَذْتُ مِنْهُ مثيل هاذيا ومثيل هاتيا. .

فإن قلت: ما السرُّ في مجيء المصغّر على غير مُكَبَّرِه؟ قلت: قيل هو أنه لما تغيّر معناه بالتصغير حيث انتقل من الاسمية إلى الوصفية، ومن حالة التكبير إلى حالة التصغير وأرادوا أن يغيّروا لفظه كل التغيير فصغّروا على غير مكبره.[1]

قوله: «وقد يُحقَّر الشيء لدنوه من الشيء. . . .».[2]

قد ثبت أن التصغير يدل على أن ذلك الشيء المصغر عندهم مستصغر وقد جاء قليلا على معنى قرب الشيء من الشيء كقولك: هو أُصَيْغِرُ مِنْك، إذ لا يستقيم أن يقال إن المراد بذلك أنه صغير، لأن لفظة أصغر تدل على الزيادة في الصِّغر فوقعت الغنية عن التصغير بهذا المعنى، وإنما قصدهم بهذا التصغير إلى أنّ ما بينهما من التفاوت قليل.

قوله: «أَنْ تُقَلِّلَ الّذي بَيْنَهَما. . . . . .».

أي التفاوت الذي بينهما.

قوله: «وهو دُوَيْن. . . . .».

معطوف على أُصَيْغرَ منك.

---

(١) سيبويه ٣: ٤٨٦، ٦٠٣، ٦٠٥ والمقتضب ٢: ٢١١ وشرح الشافية ١: ٢٧٣، ٢٧٨ وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) سيبويه ٣: ٤٧٧ والمقتضب ٢: ٢٧١ وشرح الشافية ١: ٢٧٩ وشرح ابن يعيش ٥: ١٣٤.

* فصل * وَتَصْغِيرُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَقَوْلُهُمْ : (مَا أُمَيْلِحَــهُ) ، قَالَ الْخَلِيلُ إِنَّمَا يَعْنُونَ الَّذِي تَصِفُهُ بِالْمِلْحِ . .

قوله: «أي لم يبلغ السواد. . . .».

المراد أن فيه سواداً قليلا.

قوله: «مُثَيْلُ هَلَتَيَّا وَمُثَيْل هَاذَيًا. . .»[1].

كأنهم أرادوا تحقير المسافة بينهما، لا أن المشَبَّه والمشبه به حقير.

قوله: «وتصغير الفعل ليس بقياس. . . . .».

لأن معنى التصغير الوصف لما صُغِّر، والفعل لا يصحُّ وصفه فلا يصغر.

قوله: «وقولهم: مَا أُمَيْلِحَهُ. . . . . .»[2].

قال بعضهم: أَنَا أبداً بالعَجَبِ من النحويين كيف التبس عليهم أن هذا ليس بتصغير للفعل، وأنّ الفعل لا يقبله الْبَتَّةَ، ولا يتصوّر تصغير معناه، وإذا لم يجيزوا قولك (هو ضويرب زيد)، لأن هذا الاسم له شبه بالفعل، فلأن لا يجوز تصغير الفعل نفسه أولى.

---

(١) سيبويه ٣ : ٤٨٧ والمقتضب ٢٨٧ ـ ٢٨٩ وشرح الشافية ١ : ٢٨٤ ـ ٢٩٠ وابن يعيش ٥ : ١٣٤.

(٢) قال سيبويه: وسألتُ الخليلَ عن قول العَرَب: ما أُمَيْلِحَهُ، فقالَ لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا تُوصفُ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياءَ كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تَعْني شيئاً آخر نحو قولك: يَطَؤُهُم الطريقُ، وصِيدَ عليه يومان. ونحوُ هذا كثير في الكلام، وليس شيءٌ من الفعل ولا شيءٌ مما سمي به الفعل يُحقَّرُ إلا هذا وحدَهُ وما أشبهه من قولك ما أفْعَلَه، سيبويه ٣: ٤٧٧ ـ ٤٧٨ وانظر ما جاء في الإنصاف من ١٢٦ ـ ١٤٨.

. . . كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ مُلَيِّحٌ، شَبَّهُوهُ بالشَّيْءِ الّذِي تَلْفِظُ بِهِ وَأَنْتَ تَعْنِي بِهِ شَيْئاً آخَرَ كَقَوْلِكَ: بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ وَصِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ.

* فصل * وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا جَرَى فِي الْكَلَامِ مُصَغراً وَتُرِكَ تَكْبِيرُهُ، لأنه عِنْدَهُمْ مُسْتَصَغرٌ. . .

قوله: «كَأَنَّكَ قُلْتَ زَيْدٌ مُلَيِّحٌ. . . .».

أي قولهم ما أُمَيْلِحَهُ تصغيراً لاسم معنى، وإن كان الفعل هو المصغر لفظا، كما أنهم يدخلون التاء في الفعل ويريدون بذلك تأنيث الفاعل وهذا مما هُجِرَ فيه جانب اللفظ، وميل مع المعنى ميلا كما في قولهم بنو فلان يَطَؤُهُم الطريق، وصِيدَ عليه يومان.

أي يطؤهم أهلُ الطريق وهذا وصف لهم بالكرم، وأنهم مقصد للعفاة،[1] وصِيَد على الفرس وحوش يومين.

قوله: «ومن الأسماء ما جرى في الكلام مصغّرا. . .».

يريد أنه وضع في الأصل مصغّرا، كأنهم فهموا في الأصل تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير، وذلك قليل.

---

(١) العفاة: جمع عافٍ، وهو كل من جاء يطلبُ فَضْلاً أو رزقاً، اللسان: (عفا).

. . . وَذَلِكَ نَحْوُ جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ وكُمَيْتٍ، وَقالُوا جِمْلَانٌ، وَكِعْتَانٌ، وَكُمْتٌ، فَجَاءُوا بالجَمْعِ على المُكَبَّرِ كَأَنَّها جَمْعُ جُمَلٍ وَكُعَتٍ وأَكْمَتٍ.

* فصل * وَالأَسْمَاءُ المُرَكَّبَةُ يُحَقَّرُ الصَّدْرُ مِنْهَا، فَيُقَالُ: بُعَيْلَبَكُّ وَحُضَيْرَمَوْتُ، وَخُمَيْسَةَ عَشَرَ، وَثُنَيَّا عَشَرَ.

قوله: «نحو جُمَيْلٍ . . . .».

هو طائر في صورة العُصفور، و(كُعَيْتٌ): هو البُلْبُل.[1]

قال سيبويه:[2] سألتُ الخليل عن كُمَيْت، قال: إنما صُغِّر لأنه بين السَّوادِ والحُمْرَة.

قوله: «فجاءوا بالجمع على المكبَّر. . . .».

فُعَلٌ: يُجْمَعُ على فِعْلانٍ بكسر الفاء كَجُرَذٍ، وَجِرْذَانٍ، وَأَفْعَلُ فَعْلاءُ يُكَسَّرُ على فُعْل كَأَحْمَر وحُمْرٍ.

قوله: «يُحَقَّرُ الصَّدْرُ. . . . . . .».[3]

لأن الثاني من شَطْري المركب بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث إنه نازل منزلةَ ذيله، وتتمته نزولها بهاتيك المنزلة وهما لا يصغَّران، وتركوا ما قبل الثاني من الشَّطْرين مفتوحا تشبيهاً للثاني بتاءِ التأنيث.

---

(١) انظر الكتاب ٣: ٤٧٧ والمقتضب ٣: ٢٣٣ وشرح الشافية ١: ٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٣: ٤٧٧.

(٣) قال سيبويه: «هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر فجُعِلا بمنزلة اسم واحد، زعم الخليل أن التحقير إنما يكونُ في الصّدْر، لأن الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخرُ بمنزلة المضاف إليه، إذ كانا شيئين، وذلك قولك في حضرَمَوْتَ: حُضَيْرَمَوْتُ، وبَعْلَبَكُّ: بُعَيلَبَكُّ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ: خُمَيْسَةَ عَشَرَ، وكذلك جميعُ ما أشبه هذا، كأنك حقَّرتَ عَبْدَ عَمْرٍو وَطَلْحَةَ زَيْدٍ ا. هـ.

انظر الكتاب ٣: ٤٧٥.

*** فصل * وَتَحْقِيرُ الْتَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ شيْءٍ زِيدَ في بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ والأَرْبَعَةِ حَتّى تَصِيرَ الْكَلِمَةُ عَلَى حُرُوفِهَا الْأُصُولِ ثُمَّ تُصَغِّرُهَا كَقَوْلِكَ في حَارِثٍ حُرَيْث وَفي أَسْوَدَ سُوَيْد وَفي خَفَيْدَدٍ خُفَيْد، وفي مُقْعَنْسٍ قُعَيْس، وَفي قِرْطَاسٍ قُرَيْطِسٍ.**

وَثُنَيَّا عَشَرَ:[1] مُحَقَّـرُ اثْنَا عَشَرَ لما تحرّكت الثاء بالتحقير استغنى عن همزة الوصل وعادت الياء الذاهبة بعد النون فادغم ياء التحقير فيها.

قوله: «وتحقير التَّرخيم......».[2]

الـزائـدُ بالنّظر إلى كونه زائداً مُلحَقٌ بالعدم، وهذا هو المُهَوِّن لخطب الحذف، وسمي تحقير الترخيم، لأنّ في الحذف تقليلاً، والترخيم تقليل، يقال: صَوتٌ رخيم إذا لم يكن قويًّا، ومنه سمي الترخيم في باب النداء، وليس المراد هنا حذف الآخر، وإنـما المـراد به حذف الزوائد، حذفت الألف في حُرَيْثٍ، والهمزَةُ في سُوَيْد، لأنهما مزيدتان، واليَاءُ والدال الثانية في خَفَيْدَدٍ، لأنّهما زائدتان.

والخَفَيْدَدُ: الظليم، وحذف ما سوى تركيب قعس في قُعَيْس، لأن ما سوى ذلك زائد، والألف في قريطس لكونها مزيدة، وهذا نظير الحذف في بنات الأربعة.

فإن قلت: إذا حقّرت ما فيه تاء مقدّرة من الأسماء الرباعية تحقير الترخيم فهل تظهر تاؤه في اللفظ أم لا؟

قلت: اللهم نعم، لأنك لما حقرته تحقير الترخيم زال المانع وهو قيام الحرف الرابع مقام التاء كَعُنَيْقَةٍ بياء ساكنة غير مُشَدَّدَة في عَنَاقٍ.

وهكـذا تقـول في سماءٍ سُمَيَّة بياء مشدّدة والأصل سُمَيِّيَةٌ بياءات ثلاث إلا أنَّ الحذف هنا ليس للترخيم، بل لاجتماع ثلاث ياءات.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٢) سيبويه ٣: ٤٧٦.

* فصل * وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لَا يُصَغَّرُ كَالضَّمَائِرِ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَحَيْثُ، وَعِنْدَ، وَمَعَ . . .

قوله: «كالضمائر. . . . .».[1]

قيل إنما لم تصغر هذه الأسماء التي ذكرها لكون مصغّر كل منها مطّرحًا عندهم، لأن هذه أسماء كثيرة الاستعمال في كلامهم ولم يوجد منها في استعمالهم إلا مكبّراً، فدل ذلك على أن تصغيره مطرح في لغتهم.

أما اسم الفاعل والمفعول فإنما امتنع تصغيره إذا أعملته كراهة اجتماع العمل والتصغير، لأنه قوي شَبَهُ الفعل فيه.[2]

وقيل إنما لم تصغَّر الضمائر، لأن الأصل فيها الضمائر المتصلة كالتاء في أكرمتُ وأكرمتَ، والمتصل وضعه لكونه أوجز وأخصر والتصغير يؤدي إلى التطويل، فإذن بينهما منافرة، فالجمع بينهما لا شك كالجمع بين النَصْب والنون فيمتنع، فلما امتنع في المتّصلات امتنع في المنفصلات ما هو على حرفين، كهو وهي فلا يحصل بالتصغير مثال فُعَيل، ولأن تصغير الاسم بمنزلة وصفه، فلما لم توصف الضمائر لم تصغر.

أما أين، ومتى، وكذا، وكيف، فهذه كلها تتضمن معنى الاستفهام، ولا يفيد تحقيرها شيئا.

فـ (أين) سؤال عن المكان، و(متى) عن الزمان، و(كيف) عن الأحوال، فلو قدّرت تحقير السؤال كان شيئا قد بَعُد عن الالتئام وليست هذه الكلمات تعينّ مكانا

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٧٨، حيث قال: «واعلم أن علامات الإضمار لا يحقَّرن من قِبَل أنها لا تقوى قُوّة المظهرة ولا تَمكنُ تمكُّنها، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما، فهذه لا تُحَقّر لأنها ليستْ أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تُحَقَّرُ». هـ.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٤٨٠ «واعلم أنك لا تُحَقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ، إذا أردت بضارِبِ زيدٍ التنوين. وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيّدٌ».

. . . وغَيْرُ وَحَسْبُكَ وَمَنْ وَمَا وأَمْسِ وَغَداً وَأَوَّلُ مِنْ أَمْسِ وَالبَارِحَةُ وَأَيامُ الأُسْبُوعِ والاسمُ الّذي بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، لَا تَقُول هُو ضُوَيْرِبُ زيداً . .

واحدا، وزمانا واحدا، وحالا واحدة فتحقر ما عينّ، وحيث من هذا القسم، لأنه لا يدل على مكان معينٍ فتحقِّرَهُ. [1]

فإن قلت ما تقول في قولهم تُحَيْتَ كذا، وفُوَيْقَهُ، وَقُبَيْلَ ذلك وَبُعَيْدَهُ؟ قلت: المراد بذلك تحقير المسافة بين الشيئين من تحت أو من فوق أو من قبل، أو من بعد، وعلى هذا قولك مُثَيْلُ هذا إذ المراد تحقير الشَّبَهِ بينهما، أي أنه غير تام.

و(عِنْدَ): أيضا مُبهم، لا يعيِّن مكانا دون مكان.

و(مَعَ): أيضا لَا يُصغَّر، لأنه يلزم الإضافة، فشابه الحرف لافتقاره إلى غيره، والحرف لا يصغَّر.

أما «غَيْرُ» فإنها امتنع تحقيره، لأن قولك: (مررت برجل غيرك) بمنزلة رجل ليس إياك وهو نفي أن يكون المرور به المخاطب، ولا تصوّر فيه للتحقير، فكذا في غيرك. [2]

وأما حسبُك فامتناع تحقيره لكونه بمعنى كفاك.

فأما (مَنْ) و(ما) فهما كالحروف لعدم تمكنهما، ألا ترى أنه لا يوصف بهما كما وصف بالذي من الموصولات، ويكونان لغير الوصل كالاستفهام، والجزاء، فكما لا يصغَّر (هَلْ) و(إنْ)، كذلك لم يصغَّر الاسم المتضمن لمعنى واحد منهما. [3]

---

(١) سيبويه ٣: ٤٧٨ ـ ٤٧٩ وشرح الشافية ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٤.

(٢) سيبويه ٣: ٤٧٩. وشرح الشافية ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٤.

(٣) سيبويه ٣: ٤٧٩. وشرح الشافية ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٤.

وأما «أمسِ»، و«غداً»، و«أولُ من أمسِ»، و«البارحَة»، فكلٌّ منها لا يدل على واحد من جنسه.[1]

فالأول: اسم لليوم الذي قبل يومك.

والثاني: على عكس هذا، والثالث: للذي قبل أمسِ.

والرابع: لليلة التي تلاها يومك، فإذن لا فائدة في تحقيرها.

فقولك «أُمَيْس»، كان بمنزلة قولك جعلتُ أمسِ صغيراً أو حقيرا وهذا محال، وكذا أيام الأسبوع، كالأحدِ، والإثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، فهي موضوعة على أيام عيّنها العدد فلا يفيد تحقيرها،[2] (بخلاف اليوم، والليلة، والشهر، والسنة، والعام، فهذه أسماء أجناس مثل رجل فيفيد تحقيرها)[3]، فلذا لم يمتنع تحقيرها، فإذا قلت لُيَيْلَةٌ، فهو بمنزلة قولك رُجَيْل قال أبوالطَّيِّب:

٤٠٧ ـ أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ   لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بالتَّنَادِ[4]

وجواب آخر في (أمسِ) وأخواته: أنّ (أمسِ) اسم لما قد مضى، و«غداً» اسم لما هو آت، فلا يلزمان مُسمَّيهما،[5] فإن اليوم الذي قبيل[6] يومك يطلق عليه قولك «أمسِ» ما لم يمض يومُك فبعد ما مضى وجاء يوم آخر لا يطلق عليه ذلك بل يُطلق

---

(١) سيبويه ٣: ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٢) سيبويه ٣: ٤٨٠.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ع.

(٤) ديوان المتنبي ٢: ٧٤ وهذا البيت مَطْلع قصيدة للمتنبي عدتها اثنان وأربعون بيتا من الوافر قالها في مدح علي بن إبراهيم التنوخي. ومحل التمثيل به قوله: «لُيَيْلَتُنَا» حيث هو تصغير ليلة لأنها اسم جنس مما سوّغ تحقيرها كرجل.

(٥) في الأصل: «مسميها» والمثبت من ع و ن.

(٦) في ع و ن: «قبل» والمثبت من الأصل.

* فصل * وَالأَسْمَاءُ الْمُبهَمَةُ خُولِفَ بتَحْقِيرِهَا مَا سِوَاهَا بأَنْ تُركَتْ أَوَائِلُهَا غيْرَ مَضْمُومَةٍ وَأُلْحِقَتْ بأَواخِرِها أَلِفَاتٌ، فَقَالُوا في ذَا وَتَا ذَيَّا وَتَيَّا..

عليه قولك (أول من أمس)، وعلى عكس هذا شأن إطلاق الغد) على اليوم الآتي، فإذا مضى يومك الذي كنت فيه خلع عن اليوم الآتي اسم الغد فعلم أنهما لا يلزمان مسمَّيْهما،[1] فلم يتمكّنا في باب الاسمية، فصارا كالحروف.

والكلام في البارحة على هذا، وأسماءُ الشهور كالمحرّم وغيره بمنزلة أيام الأسبوع.

وأما الاسم الذي بمنزلة الفعل، فإنما لم يصغروا لأنه شبيه بالفعل والفعل ممتنع تصغيره فكذا شبيهه كما مَرّ.

قوله: «والأسماء المُبهمة........».[2]

هذه الأسماء يجوز وصفها، فوجب أن يجوز تصغيرها لأن التصغير شبيه بالوصف.

قوله: «خُولف[3] بتحقيرها تحقير ما سواها.....».

لأن هذه الأسماء مخالفة لسائر الأسماء، لأنها تقع على كلّ ما أومأت إليه بخلاف نحو: «رجل وفرس»، وغيرهما فناسب أن تؤثر المخالفة في تحقيرها، فزالت ضمّةُ الصدر التي هي علم للتصغير، وعوضت منها الألف في الآخر.

أما التعويض، فلأن المصغر لابد له من العلامة أو ما قام مقامها.

وأما إثبات الألف في الآخر، فلأنها لما امتنع مجيئها في الأول، لإفضائه إلى الابتداء بالساكن، جاءت في الآخر، لأن الانتهاء نقيض الابتداء، والنقيض كالنظير، وأما تعيين الألف فلأن هذه الأسماء مبنية، وسكون الآخر هو الأصل في البناء.

---

(١) في الأصل: «مسميها» والمثبت من ع و ن.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٤٨٧. والمقتضب ٢: ٢٨٧ ـ ٢٩٠.

(٣) في هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «والأسماء المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها بأن تركت أوائلها غير مضمومة وألحقت بأواخرها ألفات، فقالوا في ذا وتا، ذيّا وتيّا» ـ انظر المفصل ص٢٠٦ وانظر سيبويه ٣: ٤٨٧، وشرح الشافية ١: ٢٨٤ ـ ٢٨٩.

فمن جرّاه ناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لازم السكون وهو الألف.
وأما وقوع الياء ثانية لا ثالثة، فلأنها لما لم تضم الصدر لم يمتنع أن تقع الياء الساكنة بعد الحرف الأول، إذ الياء الساكنة لا تنقلب لفتحة ما قبلها كبيع.

فإن قلت: بم دريت أن الألف في (ذَيَّا) ليست بلام، وأن الياء ليست بعين؟ قلت: بقولهم اللَّذَيَّا في الذي، إنهم ألحقوا الألف مع ثبات لامه وهو الياء، فلولا أن الألف زائدة للتعويض عن الضمّة الذاهبة من الصدر لما جيء بها في اللَّذَيَّا.
فإن قلت لم جعلوا هذا القبيل من الأسماء على سنن آخر في التحقير بما ذكرت من المخالفة؟ قلت: جريا على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب، فلما كان هذا القبيل من الأسماء نوعا على انفراده، وخارجاً من الأسماء المتمكنة جعلوا له طريقه على الانفراد.

قوله: «أُلَيَّا . . . .».
(أُلَا) إذا قصر فإنك تقول فيه: «أُلَيَّا» بالقصر، والألف فيه بمنزلته في «ذَيَّا»، وإذا مُدّ فقيل فيه أُلَيَّاءِ بياء مشددة وألفٍ بعدها، وهمزة بعد الألف مكسورة تلحق الألف قبل الهمزة ليبقى آخر الكلمة على حاله، ولو ألحق بعد الهمزة للزم أن يقال: (أُلَيَّاءَا)،[1] بزنة أُلَيَّعَاءَ، فالياء الأولى للتحقير، والثانية بدل من الألف في أُولاء، والألف التي بعد الياء علم التحقير والهمزة باقية كما كانت.

فإن قلت هات الحديث عن ضمة الصدر في «أُلَيَّا»، قلت: هي ضمة (أُولا)، وليست كضمة بُريد في تحقير بُرد، فإنا لما رأينا نحو رُجيل بضم صدره للتحقير لزمنا أن نقدر الاختلاف في بُريد فنقول: هذه الضمة قد حدثت علما للتحقير كما ألفيناها

(١) في الأصل: «أُلَيَّاءَا» وفي ع: أُلَيَّاَا.

. . . وفي الَّذِي وَالَّتِي: اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا، وَفِي الَّذِينَ وَاللاَّتِي، اللَّذَيُّونَ، وَاللُّتَيَّاتُ.

تحدث عَيَانا في نحو رُجَيْل بخلاف الضمة في أُلَيَّاءِ فإنا علمنا أن المبهم لا يحظى صدره بالضمة وتقوم الألف الزائدة مقامها فأية حاجة بنا تدعونا إلى نيّة الاختلاف في الضمة.

قوله: «وفي الذي . . . .».[1]

ما سبق من الكلام كان في أسماء الإشارة، والموصولات بمنزلتها، تقول: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا في الذي والتي، وفي اللَّذَان واللَّذِين، اللَّذَيَّانِ، واللَّذَيُّونَ، وهكذا في هذانِ هذَيَّانِ برد اللام من الذي وذا، وترك إلحاق الألف الزائدة اكتفاء على علَم[2] التحقير باللام المردودة، تحقيقه أن المردود لم يكن في اللذان واللذين فلما رد في اللَّذَيَّان واللَّذَيُّون علم أنهما للتحقير، وكذا الكلام في هَذَيَّانِ.

وهنا دقيقة: وهي أن التحقير قد لحق اللذان واللّذين وذان، لا أن التقدير أنه قيل اللَّذَيَّا ثم لحق الواو والنون إذ لو كان كذا للزم أن يقال اللَّذَيَّون بفتح الياء المشددة، على حذف ألف اللَّذَيَّا للساكنين الألف والواو، وإبقاء الفتحة على الياء[3] كما في نحو مُصْطَفَونَ، فلما ضمت الياء المشددة في اللَّذَيُّون علم أن التصغير لحق صيغة التثنية والجمع، وهذا تنبيه منهم على أن ذان، واللذان، واللذين لسن على وتيرة مسلمان ومسلمون.

وأما اللاَّتي لم يحقّر استغناء عنه باللُّتَيَّات.[4]

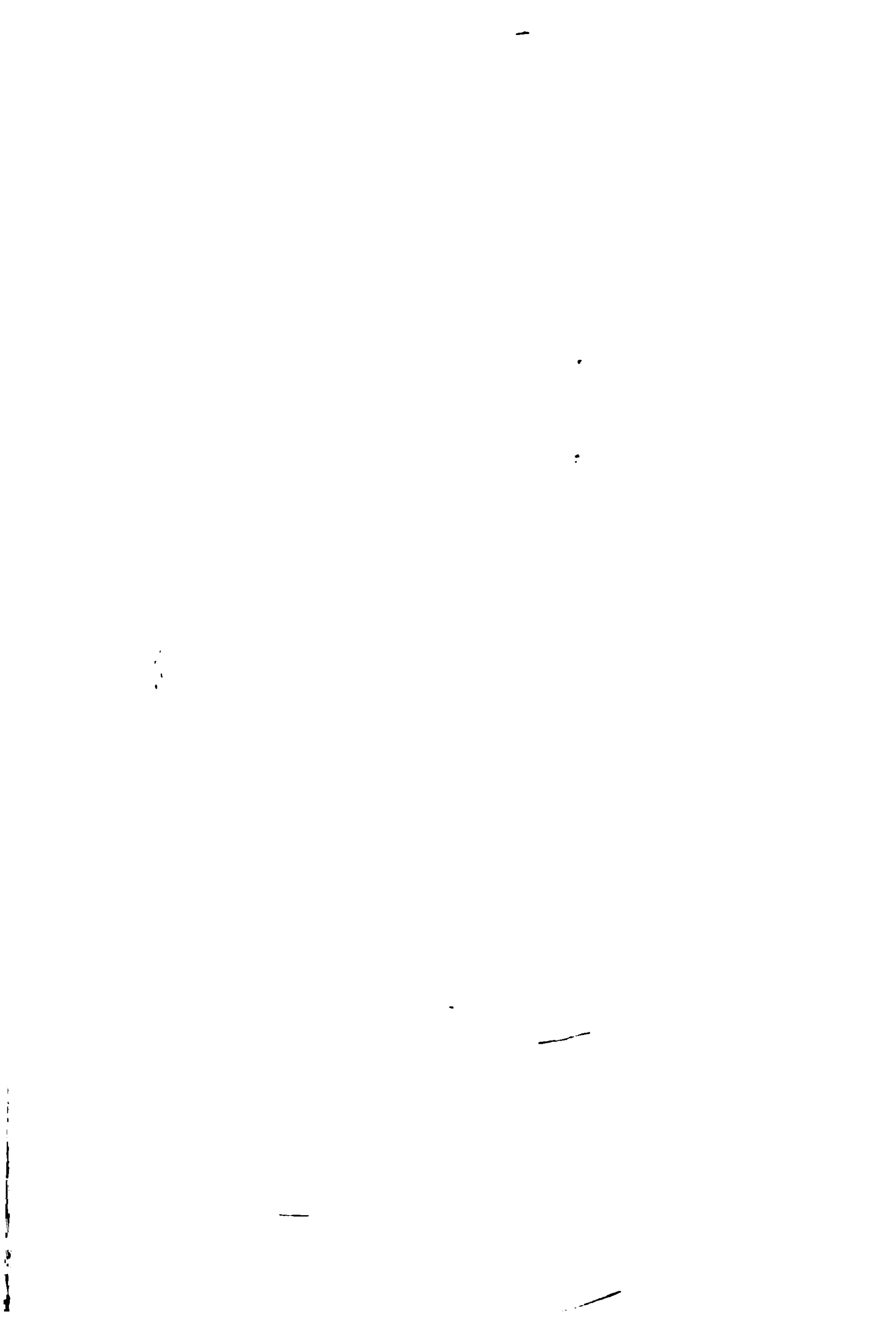
---

(١) انظر سيبويه ٣: ٤٨٨ وشرح الشافية ١: ٢٨٧ - ٢٨٩.

(٢) في ع و ن: «عدم» والمثبت من الأصل.

(٣) في ع: «الواو» والمثبت من الأصل.

(٤) سيبويه ٤: ٤٨٩ وشرح الشافية ١: ٢٨٤ - ٢٨٩.



* ومن أصناف الاسم:المنسوب *

هُوَ الاسْمُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا عَلامةً لِلنِّسْبَةِ إليه . . .

(ومن أصناف الاسم:المنسوب)[1]

قوله : «هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها» .[2]

الأصل أن يقال : فلان من بني فلان ، أو من موضع كذا فاقتصروا بياء النسبة ، كما اقتصروا بياء التصغير من الوصف تصغيرا وتحقيرا ، وإنَّما شدّدت الياء لأنها ياءُ الإضافة ، والإضافة هنا ألزم من سائر الإضافات فشدّدت لتكون الزيادة في اللفظ دليلا على الزيادة في المعنى .

وانكسار ما قبل الياء لوقوع الياء الساكنة بعده .

وفي بعض النسخ (هو اسم الأب أو البلد الملحق بآخره . . . إلى آخره) فيه تنبيه على سر في امتناعهم عن النسبة إلى الجمع ، لأن المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالد والمولد ، ولابد من أن يكون أحدهما مرادا ، فإذا نسب إلى غيرهما فعلى التشبيه ، ولن يتم التشبيه إلا (بالواحدة) .[3]

فإن قلت : قد جاء في تفسير المنسوب بلفظ النسبة وذاك يؤدي إلى تفسير الشيء بنفسه فإذن في هذا نظر .

---

(١) ما بين المعكوفين من ع .

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٣٣٥ وحاشية السيرافي على سيبويه .

(٣) في ع و ف : «بالوحده» والمثبت من الأصل .

قلت: النسبة اللغوية وهي المشهورة بين الناس غير النسبة الصناعية، فأي حرج على من فَسَّرَ الخفيَّ بالجَليِّ الكاشف والتفسير للكشف، ألا ترى أنك إذا قلت النسبة الصناعية هي النسبة اللغوية إذا كانت بياء مشدّدة مكسور ما قبلها كنت في رفع الحجاب وكشف النقاب مصيبا لشاكلة الصواب.

فإن قلت ذكر لفظة النسبة مع عدم الافتقار إلى ذكرها لأن قوله هو اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها كاف للتفسير وافٍ، قلت: قد صدقت لو لم يتنقض قولك: «أن قوله ذلك كاف» ببصريّ اسم رجل، فبصريّ اسم بلد ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها، ومع ذلك ليس بمنسوب، فإن قلت: المراد بقولنا المنسوب اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها أن يكون الأب أو البلد مرادا، وفيما أوردت صار علما فلم يبق البلد مرادا؟

قلت: مثل هذا لا يكون استدراكا، لأن غير قوله للنسبة إليه لم يزل الخفاء ولم يكشف الغطاء بدون زيادة شيء وهو كون الأب أو البلد مرادا، فذكر النسبة يقع كاشفا (للقناع)،[1] وهذا لا يعد استدراكا، فإن قلت ما ذكره من الحدِّ غيرُ مستقيم، لأنه لا يخلو من أن يكون حد المنسوب أو المنسوب إليه، فإن كان حد الأول فغير مستقيم، لقوله علامة المنسوب إليه، لأنه ليس بمنسوب إليه، فكيف تلحقه الياء علامة للنسبة إليه، وان كان حَدّ المنسوب إليه فقد استقامته من حيث أن التبويب بالمنسوب لا بالمنسوب إليه، فكيف يحد ما لم يُبوبه؟

قلت: هو في الحقيقة حد المنسوب، وأراد بقوله: (هو الاسم) الاسم قبل إلحاق الياء، ثم قال الملحق بآخره ياء مشددة علامة للنسبة إليه، يعني علامة للنسبة إلى الاسم قبل إلحاق الياء، والاسم الذي أُلحقت بآخره ياء مشددة علامة للنسبة إليه هو

(١) في ع: «للغطاء» وفي ف: «للنقاب» والمثبت من الأصل.

. . . كَمَا أُلحِقَتِ التّـاءُ عَلاَمةً للتّأنِيثِ وذلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: هَاشِميٌّ، وَبصرِيٌّ، وكَما انقسمَ التأنيثُ إلى حقيقيٍّ وغيرِ حقيقيٍّ فكذلكَ النسبُ، فالحقيقيُّ ما كَانَ مؤثراً في المعنى، وغيرُ الحقيقيِّ ما تعلّقَ باللّفظِ فَحَسْبُ نَحْـوُ: كُرسيٍّ ، وَبَـرديٍّ، وكَـما جاءَتِ التّاءُ فارقةً بينَ الجنْس وَوَاحِده، فَكَذلِكَ الياءُ نَحْوُ رُومِيٍّ وروم ومجوسيٍّ ومجوس، والنِّسْبَةُ مِمّا طَرَّقَ على الاسم لتغييراتٍ شَتّى لانتِقالِه بهَا عَن مَعنىً إلى مَعْنى، وحَالٍ إلى حَالٍ والتّغييراتُ على ضَرْبَين، جاريةٌ على القِياسِ المطّرِدِ في كلامِهِمْ وَمعْدُولَةً عَنْ ذلكَ.

المنسوب، وإنما الإشكال نشأ من جهة الضمير في قوله (إليه) فمن جعله عائدا إلى الاسم الذي ألحق بآخره ياء مشددة جاء الفساد، ومن جعله عائدا إلى الاسم قبل إلحاق الياء جاءَت الاستقامة، وهو الذي أراده المصنِّف.

قوله: «كما أُلحِقتِ التّاءُ. . .».

الياء المشددة في نحو هاشميّ وبصريّ جاءت لمعنى كتاء التأنيث في ضاربة وقد تجيء الياء المشدّدة، ولا تدل على ما وضعت له في الأصل، كالياء في كُرسيّ، ألا ترى أنه ليس هنا شيء يسمى كرسا فينسب إليه، فهذا بمنزلة التاء في غرفة من حيث إنها لا تفيد معنى كما لم تفد الياء النسب، وإذا قلت هاشميّ لم يكن للياء موضع من الإعراب كما لم يكن لتاء التأنيث ولذا انخرطتا في سلك واحد وهو جري الإعراب عليهما مع بقاء ما قبلهما على حالة واحدة وهي الفتحة في نحو ضاربة والكسرة في نحو هاشمِيٌّ، هاشمِيٍّ، هاشمِيًّا، وضاربَةٌ ضاربَةٍ، ضاربَةً، وهذا وجه الشبه بينهما.

قوله: «مما طرّق على الاسم لتغييرات شتى. . . .».

أي جعل لها طريقا، . أي يتطرق التغييرات على الاسم بواسطة النسبة.

قوله: «لانتقاله بها.......».

أي الاسم ينتقل بالنسبة عن معنى إلى معنى وحال إلى حال، ألا ترى أن قولهم مجوس للجمع، وبياء النسبة يصير عبارة عن الواحد، فيُغَيَّرُ بالنسبة من معنى الجمع إلى معنى المفرد، وإذا قلت بصريّ، يراد (الرجل) بعد أن كان يراد ببصرة البلد، وينتقل من حال الاسمية إلى حال الوصفية، ويحدث فيه معنى الفعل، ألا تراك ترفع به تقول: مررت برجل بصريّ أبوه، ولفرط التغيير الذي حصل فيه جاء التغيير فيه من غير وجه جار على القياس المطرد ومعدول عن ذلك.

* فصـــــل * فَمِنَ الجَـارِيـةِ عَلَى قيـاس كَلَامِهِم حَذْفُهُمْ التَاءَ ونُـونَي التَّثْنِيـةِ والجَمْـع كَقَوِلِهِم : بَصْرِيّ وَهِنْدِيّ وَزَيْدِيّ، في البَصْرَةِ وَالهِنْدَانِ وَزَيْدُونَ اسْمَيْنِ، ومِنْ ذلكَ قِنَّسْرِيّ وَنُصَيْبِيّ ويَبْرِيّ فِيمَنْ جَعَلَ الإعرابَ قَبْلَ النُّونِ، ومنْ جَعَلَهُ مُعْتَقَبَ الإعرابِ قَالَ قِنَّسْرِينِيّ. . . . .

قولـــــه : «حـذفهـــم التـــاء . . . . . ».

لأن المنسوب كله بمنزلة لفظة واحدة، فلو ثبتت التاء لوقعت في حشو الكلمة وهو ممتنع، والوجه الثاني أن إثباتها يؤدي إلى الجمع بين تاءين في نحو امرأة بصرتيّة، والوجه الثالث أن الياء المشدّدة جرت مجرى تاء التأنيث حيث قالوا زِنْجيٌّ وزنج، كما قالوا تَمْرة وتمر، فلو لم تحذف التاء لكان جمعا بين التاءين .

قولـــــه : «ونونـــي التثنية والجمع . . . . ».

المثنى والمجموع إذا سمي بهما بقي إعرابهما على الحالة الأولى، تقول في هندان وزيدون إذا سمى بهما: «جاءني هندان الكريمُ وزيدون الظريفُ»، و(مررت بهندين الكريم)، و(زيدين الظريفِ)، فإذا نسبت إليهما حذفت الزيادتين كهنديٌّ وزيديّ، على طريقة النسبة إلى هند وزيد من غير تفاوت، والأولى أن يقال: «وعلامتي التثنية والجمع ونونيهما، لأن تخصيصه النونين يوهم بقاء ما قبلهما والنسبة تحذف الزيادتين معـاً، والسر في ذلـك أنّ الزائد فيهما قبل النون قد صار حرف إعراب، ووقع فيه الاختلاف الذي يقع في الحركات الإعرابية، والاختلاف الحاصل بالحركات الإعرابية يزول عن المنسوب إليه بالنسبة، فكذا الزائد قبل نوني التثنية والجمع لأن فيه اختلافا إعرابيا، فكما لايجوز أن يقع الإعراب على دال هند في قولك: (هنديٌّ) عند النسبة إلى هند، لأن الإعراب لايقع حشوا، كذلك لايجوز أن تقول في هندان هندانيّ، وفي زيدون زيدوني، إذ فيه إيقاع الإعراب في الحشو وهو مهروب عنه، فأما حذف النون،

وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ ذلكَ في التَّثْنِيَةِ. قَالُوا: خَلِيلَاني وَجَاءَنِي خَلِيلانِ اسْم رَجُلٍ وَعَلى هذا قَوْلُه:

«ألا يا دِيارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَانِ»

فلأنها عوض من الحركة والتنوين وقد جاء الحركة والتنوين فيزول ما كان عوضا عنهما.

ووجه آخر في حذف الزيادتين أن النسبة في ياء النسبة صيرت المعنى مفردا، فتزول الزيادة التي هي علامة التثنية والجمع لئلا تبقى ضائعة.

قولـــــه: «وقالوا خليلاني ....».

قال بعضهم خليلانيّ في خليلان اسم رجل، وذلك على قول من يجعل الإعراب في النون[1]، ولا شبهة في جواز هذا إذا لم يجعل الألف متضمنا الدلالة على الإعراب فيقع الإعراب في الحشو فتكون الألف والنون في خليلان عنده بمنزلتهما في زعفران[2] ونحوه.

وقولـــــه:

٤٠٨- .... بالسَّبُعَانِ [3]

---

(١) إشارة إلى بقاء علامتي التثنية على قول من يجعل الإعراب في نون التثنية.

(٢) أي عند من يجعل الإعراب في النون.

(٣) البيت بتمامه كما ورد في ديوان ابن مقبل ص ٣٣٥:

ألا يَادِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْها بالبِلَى المَلَوَان

والبيت من الطويل نسبه سيبويه لابن مقبل - انظر سيبويه ٤: ٢٥٩، وابن يعيش ٥: ١٤٥ وفي معجم البلدان نسبتَه إلى ابن مقبل أو ابن أحمر. والشاهد فيه قول: «بالسَّبُعَان» حيث أجراه مجرى «سلمان» ولو أجراه مجرى التثنية لقال بالسَّبُعَيْنَ. وعليه فالألف فيه ليست للدلالة على الإعراب وإنما هى بمنزلة الألف في زعفران، فالنسبة إليه سَبُعَانيّ.

*** فصـــــل * وَتَقُولُ فِي نَمِر وَشَقِرَةٍ والدُّئِل وَنَحْوها مِمّا كُسِرَتْ عَيْنُهُ، نَمَرِيّ، وَشَقَرِيّ، وَدُؤَلِي بالفَتْح قياسٌ مُتْلَئِبٌّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ يَثْرَبِيّ، وَتَغْلَبِيّ فَيَفْتَحُ، والشَّائعُ فِيهِ الكَسْرُ.**

هو بفتح السين وضم الباء اسم موضع، فالشاهد في البيت أنه جعل النون معتقبَ الإعراب، حيث لم يقل بالسَّبُعَيْنْ.

تمامـــــه :

. . . .   أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى الْمَلَوَانِ

الملوان: الليل والنهـار، يريد أن الليل والنهـار أكثـرا عليهـا من أسبـاب البلى والدروس، فكأنهما أملّاها من كثرة ما أصاباها به من ذلك وهو مأخوذ من أمللت الرجل إذا أضجرته بحديثك، أو بغيره مما يكره كثرته وطوله. يعنى أمل عليها بأسباب البلى.

قولـــــه : «بالفتح قياسٌ مُتْلئِبٌّ. . . .».

إنـما يفتح لئلا يتوالى الكسرات كسرة الميم، وكسرة الراء، والياءان فالياء أخت الكسرة، وقيل: كرهـوا اجتماع الكسرتين والياءين مع ضعف الكلمة لقلة الحروف ففروا إلى الفتح[1].

نَمِرٌ: قبيلة[2] وشَقِرَةٌ[3]: قبيلة من بني ضَبّة، والشَّقِرَةُ في الأصل شقائق النعمان. والدُّئِل: قبيلة، وهو في الأصل دويبة شبيهة بابن عُرس[4].

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٣٤٣، وشرح الشافية ٢ : ١٧ـ١٨.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد ص ١٨٣.

(٣) انظر الاشتقاق لابن دريد ص١٩٧.

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد ص ١٧٠.

* فصـــل * وَتُحذَف الياءُ والواوُ مِنْ كُلِّ (فَعِيلٍ) و (فَعُولَةٍ) فَيُقَالُ فِيهِما فَعَلِيّ نَحْوُ قَوْلِكَ: حَنَفِيّ وَشَنَئِيّ . . .

إلَّا مَا كَانَ مُضَاعَفاً أَوْ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ نَحْوُ: شَدِيدَةٌ وَطَويلَةٌ فَإنَكَ تَقُولُ فِيهِمَا شَدِيدِيٌّ وَطَوِيلِيٌّ وَمِنْ كُلِّ فَعِيلَةٍ، فَيُقَالُ فِيهَا فُعَلِيّ نَحْوُ جُهَنِيّ وَغُفَلِيّ.

قولـــــه : «والشائع الكسـر . . . .».

الفارق أن في نحو نِمِريّ بالكسر استغراق الكسرات أكثر الاسم بخلاف نحو تَغْلِبيّ بالكسر. والفارق لقائل الوجه الثاني في نَمَرِيّ أن الكلمة قد قويت بالزيادة على الثلاثة.

قولـــــه : «وتحذفُ الواو والياء»[1].

كلُّ ما كان ثالثه (واواً أو ياءً)[2] ساكنة وفي آخره تاء التأنيث حُذفت التاء لما ذكرنا من الوجوه، وأُتبعَ حذف حرف المد حذفها لأنَّك لو امتنعت عن حذفه وهو معتلّ ساكن زائد بعد حذف التاء وهي صحيحة متحركةٌ لزمك قولهم (صُلْتَ على الأسد وبَلَتَّ عَنِ النَّقَدِ)[3].

قولـــــه : «إلا ما كان مضاعفا أو معتلَّ العين . . . .».

أما المضاعف فامتناع الحذف لئلا يلزم اجتماع المثلين على نحو شَدَدِيّ لو لم يدغم، والالتباس لو أدغم، فقولك شَدّيّ في النسبة إلى شديدة بمنزلة النسبة إلى الشَدِّ، وأما

---

(١) في ع و ف: «وتحذف الياء والواو» والمثبت من الأصل.

(٢) في ع وف : «ياء أو واوا» والمثبت من الأصل.

(٣) النَّقَدُ بالتحريك جنس من الغنم قصار الأرجل قِباحُ الوُجُوه، يقال : هو أذَلُّ من النَّقَدِ. بَلَتَ: سكت ولم يتحرك «اللسان»: (نقد ـ بلت).

* فصـــــل * وَتُحْـذَفُ الياءُ المُتَحَرِّكَةُ مِنْ كُلِّ مِثالٍ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءَانِ مُدْغَمـة إحـداهُمـا في الأُخْـرَى نَحْوُ قَوْلِكَ في أُسَيِّد وَحُمَيِّر وَسَيِّد وَمَيِّت، أُسَيْدِيّ وَحُمَيْرِيّ وَسَيْدِي وَمَيْتِي. . . .

المعتلّ العين فلأنك لو حذفت الياء في نحو طوِيليّ يلزم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فيصير إلى طَالِيّ وفيه إلباس، وهو مدفوع عن الناس والعلة في حذف الياء من جُهينة وغُفَيْلَةَ (ما سبق فتذكر. وَجَهَيْنةُ[1] قبيلة، وفي المثل: «وعند جُهَيْنَةَ الخبرُ اليقينُ»)[2].

وَغُفَيْلة: قبيلة.

قولـــــه : «نحو قولك في أُسَيِّدٍ . . . .».

أُسَيِّد: على زنة أُفَيْعِل، لأنه تصغيرُ أَسْود، تحذف ياؤه المتحركة عند النسبة. أمّا الحذف فلئلا تجتمع أربع ياءات وكسرات، وأما حذف المتحركة فلئلا يلزم تحرك الياء بالكسر نحو أُسَيِّديّ بكسر الياء الأولى، وهو مستثقل كما ترى.

فإن قلت: حذف الياء الساكنة أولى لأنها زائدة، قلت: لو حُذفت الساكنة فلا يخلو الأمر من أن تبقى الأصلية على كسرتها أو تسكّن فالبقاء عليها ممتنع لما ذكرنا، وكـذا التسكين إذ فيه تغيير بعد تغيير، أحدهما الحذف، والثاني التسكين، فيمتنع حذفها، ولاكذلك حذف الأَصلية، إذ ليس فيه لا هذا الفساد ولا ذاك فَتُحْذَفُ هي وإن كانت أصالتها تقتضي ثبوتها.

---

(١) انظر الاشتقاق ص ٢٥١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأَصل و س. وانظر المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ :٣-٥. وقال ابن دريد في الاشتقاق ص ٤٤٥ «من أمثالهم: وعند جُفَيْنَةَ الخَبَرُ اليقينُ». وتقول العامةُ: جُهَيْنَةُ، وهو خطأ، ولهذا حديث».

قَالَ سِيبَوِيهِ: وَلاَ أَظُنُّهُمْ قَالُوا طَائِيّ إلاّ فِرَاراً مِنْ طَيِّءِ وَكَانَ القِياسُ طَيْئِيٌّ، ولكنَّهُم جعَلُوا الألِفَ مَكَانَ اليَاءِ، وَأَمَا مُهَيِّمٌ تَصْغيرُ الْمُهَوّم فلاَ يُقَالُ فِيهِ إلاَّ مُهَيِّمِيٌّ على التَّعْوِيض . . .

والقِياسُ في مُهَيِّم مِنْ هَيَّمَهُ مُهَيْمِيّ بالحَذْفِ.

قولـــــه : «قال سيبويـــه . . . .»[1].

أصل الاسم طَيِّء بياء مشدّدة بعدها همزة على زنة ميِّتٍ، ثم سقطت الياء المتحركة فبقيَ طَيْءُ بياء ساكنة بعدها همزة كَمَيْتٍ بياء ساكنة في مَيِّت بياء مُشدَّدة، وكان القياس أن يقال في النسبة طَيْئِيٌّ بياء ساكنة بعدها همزة كَمَيْتِيّ بالياء الساكنة، لكنهم أبدلوا الألف عن الياء وإن لم يقولوا في مَيْتِيّ ونحوه بالألف نحو ماتِيّ، لأنَّ للأعلام من الأحكام مالا يكون في الأجناس، وقد نُبِّهت على أمثال ماذكرنا مرّات فتنبهْ، وهذا الإبدال شاذ، لأنّ من شرطه أن يكون المعتلُّ متحركاً مفتوحا ماقبله كدار في (دور) وهذه الياء ساكنة.

قولـــــه : «وأما مُهَيِّمٌ . . . .»[2].

إحدى الواوين من مُهَوِّم زائدة للتضعيف، والواوان كالدالين في مقدِّم، وهم إذا صغّروا مقدّما قالوا مُقَيْدم بحذف الدال الساكنة ومنهم من يعوض فيقول: مُقَيْدِيمٌ، فكذا في تصغير مُهَوِّم وجهان:

الأول مُهَيْوِمٌ ثم مُهَيِّمٌ لما عرف من موجب القلب والإدغام.

والثاني مُهَيِّيمٌ بياءات ثلاث، الآخرة مدة، وهذه المدة عوض من الواو المحذوفة، فإذا نسبت لزم التعويض والإتيان بهذه الياء الثالثة نحو مُهَيِّمِيٌّ بياء مشددة بعدها ياء

---

(١) انظر الكتاب ٣: ٣٧١. وشرح الشافية ٢: ٣٢.

(٢) انظر الكتاب ١٧١/٣. وشرح الشافية ٢: ٣٣-٣٤.

*** فصـــــل * وَتَقُولُ في فَعِيلٍ وَفَعِيلةٍ وَفُعَيْلٍ وَفُعَيْلَةٍ من ا لْمُعْتَلِّ اللاّم فَعَلِيّ وفُعَلِيّ كَقَولِكَ: غَنَوِيّ، وَضَرَوِيّ، وَقَسَوِيّ، وَأُمَوِيّ، وَقَال بَعْضُهُمْ أُمَيِّيٌّ...**

مدة، ولا يجوز مَهيِّمِيّ بياء مشددة لاغير، لما في هذا من توالي ياءات وكسرات، وفي الأولى[1] من فصل الياء الساكنة بين الياءين والكسرتين، ورفع بعض الكلفة عن اللسان، لأن الساكن مظنة استراحة وإجمام[2].

قولـــــه: «مُهَيْمِيّ بالحذف...»[3]
أي بحذف ياء المتحركة من مهيِّم من هَيَّمَهُ، حَيَّره

قولـــــه: «وتقول في فَعِيـل......».
إذا نسبتَ إلى نحو غَنِيٍّ، وقُصَيٍّ حذفت الياء المزيدة وهي الأولى لما في غَنِيِّيٍّ من الاستثقال المفرط فبقي غَنِيٌّ مثل عَمِيٍّ وشَجِيٍّ وفي عَمِيٍّ قلب الياء إلى الألف عند النسبة إليه لما سيجيء.

وَقُصَيٌّ بياء متحركة فتنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فتصير قُصًى كَهُدًى، فنقول غَنَوِيّ، كَشَجَوِيّ، وَقُصَوِيّ كَهُدَوِيّ[4].

وحكم نحو ضَرِيَّةٍ، وأُمَيَّةٍ حكم غَنِيٍّ وقُصَيٍّ، لأن الفارق تاء التأنيث، وهى تفارق في النسبة.

---

(١) في ع و ف: «وفي الأول» والمثبت من الأصل.
(٢) في ف: «واستجمام» والمثبت من الأصل وع.
(٣) انظر سيبويه ٣: ٣٧١. وشرح الشافية ٢: ٣٣.
(٤) انظر سيبويه ٣: ٣٤٤.

وَقَالُوا فِي تَحِيَّةٍ تَحَوِيٌّ، وفي فَعُول ٍ فَعُولِيّ كَقَوْلِكَ فِي عَدُوٍّ عَدُوِيّ، وَفَرَّقَ سيبويه بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَعُولَةٍ فَقَالَ فِي عَدُوَّةٍ عَدَوِيّ كَما قَالُوا فِي شَنُوءَةٍ شَنَئِيّ، وَلَمْ يُفَرِّق الْمُبَرِّدُ وَقَالَ فِيهِما فَعُولِيّ.

وقال بعضهم[1] أُمَيِّيٌّ بالياء المشددة قبل ياء النسبة، لا بالياء المخففة وإنما صح ذلك لأنّ الياء المشددة حرف جار مجرى الصحيح بدليل تعاقب الحركات الإعرابيَّةِ عليها نحو: قال النَّبِيُّ، وَسمِعت النَّبِيَّ يقول كَذا، وَرُوِيَ عن النَّبِيِّ.

وَغَنِيٌّ: حيٌّ من غَطَفَانَ[2]، وَضرِيَّةُ: قَرية لبني كلاب[3].

وَقُصَيٌّ بن كلاب من أجداد النبيّ عليه السّلام، وأُمَيَّةُ: قبيلة.

قولـــــه : «في تَحِيَّــــة . . . .».

التَّحِيَّةُ تَفْعِلة لأنها مصدر حَيَّيْتُ، كَكَرَّمْتُ تكرمة والياءان أصليتان، الأولى عين والثانية لام، إلا أنك تحذف تاء التأنيث على القياس المذكور، ثم تحذف الياء الأولى لئلا يجتمع أربع ياءات، ولا يلجأ المتكلم إلى ارتكاب مافي قولك تَحِيِّيّ من فرط الثقل، فيصير الاسم تَحِي على وزن عَمِي ثم ترد الكسرة إلى الفتحة فيصيرُ (تَحَا) كَعَصَا، ثم ينسب إليه فتقول تَحَوِيّ كَعَصَوِيّ، وإنما فعلوا هنا مثل مافعلوا في نحو غَنِيّ، وإن كان مخالفاً له في الزِّنة لأن الداعي إلى ذلك وهو الأمر المستثقل موجود، فلا اعتبار للوزن.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٣٤٤-٣٤٥ «وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون أُمَيِّيٌّ فلا يغيِّرون لما صار إعرابها كإعراب مالا يعتلُّ، شبّهوه به (كما قالوا طَيِّئِيٌّ). وأما عَدِيِّيٌّ فيقال وهذا أثقلُ، لأنه صارت مع الياءات كسرةٌ».

(٢) اللسان : (غنا).

(٣) اللسان : (ضـرا).

قولـــــه : «وَفَرَّقَ سيبويـــه . . . .»[1].

إنما فرّق بين فَعُول و(فَعُولَة) في النسبة لتقع التفرقة، وتنزاح اللّبسة فحذف الواو من (فَعُولة) كما حذفوا الياء من فعيلة، فقالوا في عَدُوَّةٍ اسم قبيلة عَدَوِيّ، كما قيل في حَنِيفَةٍ حَنَفِيّ[2] وطريقة ذلك أنه حذف الواو الأولى فبقي عَدَوَةٌ بفتح الدال، وحذفت تاء التأنيث، فصار إلى عَدَوِيّ[3].

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ تَبْقَ ضمَّـة الـدال؟ قلت في إبقـائهـا إثبات ماليس بأخفّ من المحـذوف، إذ التلفظ بالضمـة قبـل الواو المتحركة أثقل من التلفظ بها قبل الواو الساكنة، لأنّ في سكونها إجماما للسان، وإزالة للكلفة عنه[4].

فَعَدُوِّيّ بالواو المشددة ليس بأثقل من عَدُوِيّ بدال مضمومة وواو واحدة مكسورة، والدليل على مذهب سيبويه[5] قولهم في شَنُوءَةٍ شَنَئِيٌّ[6].

ولم يُفَرِّقْ المبردُ[7]. ووجهه ظاهر، لأنّ ياء النسبة لما جاءت أزالت التاء من عَدُوَّةٍ فصارت النسبة إليها كالنسبة إلى عَدُوٍّ.

وأما قولهم شَنَئِيّ[8] في شَنُوءَةٍ، فهو عند المبرد شَاذٌّ، ولا وجه لقول المبرد في القياس، لأنّ عَدُوِّيّ بواو مشددة أثقل من عَدَوِيّ بدال مفتوحة وواوٍ واحدة، فلا ينبغي أن يُعْدَلَ عن الأخفّ إلى الأثقل بدون ضرورة.

---

(١) الكتاب : ٣ : ٣٣٩.

(٢) الكتاب : ٣ : ٣٣٩.

(٣) الكتاب : ٣ : ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) الكتاب : ٣ : ٣٤٥.

(٥) الكتاب ٣ : ٣٤٥.

(٦) هكذا في جميع النسخ «شنائي».

(٧) لم يرد هذا التفريق في المقتضب، وقد أشار إليه ابن الحاجب في شرح الشافية ٢ : ٢٤ وشرح ابن يعيش ٥ : ١٤٨.

(٨) هكذا في جميع النسخ «شنائي» وإنما هي في سيبويه وشرح الشافية شنئي وكذلك في شرح ابن يعيش ٥ : ١٤٨ واللسان : (شنأ).

*** فصـــــل * والألِفُ في الآخِرِ لَا تَخْلو مِنْ أَنْ تَقَعَ ثَالِثَةً أَوْ رَابِعَةً مُنْقَلِبَةً أَوْ زَائِدَةً أَوْ خَامِسَةً فَصَاعِداً. فَالثَّالِثَةُ والرَّابِعَةُ الْمُنْقَلِبَةُ تقلبان وَاوًا كَقَولِكَ: عَصَوِيّ وَرَحَوِيّ وَمَلْهَوِيّ، وَمَرْمَوِيّ، وَأَعْشَوِيّ.**

قولـــــه: «فَالثَّالِثَـةُ ......»[1].

قلبت الثالثة والرابعة لأن ماقبل ياء النسبة مكسور والألف لاتقبل الكسرة، وقلبت الثالثة واواً عن الياء كان انقلابها، أو عن الواو، لأن الياء هنا أثقل من الواو، إذْ في القلب إلى الياء جمع بين ياءاتٍ ثلاث، بخلاف قلب الألف واوا.

وهنا دقيقة: وهي أنّ الواو في «عَصَوِيّ» بمنزلة الواو في «رَحَوِيّ» في أنها منقلبة عن الألف، فكأنَّها بمنزلة الواو في «ضُوَيرب» والداعي إلى ذلك أنهم لم يعودوا إلى الأَصل في «رَحَوِيّ» فكذا يلزم أن يكون الحكم في «عَصَوِيّ» كذلك، هذا ماقيل في هذه المسألة، ولو قيل «العود أحمد»[2]، غير أنه ترك في «رَحَوِيّ» لما ذكرنا من لزوم الجمع بين ياءات، والجمع فيهما في «عَصَوِيّ» معدوم، فَيُعاد في ذلك إلى الأَصل، لكان وجها جديراً بالقبول. وحكم الرابعة المنقلبة حكم الثالثة في انقلابها إلى الواو لما ذكرنا من لزوم الجمع بين ياءات و«الْمَلْهَى»: مصدر لها يلهو، ويجوز أن يكون موضعا لِلَّهْوِ.

---

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري (والألف في الآخر لاتخلو من أن تقع ثالثة أو رابعة منقلبة أو زائدة، أو خامسة فصاعدا، والثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واواً كقولك عَصَوى).

(٢) مجمع الأمثال ٢ : ٣٤.

وَفي الزَّائِدَةِ ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ: الْحَذْفُ وَهُو أَحْسَنُهَا كَقَوْلِكَ: حُبْلِيّ ودُنِيّ، والقَلْبُ نَحْوُ حُبْلَوِيّ وَدُنْيَوِيّ. . .

قولـــــه: «. . . الْحَذْفُ وَهُوَ أَحْسَنُها . . . .» .

الأصل في الرابعة المزيدة الحذف، إجراءً لها مجرى التاء، لأنّ الألف زائدة كتاء التأنيث، ووجه القلب إجراء الزائدة مجرى المنقلبة عن أصل، تقول دنيويّ تشبيها بملهـوي، ووجـه كون الحـذف أحسن من القلب أن في الحـذف جرياً على سنن الأصل، لأن الحذف لكون الألف زائدة، وهي زائدة. أما القلب فلشبهها بالألف المنقلبة عن الأصل، ولاشك أن العمل بما هو شبيه بما ليس بأصل وهو الألف المنقلبة أدنى رتبةً من العمل بما هو أصل في اقتضاء الحذف، إذ في إبقاء الألف الزائدة مع ياء النسبة جمع بين الزيادتين وهو مستكره.

فإنْ قلت الألف في حُبْلَى للتأنيث فكان ينبغي أن لايبقى كتاء التأنيث قلت: إنما يكون كذلك أن لو بَقِيَ الألف ألفا، بل ينقلب واوا والواو ليست بعلم للتأنيث، فيلزم وقوع علم التأنيث في الحشو بخلاف التاء فإنها حرف صحيح لايمكن قلبُها إلى حرف آخر، فلا يلزم الفساد الذي ذكرنا، ووجه الفصل أنهم أجروا فُعْلى مجرى فعلاء، فقالوا: دُنْيَاوِيّ[1]، كما قالوا حَمْرَاوِيّ. ثم إنّ الألف يُحْتَمل أن تكون زائدة، وألف التأنيث انقلبت واوا، ويُحْتَمل أن تكون الواو زائدة، والألف ألف تأنيث، ولم يجيء هذا الفصل في فصل الألف الرابعة المنقلبة لزوال الشبه، لأن ألف دنيا زائدة كألف حمراء بخلاف المنقلبة عن أصل.

---

(١) سيبويه ٣: ٣٥٣.

وأَنْ يُفْصَلُ بَيْنَ الوَاوِ وَاليَاءِ بِأَلِفٍ كَقَوْلِكَ: حُبْلَاوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ، وَلَيْسَ فِيما وَرَاءَ ذلِكَ إلاَّ الحَذْفُ كَقَوْلِك: مُرَامِيٌّ وَحُبَارِيّ، وَقَبَعْثَرِيّ... وَجَمَزَى في حُكْمِ حُبَارَى.

قولــــــه : «وأن يفصل بين الياء والواو بألف . . . ».

يوهم أن الفصل مختص بنحو دُنيا، لأنه أراد بالياء، الياء التي هي لام، وبالواو الواو المنقلبة عن الألف الرابعة أو الزائدة، وهو غير مختص بنحو دُنْيَا، بدليل صحّة قولهم حُبْـلَاوِيّ. مع انتفاء كون اللام في حُبْلَى ياء، وكان الأولى أن يقول: «وأن يفصل بين آخره وبين الواو بألف» ليشمل قوله في نحو دُنيا، وحُبْلَى، ولعلّه قصد إلى التنبيه على علة الفصل بالألف وهي أنهم لو لم يفصلوا بها يلزم ما هو مستكره، وهو الجمع بين الواو والياء يمينا وشمالا في النسبة إلى نحو دُنْيا، وهذه علّة ثانية للفصل فافْهَمْ».

قولــــــه : «وليسَ فِيمَا وَرَاء ذلك . . . . . . ».

أي ليس في الخـامسـة إلا الحذف، أصليةً كانت كَمَرَامِيّ[1] في مُرَامَى أو زائدةً كَحُبَـارِيٍّ في حُبَـارَى، ولا تقول مُرَامَوِيّ، وَلا حُبَارَوِيّ، وإنما لزم الحذف لطول الاسم، ولزوم الحذف في السادسة ظاهر، لأنهما أطول.

وَقَبَعْثَرَى[2]: اسم رجل، عن الغُوري منقول عن القَبَعْثَرى وهو الفصيل المهزول.

قولــــــه : «وَجَمَزَى . . . . . »[3].

أجروه مجرى حُبَارَى من حيث إن الميم متحركة إذ في توالي الحركات ثقل، كما أَنَّ

---

(١) سيبوية ٣: ٣٥٥ وشرح الشافية ٢: ٣٥ـ٤٢ والمقتضب ٣: ١٤٨ .

(٢) اللسان : «قبعثر».

(٣) سيبويه ٣: ٣٥٤ والمقتضب ٣: ١٤٨ وشرح الشافية للرضي ٢: ٤٢ وابن يعيش ٥: ١٥٠.

* فصــــــل * والياءُ المَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا في الآخِرِ لاتَخْلُو مِنْ أنْ تكُونَ ثَالِثَةً أَوْ رَابعَةً أَوْ خَامِسَةً فَصَاعِداً، فالثَّالِثَةُ تُقْلَبُ واواً كَقولِكَ عَمَوِيّ وَشَجَوِيّ، وفي الرَّابعَةِ وَجْهَان: الْحَذْفُ وَهُوَ أَحْسَنُهَا، وَالقَلْبُ كَقَوْلِكَ: قَاضِيّ وَحَانِيّ، وَقَاضَوِيّ، وَحَانَوِيّ. .

في زيادة الحرف ثقلا، فلذا يقال جَمَزِيّ كـ(حُبارِي) ولايقال جَمْزَوِيّ كـ(حُبْلَوِيّ).

قولــــــه: «فالثَّالِثَةُ تُقْلَبُ واواً. . . . . .».

اعلم أن عَمٍ «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين من عَمِيَ، وكذا شَجٍ من شَجِيَ إذا نسب إلى هذا النحو أبدل من كسرة العين فتحة فتنقلب الياء ألفا ثم عُومل به في النسبة ماعومل بنحو رَحاً وَعَصاً في النسبة، وإنما تبدل الكسرة فتحة لئلا يلزم تلاقي ياءات ثلاثٍ وكسرتين في عَمِيٍّ[1].

وإنْ كانت الياءُ رابعةً فحكمها أن تُحذف، استثقالاً لبقائها، ويجوز أن تقلب واوا بعد أن فتح ماقبلها[2]، كما هو حكم الألف في نحو «مَلْهًى» لأنها بإبدال الكسرة فتحة تنقلب ألفـا فلا يبقى تفـاوت بين تلك الألف، وهذه الياء، وإبدال الكسرة فتحة لما ذكرنا، وإنما المختار هنـا الحذف وإن كان اللازم في الألف من نحو ملهى القلب، لأن الألف أخفُّ، فلا يلزم من مراعاة الأخف مراعاة الأثقل.

والوجه الثاني: أنّ قلب الألف إلى الواو ليس فيه إلا تغيير واحد، وفي قلب الياء تغيير آخر وهو قلب الكسرة فتحةً.

(١) انـظر سيبويه ٣: ٣٤٢-٣٤٣ والمقتضب ٣: ١٣٦-١٣٧ وشرح الشافية ٢: ٤٢-٤٣ وابن يعيش ٥: ١٥٠-١٥١.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٣٤١ وابن يعيش ٥: ١٥٠-١٥١.

قــال:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا   دَراهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيّ وَلاَ نَقْدُ

وَلَيْسَ فِيَما وَرَاءَ ذَلِكَ إلا الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ: مُشْتَرَى وَمُسْتَسْقَى، وَقَالُوا فِي مُحَيٍّ مُحَوِيّ ومُحَيِّيّ كَقولِهِم: أُمَوِيّ وأُمَيِّيّ..

---

٤٠٩ ـ وَالحَانِيَّةُ: الحَانَةُ.

يقول: كيف نظفر بالشرب إذا لم تكن لنا دراهم ولا نقد(١).

يقول: «وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف....».

لأن الياء في المشتري تنقلب ألفا، بإبدال كسرة ماقبلها فتحة فتأخذ هذه الكلمة حكم الحُبَاري، وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في الألف، فالتزامهم الحذف في الياء أجدر، لأنها أثقل من الوجهين المذكورين آنفا.

أما مُحَيٍّ ونحوه مما كانت الياء فيه زائدة على الأربعة وقبلها ياء مشددة، ففيه ثلاث ياءات فيجب حذف الأخيرة، لأنها خامسة كألف مُرَامَى، فلما نسبت اجتمع أربع ياءات فحذفت الياء الثانية من مُحَيِّيٍّ وقلبت الأولى ألفا فصار مُحَىً، كَهُدىً، فقيل مُحَوِيّ كَهُدَوِيّ، ومن قال: أُمَيِّيّ بياءين مشددتين فإنه يحذف الياء الثالثة من مُحَيِّيٍّ، ويجمع في

---

(١) هذا التوضيح من الجندي متعلق بالشاهد الشعري وهذا نصه:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إن لَمْ تَكُنْ لَنَا   دَوَانِقُ عِنْدَ الحَانَوِيّ وَلاَ نَقْدُ

والبيت من الطويل وقد اختلف في نسبته فقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٣: ٣٤١ من غير نسبة، ونسبه ابن يعيش إلى عمارة وفي حاشية ابن يعيش نسبه ثعلب إلى الفرزدق، وقال: الأعلم وقيل هو لذي الرمة وقال غيرهما هو لأعرابي ولم يسمه. وقيل: إن قائله مجهول. والدوانق: جمع دانق بفتح النون وكسرها وهو عشر الدرهم، ويقال: سدسه. اللسان (دنق) والشاهد في البيت قوله: «عند الحانَوِي» حيث نسبه إلى الحانة على غير قياس. والقياس حانِيّ. والحانة بيت الخمر. انظر شرح المفصل ٥: ١٥١.

النسبة بين ياءين مشددتين نحو محيِّيٍّ ويستوي فيه الفاعل والمفعول. أما المفعول فأنت تقول فيه «مُحَيًّا» بياء مشددة بعدها ألف منقلبة عن الياء، ثم تحذف الألف عند النسبة كما حذفتها من مُرامىً، إذا قُلْتَ مُرَامِيٌّ». بياء النسبة فبقي مُحَيِّيٌّ بياءين مشددتين[1] .

فإن قلت لم جاز أُمَيِّيٌّ باجتماع أربع ياءات[2]، لأن كل مشدد حرفان مع امتناع قولهم رَحِيِّـي باجتماع ثـلاث ياءات؟ قلت: لأنّ اليـاء المشددة جـارية مجرى الحروف الصِّحَاح، ألا تراهم كيف أجروها في نحو قولهم: (قال النَّبِـيُّ وسمعتُ عَنِ النَّبِيِّ)[3] ورأيتُ النَّبِيَّ بوجوه الإعراب مع امتناع قولهم: «جاءني القاضِيُ ومَرَرْتُ بالقاضِيِ» بتحريك الياء فيهما، يؤيد ماذكرت مسألة من مسائل القوافي وهي أن «الروض» في قافية و«البعض» في قافية أخرى معيب لوقوع حرف العلة قبل الرّوي وهو الحرف الذي تُنسب إليه القصيدة في أحدهما. وعدم وقوع ذلك في الآخر.

أما الجمع بين «الدَّوّ» في قافية و«الدَّلْو» في قافية أخرى فلم يعب عندهم، فَعلم أن الواو الأُولى في الدَّوِّ لشدتها جَرَتْ مجرى الحرف الصحيح الذي هو اللام في الدَّلو، فيصير قولك (أُمَيِّيّ) بمنزلة قولك دُرِّي في النسبة إلى «دُرٍّ»، لأن هذا، لما قلنا إنها كالحروف الصِّحاح، فالدُّرِّيُّ غير ممتنع فكذا أُمَيِّيٌّ.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٥ : ١٥٣.

(٢) قال سيبويه: «وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ، فلا يُغَيّرون لما صار إعرابها كإعـراب مـالا يُعتل، وشبهـوه بـه، كَمَا قـالـوا طَيِّيٌّ، وأمـا عَـدِيِّيٌّ فيقـال وهـذا أثقل لأنـه صـار مع الياءات كسرةٌ» الكتاب ٣ : ٣٤٤ـ٣٤٥.

(٣) في ع: «قال النبي عليه السلام» والمثبت من الأُصل و ف.

* فصــــل * وَتَقُولُ فِي غَزْوٍ وَظَبْيٍ، غَزْوِيٌّ وَظَبْيِيٌّ، واخْتَلَفُوا فِيما لَحِقَتْهُ التَّاءُ مِنْ ذلِكَ فَعِنْدَ الْخَليلِ وَسِيبَوَيهِ لاَ فَصْلَ.

قولـــــه : «وَتَقُولُ فِي غَزْوٍ . . . . . .».

إذا نسبت إلى غَزْوٍ وَظَبْيٍ قلت: غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ، وهكذا تقول فيما لحقت آخرَه تاءُ التأنيث كعُرْوِيّ في عُرْوَةٍ وكَدُمْيِيٍّ في دُمْيَةٍ، هذا قول الخليل وسيبويه[1]، لأنك تحذف التاء على القياس المنقاد[2]، فيصير ما فيه التاء وما لا تاء فيه سواء..

قولـــــه : «لا فصـــل . . . .».

أي لافرق بين ما فيه تاء، وما لاتاء فيه عندهما[3].

ويونُسُ فصـل فيهـما[4] فقال: غَزْوِيٌّ وَظَبْيِيٌّ بياء مشددة قبلها واو مكسورة في الأول، وياء مكسـورة في الثاني في غَزوٍ وَظَبْيٍ، وَعُرَوِيّ بضم العين وفتح الراء، وكسر الواو في عُرْوَةٍ. وَظَبَوِيّ بواو مكسورة قبلها مفتوحتان في ظَبْيَةٍ ووجه مذهبه أنه يجري (ظَبْيَةَ) مجرى «فَعَلة: أو فَعِلة» بفتح العين أو كسرها، فتنقلب الياء ألفا فتصير ظَبَاة، والنسبة إليها كالنسبة إلى نحو عَصًا بالضرورة، وهكذا تصنع في الواوي أيضا وإنما تصنع هكذا لإزالة اجتماع الكسرة والياءات الثلاث في ظَبْيِيّ في النسبة إلى ظَبْيَة وإن لم يُسْتَثْقَل اجتماعها في ظَبْيِيٍّ في النسبة إلى ظَبْيٍ، لأن ظبية صيغة مؤنث وبالمؤنث ضعف، بخلاف المذكر، ولا يلزم من الهرب عن المستثقل فيما به ضعف الهرب فيما

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٣٤٦-٣٤٨ وشرح الشافية ٢: ٤٦-٤٨.

(٢) أي المطرد وهو حذف التاء مع ياء النسب.

(٣) عندهما: أي عند الخليل ويونس إذ لم يفرّقا عند النسبة إلى مافيه التاء وما لاتاء فيه في نحو ظبي وظبية، وغزو وغزوة فقالا: ظَبْيِيّ وَغَزْوِيّ فيهما في حين فرق يونس بينهما مع أنه نقل عن أبي عمرو قوله في ظبية ظَبْيِيّ.

(٤) سيبويه ٣: ٣٤٧ وشرح الشافية ٢: ٤٦-٤٨.

وَقَالَ يُونُسُ في ظَبْيَةٍ وَدُمْيَةٍ وَقُنْيَةٍ ظَبَوِيّ ودُمَوِيّ وَقُنَوِيّ، وكَذلِكَ بَنَاتُ الواوِ كَغزْوَةٍ وَعُرْوَةٍ ورِشْوَةٍ، وَكَانَ الخَلِيلُ يَعْذِرُهُ في بَنَاتِ الياءِ دونَ بَنَاتِ الوَاوِ. وعَلىَ مَذْهَبِ يُونُسَ جَاءَ قَوْلُهُمْ قَرَوِيّ وَزَنَوِيّ في قَرْيَةٍ وَبَني زِنْيَةٍ. .

به قوة، ولأن العرب تقول في النسبة إلى بنى زِنْيَةَ وَقَرْيَةٍ: زَنَوي، وَقَرَوِيّ، وهذا محل الخلاف، فوجب إلحاق غيره به، والظاهر هو المذهب الأول لزوال ما ذكره يونس من توالى الياءات في بنات الواو مع بقاء الحكم عنده نحوَ عُرَوِيّ في النّسبة إلى عُروةٍ.

وما ذكره من قولهم زَنَوِيّ وَقَرَوِيّ نادر لاينبغي أن يجعل أصلا، والاستثقال الذي أشار إليه في ظَبْيِيّ غير معتد به لمخالفة كثير من النسب في ذلك.

والدُّمْيَةُ: صورة متَّخذة من العاج يضرب بها المثل في الحسن يقال: «فلانٌ أحسنُ من الدُّمَى»[1].

والقُنْيَةُ[2]: للأموال الناطقة التي تُقْتَنَى، أي تجمع مثل الإبل.

قولـــــه: يعذره . . . . ».

الضمير ليونُس، وإنما يعذره الخليل في بنات الياء لانتظام الياءات فيها بخلاف بنات الواو[3].

وزِنْيَةُ: حيٌّ من العَرَبِ، والنسبة إليها على مذهب يونس (وغيره زِنَوِيّ، ولكنه عنده غير نادر، فإن قلت ينبغي أن يقال في النسبة إلى بِنْتٍ بَنَوِيّ على مذهب يونس)[4]،

---

(١) انظر مجمع الأمثال ١: ٢٢٧ «أحسن من الدمية».

(٢) القُنْوَةُ والقُنْيَةُ: الكِسْبَةُ. اللسان (قنا).

(٣) انظر سيبويه ٣: ٣٤٧. وانظر شرح الشافية ٢: ٤٨.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

وَتقُولُ في طَيٍّ وَلَيَّـةٍ، طَوَوِيٌّ، ولَـوَوِيٌّ وَفي حَيَّةٍ حَيَوِيّ، وَفي دَوٍّ وَكَوَّةٍ، دَوِّيٌّ وَكَوِّيّ.

قلت: إنما لم يُقل بَنَوِيّ على مذهبه، بل قيل بِنْتِيّ، وإن كان التقدير بِنْوَةً، لأن التاء في بنتٍ ليست بتاء تأنيث وإنما هي بدل، فهذا هو الفارق[1].

قولـــــه: « في طَـيٍّ . . . »[2].

هو بدون التاء، وليّة بالتاء كان أصلهما طَوْياً ولَوْيةً من طَوَى الكتاب، ولَوى الحبل فَتَله، كرهوا اجتماع الياءات في نحو طَيِّيٍّ وَلَيِّيٍّ بياءين مُشَدَّدَتين فيهما، ففكوا الإدغام بأن حرّكوا المدغم مع رده إلى أصله فقالوا في طَيٍّ طَوَوِيّ، وفي لَيَّةٍ لَوَوِيّ، كأنهم قالوا طَوَيٌ بتحريك الواو والياء، وكذا لَوَيَةٌ، فانقلبت الياء ألفا كما انقلبت الياء في رحىً فقيل رحى بالألف فصار طَوًى وَلَوَاة، فنسب إليهما كما ينسب إلى نحو رحًى فقيل طَوَوِيّ، وَلَوَوِيّ، والأولى من الواوين فيهما أصل. والثانية منقلبة عن ألف منقلبة عن الياء التي هي لام.

قولـــــه : «وفي حيَّـــة . . . . . ».

تحرك الياء المدغمة فيه فتصير في التقدير حَيَيَةٌ وتقلب الثانية ألفا على مثال حَيَاة، والنسبة إليها (بقلب ألفها واوا)[3] كما في رَحَوِيّ.

والواو في حَيَوِيّ منقلبة عن ياء، وليست، بأصل، فهي مشتقة من حييت لأنها موصوفة بطول الحياة.

قال الشيخ أبو على في تحريك الياء الأُولى من طَيٍّ وغيره وجب تحريك الساكن المدغم، إذا كانوا قد قالوا في النسبة إلى الرَّمْل رَمَلِيّ. هذه ألفاظه.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٥٩-٣٦٤ وشرح الشافية ٢: ٦٨-٧٠. واللسان: «بنى».

(٢) انظر شرح الشافية ٢: ٤٩-٥٠.

(٣) في الأصل: «بقلب واوها ألفا» وصوابه المثبت من ع وف.

وَتقُولُ في مَرْمِيّ مَرْمِيّ تَشْبِيَهاً بِقَوْلِهِمْ في تَمِيمِيّ وهِجْرِيّ وَشَافِعِيّ، تَمِيمِيّ وَهِجْرِيّ وَشَافِعِيّ، ومنهم من قال: مَرْمَوِيّ، وفي بَخَاتِي.... اسم رجل بَخَاتِيّ.

أي لما حرّكوا الساكن في قولهم رَمْلي من غير أن يفيد تخفيفا كان التحريك هنا أولى لإفضائه إلى التخفيف، والتفادي من اجتماع الياءات.

أما دَوَّةٌ[١] وكَوَّةٌ[٢] فالنسبة إليهما على الأصل لعدم توالي الياءات، وكذا كل اسم آخره واو مشددة، وهو جار مَجْرى غَزْوٍ في النِّسبة لما ذكرنا.

قولـــــه : «فـي مَرْمِيّ ......».[٣]

أصله مَرْمَـوِيّ قلبت الـواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فصار إلى مَرْمِيّ، وإنما حذفوا الياءين في النسبة لأنهم استثقلوا توالى الياءات فشبهوهما لزيادتهما على الثلاثة بياء النسبة في نحو بصري، فكما لاتجتمع تاء التأنيث وياء النسبة لمشابهة بينهما في نحو بصري، فكذا لاتجتمع ياء النسبة وشبهها. وإن شئت قلت مَرْمَوِيّ تشبيها ليائه بياء غَنِيّ من حيث إن الياء الثانية أصلية كياء غَنِيّ وإن كانت الياء مزيدة فالحذف لاغير. (إذ لا وجه إلى تشبيهها بياء غَنِيّ)[٤] لانتفاء الأصالة في الثانية من ياء نحو كُرسي، وتحقيقها في ياء «غنيّ».

قولـــــه : «وشافِعِـيّ ......».

الشافعي قبيلة، وإذا نسبت إلى الشافعي ـ رحمه الله ـ له مذهب في الفقه قلت شافعي أيضا.

---

(١) الدَّوَّةُ موضع معروف. اللسان: (دوى).

(٢) الكَوَّةُ الخرق في الحائط. اللسان: (كوى).

(٣) سيبويه ٣ : ٣٤٦ وشرح الشافية ٢ : ٤٩-٥٢.

(٤) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

. . . .

قولـــــه : «وفي بَخَاتَــى . . . .».

قال السيرافي إن جَمَعت بُخْتِيَّةً قلت: بَخَاتِيّ غير منصرف، لأنه تكسير، فإن سميت به رجلا تمنعه الصرف أيضالأنه بمنزلة قُمارِيّ، وبخاتي بياء النسبة إلى ذلك منصرف، لأنه بمنزلة شَرابِيّ، وهذا دليل قاطع على أن الياء المشددة التي كانت قبل النسبة قد زالت، إذ لو كانت هي على حالها لكانت الكلمة على حالها من عدم الانصراف.

قولـــــه : «اسم رجل . . . . . .».

احتراز من بخاتِيّ جمعا، فإنك عند النسبة ترده إلى الواحد فَتَقُول بُخْتِيّ على قياس الجموع.

فإن قلت: فما الفرق بين مَرْمِيٍّ منسوبا، وبينه غير منسوب؟ قلت: هو أن الياءَ المشدَّدة التي في المَرْمِيّ منسوبا للنسبة بخلافها إذا لم يكن منسوبا، واختلاف الحالين هنا كاختلافهما في ضمة الفاءِ مِنْ فُلْكٍ مُفْرَداً وَجَمْعاً، وكذا الكلام في كل اسم حَذَفْتَ من آخِرِهِ ياءين للنسبة.

فالياءان في قولك قَرَأْتُ علم الشَّافِعِيِّ غيرُهما إذا قلت مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَافِعِيٍّ مَذْهَبُه.

* **فصـــــل * وَمَا في آخِرِهِ أَلفٌ مَمْدُودَةٌ إنْ كَانَ مُنْصَرِفاً كِكِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، وَعِلْبَـاءٍ، وَحِـرْبَـاءٍ قِيـلَ: كِسَـائِيٌّ، وَعِلْبَـائِيّ. وَالْقَلبُ جَائِزٌ كَقَوْلِكَ: كِسَاوِيٌّ. . .**

قولـــــه: «وما في آخره ألفٌ ممدودَةٌ . . . . . .»[1].

الهمزةُ في آخر هذا النحو من الأَسماء إما أصلية كَقُرَّاءٍ لأنه فُعَّال من قَرَأْتُ.

وإما منقلبة عن حرفٍ أَصليّ ككِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، والأَصل كِسَاوٌ ورِدَايٌ.

وإما منقلبة عن حرفِ الإلحاق كَعِلباءٍ، وَحِرْباءٍ، والأصلُ عِلْبَايٌ وحِرْبايٌّ.

وإما زائدة كهمزة حمراء، فإنها مُبدلة من ألف التأنيث:

ففي الأُولى: التصحيحُ نحو: «قُرَّائِيّ»، كَقُرَّاعِيّ.

وفي الرابعة: القلبُ كَحَمْرَاوِي.

وفي الثانية والثـالثة: جاز الأمران، غير أنّ الأحسن هو التصحيح في الثانية، والقلبُ في الثالثة.

فوجـه التصحيح في الثانية أنها قريبة من الأَصل لانقلابها عن لام. ووجه أنها أشبهت الزائدة التي في حمراء لأنها ليست بأصل على الإطلاق. فمن هذا جاز القلب ولكن من حيث إنها قريبة من الأَصل حسن التصحيح.

أما الهمزة في الثالثة فمنقلبة عن حرف الإلحاق، وحرف الإلحاق ليس بأصل بل هو جار مجرى الأصل، فيكون أشبه بهمزة الرابعة، لأن كلا منهما ليست بمنقلبة عن حرف هو جزء الكلمة، والهمزة في الثانية منقلبة عن جزء الكلمة فلذا قوي فيه جهة القلب، وازداد حسنا لأن القلب في الرابعة لازم، ووجه التصحيح كونها قائمة مقام الأصل من جهة الإلحاق ولزوم القلب في الرابعة لئلا تقع علامة التأنيث في الحشو.

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢: ٥٤-٥٧.

... وإنْ لَمْ يَنْصَرِفْ فالقَلْبُ كحمرَاوِي، وخنفساوِيّ، ومَعْيوراوِيّ وذكريَّاوِيّ.

* فصـــــل * وتَقُـولُ في سِقَايَةٍ وعَظَايةٍ: سِقَائِيّ وعظَائِيّ، وَفي شَقَاوَةٍ شَقَاوِيّ، وفي رَايَةٍ رَابِيّ وَرَائِيّ وَرَاوِيّ، وَكَذَلِكَ في آيَةٍ وثَايَةٍ ونحوهما.....

قولـــــه : «وإن لم ينصرف .....».

غير مسلم على الإطلاق بدليل أنك لو سميت بُقَراءٍ امرأةً يمنعُ الصرفَ، ولا تبدل همزته واوا، فعلم أن ذلك القول مُؤوّل، والأولى أنْ يُقال: فإن كان ألف التأنيث قلبتها وإن كان غيرها ساغ فيه الوجهان.

والْمَعْيُورَاءُ : جماعةُ الحُمُر، وهو جَمْعُ عَيْرٍ كالمَشْيُوخَاءِ جماعة الشُّيوخ[1] .

قولـــــه : «وتقول في سِقَايَة ......»[2].

النسبة تحذف تاء التأنيث فيبقى بعد الألف في نحو سِقَاية ياءٌ وفي نحو: شَقَاوةٍ واوٌ فتهمز الياء لئلا تجتمع الياءات وكسرة، وتبقى الواو على حالها، لأنا نقلب الألف والهمـزة إليها في نحو مَلْهَوِيّ، وحَمْراويّ، وَعِلْبَاوِيّ، وكِسَاوِيّ. فإذا ظفرنا بها في نفس الكلمة، وقع لنا الغنية عن صنيع آخر.

أما رَاية، ونحوها مما وقعت فيه الياء بعد ألف ليست بزيادة ففي النسبة إليها ثلاثة أقوال[3] :

---

(١) اللســـان : (عـير).

(٢) انظر شرح الشافية : ٢ : ٥٩ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢ : ٥٩ وشرح ابن يعيش ٥ : ١٥٧ وسيبويه ٣ : ٣٥٠ حيثُ شرحُ السيرافي في حاشية ٣.

رايِيٌّ، بياءات ثلاث، ورائِيٌّ بهمزة وياءٍ مشددة، وراوِيٌّ بالواو. فمن ذهب إلى الأول فقد سلك مسلك ظَبْيِيّ، إذ في الألف إجمام للسان ليس في الساكن الصحيح، وهناك جاز لحصول الإجمام للسان قبيل الياءات فيكون ما نحن فيه أولى بالجواز، ولم يجره مجرى طيّ في رد العين إلى أصلها عند النسبة للزوم كثرة التغيير من غير حاجة، بخلاف طَيٍّ فإنه لو بقي على حاله للزم اجتماع ياءاتٍ أربعة.

ومن مال إلى الثاني فالأمر ظاهر، لأنه اجتمعت ياءات بعد صورة ألف فأشبه نحو سِقاية، والياء إذا استثقلت بعد الألف فالوجه قلبها همزة. ومن مَلّح الثالِث فقد مر على طريقة رَحَويّ لأنه اجتمع ياءات فيما قلّت حروفه فيما قبل الياء التي هي لام في حكم المتحرك (فتقلب الياء واواً)[1]، بعدما صارت ألفاً، كما فعل مثل ذلك في النسبة إلى عمٍ وشجٍ فقيل عَمَويّ وَشَجَوِيّ على طريقة رَحَوِيّ.

وَثَايَةُ الإِبلِ والغَنَمِ مَأوَيهما[2].

(١) في الأصل: «فتقلب الواو ياء» وصوابه المثبت من ع و ف. وهو يعني بذلك قلب الياء التي في راية.

(٢) الثَايَة والثَّاوَةُ، غير مهموز، والثَّوِيَّةُ: مأوى الغنم والبقر، قال ابن سيدة: وأرى الثاوة مقلوبة عن الثاية. والثاية مأوى الإبل. اللسان: (ثوا).

* فصــــــل * وَمَـا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَعَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: ما يُرَدُّ سَاقِـطُهُ، وَمَـا لاَ يُرَدُّ، وَمَـا يَسُوغُ فِيهِ الأمرانِ. فالأَوَّلُ نَحْوُ: أَبَوِيٍّ، وأَخَوِيّ، وَضَعَوِيّ. وَمِنْهُ سَتَهِيٌّ في اسْتٍ . . . .

قولـــــه : «وما كان على حرفين . . . . . .»[1].

الاسم إذا كان على حرفين والساقط منه لام فهو على ضربين.

أحدهما : أن يرد للتثنية أو لجمع سلامة المؤنث.

(والثاني: عكسه)[2] ففي الثاني يجوز الـرد وتركه، نحو غَدِيّ وَغَـدَوِيّ، وَدَمِيّ وَدَمَوِيّ. وفي الأول الرد نحو أَبَوِيّ وأَخَوِيّ وَضَعَوِيّ في ضَعَةٍ للنبت[3]لقولهم أبوان، وأخوان، وضَعَوان، إذ النسبة أَعْوَدُ بالساقط وأحقّ بأن يعود هو لها من التثنية والجمع، لأنها بمنزلة مقام الضرورة، ألا ترى أن المنسوب يُتَجَشَّم له ما لايُتجشم لغيره من الأسماء، فإن شئت فأنعم فيما في هذا الباب من المسائل نَظَرَك يصحّ لك ماقلت، فعلم أنها بمنزلة مقام الضرورة بخلاف التثنيةوالجمع، ومن المعلوم أن توقف الثابت بالضرورة (على شيء)[4] أدخل في المناسبة من توقف ما لاضرورة فيه عليه، وذلك الشيء فيما نحن فيه، عود ما كان ذهب من نحو أبٍ وَوَلِيّ، فلذا قلنا إنَّ النسبة أحقّ بأن يعود

---

(١) انـظر سيبـويه ٣: ٣٥٧ـ٣٦١ والمقتضب ٣: ١٥٢ـ١٥٩. وشرح الشافية ٢: ٦٠ـ٦٩ وابن يعيش ٦: ٢ـ٥.

(٢) في ع : «والثاني عكسه الرد» والمثبت من الأصل و ف.

(٣) الضَعَة : شجر وأصلها ضَعَوٌ، والهاء عِوض لأنه يجمع على ضَعَواتٍ قال جرير: مُتَّخِذاً في ضَعَوَاتٍ تَوْلَجَا.

والنسبة إليها ضَعَوِيّ. وقال بعضهم: الهاء عِوَضٌ من الواو الذاهبة من أوله. انظر الصحاح (ضعا ووضع).

(٤) في الأصل على «سِرّه» والمثبت من س و ع و ف.

والثَّاني نَحْوُ: عِدِيّ وَزِنِيّ، وَكَذَا الْبَابُ إلّاَ مَا اعْتَلَّ لامُهُ نَحْوُ شِيَةٍ فإنَّك تَقُول فِيهِ: وِشَوِيّ، وَقَالَ أَبُو الْحَسْنِ وِشْيِيّ عَلَى الأَصْل. . . .

لها الساقط وَأَوْلَى، ولذا قالوا في الكثير الشائع يَدَوِيّ، وَدَمَوِيّ ولم يقولوا على ماذكره السيرافي[1] في يديان ودميان إلا في ضرورة الشعر.

قولـــــه : «ومنه سَتَهِيٌّ في است . . . . . .».

وقَع في النسخ: ومنه سَهِيٌّ في است، وليس ذلك بجَيِّدٍ إذ في النسبة إلى است وجهان، اسْتِي، والثاني: سَتَهِيّ[2] بهاءٍ مكسورة قبلها مفتوحان، إذا أثبت الهمزة لم تَرُدَّ اللاَّمَ، وإذا حذَفْتها رَدَدَت، وإنما فتحت العين في سَتَهِيّ، لأنَّ فتحها هو الأصل لأنه يجمع على أستاه، والأصل في أفعال أن يكون جَمْعَ فَعَل بتحريك العين كَجَبَلٍ وأَجْبَالٍ، وَفَرسٍ وأفْراسٍ. وأما نحو فَرْخٍ وأَفْراخٍ فشاذٌ لايُقاسُ عليه.

قولـــــه : «عِدِيٌّ، وَزِنِيٌّ. . . .».[3]

الاسم إذا كان على حرفين والساقط منه غير اللام كَعِدَةٍ وَزِنَةٍ فالساقط منهما الواو التي بمقابلة الفاءِ في وِعْدةٍ وَوِزْنَةٍ، فالنسبةبدون الرَّد إلا إذا كان معتلَّ اللام كَشِيَةٍ، والأصل وِشْيَةٌ، فالنسبة إذ ذاك بالرد، والفرق أنك إذا أسقطت التاء من عِدَةٍ بقي حرفان صحيحان، والاسم المتمكن يكون على حَرْفين صحيحين كَغَدٍ وَبَابِهِ بخلاف الحرفين اللذين ثانيهما حرف لين، فالاسم المتمكن يمتنع مجيئُهُ عليهما، ولا يجيء في كلامهم نحو فُوْ مفرداً غير مضاف، فلو حذفت التاء من شِيَةٍ للنسبة يلزم هذا الممتنع،

---

(١) انظر رأي السيرافي في كتاب سيبويه ٣: ٣٥٩ حاشية ٤ و ص ٣٦٦، حاشية ١ من الجزء الرابع.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٣٦١ وشرح الشافية ٢: ٧١ وابن يعيش ٦: ٤-٥.

(٣) انظر سيبويه ٣: ٣٦٩.

فيجب رد التاء لئلا يلزمَ ثبوتُ ماليس بثابت في الكلام بخلاف ما إذا حذفت التاء من نحو عِدَةٍ، لأنه لايلزم هذا الممتنع فلا تتحقق ضرورة إلى رد الفاء، والداعي إلى حذفها وهو لصوق الكسرة[1] بالواو ـ ولو رُدّت ـ موجودة.

وقيل : لم يقـولـوا شِيِيٌّ بشين وياء مكسورتين قبل ياء النسبة لاجتماع الياءات والكسرتين، فعدلوا إلى الأصل وهو وِشْيَةٌ وحرَّكوا عينه لأنها ألفت الحركة عند حذف الفاء، وقلبوا لامه واوا فصارا إلى وِشَوِيّ.

وقيل ردّوا لئلا يلزم ثِقَلٌ، وارتكاب تغييرات على خلاف قياس النسبة.

وأبـو الحسن[2] يلاحظ الأصـل فيقول وِشْيِيٌّ بسكون الشين لأنهم لما رَدّوا الواو رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت وِشْيَةً، والنسبة إلى وِشْيَة عند المخالف وِشْيِيّ، فكـذا النسبـة إلى شِيَةٍ بعـد الرد، ولهذا التعليل قال أبو الحسن: يَدْيِيّ، وَغَدْوِي فأسكن الدال فيهما، وليس ما ذهب إليه أبو الحسن بحسن، لأن هذا التغيير لأجل النسب، فكان قياسه القلب وفتح ماقبل الآخر كالتغيير في عم لأجل النسبة، . وحمله على النسبة إلى نحو ظَبْيِي وَغَزْوٍ ليس بجيد، إذ ليس ذاك بتغيير للنسب، بل إبقاء الياء على حالها، ألا ترى إلى يونس[3]، (فإنه لما التزم التغيير في ظَبْيةٍ عند النسبة لزم أن يقول ظَبَوِيّ، فثبت أن قياس تغييرهم)[4] في النسب أن يقلبوا الياء واوا، ويفتحوا ماقبلها، ولذا كان وِشَوِي ويَدَوِيّ أولى مِنْ وِشْيِيّ وَيَدْيِيّ.

---

(١) في الأصل و ف: «الكثرة» والمثبت من ع.

(٢) انظر حاشية السيرافي على سيبويه ج ٣ ص ٣٧٠ وشرح الشافية ٢: ٦٧ وشرح ابن يعيش ٥: ٤.

(٣) سيبويه ٣: ٣٤٧.

(٤) سقط من ف والمثبت من الأصل و ع.

وعَنْ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ عِدَوِيّ وَمِنْهُ سَهِيّ في سَهٍ . . . .

قولـــــه : «وعن ناس من العرب عِدَوِيّ . . . .».

أي جاء عن بعض العرب زيادة واو بعد اللام في مثل عِدِيّ كأنهم لما امتنع رد المحـذوف، لأنـه ليس موضـع تغيير، لأنه فاء لا لام نقلوه إلى موضع التغيير وهو اللام[1]، أو زادوا في موضع التغيير واوا.

قولـــــه : «ومنه سَهِيّ . . . .».

إذا قلت سَهٍ كان المحذوف هو العين، لأن الأصل (سَتهٌ فالنسبة إليه سَهِيّ بدون الرد، لأن اللام إنما ترد لكونها طرفا، والعين ليست بالطرف الذي تقع إليه النسبة)[2]، فلذا قيل سَهِيّ بدون الرد، ولم يقل سَتَهِيّ، وإن قيل في غَدٍ وَدَمٍ، غَدَوِيّ وَدَمَوِيّ[3].

---

(١) أي الدال في عدة.

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل و ع.

(٣) الحاصل في النسبة إلى سه ثلاث لغات: هى اسْتِيّ، وَسَتَهِيٌّ، وَسَهِيّ فمرد النسبة في الأول والثاني لمن قال اسْتَ أوْ سِت وَأصلهما سته. ومن قال أصله سه فالنسبة إليه سَهِيّ. انظر تصغير هذه الكلمة في شرح ابن يعيش ٦ : ٤-٥.

والثَّالِثُ نَحْوُ: غَدِيّ وَغَدَوِيّ، وَدَمِيّ وَدَمَوِيّ، وَيَدِيّ وَيَدَوِيّ، وَحِرِيّ وَحِرِحِيّ، وأبو الحَسَنِ يُسَكِّن ما أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقُولُ: غَدْوِيّ وَيَدْيِيّ.

ومنهُ ابْنِيّ، وَبَنَوِيّ، واسْمِيّ، وَسَمَوِيّ بِتَحْرِيكِ الْمِيمِ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الأَخْفَشِ إِسْكَانُهَا...

قولــــه: غَدِيّ، وَغَدَوِيّ....».

فإن قلت الأصل غَدْوٌ بسكون الدال فما بالها حركت في النسبة؟ قلت لما ذكرنا أنها ألفت الحركة عند الحذف، وثبتت تلك الحركة لها في أكثر الأحوال فلم تحذف في النسبة إجراء لها على مالها من المألوف، (والجواب عن إشكال)[1] أبي الحسن ماذكرنا.

قولــــه: «ومنه ابْنِيّ.......».

الهمزة في ابنٍ واسم تعاقب اللام المحذوفة، فإذا جاءت الهمزة في النسبة لم تعد اللام، وإذا عادت اللام ذهبت الهمزة نحو ابْنِيٌّ وَبَنَوِيٌّ بفتح الباء والنون، لأن الأصل «بَنَوٌ» بفتحتين، . بدليل قولهم في الجمع أَبْنَاء على أفعال، وقد سبق الكلام في مثل هذا قبل، فإذا حذفتَ الهمزة صار بَنَاءً، والنسبة إليه بَنَوِيّ بالضرورة كَعَصَوِيّ.

وأما اسم: فأصله سِمْو بكسر السين، أو سُمْوٌ بضمها والميم في الوجهين ساكنة ثم حذفت الواو فبقي سِمٌ، وسُمٌ، وروى قوله:

٤١٠ - بِاسْمِ الذّي في كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ[2].

---

(١) في ع: «والجواب عن إسكان» والمثبت من الأصل و ف.

(٢) هذا الرجز ذكره أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ ضمن أبيات ثلاثة وقال: هي لرجل زعموا أنه من كلب. وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ١٧٦-١٧٧.

* **فصـــــل * وَتَقُولُ في بِنْتٍ وأُخْتٍ: بنويّ وأخويّ عند الخليل وسيبويه، وعند يونس بنتيّ وأختيّ. . .**

بكسر السين وضمها، ثم أدخل همزة الوصل، فإذا حذفت همزة الوصل قلت: سِمَوِيّ، أو سُمَوِيّ بتحريك الميم فيهما.

قولـــــه : «وتقول في بنت وأخت . . . .»[1].

التاء فيهما ليست للتأنيث، وإنما هي بدل من الواو في بَنو، إذ لو كانت للتأنيث لحرّك ماقبلهـا، إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبلها حرف صحيح ساكن، وكأنهم عدلوا بِفَعَلٍ إلى فِعْلٍ، وَلَمْ يَقولوا بَنَتٌ بفتح الباء والنون على الأصل، لئلا يُظن أن التاء للتأنيث حتى كأنه قيل بَنْوَةٌ، ثم حذفت الواو فبقى بَنْةٌ، وكذا أُخْتٌ أصله أُخْوَةٌ ثم حذفت الواو وغُيرت الصيغة فصار إلى أخت، وتغيّر الصيغة ليكون دليلا على أن التاء بدل من الواو التي هي لام لا أنها للتأنيث، كما كان التغيير في بِنْت لذلك أيضا. والخليل وسيبـويه[2] قالا في النسبة إلى بِنت وأخت بَنوِيّ وأَخَوِيّ بحذف التاء ورد الواو، لأن هذه التاء وإن لم تكن تاء تأنيث فإن هذا الإبدال لما اختص بالمؤنث جرى مجرى علم التـأنيث فلزم إزالـة التاء وإعادة الكلمة إلى الزنة الأولى لتسقط علامة التأنيث رأسا وهذا قول متين، وإذا كانوا قد ردّوا المحذوف في أخ وهو غير معوّض قبل

---

(١) انظر سيبويه في النسبة إلى بنتٍ وأُخْتٍ حيث قال: «وإذا أضفتَ إلى أُختٍ قلت: أخَوِيّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وذا القياس قولُ الخليل، من قِبَل أنكَ لما جَمَعْت بالتاء حذفتَ تَاءَ التأنيث كما تحذف الهاءَ، ورَدَدت إلى الأَصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاءَ، وهي أردُّ له إلى الأصل وسمعنا من العرب من يقولُ في جمع هَنْتٍ: هَنَوَات. قال الشاعر:

أرَى ابن نِزارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلّني   عَلَى هَنَواتٍ كُلّها مُتَتابِعُ

فهي بمنزلة أخت. وأما يونس فيقول: أُخْتِيّ وليس بقياس. انظر سيبويه ٣: ٣٦٠-٣٦١.

(٢) سيبويه ٣: ٣٦٠-٣٦١.

النسب فهم للردّ عنـد حذف العوض ألزم لأن لذهاب العوض أثرا، ألا تراهم لما حذفوا العوض من اسم أوجبوا الرد فقالوا سِمَوِيّ، ولما لم يحذفوه قالوا اسْمِيّ بدون رد المحذوف، فعلم أن لذهاب العوض أثرا في رد المحذوف، وأخ بدون العوض يجب الرد عند النسبة إليه، وإن لم يذهب منه (عوض فكان الرد في النسبة إلى أخت أحق لذهاب العوض منه)[1]، مع أن الرد فيما لاعوض فيه وهو الأخ واجب.

ووجه قول يونس[2] الجري على الظاهر، فإن التاء لما صارت بدلا ولم تكن للتأنيث جرت مجرى التاء في عِفريت، فقيل: بُنْتِيّ وأُخْتِيّ، كما قيل عِفْرِيتِيّ.

ومذهب الخليل وسيبويه أدخل في القياس.

بيانه: أن المصغر والمنسوب أخوان من حيث إن تاء التأنيث لامدخل لها في صيغة كل واحد منهما بدليل أنه لايجيء مصغر على فُعَيْل مثلا ولامه تاء التأنيث، كما لايجيء منسـوب وقبـل ياء النسبة تاء التأنيث، فمن جاز عنده أُخْتِـيّ يلزم أن يجوز عنده أُخَيْتٌ، وهذا ممتنع عند الكُل فيمتنع أُخْتِـيّ.

قولـــــه: «وتقول في كلتا. . . .».

التاء فيه بدل من الواو، والأصل كِلَوي والألف للتأنيث مِثْلُها[3] في حُبْلي، أبدلت الواو تاءً إشعارا بالتأنيث، ولم يكتف بالألف لانقلابها ياءً في قولك: (رأيتُ المرأتين كلتيهما)، فلما قصدوا إلى النسب لم يَبْقَ لإثبات التاء وجه، فحذفت فبقي كِلَوِيّ بألف قبلهـا واو فيجوز حَذْفها وقلبها إلى الواو، كما هو الحكم في نحو: (حُبْلى)، إلا أن

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٣: ٣٦١.

(٣) في الأصل «مثلها» وفي ف: «فيهما» والمثبت من ع وهو الصواب.

* فصـــــل * وَيُنْسَبُ إلى الصَّدْرِ من المُرَكَّبَةِ فتقول مَعْدِيّ وَحَضْرِيّ، وَخَمْسِيّ في خَمْسَةَ عَشَرَ اسمًا، وَكذلك اثْنِيّ أَوْ ثَنَوِيّ في اثْنَي عَشَرَ اسْمًا. . . . . . .

الحذف لزم لئلا يلزم اجتماع الواوين، فحذفت الألف وحركت اللام على قياس ما تقدم من أن التغيير لأجل النسب يوجب فتح ماقبل المعتل اللامي فبقي كِلَوِي، وهذا مذهب سيبويه[1].

وقياس مذهب يونس[2] أن تقول كِلْتِيّ. وكِلْتَوِيّ وَكِلْتَاوِيّ، كَحُبْلِيّ وَحُبْلَوِيّ وَحُبْلَاوِيّ. ووقع في بعض النُّسخ كِلْتِيّ وَكِلْتَوِيّ عَلى المَذْهَبِيْنِ، وَهُو غَيْرُ مُستقيم، لأنهما[3] على مذهب يونس لا على المذهبين[4].

والمذهب الآخر كِلَوِيّ، كما بَيَّنَّا.

أما كلا: فبمنزلة هُدى وعصا، فالنسبة إليه كِلَوِي كَعَصَوِيّ.

قولـــــه : «وينسب إلى الصدر من المركبة. . . . .»[5].

إنما نسب إلى الصدر، لأن الشطر الثاني بمنزلة تاء التأنيث من حيث إن كلا منهما زيادة ضُمّت إلى الأول، ولذا فتح ماقبله وهوآخر الصدر، كما فتح ماقبل تاء التأنيث، وتاء التأنيث تسقط عند النسبة، فكذا الشطر الثاني كَحَضْرِيّ في حَضْرَمَوْتَ،

---

(١) انظر الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٣) في الأصل: «لأنها» والمثبت من ع و ف لأنه الصواب.

(٤) أي مذهبي يونس وسيبويه.

(٥) انظر سيبويه ٣: ٣٧٤-٣٧٧ والمقتضب ٣: ١٤١-١٤٣ وشرح الشافية ٢: ٧١-٧٧ وابن يعيش ٦: ٦-٩.

وَكَمَعْدِيّ في مَعْدِ يكَرِبَ، فلما حذفت «كرب» بقي معدي وياؤه كياء حاني، (فيجوز الحذف نحو مَعْدِيّ كَحَانِيّ، وقلبها إلى الألف، ثم قلب الألف إلى الواو نحو مَعْدا، ثم مَعْدَوِيّ)[1] كَحَانَوِيّ، وَكَخَمْسِيّ في خَمْسَةَ عَشَرَ اسْما لما حذفت عشر (بقي خمسة، فعوملت معاملة «طلحة» في حذف التاء وَكَاثْنِيّ أَوْ ثَنَوِيّ في اثنا عَشَرَ لأنك حذفت عشر)[2] فبقي اثنا، والألف فيه بمنزلة الألف في مسلمان فحذفت فبقي اثنٌ كابن، فلك فيه أن تقول اثْنِيّ كـ(ابْنِيّ) أو ترد اللام وتقول ثنا كرحا، ثم ثَنَوِيّ كَرَحَوِيّ.

قولـــــه : «ولا ينسب إليه وهو عدد . . . . »[3].

إنما لم ينسب إلى اثنا عَشَرَ وهو عدد، لأنك إذا نسبت فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن تثبت عشرا أو لا تثبت، ففي الأول الجمع بين ماهو قائم مقام نون اثنان وهو عشر بدليل امتنـاع قولـك اثنـا عَشَرَكَ، مع جواز قولك خَمْسَةَ عَشَرَكَ بالإضافة، ولا يجمع بين نون (اثنان) وبين ياء النسب وهما متعاقبان، إذ لا يقال اثناني، كما لا يجوز مسلماني.

وفي الثاني وقوع اللبس، إذ لايعرف أنه منسوب إلى (اثنان) أو إلى (اثنا عشر)، وكلا الفسادين منتف، فلا تجوز النسبةإلى اثنا عشر، وهو عدد[4].

وقيل إنـما لم ينسب إليه وهو عدد كراهة اللبس لأنك إذا قلت خَمْسِيّ لم يُدْرَ أنه

---

(١) سقط من ف والمثبت من الأصل و ع.

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ابن يعيش ٦ : ٦-٧ وشرح الشافية ٢ : ٧٤.

(٤) انظر شرح الشافية ٢ : ٧٣-٧٤ وقد أجاز أبوحاتم السجستاني في العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه .

وَمِنْهُ نَحْوُ: تَأَبَّطَ شرًّا، وَبرَقَ نَحْرُهُ، وَتقُولُ تَأَبَّطِيّ وَبرَقِيّ.

منسوب إلى خمسَةَ عَشرَ أو إلى خمسَةٍ، ولا يرد رجل سمي بخمسة، لأن وقوع ذلك اللبس نادر، والعدد كثير، فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي إلى اللبس في الغالب الامتناع مما يؤدي إلى ذلك بتقدير نادر.

قولـــــه : «ومنه تَأَبَّط . . . . .»[1].

إذا نسبت إلى الجملة المحكية إلى الصدر كما ذكرنا نحو: تَأَبَّطِيّ، وَبَرَقِيّ، وحذف الشطر الثاني لما قلنا إن النسبة إلى لفظين ممتنعة[2].

فإن قلت: فما تقول في الضمير المستكن في تأبط؟ قلت: قد زال هو أيضا، إذ لو جاز ثبوت ذلك الضمير عند النسبة للزم أن يقال برق نحري، واللازم منتف.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٣٧٧ وشرح الشافية ٢: ٧١-٧٢ وابن يعيش ٦: ٦-٧.

(٢) أجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في بعلبك: بَعْلِي أو بَكِّيّ، وفي تأبطَ شرًّا: تأبطِيّ أو شرِّيّ - انظر شرح الشافية ٢: ٧٢.

*** فصـــــل * والمُضَافُ عَلَى ضَرْبيْنِ: مُضافٌ إلى اسْمٍ مَعْروفٍ يَتَنَـاوَلُ مُسَمًّى عَلَى حِيَالِه كَابنِ الزُّبَيْرِ وابْنِ كُرَاعٍ ، وَمِنْهُ الكُنَى كَـ(أَبي مُسْلِمٍ) وأَبي بَكْـرٍ، وَمُضَــافٌ إلى مَا لاَ يَنْفَصِـلُ في المَعْنَى عَنِ الأَوَلُ كَـ(امْرِىءِ القَيْسِ). . .**

قولـــــه : «والمضاف على ضربين . . . . . .»[1]

المضاف والمضاف إليه اسمان بمنزلة مَعْدِ يكَرِب، والواجب أن يحذف الشطر الثاني وينسب إلى الصـدر، لأن الشطر الثاني شبيه بتاء (التأنيث من حيث إنَّ كلا منهما طَرَفيّ، فإن عدل إلى حذف الصـدر والنسبة إلى الشطر الثاني)[2] فلعلّةٍ وهى كون المضاف إليه أعرف من المضاف كابن الزُّبير، ألا ترى أن لفظة الزبير أخص من ابن، لأنَّ ابْناً شائع يكون لكل واحد، والزبير علم لواحد، وليس بشائع.

فإن قلت أمـا في هذا الصنيع العـود إلى المهـروب عنه وهو وقوع الالتباس بين المنسوب إلى الزبير، وبين المنسوب إلى ابن الزبير؟ قلت: بلى غير أن هذا اللبس أهون خطبا من اللبس في النسبة إلى ابن؛ لأن ذلك لبسٌ في موضع عام، وهذا في موضع خاص فيُحتمل هذا القدر من اللبس في قولك: الزبيري، ويكتفى بدلالة الحال.

ومن هذا الضرب الكُنى كمثاليه[3]، ولاتقول أبويّ لأنَّ لفظة الأب شائعة ليست بمختص بواحد أو اثنين أو ثلاثة، . فإن قلت ماتقول في كنى الأطفال[4]، فإن طفلا مُكَنّى بأبي بكر مثلا ليس له في الحال ابن اسمه بكر يعرفونه به، فلا يكون الأب

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٨-٩.

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل وع.

(٣) مثالاه: «أبو مسلم وأبو بكر».

(٤) انظر ماقاله السيرافي حول هذا في شرح الشافية ٢ : ٧٥-٧٦.

... وَعَبْـدِ القَيْس، فَالنَّسَبُ إلى الضَّرْبِ الأول زُبَـيْرِيّ، وَكُـرَاعِيّ، وَمُسْلِمِيّ، وَبَكْرِيّ، وإلى الثاني عَبْدِيّ وَمرَئِيّ.

مضافا إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله، وكلام المصنف (رحمه الله)[1] في مثل هذا المضاف إليه؟ قلت في الكنى سلوك طريقة التفاؤل، فإنهم يُكَنّون صغيرا بأبي بكر مثلا ليعيش إلى أن يولد له ابن ويسمى ببكر، والمُكَنَّى بهذه الكنية عندهم كأنه عاش حتى ولد له ولد وسمي ببكر، وكان المضاف إليه (هنا)[2] من قبيل مانحن فيه، ولا بأس بكون المجموع علما لذلك الشخص، ألا ترى أن ابن الزبير علم على عبدالله والسامع إذا سمعه لايَخْطِر بباله ابنا منسوبا إلى رجل مسمى بالزبير، وليس للمضاف إليه على هذا التقدير مسمى على حياله ومع ذلك ننسب إليه لا إلى الصدر من هذا المركب بالنظر إلى أصل الوضع، لأن ابن الزبير في الأصل وضع لابن منسوب إلى رجل مسمى بالزبير، فكذا فيما نحن فيه من الكُنَى هذا إذا كان المضاف إليه اسما معروفا يتناول مسمّى على حياله. فإن لم يكن المضاف إليه شيئا غير المضاف كمثاليه. ألا ترى أن القيس ليس بإنسان أضيف إليه امرؤ وعبد، فهو بمنزلة حَضْرَمَوْت، ينسب إلى الصدر منه كَعَبْدِيّ، وَمَرَئِيّ، وحذفت الهمزة من امرىءٍ وردت الكلمة إلى أصلها وهو سكون العين، ولكنها حُرِّكت في النسبة إيذانا بأن العين كانت قد أُلفت الحركة في أكثر الأحوال، وعن المصنف (رحمه الله)[3] أن امرأ القيس قبيلة.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) في ف: «ها هنا» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ما بين المعكوفين من ع فقط.

قَالَ ذُو الرُّمَّـــة :

«وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْـمَرَئِيّ لَغْوًا» .

قولــــــه :

٤١١ - وَيَذْهَبُ [١]

كان ذو الرّمة يهجو بني امرىء القيس وليس هو بامرىء القيس المشهور - بقصيدة على هذا الرَّوِيّ ، فرآه جرير[٢] وهو ينشىء فقال هل أعينك ببيت أو بيتين فَقَال :

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إلى تَمِيمٍ بُيُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارا[٣]

يَعُدُّونَ الرِّبَابَ وآل بَكْرٍ وَعَمْراً ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارَا[٤]

---

(١) البيت بتمامه كما جاء في ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧٩ :

وَيهْلِكُ بَيْنَهَا المَرَئيّ لَغْواً كَمَا أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الْحُوَارَا

وهذا البيت ترتيبه التاسع عشر من قصيدةٍ لذي الرُّمَة عُدَّتُها ثلاثة وخمسون بيتاً من الوافر ومطلعها :

نَبَتْ عَيْنَاكَ عَنْ طَلَلٍ بِحُزْوَى عَفَتْهُ الرِّيحُ وامْتَنَحَ الْقِطَارا

والقطـار: القطـر أي المطر، وامتنـح أي اتخذ منوحـة من المِنحـة والمعنى: إنّ هـذا الطَّلَلِ اتخذ القطار منحةً، فصار يشرب القطار، والمنحة: أصله: الناقة التي تعار فيشرب لبنها. (انظر ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧١) .

(٢) انظر الأغاني ٧ : ٦٢-٦٣ طبعة بولاق وثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٥ وانظر الحماسة لابن الشجري ١٣٣-١٣٤ .

(٣) انظر ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧٧ وروايته هناك: «بيوتَ العِزّ» وانظر شرح ابن يعيش ٦ : ٨ والأغاني ٧ : ٦٢ .

(٤) انظر ديوان ذي الرمة ٢ : ١٣٧٨ وروايته هناك على النحو التالي:

يَعُدّون الرِّبابَ لها وَعَمْرًا وَسعدًا ثم حَنْظَلَة الْخِيَارا

وروايته في الأغاني ٧ : ٦٢ على النحو التالي :

وَقَدْ يُصَاغُ مِنْهُمَا اسْمٌ فَيُنْسَبُ إِلَيهِ كَعَبْدَرِيّ، وَعَبْقَسِيّ وَعَبْشَمِيّ . .

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرَئِيُّ لغوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُوَارا[1]

ثم مَرَّ بذي الـرمـة الفـرزدقُ فقال: أنشدني قصيدتك فأنشدها، فلما بلغ هذه الأبيات قال له الفرزدق: توقف فتوقف، ثم قال أعذْها فأعادها، ثم استعادها مرة أخرى، ثم قال الفرزدق، والله لقد علكهُنَّ من هو أشدُّ لحيين منك.

والحُوار: الفصيل.

قولـــــه وقد يصاغ منهما اسم وينسب إليه . . . . . ».

وذلك لرفع اللبس.

والعَبْدَرِي: منسوب إلى عَبْدِ رَبِّه، وَعَبْقَسِيّ: منسوب إلى عَبْدِ قيسٍ، وَعَبْشَمِيّ: منسوب إلى عَبْد شمسٍ.

يَعُدّون الرِّبابَ وآلَ سَعْدٍ وَعمْرا ثم حَنْظَلَةَ الخِيَارا

وانظر كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٥ وحماسة الشجري ص ١٣٣.

(١) الشاهد في البيت قوله: «المَرَئِيّ» حيث نسبه إلى امرىء القيس.

* فصـــــل * وإذا نُسب إلى الجمْع رُدَ إلى الـواحـدِ كقولِك: مِسْمَعِيّ وَمُهَلّبِيّ، وَفَـرَضِيّ، وَصَحَفيّ، وأما الأنْصارِيّ، والأنْبَارِيّ، والأعْرَابِيّ فَلِجَرْيِهَا مَجْرَى القبائِلِ كَأَنْمَارِيّ، وَضِبَابِيّ وَكِلَابِيّ.

قولـــــه : «وإذا نسب إلى الجمع ......».

اعلم أن المقصد الأصلي والغرض الكلي من النسبة فيما نحن فيه هو الدلالة على الجنس، فإنك إذا قلت فرضيّ علم أنك تضيف هذا المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة ملابسته له، وهذا الغرض حاصل بالإضافة إلى الفرد، ألا ترى أنك لو قلت فرائِضِيّ لم تفد شيئا آخر زائداً على ما أفاده قولك فَرَضِيّ، ولايترك الأخصر عند وقوع الكفاية به إلى الأطـول المستكره، فلذا رد إلى الواحد في النسبة إلى الجمع، وقيل مِسْمَعِيّ بكسر الميم ومُهَلّبِيّ وَفَرَضِيّ بفتح الفاء والراء، وَصَحَفِيّ بفتح الصاد والحاء في النسبة إلى المسـامعـة، وهم قوم نزلـوا بالبصرة، وإلى المهـالبـة وهم قوم، وإلى الفـرائض والصحف، لأنهما جمعـا فريضـة وصحيفـة، والنسبـة إليهما كالنسبة إلى حنيفة[1]. وفرائضيّ: خطأ بحت، ولو كان جري العادة باستعمال هذا النحو جهة لتصحيحه للزم أن يصح كل مايستعمله العوام من نحو النّعلة في اللعنة.

وقيل: الجمع في الاسم معنى عارض، والنسبة إلى الأصل تكون لا إلى العارض.

والوجه الثالث: ما ذكرنا أن المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالد أو المَوْلد، وإذا نسبَ إلى غيره فللتشبيه، وما هو الأصل واحد، فكذا ماينخرط في سلكه بالشَّبَه.

وإنما جازَ النسبة إلى الأنصار لجريه مجرى العلم الغالب وإلى الأنبار لأنها غلبت على قبيلة، وإلى الأعراب لأنها تقع على أهل البدو، فصار اسما لقوم مخصوصين، والعرب يشمل الجنس قاطبة، والجمع إنما يُرد إلى الفرد لأجل أن الغرض هو النسبة

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣: ٣٧٨.

إلى الجنس، . فلا حاجة إلى لفظ الجمع، فإذا كان الأعراب أخصّ من عربٍ كان أشبه بالمفرد فينسب إليه لا إلى عرب[1] إذ في قلب الأمر قلب الأصل .

قولــــــه : «ومنه الْمَعَافِرِيُّ . . . . . .»[2]

إذا نقل بناء الجمع إلى العملية صار بمنزلة اسم مفرد، والنسبة إلى المفرد سائغة شائعة، فلذا قيل مَعَافِرِيّ، لأن مَعَافِر اسم رجل، ومَدَائِني، لأن مدائن اسم بلد، ومن ثَمّ ساغ قولهم: أَنْمَارِيّ وضِبَابِيّ، وكِلابِيّ[3]. وإن كانت في الأصل جموعَ نَمِرٍ وضَبّ وكَلْبٍ، ومَعَافِرُ بعد العلميّة ليس له واحد يرد إليه للنسبة فهو بمنزلة هاشم، ومدائِن بمنزلة مِصْرَ، وأَنْمارٌ، وضِبَابٌ، وكِلابٌ بمنزلة قريش، فتقول: كِلابيّ، كَمَا تَقُول قُرَشِيّ .

(١) أي عند النسب إلى أعراب ينسب إلى لفظه، ولا يُرَدّ إلى الواحد لينسب إلى المفرد في مقام النسب كما رد القروي إلى القرية .

(٢) المَعَافِري : نسبة إلى قبيلة مَعَافِر. قال سيبويه : «مَعَافِرِيّ : وهو فيما يزعمون مَعَافِرُبن مُرٍّ، أخو تميم بن مُرٍّ. الكتاب ٣ : ٣٨٠ .

(٣) انظر سيبويه ٣ . ٣٧٩-٣٨٠ .

* فصـــل * وَمِنَ الْمَعْـدُولَـةِ عَنِ الْقِيَـاسِ قَوْلُهُمْ: بَدَوِيّ، وَبَصْرِيّ، وعُلْوِيّ، وَطَـائِيّ، وَسُهْـلِيّ، وَدُهْـرِيّ، وَأُمَـوِيّ، وَثَقَفِيّ.

قولــــه : بَدَوِيّ . . . . . ».

الـقياس في النسبــة إلى بادية باديّ، أو بادَوِيّ كما تقــول في حانية حانِيّ، أو حانَـوِيّ[1]، إلا أنهم اقتضبوا للنسبة بناء (مخصوصاً)[2]، كما اقتضبوا في النسبة إلى العالية بناء عُلْوٍ، ثم نسبوا، وإلا فالقياس عاليٌّ أو عالويّ.

أما الأول فلرعاية الموازنة، ألا ترى إلى قولهم حَضَرِيّ في مقابلة بَدَوِيّ.

وأما الثاني فلزوم الخفة، لأنَّ علويًا أخفُّ من عَالَوِيّ والقياس في بِصْرِيّ بكسر الباء الفتح[3]، فكان الكسر لإيقاع الفصل بين المنسوب إلى المدينة، وبين المنسوب إلى البصرة، بمعنى الحجـارة، ونظير هذا السُّهْلِيّ بالضم في النسبة إلى سَهْل ضد حَزْنٍ. ليقع الفصل بينه وبين المنسوب إلى سَهْلٍ اسم رجل، فإنك تقول فيه سَهْلِيّ

---

(١) قال الرضي في شرح الشافية ٢ :٨٢: «وقالوا: بَدَوِيّ، والقياسُ إسكانُ العين لكونه منسوبا إلى البَدْو، وإنما فُتح ليكون كالحَضَرِيّ لأنه قَرِينُهُ».

(٢) في ف : «مخصوصا نحو بدا» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) قال الرضيّ في معرض شرحه على شافية ابن الحاجب عند قوله: «وما جاء على غير ماذُكر فشاذ» أقـول: اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب، بعضها مضى نحو جُذَمِيّ وقُرَشِيّ وحَرُورِيّ، ولنذكر الباقي، قالوا في العالية ـ وهو موضع بقرب المدينة ـ عُلْوِيّ، كأنه منسوبٌ إلى العُلْو، وهو المكان العالي ضد السفل، لأنّ العالية المذكورة مكان مرتفع، والقياس عاليّ أو عالَوِيّ، فهو منسوب إليها على المعنى، وقالوا في البَصْرَةِ: بِصْرِيّ، بكسر الباء، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سُمّيت البَصرة، والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب، وقيل: كَسْرُ الباء في النسب إتباعا لكسر الراء، ويجوز بَصْرِيّ بفتح الباء على القياس «أ. هـ.

انظر شرح الشافية ٢ : ٨١-٨٢.

بالفتـح لاغير، وهكذا تقول في الدُّهري بالضم، فإن ذلك للفصل أيضاً فالدُّهْرِيّ بالضـم؛ الكبيرُ المسـنُّ لبقائه على وجه الدهر.

والدَّهْرِيُّ بالفتح (من يقول بالدهر)[1].

والقياس في أَموي بفتح الهمزة. وَثَقَفِيّ بفتحتين أُمويّ بالضم وثَقِيفِيّ، لأنه منسوب إلى ثَقِيف بدون تاء التأنيث، فترك القياس فيهما لِروم الخفة لتحقق مستدعيهما، وهو كثرة الاستعمال.

قولـــــه : «وَبَحْرَانِيّ . . . . . .»[2].

القياس بَحْرِيّ لأنّ ألف التثنية ونونها يزولان في النسبة، فلعلّ عدم زوالهما هنا للفصل بينه وبين المنسوب إلى البحر.

قال الشيخ أبو علي: فأما قولهم بَحْرانِيّ فالإضافة إلى البحرين فالألف والنون فيه ليسا للتثنية، ولكن بُنِيَ الاسم على فَعْلان، فأضيف إليه، والمراد بالإضافة النسبة.

قولـــــه : وَصَنْعَانِيّ . . . . . .».

صَنْعَاءُ اسم موضع، والمنسوب إليه في القياس صنعاويّ كحمراويّ، وإنما ترك هذا القياس كيلا يتوهم صيغة من الصيغ، ومجيئهم بالنون هنا في موضع ألف التأنيث شاهد عدل على تحقق الشبه بين الألف والنون، وبين ألفي التأنيث في باب ما لاينصرف.

---

(١) في ف: «من يقول بقدم الدهر» والمثبت من الأصل و ع. وجاء في شرح الشافية: ٨٢ معناه: الذي هو من أهل الإلحاد. وانظر سيبويه ٣: ٣٨٠ وابن يعيش ٦: ١٠.

(٢) انظر شرح الشافية ٢: ٨٢ وابن يعيش ٦: ١١.

قـــال :

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إذا هِيَ فَاخَرَتْ أَباً هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدِ

وَفُقَمِيّ وَمُلَحِيّ. . .

قولـــــه : وَقُرَشِيّ وَهُذَلِيّ . . . . . ».

والقياس فيهما قُرَيْشِيّ، وَهُذَيْلِيّ بإبقاء قُرَيْشٍ وَهُذَيْلٍ على حَالِهما.

وقول المصنف: وتقول في فُعَيْل وَفُعَيْلَةٍ. فُعَلِيّ في المعتل اللام وفيها ليس بمعتلي اللام فكان القياس فيهما ما ذكرنا، فلعل قولهم قُرَشِيّ بدون الياء قبل الشين ليحصل الفرق، فإن قريشا في الأصل دابة في البحر. قال:

٤١٢ـ وَقُرَيْشٌ هِي التي تَسْكُنُ الْبَحْـ ـرَ بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشَا[1]

فالنسبة إلى هذا قُرَيْشِي، فلو قيل فيما نَحْنُ فِيه قُرَشِي أيضا لما حصل فارق. وَهُذَيْل: حَيٌّ من مُضَرٍ، وقد جَمَعَ القِياسيَّ وغيره من قال:

٤١٣ـ هُذَيْلِيَّةٌ . . . . (البيت)[2]

الغِطْريفُ: السَّيِّدُ، والنُّجد بالضم: جمع نجيد وهو الشجاع، يقال: نَجُدَ فهو نجيد.

---

(١) البيت من الخفيف نسبه البغدادي في الخزانة ١: ٢٠٤ لِلْمُشَمْرِج بن عمرو الحميري وقد جاء عجزه في المقتضب ٣: ٣٦١-٣٦٢ منسوبا لِلُّهْبِيّ على النحو التالي:

وَبِنَا سُمِّيَتْ قريشٌ قُرَيْشَا.

كما ذكره ابن منظور في اللسان «قرش» بدون نسبة.

(٢) هذا أول البيت وهو من الطويل ذكره ابن يعيش في شرحه ٦: ١٠ من غير عزو وهو بتمامه:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إذا هي فَاخَرَتْ أَبَاً هُذَلِيًّا مِنْ غِطَارِفَةٍ نُجُدِ

والشاهد في البيت قوله: «هذيليةٌ وأبا هُذَليا» حيث أنشده شاهدا على صحة النسبة إلى هذيل على القياس وغيره. فالقياس هذيلي وما جرى على غير قياس قوله: هُذَلِـيّ. انظر سيبويه ٣: ٣٣٥.

وَزَبَانِيّ وَعُبَدِيّ، وَجُذَمِيّ في فُقَيْم كِنَانَةَ، وَمُلِيح خُزَاعَةَ، وزُبَيْنَةَ، وبَنِي عَبِيدَةَ وَجَذيمَة، وخُرَاسِيّ وَخُرْسِيّ، وَنِتَاجُ خَرْفِيّ...

قولـــــه : وَفُقَمِيّ وَمُلَحِيّ ....»[1].

والقياسُ فيهما : فُقَيْمِيّ وَمُلَيْحِيّ لما ذكرنا في قُرَشِيّ وَهُذَلِيّ وتركهم القياس فيهما لإزالة الشركة، فإنهم قالوا في فُقَيْم دَارِمٍ فُقَيْمِيّ، وفي مُلَيْح سَعْدٍ مُلَيْحِيّ، وفيما نحن فيه قالوا: فُقَمِيّ وَمُلَحِيّ فانزالت الشركة.

قولـــــه : «وَزَبَانِيّ ....»[2].

القياس زَبَنِيّ. وعذرة هذا الشذوذ هي الهرب من كسرتين بينهما حاجز غير حصين، وقيل: قولهم زَبَانِي في زَبِينَةٍ لتعظيم النسبة وتفخيمها.

قولـــــه : وَعُبَدِيّ، وجُذَمِيّ ....»[3].

القياس عَبَدِيّ، وَجَذَمِيّ كَحَنَفِيّ في حنيفة لكن ضمّ العين للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب إلى عبدةٍ وهى الاسم من عَبَدَ عليه إذا غضب، وإلى عَبَدَة من أسماء الرجال، وكذا ضمُّ الجيم للفرق أيضا، لأن الجَذِيمَةَ جَذِيمتان، فالنسبة إلى جَذِيمة عبد القيس بالفتح على الأصل، إلى جُذَيْمَة أسد بالضّم.

قولـــــه : وخُرَاسِيّ وخُرْسِيّ ......»[4].

القياس خُرَاسَانِيّ بالنون كما قيل في النسبة إلى نَبْهَان وأَصْبَهَان، نَبْهَانِيّ وأَصْبَهَانِيّ، تركوا هذا القياس فقالوا: خُرَاسِيّ بحذف الألف والنون لخرط الكلمة وتثقيفها، لأن

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٣٣٥ وشرح الشافية ٢ : ٢٩ وابن يعيش ٦ : ١١.

(٢) سيبويه ٣ : ٣٣٥-٣٣٨ وشرح الشافية ٢ : ٨٤.

(٣) سيبويه ٣ : ٣٣٦ وشرح الشافية ٢ : ٢٨.

(٤) سيبويه ٣ : ٣٣٦.

...وَجَلُولِيّ، وَحَرُورِيّ في جَلُولاءَ وَحَرُوراءَ، وَبَهْرَانِيّ، وَرَوْحَانِيّ، في بَهْرَاءَ، وَرَوْحَاءَ، وَخُرَيْبِيّ في خُرَيْبَةَ، وَسُلَيْمِيّ، وَعُمَيْرِيّ في سُلَيْمَةَ من الأَزْدِ وفي عُمَيْرَةَ كَلْبٍ، وَسَلِيقِيّ لرجل يَكُونُ من أَهْلِ السَّلِيقَةِ.

الكلمة إذا خرجت عن حد الاعتدال خروجا فاحشا فإيثار خرطها وتثقيفها مما لاترده المناسبة، أما خُرْسِيّ فقد قيل يقال في خُراسان خُراسانيّ، كَعُثْمان حذفوا منه الألف والنون أيضا للخرط والتثقيف. ووجه آخر أن هذه الألف والنون بمنزلة تاء التأنيث في نحو: (طلحة)، لما سبق في باب مالا ينصرف، فالتاء تفارق عند النسبة فناسب أن تفارقا.

قولـــــه : «خَرْفِيّ . . . . . .»[1].

القياس: خَرِيفِيّ فترك الياء للخرط والتثقيف.

قولـــــه : «وَحَرُورِيّ ، وَجَلُولِيّ . . . . . .»[2].

القياس جلولاويّ، وَحَرُوراوِيّ، لأنهما منسوبان إلى جَلُولاء وحروراء، والألف فيها كألف حمراء، لكنهم تركوا القياس للخرط والتثقيف.

قولـــــه : «وبَهْرَانِيّ، وَرَوْحَانِيّ . . . . .»[3].

الكلام فيهما كالكلام في صنعانيّ، لأن بهراء صفة مؤنث من بهر إذا غلب ونعامة روحاء : هى التي صدرا قدميها يتباعدان، وعقباهما يتدانيان، فالنسبة إليهما بالواو فجيءَ في النسبة إلى بهراء[4] وروحاء اسمي قبيلتين بالنون لما ذكرنا في صنعاني من إزالة الوهم.

---

(١) سيبويه ٣ : ٣٣٦ وشرح الشافية ٣ : ٨٢. وابن يعيش ٦ : ١٢.

(٢) سيبويه ٣ : ٣٣٦ وشرح الشافية ٣ : ٥٨ وابن يعيش ٦ : ١٢.

(٣) سيبويه ٣ : ٣٣٦-٣٣٧ وشرح الشافية ٢ : ٥٤ وابن يعيش ٦ : ١٢.

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد ٢ : ٥٤٩.

. . . .

قولــــه : «وَخُرَيْبِيّ . . . . . . »[1].

القياس خُرَبِيّ كَجُهَنِيّ في جُهَيْنَة، تركوا حذف الياء لإيضاح المنسوب إليه، وَخُرَيْبَةُ موضع.

قولــــه : «وَسُلَيْمِيّ . . . . . . إلى آخره»[2].

القياسُ سَلَمِي، وعَمْرِي، وَسَلَقِيّ، كَحَنَفِيّ في حَنِيفَة، غير أنّ ترك القياس لما مرَّ آنفا من إيضاح المنسوب إليه. والسَّليقَةُ: الطبيعةُ المستقيمةُ قال:

٤١٤ـ وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يلُوكُ لِسَانَهُ　　　وَلكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ[3]

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٣٣٩.

(٢) سيبويه ٣ : ٣٣٩ وشرح الشافية ٢ : ٢٨.

(٣) البيت من الطويل ذكره الرضي في شرحه على الشافية ٢ : ٢٨ من غير عزو وقال محققو الشافية في شرح البيت: المراد أنه يفتخر بكونه لايتعمل الكلام، ولا يتّبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته. وموضع الشاهد في البيت قوله: «سَلِيقِيّ» إذ هو منسوب إلى سليقة على غير قياس.

* فصــــل * وَقَدْ يُبْنَى عَلَى فَعَّال وَفَاعِل مَافِيه مَعْنَى النَّسَب مِنْ غير إلحَاقِ اليـاءَيْن كَقَوْلِكَ: بَتَّاتٌ، وَعوَّاجٌ، وَثَوَّابٌ، وَجمَّالٌ، وَلابنٌ وتـامِـرٌ، وَدَارِعٌ، وَنَـابـلٌ، والفَـرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ فَعَّالاً لذِي صَنْعَةٍ يُزَاوِلُها وَيُدِيمُهَا، وَعَليهِ أَسْماءُ المُحتَرِفينَ، وفَاعِلٌ لِمَنْ يُلابِسُ الشَّيْءَ في الجُمْلَةِ. . .

قولــــه : «وقد يُبنَى . . . .»[1] .

لما كان النسب يحول الاسم من الاسمية إلى الوصف بنوا في بعض الأشياء أمثلة على انفرادها من تركيب اسم الجنس المنسوب إليه فقيل في البتِّ وهو الكساء الغليظُ بتّاتٌ، وهو صاحب البُتوتِ، وكذا البتِّيُّ أيضا. وهذا دليل على أن البتّات للنسبة لأنهما بمعنى، وفي العاج عوّاج، وفي الثوب: ثوّاب، وفي الجَمَل: جمَّال، فإن قلت لم نَزُرَ هذا النوع بالإضافة إلى ما آخره ياء النسبة؟ قلت: النسبة معنى عارض فلحاق زيادة كافٍ ومُغْنٍ عن استئناف صيغة، ونظير هذين القسمين قولهم ضاربٌ وضاربةٌ وأحمـرُ، وحمـراءُ، فنحـو هاشِميّ أكثر من نحو البتّات واللابن كما أن نحو ضارب وضاربة أكثر من نحو أحمر وحمراء.

قولــــه : «لذى صَنْعَةٍ يُزاولها . . . . .»[2] .

---

(١) قال فيه سيبويه : «هذا بابٌ من الإضافة تُحذفُ فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحبَ شيءٍ يزاوله، أو ذا شيء، أما مايكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون «فعَّالا» وذلك قولك لصاحب الثِّيَاب: ثوَّاب، ولصاحب العَاج: عوَّاج، ولصاحب الجِمَال التي يَنقُل عليها جمَّال، ولصاحب الحُمُر التي يَعْمَل عليها: حَمَّارٌ، وللذي يعالج الصَّرف: صرَّافٌ. وذا أكثر من أن يُحصى. وربما أَلحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البَتِّيُّ، أضافوا إلى البتُوتِ، فأوقعوا الإضافة على واحدة وقالوا: البَتَّات». انظر سيبويه ٣: ٣٨١ وشرح الشافية ٢ : ٨٤-٨٧ وابن يعيش ٦ : ١٣-١٥.

(٢) قال فيه سيبويه: «وأما مايكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون «فاعلا» وذلك =

...وَقَالَ الْخَلِيلُ: إنَّما قَالْوا عِيشَةٌ رَاضِيةٌ، أي ذَاتُ رِضًى، وَرَجُلٌ طَاعِمٌ كَاسٍ عَلَى قِياسِ ذَا.

أي يُعالجها، والعلاج: هو العمل بالجوارح، اعتبر هذا بنحو ضارِب، وضرّاب، وقاتِل، وقَتَّال.

قولـــه: «كـاسٍ ......».

أي ذو كِسوةٍ. قال الحُطَيْئَةُ:

٤١٥ - دعِ ٱلْمَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[1]

والدليل على أن الكاسي في قولهم طاعمٌ كاسٍ من باب لابن وَتَامِر أن الكاسي من كسوت زيداً جُبَّةً يقتضي مَفْعُولاً، فلو أريد ذلك لاخْتَلَّ المَعْنَى، لأَنَّ الكاسي في: «طاعمٍ كاسٍ»: بمقابلة الطاعم، وهو أكل الطعام، فكذا كاسٍ، وجب أن يكون معناه ذا الكسوة أي اللابس، ليطابق الثاني الأول، وإذا أريد غير ذلك انتفت المطابقة وانتفـاؤها منتف، فيحمل الكاسي على النسب، ومعناه: ذو كسوة، كما أنّ اللابن والتامر في قوله[2]:

قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النَّبل: نابل، ولذي النُّشَّاب: نَاشِبٌ، ولذي التمر: تامِرٌ، ولذي اللبَن: لابِنٌ». انظر سيبويه ٣: ٣٨١ وشرح الشافية ٢: ٨٨-٨٩، وابن يعيش ٥: ١٣-١٥.

(١) انظر ديوان الحطيئة ص ١٠٨، وهذا الشاهد ترتيبه الرابع عشر من قصيدة للحطيئة عدتها ثمانية عشر بيتا من البسيط قالها في مدح بغيض وهجاء الزبرقان، وقد شكاه الزبرقان بها إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ومطلع القصيدة:

وَاللهِ مَا مَعْشَرٌ لامُوا امْرَءًا في آلِ لأي بن شَمَّاسٍ بأَكْيَاسِ

وموضع الشاهد في البيت قوله (الطاعم الكاسي) على أنهما من باب النسبة.

(٢) هو الحطيئة، انظر ديوانه صفحة ٣٣.

٤١٦ - وَعَذَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنَّـــــــــــــــك لابِنٌ في الْصَّيْفِ تَـامِر[١]

بمعنى ذُو لبنٍ وَذُو تمْرٍ. ومِمَّا سَمَح بِهِ خَاطِرِي قولي:

٤١٧ - تَرَضَّ مِنَ الدُّنْيَا بِقُوتٍ وَخِرْقَةٍ تُوَارِيك واعْلَمْ أنَّكَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي[٢]

فَكَمْ مِنْ ذَوِي حِرْصٍ لَقَوْا سَكْرَةَ الرَّدَى عِطَاشًا وَمَا أبْقوا سِوَى فَضْلَةَ الْكَـاسِ

---

(١) الشاهد ترتيبه العاشر من قصيدة للحطيئة عدتها سبعة وثلاثون بيتا من مجزوء الكامل قالها في مدح بغيض وهجاء الزبرقان ومطلعها:

شَاقَتْكَ أظْعَانٌ لِلَيْـــلَى يومَ نَاظِرَةٍ بواكِرْ

ورواية الشاهد في الديوان: «أغَـرَرْتَني» وفي كتاب الأفعال للسَّرَقُسْطِيّ ج٢ ص٢٤٧: «وغَرَرْتَني» وموضع الشاهد فيه قوله: (لابن تامر) أجراه على النسبة بمعنى ذي لبن وذي تمر.

(٢) البيتان من الطويل وهما من إنشاء صاحب الإقليد كما هو مصرح بذلك وقد استدل بهما أن (الطاعم الكاسي) من باب النسبة على غرار الشاهد في بيت الحطيئة. وهذا من جميل شعر الجنديّ الذي يعكس نزعة الزهد والتقشف في هذه الحياة الفانية ونبذ الحرص والطمع.

* ومن أصناف الاسم:العـــدد *

هذهِ الأَسْـاءُ أصُـولُهـا اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً وهِي : الواحِدُ والاثْنَانِ إلى الْعَشْرَةِ، والمائةُ والأَلِفُ، وَمَا عَدَاهَا مِنْ أَسَامِي العَدَدِ فَمُتَشَعِّبٌ مِنْهَا.

قولـــــه : «ومن أصناف الاسم العدد . . . .».

العدد مقدار آحاد الأجناس، وليس الواحد، والاثنان على هذا بعدد إذ ليس واحد منهما بمقدار لآحاد الأجناس، وإنما ذكرا في العدد لأنهما يُفتقر إليهما فيما بعد العشرات، وهما حينئذٍ مع ما معهما من العدد. فإن قلت العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها. قلت دخلا[1] في العدد، ولما كانت الأسماء التي وضعت لمقدار آحاد الأجناس لها أحكام لفظية احتاج النحويون إلى ترتيبها بأسماء العدد على ماذكره المصنف (اثنتي عشرة)[2] كلمة، وما عداها فمتشعب منها إما بتثنية أو بجمع قياسيّ كآلاف أو غير قياسي كعشرين، أو بعطف محقق كأحد وعشرين، أو بعطف هو في حكم محقق كأحد عشر.

قولـــــه : «وهي الواحـــد . . . . .».

الواحد ليس بصفة، وكذا غيره من الأعداد، فإذا جرى شيء منها على موصوف، فعلى تأويل معدود بهذا الضرب من العدد تقول: «مررت برجل ثلاثة أخواته»، كما تقول: مررت بقاع عَرْفَجٍ[3] كُلِّه على تأويل: خَشنٍ كلّه، وليس ذلك بالمستمر، وإنما الأجود رفع العرفج على أنه خبر، وكله مبتدأ، فكذا فيما نحن فيه الأصل أن لايجري

---

(١) ضمير الاثنين في دخلا عائد على العددين «واحد واثنين».

(٢) في ع و ف: «اثنتا عشرة» وصوابه المثبت من الأصل.

(٣) العَرْفج والعِرْفج: نبت، وقيل هو ضرب من النبات سُهْلِيّ.
وقيل هو من شجر الصيف وهو لينّ أغبرُ له ثمرة خشناء كالحَسَك. اللسان «عرفج».

العدد على موصوف جري الصفة على موصوفها، فإن قلت لو كان الواحد خرج عن حد الوصف لجمع على فواعل كحائط وحوائط.

قلت: الواحد لم يفارق الوصفية رأسا، ألا تراهم يقولون مررت برجل واحد كثيراً، ويؤنِّثونَه فيقولون بامرأة واحدة، فلما لم يفارِقْها رأسا روعي فيه جانب الوصفية في أن لم يجمع على فواعل كأواحد.

فإن قلت: فلما راعيت جانب الوصفية دون جانب الاسمية ظهر بطلان ما قلت أولا، وهو أن الواحد ليس بصفة. قلت: قد روعي فيه جانب الاسمية أيضا، ألا تراهم جمعوه على أحدان وفُعْلان غالب في الأسماء كحاجز وحُجُزان، والاثنان محذوف اللام مأخوذ من الثَّنْي وهو العَطْفُ والرد، وَسُمِّي مَعَاطِفُ الثوب أثناءً، والأصل ثَنَيٌ، حذفت اللام وأُدخل عليه همزة الوصل، كما أن الأَصل في ابن بَنَوٌ حذفت اللام وأدخل عليه همزة الوصل، والألف والنون في اثنان بمنزلة الواو والنون في «عشرون»، إذا ليس هنا اثْنٌ مفرداً فيلحقه علامة التثنية، ويقال اثنان، وإنما الألف والنون جاءا لضرب من التوكيد كالواو والنون في (عشرون) جاءاللدلالة على الجمع من غير أن يكون واحده عشرا مثلا فلو كان الألف والنون للتثنية للزم أن يدل اثنان على أربعة، (لأن اثن)[1] على هذا التقدير واحدة. (وليس ذلك بواحد له)[2]، فيقال: إن اثنان بمنزلة واحدان مثلا، والتاء في ثنتان بدل من الياء، والإبدال علامة التأنيث كما قد سبق له نظائر من قبل وهي بنت وأخت وغيرهما. . .

(١) في الأصل: «أن أثن» والمثبت من ع و ف.

(٢) في ع و ف: «وليس ذلك بواحد له» والمثبت من الأصل.

وَعَـامَّتُهَـا تُشْفَـعُ بأسْـمَاءِ الْمَعْدُودَاتِ لِتَدُلَّ عَلى الأَجْنَاس وَمَقادِيرها كَقْولِكَ : ثَلاثَةُ أثْوابٍ وعَشَرَةُ دَرَاهِـمَ ، وَأَحَدَ عَشَرَ دِينارًا وَعِشْرُونَ رَجُلاً وَمِـائِةُ دِرْهَمٍ ، وَأَلفُ ثَوبٍ مَا خَلا الوَاحَدَ والاثْنَيْنْ فإنكَ لاَتَقُولُ فِيهِمَا واحِـدُ رجَـالٌ ولا اثْنَـا دَراهِمَ ، بَل تَلفِظُ باسْم الجِنْس مُفْرَدًا وبهِ مُثَنًى كَقَوْلِكَ : رَجُلٌ وَرَجُلانِ ، فَتحصُل لَكَ الدِّلاَلَتانِ مَعًا بلفَظةٍ وَاحِدةٍ . .

قولــــــه : «فتحصل لك الدلالتان . . .» .
أي الدلالة على الجنس والدلالة على المقدار.

قولــــــه : «وعامتها تشفع . . . .» .
يعني أكثرها، لأن الواحد والاثنين ليسا كذلك، فهما لا يُشفعان بالمعدود.

وقولــــه : «تُشْفَعُ بأسماء المعدودات . . . .» .
معنـاه : أنّ أسماءَ المعدودات تذكر بعد هذه الأعداد إذا قُصد بيانُ جنسها ولم يتقدم ما يُبَيِّنُه، وإلا فلو قيل رجال ثلاثة لوقعت الغنية عن ذكر المميز بعده .

وقولــــــه : ما خَلا الواحَد والاثنين . . . . .» .
غيرُ مستقيم في الظاهر؛ لأنه احترز عنهما بقوله وعامتها، فلا معنى (للإخراج)[1] مالم يدخل فيما قبله فيحمل قوله (ما خلا الواحد) على الاستثناء المنقطع . .

---

(١) ما بين المعكوفين ليس من الأصل والمثبت من ع و ف .

وَقَدْ عَمِلَ عَلَى الْقِياسِ المرْفُوضِ مَنْ قَالَ:

* ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ *

قولـــــه :

٣٥٧م ـ ظَرْفُ عَجُوزٍ . . . .[1] .

الشَّاهِدُ في البيت أن لَمْ يَقُل حَنْظَلَتَانِ .

حَكى الشَّاعِرُ عن امرأة تصف زوجها .

---

(١) البيت بتمامه :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وقد سبق تحقيق هذا البيت في باب المثنى ص١٠٢٥والشاهدُ مَوضَّح في هذا المتن.

* فصـــــل * وَقَدْ سُلِكَ سَبيلُ قِيَاسِ التَّذكِيرِ وَالتَّأنيثِ في الوَاحِدِ وَالاثْنَـيْنِ فَقِيـلَ: وَاحِـدةٌ واثْنَتَـانِ، وَخُولِفَ عَنْهُ في الثلاثَةِ إلى العَشْرَةِ فَأُلْحِقَتِ التَّـاءُ بالمُـذَكَّرِ وطُرِحَت عَنِ المُؤنَثِ فَقيل: ثَمانِيةُ رِجَالٍ وَثَماني نِسْوَةٍ، وَعَشْرَةُ رِجَالٍ، وَعشْرُ نِسْوَةٍ.

قولـــه: «وخُولِفَ عَنْهُ....».

أي عُدل عنه، ولذا عُدِّي تعديته فوقعت «عَنْ» صلةً له، وفي التنزيل: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[1] قد ذكرنا أن ألفاظ العدد ليست بصفات لكنها قريبة من الصفات لما ذكرنا من التأويل. وفي الصفات تجيء التاء فارقة بين المذكر والمؤنث، وهنا قد انقلب الأمر من حيث الظاهر، غير أن التحقيق ما ذكرنا في باب مالا ينصرف فتذكّر.

فإن قلت ما تقول في قوله تعالى[2]: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[3]، قلت: مِثْلُ الحَسَنَةِ حَسَنةٌ، ألا تري إلى قول أبي الطِّيب:

٤١٨ ـ حاشَى لِمُثلِكِ أَنْ تَكُونَ بَخيلَةً   وَلِمِثْلِ وَجْهِكِ أَنْ يَكُونَ عَبُوسَا[4]

فإنه أَنّث المِثْل الأول، وذكّر المِثْل الثّاني، لأن مِثْل الحبيبة مؤنث ومثل الوجه مذكر، فكأنّ التقدير: فله عشُر حسنات.

---

(١) سورة النور آية ٦٣.

(٢) في ع: «تبارك وتعالى» والمثبت من الأصل و ف.

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٠.

(٤) انظر ديوان المتنبي ٢: ٣٠٢. وهذا البيت ترتيبه الخامس من قصيدة له عدتها ثلاثون بيتاً من الكامل قالها في مدح محمد بن زُرَيْق الطرسوسي ومطلعها:

هذي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا   ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

انظر ديوانه (٢: ٣٠١-٣١١).

* فصــــــل * وَالْمُمَيَّزُ عَلَى ضَرْبَـيْنِ: مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ، فَالْمَجْرُورُ عَلَى ضَرْبَـيْنِ مُفْـرَدٌ وَمَجْمُوعٌ، فَالْمُفْرَدُ مُمَيَّزُ المائَةِ والأَلفِ، وَالْمَجْمُوعُ مُمَيَّزُ الثَّـلاثَةِ إِلى العَشْرَةِ، وَالْمَنْصُوبُ مُمَيَّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ، وَلاَ يَكُونُ إلاَّ مُفْرَدًا . .

ووجه آخر أن المضاف إلى المؤنث يؤنث، ومنه بيتُ الكتاب،

٤١٩ - كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِن الدَّمِ [(١)]

قولـــــه : «والمميز على ضربين . . . .».

من المعلوم أن الغرض من شفع أسامي الأعداد بأسامي المعدودات هو الدلالة على الأجناس والمقادير. ففي الواحد والاثنين قد حصلت الدلالتان بلفظة واحدة نحو: رجل رجلان، فلا حاجة بنا إلى شفع اسم العدد باسم المعدود، فلما لُفِتَا إلى الثلاثة لم تحصـل الـدلالتان بقولك رجال، لأنها كما تصلح للثلاثة، كذلك تصلح لغيرها فوصفت أسـامي العـدد، فقيل: ثلاثة رجال، وأربعة رجال فجيء بالمميز مجرورا بالإضـافـة، لأن التمييز بالإضافة مقدم على التمييز بغيرها، لأن التمييز بالإضافة

---

(١) هذا عجز بيت للأعشى - انظر ديوانه ص ١٥٩ وصدره:

وَتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ

وترتيبه الرابع والثلاثون من قصيدة للأعشى عدتها اثنان وستون بيتا من الطويل قالها في هجاء عُمير بن عبدالله بن المنذر بن عَبْدان حين جَمَعَ بينه وبين جَهَنَّام ليهاجيَه، ومطلعها:

ألا قُلْ لِتَيَّا قَبلَ مِرّتها اسْلَمِي تَحِيّة مشتاقٍ إليها مُتَيَّمِ

انظر ديوانه (ص١٥٥-١٦٣) وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ١ : ٥٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢ : ٤٢٤ والمبرد في المقتضب ٤ : ١٩٧، ١٩٩ ومعنى شرق بريقه: غَص، وأذعته: أفشيته، وصدر القناة: الرمح . وموضع الشاهد فيه قوله (صدر القناة) حيث اكتسب الاسم التأنيث لإضافته إلى المؤنث وهو قوله (القناة).

يلحق الاسم وهو مفرد نحو راقودُ خلٍّ، والتمييز بغيرها تلحقه حالة التركيب بشيء نحـو: راقـودٌ خَلاًّ، بتنوين راقودٍ، أو راقودٌ مِنْ خَلٍّ بالتنوين وهما كلمتان، ومرتبة الآحاد مقدمة فتختص بما هو المقدم وهو التمييز بالإضافة.

فأما الإضافة إلى الجمع فلأنَّ الإضافة هنا بمعنى (مِنْ) فلابد من الجمع فإنك تقول: (ثلاثةٌ مِنْ رِجَالٍ)، لا ثلاثةٌ من رَجُل، فكذا عند الإضافة هذا هو الكلام في مميز الثلاثة إلى العَشْرة، وأما انتصاب المميز في أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً إلى تِسْعَةٍ وتسْعِين فلوجود المانع عن الإضافة وهو النون في (عشرين) وأخواته، لأنه لو أضيف فلا يخلو من أن تثبت نونه أو تحذف.

ففي الأول خرم قاعدتهم المعلومة بإثبات نونٍ جيء بها للدلالة على الجمع، وكذا في الثاني، إذ فيه حذف حرفٍ من أجزاء كلمة ليس كنون مسلمين، فلما امتنع انجرار المميز مع عِشْرين وأخواته امتنع مع نحو أحد عشر أيضا، إجراءً للأخوات على سَنَن واحد.

وأما كونه مفردا، فلأن الغرض وهو الدلالة على الجنس يحصل به مع أن التركيب يستدعي الخفة، وهي في الإفراد.

ونحو (عشرين) محمولٌ على أَحَدَ عَشرَ وأخواته، لأنّ الكل باب واحد على أنّ في نحو (عشرين) صورةجمع، وهي جهة الثقل فتطلب الخفة بإيراد مميزه مفردا، وأما كونُه منكَّرا فلكونه أخفَّ من المعرفة.

وأما كونُ المميز في مائة درهم وألف درهم مجروراً مفردا فلأن المائةَ عَشْرُ عَشَرَاتٍ، كما أن العَشْرَةَ عَشَرَةُ أفراد، ولأنّ لكل من العشرةوالمائة صيغةً مستأنفة، والمائةُ قريبة من التسعين لأنها عقيبها فأخذت انجرار المميز من العَشْرَةِ وإفراده من التسعين ولم

* فصـــــل * وَمِمّا شَذَّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُم: ثَلاثُمائَةٍ إِلى تِسْعِمائَةٍ اجْتَزَؤوا بِلَفْظِ الواحِدِ عَنْ الجَمْعِ . .

ينعكس الأخذ، لأنّ كون اللفظ مفردا ألزم من كونه مجرورا، والجهة القريبة أقوى من البعيدة، فاختصاص الإلزام بالأقوى أولى، وكون المميز منكرا لما سبق.

والكلام في الألف كالكلام في المائة، لأنه عَشْرُ مئاتٍ، ولأنه قريب من التسعين، لأنه عُقيب تِسْعِمائةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

قولــه: «اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع .... ».

والسِّرُّ في ذلك كثرة الاستعمال، فهي مستدعية للخفّة وهي الاجتزاء، فتنكّبوا عن مَهيع القياس لهذا، فإن قلت فما بالهم لم يصنعوا هكذا في الألف، بل قالوا: «ثلاثةُ آلافٍ؟» قلت: لأن الألف قصوى مراتب العدد ومنتهاها، كما أنّ الآحاد مرتبتها أولى المراتب فصارتا طَرَفَيْنِ، وارتَضَعَتا أفاويقَ المضارَعة من هذا الوجه فكما لزم في الطرف الأول الإضافة إلى الجمع كذلك لزم في الطرف الثاني، وقيل: إن المائة في نفسها جمع كثير مؤنَّث، فطلبت الخفة بإيراد مميزها مفردا، لاستثقالهم الكثرة والتأنيث، ولا يرد نحو[1]: «ثلاثةُ رجال» لعدم الكثرة والتأنيث، ولا نحو ثلاثُ نساء لعدم الكثرة، ولا نحو ثلاثةُ آلاف لعدم التأنيث.

---

(١) في قوله لايرد نحو: «ثلاثةُ رجال» أي لايرد هذا العدد مع المائة على هذا النحو: ثلاث مائة رجال بل ثلاثمائة رجل وكذلك لا يقال: ثلاث مائة نساء، بل ثلاثمائة امرأة، وكذلك لايقال ثلاث مائة آلاف بل ثلاثمائة ألف.

كقوْلِهِ:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا   فإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وَقَدْ رَجَعَ إلى الْقِيَاسِ مِنْ قَالَ:

ثَلَاثُ مِئِين للمُلُوكِ وَفَى بِهَا   رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

قولـــــه :

٤٢٠ ـ كُلُوا .... [1]

يقال : أكَلَ في بعض بطنه إذا أَكَلَ دونَ الشَّبَعِ، . وأكل في بَطْنِهِ إذا امْتَلأَ وَشَبِعَ، كذا ذكره المصنف، كانوا يتغاورون ويتلصصون لأنهم كانوا في قحْطٍ فقال لهم ذلك.

قولـــــه : «زَمَنٌ خَمِيـصٌ» .

أيْ ذو جَدْبٍ، وصف الزمنَ بالخميص على طريقة قولهم: نَهَارهُ صائِمٌ وَليلُهُ قَائِمٌ.

قولـــــه :

٤٢١ ـ ثَلاثُ مِئِينَ [2]

يريد أنه رهن رداءه بدياتهم.

وقولـــــه : «وَجلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ .

---

(١) البيت بتمامه :

كُلوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا   فإنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

وهو من الوافر ذكره سيبويه في الكتاب ١ : ٢١٠ غير منسوب لأحد شاهدا على ماجاء في الشعر على لفظ الواحد ويراد به الجمع وانظر ابن يعيش ٦ : ٢١-٢٢ ، وخزانة الأدب ٣ : ٣٧٩ طبعة بولاق.

(٢) البيت بتمامه :

ثلاثُ مئينَ للمُلُوكِ وَفَى بِهَا   رِدَائِي وَجلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

وَقَالُوا : ثَلاثَةُ أثوَاباً،وأَنْشَدَ صَاحِبُ الكِتَاب :

إذا عَاشَ الفَتى مائتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللذَاذَةُ والفَتَاءُ

وَقَوْلُهُ عزَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ عَلَى البَدَلِ ، وكذلِكَ قَولُهُ عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ .

أي وجلت العار، وبنو الأهتم : قوم .

والأهتم في الأصل الذي تكسر أسنانه المتقدمة .

ولما ذكر المميز الخارج عن القياس (وهو«ثلاث مائة» والخارج عن الاستعمال وهو ثلاثة وهو ثلاث مئين أتبعه ذكر المميز الخارج عن)[1] القياس والاستعمال وهو ثلاثةٌ أثواباً، والقياس والاستعمال في مثله (الإضافة إلى الجمع لما سبق)[2]، وكذا قولهم مائتين عاماً، (وخروجه عنهما)[3] بترك الإضافة إلى المفرد.

= وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٣ من قصيدة على بحر الطويل في مدح سليمان بن عبدالملك وهجاء قيس وجرير، وهو من شواهد المبرد في المقتضب ٢ :١٦٧ وابن يعيش ٦ : ٢٣ والخزانة ٣ : ٣٠٢ (ط. بولاق) ورواية البيت في ديوان الفرزدق:

فِدًى لِسُيُوفٍ مِنْ تَميمٍ وَفَى بِهَا ....

وعليه فلا شاهد فيه ، وأما على رواية صاحب الإقليد فالشاهد فيه قوله (ثلاثُ مِئِينَ) حيث جاء بتمييز الثلاث جمعا من لفظ المائة على مايقتضيه القياس وإن كان شاذا في الاستعمال. كذا عن حاشية المفصل لابن يعيش ٦ : ٢٣ .

(١) ما بين القوسين ساقط من ف والمثبت من الأصل و ع .

(٢) في الأصل : «الإضافة لما سبق» والمثبت من ع و ف .

(٣) في الأصل: «وخروجه عنهما عن القياس» والمثبت من ع و ف .

قَال أَبُو اِسْحاقَ: وَلَو انْتَصَبَ «سِنِينَ» على التّمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة.

قولـــــــه : «قال أبو إسحاق . . . . .»[1].

وجه الاحتجاج بقوله: أنك إذا قلت: «لي أحد عشر درهما»، فالمعنى لي جملة من الدراهم بالغة هذا المبلغ من العدد، وكل واحد منها درهم واحد، ولو قلت في هذه الصورة دراهم فالمعنى: بالغة هذا المبلغ وكل واحد منها دراهم، وأدنى الجمع ثلاثة، فيكون ثلاثة وثلاثين درهما، فكذا فيما نحن فيه وهذا يطّرد في ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[2]، لأنـه لو كان تمييزا لكانوا ستةً وثلاثين لأن مميز اثنتي عَشْرَةَ واحد من اثنتي عشرة، والأسبـاط: جمع، وأقله ثلاثـة، فيجب أن يكون كلُّ واحد من اثنتي عشرة ثلاثة فيكون المجموع ستةً وثلاثين.

وقيل (سنين)[3] عطف بيان وصوّبه بعضهم محتجا بأن التمييز وعطف البيان كلاهما للتفسير، فإذا تعذر أحدهما أقيم الآخر مقامه، فإن قلت فما مميز ثلثمائة في الآية؟ قلت هو مقدر والتقدير ثلاث مائةٍ مُدة، و(سنين): بدل منه، وكذا في (اثنتا عشرة أسباطا) والتقدير: اثنتا عشرة فرقة، و(أسباطا): بدل منه، كما تقول: كَمْ مالك؟ أي كم درهما مالك؟.

---

(1) ذكر الزمخشري في المتن من مفصله ص ٢١٤: «وقوله عز من قائل﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾على البدل، وكذلك قوله عز وجل﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ قال أبو إسحاق: ولو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة». انظر رأي الزجاج في شرح ابن يعيش ٦: ٢٤ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٦١٢.

(٢) سورة الأعراف آية ١٦٠.

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى:﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ آية ٢٥ من سورة الكهف. انظر ماقاله العكبري في إعراب (سنين) في التبيان ٢: ٨٤٤ وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ١٠٦، والكشاف ٢: ٤٨١ والبحر المحيط ٦: ١١٦-١١٧. ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٣٨. وابن يعيش ٦: ٢٤.

* فصل * وَحَقُّ مُمَيِّزِ الْعَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِلَّةٍ لِيُطَابِقَ عَدَدَ القِلَّةِ، تَقُولُ: ثَلاثَةُ أَفْلُسٍ، وَخَمْسَةُ أَثْوابٍ، وَثَمانِيَةُ أَجْرِبَةٍ، وَعَشَرَةُ غِلْمَةٍ إِلاَّ عِنْدَ إِعْوازِ جَمْعِ القِلَّةِ كَقَوْلِهِمْ: ثَلاثَةُ شُسُوعٍ لِفَقْدِ السَّماعِ فِي أَشْسُعٍ وَأَشْساعٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الأَخْفَشِ أَنَّهُ أَثْبَتَ أَشْسُعاً، وَقَدْ يُسْتَعارُ جَمْعُ الكَثْرَةِ فِي مَوْضِعِ جَمْعِ القِلَّةِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَعَلا: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾.

قال بعض المحققين[1] ما ذكره الزّجّاج ليس بلازم، لأنَّ كَوْنَ مُمَيِّزِ أَحَدَ عَشَرَ واحداً من أَحَدَ عَشَرَ، وكونَ مُمَيِّزِ مائة واحداً منها مخصوص بأن المميز مفرد، أما إذا كان المميز جمعا فالقصد، فيه كالقصد في وقوع المميز جمعا في نحو ثلاثة أثواب، لأنّ الأصل في الجميع الجمع، وإنما عدل في البعض إلى المفرد لغرض، فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل، وإنما كان الجمع هو الأصل لأن ثلاثة كأَحَدَ عَشَرَ من حيث أن الأول معناه ثلاثة من رجال، كما أن الثاني معناه أحد عشر من رجال، فعلم أن ما ذكره الزجاج من الإلزام غيرُ لازم.

قوله: «تقولُ ثَلاثَةُ أَفْلُسٍ . . .».

ذكر هنا أمثلة جموع القلة. لا يجوز ثلاثة فلوسٍ لوجودِ أَفْلُسٍ.

قوله: «وقد يُسْتَعارُ. . .».

كما تستعار القلة للكثرة في نحو قوله تعالى:

﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى ﴾[2]

وقول حسان:

٣٦٦م ـ لَنا ٱلْجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى.[3]

---

(١) القائل هو ابن الحاجب ـ انظر كتاب الإيضاح في شرح المفصل ١ :٦١٢.

(٢) سورة الكهف آية: ١٠٩.

(٣) عجزه: وأسيافُنا يَقْطُرنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا. وقد مر هذا البيت في مبحث الجموع ـ انظر ص ١٠٤٨.

*** فصل * وَأَحدَ عَشرَ إلى تِسْعَةَ عَشرَ مَبْنِيٌّ إلاّ اثْنَي عَشرَ، وَحُكْمُ آخرِ شَطْرَيهِ حُكْمُ نُونِ التَّثْنِيةِ، وَلِذلِكَ لا يُضَافُ إضافَةَ أَخَواتِهِ فلاَ يُقَالُ: هذِهِ اثْنَا عَشرَكَ كما قيل هذه أَحَدَ عَشرَكَ.**

قوله: «وَأَحَدَ عَشرَ. . . .».

لم يقولوا واحِدُ عَشرَ (بالألف وكسر الحاء)[1] لأن هذا باب تركيب فاختاروا الأخَفَّ.

قوله: «إلاّ اثْنَي عَشرَ. . . .».

اختاروا الإعراب في الشطر الأول من «اثني عشر» للدلالة على أن الباب كُلَّه كان مُعـربـاً، كما ترك الإعـلال في (القَـوَدِ) للدلالة على أن الأصل في نحو (باب) هو التصحيح، أما تخصيص اثْنى عَشرَ، فلا تسمع فيه سؤالا إذ لو أعربوا (خمسةَ عَشرَ) مثلا فالسؤال وارد، وكل سؤال هذا شأنه فهو ساقط، وهذا جواب لنا كاف، فلو طلبنا زيادة الحكمةَ لقلنا إنّ (اثنان) اسم وضع في أول أحواله هكذا مع الألف والنون كما ذكرنا قبل، وليس هذا بتثنية «اثْن»، فلو بَنَيْنَا لقلنا اثْنَ عَشرَ أو اثْنَانِ عَشرَ، فالأول باطل، لأن «اثْنَ» لم يوضع لاثنين، وكذا الثاني، لإفضائه إلى الجمع بين الإعراب والبناء، فوجب الإعراب.

والوجه الثاني في إعراب الشطر الأول من اثْنَي عَشرَ أنه جُعِل كالمضاف إلى عشر بدليل حذفهم نونه، فلا يقدّر فيه حرف العطف بالنظر إلى هذا الوجه، لأنَّ تقديره يناقض الإضافة فكأن إعرابه هو الوجه.

قوله: «حكم نون التثنية. . . .».

أي جعلوا عشرة بمنزلة نون التثنية وعوضا عنه، أعني أنهم حذفوا نونه لطوله عند

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

* فصل * وَتَقُولُ في تَأْنيثِ هذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ إحْدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ ثِنْتَا عَشْرَةَ، وَثلَاث عَشْرَة، وَثَماني عَشْرَة، تُثَبِّتُ عَلَامَةَ التَّأْنيثِ في أَحَدِ الشَّطْرَيْنِ لتَنَزُّلِهِمَا مَنْزِلَةَ شيءٍ وَاحِدٍ، وتُعْرِبُ الثِّنْتَيْنِ كما أعربت الاثنين.

التركيب مع عشر، وجعلوا عَشَرَ عوضا، بدليل أنه لا يجوز الجمع بينهما نحو اثنان عشر، ولذا امتنع اثنا عشرك امتناع اثنانك، والسِّرُّ في امتناع إضافة اثني عشر أنهم لو أضافوه وحذفوا عشرا أَحَلُّوا[1] ولو أبقوه كانوا قد جمعوا بين الإضافة وبين ما هو عوض عن النون، فإن قلت الشطر الثاني في أحَدَ عَشَر أيضا قد نزّل منزلة التنوين، فكان ينبغي أن يمتنع: «هذه أحدَ عَشَرك»، لأن التنوين يمنع الإضافة منع النون إياها. قلت: بل الشطر الثاني قام مقام إعراب الشطر الأول بدليل دوران زوال إعرابه معه وجودا وعدما.

أما وجودا ففي نحو: (جاءَني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا)، و(هَذِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَماً). وأما عدما فظاهر، فلما كان كذلك صار المركب بمنزلة المعرب، وهو مما لا يضاف.

قوله: «إحْدَى عَشْرَةَ....».

تؤنث إحدى ولا تسقط التاء التي سقوطها علامة للتأنيث من العشرة لئلا تجتمع علامتا تأنيث الألف في إحدى، وسقوط التاء من عشرة، لأنّ الاسمين تنزّلا منزلة اسم واحد، وفي التذكير تسقط التاء من عشرة لئلا تجتمع علامتا تذكير في اسم واحد، لأن ذلك ممتنع كامتناع علامتي التأنيث، وكذا الكلام في اثنا عَشَرَ رجلا وثنتا عَشْرَةَ امرأةً، وثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ تثبت التاء في الأول مع المذكر، وتُسقطها من الثاني، والمؤنث بالعكس منه لأن ثبوت التاء في الشطر الأول للتذكير (وسقوطها للتأنيث، وفي الشطر الثاني على العكس، فلو قلت ثلاثة

---

(١) في ع وف: «أخلوا» وهو تصحيف وصوابه المثبت من الأصل، وأَحَلّوا معناها خرجوا عن القياس في هذا الموضع.

عشرة رجلا يجتمع التذكير والتأنيث)،[1] ولو قلت ثَلَاثَ عَشَرَ اَمرأة يلزم الجمع بين التـذكير (والتأنيث)،[2] وكلاهما ممتنع، ولا إشكال في هذه المسائل، إلا أنّ علامة التأنيث وقعت في وسط الكلمة في إحدى عشرة، واثنتا عشرة، ولكن لما جُعل سقوط التاء من عشرة علامة للمذكر لم يمكن إثبات العلامة فيها فَمَسَّتِ الضرورة إلى إثباتها في آخـر الشـطر الأول، وَكَمْ مِنْ مَحْظُورٍ صَافَحَـهُ لِمَسِّ الضرورةِ الإطلاق، وَعَقَدَ اَلْحَظْرُ[3] للرِّجْلَةِ[4] حَبْكَ[5] النِّطَاق.[6]

طريقـة أخـرى: تقول في ما زاد على العشرة: «ثلاثة عشر رجلا» وتسعة عشر رجلا، وفي المؤنث (ثلاثَ عَشْرَةَ)، و(تسعَ عشَرَةَ امرأة)، فإن الشطر الأولِ كما رأيت قد جرى على ماكان عليه قبل تجاوز العشرة.

أما الشطر الثاني: فبالتاء مع المؤنث، وبدونها مع المذكر، فكان هذا الضرب من الفرق، واختصاص هذه الطريقة للفرق لأجل أن لا يلزم الجمع بين تاءين في اسم واحد لو قيل ثلاثة عشر امرأة، ولئلا يلزم ترك ما يقتضيه العدد من التأنيث بحق الجمعية لو قيل للمؤنث ثلاث عشرة امرأة، ومن المعلوم امتناع الجمع بين تاءين مع المؤنث وإسقاطهما عن المذكر.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٣) الحَظْر: المنع.

(٤) الرُّجلة والرِّجلة: شدة المشي، والرُّجلة: نَجابة الرَّجيل من الدواب والإبل وهو الصبور على طول السير، اللسان: (رجل).

(٥) الحَبْك: الشَّدُّ.

(٦) النطاق: شبه إزار فيه تِكةٌ كانت المرأة تَنْتَطِقُ به.

أما في الأول من وقوع ما ليس بواقع في كلامهم وهو الجمع بين تاءين في اسم واحد، ولما في الثاني من ترك رعاية حق الجمعية.

وأما للزوم إثبات التاء في الشطر الأول مع المذكر ولزوم إسقاطها عن ذلك مع المؤنث، إذ الإثبات في الشطر الأول مع الإثبات في الشطرين، فجعلوا كون التاء في الأول علامة للتذكير، وكونها في الثاني أمارة للتأنيث فزال الالتباس وحصل الفرق.

ومما يدلل على أنهم قصدوا بذلك ضربا من الفرق، أنهم قالوا في المؤنث ثلاث عَشْرَ بكسر الشين وسكونها، وفتحوها مع المذكر أبدا.

أما إحدى عشرة، واثنتا عشرة فلم يُسقطوا عن الشطر الأول فيهما علامة التأنيث مع إثباتها في الشطر الثاني.

أمـا إحدى عشرة فقد قالوا: الألف في إحدى قد خلع عنها معنى التأنيث لئلا يجتمع في اسم واحد تأنيثان.

وأما اثنتا عشرة فاجتماع العلامتين فيه لأجل أن سقوط التاء لم تثبت للاسم المؤنث قبل ضم عشرة إليه، فإنك لا تقول اثنان بدون التاء للمؤنث كما تقول ثلاث بدونها.

وطريقة ثالثة: أن حكم أحد واثنين حكم أنفسهما في التذكير والتأنيث، وكذا حكم الثلاثة إلى التسعة، ولذا قيل: أحد عشر، وإحدى عشرة، وثلاثة عشر، وثلاث عشرة.

أما عشر: فكان حكمه أيضا أن يكون مؤنثا مع المذكر كالثلاثة وأخواتها، إلا أنهم لما أنثوا الأول عند التركيب مع ثلاثة إلى تسعة كرهوا تأنيث الثاني مع وقوع الغُنْية عن ذلك، لأنهما كالشيء الواحد،[1] وجرى عشر مع أحد و(اثنا) في أحد عشر واثنا عشر

(١) الضمير في قوله لأنهما عائد على الشطرين.

مجراه في بقية أخواته، لأنه باب واحد فكرهوا المخالفة، وكان قياس عشرة أن يكون مع الثلاث إلى التسع بغير تاء التأنيث، غير أنّ إلحاق التاء لما كان لا يُخِلُّ بالفهم بإيقاع اللبس بينه وبين ما هو للمذكّر أدخلت التاء في التاء في آخر الشطرين فقيل: ثلاث عشرة، وتسع عشرة، وأُجري هذا الحكم في إِحدى عشرة واثنتا عشرة لأنه باب واحد فكرهت المخالفة فيه.

قوله: «وشين العشرة . . . .». [1]

مذهب بني تميم أنهم يقولون في فَخِذٍ، وَعَضُدٍ، وَرُسُلٍ، فَخْذٌ، وعَضْدٌ، ورُسْلٌ، بالإسكان.

ويقولون في الأفعال طَرْقَ، وعَلْمَ بالإسكان أيضا.

ومذهب أهل الحجاز التحريك، ثم إنهما تركا في هذه المسألة مذهبها، وَقَفَا كلُّ واحد منهما أثر صاحبه، فأخذ هذا مذهب ذاك، وذاك مذهب هذا.

والنكتة فيه: أن هذا موضع حدث فيه ترك الأصول لأن الأصل أن يكون لكل عدد اسم، وأن لا يكون مركبا مضموما بعضه إلى بعض، فلما رأوه موضع تغيير، غَيَّرَ كلٌّ منهما مذهبه وهذا أصل ما يؤنسُ به معتمدٌ عليه.

ألا ترى أنهم قالوا في حنيفة حَنَفي، وفي حَنيف حنيفيّ، وذلك أنهم لما رأوا التاء ساقطة علموا أن هذا موضع تغيير فأسقطوا الياء، ولم يسقطوا الياء في النسبة إلى حنيف لعدم التغيير فيه.

وأما شين أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ فمفتوحة لا غير، وأكثر العرب على فتح العين، ومنهم من يسكنها فيقول: أَحَدَ عَشْرَ وَتِسْعَةَ عَشْرَ.

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٥٥٧ ـ ٥٥٨.

. . . وَأَكْثَرُ العَــرَبِ عَلى فَتْحِ اليَاءِ مِنْ ثَمَانِي عشرة ومِنهم مَنْ يُسَكِّنها . .

* فصــل * وَمـا لَحِقَ بآخِرِه الْوَاوُ والنُّونُ نَحْوُ العِشْرِينَ والثَلاثِينَ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرَ وَالْمُؤَنَّثُ وَذلِكَ عَلى سَبيلِ التَّغْليبِ كَقَوْلِهِ:

دَعَتْني أَخَـاهَـا بَعْـدَ مَا كَانَ بَيْنَنَـا مِنَ الأَمـرِ مَا لاَ يَفْعَـلِ الأَخْوَانِ

قوله: «وأكثر العرب . . . . . .».

الأصل ثمانية، فلما سقطت التاء بقيت الياء مفتوحة على حالها، ولأن الياء وقعت آخرا للاسم الأول وهو مبنيٌّ على الفتح، والياء قابلة للفتح كالياء في رأيتُ القَاضِيَ.

قوله: «ومنهم من يسكنها . . . . .».

قال المصنف ـ (رحمه الله)[1] ـ من يسكّنها يجري مجرى الألف لاستثقال الحركة عليها، فلا يفتح كما لا يفتحون (ياء) مَعْدي كَرِبَ.

قوله: «على سبيل التغليب . . . . .».

المعدودُ شائع، يصلح أنْ يكونَ مذكراً، ويصلح أن يكون مؤنثاً (فغلب المذكر على المؤنث)،[2] فقيل: (عشرون رجلا، وعشرون امرأة) على صيغة جمع الذكور، وليس من البدع سلوك هذه الطريقة ألا ترى إلى قوله:

٤٢٢ ـ . . . . مَا لاَ يَفْـعَـلُ الأَخَــوَانِ[3]

---

(١) ما بين المعكوفين من ع فقط.

(٢) سقط من ف والمثبت من الأصل و ع.

(٣) هذا بعضُ بيت من الطويل استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:

دَعَتْني أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأمر مَا لاَ يَفْعَل الأَخَوَانِ

وهذا الشاهد وما قبله ذكرهما المبرد في المقتضب ١ : ١٢٥ من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٦ : ٢٧ والشاهد قوله: «يفعل الأخوان» حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ولم يقل أختان، والمعنى: دعتني هذه =

*** فصـل * والعَدَدُ مَوْضُوعٌ عَلَى الوَقْفِ، تَقُولُ: واحِدْ، اثْنَانْ، ثَلَاثَـهْ، لأَنَّ المَعَـانِيَ المُـوجِبَـةَ للإِعـراب مَفْقُودَةٌ، كَذلك أَسْمَاءُ حُروفِ التَّهَجِّي وَمَا شَاكَلَ ذلِكَ إذا عُدِّدَتْ تَعْدِيداً، فإذا قُلْتَ هذا واحِدٌ وَرأَيْتَ ثَلَاثَةً فالإِعرابُ كَمَا تَقُولُ هذِهِ كَافٌ وَكَتَبْتَ جيماً.**

ومراده الأخ والأخت، وإلى قولهم القمران للشمس والقمر بتغليب لفظ المذكر، وما قبل البيت:

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ   أَخَاهَـا وَلَمْ أَرْضَـعْ لَـهَا بِلَبانِ

أي بلبانٍ لها، وهو لبن أمِّها، وَدَعَتْنِي من دعاه زيداً.[1]

قوله: «على الوَقْفِ......».

لأن الإعراب لإظهار المعاني الحادثة عند التركيب، فإذا انتفى التركيب انتفى الإعراب.

قوله: «كما تقول هذه كَافٌ.....».

قَالَ:

٤٢٣ ـ إذا اجْتَـمَعُـوا عَلَى أَلِفٍ وَيَاءٍ   وَوَاوٍ هَـاجَ بَيْنَهُـمُ جِدَالُ[2]

المرأة أخاها بعد أن وقع مني ومنها ما لا يكون من الأخوين، يريد ما يكون بين المحبين.

انظر حاشية ابن يعيش ج ٦ : ٢٧.

(١) دعاه زيدا: أي سمّاه زيدا.

(٢) البيت من الوافر ذكره المبرد في المقتضب ١ : ٣٧١ من غير عزو وكذلك في الجزء الرابع ص٤٣ في حين نسبه ابن يعيش في شرحه ٦ : ٢٩، ليزيد بن الحكم في هجاء النحويين وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ١ :١١٣ حين قال: «وبيت الشاهد ليزيد بن الحكم، كما نسبه إليه الزجاج في أول تفسيره، وابن الأنباري، وأبو علي القالي

* فصل *والْهَمْزَةُ في أَحَدٍ وإِحْدَى مُنقلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ. .
وَلاَ يُسْتَعْمَلُ أَحَدٌ وإِحدى فِي الأَعدَادِ إلا في المُنَيِّفَةِ. .

قوله: «والهمزة في أَحَدٍ. . . . . . .».

أصل أحد وَحَد، قلبت واوه همزة كهمزة أُناة في وناة ووحَد استعمل كقوله:

٤٢٤ - . . . . عَلَى مُسْتَـأْنِسٍ وَحَـدِ[1]

وتـأنيث أحـد إحـدى، والأصـل وَحْـدَى، لكن استعمال هذا الأصل مهجور مرفوض، والفرق أن القلب إلى الهمزة في الواو المكسورة كثير قريبٌ من القلب في الواو المضمومة من جهة الاستمرار.

قوله: «إلا في المُنَيِّفَةِ. . . . . .».

أي لا يستعملان إلا فيما زاد على العشرة والعشرين وغيرهما نحو أحد عشر وإحدى عشرة، وأحد وعشرون، وإحدى وعشرون، واختيار الأحد في المركّب لطلب الخفة، وكذا الكلام في إحدى، لأنّ الكسرة في الهمزة أخف منها في الواو.

= وروى الحريري في دُرَة الغواص عن الأصمعي أنه قال: أنشدني عيسى بن عمر بيتاً هجا به النحويين، يعني أنهم إذا اجتمعوا للبحث عن إعلال حروف العلة ثار بينهم جدال، ورواية الشاهد في المقتضب على النحو التالي:

إذا اجتمعوا على ألفٍ، وبـاءٍ وتَاءٍ هاج بَيْنَـــهُم قِـتَالُ

وهو شاهد على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبت وإن كان بناؤها أصليًا. وقال البغدادي في الخزانة ١ : ١١٠ : «قيل حيث كانت معربة لأجل التركب عُلم أنها قبل التركيب غير معربة، وهذا حكم جميع الأسماء، سواء قلنا إنها قبل التركيب موقوفة أم مبنية».

(١) البيت من البسيط وترتيبه التاسع من قصيدة للنابغة الذبياني عدتها تسعة وأربعون بيتا قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه عما وشى به بشأن المتجردة ـ انظر ديوانه ١٧ ، والبيت بتمامه:

كأَنَّ رَحْلِي، وَقَدْ زَالَ النَّهارُ بنا يَومَ الجَليلِ عَلَى مُسْتأنِسٍ وَحَدِ

والجَليل: شجر وهو الثُّمام، والمستأنِس: ثور يخاف الأنيس، وزال النهار بنا: انتصف أي كأنّ رحلي عند انتصاف النهار بنا على ثور مستأنس منفرد يوم مرورنا بشجر الجليل، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص حيث ساقه شاهدا على أن معنى وَحَد: منفرد قال: «وكذلك الواحد إنما هو منفرد، وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذ ومذكور في التصريف، وقال لي أبو علي ـ رحمه الله ـ بحلب سنة ست وأربعين: إن الهمزة في قولهم: ما بها أحد =

* فصل * وَتَقولُ في تَعْرِيفِ الأَعدادِ ثَلاَثَةُ الأثواب وعَشَرَةُ الْغِلْمَةِ، وَأَرْبَعُ الأَدْوُرِ وَعَشْرُ الجَوَارِي والأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً والتِّسْعَةَ عَشَرَ دِينَاراً، والإِحْدَى عَشْرَةَ، والأَحَدَ والعِشْرُونَ.

قوله: «وتقول في تعريف الأعداد.......».

التعريف في العقد الأول، بإدخال اللام على الثاني نحو ثلاثة الأثواب، إذ لو عُرف الأول لصار معرفة، والمعرّف لا يضاف إضافة محضة، وهذه مسألة يحتاج فيها إلى زيادة كشف وتبيان.

اعلم أن المضاف إليه في قولك: «ثلاثة الأثواب» ليس كالمضاف إليه في: «غلام زيد»، لأن «زيداً» متضمن تعريفا قد استقرّ له، «فالغلام» بإضافته إليه يكتسي منه تعريفا بخلاف الثلاثة في (ثلاثة الأثواب)، فالقصد فيه أن يعرّف الثلاثة فقط، إذ ليس غرضك أن تجعل الأثواب معهودة دالةً على أثواب مخصوصة ثم تُعرّف بها الثلاثة بدليل أنك إذا قلت: «ثلاثة الأثواب» لم يتصوّر منه الإضافة إلى أثواب معينةٍ على نحو: (الثلاثة من الأثواب التي عرفت)، وإنما مرادك الثلاثة من هذا الجنس فلما قُصد تعريف المضاف وامتنع إدخال اللام عليه أدخلوها على الثاني لشدة اتصاله بالأول، ومثل هذا ليس ببدع ألا تراهم قالوا حبّ رُماني، فأضافوا الثاني إلى الياء وإن كان القصد إضافة الأول، ووجه إضافتهم الثاني ما ذكرنا من شدّة اتصاله بالأول، وامتناع إضافة الأول لما بها من الإلباس فجاز أن يعرّف الثاني فيما نحن بصدده، والمراد تعريف

ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلا من واو، بل هي أصل في موضعها، قال: وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا: أحد عشر، وأحد وعشرون، قال: لأن الغرض في هذه الانفراد، والذي هو نصف الاثنين، قال: وأما أحد في نحو قولنا: ما بها أحد، وديّار، فإنما هي للإحاطة والعموم، والمعنيان ـ كما ترى مختلفان، هكذا قال، وهو الظاهر.

الخصائص ٣ : ٢٦٢.

. . . وَمَائَةُ الدِّرْهَمِ ، وَمائِتَا الدِّينارِ، وَثَلاثُ مِائَةِ الْدِّرْهَمَ، وأَلفُ الرَّجُل، وَرَوى الكِسَائِيُّ : الْخَمْسَةُ الأثْوابِ، وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ قَوْماً مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَه غَيْرُ فُصَحَاءَ.

الأول، فإذا قلت حبَّ رماني فالمعنى حبّي، ألا ترى إلى صحة قول من قال: حب رماني ولا رمان له، ومثل هذا قولك ثلاثة أثوابي، فالمراد هنا أيضا إضافة الثلاثة، بدليل صحة قول القائل ثلاثة أثوابي، وليس له من هذا الجنس إلا ثلاثة، فكذلك إذا قيل ثلاثة الأثواب كان تعريف الثاني تعريفا للأول، لأن الأول لو عرّف فقيل الثلاثة امتنع إضافته إلى الجنس كما أن حَبًّا لو أضيف فقيل (حبِّي) امتنع إضافته إلى الرمان فوضح مما ذكرنا أن المضاف في قولك ثلاثة الأثواب قد أخذ من المضاف إليه تعريف نفسه لا تعريف المضاف إليه بخلاف المضاف في نحو: «غلام زيد»، فإنه أخذ تعريفاً هو المضاف إليه في الحقيقة، وإنما عُرِّف الشطر الأول في أحد عشر درهما لأنهما بالتركيب صارا بمنزلة اسم واحد، وحرف التعريف لا يدخل في شطر الأول، وعُرِّف الشطران في الأحد والعشرين، لأن المعطوف والمعطوف عليه غيران، فاحتاج كل منهما إلى التعريف.

قوله: «وَمائَةُ الدِّرْهَمِ . . . .».
على طريقة، ثَلاثَةُ الأَثْوابِ.
قوله: «غَيْرُ فُصَحَاءَ. . . . . . .».
امتنع اطّراد هذا القبيل المرويّ وهو الخمسة الأثواب[1] إذ لم يقولوا (الثلاث الدرهم

---

(١) تعريف العدد المركب وتمييزه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فعند الكوفيين يجوز أن يقال في خمسةَ عشرَ درهما: «الخمسةَ العشرَ درهما، والخمسةَ العشرَ الدِّرْهَمَ»، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: «الخمسةَ عشرَ درهما» بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها ـ انظر الإنصاف ٣١٢ ـ ٣٢٢، والمقتضب ٢ : ١٧٣.

* فصل * وَتَقُولُ: الأوَّل والثَّاني والثَّالث، والأولى والثانيَة والثّالثة إلى العَاشِر وَالعَاشِرةِ، والْحَادِي عَشَرَ والثَّانيْ عَشَرَ بفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِهَا، والحَادِيَةَ عَشْرَةَ والثَّانِيَة عَشْرَةَ والحَادِي قَلْبُ الوَاحِدِ، والثَّالِثَ عَشَرَ إلى التَّاسعَ عشَرَ تَبْنِي الاسْمَيْنِ عَلَى الْفَتحِ كَمَا بَنيْتَهُما في أَحَدَ عَشَرَ.

ولا النصف الدرهم)،[1] وهذا الامتناع دليل على أن هذا النحو ممتنع، ووجه رواية الكسائي أن العدد في الحقيقة وصف للمضاف إليه، تقول: أثواب خمسة ودراهم عشرة، فتوقع الخمسة وصفا للأثواب، والعشرة وصفا للدراهم، فكان كالضارب والحسن، فيجوز الخمسةُ الأثواب كما يجوز الضاربُ الرجل.

قوله: «وتقول الأول والثاني......».

هذا الفصل لتعريف الأسماء الموضوعة للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه، فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثة إما لكونه أَحَدَها، أو مصيِّرَها ثلاثة، أو مذكورا بالتاء، وكذلك إلى العشرة، وقال الأول ولم يقل الواحد، لأنه لو قال الواحد، لكان الواحد لفظ اسم العدد فغيّروه إلى لفظ الأول، وكذا فيما زاد على العشرة، وكقولك الحاديْ عَشَرَ، والثانيْ عَشَرَ، وللمؤنث الحاديَةَ عَشْرَةَ، والثَّانيَةَ عَشْرَةَ بإثبات التاء في (الحادية والعشرة) معاً، كذا قَالَ الأزهري[2] وغيره، وقيل: تثبت تاء التأنيث في الاسم الأول دون الثاني، والصحيحُ[3] هو الأول دون الثاني، وهو المذكور في المتن، - ووجهه[4] أن سقوط التاء من الشطر الثاني علامة

---

(١) في نسخة س: «الثلاث درهم ولا النصف درهم» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر عبارة الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ٥ : ١٩٦ (وحد) مع اختلاف بسيط، بين ما جاء في التهذيب والإقليد.

(٣) أي الصحيح هو الرأي الأول الداعي إلى إثبات التاء في الاسمين في قوله الحاديةَ عَشَرَة والثانيةَ عَشْرَةَ كما مثل له الزمخشري.

(٤) الضمير في «ووجهه» عائد على الوجه الثاني الداعي إلى إسقاط التاء من الاسم الثاني في قولنا الحادية عشرة، والثانية عشرة.

* فصل * وإذا أَضَفْتَ اسْمَ الفَاعِلِ المُشْتَقَّ مِنَ العَدَدِ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ تُضِيفَهُ إلى مَا هُوَ مِنْهُ كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ أَوْ إلى مَا هُو دُونَه كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَادِسُهُمْ﴾ وَ ﴿ثَامِنُهُمْ﴾

فَهُوَ فِي الأَوَّلِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنَ الجَمَاعَةِ...

للتأنيث، (فلو ثبتت)[1] يلزم الجمع بين علامتي التأنيث وهو ممتنع.

والحكم في الثالث عشر منعكس لانعكاس العلة.

قوله: «فهو في الأول.........».[2]

أي إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف فالإضافة حقيقية، فإذا قلت هذا ثاني اثنين فالمعنى ثان من اثنين، وكذا الكلام في هذا ثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة، وكذا في المؤنث نحو ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث إلى عاشرة عشر.

وإن كان المضاف إليه من غير جنس المضاف[3] نحو: (ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة، وسادس خمسة، وسابع ستة، وثامن سبعة، وتاسع ثمانية، وعاشر

---

(١) في س و ف: «فلولم تثبت» وصوابه المثبت من الأصل و ع.

(٢) هذا الضرب إضافته محضة لأن معناه أحد ثلاثة، وبعض ثلاثة، فكما أن إضافة هذا صحيحة فكذا ما هو في معناه. ولا يجوز فيه أن يُنوّن وينصب في قول أكثر النحويين لأنه ليس مأخوذاً من فعل عامل.

انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٣٦.

(٣) هذا ضرب من الإضافة غير الحقيقية على عكس الإضافة المحضة أو الحقيقية فهذا النوع هو ما يكون فعلا كسائر أسماء الفاعلين نحو ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامسُ أربعة، فهذا غير الوجه الأول وإنما معناه: هو الذي جعل الاثنين بنفسه، فمعناه الفعل، كأنه قال: الذي ثلّثهم وربّعهم وخمّسهم، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾، ومثله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ... رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾

المُضَافِ هُو إليها وفي الثاني بِمَعْنى جَاعِلِها عَلَى العدَدِ الّذي هو مِنْه وهُوَ مِنْ قَوْلِهِم: رَبَعْتُهُمْ وَخَمَسْتُهُمْ، فإذا جَاوَزْتَ العَشْرَةَ لَمْ يَكُنْ إلاّ الوَجْه الأَولَ . . .

تسعـة، فالإضافة غير حقيقية، لأن اسم الفاعل المشتق من العدد في هذا القسم بمنزلة الفعل، «كضارب» في: «هذا ضاربٌ زيداً» فإذا قلت ثالث اثنين فالتقدير: ثالثُ اثنين بمنزلة قولك تَثلّث اثنين، إلا أن التنوين سقط لفظا للإضافة، ولو تركت الإضافة ونوّنت جاز في هذا الوجه، بخلاف الوجه الأول فإنه ممتنع هنالك لأن قولك ثالثٌ ثلاثةً بالتنوين بمنزلة تثلّث ثلاثةً، وفيه إثبات الثابت وهو محال، فيلزم أن تكون الإضافة معنى أحد ثلاثة فلو جاز ثالثٌ ثلاثةً بالتنوين لجاز واحدٌ ثلاثةً، وهو أيضا محال، فكما امتنع هنا تقدير الإضافة غير الحقيقية، كذلك امتنع في نحو: «رابعُ ثلاثة» تقدير الإضافة الحقيقية، لأنك إذا قلت رابع من ثلاثة وخامس من أربعةٍ كان محالا، ولن تجد إلى تصحيحه مجالا.

قوله: «فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول».

أي إذا قلت حادِي أَحَدَ عَشَرَ وثاني اثْنَيْ عَشَرَ كان بمنزلة قولك واحدٌ من أَحَدَ عَشَرَ، وواحد من اثْنَي عَشَرَ، كقولك: (ثاني اثْنين وَثالثُ ثَلاَثَةٍ) ولا يجوز الوجه الثاني نحو: ثالثُ اثْنَي عَشَرَ ورابع ثَلاَثَةَ عشر بمعنى ثالث اثني عشر،[1] ورابع ثلاثة عشر. (كما قلت ثالث اثنين، لأن ثالث مشتق من لفظة ثلاثة وحدها وثلاثة عشر، ثلاثة

= ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ وعلى هذا الوجه يجوز أن ينوّن وينصب ما بعده فتقول: هذا ثالثٌ اثنين ورابعٌ ثلاثةً لأنه مأخوذ من ثلّثهم وربّعهم فهو بمنزلة هذا ضاربٌ زيداً.

انظر ابن يعيش ٦ : ٣٦.

(١) في الأصل: «ثالث اثنا عشر» والصواب ماأثبت من ع و ف.

... تَقُولُ: هُوَ حَادِي أَحَدَ عَشَرَ وَثَانِي اثْنَيَ عَشَرَ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ إلى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ، وَمِنْهُم من يقول: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَالِثُ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ.

مع)[1] اسم آخر، واشتقاق الاسم للفاعل من الاسمين ممتنع، لأن اسم الفاعل فرع على الفعل، ولا فعل من اسمين، لا يأتي نحو ثلّثت من ثلاثة عشر، فما ظنك في امتناع ما هو فرع عليه، فلو جاء الوجه الثاني فيما نحن فيه لكان الثالث في قولك ثالث اثني عشر بمعنى جاعل ذلك العدد ثلاثة عشر ولاذلك إلا بكون الثالث مشتقاً من ثلّثت بمعنى جعلت ثلاثة عشر، وقد بيّنا أنه ممتنع، فيمتنع هنا الوجه الثاني.

قوله: «ومنهم من يقول......».

في هذه المسألة أوجه ثلاثة: الوجه الأول أن تذكر الاسمين جميعا في الأول والثاني: ثالثَ عَشَرَ ثلاثَةَ عَشَرَ بفتح كل واحد من (ثالثَ عشَر). [2] تجعل الاسمين اسما واحدا، ثم تضيفه إلى ثلاثة عشر، كأنه واحد ثلاثة عشر، غير أن الواحد عام، والمراد بثالث عشر ثلاثة عشر هو الواحد الذي إليه انتهى عددك فلذا أوثر ثالث عشر ثلاثة عشر على واحد ثلاثة عشر وَبُنِيَ الجميع من ثالث عشر وثلاثة عشر على الفتح لوجود علة البناء.

والوجه الثاني: أن تحذف الثاني من شطري الأول، استغناء بالشطر الثاني المذكور آخرا عن أن تذكره أولا، لأنه معلوم وذلك نحو ثالثُ ثلاثة عشر برفع الثالث، وإنما لم يفتح لئلا يلزم جعل ثلاثة أسماء اسما واحدا.

وهكذا تقول في المؤنث نحو حادية إحدى عَشْرَةَ برفع حادية.

---

(١) في الأصل: «كما قلت ثالث اثني عشر، ورابع ثلاثة عشر، بمعنى ثالث اثنا عشر، ورابع ثلاثة عشر» والمثبت من ع و ف لأنه الصواب لأن ما جاء في الأصل إنما هو إعادة وتكرار لسطر سابق.

(٢) في ع و ف: «ثلاث عشر» والمثبت من الأصل.

وفي الوجه الأول الفتح نحو حاديَةَ عَشْرَةَ بفتح الحادية.

والوجه الثالث: أن تحذف الشطر الثاني من الأول، والأول من الثاني، فيبقى لفظه كلفظ الأولين في الصورة نحو: ثالث عشر بالشطر الأول من الأول، وبالشطر الثاني من الثاني، وهما مبنيان على الفتح لقيام الآخر من الثاني مقام الثاني من الأول، وحذف الشطر الأول من ثلاثة عشر لدلالة الحال، ووجه صحة هذا الوجه أنك لما قلت ثالث عشر علم أنك لا تريد ثالثا وعشرة لفساد هذا التقدير، لأن المراد هو الذي انتهى إليه العدد في ثلاثة عشر، وقد أحاط به علم مخاطبك بدلالة الحال، وبناء الثالث على الفتح لما مرَّ مع زوال المانع المذكور في الوجه الثاني، إذ لم يبق إلا ثالث وعشرة وهما اسمان لا ثلاثَة أسماء، والوجهان الأولان هما المشهوران دون الوجه الثالث، فإن قلت ما تقول في (ياء) حادي في: (هذا حاديْ أَحَدَ عَشَرَ)؟ قلت: لا يجوز فيها إلا الإسكان لأنه معرب، بدلالة قولهم: ثَالثُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ بالرفع، وفي رأيتُ حادِيَ عَشَرَ النصب، ولو أسكن في النصب نحو: «أخذتُ حاديْ أَحَدَ عَشَرَ» بالياء السَّاكِنَة فعلى الشذوذ، كالإسكان في قوله:

٤٢٥ - كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ[1]

---

(١) هذا البيت هو الشاهد الواحد والتسعون بعد المائة من شواهد الشافية التي شرحها البغدادي وهو بتمامه:

كأنَّ أيديْهِنَّ بالقَاعِ القَرِق   أَيْدِي جَوارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

قال المحقق عبدالقادر البغدادي: «والبيتان من الرجز، نسبهما ابن رشيق في العمدة إلى رؤبة بن العجاج ولم أرهما في ديوانه» انتهى.

ولرؤبة قصيدة على بحر هذين البيتين ورويهما - انظر ديوانه ص١٠٤. وقد جاء هذا الشاهد في ملحقات ديوان رؤبة ص١٧٩ وانظر الخزانة ٨: ٣٤٧ وشرح شواهد الشافية ٤٠٥، ونقل البغدادي عن الشريف المرتضى - رحمه الله - في أماليه، القَرِق: الخشن الذي فيه الحصى، وشبه حذف منا سمهن له بحذف جوارٍ يلعبن بدراهم، وخصَّ الجواري لأنهن أخف من النساء، وموضع الشاهد فيه قوله: «أيديهن» على أنّ تسكن الياء من «أيديْهن» ضرورة والقياس فتحها، انظر الخزانة ٨: ٣٤٧ - ٣٤٩.

* ومن أصناف الاسم:المقصور والممدود *

اْلمَقْصُورُ مَا فِي آخِرِه أَلِفٌ نَحْوُ: الْعَصَا، وَالرَّحا.

والمَمْدُودُ مَا فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ كالرِّداءِ وَالكِسَاءِ، وَكِلاَهُمَا مِنْهُ مَا طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ القِيَاسُ وَمِنْهُ مَا لاَ يُعْرَفُ إلا بِالسَّمَاعِ .

فَالقِيَاسيُّ طريقُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ يُنظر إلى نَظيرِهِ مِنَ الصَّحِيح فإنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَهُوَ مَقْصُورٌ وإنْ وَقَعَتْ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ فَهُو مَمْدُودٌ.

(ومن أصناف الاسم المقصور والممدود)[1]

قوله: (المقصور. . . . .).

هو إما من قصر الصلاة، لأنه ناقص عن الممدود، كما أنّ صلاة السّفر ناقصة عن الحَدِّ المعروف.

وإمـا من قَصَرْتَه أيْ حَبَسْتَهُ، وفي التنزيل:﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾[2] أيْ ممنوعات، فكأنه منع عن أن يبلغ زنة الممدود، والوجهان متقاربان.

وإنـما سُمي الممدود ممدودا لمدِّ الصوت به عند النُّطق لأنّ آخِرَهُ همزة قبلها ألف والألف حرف مدٍّ، وحرف المد في مثل هذا الموضع يوجب هذا الصوت الممدود.

فإن قلت: ما الـداعي إلى المـد؟ قلت هو أنهم لما رأوا التقاء الساكنين باجتماع الألفين، عدلوا عن الحذف إلى تحريك أحدِهما لأن التحريك أهون[3] فآثروا تحريك الأخير، لأن التغيير إلى الأطراف أسبق.

---

(١) ما بين القوسين من ع.

(٢) سورة الرحمن آية ٧٢.

(٣) في الأصل (أوهن) وهو تصحيف والمثبت من ع و ف.

* فصل * فَأَسْمَاء المَفَاعِيلِ مِمَّا اعْتَلَّ آخِرُهُ مِنَ الثُّلاثِي المَزِيد فِيهِ، والرُّباعِي نَحْوُ: مُعْطىً وَمُشْتَرًى وَمُسْتَلْقًى مَقْصُورَاتٌ لِكَوْنِ نَظَائِرِهِنَّ مَفْتُوحَات مَا قَبْلَ الأوَاخِرِ كَمُخْرَجٍ ، . وَمُشْتَرَكٍ، وَمُدَحْرَجٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: مَغْزًى وَمَلْهًى، لِقَوْلِكَ: مُخْرَجٌ وَمُدْخَلٌ، وَنَحْو العَشَا والصَّدَى والطُّوَى . .

والوجه الثاني أن التحريك لضرورة اجتماع[1] الساكنين، والالتقاء (عند مجيء الساكن الثاني الأول)[2] فتحرك الثاني.

قوله: «وكلاهما منه . . . .».

الضمير في منه راجع إلى «كلا».

قوله: «فأسماء المفاعيل . . . .».

ذكر أن القياسيَّ ما انفتح ما قبل الآخر من نظيره الصحيح، ونظائر أسماء المفاعيل المذكورة في الفصل منفتح ما قبل أواخرها، ألا ترى أن نظير مُعْطًى مُخْرَجٌ، وما قبل الآخر من «مُخْرَجٍ» مفتوح وليس بعد المفتوح إلا حَرْفٌ واحدٌ وهو الجيم، فيجب أن لا يقع بعد الطاء في المُعْطى إلا حرف واحد وهو الألف لا غير، لأن هذه الصيغةَ إذا بُنِيَت من المعتل اللام تحرّكت الياءُ وانفتح ما قبلها فتنقلب ألفا، وكذا البواقي، واسم الزمان والمكان من المعتلّ اللام في الثلاثيات المجردة على مَفْعَلٍ بفتح العين أبدا، ولكن[3] التفرقة بفتح العين في غير يَفْعِلَ بالكسر، وبكسر العين أبدا في يَفْعِل بالكسر في الصحيح، فتبين أن صيغة اسم الزمان والمكان إذا بنيت من المعتل اللام في الثلاثي

---

(١) في ع و ف «التقاء» والمثبت من الأصل.

(٢) في ع: (عند مجيء الساكن الثاني لا الأول) وفي ف (عند مجيء الساكن الثاني عند الأول) والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: «وكلتها» وفي ف «ولكنها» وما ورد في الأصل فهو تحريف لكنها والمثبت من ع.

. . . لأنَّ نَظَائِرَهَا الحَوَلُ، والفَرَقُ وَالعَطَشُ والغَرَّاءُ في مَصْدَرِ غَرِيَ فَهُوَ غَرٍ شَاذٌّ، هَكذا أَثْبَتَهُ سِيبَوْيهِ، وَعَنِ الفَرّاء مِثْلُهُ، والأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ جَمْعُ فُعْلَة وَفِعْلَة نَحْوُ عُرَيَ وَجِزَيَ في عُرْوَةٍ وَجِزْيَةٍ.

المجرد يلزم أن يتحرك آخره المعتلّ وينفتح ما قبل ذلك فينقلب ألفا، ولم يمثّل المصنف - (رحمه الله)[1] - إلا بما وافق الصحيح حيث لم يورد مثالا من باب ضرب، لأنه كره أن يدخل بأحكام بابٍ في باب آخر، والمغزَى مَوْضع الغزو، والملهَى مَوْضع اللهو.

قوله: «ومن ذلك العَشَا . . . . . إلى آخره».

وهو كلُّ مصدر ماضيه فَعِل، واسم الفاعل فيه أَفْعَلَ أو فَعْلان أو فَعِل، فإن مصدره على فَعَلَ بفتح العين فإذا بنيت هذه الصيغة من المعتلِّ اللام وجب أن تَتَحرَّك اللام وينفتح ما قبلها فينقلب ألفا وذكر ثلاثة أمثلة في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل، وثلاثة في الصحيح لذلك.

قوله: «لأنَّ نَظَائِرَها الحَوَلُ . . . .».

الحَوَلُ: نَظِيرُ العَشَا لأنهما مصدرا أَفْعَلَ كَأَحْوَلَ وأَعْشَى، والفَرَقُ نظيرُ الصَّدَى لأنهما مصدرا فَعِلَ بالكسر نحو فَرِقٍ وَصَدٍ، والعَطَشُ نَظِيرُ الطُّوى، لأنهما مصدرا فعلان مثل عطشان وطيّان.

قوله: «والغَرّاءُ . . . .».

هذا مختلف فيه، ذهب سيبويه،[2] والفراء[3] إلى أن ذلك ممدود على الشذوذ، والمدُّ هو المسموع.

---

(١) ليس في الأصل والمثبت من ع و ف.

(٢) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٣٨.

(٣) انظر المنقوص والممدود للفراء ص١٩ وانظر حاشية السيرافي ٤ على سيبويه ٣ : ٥٣٨.

. . . .

وذهب الأصمَعِيُّ إلى أنه مقصور،[1] وحجته القياس، لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر كالفَرَق، لأنهما مصـــدرا فَعِل بالكسر ووجه ما ذهبنا إليه أن فَعَلاً في فَعِلَ يَفْعَل للذهاب والزوال كالبَراح، والنَّفَاد، والفَنَاء، وَمَن غَرِيَ بشيءٍ فقد ذهبَ عن تركه (وزال عن فراقه).[2] أو نقول لا بُعد في مجيء بعض (الألفاظ)[3] خارجاً عن القياس.

قوله: «ومن ذلك جمع فُعْلَةٍ، وَفِعْلَةٍ. . . . .».

إذ قياسهما فُعَل وفِعَل بفتح ما قبل اللام في كليهما، فإذا جُمع المعتل اللام من فُعَلة أو فِعَل يلزم أن يتحرك آخره بانفتاح ما قبله، فينقلب ألفا وذلك نحو عُرًى وَجِزًى، لأنَّ نظائِرَهُمـا مفتوحٌ ما قبل الأواخر، كَظُلْمَةٍ وَظُلَم، وَغُرْفَةٍ وغُرَف، وَقِرْبَةٍ وَقِرَبٍ وكِسْرَة وكِسَر.

(١) انظر رأي الأصمعي في حاشية السيرافي ٤ على سيبويه ٣: ٥٣٨.

(٢) في الأصل و ع: «وزوال عن فراقه» والمثبت من ف.

(٣) في الأصل: «الأحوال» والمثبت من ع و ف.

* فصل * وَالْإِعطَاءُ والرِّماءُ وَالاشْتِرَاءُ وَالاحْبِنْطَاءُ وَمَا شَاكَلَهُنَّ مِنَ المَصَادِرِ مَمْدُودَاتٌ لِوقُوعِ الألِفِ قَبْلَ الأواخِرِ في نَظَائِرِهِنَّ الصِّحَاحِ كَقَوْلِكَ: الإِكْرَامُ، وَالطِّلاَبُ، والافْتِتاحُ، وَالاحْرِنْجَامُ، وَكَذلِكَ العُوَاءُ، وَالثُّغَاءُ، وَالدُّعَاءُ، والرُّغَاءُ، وَمَا كَانَ صَوْتًا كَقَوْلِكَ: النُّبَاحُ وَالصِّيَاحُ.

وَقَالَ الخَلِيلُ: مَدُّوا البُكَاءَ عَلَى ذَا.

قوله: «وَالإِعْطَاءُ.............. إلى آخره».

قياس نظائرها من الصحيح أن يكون قبل أواخرها ألف زائدة، فإذا بنيت من المعتل اللام مثلها وقع حرف العلّة متطرفا بعد ألف زائدة فوجب قلبه همزة فيتحقق الممدود.

والرِّماءُ: مَصْدَرَ رامى، وَالاحْبِنْطَاءُ: مصدر احْبَنْطَيْتُ من الحَبَنْطَى، ومن ذلك أسماء الأصوات المضمومة الأوائل، فقياسها أن تَقَع قبل أواخرها ألف، والباقي على ما مر من التقدير في الإعطاء وأخواته.

والعُواءُ: صوت الذئب، والثُّغَاءُ: صوتُ الشاءِ، والرُّغَاءُ: صَوتُ الإبل، يُقَال: «مَالَهُ رَاغِيَةٌ ولا ثَاغِيَةٌ»[1] أي إبل وشاء.

والضُّباح: بالضّاد المعجمة والباء الموحدة صِيَاحُ الثّعلب.

قوله: «وَقال الخليل.........».[2]

في (البُكاءِ) المَدُّ والقَصْرُ قَال:

---

(١) الميداني ٢ : ٢٨٤.

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٥٤٠ وإلى مثل هذا ذهب الفراء في كتاب «المقصور والممدود» ص٢٧.

٤٢٦ ـ بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَـاهَـا   وَمَـا يُغْـنِي ٱلـبُـكَـاءُ وَلَا العَـوِيلُ[1]

فالمَدُّ ما كان بصوت، وإليه أشار بقوله على ذا.

وأما البكا بالقصر فما لَمْ يكن بصوت، وهذا معنى قوله جعلوه كالحزن وقال بعض المحققين في بيان وجهي القولين كأنهم لما رأوه لا يخلو عن صوت في العادة أجروه مجرى الصوت، والذين قصروه جعلوه كالحزن لأنه ليس بصوت على الحقيقة، قال: وليس قصره أيضا بقياس إذ ليس له أصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيحمل عليه.

قوله: «والعلاج. . . . .».

العلاج ما كان من أفعال الجوارح كالقيام والقعود والضرب، والقتل وما أشبه ذلك مما يكون له كُلفة على الجوارح، وغير العلاج ما لم يكن كذلك. وهو إما فعل من أفعال القلوب كالعلم، أو خلق في الإنسان كالكرم، وهذا البناء أعني بناء العلاج لما يفعل به كالحزام يحزم به الخصر، وكالركاب لما يركب به، كما أن العلاج لما يعالج به.

قوله: «والعلاج كالصوت. . . . .».

يريد بذلك أنّ الأسماء المضمومة الأوائل الموضوعة لمزاولة الأشياء وعلاجها قياسها أن يكون قبل أواخرها ألف كالأصوات، وباقي التقدير لما ذكرنا في الإعطاء.

---

(١) البيت من الوافر وقد اختلف في نسبته، ففي اللسان لحسان بن ثابت، وقال ابن منظور: وزعم ابن إسحق أنه لعبدالله بن رواحة، وأنشده أبوزيد لكعب بن مالك في أبيات، وقال البغدادي في نسبته: وهو مطلع قصيدة في رثاء حمزة ـ رضي الله تعالى عنه عم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما استشهد في غزوة أحد، واختلف في قائلها، فقيل: هي لحسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ وليست في ديوانه، وقال عبدالملك بن هشام في السيرة: «قال ابن اسحق: هي لعبدالله بن رواحة، وقد أنشدَنيها أبوزيد الأنصاري لكعب بن مالك وهؤلاء الثلاثة هم شعراء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ. وقد أورد ابن هشام القصيدة في غزوة أحد وهذه أبيات منها بعد) وانظر المنصف لابن جني في شرح تصريف المازني ٣: ٤٠، والشاهد في البيت قوله: «بكاها والبكاء» حيث قصر الأولى ومد الثانية.

. . . نَحْوُ: النُّزَاءِ وَنَظِيرُهُ القُمَاصُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جُمِعَ عَلَى أَفْعِلَةٍ نَحْوُ: قَباءٍ، وأَقْبِيَةٍ، وَكِسَاءٍ وأَكْسِيَةٍ، كَقَوْلِكَ: قَذَالٌ وأَقْذِلَةٌ، وَحِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وقوله:

* في ليلةٍ مِنْ جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ *

في الشذوذ كـ (أنجدة) في جمع نجد . .

قوله: «نحو النُّزَاءِ ونظيره القُماص . . . . .».

النُّزاءُ[1] : داءٌ يأخذ الشاة فتنزو إلى الموت، والقُماص[2]: داء يأخذ الإبل فتقمصُ.

قوله: «ومن ذلك ما جمع على أفعلة . . . . .».

إنما كان كذلك، لأن الأفعلة إنما يجعل عليها ما هو على فَعَالَ وفِعال بفتح الفاء وكسرها.

قولـــــه:

٤٢٧ - في لَيْلَةٍ . . . .[3]

الأنديةُ: جَمْع ندى، وهوكما ترى ليس بفَعَال بالفتح، ولا بِفِعَال بالكسر، ونظيرها في الشذوذ أَنْجِدَة في جمع نَجْدٍ، وكان قياسه أن لا يقال في جمعه أَنْدية، أو يقال في

---

(١) النُّزاءُ: عند الفراء للفحل، «المقصور والممدود» ص٤٧ وفي اللسان: الوثب، وداءٌ يأخذُ الشاة فتنزو منه حتى تموت، ونقل عن ابن بري عن أبي عليّ: النُّزاء في الدابة مثل القُماص، اللسان (نزا).

(٢) القُمَاصُ: بضَمِّ القاف وكسرها وضمها أفصح كما في اللسان (قمص).

(٣) هو بتمامـــه:

في ليلةٍ مِنْ جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ   لا يُبْصِرُ الكلبُ مِنْ ظَلْمائِها الطُّنُبَا

وهو من البسيط نسبه ابن يعيش في شرحه ٦ : ٤١ لمرة بن محكان التميمي من شعراء الحماسة.
والشاهد فيه جمع ندى على أندية، يصف إكرامه الضيف.

* فصل * وَأَمَّا السَّمَاعِيُّ فَنَحْوُ: الرَّجَا والرحى والخفاء والإباء، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ إلى القِيَاسِ سَبيلٌ.

مفـرده نداء بالمـدِّ كَقبـاءٍ وأَقْبِيَةٍ، وكـذا قياس مفرد أَنْجِدَةٍ نَجَادٌ أَوْ نِجَادٌ، ولهما مع شذوذهما وجه، فأندية وإن كان مفردها فَعَلا في نفسه لكنه بالنظر إلى ما يقابله وهو الجفاف ساغ أن يكسّر على أَفْعِلَةٍ، وأَنْجِدَةٌ جمع نِجَادٍ، وَنِجَادٌ جَمْع نَجْدٍ.

أما السَّمَاعِيّ: فما ليس باعتبار معناه صيغة مفتوحَ ما قبل آخرها، أو صيغة واقع قبل آخرها ألف، فلو مد أو قصر لم يلزم منه خروج عن قياس.

قوله: «والرَّجَا..........».

الرجا بالقصر: الناحية، والجمع أرجاء، فأما الرجاء الذي هو الأمل فممدود.

* ومن أصناف الاسم:الأسماء المتصلة بالأفعال *

هِيَ ثَمانيـةُ أَسْـماءٍ: المَصْـدَرُ، اسمُ الفَاعِلِ، اسْمُ المَفْعُولِ، الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، اسْمُ التَّفْضِيلِ، أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، اسم الآلَةِ.

* المصـــــدر *

أَبْنِيَةُ الثُّلاثِي المُجَرَّدِ كَثِيرةٌ مُخْتَلِفَةٌ يَرْتَقِي مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْهَا إلى اثْنَيْنِ وَثَلاثِينَ بِنَاءً وَهِيَ: فَعْلٌ، فِعْلٌ، فُعْلٌ، فَعْلَةٌ، فِعْلَةٌ. فُعْلَةٌ، فَعْلَى،

قوله: «ومن أصناف الاسم الأسماء المتَّصلة بالأفعال».

معنى اتصالها بها أنها لا تنفك عن معناها، فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل، وكذلك إلى آخرها على ما سيأتي.

(المصـــــدر)[1]

قوله: «وهي فَعْلٌ..........».

فَعْلٌ بفتح الفاءِ وسكون العين نحوُ قَتْلٍ هو الأصل في مصادر الأفعال[2] الثلاثية، ألا تراهم إذا جاءوا إلى المرة حذفوا الزيادة فقالوا خَرَجَ خَرْجَةً بحذف الواو من خُروج، ولم يقولوا خُروجَةً، وكذا قالوا صَامَ صَوْمَةً، ولم يقولوا صِيَامَةً، فعلم أن الأصل هو فَعْل، إلا أنهم أَحَبُّوا أن يُبَيِّنُوا أن المصادر ليست بمشتقة عن الأفعال،[3] فلم يسلكوا

---

(١) ما بين المعكوفين من ع فقط.

(٢) انظر المقتضب ٢: ١٢٧.

(٣) إلى مثل هذا ذهب ابن يعيش في شرحه ٦: ٤٣ حين فَسَّر معنى المصدر بقوله: وإنما سمي مصدرا لأن الأفعال إنما صدرت عنه، أي أخذت منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه. وكلاهما أي الجندي وابن =

فِعْلَى، فُعْلَى، فَعْلَان. . . فِعْلانٌ، فُعْلَانٌ، فَعَلَانٌ، فَعَلٌ. . فَعِلٌ، فِعَلٌ، فُعَلٌ، فَعَلَةٌ، فَعِلَةٌ، فَعَالٌ. . فِعَالٌ، فُعَالٌ، فَعَالَةٌ، فِعَالَةٌ، فُعُولٌ، فَعُولٌ. . فَعِيلٌ، فُعُولَةٌ، مَفْعَلٌ، مَفْعِلٌ، مَفْعَلَةٌ، مَفْعِلَةٌ . . . .

بها مسلك الأسماء المشتقة، وهو المسلك الواحد كاسم الفاعل، واسم المفعول، بل سلكوا مسلك الأفعال غير المشتقة من نحو رجل، وفرس، وإبل، وهذا المصدر في الأفعال المتعدية أكثر استعمالا، لأنها تتعدى إلى الأسماء بلا حرف جَرٍّ بخلاف الأفعال اللازمة، فإنها تتعدى إليها بالجارّ، فتكون أثقل من المتعدية، والأخفُّ هو الكثير الشائع في الاستعمال، وكثرة الاستعمال تستدعي الأخفَّ وهو فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فأوثر هو للمتعدية.

فأما فُعُول بضمِّ الفاء فأثقل منه لما فيه من الواو الزائدة فيختص بما هو أقلّ من المتعدي وهو اللازم.[1]

وفِعْلٌ، بكسر الفاء وسكون العين كَفَسَقَ فِسْقاً، وذَكَرَ ذِكْراً.

أَوْ فُعْلٌ، بضمّ الفاء وسكون العين، كَشَغَلَهُ شُغْلاً، وَشَكَر شُكْراً.

أو فَعْلَةٌ، بالفتح والسكون، بناء المرّة كَضَرَبَ ضَرْبَةً أي مرّةً واحدةً، وربما جاءت لغيرها كَرَحِمَ رَحْمَةً.

وفِعْلَةٌ، بالكسر والسكون بناء الحالة التي يفعل عليها الفعل نحو: قَعَدَ قِعْدَةً، وربما جاءَت لغيرها نحو نَشَدَ نِشْدَةً، ودَرَى دِرْيَةً.

وفُعْلَةٌ، بالضم والسكون، نحو كَدُرَ كُدْرَةً، وصَحِبَهُ صُحْبَةً.

= يعيش مقتف أثر البصريين في كون المصدر أصلاً للفعل وما احتج به ابن يعيش إنما هو حجة من حجج البصريين، انظر الإنصاف ص٢٣٨.

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ٢: ١٢٧. وسيبويه ٤: ٩ - ١٠.

. . . .

وفَعْلَى، بالفتح والسكون نحو دَعْوَى، قال المصنّف: (دَعْوى) مصدر دعا من قوله تعالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾[1]

وفِعْلَى، بالكسر والسكون، كَذَكَر، ذِكْرَى.

وفُعْلَى، بالضمّ والسُّكون نحو: بَشَرْتُ الرَّجُل بُشْرَى.

وفَعْلَانٌ، بالفتح والسكون نحو: لَوَاهُ بِدَيْنِه لَيَّاناً أي مَطَل، والأصل لَوْيان فَعَراه قلب وإدغام لما عرف، قال أبوالعباس:[2] الأصل فيه الكسر، وفتح استثقالا للكسرة مع التضعيف، وقد جاء في المصدر ما لا يكون إلا فَعْلان بالفتح والسكون نحو: شَنِئْتُهُ شَنْآنًا أيْ أبغضته، قال:[3]

٤٢٨ ـ وَمَا الْعَيْشُ إلاّ مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي وإنْ لاَمَ فيهِ ذُو الشُّنَانِ وَفَنَّدَا[4]

الأصل فيه: ذو الشَّنْآن على فَعْلان بالفتح والسكون، خففت همزتها بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وهو النون كقولهم: مَنْبُوك؟ في مَنْ أبوك؟

وفِعْلانٌ، بالكسر والسكون نحو: حَرَمَه حِرْمَاناً، وَغَشِيَهُ غِشْيَاناً.

وفُعْلانٌ، بالضمّ والسكون نحو غَفَرَ له غُفْرَاناً.

---

(١) سورة يونس آية ١٠.

(٢) انظر قول أبي العباس في شرح ابن يعيش ٦: ٤٥. وانظر سيبويه ٤: ١٥.

(٣) قائله الأحوص ـ انظر ديوانه ص ٩٩. واللسان (شنن وشنأ).

(٤) البيت ترتيبه الخامس من قصيدة للأحوص عدتها واحد وثلاثون بيتا من الطويل ومطلعها:

ألا لا تَلُمْهُ اليومَ أنْ يَتَبَلَّدَا فَقَدْ غُلِبَ ٱلْمَحْزُونُ أنْ يَتَجَلَّدَا

وقبل الشاهد:

إذا أنتَ لَمْ تَعْشَقْ وَلَمْ تَدْرِ مَا الْهَوَى فَكُنْ حَجَراً مِنْ يَابِسِ الصُّخْرِ جَلْمَدَا

وموضع الشاهد فيه قوله: «شنانا» بالفتح على أنه لغة في الشَّنَآن وروايته في الديوان: «فما العيش.......»

وفنّد: من التفنيد وهو تضعيف الرأي.

وفَعَلانٌ، بفتحتين بناء مصدر فَعَلَ، وهو في معنى المجيء والذهاب كَنَزَا نَزَوَاناً، وَخَفَقَ خَفَقَاناً.

وَفَعَلٌ، بفتحتين نحو: طَلَبَ طَلَباً، والغَلَبُ في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾[1] إما على هذا البناء، وإما على أنه غَلَبَة، حذفت تاؤه عند الإضافة، كما حذفت تاء عِدَةٍ في قوله:

٤٢٩ ـ .... وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا[2]

أيْ عِدَةَ الأَمْرِ.

---

(١) سورة الروم آية: ٣.

(٢) صدره: إنّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا.

والبيت من البسيط نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص٦٤، للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وقال في تفسير مفردات البيت: الخليط: المخالط كالنديم المنادم والجليس المجالس وهو واحد وجمع، وأجَدّه: صيّره جديدا، والبين: البعد، وانجردوا: ابعدوا. أ. هـ.

والشاهد فيه قوله: (عِدا) حيث أسقط الهاء من المصدر عند إضافته، وإلى هذا أشار الفراء في معاني القرآن ٢: ٣١٩ في قوله تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾

قال: كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ والكلام إقامة الصلاة، ولم يورد الشاهد هنا وإنما أورده في معرض حديثه عن سورة النور فقال: وأما قوله: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلت كقيلك: أقمت وأجَرْت وأجبت، يقال فيه كلّه: إقامةً وإجارةً وإجابةً لا يسقط منه الهاء، وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقط منه العين، كان ينبغي أن يقال: أقمته إقواما وإجوابا، فلما سُكنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما، فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف، ومثل مما أسقط منه بعضه، فجعلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدَةً ووجدت في المال جِدَةً، وزِنَةً ودِيةً، وأما أشبه ذلك، لما أسقطت الواو من أوله كُثّر من آخره بالهاء، وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة، وقال الشاعر:

إنّ الخليطَ أجدُّوا البَيْنَ فانجردوا وأخلفوكَ عِدَا الأمر الذي وَعدُوا

يريد عِدَةَ الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها.

معاني القرآن ٢ : ٢٥٤.

وفَعَلَ، بالفتح والكسر، نحو: خَنَقَ خَنِقاً، وكَذَبَ كَذِباً وهذا البناء عزيز.

وفِعَلٌ، بالكسر والفتح، نحو: صَغُرَ صِغَراً، وَعَظُمَ عِظَماً، وهذا أَجْدَرُ الأبنية الواردة في باب الطبائع والنعوت.

وفُعَلٌ، بالضم والفتح، كَهَدَى هُدًى، وَسَرَى سُرًى، وهذا البناءُ في المعتل اللام، وهو قليل.

وفَعَلَةٌ، بفتحتين.[1]

وفَعِلَة، بالفتح والكسر، نحو: غلب غَلِبَة[2] وسرق سَرِقة.

وَفَعَال، بالفتح كذَهَاب.

وفِعَالٌ، بالكسر نحو صَرِفَت الكلبة صِرَافًا اشتهت الفحل، وكَذَبَهُ كِذَاباً[3]قال:

٤٣٠ ـ فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُهُ، وَالْمَرءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ.[4]

وفُعَالٌ، بالضّمِّ كَسَأَل سُؤَالا.

وفَعَالَةٌ، بالفتح كَزَهُدَ في الشيء زَهَادَةً، وهي أحد الأبنية الواردة في باب الطبائع كظرف ظرافة، وقد يجيء في غيره كالزَّهَادَةِ.

---

(١) مثال فَعَلَةٍ: غلَبَةٌ بفتحتين.

(٢) في سيبويه ٤ : ٨ ـ ٩ : «وقالوا: غَلَبَهُ غَلَبَةً كما قالوا: نَهَمَهُ، وقالوا الغَلَب كما قالوا: السَّرَق.

(٣) اللسان: «كَذَبَ يكذبُ كَذِباً، وَكِذْباً، وكِذْبَةً، وَكَذِبَةً هاتان عن اللحياني، وكِذَابا وكِذَّاباً. (مادة كذب).

(٤) البيت من مجزوء الكامل ذكره ابن يعيش في شرحه ٦ : ٤٤ من غير عزو وعزاه القرطبي في تفسيره ١٩ : ١٨١ إلى الأعشى ولم أجده في ديوانه مع أن للأعشى قصيدة على نسق هذا البيت وزناً وقافية يقول في مطلعها:
أصَرَمْتَ حَبْلَكَ مِنْ لميسَ اليومَ امْ طَالَ اجتنابُهْ. (الديوان ٣٢١).
كما احتج به الزمخشري في الكشاف ٤ : ٢٠٩ ولم يعزه لأحد.
والشاهد فيه قوله: «كذابه» حيث أتى به مصدرا على وزن فعال للفعل كَذَبَ.

وفِعَالةٌ، بالكسر، كَدَرَى دِرَاية،[1] وكَتَبَ كِتَابَةً.

وفُعُولٌ، بضمتين، وهو الغالب على المفتوح العين من الثلاثيات اللازمة كَدَخَل دُخُولا، وجَلَسَ جُلُوسًا، كما أن الفَعَلَ بفتحتين غالب على اللازم من المكسور العين، كأَرِقَ أرَقًا، وَقَلِقَ قَلَقاً.

وفَعُولٌ، بالفتح والضم، كَقَبِلَهُ قَبُولاً.

قال المبرد: وقد جاء خمسةُ أشياء على فَعُول، وهي الوَضُوءُ والطَّهُورُ، والوَزُوعُ، والوَلُوعُ، والقَبُولُ.[2]

وَفعِيلٌ، بالفتح والكسر، نحو وَجَفَ وَجِيفًا، وهو ضَرْبٌ من سير الخيل والركاب.

وفُعُولَةٌ، بضمتين، كصُهُوبَةٍ،[3] وهي من أَبْنِيةِ المصادر الواردة في باب الطبائع، كَعَذُبَ الماء عُذُوبَةً، وعَضُبَ لِسَانُه عُضُوبَةً أي صار عَضْباً، أيْ حديدا في الكلام.[4]

وَمفْعَل بفاء ساكنة بين مفتوحتين قياس كَدَخَل مَدْخَلاً وَجَلَسَ مَجْلَسًا.[5]

---

(١) دَرَى الشّيْءَ دَرْيًا، وَدِرْيًا عن اللحياني، ودِرْيَةً ودِرْياناً ودِرَايَةً: عَلِمَهُ اللسان «درى».

(٢) انظر المقتضب ٢: ١٢٨ وفيه يقول المبرد: «وجاءت مصادر على (فَعُول) مفتوحة الأوائل، وذلك قولك: توضأت وَضُوءاً حَسَناً، وتطهرت طَهُورا، وأُولِعْتُ به وَلُوعا، ووقدت النار وَقودا، وإن عليه لَقَبُولا على أن الضم في الوقود أكثر إذا كان مصدرا وأحسن» أ. هـ

وانظر سيبويه ٤: ٤٢ إذ يقول: هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول، وذلك قولك: توضأتُ وَضُوءا حَسَناً، وأُولِعْتُ به وَلُوعاً، وسمعنا من العرب من يقول: وَقَدَتِ النارُ وَقُوداً عاليا، وقبله قَبُولاً، والوُقُود أكثر، والوَقُود: الحَطبُ. وقال ابن خالويه: «المصدر إذا كان على فُعُول فهو بالضمّ جَلَسَ جُلُوساً، وَقَعَد قُعُوداً إلا أحرف جاءت مفتوحة وقد يجوز فيهن على الأصل.

ويقول آخرون: «إن الوَقود بالفتح: الحطب، والمصدر: الوُقُود بالضمّ من وَقَدْتُ النار وُقُوداً، والوَضُوءُ بالفتح: الماءُ وبالضمِّ المصدر، وهذا قياس مطرد» أ. هـ (كتاب ليس في كلام العرب) لابن خالويه ص٣٤٧.

(٣) في ف: «كصعوبة» والمثبت من الأصل و ع.

(٤) انظر اللسان: «عضب».

(٥) المَجْلَس بفتح اللام المصدر، والمَجْلِسُ: موضع الجلوس، اللسان (جلس).

وذلـك نَحْـوُ: قَتْـلٍ، وَفِسْقٍ، وشُغْـلٍ، وَرَحْمَـةٍ، وَنِشْـدَةٍ، وَكُدْرَةٍ، وَدَعْـوَى، وَذِكْـرَى، وَبُشْرَى، وَلَيَّانٍ، وَحِرْمَانٍ، وَغُفْرَانٍ، وَنَزَوانٍ، وَطَلَبٍ، وَخَنِقٍ، وَصِغَـرٍ، وَهُـدًى، وَغَلَبَـةٍ، وَسَرِقَـةٍ، وَذَهَـابٍ، وَصِرَافٍ، وسُؤَالٍ، وَزَهَـادَةٍ، وَدِرَايَـةٍ، وَدُخُولٍ، وَقَبُولٍ وَوَجِيفٍ، وَصُـهُوبَةٍ، وَمَدْخَلٍ، وَمَرْجِعٍ، وَمَسْعَاةٍ، وَمَحْمَدَةٍ.

وَمفْعِلٌ بفتح الميم وكسرِ العين كالمرجع، وفي التنزيل: ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ ﴾[1]،

وهذا شاذ لأن القياس الفتح كما ذكرت لك آنفا.

ومَفْعَلَةٌ، بفاء ساكنة بين مفتوحتين كالمَسْعَاةِ في الكرم والجود.

ومَفْعِلَةٌ، بفتح الميم وكسر العين، كَحَمِدَه مَحْمِدَةً.[2]

---

(١) سورة الزمر آية: ٧.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية ١: ١٧٢: «وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة ومَذَمَّة، ومَعْجِز ومَعْجِزَة ومَظْلِمة ومَعْتِبَة ومَحْمِيَة ومَعْلِق ومَضِنَّة وبالضم والكسر المَغْفِرَةُ وبالفتح والضم المَيْسُرَةُ.

وجاء بالتثليث مَهْلِك ومَهْلَكَة ومَقْبَرَة ومَأْدُبَة» ا. هـ.

* فصــل * وَتَجْري في أَكْثَرِ الثُّلاَثِيّ المَزِيدِ فيه وَالرُّبَاعِيّ عَلَى سَنَنٍ واحِـدٍ، وَذلِـكَ قَوْلُكَ: في أَفْعَلَ أفعَالٌ وَفي افْتَعَل افْتِعَالٌ، وفي انْفَعَلَ انفِعَالٌ، وَفي اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالٌ، وَفي افْعَلَّ وافْعَالَّ افْعِلالٌ وافْعِيلاَلٌ، وفي افْعَوّلَ افْعِوّالٌ، وفي افْعَوْعَلَ افْعِيعَالٌ، وَفي افْعَنْلَلَ افْعِنْلاَلٌ، وَفي تَفَاعَلَ تَفَاعُلٌ وَفي افْعَلَلَ افْعِلاَلٌ، وَقَالُوا في فَعَّلَ تَفْعِيلٌ، وَتَفْعِلَةٌ.

وَعَنْ نَاسٍ مِنَ العَرَبِ فِعَّالٌ، وَقَالُوا كَلّمْتهُ كِلاّماً، وفي التَنْزيل: ﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ . .

قوله: «على سنن واحد. . . . .».

إنما كانت على سنن واحد لثقلها، وأما الثلاثي فلخفته كثرت مصادره، كذا قال المصنف.

قوله: «وتَفْعِلَةٌ. . . . .».

هي غالبة على المعتل اللام والمهموزها كَحَلَّاه تَحْلِيَةً، وَجَلَّأَهُ بالجيم والهمزة أي أكثره تجلية.

قوله: «وعن ناس من العرب فِعّال. . . . . . .».

كأنهم نحوا بالمصدر من فَعَّل نحو قياس المزيد فيه حيث (أتوا بحروف الفعل، وزيادة الألف قبل الآخر فقالوا في فَعَّل فِعَّالا)[1] وقالوا في أَفْعَل إفْعال قال المصنف - (رحمه الله) [2]- فِعّال في كلام فصحاءٍ[3] من العرب لا يقولون غيره، قال: وسمعني بعضهم أُفَسِّرُ آيةً فَقَال: لقد فَسَّرْتَها فِسَّاراً ما سُمِعَ بمثله.[4]

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ف.

(٢) من ع فقط.

(٣) انظر قوله هذا في الكشاف ٤ : ٢٠٩.

(٤) انظر هذه الحكاية في الكشاف ٤ : ٢٠٩.

. . . وَفِي فَاعَلَ مُفَاعَلةٌ، وَفِعَالٌ. وَمْن قَالَ كِلّامٌ قَالَ قِيتَالٌ.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي فِعَّالٍ كَأَنَّهُم حَذَفُوا اليَاءَ الَّتِي جَاء بِهَا أولئك فِي قِيتَالٍ وَنحْوِهَا. وَقَدْ قَالُوا مَا رَيْتُه مِرَّاءً، وَقَاتَلْتُهُ قِتَّالًا، وَفِي تَفَعَّلَ تفعُّلٌ وتِفِعَّالٌ فِيمَنَ قَال كِلَّامٌ قالوا تَحَمَّلتُه تِحِمَّالا . .

وَقَالَ:

ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمِلَّاقٍ وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْلُ

قوله: «وَمنْ قَالَ كِلَّام قَال قِيتَال. . . . . . .».

لأنَّ بين فِعَّال وفيعال تقاربا، لأنه إذا كُسر الأول من فاعل وأُتي بحروف الفعل مع زيادة الألف قبل الآخر صار إلى فيعال.

قوله: «كأنَّهم حَذَفُوا. . . . .».

أي كأنهم اختصروا وجعلوه لغة لأنفسهم، قيل: أهل اليمن يقولون قيتال، وخيصام وهو الأقيس لأنهم أرادوا أن يثبتوا الألف في المصدر كما أثبتوها في الفعل من فاعَلَ، غير أنهم صيّروها ياء لانكسار ما قبلها، ومن حذف الياء اجتزأ بالكسرة الواقعة قبل الياء في (فِعَال). [1]

وقد قالوا مرَّاء، وقتَّالا بتشديد الراء والتاء وهذا النحو قليل.

قولـــــه:

٤٣١ ـ ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ . . . . [2]

---

(١) في ع: «فيعال» والمثبت من الأصل و ف.

(٢) هذا بعضُ بيتٍ من الطويل ذكر ثعلب في مجالسه ١ :٢٣ أنه أنشده عليه ابن الأعرابي ولم يعزه ثعلب لأحد. وهو بتمامه:

ثَلاَثَةُ أحْبَابٍ: فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمِلاقٍ وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

. . . وَفي فَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ وَفِعْلَالٌ . .

قَالَ رُؤْبَةُ :

* . . . . أَيَّمَا سِرْهَافِ *

وَقَالُوا في الْمُضَاعَفِ قِلْقَالٌ وَزِلْزَالٌ بالكسرِ والفَتْحِ ، وَفي تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلٌ . .

التِّمِلَّاقُ: مصدر تَمَلَّق، والرواية (فَحُبٌّ عَلاقَةٌ، وَحُبٌّ تِمِلَّاقٌ) بتنوين الحب فيهما، ويروى على الإضافة في الموضعين.

وَتِفِعَّالٌ قياسٌ من قَال كِلَّام، لأنه كَسَرَ الأول وزاد الألف قبل الآخر.

قوله: «وفي فَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ، وَفِعْلَالٌ . . . .».

فَعْلَلَةٌ أكثر، وفِعْلَالٌ هو القياس، ثم إنّ الأصل في مَصْدَرِه فعلال بالكسر إلا أنه قد يُفتح إذا كان مضاعفاً لأجل التضعيف إذ فيه ثقل، وفي الفتحة خِفَّة، . ولو كان للفتحة أصالة لفتح في غير المضاعف، فلما لم يقل سَرهاف بالفتح كما قيل به في زَلْزَال علمنا أن الفتح للتضعيف.

قولـــــه:

٤٣٢ - . . . . أَيَّما سِرْهَـــافِ . . . . [1]

كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٦: ٤٨ نقلا عن أمالي ثعلب وكذلك هو في اللسان (ملق) من غير عزو، ومعناه: الحب ثلاثة أنواع: حب له أثرٌ وعلوقٌ في النفس، وحبٌّ لا أثر له ولا علوق وهو حبُّ التَّمَلُّقِ والتوَدّد، وحبٌّ يقتل صاحبه من أثره.

والشاهد فيه مجيء تِمِلَّاق على تَمَلَّق مطاوع (ملق).

(١) هذا الرجز نسبه الزمخشري في مفصله ص٢١٩ لرؤبة بن العجاج توهما منه أنه لرؤبة وإنما هو لأبيه العجاج وقد نبه ابن يعيش في شرحه ٦: ٤٩ على هذا التوهم وصحّح نسبته بقوله: «فإن صاحب الكتاب أنشده لرؤبة وهو للعجاج».

* فصــل * وَقَدْ يَرِدُ المَصْدَرُ عَلى وَزْنِ اسْمَي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: قُمْتُ قَائِماً وَقَوْلِهِ:

* وَلاَ خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ *

سَرْهَفَ الصَّبِيَّ وكذا سَرْعَفَهُ: أحْسَنَ غذاءه، وانتصاب (أيّا) على المصدر على طريقة ضربته أيّا ضرب.

قوله: «وَقَدْ يَرِدُ........»[1]

كما يرد اسما الفاعل والمفعول على صيغة المصدر كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وهذا الثوب نسجُ اليمن، أي عادل، ومنسوج اليمن، كذلك يرد المصدر على وزنهما، ثم إن ورود المصدر على وزن اسم الفاعل قليل يُحفظ ولا يقاس عليه، وكذا وروده على وزن اسم المفعول من الثلاثي، وأما المزيد فيه والرباعي فمجيء اسم الفاعل والمفعول منهما في موضع المصدر قياس، كالقائم في قولهم: قم قائماً وكالميسور وأخرجه مُخْرَجًا.

وقد نظرت في ديوان العجاج فوجدت البيت في ديوانه ص ١١١ على النحو التالي:

سَرْعَفَةً مَا شِئْتَ مِنْ سِرْعَافِ

وَسَرْعَفْتُه وَسَرْهَفْتُه: أحسنت غذاءه، والذي أوهم الزمخشري أنه لرؤبة هو أن لرؤبةَ أرجوزةً طويلة تزيد عن ثمانين بيتاً على هذا الروي قالها في عتاب أبيه العجّاج، وقد أورد البغدادي سبب هذا العتاب في الخزانة قائلاً: «والسبب في عتاب رؤبة أباه، ما رواه الأصمعي قال: قال رؤبة: خرجت مع أبي نريد سليمان بن عبدالملك فلما سرنا بعض الطريق، قال لي: أبوك راجز وأنت مفحم، قلت: أفأقول؟ قال: نعم، فقلت أرجوزة، فلما سمعها قال لي: اسكت فضَّ الله فاك، فلما وصلنا إلى سليمان أنشده أرجوزتي، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما خرجنا من عنده قلت له: أتسكتني وتنشده أرجوزتي؟! فقال: اسكت ويلك! فإنك أرجز الناس، فالتمست منه أن يعطيني نصيبا مما أخذه بشعري، فأبى، فنابذته فقال:

لطالما أجرى أبو الجحَّافِ ... فيَّ بعيدة الأطرافِ

يأتي على الأهلين والألآفِ ... سَرْهَفَةً ما شئت من سرهافِ

انظر الخزانة ٢: ٤٥ ـ ٤٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢: ٩٥٦ ـ ٩٥٩.

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك: قمت قائماً وقوله: ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ

وقوله :

* كَفى بِالنَّأْيِ مِنْ أسماءَ كَافِ *

قولـــــــه :

٤٣٣ - كَفَـى بِالنَّـأْيِ .... [1]

الباء في بالنأي زائدة في المرفوع مثلها في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾،[2]
أيّ وكفى اللهُ، وهي تزاد مع الكفاية في مرفوعها كما رأيت وقد تزاد في منصوبها أيضا كقول أبي الطيب:

٢٦١م - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنّني رَجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إياكَ لَمْ تَرَنِي[3]

وقوله: كَفَى بالنَّأي مِنْ أسْماء كَافِ.

ومنه الفاصلة والعافية والكافية والدالة، والميسور والمعسور والمرفوع ....»

وقد صرّح ابن الحاجب في الشافية بمثل ما صرح به الزمخشري حين قال: «ويجيء المصدر من الثلاثيّ المجرد أيضا على مَفْعَل قياسا مطّردا كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ، وأما مَكْرُم وَمَعُون ولا غَيْرُهُما، فنادران حتى جعلهُما الفراء جمعا لِمَكْرُمَة وَمعُونَة، ومَنْ غيره على زنة المفعول كَمُخْرَج ومُسْتَخْرَج، وكذا الباقي، وأما ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل، وفاعلة كالعافية، والعاقبة والباقية والكاذبة أقل» الكافية وشرحها ١: ١٦٨.

(١) البيت من الوافر وهو بتمامه:

كَفى بالنَّأي مِنْ أسماءَ كافِ   وَلَيْسَ لِنَأْيِها إذ طالَ شَافِ

نسبه البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٤٠ وشرح شواهد الشافية ص٧١ لبشر بن أبي خازم في مدح أوس بن حارثة بن لأم لما خلّ سبيله من الأسر والقتل، قال البغدادي: والنأي: البعد، وهو فاعل كفى، والباء زائدة في الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ و(من أسماء) متعلق بالنأى، وأسماء: امرأة أصله وسماء من الوسامة وهي الحسن.

والشاهد فيه «كاف» قال البغدادي: «وكاف» من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل، قال ابن يعيش: نصب (كاف) على المصدر وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيا، وإنما أسكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور، وقد جاء ذلك كثيرا.

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٥١ وخزانة الأدب ٤ : ٤٣٩.

(٢) سورة النساء الآيات ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٧١ وسورة الأحزاب آية ٣، ٣٩، ٤٨ والفتح آية ٢٨.

(٣) ديوان المتنبي ٤ : ٣١٩ والبيت من البسيط.

وموضع التمثيل فيه قوله (بجسمي) حيث وقعت الباء زائدة في مفعول (كفى).

. . . وَمِنْهُ: الْفَاضِلَةُ والعَافِيَةُ والْكَافِيَةُ، والدَّالَّةُ والمَيْسُورُ والمَعْسُورُ، والمَرْفُوعُ والمَوْضُوعُ والمَعْقُولُ، والمَجْلُودُ والمَفْتُونُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ وَمِنْهُ المَكْرُوهَةُ والمَصْدُوقَةُ، والمَأْوِيَّةُ. . .

فَجسمي في البيت مفعول (كفى)، وكافٍ في موضع النصب والتقدير كافيا إلا أنه حمل النصب على الجرّ كما في قوله:

٤٢٥م ـ كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِٱلْقَاعِ القَرِقْ[1]

وَنَظيرُ هذا قَولُ أَبي العلاء:

٤٣٥ ـ وَمَا تَرَكْتِ بِذاتِ الضَّالِ عَاطِلَةً ... مِنَ الظِّبَاءِ وَلاَ عَارٍ مِنَ الْبَقَرِ[2]

أي ولا عاريا.

قوله: «ومنه الفاضِلَةُ. . . . .».

الفَاضِلَةُ: الإِفْضَال، والعَافِيَةُ: المُعَافَاة، والكَاذِبَةُ: الكَذِب، وفي التنزيل: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[3] أيْ كَذِب.

---

(١) انظر ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٩ وقد مر التعليق عليه آنفا ص١٢٩٢ وموضع الشاهد فيه قوله: «كأنّ أيْديْهِنّ» على أن تسكين الياء مع الناصب شاذ، ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ص٤٠٦ عن ابن الشجري: «قال المبرد: هذا من أحسن الضرورات، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع، مع أن السكون أخفّ من الحركات، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات، نحو معدي كرب وقالي قلا» انتهى.

(٢) انظر البيت في شروح سَقْط الزند ١: ١٢٥ ـ ١٢٦ وترتيبه الحادي عشر من قصيدة لأبي العلاء المعري عدتها خمسة وسبعون بيتا من البسيط ومطلعها:

يَاسَاهِرَ الْبَرْقِ أَيْقِظْ رَاقِدَ السَّمُرِ ... لَعَلَّ بالجِزْعِ أعْوانًا عَلى ٱلسَّهَرِ

وذات الضال: أرض تنبت الضال وهو السدر البري. والعاطلة: التي لا حلي عليها، والمعنى: إنك وهبت لهن حليك وكسوتهن لباسك، كذا من الشروح، وموضع الشاهد فيه قوله: (ولا عارٍ) حيث كان يجب أن يقول ولا عاريا فيثبت الياء ولكنه أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمجرور ضرورة.

(٣) سورة الواقعة آية ٢.

. . . وَلَمْ يُثْبِتْ سِيبَوْيهِ الْـوَارِدَ عَلَى وَزْنِ مَفْعُـولٍ، والْمُصْبِحُ وَالْمُمْسِي والْمُجَرَّبُ، وَالْمُقَاتَلُ، والْمُتَحَامَلُ، وَالْمُدحْرَجُ:

قَالَ:

الْحَمْدُ للَّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا بِالخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

والـدَّالَـةُ: أي الإدلال، والمَيْسُـور: اليسر، والمَعْسُور: العُسر، والمرفُوعُ: الرفع والموضوع: الوَضْع، وهما ضربان من السَّيْر، والمعقُولُ: العَقْل، والمجلود: الجَلَد،[1] وهو الصبر، والمفتُون: الفِتْنَةُ، هذا في الآية[2] فيمن لم يجعل الباء زائدة ومن جعلها زائدة فالمَفْتُون اسم مَفْعُول. والقولان مذكوران في هذا الكتاب استعمل أحدهما هنا، واستعمـل الآخـر في قسم الحروف، والمكروهة: الكَراهة، والمصْدُوقة: الصِّدْقُ، والمأْويَّةُ: الرَّحْمَةُ من أوى له، رحمه.

قوله: «ولم يثبت سيبويه . . . .».

يريد نحو الميسور والمفتون لأنهم أكثروا استعمال المصدر مكان اسم الفاعل في نحو قولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ وأشباهه مما جاء من المصادر في باب الوصف للمبالغة، فجاء اسم الفاعل في المصدر أيضا، وقل ذلك في المفعول، فلم يجيء المفعول فيه أيضا.

قولُــــــه:

٤٣٦ ـ الْحَمْدُ . . . .[3]

أيْ: وَقْتَ إمْسَائِنا، وإصْبَاحِنَا على طريقة: (أَتَيْتُك خُفُوقَ النَّجْمِ).

---

(١) الجَلَدُ: القوَّةُ والصَّبْر، والمجلود، وهو مصدر: مثل المَحْلُوف والمعقول. اللسان (جلد).

(٢) الآية هي: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ وهي آية ٦ من سورة القلم.

(٣) في ع: «الحمدُ لله مُمْسانا» والمثبت من الأصل و ف والبيت بتمامه كما جاء في (الأفعال للسرقسطي) ٣: ٣٩٦ وإصلاح المنطق ص١٨٨:

الحمدُ للّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا بالخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

وقال: * وَعِلْمُ بَيَانِ المَرءِ عِنْدَ ٱلْمُجَرِّبِ *

وقال: * فَإِنَّ ٱلْمُنَدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ *

قولـــــه:

٤٣٧ ـ وَعِلْمُ . . . .[1]

أيْ المرءُ إنما يعرف عند التجربة بالخصم وغيره.

قولـــــه:

٤٣٨ ـ فإن المُنَدَّى . . . .[2]

أوله: تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الحِيَاضِ فَإِنْ تَعفْ.

وَهُو من البسيط احتجّ به سيبويه في باب المصدر ٤: ٩٥ بعد أن نسبه إلى أمية بن أبي الصّلت، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٦: ٥٣ وقال: الشاهد فيه استعمال الممسي والمصبح بمعنى الإمساء والإصباح، والمراد وقت الإمساء ووقت الإصباح، كما يُقال أتيته مَقْدَم الحَاجِّ وخُفُوقَ النَّجْم أي وقته، فالممسي ههنا والمصبح نصب على الظرف.

(١) البيت بتمامه وهو من الطويل:

وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَعِلْمُ بَيَانِ ٱلْمَرءِ عِنْدَ ٱلْمُجَرِّبِ

قال ابن يعيش في شرحه ٦: ٥٣: «فالبيت لرجل من مازن وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل فقتلوهم فغدت بنو عجل على جارٍ من بني مازن فقتلوه، والشاهد فيه: «وضع المجرب موضع التجربة يريد أن بالتجربة يعرف ما يحسنه المرء» أ. هـ.

(٢) هذا بعضُ بيت من الطويل لعلقمةَ بن عَبَدَة بن النعمان بن قيس وترتيبه الثالث والعشرون من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتا في المفضليات ٣٩٠ ـ ٣٩٦ ومطلعها:

طَحَابِكَ قَلْبٌ في ٱلحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصرَ حَانَ مَشِيبُ

ونصُّ البيت الشاهد:

تُرَادَى على دِمْنِ الحَيَاضِ فإنْ تَعَفْ فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ

قال ابن يعيش في شرحه ٦: ٥٤ والشاهد فيه وضع المندّى موضع التندية يقال: ندت الإبل إذا رعت بين النهل والعلل تندو ندوًّا، وأنديتها أنا وَنَدَّيْتُها تندية والمكان المندى وكذلك المصدر. يصف إبلا ترعى على دمن المياه فإن عافت الرعي استعملت في الرحيل والركوب) أ. هـ.

وقال: * إنَّ الْمُوَقَّى مِثْلَمَا وُقِّيتُ *

وقبـــــله:

فَأَوْرَدَهــا مـــــاءً كَأَنَّ جِمَامَــهُ مِن الأَجْـنِ حِنَّــاءٌ مَعًّــا وَصَـبِـيبُ[1]

أي أورد الراحلةَ، والجِمَامُ: جمعُ جَمٍّ وهو الماء المجتمع في البئر والواحدة جَمَّةٌ، والأَجْنُ: تَغَيُّرُ الماءِ واصفراره، والصَّبيبُ: شَجَرٌ يُصبَغُ بِهِ، شَبَّه لَونَ الْماءِ بلون الحِنَّاءِ والصَّبيب، وتُرَادى: يُعرض عليها الماء مَرَّةً بعد أُخرى حتى تشرب من هذا الماء المتغيِّر.

(فإنْ تَعَفْ): أيْ فإن تأب نَفْسُها أَنْ تشرب فإني أجعل مكان التندية أنْ أَشُدَّ عليها الرحل وأسير، والمندّى، والتندية واحد، وهو أن تُتْرَكَ الناقة حولَ الماءِ ساعة ثم تجيءُ وتشرب الماء.

يريد أنّ في موضع تنديتها رحلتها وركوبها، كقولهم: عِتَابُك السَّيف، أي موضع العتاب السيف، لأنّ العتاب ليس بسيف على الحقيقة، كما أن التنديَة ليستِ الرحلة والركوب، وهو إما على معنى أن تنديتها ركوبها عوضا عنها.

ويروى: (تُرَادُ على دِمْنِ الحِياض)، أي يراد منها أن تشرب من الدِّمْن الذي في الحِياض، والدِّمْنُ: البَعَرُ، والسِّرْجِينُ[2] وما أشبه ذلك، أي يراد منها أن تشربَ ماء الدِّمْنِ، وهو الماء الذي سَفَتْ عليه الريح الدِّمْنَ فاختلط به.

قولـــــه:

٤٣٩ - إنَّ الْمُوَقَّى . . . .[3]

(١) انظر المفضليات ص٣٩٣، وسيبويه ٣: ١٩، ٢٣ وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٢: ٨٢ حيث استمد منه الجندي معظم شرحه وتعليقه الوارد في الإقليد حول البيتين السابقين.

(٢) في القاموس المحيط: السِّرجين والسِّرقين بكسرهما معرَّبا سَرْكين بالفتح.

(٣) هذا بعض بيت من مشطور الرجز للعجاج، في ديوانه ص٤٦٤ وشرح ابن يعيش ٦: ٥٤ وسيبويه ٤: ٩٧ وهو من

وقال : * أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلاً *

هو التوقية، أي التوقية على الحقيقة مثل تَوْقِيتي، ولا يستقيم أن يكون الموقّى اسم مفعـول، لأنه أخبرَ عنه بالمصدر، فدلّ على أنه بمعناه، إذ لا يقال المضروبُ مثل ضربي، وإنما يقال الضربُ مثل ضربي، وقبله :

* يَارَبِّ إنْ أَخْـطَأْتُ أَوْ نَسِـيتُ[1]
* فَأَنْـتَ لَا تَنْـسَـى وَلَا تَمُوتُ

قولـــه :

٤٤٠ ـ . . . . لِي مُقَـاتَلاً . . . .[2]

أيْ قِتَالاً، وذلك أن يَعْلَمَ أن قتاله نافع، (وإذا علم أنه إنْ قاتَلَ قُتِل تجافى)[3].

أرجوزة طويلة لرؤبة قالها في مدح مسلمة بن عبدالملك والشاهد بتمامه :
إنّ المُوقَّى مِثْلُ مَا وُقِّيت
والشاهد فيه قوله الموقّى حيث استعمله بمعنى التَّوْقِيَة، أيْ أنّ التَّوْقِيَةَ مثلُ تَوْقِيَتي.

(١) هو مطلع أرجوزة للعجاج ـ ديوانه ص ٤٦٤ وقد مر آنفا في حاشية ٢ ص ١٣٢.

(٢) هذا بعض من صدر بيت من الطويل وهو بتمامه كما احتج به الزمخشري : أقاتِلُ حتّى لا أرى لي مُقاتَلاً.
وقد أورد سيبويه هذا الصدر في الكتاب ٤ : ٩٦ ضمن بيتين مختلفين شاهدين على المصدر واسم المكان،الأول: لمالك بن أبي كعب، أبوكعب بن مالك الأنصاري ونصّه :
أقاتلُ حتّى لا أرى لي مُقَاتَلا وأنجو إذا غُمَّ الجَبَانُ من الكَرْب
والشاهد فيه استعمال مقاتَلا بمعنى القتال، أي حتى لا تبقى لي قدرة على القتال وأنجو عند الغلبة بالفرار إذا هلك الجبان وأحيط به لعجزه عن الدفع والنجاة.
والثاني لزيد الخير وهو بتمامه كما جاء في ديوانه ص٦١ :
أقاتلُ حتى لا أرى لي مقاتَلا وأنجو إذا لم ينجُ إلا المُكَيَّسُ
ومعنى البيت كسابقه وكذلك الشاهد فيه، والمُكَيَّس: المعروف بالكَيْس وهو العقل والتوقد، «انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٥٥».

(٣) هكذا في جميع النسخ وقد جاء هذا الشرح مقتبسا من شرح أبيات الكتاب ٢ : ٢٣٥ ونصه هناك : «فإذا علم أن قتاله لا يَنْتفع به، وأنه إن قاتل قُتِل، نجا في الوقت الذي لا ينجو فيه إلا البصراء بالتخلص من مثل تلك الحال.

وَما فِيه مُتَحَامَلٌ. وَقَال:

* كَأنَّ صَوْتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِه *

* فصـل * والتَّفْعَـال كالتَّهْـدَار، والتَّلْعَـاب والتَّرْدَاد والتَّجْوال، والتَّقْتَـال، والتَّسْيَار، بِمَعْنَى الهَذْرِ واللَّعِبِ والرَّدِّ، والجَوَلَانِ، والقَتْلِ والسَّيْرِ مِمَّا بُني لِتَكْثيرِ الْفِعْلِ والْمُبالَغَةِ فيه.

* فصل * وَالْفِعِّيلَى كَذلِكَ، تَقُولُ: كَانَ بَيْنَهُم رِمِيًّا، وَهِيَ التَّرامِي الكَثِير، والحِجِّيزَى، والْحِثِّيثَي كَثْرَةُ الْحَجْزِ والحَثِّ، والْدِّلِّيلَى كَثْرَةُ العِلْمِ بالدَّلَالَةِ والرّسُوخِ فيها، وَالْقِتِّيبَى كَثْرَةُ النَّمِيمَة.

وإنما حُمل المقاتَل على المصدر، لأن المستعمل في كلامهم قاتلت حتى ما بقي قتال، وهذا بمعناه.

قولـــــه:

٤٤١ - . . . . في مُصَـلْصَلِهْ . . . . [1]

أيْ صَلْصَلَتِه، وَصَلْصَلَةُ اللِّجَامِ: صَوْتُه.

قوله: «والفِعِّيلى. . . . .». [2]

---

(١) هذا جزء من مشطور الرجز ذكره ابن منظور في اللسان (صلصل) تاما على النحو التالي:
كأنَّ صَوْتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِهْ.
كما ذكر ذلك ابن يعيش من غير عزو وقال: «فالشاهد فيه استعمال المُصَلْصَل بمعنى الصَّلْصَلَة، شبه صهيل الفرس بصوت الصَّنج، والصَّنج الذي تعرفه العرب فهو الذي يُتخذ من صفر يضرب أحدهما بالآخر. وأما ذو الأوتار فهو للعجم، والصلصلة الصوت، يقال تَصَلْصَلَ الحلي على صدر المرأة أي صوت، ويجوز أن يكون شبه علك اللجام لجريه بصوت الصنج، وصلصلة اللجام: صوته.
انظر شرح ابن يعيش ٦: ٥٥ واللسان (صلصل).

(٢) انظر شرح الشافية ١: ١٦٧ - ١٦٨.

*** فصـل * وَبنَـاءُ الْمَـرَّةِ مِنَ الْمُجَرَّدِ عَلَى فَعْلَةٍ تَقُولُ: قُمْتُ قَوْمَةً وَشَرِبْتُ شَرْبَـةً، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي قَوْلِهِمْ أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُـهُ لِقَـاءَةً، وَهُـوَ مِمَّا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْـدَرِ الْمُسْتَعْمَـلِ كَالإِعْـطَاءَةِ، والانْطِلاَقَةِ وَالابْتِسَامَةِ، والتَّرْوِيحَةِ، والتَّقَلُّبَةِ، والتَّغَافُلَةِ، وأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ تَاءٌ فَلاَ يُتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلَ بِعَيْنِهِ، تَقُولُ: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً وَاحِدَةً وَكَذلِكَ الاسْتِعَانَةَ والدَّحْرَجَةُ.**

سُئِل المصنِّف أهـو قياسيّ أمْ مقصـور على السَّماع؟ فقـال: هذا البـاب كثير الاستعمال، ينبغي أن يكون قياسيا.

قوله: «وبناءُ المَرَّةِ. . . . . .».

يعني إذا قُصِـد إلى واحـدة من مرات الفعـل باعتبـار حقيقـة الفعل لا باعتبار خصوصيّة نوع، وكان الفعل ثلاثيا مجردا بنيت فَعْلَة لذلك، وإنما يجيء بناء المرة على فَعْلَة، لأن الأصل في مصادر الثلاثيات فَعْلٌ لما مرَّ فصيغ عليه المرّة فقيل: (قُمْتُ قَوْمَةً)، وقد جاء البناء على المصدر المستعمل أيضا نحو: أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً، ولَقِيتُه لِقَاءَةً، وهذا قليل.[1]

قوله: «وهو مما عداه. . . . .».

أي وبنـاءُ المـرّة مما جاوز الثـلاثيّ المجـرد، وهـو الـربـاعي المجرّد والمنشعبات والملحقات، أي مصدر ما جاوز الثلاثيّ المجرد يؤنث بالتاء إذا أريد به المرّة إن لم يكن ذلك المصدر مؤنثا بها وإن كان مؤنثا بها يوصف كدحرجةٍ واحدةٍ، وهذا معنى قوله: «وأما ما في آخره تاء. . . . . إلى آخره».

---

(١) انظر سيبويه ٤: ٤٥.

* فصل * وَتقُولُ في الضَّرْبِ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ والرِّكْبَةِ وَالجِلْسَةِ والْقِعْدَةِ، وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةَ سَوءٍ، وَبِئْسَتِ المِيتَةُ، والْعِذْرَةُ الْضَّرْبُ من الاعْتِذَارِ.

* فصل * وَقَالُوا فِيمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُه مِنْ أَفْعَلَ واعْتَلَّتْ لاَمُهُ مِنْ فَعَّلَ: إجَـازَةً وإطَـاقَـةً وَتعْـزِيَـةً وَتَسْلِيَـةً مُعَـوِّضِـينَ التَّـاءَ مِنَ العَيْنِ واللَّامِ السَّاقِطَتَيْنِ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْتَّعْوِيضِ فِي أَفْعَلَ دُونَ فَعَّلَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾، وَتَقُولُ: أَرَيْتُهُ إراءً، وَلاَ تقُولُ تَسلِّيًا وَلاَ تَعزِّيًا...

قوله: «وتقول في الضرب.........».[1]

الفِعْلَة بالكسر للحالة والنوع من الفعل، كما أن فَعْلَةَ بالفتح للمرة.

قوله: «وقالوا..............».

أي قالوا في الأجوف من باب الأفعال إقالةً بإسقاط العين (وتعويض التاء)،[2] والأصل في إجازة إجواز على زنة إكرام أُعلّت الواو فيه حملا على إعلالها في أَجَازَ، إذ أصله أجْـوَزَ وفي يُجيزُ أصله يُجْوِزُ على زِنَة أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فالتقى ساكنان وهما الألفان فسقطت الأولى منهما، إذ في إسقاط الثانية إبطال البناء، هذا اختيار المصنف (ـ رحمه الله ـ).[3] وعند بعضهم الساقطة هي الثانية، لأن الزيادة بالسقوط أحق، والتغيير إلى الأطراف أسبق،[4] وإنما لم يأتوا بالمصدر في المعتل اللام من فَعَّل على تَفْعيل لئلا يلزم اجتماع ثلاث ياءات مع كسر الأُولى منهنّ في مصدر نحو حيَّيت.

---

(١) إشارة من الشارح إلى بناء اسم الهيئة.

(٢) في ف: «وتعويض التاء عنها» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) ما بين القوسين من ع فقط.

(٤) قال ابن يعيش في شرحه ٦: ٥٨: «.... فالخَليل وسيبويه يذهبان إلى أن المحذوف ألف إفعال لأنها زائدة فهي أولى بالحذف، وأبوالحسن الأخفش والفراء يذهبان إلى أن المحذوف الألف المبدلة من العين وهو القياس ولذلك

. . . وَقَدْ جَاء التَّفْعِيلُ فِيهِ فِي الشِّعْرِ: قَالَ:

فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا　　　كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

*** فصل * وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ إِعْمَالَ الْفِعْلِ مُفْرَدًا، كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدٌ، وَمُضَافاً إِلى الْفَاعِلِ أَوْ إِلَى المَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الأَمِيرِ اللِّصَّ، وَدَقُّ القَصَّارِ الثَّوْبَ وَضَرْبُ اللِّصِّ الأميرُ، وَدَقُّ الثَّوْبَ القَصَّارُ. .**

وإجازة: بالجيم والزاي، وإطَاقة بالقاف، وتعزية بالزاء.

قوله: «في أَفْعَلَ دون فَعَّل. . . . .».

والفرق أن في ترك التعويض في فعَّل جعل الياء عرضة للتحريك في النصب وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الإجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف نحو إقام، وإراء، على وزن إقاما، وإنما يكون ترك التعويض في أفعل عند وجود الإضافة كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضا، وأما أريته إراءً فشاذ لا يعمل عليه.[1]

قوله: «فيه في الشعر. . . . .».

أي فيما اعتلت لامه من فَعَّل.

قولــــه:

٤٤٢ ـ فهي تُنَزِّي . . . .[2]

اختاره صاحب الكتاب فقال: «مُعَوِّضين من العين واللام يريد العين من إطاقة واللام من تَعْزية» ـ وانظر سيبويه ٤: ٨٣.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦: ٥٨.

(٢) من الرجز وهو بتمامه:

فـهي تُنَـزِّي دَلْــوَها تَــنْزِيًا　　　كَـمَا تُـنَزِّي شَــهْلَةً صَبِيًّا

... وَيَجُوزُ تَرْكُ ذِكْرِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِي الإِفْرَادِ وَالإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْداً، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ .

أي تُحَرِّك من النَزَوانِ، وهو الوثُوب. تمامه:

.... كَمَا تُنَــزِّي شَــهْـلَةٌ صَبِــيًّا

الشَّهْلَةُ: ٱلْعَجُوز.

قوله: «ويعمل المصدر إعمال الفعل.......».

يعمل لمشابهته الفعل بتضمنه حروفه، ودلالته على الحدث.

وقيل: لأنه في المعنى مقدَّر بأَنْ والفعل، ولذا امتنع عمله إلا في موضعٍ يصحُّ فيه تقدير الفعل، فإذا قلت ضربت ضرباً زيدًا، أو حذفت الفعل وأنت تريده وقلت ضربًا زيدًا فالعامل فيهما هو الفعل، ففي الأول ظاهر أما الثاني: فلأنَّ المعنى (آضرب ضرباً زيدًا)، فيكون العامل هو الفعل لا المصدر، فإن قلت ما تقول في نحو سقياً مما لا يجوز إظهار فعله؟ قلت فيه وجهان:

أحدهما: أن العامل أيضا هو الفعل المقدّر، ولا فرق بين إظهاره وإضماره، ووجوب إضماره لعارض، فلا أثر له في منع تقدير العمل.

ومنهم من قال: العامل المصدر، لا لكونه مصدرًا، ولكن لقيامه مقام الفعل، ونيابته عنه، فعمله إذن ليس كعمل المصادر.

أورده البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤: ٦٧ شاهدا على مجيء المصدر المعتل اللام لفعَّل على تفعيل ضرورة، والقياس أن يكون على تفعلة كتكرمة، ثم قال البغدادي: وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها ولم يذكر أحد تتمته ولا قائله والله أعلم.

وانظر الخصائص ٢: ٣٠٢ وشرح ابن يعيش ٦: ٥٨ - ٥٩.

وَمِنْ ضرب عَمْرٍو، ومِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ، أَيْ مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيدٌ أو ضُرِبَ، وَنَحْوُه قَوْلُه تَعالَى:

﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾.

ووزان هذا قولك: (زيد في الدار أبوه)، فالعامل في أبوه الاستقرار المقدّر عند بعضهم، والأكثرون على أن العامل هو (في الدار) لقيامه مقام مستقرّ، فكذا هنا.

وهو على ثلاثة أضرب:

الأول: المنوَّن كقولك: (عجبتُ مِنْ ضربٍ زيدٌ عمرًا، أو من ضربٍ عمْرًا زيدٌ).

الثاني: أن يكون مضافا إلى الفاعل، والمفعول منصوب، أو إلى المفعول والفاعل مرفوع كمثاليه.

قوله: «ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول......».

لم يرد بذلك تركهما معا بدليل امتناع تركهما في حالة الإضافة، إذ المضاف بدون المضاف إليه بيِّنُ الامتناع.

أما جواز ترك ذكر المفعول فواضح لأنه فضلة، فلا بأس بأن لا يعبأ به وأما جواز ترك ذكر الفاعل، فلأنه إنما لزم ذكر الفاعل مع الفعل لكونه أحد جُزأي الجملة، فاحتيج إليه لتمام الجملة، وما هو فيما نحن فيه بأحد جزأيها، فلا يلزم ذكره.

قوله: «من ضربٍ زيدًا......».

أي من أن ضَرَبَ زيدًا بفتح الضاد ونصب زيدًا، هذا نظير ترك ذكر الفاعل في الإفراد.

قوله: «ومن ضربِ عمرٍو......».

نظير ترك المفعول في الإفراد.

قوله: «ومن ضربِ زيدٍ.......».

هذا صالح لِأن يقع نظيرا لترك كل واحد من الفاعل والمفعول في الإضافة، فكأنك قلت في ترك الفاعل من ضرب زيدٍ عمرو أيْ من أنْ ضَرَبه عمرو، وفي ترك المفعول من ضربَ زيدٌ عَمْرًا، أي من أنْ ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا، هذا إذا كان الضرب مصدرا للمبنيّ للفاعل، فإن كان مصدرا للمبنيّ للمفعول فلا يجوز في زيد إلا الرفع، فقولك من ضرب زيد بمنزلة من أن ضُرب زيد، بضمّ الضادِ. ونظير هذا الأخير قولك: «عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض» أي من أن دفع الناسُ بعضَهم ببعض، فالناس مفعول قام مقام الفاعل، وارتفع كما ترى.

قوله: «ونحوه قوله تعالى: . . . .».

من قرأ (غَلَبَتِ)[1] بالفتح، و(سَيُغْلَبُونَ)[2] بالضمّ، فالمصدر مضاف إلى الفاعل، لأن الضمير في (غَلَبِهِم) للروم، وهم فاعلون، أي من بعد أن غَلَبُوا بالفتح.

ومن قرأ على العكس: فالمصدر مضاف إلى المفعول، لأن الروم على هذا مفعولون، والضمير في (غَلَبِهِم) لهم، أي من بعد أن غُلبوا.

قال بعض المحققين:[3] (يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ﴾[4]. تمثيلا لحذف الفاعل خاصة، لأنه أورده بعد قوله: «أو ضرب» تفسيرا لقوله: «ضرب زيد»، ويجوز أن يكون أورده على المثالين لجواز التقديرين، والأول أظهر، لأن «هُمْ» ظاهر في ضمير الروم، وهم المغلوبون، والضمير في «غَلَبِهم» لهم، فهو مضاف إلى

(١) سورة الروم آية: ٢.

(٢) سورة الروم آية ٣.

(٣) القائل هو ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١: ٦٣٦. والفقرة جميعها ابتداء من قوله (قال بعض المحققين وانتهاء بقوله لأنه خبره) مقتبسة من كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

(٤) سورة الروم آية: ٣.

المفعول، والواو في (سيغلبون) للضمير الذي هو «هُمْ» في «وهُم» لأنه لم يتقدم لغيره ذكر، ويجوز أن يكون الضمير في (وهم) للروم، (وفي «غلبهم»)[1] للمجوس، فيكون مضافا إلى الفاعل، و«سَيَغْلِبُون» عائد إلى (هُم) على هذا أيضا لأنه خبره).

قوله: «ومعرَّفاً باللام . . . .».

هذا هو الضرب الثالث، وهو ضعيف بمنزلة ما لا أصل له في العمل يحتاج إلى ما يعديه كالأفعال اللازمة نحو: (عجبتُ من الضرب لزيد) لأنه يعمل لمشابهته الفعل، وبدخول الألف واللام زالت المشابهة، لأن الفعل لازم للتنكير، والمعرّف باللام معرّف، فمن أينَ يبقى الشَّبَهُ بين المعرّف واللا معرّف، والوجه هنا للقائل بالوجه الثاني الذي سبق في إعمال المصدر، أنّ الألف واللام لا يدخلان على ما يقدّر المصدر به وهو (أنْ والفعل)، فبدخولهما عليه ضعف تقديره بأن والفعل فيضعف عمله.

فإن قلت الإضافة أيضا من أسباب التعريف فعلى ما ذكرت يلزم أن لا يعمل المصدر المضاف، وقد ساغ إعماله، بل شاع، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[2]،

قلت: هذه الإضافة في تقدير الانفصال، فيكون المصدر المضاف مشاكلا[3] للفعل من حيث المعنى، فيعمل عمله، بخلاف المعرّف باللام فإن اللام لا تجيء مزيدة في أسماء الأجناس، فتجعل هنا مزيدة لتبقى المشاكلة بين المصدر والفعل، فإن قلت لو أعمل المضاف نظرا إلى المشاكلة المعنوية يلزم التسوية بينه وبين ما هو أقوى منه، وهو المنوّن، لأنه مشاكل للفعل لفظاً ومعنًى، أما لفظاً فلأنه عار من أسباب التعريف،

---

(١) في الأصل «في غلبهم» والمثبت من ع و ف.

(٢) سورة البقرة آية ٢٥١ وسورة الحج آية ٤٠.

(٣) في الأصل: «مشاركا» والمثبت من ف و ع.

كَقَوْلِهِ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ   يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

وَقَوْلِـــهِ:

كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الْضَّرْبِ مِسْمَعَا

وأما معنى فلأنه ليس باسم علم يراد منه شيء بعينه كزيد وعمرو، قلت: الفرق ثابت، وإن أعمل المضاف عمل الفعل، وهو أن لكَ أن تثبت في صورة الإضافة حكم المنوّن، ولا ينعكس، ألا تراك تقول: (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٌو بكراً)، برفع (عمرو) عطفا على محل زيد المجرور في الظاهر، كما تقول: (من ضربٍ زيدٌ وعمرٌو بكرًا) برفع «عمرو» عطفا على زيد المرفوع ظاهرا، وتقول: عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرًا بكرٌ بنصب «عمرو» عطفا على محل زيد المجرور في الظاهر وليس لك أن تقول: (عجبت من ضربٍ زيدٍ وعمرٍو بكرًا بتنوين (ضرب) وبجرٍّ عمرو عطفا على زيدٍ المجـرور بتقدير الإضافة وأنت مقدر لإضافة الضرب إليه فعلم أنَّ بين المنوّن والمضاف فَرْقاً واضحا، وإعمال المعرّف باللام ضعيف.

٤٤٣ ـ والشاهد لجواز إعماله نصب (أعدائه) بالنكاية فيما أنشده من البيت،[1] كما ينصب[2] المصـدر العاري من اللام نحو: ضعيفُ نكايةٍ أعداءَه. (ويخال: يَظنُّ،

---

(١) نَصُّـهُ:

ضَعِـيفُ النِّكَايَـةِ أَعْـــداءَهُ   يَخَالُ الْفِـــرَارَ يُـــرَاخِي الأجَلْ

والبيت من المتقارب وهو مجهول القائل، انظر سيبويه ١: ١٩٢ وشرح ابن يعيش ٦: ٥٩، ٦٤ وكذلك الخزانة ٣: ٤٣٩ (مطبعة بولاق).

والشاهد فيه نصب الأعداء بالنكاية لمنع الألف واللام الإضافة كمنع التنوين وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منوّن محذوف تقديره: ضعيف النكاية نكاية أعداءه، وذلك لضعف إعمال المصدر وفيه الألف واللام. يهجو رجلا. يقول: هو ضعيف عن أن ينكأ أعداءه، وجبان فلا يثبت لقرنه فيلجأ إلى الفرار ويخاله مؤخرا لأجله. (انظر هذا الشرح وبيان الشاهد من شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٤).

(٢) في ف و ع: «كما يعمل» والمثبت من الأصل.

ويراخي: يباعد، يهجو رجلا بالضعف والعجز عن مكافأة[1] أعدائه والانتصار منهم إذا ظلموه، ثم ذكر أنه يحسب الفرار يباعد أجله ويحرس نفسه).[2]

٤٤٤ ـ أما البيت الثاني[3]: ففي انتصاب «مِسْمَعًا» على رواية «كررت» وجهان:

أحدهما: ما ذكره المصنّف من أن الناصب هو المصدر المعرّف باللام وهو (الضرب).

والثاني: أن يكون الأصل (على مسمع)، حذف الجار وعدّى الفعل وهو «كررت» كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ﴾[4]

أي من قومه، والأول هو الوجه، لأن حذف (على) قليل نزر ليس للقياس فيه سَعَة، فإن قلت قد جاء عزّه في عزّ عليه، قلت كلاهما مستعمل، وفي التنزيل ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾[5].

(١) في الأصل: «نكايته أعدائه وانتصاف منهم» وفي ف: «عن مكافأته أعداءه والانتصاف منهم» والمثبت من ع لأنه الموافق تماما لما جاء من شرح في شرح أبيات الكتاب للسيرافي ج١ ص ٢٦١ ومنه نقل الجندي هذا الشرح.

(٢) ما بين القوسين منقول من شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١: ٢٦١.

(٣) نصُّـهُ: لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَحِقْتُ فَلَم أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وروايته في شرح ابن يعيش ٦: ٦٤ «كررتُ فلم أَنْكُلْ .....» والبيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ١: ١٩٢ إلى المرار الأسدي وقد نبّه ابن يعيش على نسبته عند سيبويه وأردف قائلا: «ورواه بعضهم في شعر مالك ابن زُغبة الباهلي وبعده:

وإنّي لأعدِي الخَيْلَ تَعْثُرُ بالقَنَا ... حِفاظاً عَلَى المَوْلَى الحديدِ لِيُمْنَعَا

كما نبّه السيرافي على نسبته في شرح أبيات الكتاب ١: ٤٦ قائلا: «وجدت في هذا الباب البيت منسوبا إلى المرار، ورأيته في شعر مالك بن زغبة الباهلي، وكانت بنو ضبيعة قد أغارت على باهلة، فلحقتهم باهلةُ وهزمتهم» أ. هـ. وكذلك جاءت نسبته لمالك بن زغبة الباهلي عند المحقق البارع عبدالقادر البغدادي في شرح الخزانة ٨: ١٣٢ وتوسع في شرح هذا الشاهد وبيان توجيهات النحاة له.

(٤) في الأصل: «واختار موسى قومه أربعين» وصوابه المثبت من ف وع لأنه الموافق للقرآن ـ انظر آية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٥) سورة ص آية ٢٣.

*** فصل * وَبَيْتُ الْكِتَابِ:**

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

إِنَّمَا نُصِبَ فِيهِ الْمَعْطُوفُ مَحْمُولاً عَلَى مَحَلِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ.

وهما في الاستعمال كَغَلَبَهُ، وغلب عليه، وعلاه وعلا عليه، فأما (كررت زيدًا) فلم يجيء مثله في الاستعمال، فلا يكون الحمل على الوجه الثاني حسنا، وفي البيت رواية أخرى وهي «لَحِقْتُ» مكان «كَرَرْتُ»، فعلى هذا لا حُجَّةَ في البيت. وأوله:

لَقَـدْ عَلِمَـتْ أُولَى الْمُـغِـيرَةِ أَنَّـنِي

أولى المغـيرة: أوائـل الجـماعـة التي أغـارت، يريد أنهم علموا ما صنعت حين لحقْتُهم، وضربتُ مِسْمَعًا، ـ وهو رجل ـ بالسيف، ولم أَنْكُلْ أيْ لم أَعْجَزْ ولم أَحِمْ عنه.[1]

قولـــــــه:

٤٤٥ ـ قَدْ كُنْـتُ دَايَنْـتُ..... .... [2]

قد ذكـرنا أن الإضافة فرع على التنوين، والأصل ذاك فيجوز أن يعتبر الأصل ويحمـل على المحـلِّ، والشـاهـد لما ذكـرنا قوله: واللَّيَّانَا، بالنصب عطفاً على محل الإفلاس، لأنه منصوب المحل لكونه مفعولا، فكأنه قال: لأَنْ خِفْتُ الإفلاسَ واللّيانَ.

---

(١) [شـ]ـرح أبيات سيبويه ١: ٤٦ والتفسير هنا مقتبس منه.

(٢) [بـ]ـعض بيت من الرجز مختلف في نسبته فقد نسبه سيبويه في الكتاب ١: ١٩١ إلى رؤبة بن العجاج وليس في ديو[انه] وإنما هو في مُلحقَاتِ ديوانه ص ١٨٧ وعند ابن يعيش ٦: ٦٥ هو لزياد العنبري وعند السيوطي في شرح شواهد المغني ٢: ٨٦٩ (هو لزياد العنبري وقيل لرؤبة) وهو بتمامه:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

والشاهد فيه: نصب الليان بالعطف على المعنى، وذلك كأنه قال: وتخاف اللّيان ويجوز أن يكون معطوفا على مخافة والتقدير: مخافَة الإفلاس ومخافةَ اللّيان ثم حذف المضاف وأقام المُضافَ إليه مقامه.

. . . كَمَا حَمَلَ لَبِيدٌ الصِّفَةَ عَلَى مَحَلِّ الْمَوْصُوفِ فِي قَوْلِهِ:

. . . . طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

أَيْ كَمَا يَطْلُبُ الْمُعَقِّبُ المظلومَ حَقَّهُ.

قال بعض المحققين: [1]أورد هذا البيت لِيُرِيَكَ على أنّ اللّيان معطوف على أصل العمل في التقدير، وليس بقويّ، لأنه مجرور لفظا وتقديرا، وإنما جاز هذا العطف نظراً إلى أنه كان يصحُّ أنْ يكون منصوباً على المفعولية وكذلك رفع «المظلوم» في البيت، [2] وقوله: «لأنه مجرور لفظا وتقديراً» يؤذن بأنّ إضافة المصدر حقيقية لا لفظية، وما ذكرنا قبل من أن إضافته لفظية اختيار بعض المحققين، والجواب عن السؤال السابق على قول هذا القائل أن تقول الإضافة ليست للتعريف أبدا كما في نحو: «غلام رجل»، و«ضارب زيد»، بخلاف حرف التعريف فلم تقوَ المخالفة للمصدر مع الفعل عند الإضافة قوّتَها عندَ دخول حرف التعريف فساغ أن يجري المصدرُ المضاف مجرى الفعل في العمل، ويغتفر ما أورثته الإضافة من ضرب مخالفة، وداينت فلانا عاملته، والضمير في (بها) للإبل، وحَسَّانُ اسم رجل، والمعنى لمخافتي[3] إفلاسَ غير حسان وليّانه، ومداينته بالإبل حسّان، لأنه ليس بمفلس ولا مماطل.

قوله: «كما حَمَل . . . .».

أَيَّدَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ جَوَازِ الحمل على ما أُضيف إليه المصدر بقول لبيد، يصف حماراً وأتانه:

---

(١) هو ابن الحاجب في الإيضاح ١: ٦٣٧.

(٢) البيت هو:

حَتّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

وسيأتي تحقيقه في الصفحة التي تلي هذه الصفحة.

(٣) في الأصل وع: «لمخالفتي» وهو تحريف وصوابه المثبت من ف.

* فصل * وَيَعْمَلُ مَاضِيًا كَانْ أَوْ مُسْتَقبِلاً، تَقُولُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدًا أَمْسِ، وَأُرِيدَ إكرامُ عَمْرٍو أَخَاهُ غَدًا.

---

٤٤٦ - حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[1]

لأن المظلوم صفة للمُعَقِّب بكسر القاف، وقد رفعه لأن المعقِّب مرفوع المحل على الفاعلية، كأنه قال: طلباً المعقب المظلوم حقه، أي كما يطلب المعقِّب المظلومُ حَقَّه، والتَّهجّر والتهجير: السير في الهاجرة، والمعقِّب: عن المصنِّف الغريم الدائن، لأنه على عقب غريمه يستقضي الدين.

قوله: «وَيَعْمَلُ ماضيًا.........».

لأنّ عمل المصدر بتضمنه حروف الفعل، ومشاركته إياه في الدلالة على الحدث، والتضمّن والمشاركة باقيان فيه ماضيًا كان أو مستقبلًا أو لأن عمله بتقدير (أَنْ والفعل)، وهذا يجري في الماضي والمستقبل.

---

(١) هذا البيت ترتيبه السادس والعشرون من قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص١٥٥ من قصيدة له عدتها خمسة وخمسون بيتا من الكامل قالها في صباه ووصف فيها حمارا وأتانة وشبه به ناقته ومطلعها:

طَلَلٌ لِخَوْلَةَ بالرُّسَيْسِ قَدِيمُ فَبِعَاقِلٍ فالأَنْعَمَيْنِ رُسُومُ

انظر ديوان لبيد ص ١٥١ - ١٥٩، وأما موضع الشاهد فيه كما بيّنه البغدادي فهو على أن فاعل المصدر - وإن كان مجرورا بإضافة المصدر إليه - محله الرفع، فالمعقِّب، فاعل المصدر، وقد جر بإضافته إليه، ومحله الرفع بدليل رفع وصفه وهو المظلوم). انظر الخزانة ٢ : ٢٤٠.

• فصـــــــل• وَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، فَلاَ يُقَالُ: زَيْدًا ضَرْبُكَ خَيْرٌ لَهُ، كَمَا لاَ يُقَالُ زَيْدًا إنْ تَضْرِبْ خَيْرٌ لَهُ.

قولـــــه: «وَلاَ يتقدّمُ......».

لايجـوز تقديم معمول المصدر على المصدر، فلا يُقال: (زيدًا ضربُك خيرٌ له)، لأنه عمل لمشاكلة الفعل، ولو قلت: (زيدًا أنْ تضرب خير له) أحلت، لأن (زيدًا) معمول تضرب في (أنْ تضرب)، (وتضرب) لايتقدّم على «أن» فلا يقال تضرب أنْ، فيمتنع تقديم زيد على «أنْ»، لأن المعمول تبع للعامل، وليس من الحكمة أن يكون له منزلة ليست لعامله المتبوع، ألا ترى أنّ جلوس الغلام بحيث يجلس دونه السيد خروج عن الحكمة، فيمتنع أن يتقدّم معمول تضرب على (أنْ تضرب) فلما امتنع تقديم زيد هنالك، امتنع فيما نحن فيه أيضا، لأن المصدر أخذ العمل من جهة الفعل، واستفاده بما ذكرنا من انعقاد الشبه بينهما، . فتكون رُتبته أدنى من رتبة الفعل، وفي تقديم معموله رفع لرتبة الأدنى على رتبة الأعلى، وحط لرتبة الأعلى عن رتبة الأدنى، وكلا الفسادين منتف، فينتفي التقديم.

اسم الفاعـــل

هُوَ مَا يَجْـرِي عَلَى يَفعـلُ مِنْ فِعْلِهِ كَضَـارِبٍ، وَمُكْرِمٍ، وَمُنْـطَلِقٍ، وَمُسْتَخْـرِجٍ، وَمُدَحْرِجٍ، وَيَعْمَلُ عَملَ الْفِعْلِ فِي التَّقْدِيمِ والتَّـأخِيرِ والإظْهَارِ وَالإضْمَارِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلامُه عَمْرًا. وَهُوَ عَمْرًا مُكْرِمٌ وَهُو ضَارِبُ زيدٍ وَعَمْرًا، أيْ وَضَارِبٌ عَمْرًا.

قولـــــه: «هو مايجرى على يفعل من فعله . . .».

أي يوازيه في حركاته وسكناته، كضارب مع يضرب، فكل منهما على أربعة أحرف، والثاني منهما ساكن، والباقية متحركة، وعلى هذا تخرّج أمثلته الباقية.

فإن قلت اسم الزمان والمكان جار على يفعل بهذا الاعتبار، وليس باسم فاعل، قلت قد وقع الاحتراز عنه بقوله اسم الفاعل، فكأنه قال هو الجاري على (يفعل) اسما لمن نسب إليه الفعل.

وقيل في حده أيضا هو المشتقُّ من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع.

وقولـــــه: «من فعلــه . . .».

احتراز من (جالس) في يقعد و(قاعد) في يجلس، فإن كُلًّا اســم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل مما جرى عليه. فجالس ليس باسم فاعل من يقعد، وقد يراد بالجاري شيئان آخران أيضا.

أحدهما: الصفة سواء ذكر معها الموصوف أو لم يذكر كقولهم: الميم لاتزاد أولا، إلا في الأسماء الجارية نحو مُكرم ومنطلق.

وثانيهما: أن تكون الصفة مرتبة على الموصوف نحو قولهم فعيل بمعنى مفعول، يستوى فيه التذكير والتأنيث إذا كان جاريا، ومرادهم أن يكون صفة مرتبة على موصوف.

قَالَ سِيبويْهِ: وأَجْرَوا اسم الفَاعِل إذا أَرَادُوا أَنْ يُبَالِغوا في الأَمْرِ مَجْرَاهُ إذا كَانَ عَلى بِنَاءِ فَاعِلٍ، يُريدُ نَحو: شَرّابٍ، وَضَرُوبٍ، وَمِنْحَارٍ وأَنْشَدَ لِلقُلاخِ:

قولـــه: «ويعمل عمل الفعل . . . .».

اللام في الفعل للعهد، أي يعمل عمل فعله، وليس قوله يعمل عمل الفعل بمطلق، إذ ليس لك أن تقول إن (ضارب) يعمل عمل (يذهب) و(ذاهب) يعمل عمل (يضرب)، فضارب يرفع وينصب المفعول به كيضرب، و(ذاهب) يرفع ولاينصب المفعول به كيذهب.

قولـــه: «في التقديم . . . .».

أي يعمل عمل الفعل حال كونه مقدّما على معموله، ومؤخراً عنه، فمثال التقديم: (زيد ضاربٌ غلامُهُ عَمْرًا)، فضارب مقدّم على معموليه وهما غلامه وعمراً، ومثال التأخير: هو عمراً مكرمٌ، فمكرم نصب عمرًا هو مؤخّر عنه.

وأما مثال الإظهار فظاهر، وأما مثال الإضمار فكقولك: هو ضاربُ زيدٍ وعمرًا، ألا ترى أن (عمرًا) منصوب، ولا ناصب له إلا اسم فاعل آخر مقدر، إذ لابد للنصب من أن يكون اسم فاعل منوناً، والمذكور غيرُ منوّن لأنه مضاف.

قولـــه: «وأجـروا . . . .»[1].

أي أجروا اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مجرى اسم الفاعل الموضوع لغيرها،

---

(١) قال سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يُبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنه يريدِ به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعُولٌ، وفعّال، ومِفْعال، وفَعِل، وقد جاء فَعِيل كرحيمٍ وعليمٍ وقديرٍ وسميع وبصير، يجوز فيهن ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار» أ.هـ الكتاب ١: ١١٠.

لأن المـوضوع للمبالغة هو الطرف الثاني، والموضوع لغيرها هو الطرف الأول، وليس بمستبعد أن يجري أحد الطرفين مجرى الطرف الآخر، وقيل كأنهم جعلوا مافيه من زيادة المعنى قائما مقام ما كان من زنة اسم فاعل جارٍ على يفعل فأعملوه إعماله، المِنْحَار: مبالغة في الناحر.

قولـــه :

٤٤٧ـ أخا الْحَرْبِ ....[1]

الشاهد فيه أنه نصب (جِلاَلَها) بـ(لَبّاسًا) وهو مبالغة اللابس.

تمـــامــــه :

وَلَيْسَ بِوَلاّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

وقبلـــــه :

فإنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعَ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلاَ[2]

يقول إن لم تبلغ أنت أيها المخاطب الرتبة العلية، فإني أرفع من جميع مَنْ يُنَاسِبُنِي وأعلى ذِكرا، و «بأرفع» مع خبر «إن» في «فَإنني وأطولا» منصوب على الحال، وأراد أطول من كل شيء، فحذف
أي: أنا بأرفع الأمكنة التي حولي طائلا كلَّ شيء، ثم قال:

---

(١) هو بتمامـــه :
أخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليها جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أعْقَلا
والبيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١١١ للقلاخ، وقال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٤٠ : هو للقُلاخ بن حزن التميمي في رده على سَوّار بن حَنان المنقري. انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٧٠.
(٢) انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ : ٢٤٠.

ولأبي طَالِبٍ :

* ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

«أخا الحرب» وانتصابه على الحال.

وجِلَالُ الحرب: الدروع والبيض والسلاح، والخوالف: جمع خالفة وهى عمود من أعمدة البيت، والولّاج: الدَّخال، أي إذا حضر البأس والخوف لم ألج البيت مستترا، بل أظهر وأحارب. والأعقل: الذي تضطرب رجلاه من وجع، أو فزع، يريد أنه قوي النفس ثابت القدم في موضع الزلل[1]، والقُلَاخ: بضم القاف، وتخفيف اللام والخاء المعجمة.

قولـــــه : «ولأبي طالب ......».

هو أبو طالب بن عبد المطلب يرثي أبا أميّة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم. تمامـــــه :

٤٤٨ـ إذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّك عَاقِرٌ[2]

وقبلـــــه :

تَرَى دَارَهُ لَا تَبْرَحُ الدَّهْرَ عِنْدَهَا
مُجَعْجَعَةٌ أُدْمٌ سِمَانٌ وَبَاقِرُ[3]

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٤٠ـ٢٤١ فمنه قد استمد شرح البيتين وتفسيرهما.

(٢) البيت الشاهد بتمامه:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذَا عَدِمُوا زَادًا فإنَّك عَاقِرُ

والبيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب في رثاء أبي أمية بن المغيرة انظر سيبويه ١ : ١١١ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥٢ـ٥٣ وابن يعيش ٦ : ٧١ وخزانة الأدب ٨ : ١٤٦ وهو شاهد على أن (ضروبا) صيغة مبالغة اسم الفاعل، محول عن ضارب، ولهذا عمل عمله فنصب (سوق سمانها) بضروب.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٥٢ والخزانة ٨ : ١٤٦ـ١٤٧.

وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَـرَبِ : إنَّه لِمِنْحَارٌ بَوائِكَهَا، وَأَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ وأنشد :

* كَرِيمٌ رُؤوسَ الْدَّارِعِينَ ضَرُوبُ *

وَجَوَّزَ هذا ضروبٌ رُؤوسَ الرِّجَالِ وَسُوقَ الإِبلِ .

إذا أكِلَتْ يَوْماً أتى بَعْدُ مِثْلُهَا
زَوَاهِقُ زُهْمٌ أوْ مَخَاضٌ بَهَازِرُ[1]

المُجَعْجِعَةُ[2] من الإبل: التي أُبركت في الموضع الغليظ الذي لايطمئن النازل فيه، والأُدْمُ: جمع آدم وهو الأبيض من الإبل[3]، والباقر: البقر إذا أُكِلَتْ، أي إذا أكلها الأضياف والمُسْتَرْفِدُون، أتى بَعْدَ فَنَائِها مِثْلُها، يريد أنهُ يُدني من موضعه الـذي ينـزلـه قطعةً مِنَ الإبلِ للنَّحْر والقِرَى، وكلما فَنِيَتْ أحْضَرَ قطعةً أخرى. والزَّواهق والزُّهْمُ: السِّمَانُ، والمخاض: الحوامل، والبهازر: العظيمة الأجسام. الـواحدة بُهْزُرَةٌ، والسُّوق: جمع ساق، (إذ عَدِمُوا): يعنى إذا عَدِمَ قومك الأَزْوَادَ عَقَرْتَ أَنْتَ الإبل[4].

قولـــــه : «بوائِكَهَا . . . . . .»[5].
أي نوقها السمان من بَاكَتِ النَّاقة تَبُوكُ سَمِنَتْ.

---

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٥٢ والخزانة ٨ : ١٤٦-١٤٧ .
(٢) مُجَعْجِعة: اسم فاعل من جعجعت الإبل، إذا صوتت وإنما تصوت لذبح أولادها. الخزانة ٨ : ١٤٨ .
(٣) اللســـان: (أدم) .
(٤) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٥٢-٥٣ .
(٥) هذه إشارة إلى قول الزمخشري: (وحُكى عن بعض العرب إنه لَمَنْحَارٌ بوائِكَها، وأما العسلَ فانا شرّاب). المفصل ص ٢٨٧ . وانظر سيبويه ١ : ١١١، ١١٢ ولسان العرب (بوك) عن الكسائي: باكت الناقة تبوك بوكا: سمنت كذا في اللسان.

* فصـــــل * وَمَاثنّي مِنْ ذلِكَ وَجُمعَ مُصْحَّحاً أَوْ مُكَسَّراً يَعْمَلُ عَمَلَ الْمُفْرَدِ كَقَولِكَ: ضَارِبَانِ زَيْداً، وَهُمْ ضَارِبُونَ عَمْراً، وَهُمْ قُطّانُ مَكَّةَ، وَهُنَّ حَواجُّ بَيْتَ اللَّهِ . . وَعَوَاقِدُ حُبُكَ النِّطَاقِ . .

قولـــــه :

٤٤٩ - كَرِيـمٌ . . . .[1]

أعمل الضروب في (رؤوس الدارعين) والمعمول مقدّم على طريقة هو عمرًا مُكْرِمٌ.

قولـــــه : «وسُوق الإبـــل . . . . » .

بالنصب على تقدير: وَضَرُوبٌ سُوق الإبل، كما صَنَعَ مِثْلَ هذا في: «وهو ضاربُ زيدٍ وعمرًا» .

قولـــــه : وماثُنّي مِنْ ذٰلِكَ أوْ جُمعَ مُصَحَّحًا وَمُكَسَّرًا . . . . . »

يريد منهما جميعا، أعنى ما كان على وزن فاعل، وما كان للمبالغة .

قولـــــه : وهم قُطَّانُ مَكّةَ . . . . » .

أي سكانها، جمع قاطـــن .

قولـــــه : «وهن حَواجُّ بَيْتَ اللَّهِ . . . » .

---

(١) الشاهد بتمامه وهو من الطويل:

بَكَيْتُ أَخَا اللَّأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدّارِعِينَ ضَرُوبُ

وقد اسشتهد به سيبويه في الكتاب ١ : ١١١ من غير نسبة وكذلك السيرافي في شرحه ١ : ٢٧٢ من غَير عزو، وقد عزاه ابن يعيش في شرحه ٦ : ٧١ لأبي طالب. والشاهد فيه إعمال فعول كفاعل، وفيه دلالة على جواز تقديم معموله عليه لأن المراد ضروب رؤوس الدارعين ثم قدّم. واللأواءُ: الشِّدَّةُ وقوله بكيتُ أخا اللأواءِ: أي أخا الشِّدَّة والجُهد، يراد به الذي يجود ويعطي في الشِّدة، وقولــه: يُحْمَدُ يومه: أي كُلُّ يوم له فيه فِعْلٌ محمود.

. . . .

تقول : (هُنَّ حواجُّ بَيْتَ الله غدًا)، بنصب (البيت) بحواج، وامتناع التنوين في (حواجٍّ) لعدم انصرافه.

قولـــــه : «وعواقِـدُ . . . .» .

هي منونة لأنها حُكيت، كما وقعت في قولـه:

٤٥٠ـ وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِغْشَمٍ ... جَلْدٍ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ[1]

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[2]

على الظلام: أيْ في الظلام، بِمِغْشَمٍ أيْ بَفَتًى يَغْشِمُ الناسَ أيَ يَظْلِمُهُم لشجاعته، والمُثقَّلُ: الكثير اللحم، والحُبُك: الخيط الذي تَشُدُّ به المرأةُ نِطاقها. أرادَ أنَّ أمه حَمَلَتْ به وهي مَشْدُودَةُ الثياب، لم تتهيأ للنكاح، فكأنها نُكحت وهي لاتريد.

وزعموا أنها إذا نكحت وهي مكرهة جاءت بالولد لا يطاق.

والنِّطَاقُ: ماتَشُدُّ به المرأة وسطها، والمُهَبَّل: العظيم الضخم، يريد من الذين حملت النساء بهم وهن مكرهات[3].

(١، ٢) البيتان من الكامل وهما لأبي كبير الهذلي ـ انظر سيبويه ١ : ١٠٩، وفيه الشاهد ـ وانظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٢١٧ـ٢١٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٨٤ـ٩٢ وديوان الهذليين ٢ : ٨٨ـ١٠٠ وشرح ابن يعيش ٦ : ٧٤ـ٧٥ وخزانة الأدب ٨ : ١٩٢ـ٢٠٩ فقد أورد فيها البغدادي تحقيقا وافيا وشرحا كافيا للبيتين ومناسبتهما ونسبتهما.

والشاهد فيه: أنه صرف عواقد ضرورة ونصب به حبك. قال ابن يعيش: وعواقدٌ: جمع عاقدة يريد أن أمه حملت به مكرهة. والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا. شرح ابن يعيش ٦ : ٧٥.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٢١٨ فمنه استمد شرحه للبيتين.

وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

قولـــــه :

٤٥١ـ أوالفــاً . . . .[1]

ويروى: قَوَاطِناً، والحَمِي بكسر الميم: أراد الحمام، فحذف الألف فاجتمع ميمان، فلزم التضعيف، ثم أُبدلت الياء من أحدهما، لأن الياء تبدل من حرف التضعيف كما في دينار، والأصل دِنَّار.

ووجه آخر أن قول لبيـــد :

٤٥٢ ـ دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالعٍ فَأَبَانِ . . . .[2]

فيه حذف حرفين، إذ التقدير: درس المنازل، مع أنه ليس فيه تضعيف فأولى أن يجـوز فيه حذف واحـد وهي الميم الأخيرة التي هي أحد حرفي التضعيف، فحذفت هي ، وُحوّلت كسرتها إلى الألف فأبدل الألف ياءً.

---

(١) البيت للعجاج في ديوانه ص ٢٩٥ وهو بتمامه:

أوالِفاً مكةَ مِنْ وُرقِ الحَمِي.

وهذا البيت ترتيبه السابع والأربعون من أرجوزة للعجاج عدتها واحد وسبعون ومائة بيت ومطلعها:

يا دارَ سَلْمى، يا اسْلمي ثم اسْلَمِي.

(انظر ديوان العجاج ص ٢٨٩-٣٠٩) وسيبويه ١ : ١١٠. وأوالف: جمع آلفة مثل أواصر جمع آصرة. وصف حمام مكة بأنها قد ألفت مكة لأمنها فيها. والشاهد فيه نصب مكة بقوله أوالفا.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢٠٦ وهو مطلع قصيدة له عُدَّتها اثنان وثلاثون بيتا وهو بتمامه:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالعٍ فأَبَانِ وَتَقَادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ

وَقَالَ طَرَفَةُ :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُم فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

قولـــه :

٤٥٣ - ثُمَّ زَادُوا .... [١]

غُفُرٌ وَفُخُرٌ : جمعا غَفور وفَخور، كَزَبور وزُبُر ، أي ثم زادوا على الفضائل التي ذكرتها فيهم أنهم إذا جنى عليهم بعض قومهم وأذنبوا غَفروا له ذنبه مع قدرتهم على الانتقام ، ولايفخرون على قومهم وإن كانوا أفضل منهم .

وقبلـــه :

أُسْدُ غَابَاتٍ إِذَا ما فَزِعُوا غَيْرُ أَنْكَاسٍ وَلاَ عُوجٍ دُثُرْ [٢]

الغـابات : جمع غابة، وهي الأَجَمَةُ، مدح قومه وَشَبَّهَهُم بالأسد التي تَسْكُن الآجام ، فإذا تعرض لها شيء قَاتَلَتْ عن آجامها ، حتى تحمِي أشبالها قتالا شديدا . والأنكاس: جَمْعُ نِكْسٍ ، وهو من الرِّجال الرديء الذي لاخير فيه، ومن السِّهام المنكوس أي المقلوب النصل، والعُوج : جَمع أعوج، يريد أعوج الخِلْقَةِ، والدُّثُر: جَمْع دَثُور، وهو المُتَزملُ في ثيابه الملتف من الكسل، وَضَعْفِ البدن والهِمَّة [٣] .

---

(١) البيت بتمامه وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٤ .

ثُمَّ زادوا أَنَّهم في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

وترتيبه الحادي والأربعون من قصيدة له عدتها أربعة وسبعون بيتاً من الرمل ومطلعها :

أَصَحَوْتَ اليَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

(ديوان طرفــة ٥٠-٧٣) وفي شرح أبيات سيبـويه ١ : ٥١ غُفـرٌ ظُلْمَهُمْ . وفي سيبـويه ١ : ١١٣ غيرُ فُجُرْ بالجيم. قال ابن يعيش: (والشاهد فيه أنهم أجروا جمع فَعول وما كان للمبالغة في باب المتعدي مجرى جمع فاعل في التعدي، فغُفُر جمع غفور، وقد عدّوه إلى ذنبهم كما عدوا غفوراً نفسه) أ . هـ انظر شرح ابن يعيش ٦ : ٧٦ .

(٢) ديوان طرفة صٌ ٦٤ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥١ .

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ٥١-٥٢ ومنه استقى الجندي شرحه للبيتين .

وَقَالَ الْكُميتُ :

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِيص العَشِيَّاتِ لاخُورٍ وَلا قَزَمِ

قولــــــه :

٤٥٤ - شُمٌّ .... [1]

الشُّمُّ : جَمْعُ أَشَمَّ من الشَّمم، وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه، والعرب تفتخر بذلك. والمهاوين: جمع مِهْوان، وهو الذي يُهين الجَزُورَ وينحَرُها، وأراد أبـدان الجُـزُر فاكتفى بالـواحـد، ويروى: (أَبـداءَ الجَـزُورِ) والبَدْءُ: المفْصِلُ، والمخَـاميص الذين ليسوا بعظام البُطون، والخُورُ: الضِّعاف، والقَزَمُ: الضِّعاف الذين فيهم دمَامَةٌ. يصف قومه[2].

---

(١) البيت من البسيط وهو بتمامه:

شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا مِيص العَشِيَّاتِ لا خُورٍ وَلاَ قَزَمِ

والبيت من البسيط مختلف في نسبته إذ نسبـه سيبويه في الكتاب ١ : ١١٤ للكميت وكذلك تابعه الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه على المفصل ٦ : ٧٦ بينما نسبه السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ :١٤٧ إلى ابن مقبل. وانظر الخزانة ٨ : ١٥٠-١٥٥.

والشاهد فيه: نصب (أبدان الجزور) بقوله مهاوين، وهو جمع مِهوان، ومهوان تكثير مُهين، كمـا كان مِنحـار تكثير ناحر، فعمل الجمع عمل واحده، كما كان اسم الفاعل كذلك. ابن يعيش ٦ : ٧٦.

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه ١ : ١٤٥-١٤٦.

* فصـــــل * وَيُشْتَرطُ في إعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ في مَعْنَى الحَـالِ أَوْ الاسْتِقْبَـالِ ، فَلاَ يُقَالُ زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْسِ ، وَلاَ وَحْشِيٌّ قَاتِلٌ حَمْزَةَ يومَ أُحُدٍ، بَلْ يُسْتَعْمَلُ ذلِكَ عَلى الإضَافَةِ. . . . .

قولـــه : «ويشترط . . . . .».

الأصـل في الأسمـاء أن لاتعمـل، ألا ترى أن نحـو غلام وفـرس لاتـرفـع، ولاتنصب، وإنما العمل للفعل ومايشابهه، فاسم الفاعل على ثلاثة أضرب كما أن الزمان كذلك، والذي يعمل ما كان للحال أو للاستقبال، لأنه يُشبه المضارع من وجوه منها ماقرعنا به سمعك في أثناء الكتاب من قبوله الشّياع والاختصاص، وكونه موازيا ليفعل وغيرهما، ومنها أنه يثنى ويجمع بالواو والنون، أو الألف والتاء، كما يلحق المضـارع ضمير الاثنين والجمـع نحـو: ضاربـان، وضاربون، وضاربة، وضاربتان، وضاربات، والتشبيه في هذا من جهة اللفظ، فضاربان كيضربان في لحاق الألف والنون. وأما التقدير فمختلف، إذ الألف في (ضاربان) حرف، وفي (يضربان) اسم قام مقام الظاهر، والنون في (ضاربان) عوض من الحركة والتنوين، وفي يضـربـان قائمـة مقـام الرفعة، فلذا قلنا كما يلحق المضارع ضمير الاثنين والجمـع، ولم نقـل كمـا يثنى المضارع ويجمع، ومشابهة «ضاربات» ليضربن أنقص، لأن الألف والتاء لاتشبه النون في يضربن من حيث إن الضمير نون مفردة والشبـه بينهمـا من حيث إنّ كلا منهمـا يدل على الجمـع، وما ذكرناه من وجوه المضارعة مفقودة في مثال الماضي، فما «ضارب» كضرب في الزّنة، ولافي غيرها من الأوجه.

فإن قلت: ماتقول في تحقق الوجه الأخير؟ قلت: ذاك أنقص من الوجه الذي ذكرنا في المضارع، إذ لا نون بعد الألف والواو في «ضربا»، و«ضربوا»، وضربنا، فلما تحققت هذه الوجوه للمشابهة بين اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال،

..... إلاَّ إذا أُرِيـدَت حِكَايَـةُ الحَالِ المَاضِيَـةِ، كَقَـوْلِهِ عَـزَّ اسْمُـهُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾.

وبين فعله الذي هو يفعل وانتفت هي بين اسم الفاعل الماضي وبين فعله الذي هو فعل أعمل اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال عمل «يفعل»، فقيل: «هذا ضارب غلامُـه عمرًا الساعة أو غدًا» فرفع به ونصب كما بيضرب، ولم يقل زيد ضاربٌ عمرا أمس كما يقال: زيدٌ ضرب عمراً أمس، لأن العمل بالمشابهة، فأينما تحققت تحقق، وأينما انتفت انتفى.

قولـــــه: «إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية....».

قد بيّنـا أن اسم الفاعل لايعمل إذا كان للماضي، فلا يجوز أن يقال: «زيد ضاربٌ عمرًا أمس».

والكســـائي[1] جوز إعمـــاله محتجا بقـوله تعـالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[2]، فـ(بَاسِطٌ) ماضٍ كما ترى، وقد أُعمل حيث نون، ونصب به مابعده كما تقول في الفعل (يبسط ذراعيه)، ولم يقل باسطُ ذراعيه بالإضافة ليبطل عمله، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (كانت الإضافة واجبة)[3]. «زيدٌ ضاربُ عمـرٍو أمس» ونحن نقـول إنّ اسم الفاعل أخذ شبها بالمضارع فعمل، كما أن المضارع لشبهه باسم الفاعل أعرب، وهذا على سبيل المقارضة والمعاوضة.

أما الماضي فلم يشبه باسم الفاعل فيعرب بل هو على أصله الذي هو البناء كذلك اسم الفاعل لم يُشَبّه بالماضي فيعمل عمله، فيبقى على أصله الذي هو عدم العمل.

---

(١) انظر ذلك في شرح ابن يعيش ٦: ٧٧.

(٢) سورة الكهف آية ١٨.

(٣) في ع: «كانت الإضافة واجبة عند غير الكسائي» والمثبت من الأصل وف.

أمـا الآية فالجواب عنها أن: «باسِطٌ» ماض في الظاهر، إلا أن المعنى على الحال، ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو: «وكلبهم يَبْسطُ ذراعيه» لكان على سنن الاستقامـة، وذلـك لأن الحـال المـاضية تُحكى على صورة الحـال الحاضرة، إذ الأحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه، حتى كأنه واقع، ولذا أوقع المضارع في موضعها فقيل: «جاءني رجل أمس يضرب عمرًا»، وقيل: «سرت أمس حتى أدخلُ البلد» بالرفع، ولولا قصد التعبير عن الحال لامتنع وقوع المضارع منزلة فعل الحال لأنه هو المقصود، ومنه قول من قال[1]:

٤٥٥ ـ هُمُ مَنَعُوا حِمَى الوَقْبَى بِضَرْبٍ   يُؤَلِّفُ بَيْنَ أَشْتَاتِ الْمَنُونِ[2]

فإنه أخرج ما هو ماضٍ في صورة المضارع، فقال (يُؤلِّف) لإرادة حكاية الحال الماضية، لولا ذلك لقال بضرب أَلَّف.

قولـــــه : «أو أُدْخِلَتْ ....»[3].

لأنّ الألف واللام بمعنى الذي، واسم الفاعل صلته، والتقدير: الذي ضرب زيدا أمس، وهذا سائغ مستقيم.

---

(١) هو أبو الغُول الطَّهَوي ـ انظر شرح الحماسة للمرزوقي ج١ ص ٤٢ واللسان «وقـب».

(٢) البيت ترتيبه الخامس من مقطوعة شعرية لأبي الغُول الطُّهوى من الوافر. قال ابن منظور في لسـان العـرب (وقـب): قال ابن بري: صواب إنشـاده: حِمَى الوَقَبى، بفتح القاف، والحِمى: المكان الممنوع، يقال: أحميت الموضع: إذا جعلته حِمىً: فأما حميته: فهو بمعنى حفـظته. والوَقْبى: ماءٌ لبني مازن: والأشتات: جمع شَتٍّ، وهو المتفرّق، وقوله يؤلف بين أشتات المنون: أراد أن هذا الضربَ جمع بين منايا قوم متفرِّقي الأمكنة، لو أتتهم مناياهم في أمكنتهم، فلما اجتمعوا في موضع واحد أُتتهم المنايا مجتمعة. أ.هـ انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٣٨ ـ ٤٤.   والشاهد فيه هو ما ذكره الشارح في المتن.

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري: ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو

• فصـــــل • وَيُشْتَرطُ اعتِمادُه على مُبْتدأ أَوْ موْصُوفٍ أَوْ ذِي حَالٍ . أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهام . أَوْ حرْفِ نَفْي كقوْلك : زَيْدٌ مُنْطلِقٌ غُلامُهُ، وهـذا رَجُـلٌ بَارِعٌ أَدَبُـهُ. وَجـاءَني زيدٌ راكِبًا حمارًا . وأَقائمٌ أَخَواكَ، وَمـا ذَاهِبٌ غُلامَاكَ .

قولـــــه : «ويشترط . . . . . .»[1]

قد ثبت أن اسم الفاعل غير أصيل في العمل بل هو فرع في ذلك على الفعل، فلا يقوى قُوَّة الفعل، إذ من المعلوم الذي لامجال إلى رده أن مراتب الفروع منحطة عن مراتب الأصول. فلذا اشترط في إعماله أن يعتمد على شيء وهو أحد الخمسة المذكورة في المتن، لأنه يصير بهذه الأشياء أخص بالفعل من الاسم. أما الخبر والصفة والحال فأمرها ظاهر، وأما الاستفهام فلأنه مستدع للفعل، والنفي أخو الاستفهام. فالحاصل أن هذه الأشياء من خصائص الفعل، فيكتسب اسم الفاعل بالاعتماد عليها تحققًا في شبهة الفعل من حيث إنه لايجوز أن يخبر عنه في هذه الأحوال فتأكد فيه جنبة الفعلية، ويقع في حد هو بالفعل أخصّ وهو العاملية، ولا فرق بين أن يكون المبتدأ صريحا، وبين أن يكون قد دخله العوامل المختصة به في صحة الاعتماد عليه نحو: «إنّ زيدًا ضاربٌ غلامُه عَمْرًا» «وكان زيدٌ قائما أخواه». «وحسبتُ زيدًا ذاهبا أبوه»، فيقع الاعتماد وقوعه قبل دخول هذه العوامل.

= الاستقبال . . . . . . أو أدخلت عليه الألف واللام كقولك : الضارب زيدا أمس.

(١) إشارة إلى قول الزمخشري : «ويشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي . . .».

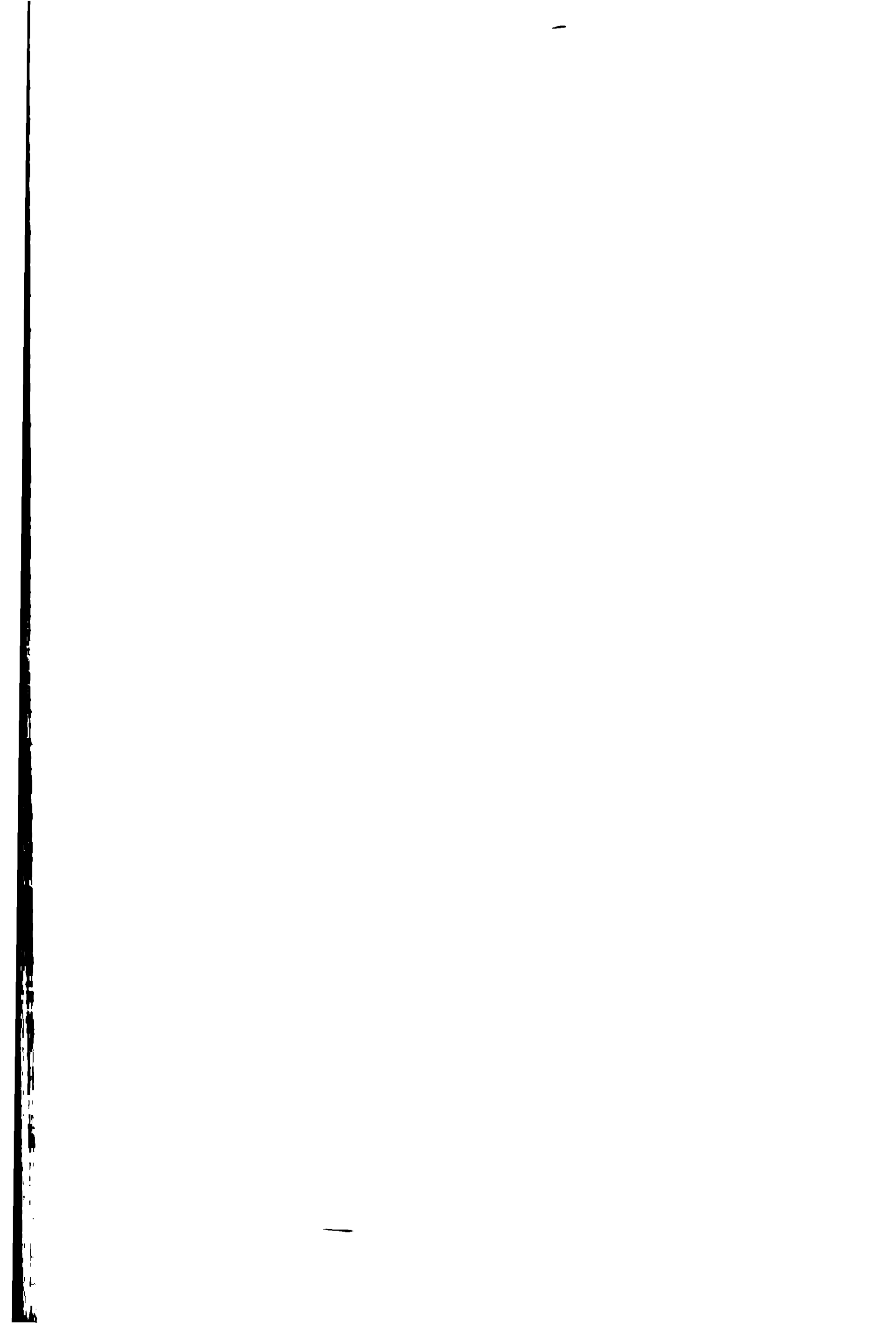
..... فإنْ قُلْتَ: بَـارِعٌ أَدَبُـه مِنْ غَيْر أَنْ تَعْمِـدَه بِشَيْءٍ، وَزَعَمْتَ أَنَّك رَفَعْتَ بِه الظَّاهِرَ كُذِّبْتَ بِامْتَنَاعِ قَائِمٌ أَخَوَاكَ.

قولـــه : «بامتناع قائم أخواك . . . .»[1]

إذ لو ساغ هذا فارتفـاع (أخـواك) إمـا على الفاعلية، أو على الابتداء، وكلا الوجهين ممتنع، فالأول لعدم اعتماد قائم على شيء قبله، والثاني : لوقوع المفرد خبرا عن الاثنين، فلو كان أخواك مبتدأ، وقائم خبره لَقيل: «قائمان أخواك».

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري: «فإن قلت بارع أدبه من غير أن تعمده بشيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر كُذبت بامتناع قائم أخواك».



اســـم المفعـــول

هُو الجَارِى عَلى يُفعَلُ مِنْ فِعْلِه نَحْو: مَضْرُوبٌ، لأَنَّ أَصْلَهُ مُفْعَلٌ وَمُكْرَمٌ، وَمُنْطَلَقٌ بِه، وَمُسْتَخْرَجٌ، وَمُدَحْرَجٌ.

قولـــــه : «هو الجاري على يُفْعَلُ . . . . .».

اسم المفعول جار على يُفْعَل، فإن الواو في مضروب زيادةٌ نشأت من ضمة عين «مَفْعُل»، كالواو الناشئة من ضمة الظاء في قوله:

٥٠ م - وإنَّني حَيْثُما يثْنِي الْهَوَىَ بَصَري مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[١]

وإنما زادوا الواو لرفضهم مثل[٢] مَفْعُل في الكلام، فإنْ قلت: قد جاء «مَفْعُل» في قولـه:

٤٥٦ - لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ[٣]

---

(١) مـر آنفا - انظر ص ٢٣٧ .

(٢) في ع و ف : «مثال» والمثبت من الأصل.

(٣) الرجز لأبي الأخزر الحِمّاني على مانسبه إليه المحقق عبد القادر البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٦٨-٧٠ وقبله:

مَرْوانُ مَرْوانُ أخُو اليوم الْيَمِى

قال البغدادي في شرح هذا الشاهد وإعرابه: (فقدم الميم بضمتها إلى موضع الواو، فصار اليَمُو، فوقعت الواو طرفا وقبلها ضمة، فقلبت ياء، وكسر ما قبلها، كما قيل في جمع دلو أدْلٍ، فموضع اليمى على قول السيرافي رفع وموضعه على القول خفض. وهذا التأويل الذي تأوله السيرافي هو الظاهر من مذهب سيبويه، وهو تأويل لايصح إلا على رواية من روى أخو اليوم اليمي. وأما من رواه:

مروانُ يا مروانُ لليوم اليَمِي . . . فلا يكون موضع اليمي إلا خفضا على الصفة. . . .

وأبو الأخزر راجز إسلامي اسمه قتيبة، والأخزر بالخاء والزاي المعجمتين وآخره راء مهملة،

وقولـــــه :

٤٥٧ - بُثَيْنَ الْزَمِي لَا ، إنَّ لَا ، إنْ لَزِمْتِهِ

عَلى كَثْرَةِ الوَاشِينَ، أيُّ مَعُونِ[1]

قلت: هما جمع مَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ، كذا قاله الفراء[2].

وقيل[3]: وقـع في المفصـل، لأن أصله يَفْعُـل بالياء، والصـواب بالميم المضمـومـة، والمـراد أن أصله مُفْعَل، لأنَّ (مضروبا) ليس (أصله في الحقيقة

= والحِمَّاني منسوب إلى حِمَّان بكسر المُهملة وتشديد الميم. شرح شواهد الشافية ٧٠ والشاهد فيما أورده في المتن قوله (مَكْرُم)، فإنه جمع مَكْرُمَة.

وانظر لسان العرب (كرم). وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٧ .

(١) انظر ديوان جميل ص ١٢٦ ولسان العرب (كرم) وشرح شواهد الشافية ص ٦٨ وهذا البيت ترتيبه الثالث والعشرون من قصيدة لجميل بثينة عدتها ستة وعشرون بيتا من الطويل ومطلعها:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الراقصاتِ عَلى منىً هُوِيَّ القَطَا يَجْتَزْنَ بَطْن دَفِينِ

ومعنى البيت كما فسره البغدادي. (يقول إنْ سألك سائل يا بثين هل كانَ بينك وبين جميل وصل فقولي: لا، فإن فيها عونا على الواشين ودفعا لشرّهم، و(بثين) مرّخم بثينة منادى وهو اسم محبوبته. يقول: ردي على الواشين قولهم وإذا سألوك شيئا فقولى: «لا» فإنهم إذا عرفوا منك ذلك انصرفوا عنك وتركوك، فيكون لزوم كلمة «لا» عوناً عليهم، و(أيُّ) دالة على الكمال مرفوعة خبر إن، أي إنّ لامعونة أيُّ معونة.

على أن السيرافي قال: أصله معونة، فحذفت التاء لضرورة الشعر، وأجاز ابن جني في شرح تصريف المازني أنْ يكون كذا وأن يكون جمع معونة، وكذا أجاز الوجهين في مَكْرُم ومألك. وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة).

أ.هـ انظر شرح شواهد الشافية ص ٦٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٧ .

(٢) انظر قول الفراء في معاني القرآن ٢ : ١٥١-١٥٢ .

(٣) القائل هو ابن الحاجب في الإيضاح ١ : ٦٤٣-٦٤٤ .

«يُضرباً»، لما سيجيء[1])، فظهر أن الياء غير مستقيم، فلذا قلنا إنه بالميم، والمراد بيان أصله، وهو مستقيم، وخص مضروبا لأن غيره من أسماءِ المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير بخلاف مضروب.

وبابه، فإنه ليس بجارٍ على الفعل، فقال أصله مُفْعَل، إظهارا لجريه على الفعل.

(وبهذا وضح بطلان تفسير الجري هنا بالوقوع موقع الفعل من حيث أن لو كان ماذكرنا من الوقوع مرادا، لما بقي لتخصيص«مضروب»بالذكر فائدة لأنّ أسماء المفاعيل على المعنى كلها سواء.

ووجه آخر، أن ماذكرنا من التفسير لو كان مرادا، لكان ذكره في اسم الفاعل لسبقه وأصالته، فكان ينبغي أن يقول نحو ضارب لأن أصله يفعل، وإطلاق اسم الفاعل على اسم إذا كان لما مضى.

ووجه ثالث، لبطلان ما ذكرنا من التفسير لعدم بقاء ما ذكره من حد اسم الفاعل جامعا، لأنّ هذا المذكور اسم فاعل، بمعنى فعل لا بمعنى يفعل)[2]، «ثم قال هذا القائل»[3]، وإنما غُيِّر إلى لفظ «مفعول»، لأنه لو بقي على مَفْعُل لم يُعلم أهو اسم مفعول لفَعَل، أو لأفْعل، وكان باب مضروب أولى بالتغيير بالزيادة، لقلّة حروفه في التقدير فمكرم في التقدير مؤكرم، ولما زادوا نحو مضروب واوا فتحوا ميمه تخفيفا.

---

(١) في ع: «بمواز» «ليضرب» في لفظه والمثبت من الأصل و ف.

(٢) ما بين القوسين تفردت به نسخة ع.

(٣) في ع: «ثم قال هذا القائل الذي بيّنَ أن قوله لأن أصله يُفعل بالياء والميم» والمثبت من الأصل و ف. والقائل هنا هو ابن الحاجب في الإيضاح ١: ٦٤٤.

...... وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ تَقُولُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُـلاَمُهُ، وَمُكَرَّمٌ جَارُهُ، وَمُسْتَخْرَجٌ مَتَاعُهُ، وَمُدَحْرَجٌ بِيَدِهِ الحَجَرُ.

.... **وأَمْرُهُ على نَحْو مِنْ أَمْرِ اسْمِ الفَاعِلِ في إعْمَال مُثَنَّاهُ وَمَجموعِهِ واشْتَراطُ الزَّمَانَيْن والاعتِمَادِ.**

قولـــــه : «وَيَعْمَلُ عَملَ الفِعْلِ .....».

أي عمل يُفْعَل من فعله بالضـمّ، لاعمل يَفْعَلُ بالفتح، ألا تراك تقول: (زيدٌ مضروبٌ غُلامُهُ) فترفع فقط كَيُضْرَبُ بالضم، لا كَيَضْرُبُ بالفتح، فهو يعمل النّصب أيضا.

قولـــــه : «في إعمال مثناه .... إلى آخره».

تقـول : (همـا مُعْـطيانِ دِرْهَمًـا)،(وَهُمْ مُعْـطَون دَرَاهِمَ)، واشتـراط الحـال والاستقبال ظاهر، أما الاعتماد فكقولك: (زَيدٌ مَضروبٌ غُلامُهُ)، (وهذا رَجُلٌ مُكْرَمٌ أَبُوهُ)، (وجاءَني زَيْدٌ مُعْطَى دِرْهَماً)، (وَأَمُبَجَّل أَخَوَاكَ؟ ومَا مُهَانٌ غُلاَمَاكَ).

الصفـــة المشبهـــة

هي التي لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَـاتِ الجَارِيَةِ وإنَّما هي مُشَبَّهَةٌ بهَا في أَنَّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وتُجْمَعُ، نَحْوُ: كَرِيمٌ وَحَسَنٌ وَصَعْبٌ، وَهِي لِذَلِكَ تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا فَيُقَالُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسَبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ وَصَعْبٌ جَانِبُهُ.

*** فصـــــل* وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى ثَابتٍ فَإِنْ قُصِـدَ الحُدُوثُ قِيـلَ: هُو حَاسِنٌ الآنَ أَوْ غَدًا، وكَـارِمٌ وَطَـائِلٌ، وَمِنهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:** ﴿ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾.

قولـــــه: «وإنما هي مُشَبَّهَةٌ بِهَا . . . . . ».

أي بالصفـات الجـارية، ألا تراك تقول: حسنٌ، حَسَنَان، حَسَنُونَ، حَسَنَةٌ، حَسَنَتَانِ، حَسَنَاتٌ. كما تقول: ضَارِبٌ، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتان، ضاربات، فلما حصل بين الصِّفة المشبهة وبين أسماء الفاعلين الشبه، أجريت الصِّفة المشبهة مجراها، في أن أعطيت عمل أفعالها، فقيل: (زيدٌ كريمٌ حَسَبُه)، كما قيل: (زيدٌ مُنْطلِقٌ غُلَامُه) والدليل على أنّ الصِّفَةَ المُشَبَّهة تعمل لمشابهتها اسم الفاعل، أنك لا تعمل «أفعل» التفضيل مع كونه صفة، لاتقول: (مررت برجل أفضلَ منه أبوه) على أن يكون «أبوه» مرفوعًا بالفاعلية «لأفضل»، بل ترفعه على الابتـداء وتـرفع أفضل على الخبرية، لأن «أَفْعَل» التفضيل لما امتنع من التثنية والجمـع والتـأنيث خرج عن شبـه اسم الفاعل، لأنك لاتقول: «مررت برجلين أفضلين من زيد»، «ولابرجال أفضلِين من زيد»، فعلم أن إعمال الصِّفَة المشبهة لكونها شبيهة باسم الفاعل.

فإن قلت: اسم الفاعل لايعمل إذا كان بمعنى الفعل الماضي، والصِّفَةُ المشبهة تعمل بذلك المعنى، ألا ترى أن قولك: (زيد كريمٌ حَسَبُه) بمعنى: «كَرُمَ حَسَبُه» لأن الكرمَ شيءٌ وجد قديما، ولست بمخبر أنّ حَسَبَه صار يكرم في هذه الحال، فإذن في إعمال الصفة المشبهة مع كون معناها متعلقاً بالمضي ركوب الشطط، والعدول عن الصواب إلى الغلط إذ لايزيد الفرعُ على الأصل، قلت: الصفة المشبهة لم تخرج عن حكم اسم الفاعل بتعلق معناها بالمضي، لأنّ معنى الحال وحكمها موجودان فيها، لأنّ الحال هو المعنى الذي يكون موجوداً في زمان الإخبار، كقولك: (زيد يقرأ)، أي هو في حال حديثك ملتبس بالقراءة، فزمان القراءة والحديث بها واحد، ثم إن هذا الموجود في وقت الإخبار إما أن يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال كالقراءة في قولك: (زيدٌ يقرأ) ومرادك أن اشتغاله بالقراءة حصل في وقت حديثك، ولم يكن قبله.

وإما أنْ يكون قد وجد قَبْلُ (إلا أنه امتد حتى اقْتَرنَ بزمانك هذا وهو بعد موجود، نحو: «زَيْدٌ يعلم فنونا من العلم»، فعلمه ذلك قد كان قبل)[1]، إلا أنه لما لم ينقطع، وكان موجودًا في زمانك كان حالا فلما بَرِحَ الخَفَاءُ، وانكشف الغطاء عن المراد بالحال، وضح لك أن الصفة المشبَّهة ليست بخارجةٍ عن أنْ يكون عملها بمعنى الحال، وذلك أنك إذا قلت: (زيدٌ كَريمٌ حَسَبُه)، فالكرم موجود في هذه الحال، كما أنك إذا قلت: (زيد منطلقٌ غلامه) كان الانطلاق موجودًا.

فأما أنّ هذا الكرم قد كان موجودا في الأزمنة السالفة السابقة، فلو كان قادحا في كونه حالا لوجدت إلى القدح في الفعل أيضا مجالاً، فإنك تقول: (زيدٌ يعلم فنونا من العلم)، ولاقدح في الفعل، فكذا فيما نحن فيه.

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ف.

وتُضَافُ إلى فَاعِلِها كَقَوْلِكَ: كَرِيمُ الحَسَبِ، وَحَسَنُ الوَجْهِ، وأَسْمَاءُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ يَجْرِيَانِ مَجْرَاها فِي ذَلِكَ فَيُقَالُ: ضَامِرُ البَطْنِ، وَجَائِلَةُ الوِشَاحِ، وَمَعْمورُ الدَّارِ، وَمُؤَدَّبُ الخُدَّامِ.

وهكذا تقول في اسم الفاعل أيضا، فإنك تقول: (زيدٌ بارع أدبه) تريد الحال، والبراعة مع ذلك قد كانت ثابتة قبل زمانك، ولاسبيل إلى إرادة الحال إلا على ماذكرنا من أنه دام واتصل حتى وجد في هذا الزمان، وإنما يلزمنا ما ذكرت من ركوب الشطط والعدول إلى الغلط لو كانت الصفة المشبهة عاملة، والمعنى فيها أنها كانت وانقطعت نحو أن تقول مثلا: (زيدٌ حَسَنٌ أبُوهُ أمسِ قبيحٌ الآن) ومثل هذا مما لا يفوه به أحد.

قولـــه: «وتضاف إلى فاعلها......».

هذا إشارة إلى أنَّ الصفة المشبهة لا تجيء إلا في الأفعال اللازمة إذ لو احتمل مجيئها في المتعدية لساغ إضافتها إلى المفعول وللزم أن تذكر إضافتها إلى المفعول، ألا تراه ذكر إضافة المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول أيضا لمجيئه من اللازمة والمتعدية.

قولـــه: «وهي تَدُلُّ عَلَىَ مَعْنًى ثَابِتٍ.....».

أي الصفة المشبهة لاتكون بمعنى الماضي، ولا بمعنى المستقبل، فلا يقال «زيدٌ حَسَنٌ»، على معنى أنّ حسنه قد كان وانقطع، (ولازَيْدٌ حَسَنٌ أبُوهُ غَدًا) على معنى سَيَحْسُنُ، لافصل بين أن تذكره مُعملا في الظاهر وبين أن تذكره غير معمل في أنه لايحتمل الاستقبال، بل هو دالّ على معنى ثابت، فإن قُصد الحدوث قلت هو حاسِنٌ الآن أو غدا.

قولـــه: «في ذلك.....» أي فيما ذكر من الثبات.

* فصـــــــل* وفي مَسْـأَلـةِ حَسَنٌ وَجْهُـهُ سَبْعَـةُ أَوْجُهٍ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَحَسَنُ الوَجْهِ. وَحَسَنٌ وَجْهًا قَالَ أَبْو زُبيدٍ:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً   مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

قولـــــه: «وفي «حَسَنٌ وجَهْهُ» سبعةُ أوجه...»[1].

يريـد أنّ (الحسن) إذا عَرِي عن لام التعـريف، ففي استعماله مع (الـوجه) سبعـة أوجه:

الأولُ: «حَسَنٌ وَجْهُهُ»، بتنوين الحسن ورفع الوجه على الفاعلية، وهذا الوجه هو الأصل، لأنّ الحسن للوجه.

الثاني: «حَسَنُ الوَجْهِ»، بجر الوجه للإضافة، كأنّ الأصل حَسَنٌ وَجْهُهُ ثم نُقل الضمير الذي أُضيف إليه الوجه في (وجهه) إلى الصفة التي هى (حَسَنٌ)، يعني كأنّ الحسنُ في قولك مررت برجل حَسَنٍ قد شاع في جميع أجزائه، فلما ارتفع (بالحسن) الضمير الراجع إلى الرجل امتنع ارتفاع الوجه به، لأنه لا يرتفع بفعل واحد ظاهران، ولا ظاهر ومضمر، والصفة المشبهة محمولة عليه في العمل[2]، فلا تقوى قوته في العمل وقد عجز القوي في رفع الاسمين، فما ظنك بالضعيف، ثم لما أريد بيان الموضع الموسوم بالحُسن أضيف إليه الصفة فقيل: «برجل حَسَنِ الـوجه»، فإن قلت فما الشاهد لنقل الضمير من (وجهه) إلى الصِّفَةِ؟ قلت: هو قولهم: (مررت بامرأة حسنة الوجه) بتأنيث الصفة، فلو لم يُنْقَل ضمير المؤنث وهو (هـا) في وجههـا في (بـامرأة حسن وجهها) إلى (الحسن) لكان (الحسن) فعلا للوجه وهو مذكر، فكيف يستقيم تأنيث الحسن؟

الثالث: حَسَنٌ وَجْهًا، بتنوين (الحسن) ونصب (الوجه) على التميز.

---

(١) انظر كتاب: «أعجب العجب في شرح لامية العرب» للزمخشري ص ٣١-٣٧ فقد ذكر فيه هذه الوجوه المحتملة.

(٢) في الأصل: «الفعل» والمثبت من ف و ع.

قولـــــه :

٤٥٨ ـ هَيْفَاءُ .... [1]

الهَيَفُ : ضُمْرُ البطن، والمجدولة : المفتولة الجسم، ليستْ بمسترخية اللحم، وليس يراد بوصفهـا بالجَـدْلِ أنهـا صُلْبَـةُ الجسم، وإنمـا يراد أنّ لحمهـا ليس بمسترخٍ، بل هى مستويةُ الأعضاءِ كالعِنَان والنِّسعِ المَجْدُول، والمخطوطة : قيل في معناها : إنها ليست بكثيرةِ لحمِ المتنَيْنِ، وقيل : يراد بِه أنّها ملساءُ الجِلْدِ، بَرَّاقَتُهُ.

والشَّنَبُ : رِقَّـةُ الأسْنَـانِ، وَبَـرْدُهَـا. وَهَيْفَاءُ : خبر مبتدإٍ محذوف وهو (هى)، ومقبلةً : حال، والناصب محذوف تقديره : إذا كانت مقبلةً، و(كانَ) : تامّة. ونظير هذه المسألة (ضربي زيداً قائِماً) أي إذا كان قائما، فإن قلت إذا جعلتَ (كان) تامّة فهى بمعنى حَدَثَ والفاعل لم يَحْدُثْ في الحال التي أخبرتَ عنه، فـ(زيدٌ) في قولك : (ضربي زيداً قائما) لم يحدث في الحال، وكذا هي لم تحدث في الحال، فلم لم تجعل (كان) ناقصة، والمنصوب وهو (قائماً)، و(مقبلةً) خبرها؟ قلت : قيل في : (ضربي زيداً قائما) معناه : (ضربي زيداً قائما إذا حدث قيامه) فاللفظ لزيد،

(١) البيت من البسيط وهو بتمامه :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مدْبِرَةً   مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أَنْيَابَا

وقد نسبه سيبويه في الكتاب ١ :١٩٨ لأبى زبيد وقال ابن يعيش في شرحه ٦ : ٨٤ : (البيت لأبي زبيد الطائي . والشاهد فيه نصب (أنيابا) بشنباء لما فيه من نية التنوين، إلا أنه لاينصرف، فامتناع التنوين منه لعدم الصرف، لا للإضافة فهو كقولك : هؤلاء حواجُّ بيتَ الله) أ. هـ. والهيفـاءُ الضـامـرة الخصـر. والعَجْـزاءُ : العـظيمة العَجِيزة، والمخطوطة : الملسـاء، وجـدلت : أحكم خلقهـا، والشنباء : من الشَّنَب وهو بريق الثغر وبرده. انظر الشاهد في شرح أبيات سيبويه ١ : ٥ وابن يعيش ٦ : ٨٣ـ٨٤.

وَحَسَنٌ الوَجْهَ قَالَ النَّابِغَةُ :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

والمراد الإخبار عن حاله، فكذا التقدير في البيت: هى هيفاء إذا حدث إقبالها. وهى عجزاء إذا حدث إدبارها، وهى شنباء أنيابا. وشنباء أنيابا: لحسن وجهها.

الرابع: حَسَنٌ الوجْهَ، بالتنوين والنصب على التشبيه بضاربٍ الرجُلَ والسرُّ في هذا التشبيه هو أن نحوَ (الضارب) كان حقُّهُ أن يعمل ولا يضاف إلى الرجل ونحوه، فأضافوه إليه وقالوا (الضاربُ الرجلِ) بالجر على التشبيه بالحسن الوجه، فلما آل الأمر إلى نحو: (حَسَنٌ الوجهَ).

(والحَسَنُ الوجْهَ) جوزوا نصب (الوجه) على تشبيه الحسن بالضارب، وإن كان حق الصفة المشبهة أن تضاف أبدا، ولاتعمل ليقع بينهما التقارض قيل: كان النُّعمان بن المنذر اعتلّ، فوافَى النابغة ليلقى النعمان، فَخَبَّرَهُ عِصَام حاجبه أنه عليل، فقال أبياتا من جملتها قوله:

٤٥٩ ـ فإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والشَّهْرُ الحَرَامُ[1]

وَنُمْسِكْ بَعْدَهُ .... (البيت)

---

(١) البيت ضمن مقطوعة شعرية للنابغة عدتها أربعة أبيات من الوافر قالها النابغة عندما وفد على النعمان بن المنذر إبان اشتداد مرضه ولما أراد الدخول منعه عصام بن شهبرة الجرمي.

وهذه الأبيات هي:

ألمْ أُقسِمْ عليكَ لِتُخْبِرَنِّي أمحمولٌ على النَّعْشِ الهُمَامُ

فإنـي لا ألامُ علـى دُخُـولٍ ولكنْ ما وراءَكَ يا عِصَامُ

فإنْ يَهْلِكْ أبو قَابُوسَ يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والشَّهْرُ الحَرَامُ

ونُمسِكْ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظَهْرَ ليسَ لهُ سَنَامُ

انـظر ديوان النابغة ص ١٠٥ـ١٠٦ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) وانظر الشاهد في سيبويه ١: ١٩٦ وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٢.

.... وَحَسَنُ وَجْهٍ قَالَ حُمَيْد :

«لَا حِقِ بَطْنٍ بِقَرى سَمِينِ».

يقول: إنْ يَمُت النعمان يذهب خيرُ الدنيا، لأنها كانت تَعْمُرُ بِهِ وبِنَفْعِه للناس، والشَّهْرُ الحرام: يريد به أنه من كان في سلطانه وذمَّته فهو آمن على نفسه، مَحْقُون الـدم، ثم قال: (ونُمْسِكْ . . . .)، أى نبقى في طرف عيش قد مضى صدره ومعظَمهُ وخيره، وقد بقي منه ذَنَبُه، وما لا خير فيه، والأَجَبُّ: الجمل المقطوع السَّنَام، يريد: أن عَيْشَنا قد ذهب معظمه، وما كنا فيه من السَّعَةِ والخِصْب فهو كَبَعِير قد جُبَّ سَنَامُه، (ونُمْسِكَ): إن جُزِمَ فمعطوف على (يَهْلِكْ)، وإنْ رُفع فَعَلى الاستئناف، أي ونحنُ نُمْسِك، ويجوز في الظهر الجَرُّ على أنه مضافٌ إليه للأَجَبِّ، والنصب على طريقة (حَسَنٌ الوَجْهَ) بالتنوين. والنصب وهو إنشاد الكتاب وإنشاد المتن أيضا. والتنوين سقط من «أَجَبَّ» لكونه غيرَ مُنْصَرف[1].

الخامس: (حَسَنُ وَجْهٍ) بالإِضَافَةِ، وتنكير الوجه لأنَّ ذكر المضاف إليه للبيان، والنكرةُ كافية لذلك، إلا أنَّ الأحْسَن هو التعريف وهو الوجه الثاني مما سبق من الوجوه، لأن المضاف إليه قائم مقام المعرفة وهو (وجهه)، فيؤثر في القائم مقامه أن يكون معرفة ليحصل التشاكل، وتسلك طريقة التماثل.

قولـــــه :

٤٦٠- . . . . لَا حِقِ [2]

---

(١) انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ :٢٢-٢٣ فمنه استمد الجندي شرحه للبيتين وتوجيهه لوجوه الإعراب فيهما. والشاهد في البيت السابق: نصب الظهر مع الألف واللام بأَجَبَّ لأنهُ في نية التنوين، ولو كان في غير نية التنوين لانجرَّ ما بعده بالإضافة.

(٢) هذا الرجز ذكره السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ١٢١ وعزا نسبته عن سيبويه في الكتاب ١ :١٩٧ لحميد بن الأرقط وهو:

غَيْـرَانَ مِيَفـاءُ على الــرُّزُونِ   حَــدَّ الرَّبيــع أَرِنٍ أَرُونِ

=

وَحَسَنُ وَجْهِهِ. .

قبلـه: لَا خَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قَرُونِ

الخَطَل: نعت لاسم مجرور قد تقدم ذكره فلذا انجرّ، من الخَطَل وهو الاضطراب، يصف عَيْرَ وَحْشٍ، يريد أن قوائمه لاتخطل أي لاتضطرب إذا رجّع قوائمه، ثم وَثَبَ في عَدْوِهِ.

وقيل في (القَرون) إنه لايجمع بين خطوتين، وقيل لاتَقَعُ حوافرُ رجليهِ مواقعَ حوافر يَدَيه. والقَرَى: الظهر، واللاحق: الذي لحق بطنُهُ بظهره، يريدِ أنه ضامر البطن، لا من الهُزالِ وقِلّةِ مَرْعىً، ولكن لشغله بالأُتُن، وَغَيْرَتِهِ عليها من الفُحُول[1].

السادس: (حَسَنُ وَجْهِهِ)، بإضافة الحسن إلى الوجه، والوجه إلى الهاء، وهو رديء، كذا قاله صاحب الكتاب[2]، لأنك لما نقلت الضمير من الوجه إلى الصفة لم تحتج إلى كونه في الصِّفَةِ، إذ الحُسْنُ للوجه، وضمير الموصوف مع الوجه، فإذا كان الوجه مضافاً إلى ضمير الموصوف الذي هو صاحبه، كان على صفةٍ يمكن

= لا خَطِلَ الرَّجْعَ ولا قَرُونِ   ولاحِق بَطْنٍ، بِقَرىً سَمِينِ

قال السيرافي: «الشاهد فيه أنه قال: لاحق بطنٍ، فجعل البطن نكرةً بعد نقل الضمير عنه، ولم يدخل عليه الألف واللام. يصف عير وحشٍ وغيران، مجرور نعت لاسم مجرور قد تقدم ذكره. والغَيْران. من الغَيْرة على أتنه. والميفاء: المشرف، يقال: أوفى على كذا إذا أشرف عليه. والأرِن: النَّشيطُ، والأرون مثله، والأَرنُ: النشاط). أ. هـ شرح أبيات سيبويه ١: ١٢١.

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ١: ١٢١ - ١٢٢ ومنه نقل الجندي. وانظر الشاهد في شرح ابن يعيش ٦: ٨٣.

(٢) سيبويه ١: ١٩٩، (وأعجب العجب في شرح لامية العرب) للزمخشري (فصل في مسألة حسن الوجه ص٣١-٣٧).

معهـا رفعُـه، وإجراؤه على أصله، وحقيقته، فلا يحسن جرّه بالإضافة، وجعلوا الحُسْنَ لصاحب الوجه الذي هو مستعار من جهته.

قولـــــه :

٤٦١ ـ أقامَـتْ .... [١]

قبلـــــه :

أَمِنْ دِمْنَتَينِ عَرَّجَ الْـرَّكْبُ فِيهِمَـا
بِحَـقْـلِ الـرُّخَـامَـى[٢] قَدْ عَفَـا طَلَلاَهُمَـا

الـدِّمْنَـةُ : المـوضـع الـذي أَثَّر فيه الناس بنزولهم، وإقامتهم فيه، والركب: أصحاب الإبل، والحقل: الموضع الذي نبتت فيهالرُّخامى، والتعريج: أن يعطفوا إلى الموضع ويقفوا فيه، وَعفا: درس.

ويروى (أَنى طللاهما)، أي حَانَ لهما أن يَبْلَيا.

---

(١) البيت بتمامه :

أَقامَتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارتَا صَفاً كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا

وهذا البيت للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ص ٣٠٨ ضمن قصيدة له عدتها اثنان وعشـرون بيتا من الطويل قالها في مدح يزيد بن مربع الأنصاري ومطلعها: أمن دمنتين ..... البيت المذكور في المتن وهما من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ١٩٩ وكذلك في شرح أبيات سيبـويه ص ٧-١١ حيث ساق الشـارح معـظم الكـلام الوارد من المتن في السيرافي وانظر شرح ابن يعيش ٦ :٨٧ وكذلك الخزانة ٤ :٢٩٣ وقد توسع البغدادي في شرحهما والتعليق عليهما.

(٢) الرُّخامى: شجر بعينه كذا عن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٩.

وقولـــه : «أَمِنْ دِمْنَتَيْن»: من صلة فعل محذوف، كأنه قال أتحزنُ أو تجزع من أَجْلِ دمنتين رأيتهما فتذكَّرت من كان يَحِلُّ بهما؟!، والضمير في (ربعيهما) يعود إلى الدمنتين، والصَّفَا: الجبل في هذا الموضع، وَجَارَتَاهُ: حَجَران يُجْعلان تحت القدر وهما الأُثْفِيَّتَانِ وتسند القدر إلى الجبل فيقوم الجبل مقام حجر ثالث يكون تحت القدر.

والرَّبع: الدار، يقول: أقامت الأُثْفِيَّتَانِ اللتان تقربان من الجبل في ربع الدِّمنة. والذي يُوجبه معنى الشعر، أنَّ هذا القائل لايعني أُثفيَّتَيْنِ ثِنْتَيْن، لأنه ذكر دمنتين، ثم قال: أقامت على ربعيهما، وليس المراد أن في الرَّبعين أُثْفِيَتَيْنِ في كل ربع أُثْفِيَةٌ، وإنما يريد أن في كل ربع من هذين أثفيتين. والأعالى: أعالِي الأَثافِي، يريد أنَّ أعالِي الأثافي أقمن شديدَة الحُمرة، قد اكْمأَتَّتْ[1] من ارتفاع النار إليها، وَالْجَوْنُ: الأَسْوَدُ، والْجَوْنَةُ السَّوْدَاءُ، يريد أنَّ أسافِلَ الأَثَافِيِّ قد آسْوَدَّتْ من إيقاد النار بينهما، والمُصْطَلى: موضع إيقاد النار، وَكُمَيْتَا: وصف للجارَتَيْن، وَجَوْنَتَا: وصف للجارَتَيْن أيضا، والشاهد في البيت أنه أضاف (جَوْنَتَا) إلى مُصْطَلاهُمَا، وَجَوْنَتَا: صِفَةُ جارتا صَفًا، والمُصْطَلَى: مضاف إلى ضمير الجارتين، وهذا بمنزلة قولك: (برجل حَسَنٍ وَجْهُهُ)، فالأصل أقامت جارتا صَفاً جَوْنٌ مُصْطَلاَهُمَا، على أن تكـون الجـون صفة لجارَتَا صَفًا، وفعلاً لمصطلاهما، كما أن (الحَسَن) في (بـرجـل حسنٍ وجهـه): صفـة للرجـل وفعـل للوجه، ثم جعل الفعل الذي هو المصـطلى (لجـارتا صَفَا)، فقال جونتا، وَجرَّ «مُصْطلاهما» مع كونه مضافا إلى ضمير الجارتين، كَما جُرَّ (وجهه) في هذه المسألة، مع كونه مضافا إلى الرجل، والجَيِّد أن يقـال: «جـونتـا المصـطلى»، بتـرك الإضـافـة إلى الضمير، كما أنَّ

(١) اكمأَتَّتْ: صارت كُمَيْتَ اللّون أيْ ذَاتُ لون أَحْمر ضارب إلى السواد.

وَحَسَنٌ وَجْهَهُ قَالَ:

. . . . كُومَ الْذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِهَا

المستحسن في المسألة أنْ يقال: «برجلٍ حسن الوجه» بترك الإضافة إلى الضمير، أو أن يستعمل فيهما الأَصل نحو جونٌ مُصْطَلاهُما، وحسنٌ وَجْهُهُ، وبتنوين الجون والحسن، ورفع مابعدهما.

السابع: (حَسَنٌ وَجْهَهُ)، بالتنوين ونصب وجهه على التشبيه بالمفعول، كما قلت: (حَسنٌ الوَجْهَ) بالنصب، مثل ضاربٌ الرَّجُلَ.

قولــــه:

٤٦٢- . . . . كُومَ الذُّرَى . . . .[1]

---

(١) البيت بتمامه: كما جاء في الخزانة ٨: ٢٢١.

غُلبَ الذُّفَارَى وَعَفرْنَيَاتِها كُومَ الذُّرى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا

وروايته عند ابن يعيش في شرحه ٦: ٨٨ على النحو التالي: وكذلك عند ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٢٨٦:

أَنْعَتُهَا إني مِنْ نُعَّاتِها كُومَ الذُّرَى وادقَةً سُرَّاتِها

وقد أورده ابن عصفور شاهدا على نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها نحو قولك: (مررت برجل حسن وجَهَهُ) بنصب وجه ولايجوز ذلك إلا في ضرورة. والغُلْب: غلاظ الرقاب ومجمرات الأخفاف: صلبة، والذَّفاري جمع ذِفْرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير. وَعَفَرْنَيَاتُها: جَمْع عَفَرْنَاة: أي قوية. وكُومَ الـذرى جمـع كومـاء: وهي الناقة العظيمة السنام. وتفسير المفردات عن البغدادي في الخزانة ٨: ٢٢٤ وقد قال البغدادي في نسبة (هذا الرجز لم ينسبه ابن الأعرابي لأحد، وإنما قال: هو لبعض الأسديين يصف إبلا. وقال العيني: قائله عُمير بن لَحَا، بالحاء المهملة، التيمي، ولم أعرف شاعرا كذا، وإنما المعروف عُمر بنُ لَجَاءٍ التَّيْمِي، وعمر مُكبّر لامصغر. ولجأ بفتح اللام والجيم مهموز الآخر والله أعلم بحقيقة الأمر) «انظر الخزانة ٨: ٢٢٥-٢٢٦.

. . . .

الكـوم : جَمْع كَوْماءَ، وهي الناقة العظيمة السَّنام، والذُّرى: جمع الذُّروة وهي أعلى السّنام، والوادِقَةُ : من وَدَق دنا، والمراد السمن هنا لأنها متى سمنت خرجت من السمن سُرَّاتُها ودنت إليك. وقبله:

أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا مُدَارَةَ الأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا

غُلْبَ الذَّفَارَى وَعَفرْنَيَاتِهَا كُومَ . . . . (البيت)

وفي مسـألة (حَسَنٌ وَجْهُهُ) وجه ثامن وهو حسنٌ الوجهُ، بتنوين الحسن ورفع الوجه على البدل عن الضمير، وهو قول علي بن عيسى، هذا إذا عُرِّي (الحسن) عن اللام، وإن عُرِّف بها ففيه سبعة أوجه.

وهي هذه الأوجـه المـذكـورة سوى (الحَسَنُ وَجْهُهُ)، بإضافة (الحسن) إلى وجهه، وأما (الحَسَنُ وَجْهٍ) بالجر، فجوازه على مذهب الفراء[1]، وحجته أنه في معنى المعرفة، إذ لايلبس أن المراد به وجه الموصوف لأن فيه إضافة المعرفة في اللفظ إلى نكرة وهي مستكرهة، فالحاصل أن وجهه بالحركات عند تعرية الحسن عن اللام وبالحركتين عند إدخالها عليه، والوجه بالحركات في القسمين، ووجه بالحركتين فيهما، فهذه خمسة عشر وجها.

(١) انظر معاني القرآن ٢ : ٣٤٧.

أفعـــل التفضيـــل

قِيَاسُهُ أَنْ يُصَاغَ مِنْ ثُلَاثِيٍّ غَيرِ مَزِيدٍ فِيهِ مِمَّا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ، لَايُقَالُ فِي أَجَابَ وانْطَلَقَ، وَلَا فِي سَمُرَ وَعَوِرَ هُو أَجْوَبُ مِنْهُ وأَطْلَقُ وَلَا أَسْمَرُ مِنْهُ وَأَعْوَرُ، وَلَكِنْ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ فِي نَحْوِ هذِهِ الأَفْعَالِ بِأَنْ يُصَـاغَ أَفْعَلُ مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ ثُمَّ يُمَيَّزُ بِمَصَادِرِهَا كَقَوْلِكَ: هَو أَجْوَدُ مِنْهُ جَواباً وَأَسْرعُ انْطِلَاقًا، وأَشَدُّ سُمْرَةً وأَقْبَحُ عَوَرًا.

* فصـــــل* وَمَمَا شَذَّ مِنْ ذلك: هَو أَعْطَاهُمْ لِلدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَأَوْلَاهُمْ لِلمَعْرُوفِ، وأَنْتَ أَكْرَمُ لِي مِنْ زَيْدٍ، أَيْ: أَشَدُّ إِكْرَامًا، وَهذا المَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِه أَيْ أَشَدُّ إِقْفَارًا وَهذا الكَلَامُ أَخْصَرُ. وفي أَمْثَالِهِمْ أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ وَأَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ..

قولـــــه: «قياســـه ....».

إنما كان قياسه أن يصاغ من الثلاثيات الخالية من الألوان والعيوب لكونه جاريًا مجرى التعجب في أَنَّ الشَّيءَ لايفضل على آخر إلا وأن يكون الفعل الذي وقع به التفضيل كالغرائز، وفعل التعجب في الحقيقة تفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما أعلم زيدًا!) كان إخبـارا بأن زيدًا قد فاق في العلم أمثاله، وبذَّ في ذلك أقرانه وأشكـالـه، كما أنك إذا قلت: (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو) كُنْتَ قضيت له بالسَّبْق. والكلام في هذا الفصل مظنة تحقيقه مسألة التعجب، وهي في القسم الثاني من الكتاب.

قولـــــه: «أخصـــر ......».

هذا شاذ، لأنه من اختصر الكلام، أي أشدّ اختصارا.

قولـــــه : «وفي أمثالهم . . . .» .

ابنُ المذلّق[1]: رجل من بني عبد شمس فقير، ما كان يحصل على بيت ليلةٍ وآباؤه وأجداده كذلك، قال القائل:

٤٦٣ ـ فإنَّكَ إذْ تَرْجُو تَمِيمًا وَنَفْعَهَا
كَراجِي النَّدَى والْعُرْفَ عِنْدَ الْمُذَلَّقِ[2]

وَهَبْنَقَةُ[3]: لَقَبُ يَزيدِ بن ثَرْوانَ القيسي ذو الوَدَعَات، ومن حُمْقِهِ أنه كان يُطَوِّقُ بِوَدَع، وقـال: لأعرفَ ولا أضِلّ، فأصبح يوماً فرأى طَوْقَه في عُنُق أخيه، فقال: (ياأَخِي أنتَ أنا فَمَنْ أنَا)، وكان يرعى سِمَان إبله وَيُضَيِّعُ المَهَازِيل، وَقَال: كيفَ أُصْلح ما أَفْسَد الله؟!

قـــال:

٤٦٤ ـ عِشْ بجدٍّ وَلَنْ يَضُرَّكَ نَوْكٌ إنَّما عَيْشُ مَنْ تَرَى بِجَدُودِ[4]
عِشْ بِجَدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَة القيْـ ـسِيِّ نَوْكاً أَوْ شَيْبَةَ بْنَ الوَلِيدِ[5]

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري: «ومن أمثالهم: (أفْلَس من ابن المُذَلّقِ، وَأحْمَقُ من هَبَنَّقَة) قال الميداني في مَجْمع الأمثال ٢ :٨٣: «ويروى بالدال والذال، وهو رجل من بني عبد شمس ابن سعد بن زيد مناة لم يكن يَجدِ بيته لَيْلَةً وأبوه وأَجْدَاده يُعْرَفُون بالإفلاس، قال الشاعر:

فإنك إذْ تَرْجُو تَمِيمًا وَنَفْعَهَا كَراجِى النَّدَى والعُرْفِ عِنْدَ المُذَلَّقِ

(٢) البيت من الطويل ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ :٨٣ بعد المثل.

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بالمثل: «أحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة» انظر الميداني ١ :٢١٧.

(٤، ٥) البيتان من الخفيف ذكرهما الميداني في مجمع الأمثال ١ :٢١٨ من غير عزو والبيت الأول من شرح المفصل ٦ :٩٢ من غير عزو، والنوك: الجهل والحمق ـ اللسان: (نوك).

وَقَـدْ جَاءَ أَفْعَـلُ مِنْـهُ وَلا فِعْـلَ لَهُ. قَالُوا: أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ، وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ، وَفي أَمْثَالِهِمْ: آبلُ مِنْ حُنَيفِ الحَنَاتِمِ.

وَشَيْبَةُ هذا كان من عُقلاء العرب ودهاتها ـ ومما بلغ من حمقه[1] أنه ضلّ بعيره فجعل ينادي من وجد بعيري فهو له، فقيل له: فلم تنشده؟ فقال: فإن فيه حلاوة الوِجْدَان[2].

ووجه الشذوذ، أنّ الحمق من العيوب.

قولـــــه: «وقد جاء أفعل . . . . . ».

أحنك أفعل، مشتق من الحَنَك، والمراد من قولهم «أَحْنَكُ الشَّاتين» أشدُّهما أكلا. «وآبل من حَنيف الحَنَاتم»[3]، قال بعضهم: أَبِلَ الرجل بكسر الباء أبالة مثل شكس شَكَاسَة فهو أَبِلٌ، وآبلٌ أي حاذق لمصلحة الإبل، (وفلان من آبَل الناسِ) أيْ أشدهم تأنقاً في رِعْيَةِ الإبل، وأعلمهم، وهذا صريح في أنه من ذوات الأفعال، وحُنَيْف الحناتم: بالحاء غير المعجمة رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة.

---

(١) الضمير عائد على هبنقة.

(٢) انظر مجمع الأمثال ١ : ٢١٧.

(٣) جاء في مجمع الأمثال للميداني ١ : ١١٦ : «أبْأى من حُنَيف الحَنَاتِم» من البأي، وهو الفخر، وكان بلغ من فخره أن لايكلم أحدا حتى يبدأه هو بالكلام.

* فصـــــل* وَالقياسُ أنْ يفضلَ على الفَاعلِ دونَ المفعولِ وَقْـد شَذَّ نَحو قَوْلِهمْ: أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ وأَزْهَى مِنْ دِيكٍ، وَهُو أَعْـذَرُ مِنْـهُ، وَأَلْوَمُ وأَشْهَرُ وأَعْرَفُ وأَنْكَرُ، وأَرْجَى، وأَخْوَفُ، وأَهْيَبُ، وأَحْمَدُ، وأنا أَسَرُّ بِهَذا مِنْكَ..

وَقَالَ سِيَبَويهِ: وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى.

قولـــــه: «والقياس أن يُفَضَّلَ على الفاعل ....».

لأنه محمولٌ على فعل التعجب، وهو لايُبنى من المبني للمفعول، وسنذكر لك العِلَة في مسألة التعجُّب إنْ شاء الله تعالى.

قولـــــه: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْن .....»[1].

هو من شُغِـلَ بالضم، وذات النِّحْيَيْنِ امـرأةٌ من بني تميم الـلاَّت بن ثعلبة، حضرت سوقَ عكاظٍ وَمَعَهَا نِحْيَا سَمْنٍ، فذهب بها خَوَّاتُ بنُ جُبَيْرٍ الأنصاريُّ إلى مكـان خال ليبتاعَهما منها، ففتح أَحَدَهما وذَاقه، ودفعه إليها، فأمسكته بإحدى يديهـا، ثم فتح الآخر وفعل به مافعل بالأول، ثم غَشِيهَا وهي لاتَقْدِرُ على دفعه لحفظها فَمَ النِّحْيَيْنِ فلما فرغ وقام قالت له: لاهَنَاكَ، فضرب بهاالمثل فيمن شُغِلَ. (وأَزْهَى)[2]: مِنْ زَهَى، إذا تَكبَّر، وعلى هذا مابقي من الأَمثلة.

قولـــــه: «وقال سيبويه ......».

قال سيبويه[3] عند ذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يُقَدِّمُون الذي شأنه أهم وَهُمْ

---

(١) انظر الميداني ١: ٣٧٦.

(٢) في مجمع الأمثال ١: ٣٢٧: «أزهى مِنْ غُراب» لأنه إذا مشى لايزال يَخْتَال وينظر إلى نفسه .... وأزهى من طاووس، ومن ديك، ومن ذباب، ومن ثور، ومن ثعلب .....».

(٣) انـظر ما قالـه سيبويه في الكتاب ١: ٣٤ في معرض حديثه عن الفاعل والمفعول وتقدم أحدهما على الآخر وعبارة سيبويه تختلف قليلا عما ورد في الإقليـد.

* فصـــــل* وَتَعْتَـورُهُ حَالَتَـانِ مُتَضَـادَّتَانِ، لُزُومُ التَّنْكِيرِ عَنْدَ مُصَاحَبَةِ (مِنْ) . .

ببَيَانِهأعني، فاعني: من عُنِيَ بكذا، صُرفت عنايته إليه، وهو كما ترى مُفَضَّل على المفعول دون الفاعل، فَعُدَّ من تلك الشواذ المذكورة في المتن.

قولـــــه : «ويعتوره . . . .».

الاعتوار والتعاور: التداول، يقال اعتوروا الشيء إذا تداولوه.

قولـــــه : «لزوم التنكير عند مصاحبة مِنْ . . . .».

لأنَّ لُحوق هذا الجارّ ومجروره (بأفعل) التفضيل ضرب من التعريفَ فقولك: (جاءني أكرمُ مِنْ زَيْدٍ)، أعرف من قولك: (جاءنَي رجل)، وهذا مما لامِراءَ فيه، ولـذا جَوَّزَ الكوفيون[1] في الشعر صرف جميع ما لاينصرف إلا صرف (أفعل من هذا)، لأن تنوين (أفعل) بمنزلة تنوين المعرّف باللام، وذلك ممتنع، فلا يجوز تعريف (أفعل) التفضيل عند مصاحبة (مـن)، لئلا يلزم تعريف المعرّف، أو تقول: (مِـنْ) في (أفعل من) إنما يدخل ليفيد ضربا من التخصيص، فلو جاز دخولها على المعـرف بالـلام، والمعـرّف بالـلام في التعـريف بمنزلة ما وضع عليه اليد صار كالنقض للتعريف الحادث باللام، ومثل هذا عن الحكمة بمعزل، وعن مقتضى المعقول على أبعد منزل، فكذا امتنع «زيد الأفضل من عمرو» .

---

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٤٨٨-٤٩٣ .

وَلُـزُومُ التَّعـرِيفِ عِنْد مُفارَقتِها. فلا يُقَالُ زَيْدٌ الأفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلاَ زَيْـدٌ أفضَـلُ، وكَذلِك مُؤنَّثه، وَتَثْنِيتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا. لاَيُقَالُ فُضْلَى، وَلاَ أَفْضَلاَنِ، وَلاَ فُضْلَيَانِ، وَلاَ أَفَاضِلُ، وَلاَ فُضْلَيَاتُ، وَلاَ فُضْلُ، بَلِ الـوَاجِبُ تَعْرِيفُ ذلِكَ بِاللَّامِ أَوْ بِالإِضَافَةِ كَقَولِكَ: الأفْضَلُ والفُضْلَى وأفْضَلُ الرِّجَالِ، وَفُضْلَى النِّسَاءِ.

• فصـــــل• وَمَـا دام مَصْحُـوبًـا بـ(من) استـوى فِيـهِ الذَّكَرُ والأُنثى والاثنان والجمع، فإذا عُرِّف باللام أُنِّثَ وَثُنِي، وإذا أُضِيفَ سَاغَ فِيـهِ الأمـران، قَالَ اللهُ تعـالى: ﴿ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ﴾ وقَـالَ تَعـالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾.

قولـــــه: «ولزوم التعريف عند مفارقتها.....».

إذ لو قيل: «زيدٌ أفضلُ» بدون «مِنْ» لما وقع الإفهام للسامع، لأنك بقولك: «زيد أفضل» فضلته ولم يُعلم المفضل عليه. فاحتيج إلى البيان وقد فارقته «مِنْ» التَّبيِينيَّة، فلزم التعريف ليحصل الإبهام.

قولـــــه: «وكذلك مُؤنَّثُه........».

الضمير في مُؤنَّثه يعود إلى «أفضل» المُعَرَّى عن لام التعريف، أي وكذا لايقال «فُضْلى»، وكـذا تثنية «أفضل» و«فضـلى» وجمعهما، أي لايقال أفضـلان، ولا فُضليان، ولا أفاضل، ولا فضليات.

قولـــــه: «ومادام مصحوبـا ....».

إنما استوت الحالات عند مصاحبة «مِنْ» لأنَّ «أفضل» شطر الاسم، وإنما يتم (بمن) فلو ألحق علامة التثنية والجمع والتأنيث، فقيل الزيدان أفضلان من القوم،

وَقَال ذُو الرُّمَّةَ :

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا وَسَالِفَةً وأَحْسَنُه قَذَالا

والـزيدون أفضلون من هؤلاء، لكن ذلك إبطالا لما لزم من الاتصال، ولايمكن إلحاق العلامات بعد (مِنْ) لأنه حرف وهو غير قابل للتغيير.

قولـــــه : «فإذا عُرِّفَ . . . . . .».

لم تَسْتَوِ فيه الحالاتُ، لأنَّ (أفعل التفضيل) على هذا اسم تام، والاسم مَظَنَّة للحوق تلكَ العلامات.

قولـــــه : «وإذا أُضيـــف . . . .».

الإضَافة على وجهيــن :

أحدهما : أن تقول : (زيد أفضل من القوم) ثم تحذف (مِنْ) وتضيفه والمعنى على إثبـات (مِنْ)، فهـذا يستوى فيه الحالات ليجري مجرى ما ظهر فيه (مِنْ) لفـظا، تقول : (الزيدان أفضل القوم)، (والهندات أفضل النساء)، والمعنى ؛ إن القوم يشاركون «زيـدا» في الفضل، إلا أنّ فضله زائد على فضلهم، و(مِنْ) فيه لابتداء الغاية، لأن القوم موضع ابتدائية فضلة في الزيادة، ويجوز ترك الاستواء لما مرّ قبل.

والثـاني : أن يراد (بـالأفضـل) الفاضل، فَيُثَنّى ويؤنث ويجمع، وقد سبق التعرّضُ لذكر هذا قبل، وهذه الإضافة معدولة عن المعرف باللام حتى كأنك قلت (زيدٌ الأفضل) بمنزلة (زيد المفضل)، ثم تضيف وتحذف الألف واللام.

قولـــــه :

٤٦٥ ـ وَمَيَّةُ . . . . [١]

---

(١) البيت لذي الرمة ديوانه ٣ : ١٥٢١ وهذا البيت ترتيبه الثامن والعشرون من قصيدة له عدتها تسعة وتسعون بيتا من الوافر قالها في مدح بلال بن أبي بردة ومطلعها: =

• فصـــــل• وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ وَهِي مُقَدَّرَةٌ قَوْلُه ـ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أيْ أخْفى مِنَ السِّرِّ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إبلًا أَوْ هزلت في جَدْبِ عَامٍ أَوَّلا

أيْ أولُ مِنْ هذا العَامِ ، وَأَوَّلُ مِنْ أَفْعَل الذِي لَافِعْلَ لَهُ كَآبل .

السـالفة: مُقدّمُ العُنق من لدن معلّق القُرط، والقَذَالُ: ما بين فقرة القفا إلى الأذن، ذكر الثقلين، ووحد ضميرهما في (وأحسنه)، فكأنه قال: (وأحسن مِنْ)، ثم قيل هذا لفظ سيبويه.

قولـــــه : «﴿وَأَخْفَى﴾ ......»[1].

أي أخفى من السر[2]، قالوا: إنه مما حدثت به نفسك.

قولـــــه :

٤٦٦ ـ يَالَيْتَهَا .... [3]

= أراح فويقُ جبرتكِ الجمالا كأنهُم يريدونَ احتمالا

ورواية الشاهد في الديوان:

وَمَيَّةُ أحسَنُ الثقلين خدًّا وَسَالِفَةً وأَحْسَنه قَذَالا

والشاهد فيه تذكير أفضل وإن كان جاريا على مؤنث.

(١) سورة طــه آيـــة ٧.

(٢) قال الزمخشري في تفسير هذه في الكشاف ٢ : ٥٣: (وعن بعضهم أن أخفى فعل. يعني أنه يعلم أسرار العباد وأخفى عنهم مايعلمه هو).

(٣) البيت من الرجز وهو بتمامه كما جاء في سيبويه ٣: ٢٨٩ من غير نسبة:

يَا لَيْتَها كانَتْ لأهلي إبلا أوْ هُزِلَتْ في جَدْبِ عَامٍ أوَّلا

وكذلك هو في شرح ابن يعيش ٦: ٣٢، ٩٨ واللسان (وأل) والمعنى أنه يَتَحَسَّر على ذهاب إبله في أخصب سنة، ويتمنى لو أنها غنمها أهله أو هلكت في عام الجدب.

والشاهد فيه: «جرى أول» على قوله (عــام) نعتا لـه.

. . . .

إبلا: خبر كانت، و(لأهلي): حال متقدمة، وذو الحال إبلا، وجاز وقوع الحال عن النكـرة لتقدمها عليها. أو (لأهلي): خبر كانت، والضمير في ياليتها اسم: (وإبلا): تمييز له.

قولـــــه: «وأول . . . . . .».

أَوَّلُ فيه معنى التفضيل، وإن لم يكن له فعـل، تقول: (هذا أول من هذا)، و(وهو أوّلهم)، بالإضافة، (وهو أوّلُ رَجُلٍ) بالإضافة أيضا، والواحد هنا في معنى الجمـع كقـولـك: (أوّل الـرِّجـال)، ولكونه أَفْعَلُ التفضيل جَرى على الواحد، والجمـع، وفي التنـزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[1]. كما قال: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾[2] هذا مذهب البصريين[3].

وقال الكوفيون[4]: وزنه فوعل كان أصله وَوْأَل، فقلبوا الهمزة إلى مَوْضِعِ الفاء ثم أدغموا الواو في الواو، وهو عندهم من قولهم وَأَل نجا، كَأَنَّ في الأَوَلِيَّةِ النجاة.

والصحيح مذهب البصريين لقولهم: (أول من كذا)، ولقولهم في مؤنثه الأولى، ولو استقام مذهب الكوفيين لقيل في مؤنثه أولة.

قولـــــه:

في جَذْبَ عِامٍ أولا[5]

على وجهين: أحدهما أن يكون أول للتفضيل وقع صفة للمجرور، كأنه قال: (في جذب عام أول من عامكم)، و(أول) على هذا في موضع جر، وانفتاحه لعدم

---

(١) سورة البقرة آية ٤١.

(٢) سورة البقرة آية ٩٦.

(٣، ٤) اللسان (وأل).

(٥) انظر حاشية ٣ من ص ١٣٧١.

وَمِمَّا يَدُلُّ على أَنَّهُ أَفْعَلُ الأُولى، والأَول، وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ قَوْلكَ: الله أكبر، وَقَوْل الفَرَزْدَق:

إنَّ الذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنا   بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

انصرافه (كأفضل) في: (مررت برجل أفضل من زيد)، وهذا الوجه هو المذكور في المَتْنِ.

والوجه الثاني: أن يجعل (الأول) ظرفا، فيكون منصوبا لفظا وتقديرا ويكون متعلقا (بهزلت)، كأنه: قال أو هزلت أول من عامك في جدب عام كما تقول: أو هزلت قبل عامك، أو قبل هذا في جدب عام، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[1] (فأسفل) ظرف، كأنه والركب في أسفل منكم، غير أن (أسفل) يتعلق بالمقدر في الظرف وهو استقر، (والأول) في البيت يتعلق بنفس هزلت، وهو على هذا منصرف لأنه بمنزلة أرمل في أن فيه وزن الفعل لاغير، ولذا نون في قولهم: (ما تركت له أولا ولا آخرا)[2].

قولـــه: «الأُولَى وَالأَوَّلُ . . . . . .».

لأَنَّهُما كَالْفُضْلى والأفضـلُ.

قولـــه: «قولك: (الله أكبر) . . . . . .».

أيْ: من غيره.

قولـــه:

٤٦٧ ـ إنَّ الذي   [3]

---

(١) سورة الأنفال آية ٤٢.

(٢) هذا القول رواه الخليل عن العرب ـ انظر سيبويه ٣: ٢٨٨ وانظر اللسان: (وأل).

(٣) ديوان الفرزدق ص ١٥٥ وهو مطلع قصيدة له عدتها سبعة وسبعون بيتا من الكامل قالها في

* فصـــــل* ولآخَـر شَأْنٌ لَيْسَ لأَخَـوَاتِـه، وَهُو أنَّه التُزِمَ فِيهِ حَذْفُ (مِنْ) فِي حَالِ التَّنْكِير، تَقُولُ: جاءَنِي زَيْدٌ ورَجُلٌ آخرُ، وَمَرَرْتُ بِهِ وَبآخَرَ، وَلَمْ يَسْتَوِ فِيهِ ما اسْتَوَى في أَخَوَاتِهِ حَيْثُ قَالُوا: مَرَرْتُ بآخَرَيْنِ وَآخَرِينَ، وأُخْرَى، وأُخْرَيَيْنِ، وَأُخَرُ، وَأُخْرَيَاتُ.

سمك الله السماء: رفعها، أي أعز من دعائم غيره وأطول منها.

قولـــــه: «ولآخـر ....».

إنما التزم فيه حذف مِنْ في حال التنكير، لأنه لايجيء إلا بعد سبق ذكر شيء قبله، لاتقول مبتدئا: (جاءني رجل آخر)، (ولاجاءتني امرأة أُخرى)، بل تقول: (مَرَرْتُ بزيدٍ وبرجل آخر)، ونحو ذلك، فلما لزم سبق ذكر شيء قبله حصل بذلك المذكورِ سابقا[1] التخصيصُ كما يحصل التخصيص بـ(مِنْ)، فإذا قلت: (مررت بزيد وبرجل آخر) كان التقدير: «برجل آخر من الذي ذكرته»، وتنزَّل التزامهم ذكر كلام قبله (منـزلـة ذكر «مِنْ» للعلم)[2]، بأنك تجعل الثاني أذهب من الأول في التأخّر، فتنزَّل «آخـر» منزلة «الآخر» باللام ففارقه (مِنْ)، ولم تستوِ فيه الحالات، لأنّ استواءها كان لمصاحبة (مـِنْ).

= هجاء جرير والبيت بتمامه:

إن الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ

(١) في ف و ع: (السابق) والمثبت من الأصل.

(٢) في الأصل: «منزلة ذلك من العلم» والمثبت من ع و ف.

* فصـــــل* وَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ دُنْيَا بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَامٍ، قَال العَجَّاجُ:

* في سَعْي دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّت*

لأنَّها قَدْ غَلَبَتْ فاخْتَلطَتْ بالْأَسْمَاءِ. وَنَحْوُهَا جُلَّى في قَوْلِهِ:

* وإن دعوتِ إلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ*

قولـــــه: «وقد استعملت دنيا . . . . . .».

الـدُّنيا: تأنيث الأدنى، لكنَّها لما غلبت صارت بمنزلة الأسماء، فتُرِكَ اعتبار معنى التفضيل فيه كما أنّ الأبطح لما غلب تنزل منزلة الأسماء وجُمع جمعها فقيل الأباطح، كما قيل الأرامل.

ووجـه آخـر: أنّ الـدنيا كالحَسَن، والعَبّـاس من حيث إنهما كانا صفتين في الأصل، ثم لما غلبا صارا بمنزلة الأعلام من نحو: (زيدٍ وعمرٍو) فساغ نزع الألف واللام منهما نظرا إلى العَلَمية، فكذا «الدنيا» كأنها صارت علماً لهذه الدار فيسوغ أن يُنزع عنها الألف واللام وما قبل البيت.

قولـــــه:

يومَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ[1]

مِنْ نُزُلٍ إذا الْأُمُورُ غَبَّتِ[2]

٤٦٨ ـ في سَعْي . . . . (البيت)[3].

يقـال طَعامٌ قليل النُّزْلِ، والنَّزَل بضم النون وسكون الزاء وبفتحهما بمعنى، وَمَدَّهُ الله في غَيِّه: أمهله وَطَوَّلَ له.

---

(١) ديوان العجاج ص ٢٦٧.   (٢) ديوان العجاج ص ٢٦٧.

(٣) البيت من مشطور الرجز وترتيبه الثاني عشر من أرجوزة للعجاج عدتها اثنان وسبعون بيتا من مشطور الرجز. . . . والبيت الشاهد بتمامه:

مِنْ سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مُدَّتِ.

..... وأَمَّا حُسْنَى فِيمنْ قرَأَ (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى) وَسُوَى فِيمَنْ أَنْشَدَ :

* وَلاَ يَجْزُونَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوَى *

فَلَيْسَتَا بِتَأْنِيثِ أَحْسَن، وَأَسْوأَ، بَلْ هُمَا مَصْدَرَانِ كَالرُّجْعَى والبُشْرَى.

وقد خُطِّىءَ ابْنُ هَانِيءٍ في قَوْلِهِ :

قولـــــه : «وأما حُسْنَى .....».

أي ليس حُسنى فيمن قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1] بتأنيث (الأحسن) كالذي في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[2]، وإنما هو مصدر يقال: أحسنَ إليه حُسْنى، وأساءَ إليه سُوَى.

قولـــــه :

٤٦٩ - وَلاَ يَجْزُونَ ....[3]

تمامه: وَلاَ يَجْزُونَ مِنْ غِلَظٍ بِلِينِ

وهو من أبيات الحماسة:

قولـــــه: «وقَد خُطِّىءَ ....»[4].

---

(١) سورة البقرة آية ٨٣.

(٢) سورة الأعراف آية ١٨٠.

(٣) البيت من الوافر وهو ثالث بيت ضمن مقطوعة شعرية من سبعة أبيات في شرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٤٠٠ والبيت بتمامه:

وَلاَ يَجْزُونَ مِنْ حَسَنٍ بِسَيْءٍ   وَلا يَجْزُونَ مِنْ غِلَظٍ بِلِينَ

(٤) نسبة إلى بيتِ ابن هانيء (أبي نواس) - انظر ديوانه ج١ : ٧٢، وهذا البيت ترتيبه الثالث من مقطوعة لأبي نواس عدتها أحد عشر بيتا من البسيط وهو بتمامه:

كأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرى مِنْ فَوَاقِعِها   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والبيت شاهد على تخطئة الزمخشري في المفصل لأبي نواس لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرة.

كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا . . .

* فصـــــل* وَقَوْلُ الأعْشَى :

وَلَسْتَ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى . . . .

ليست (مِنْ) فِيهِ بالتي نَحْنُ بِصَدَدِهَا هي نَحْوُ (مِنْ) في قَوْلِكَ: أَنْتَ مِنْهُمُ الفَارِسُ الشُّجَاعُ أيْ مِنْ بَيْنِهِم.

الصحيح: كأنَّ الصُّغرى والكبرى، أو كأنّ صغيرة وكبيرة، لما ذكرنا أن التأنيث في (أفعل) التفضيل لايتأتى إلا عند الألف واللام، أو الإضافة ولذا أخذ على من قال في العروض: والفاصلة فاصلتان صغرى وكبرى. «ومِـنْ» في (مِنْ فَوَاقِعِها) ليست بالتي في (زيدٌ أفضـلُ مِنْ عمرٍو)، إذ لو جُعِلَتْ إياها لما اتسقَ المعنى، فأنعم فيه نظرك بذوقك السليم، فهو الشاهد لصحة ماقلنا.

تمـامـــــه :

٤٧٠ ـ . . . . حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أرْضٍ مِنَ الْذَّهَبِ

أراد بالفواقع النُّفاخات التي تعلو الشراب.

قولـــــه :

٤٧١ ـ وَلَسْتَ . . . . [1]

---

(١) البيت بتمامــه :

ولست بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وإنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِـرِ

وهذا البيت للأعشى وترتيبه السابع والعشرون من قصيدة له عدتها ستون بيتا من السريع قالهـا في هجـاء علقمـة بن علاثـة ومـدح عامر بن الطفيل. انظر ديوان الأعشى الكبير ١٧٥-١٨٣. والبيت شاهد على الجمع بين أل وبين (مِنْ) في أفعل التفضيل. انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٠٣-١٠٤.

* **فصـــــــل* وَلاَ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْل ، لَمْ يُجِيزوا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْه أَبُوهُ، وَلاَ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ، بَلْ رَفَعُوا أَفْضَلَ وَخَيْرًا بالابتِدَاءِ . .**

قد سبق أنّ (مِنْ) لاتُجامع (أفعل) التفضيل إذا كان معرّفا باللام، فلا يقال: (زيد الأفضل من عمرو).

وقولـــــه : «بالأكثَرِ مِنْهُمْ حَصًى . . . . ».

كأنـه من قبيل: (زيد الأفضل من عمرو)، غير أن (مِـنْ) فيه إذا رجعت إلى التحقيق بمنزلة في كأنه قال: ولست بالأكثر فيهم حصى، أي عددا، كما تقول: (أنت منهم الفارس الشجاع)، والمتكلم بمثل هذا لايريد تفضيله على المكنى عنهم في منهم، وتكون (مِنْ) لضرب من البيان، والدليل على صحة ماذكرنا أنك تقول: (زيد الأفضل من بين الرجال)، ومن المعلوم إنك لا تفضله بذلك على (بين الرِّجال).

تمامـــــه قولـــــه :

. . . .   وإنّما   العِزَّةُ   للكاثـــر

يقـال: (فلان كثير الحصى)، أي كثير الجموع، والكاثر: الغالب من قولهم كاثرته فكثرته.

قولـــــه : «ولايعمـل . . . . ».

إنما لم يعمل (أفعل) التفضيل لأنه لم يشبه الفعل لكونه غير موازن للمضارع كاسم الفـاعـل، ولم يشبه اسم الفاعل، لأنه لايثنى ولايجمع ولايؤنث، ويلزمه (مِنْ)، فصـار كالأسمـاء الجامدة، (كمررت برجل قُطنٍ لِباسُه)، (وبرجل كتان رداؤه)، ألا (ترى)[1] أنه لايثنى القطن والكتان، ولايجمعان، ولايؤنثان، تثنية الأول

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ف وع.

وجمعه وتأنيثه وجعل مبتدأ وخبرا، فكذا في (أفعل) التفضيل، وعلى هذا لايقال (مررت برجل خيرٍ منه أبوه)، بجر (خير) ورفع (الأب) على أنه فاعله لأن خيرا إذا صاحبه (مِنْ) كان بمعنى أخير واستوت الحالات، وإن لم يصاحبه (مِنْ) وكان بمعنى خير فلا تستوي فيه الحالات، بل يقال: خَيْرة، خَيْرتَان، خَيْرات، قال تعالى: ﴿ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾[1]، فهذا بمنزلة حسن في مشابهة اسم الفاعل، فلا يستبعد أن يعمل نحو: (مررت برجل خيرٍ أبوه)، وقد يُعمل (أفعل) التفضيل في المضمر فيقال: (مررت برجل خير منك)، ففي خير ضمير للرجل وهو مرفوع بالفاعلية (وفي إعماله بالظاهر)[2] للأكثر منع، وقد روى على الممنوع قوله: صلى الله عليه وسلم ـ «ما مِنْ أيام أحبَّ إلى الله الصوم فيها من عشرِ ذي الحِجّة»[3] بفتح (أحبَّ)، فلو لم يكن عاملا لرفع (أحبّ) على أنه خبر المبتدأ وهو الصوم على نحو قولك: (مررت برجل أفضلُ منه أبوه)، برفع (الأفضل) على أنه خبر المبتدأ الذي هو أبوه.

ووجه العمل في المضمر أن (أفعل) التفضيل شبيه بالفعل، من حيث المعنى، وإن لم يكن شبيها به من حيث الظاهر، فيعمل في المضمر لا في المظهر، لتكون جهتا المعنى والظاهر مرعيتين. فالحاصل أن الفعل في أعلى المراتب، والمرتبة الثانية لاسم الفاعل، والثالثة للصفة المشبهة، والرابعة لأفعل التفضيل، فلذا أعمل الفعل بدون الاعتماد، واسم الفاعل لايعمل إلا بعد الاعتماد، وعمل اسم الفاعل

---

(١) سورة الرحمن آية ٧٠.

(٢) في ع و ف: «وفي إعماله في الظاهر» والمثبت من الأصل.

(٣) هذا ما أورده سيبويه بنصه في الكتاب ٢ : ٣٢. وللحديث رواية تختلف في متنها عما هو وارد في الإقليد ـ انظر سنن ابن ماجة حديث رقم ١٧٢٧.

وَقَوْلُـهُ :

• وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا•

العامل فيه مضمر، وهو يضرب المدلول عليه بأضرب . . . .

فيما هو سبب للموصوف نحو: (زيد ضارب غلامه)، وفيما هو أجنبي نحو: (زيد ضاربٌ عَمْرًا)، ولم تعمل الصفة المشبهة إلا فيما هو سبب للموصوف، فقيل: (برجل حسنٌ وجهُه)، وامتنع برجل حسنٌ الوجهُ، بتنوين الحسن ورفع الوجه على الفاعلية من غير أن تقدر بعد (الوجه) لفظة منه، إذ لو قدر منه يكون الحسن عاملا في السبب ومنه في موضع الحال، والتقدير حسن الوجه كائنا منه، وأفعل التفضيل لايعمل إلا في المضمر، بخلاف الصفة المشبهة، فهي عاملة فيه، وفي المظهر أيضا.

قولــــه :

٤٧٢ ـ وَأَضْرَبَ . . . .[1]

القَوْنَسُ : مُقَدَّم رأس الفرس، إنما قُدِّر في انتصاب القوانسا إضمار العامل، لأن (أفعل) التفضيل لاينصب البتّة، لأن بناءه من أفعال الطبائع، لأنه لايقال هو

---

(١) البيت بتمامـــه :

أَكَرُّ وأَحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمُ   وَأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا

وهـذا الشـاهـد للعبـاس بن مرداس كماجاء في شرح الحماسة للمرزوقي ١/٤٤١ وفي الأصمعيات ٢٠٦ وترتيبه الثاني عشر من قصيدة للعباس بن مرداس وعدتها ثمانية وعشرون بيتا من الطويل ومطلعها:

لَأسماءَ رسمٌ أصبحَ اليومَ دارِسَا   وأَقفر إلا رَحْرَحانَ فَراكِسَا

والشـاهـد فيه نصب (القوانس) بفعل محذوف لا بأضرب، وقد توسع كل من ابن يعيش والبغـدادي في شرحـه وبيان توجيهـات إعرابه. انظر شرح ابن يعيش ٦: ١٠٦-١٠٧، والخزانة ٨: ٣١٩-٣٢٧ والكشاف ٢: ٤٧٤.

أضـرب من فلان إلا بعد أن يقدر ضُرب بالضم، بمعنى صار الضرب طبيعة له كَكَرُم، بمعنى صار الكرم طبيعة له، ثم يُبنى منه اضرب، وباب الطبائع لايجيء فيه من الأفعـال إلا لزم، فلزم بالضرورة أن يكون انتصاب (القوانس) في البيت (بيضرب)، لا (بأضرب)، فكأنه قيل: ماذا يضرب، فقيل القوانس، وهو مثل قوله تعالى: ﴿ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[1] فَمَنْ يُضِلُّ في موضع نصب بفعل دل عليه (أعلم) لابأعلم، ولا يجوز أن يكون معمولا لأعلم، لأنه لايعمل لما بينا.

(١) سورة الأنعـــام آيـــة ١١٧.

اســما الزمـــان والمكـــان

مَا بُنِيَ مِنْهُمَــا مِنَ الثُّــلاثِيِّ المُجَـرَّدِ عَلَى ضَرْبَيْن: مَفْتُـوحُ العَيْن وَمَكْسُـورُهَـا فالأَوَّلُ بِنَـاؤُهُ مِنْ كُلِّ فِعْـلٍ كَانتْ عَيْنُ مُضَـارِعِهِ مَفْتُوحَةً كالمَشْرَبِ، والمَلْبَسِ، والْمَذْهَبِ، أو مَضْمُومَةً كالمَصْدَرِ، والمَقْتَل، والمَقَـام، إلا أَحَدَ عَشَرَ اسْمًا وَهِيَ: الْمَنْسِكُ، والْمَجْزِرُ، وَالْمَنْبِتُ، وَالمَـطْلِعُ، وَالمَشْـرِقُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْمَفْرِقُ، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمَرْفِقُ، وَالْمَسْجِدُ.

قولـــــه: «اسما الزمان والمكان....».

لم يَذكر الحَدَّ. والحَدُّ: كلُّ اسم اشتقَّ من فعل اسماً لما فُعِل فيه الفعل من زمان أو مكان.

قولـــــه: «فالأول ...... إلى آخره.

أيْ الْمَفْعَلُ بفتح العين اسم زمان أو مكان يجيء في الثلاثي (من كُلّ فعلٍ عينُ مُضَارِعه مفتوحة)[1]، كالمَشْرَب من شرِبَ، والمَذْهبُ من ذَهَبَ يَذْهَبُ. أو مضمومة كالمصدر من صَدَرَ يَصْدُرُ، والْمَفْعِل بالكسر، من كُلٍّ فعل عين مضارعة مكسورة كَالْمَجْلِس مِنْ جَلَسَ يَجْلِسُ.

والسر في ذلك، أن اسم الزمان والمكان مشتق من الفعل، فناسب أن توافق حركةُ عينه حركة عين المضارع الذي هو منه، كالمذهب مع يذهب، وكالمجْلِس مع يجلس، إذ الهاءان مفتوحتان، واللامان مكسورتان. أما نحو صَدَرَ يَصْدُرُ مما

---

(١) في ع و ف: «من كل عين فعل مضارعه مفتوحة» والمثبت من الأصل.

وَالثَّـانِي بِنَـاؤهُ مِنْ كُلِّ فِعْـلٍ كَانَتْ عَيْنُ مُضَارِعِه مَكْسُورَةً كَالمَحْبِس، وَالْمَبِيتُ، والْمَصِيف، ومَضْـرِبُ النَّاقَةِ وَمَنْتجُهَا، إلا مَا كَانَ مِنْهُ مُعْتَلَّ الفَـاءِ أَوْ الـلام ، فإنَّ مُعْتَـلَّ الفَـاءِ مَكْسُورٌ أَبَداً كَالمَوْعِدِ، وَالْمَوْرِدِ، والْمَـوْضِـعِ ، وَالمُـوحِـلِ ، وَالْمَـوْجِـلِ . والْمُعْتَلُّ اللامِ مفْتُوحٌ أَبَداً كَالْمَأتَى وَالمَرْمَى والمَأْوَى، والْمَثْوَى، وَذَكَرَ الفَرَّاءُ أَنَّه قَدْ جَاءَ مَأْوِي الإِبلِ بالكسر.

عين مضارعه مضمومة فإنما رفض ضـم عين اسم الزمان والمكان منه لرفضهم مثالَ مَفْعُل[1] بالضم في كلامهم، فلم يأتِ إلا بلحاق التاء نحو: مَكْرُمة، وَمَشْوُرةٍ. وقد أجبنا عن المَكْرم والمَعُونِ اللذين جاءا في الشعر من قبل[2]، فلما امتنع الضم صِيرَ إلى الفتح، وهوالكثير الشائع لكثرته كالمَصْدَر والمَقْتَل، وقيل: حملوا المضموم على المفتوح لأنَّه أخف، وصِير إلى الكسر في هاتيك الكلمات المذكورة في المتن لكـون الكسرة أخت الضمة، ألا تراك تقول: حَشَرَ يَحْشِرَ وَيحْشُر، وَفَسِقَ يفْسِقُ ويَفْسُقُ، وسُمع، المسجِد والمسجَد، والمطِلع والمطلَع، قال الفراء الفتح في كلها جائز وان لم نَسْمَعْه[3].

قولـــــه : «فإنَّ المعتلَّ الفاءِ مكسورٌ أبدا . . . . . .».

لأنَّ المسـافـة بين الفتحـة والواو منفرجة، فاختيرت الكسرة للتعديل، وقيل: كسروا في المعتل الفاء مطلقا، لأنه أخف مع الواو، إذ مَوْعِد أخف من مَوْعَد فكان هذا الوجه هو الأول.

---

(١) في ف : «يفعل» والمثبت من الأصل وع لأنه الصواب.

(٢) انظر ص ١٣٤٧-١٣٤٩.

(٣) انظر قول الفراء في معاني القرآن ٢ :١٤٨-١٤٩ .

* فصـــــل* وَقَـدْ تَدْخُـلُ عَلَى بَعْضِهَـا تَاءُ التَّأنيثِ كَالَمزلَّةِ، وَالمَـظِنَّـةِ وَالْمِعْبَرَةُ وَالْمِشْرَفَةُ، وَمَوْقِعَةُ الطَّائِرِ، وأمَّا مَاجَاءَ عَلَى مَفْعُلَةِ بِالضَّمّ كَالمَقْبُرَة وَالْمَشْرُفَةِ، والْمَشْرُبَةِ، فَأَسْمَاءٌ غَيْرُ مَذْهُوبٍ بِهَا مَذْهَبَ الفِعْلِ..

قولـــــه : «والمعتلّ اللام مفتوح أبدًا......».

إذ هو باعتلاله لم يفارق ضَعْفًا، فناسب أن يختارَ له أخف حركات بجعل أخفّ الحروف له ألفا، وهما الفتحة والألف.

وقيل: آثـروا الفتـح في المعتل اللام لأداء الكسر فيه إلى الثقل المؤدي إلى الإعلال، فلعله أراد بالإعلال حذف الحرف الأصلى في مأتٍ في الرفع والجر، لو كسـرت التـاء من المـأتى. والثقل ظاهر، وهو تحرك المعتلّ مع اجتماع الكسر والضم، أو مع توالي الكسرات.

قولـــــه : «مأوِي الإبـــل ....»[1].

كُسِرَ العين في مأوِي لكسرتي الإبِل، وهما ما بالهمزة والباء، وهذا يشبه الإمالة لكسرة ما قبل الألف.

قولـــــه : «وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث ......».

أي مع جريها على القياس، ومع مخالفتها، فالجاري كالمَزِلَّةِ لأنه على مَفْعِلَة بالكسر، وهو من باب (يَفْعِلُ) بالكسر.

وغير الجـاري كالمَـظِنَّـةِ، لأنه من يَفْعُل المضموم العين، وقياسُه الفتح وهو بالكسر، يقال: أرض مَزِلَّة، من الزَّلَق، والمَظِنَّةُ: الْمَعْلَمُ. قال:

---

(١) انظر ما قاله الفراء فيه في معاني القرآن ٢ : ١٤٩.

* فصـــــل* وَمَـا بُنِيَ مِنَ الثُّلَاثِي الْمزَيدِ فِيهِ والرُّبَاعِيّ فَعَلَى لَفْظِ اسْمِ المَفْعُولِ، كَالمُدْخَلِ، والْمُخْرَجِ، وَالمُغَارِ في قَوْلِهِ:

٤٧٣ ـ فإنَّ مَظِنَّةَ الْجَهْلِ الْشَّبَابُ[1].

فأمـا ما جاء مضمـوم العين، فهـو بمنـزلة قارورة في كونه جار على الفعل، و(المَسْرُبة)، بالسين المهملة، الشعر المستدقّ يأخذ من الصدر إلى السُّرَّةِ[2].

قولــــه: «فعلى لفظ اسم المفعول ....».

أي ما زاد عل الثلاثي فأسماء الزمان والمكان والمصدر منه على صيغة اسم المفعول، استعير صيغة المفعول لأجل المصدر من قبل أن المصدر مفعول، فإذا قلت: (ضـربتُ ضربـاً)، كان بمنزلة قولك: (أحدثت ضربا)، والزمان والمكان كلاهما (يقع فيه الفعل فصار كل منهما)[3] محلا للفعل يحلّ هو فيه فأشبها زيداً في قولك: «ضربتُ زيداً»، لأنه مَحَلٌّ لذلك الفعل الصادر منك، فناسب أن يختار لهما صيغة اسم المفعول[4].

---

(١) صدره: فإنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلاً.

ديوان النابغة ص ١٠٩ والبيت أول مقطوعة شعرية له عدتها سبعة أبيات من الوافر قالها في هجاء عامر بن الطفيل. وقوله: «فإن مظنة الجهل الشباب»: يريد أن الشباب مقرونٌ به الجهل، ملازم له، ومظنّة الشيء الأمر الذي لايكاد يطلب فيه إلا وجد به. وقد أشار ابن منظور في لسان العرب (ظنن) إلى رواية السُّباب بدل الشباب، وكذلك (مطية) بدل مظنّة. والشاهد فيه قوله مظنة حيث جاء به مكسور العين اسما للمكان.

(٢) اللسان: «سرب» وسيبويه ٤: ٩١.

(٣) في الأصل: «يقع في الفعل فكذا كل منهما» والمثبت من ع و ف.

(٤) انظر سيبويه ٤: ٩٥.

. . . . مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمَا

وَقَوْلُهُمْ: فُلَانٌ كَرِيمُ المَرْكَبِ، وَالمُقَاتَلِ وَالْمُضْطَرَبِ، وَالْمُتَقَلَّبِ، وَالمُتَحَامَلِ، وَالْمُتَدَحْرَجِ، وَالْمُحْرَنْجَمِ قَالَ الْعَجَّاجُ:

قولـــــه :

٤٧٤ ـ مُغَارَ ابْنِ همَّامٍ . . . . [1]

أولـه: وَمَا هِيَ إلا في إزارٍ وَعِلْقَةٍ

الشاهد فيه: أنه نصب (المُغَار) على الظرف، والعِلْقَةُ: الشَّوْذَرُ، يريد أنها كانت في وقت إغارة ابن هَمَّامٍ عَلى حيّ خَثْعَم.

كانت خثعم قتلت أبـاه، فأغـار على خثعم فأصاب بسهم، وأُدْرِكَ بثأر أبيه، و(على حَيٍّ خَثْعَمَـا): متعلّق بمـا دلَّ مغـار لابمغـار، لأن اسم الزمان والمكان لايعمل، كأنه قال: مُغير على حيّ خَثْعَما.

قولـــــه : «وقولهـــم . . . . المركب . . . .».

الأصل والكريم صفة لكل ما يُرضى ويُحمد في بابه، يقال: وَجْهٌ كريم إذا رُضي في حسنه وجماله، وكتاب كريم: مرضِيّ في معانيه وفوائده.

---

(1) البيت بتمامـــه :

وما هِيَ إلا في إزَار وَعِلْقَةٍ   مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمَا

وهو من الطويل وقد اختلف في نسبته إذ نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ لحميد ابن ثور وفي المقتضب ٢ : ١٢٠ من غير نسبة وكذلك في الخصائص ٢ : ٢٠٨، والإزار: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعِلقة بالكسر: معناه الشَّوْذَرُ وهو برد يُشق ثم تُلقيه المرأة في عنقها من غير كُمَّيْن ولا جيب، وقيل الملحفة. معرّب. اللسان (شذر) وقد تابع الجندي سيبويه في نصب المغار على الظرفية وقد غلط الأعلم سيبويه في جعله المغار ظرفا وقـد تعـدى إلى حـي خثعم بعلى. كما نبه السيرافي على ذلك في شرح أبيات سيبويه =

قـــال :

٤٧٥ ـ حَتَّى يَشُقَّ الْصُّفُوفَ مِنْ كَرَمِهْ[1]

أي من كونه مَرْضِيًّا في شجاعته، وكريم المركب، كريم الأصل، أي كريم الطرفين.

قولـــه : «والمقاتـــل ......».

ليس بمعطوف على وقولهم، المعطوف على المغار، بل هو معطوف على المركب على تقدير: (كريم المركب)، (وكريم المقاتل) أي مرضيُّ الشجاعة في المعركة، وعلى هذا النظائرُ الباقية المذكورة عقيب المقاتل، (وكريم المضطرب): مرضيٌّ موضع الاضطراب في أسفاره. (والمتقلَّب): بالتاء واللام المشددة، أي كريم الفراش، (وكريم المُتَحامل): كريم موضع التحمل، أي صبور، (وكريم المدحرج): أي كريم موضع دحرجة القِرن، أي هو مرضِيّ في المعركة. (وكريم المُحْرَنْجَم) أي كريم في المعسكر والمحرنجم: المجتمع.

= ١ :٢٢٨ حين قال: «وقد رُد على سيبويه جعله مغار بن همام ظرفا من الزمان وقيل إنه لو كان ظرفا، ما اتصل به: على حي خثعم لأن أسماء المكان المشتقة من الفعل لاتتعدى إلى المفعول المنصوب، وإلى المفعول الذي يتعدّى بحرف جر».

(١) صدره: وَلاَ يَخِيمُ اللِّقاءَ فَارِسُهُمْ.

والبيت ترتيبه الخامس من مقطوعة شعرية عدتها ثمانية أبيات وردت في شرح الحماسة للمرزوقي (ج١: ٣٣٠-٣٣٥) قال المرزوقي في شرح هذا البيت: ولا يجبن عن اللقاء فارسُهم فَيُحْجَم، ولايضعف دونه فَيَحارَ، بل يُقدم إقداما تُخْرق الصفوف، به عزةَ نفس، وكرمَ عِرْق. والبيت من المنسرح، والشاهد فيه قوله (من كرمه) وهو يعني الرضى عن الشجاعة التي يتمتع بها هذا الفارس. وقائله بعض شعراء حمير كما جاء في شرح الحماسة.

* مُحْرَنْجَمُ الْجَامِلِ وَالْنُّئِيُّ *

* فصــــل * وإذا كَثُـرَ الشَّيءِ بالْمَكَـانِ قِيـلَ مَفْعَلَةٌ بالفَتْح ، يُقَالُ: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ، وَمَأْسَدَةٌ، ومَذْأَبةٌ ومحْيَأَةٌ،ومَفْعَأَةٌ، وَمَقْثَأَةٌ، وَمَبْطَخَةٌ قَالَ سِيبَـوَيْهِ: وَلَمْ يَجِيئُوا بنَظِير هذا فِيمَا جَاوَزَ ثَلاَثَة أَحْرُفٍ مِنْ نَحْو: الضِّفْـدَع ، والثَّعْلَب، كَرَاهَةَ أَنْ يَثْقُلَ عَلَيْهِمْ، لأَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَغْنُونَ بأَنْ يَقُولُوا كَثِيرَةَ الثَّعَالِبِ.

---

٤٧٦ ـ والنُّؤِيُّ: بالتشديد جمع نُؤْيٍ[1]، وهو حفرة تحفر حول الخِباء كيلا يدخله ماء المطر.

قولـــــه : «مَسْبَعَةٌ . . . . إلى آخره».

المَسْبَعَةُ: كثيرةُ السَّبُعِ[2]، والْمَأْسَدَةُ: كَثيرَةُ الأُسُودِ، والمَذْأَبَةُ: كثيرةُ الذِّئاب. والمَحْيَأَة[3]: كثيرةُ الحيَّاتِ، والمَفْعَأَة[4]: كَثِيرَةُ الأفْعَى. والمَقْثَأَةُ: بالهمزة كثيرة القِثَّاءِ[5].

---

(١) جاء في شعر العجاج ديوانه ص ٣١١.

مُحْرَنْجَمُ الجَامِلِ والنُّئِيُّ.

وَمُحْـرَنْجَمُ الجَـامِـلِ: مَحْبِسُـهُ وَمَجْتَمَعُـه. والجَـامِلُ جَمَاعَةُ الإبلِ ، والبيت من شواهد الزمخشري في المتن، والشاهد مجيء مُحْرَنْجَم اسم مكان وهو على زنة اسم المفعول.

(٢) في اللسـان: كثير السباع.

(٣) في اللسان: محيأة ومحواة، كثيرة الحيات.

(٤) في اللسان: مَفْعَاة بدون همزة.

(٥) المقثأة : بالهمزة كثيرة الْقِثَّاءِ بالكسر في القاف والضم.

اللسان : (قثـا).

* فصـــــل * وَلاَ يَعْمَلُ شَيءٌ مِنْهَا، وَ(الْمَجَرُّ) في قَوْلِ النَّابِغَةِ:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا   عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الجَرِّ وَقَبْلَهُ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ كَأَنَّ أَثَرَ جَرِّ الْرَّامِسَاتِ.

قولـــــه : «ولا يعمل شيء منها ....».

لأنَّها أسماءُ الأجسام، فلا تعمل، بخلاف المصدر فإنه اسم للمعنى كالفعل، وبخلاف اسم الفاعل والمفعول فهما صفتان، والمعنى في الصِّفَة هو المقصود، فجريا مجرى الفعل لذلك، واسما الزمان والمكان اسمان لذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفات، فمن أجل ذلك امتنعا من العمل.

قولـــــه :

٤٧٧ ـ كَأَنَّ ....[1]

الرَامِسَاتُ: الرِّيَاحُ التي تغطي بالتراب الأثر، والقضيم: جلدٌ أبيضُ يُكتب فيه، وقيل: صحيفة بيضاء يكتب فيها، والتَّنْميقُ: التَّزْيِينُ، والصَّوانِعُ: جَمْعُ صَانِعَةٍ.

---

(١) أي لا يعمل اسم المكان والزمان عمل المصدر لأنه ليس في معنى الفعل وعليه فلا يجوز حمل قول النابغة (كأنَّ مجَرّ .. الخ) على ظاهره، لأنه لا يخلو إما أن يكون مصدراً بمعنى الجَرّ أو اسم مكان، فإن جعلته اسم مكان فسد إعماله ونصبُهُ ذيولها، لأنك لا تقول جلست في مجَرِّ زيد ذيله، وأنت تريد المكان، وإنما تقول في مجَرِّ ذيلِ زيدٍ كما تقول في مكان زيدٍ. وإن جعلته مصدراً فسد من جهة المعنى لأنه شبهه بقضيم والقضيم جلد أبيض يكتب فيه، وقيل نِطع منقوش، وطريق صحته على تقدير مضاف محذوف كأنه قال: «كأنَّ أثرَ مجَرِّ الرامسات» أو موضع مجر الرامسات على معنى موضع جَرِّ الرامسات، والرامسات الرياح فيكون منصوبا

والبيت في صفة رسوم الدِّيَارِ وأطلالها، نَصَبَ (الذُّيُولَ) في البيت واسم المكان لاعمل له، لاتقولُ: (جلست في مَجَرِّ زيدٍ ذَيْلَهُ)، وأنت تريد المكان، وإنما تقول: (في مَجَرِّ ذيل زيدٍ) كما تقول في مكان ذيله المجرور. (والمَجَرُّ) في البيت اسم مكان لأنه شبه موضع الرياح بالرَّقِّ المنمَّق بالكتابة، واسم المكان لايعمل، فعلم بانتصاب الذيول في البيت أنّ المَجَرّ فيه مصدر بمعنى الجَرّ، لا اسم مكان، إذ في جعله اسم مكان إبطال مااستقر باستقراءِ لغتهم وتأكد بالمعقول من عدم كون اسم المكان عاملا، فيلزم من هذا أن يكون في البيت مضاف محذوف، كأنه قال: كأنَّ أَثَرَ جرِّ الرَّامِسَاتِ.

بالمصدر ـ انظر ابن يعيش ٦:١١١ والبيت من الطويل للنابغة الذبياني وهو بتمامه:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

ديوان النابغة ص ٣١ وروايته في الديوان على النحول التالي:

عليهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الْصَّوَانِعُ

وهذا الشاهد ترتيبه الخامس من قصيدة للنابغة الذبياني عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا قالها في الاعتذار للنعمان بنِ المنذر ومطلعها:

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فَالفَوارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ

(ديوان النابغة ص ٣٠ ـ ٣٩).

اسم الآلـــة

هُو اسْمُ ما يُعَالَجُ بهِ وَيُنْقَلُ. وَيجِيءُ عَلى مِفْعَلٍ ، وَمِفْعَلَةٍ وَمِفْعَالٍ ، كَالمِقَصِّ وَالمِحْلَبِ وَالْمِكْسَحَةِ، وَالمِصْفَاةِ، وَالمِقْرَاضِ ، وَالمِفْتَاحِ .

* فصـــــل* وَمَــا جَاءَ مَضْمُــومَ المِيمِ وَالْعَيْنِ مِنْ نَحْــو: الْمُسْعُطِ وَالْمُنْخُـلِ والْمُدُقِّ وَالْمُدْهُنِ، والمُكْحُلةِ، وَالْمُحْرُضَةِ، فَقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَذْهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهَا جُعِلَتْ أَسْماءً لِهٰذِهِ الأَوْعِيَةِ.

قولـــه : «اســم الآلــة».

هو كُلُّ اسم اشتقّ من فعل اسماً لما يُستعان به في ذلك الفعل، ثُمَّ إنَّ الأصل في اسم الآلة أن يكون على (مِفْعَال)، فأمّا (مِفْعَل وَمِفْعَلة) فكلاهما منقوص من ذلك، لكن الأول بلا عوض، والثاني بعوض، والدليل على ماذكرنا تركهم الإعلال في نحو مِخْيط على تقدير مِخْيَاط، إذا لو لم تقدّر ذلك للزم أن يقال مَخاط بالإعلال، ليكون تبعا لخاط في الإعلال كما قيل مَقال بالإعلال لتبعية قَالَ.

المكسحة: هي المكنسة، وَالْمِقْرَاضُ: بالقاف والضاد المعجمة من القرض وهو من القطع، وأنصف كيف ملح قوله:

٤٧٨- وَلَا تَقْرِضْ أَخَاكَ وَلَوْ بِحَبَّهْ   فإنَّ الْقَرْضَ مِقْرَاضُ المَحَبَّهْ[1]

---

(١) البيت من الوافر ولا يعرف له قائل، والقرض: القطع ومعنى البيت الحث على مواصلة الأخ وعدمِ قطعه.

ومن أصناف الاسم الثلاثي

لِلْمُجَـرَّدِ مِنْـهُ عَشْـرَةُ أَبْنِيَةٍ،أَمْثِلَتُهَا: صَقْرٌ وَعِلْمٌ وبُرْدٌ وَجَمَلٌ وَإِبِلٌ وَطُنُبٌ وَكَتِفٌ وَرَجُلٌ وضِلَعٌ وصُدَرٌ، وللمزيد فيه أبنية كثيرة ولعل الأَمْثِلَةَ التي أَنَا ذاكِرُهَا تُحِيطُ بِهَا أَوْ بأَكْثَرِهَا.

قولـــه: «عشرة أبنيـــة....»

للثلاثي المجرد في الحقيقة اثنا عشر بناءً، لأن للفاء ثلاث أحوال وهي الحركات الثلاث، وللعين أربع أحوال وهي الحركات والسكون فيحصل بضرب الثلاث في الأربـع اثنا عشر بناءً، فعلى سكون العين فتحة الفاء وكسرتها وضمتها «كَصَقْرٍ، وعِلْمٍ، وَبُرْد» وعلى فتحة العين فتحة الفاء، وكسرتها كسرتها، وضمتها ضمتها (كجَمَل، وإِبِل، وطُنُب).

وعلى كسرة العين وضمتها فتحة الفاء، كَكَتِف، ورَجُل.

وعلى فتحة العين كسرة الفاء وضمتها نحو: ضِلَع، وَصُرَد.

هذه عشرة أبنية. والباقيان: (فُعِل)، و(فِعُل)، بضمّ الفاء وكسر العين، وبكسر الفاء وضم العين. وإنما أهملوهما[1] لاستثقالهم الجمع بين الضم والكسر، وبين الكسر والضم لازما، وبقولي (لازما) خرج الجواب عن نحو ضُرِبَ وَيَضْرِبُ.

قولـــه: «ولعل الأمثلة....».

هي جمـع المثـال وهـو الأداة التي تُقدَّر عليها الأشياء قبل أن تُصنع كقالب الإسكاف الذي يُقَدّر عليه الخُفُّ ونحوه.

---

(١) انظر سيبويه ٤: ٢٤٤.

* فصـــــل* وَالـزِّيَـادَةُ أَنْ تَكُـونَ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ الكَلِمَةِ كَالـدَّالِ الثَّـانِيـةِ في قُعْـدُدٍ وَمَهْدَدٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كهمزة أفكل، وأحمر، وللإلحاق كواو جوهر وجدول أَوْ لِغَيْرِ الإلحاقِ كَأَلِفِ كَاهِلٍ وَغُلَامٍ.

أما المِثْلُ: فهو النظير من كُلِّ شيء، فالنَّعل ومثالها مثلان لامثالان، لأنَّ النعل ليست بمثال لما قُدرت هي عليه فافهم.

قولـــه: «في قُعْدُد.......».

القُعْدُد: القليل الإباء إلى الجَدِّ الأكبر[1]، والقُعْدُد أيضا الضعيف القاعد عن المكارم، وهو من القعود لأنه على المعني الأول أقعد في النسب، وعلى المعنى الثاني ظاهر.

وَمَهْدَدٌ: اسم امرأة، وذِكْرُهُ في المشترك[2].

والأَفْكَلُ: الرِّعْدَة[3]، وهمزته زائدة، لأن الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة، وذكره في المشترك.

---

(١) اللسان: (قعد) والقَعْدَدُ بضمّ القاف وسكون العين وضمّ الدال: لئيم الحَسَب ـ وانظر سيبويه ٤ : ٢٧٧.

(٢) قال سيبويه: وقد بيّنا ما ضوعِفَتْ فيه العينُ فيما مضى من الفصول أيضا بتمثيل بنائه. فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على (فَعْلَل) في الاسم وذلك نحو: قَرْدَدٍ، وَمَهْدَد، ولا نعلمه جاء وصفا. الكتاب ٤ : ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٣) في اللسان: «الأفْكل» على أفْعَل: الرِّعْدَةُ، ولا يُبنى منه فَعْل.
انظر اللسان: (فكل) وسيبويه ٤ : ٢٥٠.

وكذا همزة أَحْمَر[1] ولأنه من الحمرة، ولا همزة فيها. والواو في جَوْهَر وَجَدْوَل[2] زيادة، لأن الواو غير أول لاتكون إلا زيادة. وسيذكر في المشترك، ولأن الجوهر من جَهَرَ إذا ظَهَر، لظهور شأن الجوهر بين الناس، ولأنَّ الجدول لايكاد يُرَدُّ، فكأنه يجادل، والواو فيهما للإلحاق بجعفر، وقد نُبِّهْتَ على تفسير الملحق من قبل فتنبه.

والإلحاق على وجهين: أحدهما أن يكون بحرف ليس من الكلمة كالواو في جوهر، والثاني: أن يكون بتكرير حرف منها كالباء في جَلْبَبَ، فقد أُلحق هو بزيادة الباء فيه بدَحْرَجَ، وقيل: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً، كما قيل دَحْرَجَ يدحرج دَحْرَجَةً حَذْو القُذَّةِ بالقُذَّةِ، والشاهد لعدم كون الألف في كاهِل وغلام[3] للإلحاق أنه ليس في هيئةِ الرباعي فَعْلِل بعين ساكنة بين فاء مفتوحة ولام مكسورة، ولافُعَلْلَ بفاء مضمومة، وعين مفتوحة ولامين أولاهما ساكنة.

---

(١) في سيبويه ٤ : ٢٤٥ ـ ٢٥٠: «وأَفْعَلُ نحو : أحْمَر وأصْفَر، هو في الصفة أكثر منه في الاسم».

(٢) انظر سيبويه ٤ : ٢٧٤.

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٤٩.

* فصـــــــل * وَالزِّيَادَةُ الْمُجَانِسَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ تَكْرِيرًا لِلْعَيْنِ كـ (خَفَيْفَدٍ) وَقِنَّبٍ، أَوْ لِللَّام كـ(خُفَيْدَدٍ) وخِدَّبٍ، أَوْ لِلْفَاءِ وَالعَيْنِ كـ(مَرْمَرِيسٍ) وَمَرْمَرِيتٍ. أَوْ لِلْعَيْنِ وَاللَّامِ كَصَمَحْمَحٍ، وَبَرَهْرَهَةٍ، وَمَا عَدَاهَا مِنَ الزَّاوئِدِ حَرُوفُ سَأَلْتُمُونِيهَا.

والخَفَيْدَدُ: الخفيفُ من الظِلمان وإحدى اليائين فيه زائدة، لقولهم في التحقير خُفَيِّد، ولقولهم في معناه خَفَيْدد، وإحدى الدالين في خَفَيْدَدَ زائدة، لقولهم في معناه خَفَيْفَد، ووزنهما فَعَيْعَل، وفَعَيْلل[1].

والقِنَّبُ: الأَبَقُ[2]، والخِدَبُّ[3]: العظيم، سمي بذلك لزيادته في البدن من قولهم: في لسانه خَدَبٌ، أي طول، لأنّ الطول زيادة.

والمَرْمَرِيسُ[4]: من قولهم دَاهِيةٌ مَرْمَرِيس، أي شديدة، قال محمد ابن السَّرِيّ هو من المَرَاسَةِ وهي الشِّدة[5]، فيكون على فَعْفَعِيلٍ، ونظيره في الوزن مَرْمَرِيت، لمجيء مَرْتٍ بمعناه، وهو المفازة التي لانبت فيها.

---

(١) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٧ في اللسان (خفد) الخَفَيْنَدُ والخَفَيْدَدُ: السريع وهو ذكر النعام، والجمع خَفَادد، وخَفَيْدَدَات.

(٢) القِنَّبُ، الأَبَقُ، عربي صحيح، والقِنَّبُ والقُنَّب: ضرب من الكتان. اللسان: (قنب).

(٣) الخَدَبُ: الهَوَجَ. والخِدَبُّ: الشيخ والعظيم. اللسان (خدب).

(٤) سيبويه ٤ : ٢٦٩. واللسان (مرس) . وأما مَرْمَرِيت فلم يحكه سيبويه.

(٥) انظر رأي ابن السَّرى في اللسان (مرس) وقد صرح صاحب اللسان بذكره. وابن السَّري هو أبو بكر محمد بن السَّري المعروف بابن السّراج وقد كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين، أخذ عن المبرد وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد وأخذ عنه الزّجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي وعلى بن عيسى الرُّماني. ومن تصانيفه كتاب الأصول وتوفي في ذي الحِجّة عام٣١٦هـ في خلافة المقتدر - انظر نزهة الألِبّاء في طبقات الأدباء ص٢٤٩ ــ ٢٥٠.

* فصـــــل* والـزَّيـادَةُ تكُـونُ واحِدَةً وَثِنْتَيْن وَثلاثًا وأَرْبَعًا. وَمَـوَاقِعُهَا أَرْبَعَةٌ. مَا قَبْلَ الفَاءِ، وَمَا بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْن، وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ واللاَّمِ وَمَا بَعْدَ اللاَّمِ، وَلاتَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَعَ مُفْتَرِقَةً أَوْ مُجْتَمِعَةً.

والصَّمَحْمَحُ[1]: الشـديد، قال الجَـرمي: الغليظُ القصير[2]، وهو فَعَلْعَلٌ، بتكرير العين واللام، (بدليل قولهم الصَّمْحَاءُ، بزنة الحِرْبَاءِ للأرض الصلبة. ومثله في تكرير العين واللام)[3].

البَـرَهْـرَهَـةُ[4] للمـرأة البيضـاء، لقولهم للحجة البُرْهَانُ، لأنّ الحُجَّةَ توصف بالإنارة، ودليل آخر على كون أحد المكرّرين زائدًا، أن من حقِّ المكررِ أن يكون زائدًا إلّا إذا ظهر مانع عن الحكم بكونه زائدًا كما في مَحبب، لأن الحكم بزيادة بائه مستلزم لوجود «م ح ب» في كلامهم. ولا وجود له فيه، وهذا الدليل شاهد لزيادة إحدى النونين في قِنّب.

---

(١) اللسان: (صمح).

(٢) الصحاح: (صمح) والجرمي: هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرميّ النحوي أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش ولقي يونس بن حبيب وكان رفيقا للمازني وأخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وتوفي عام ٢٢٥هـ في خلافة المعتصم. (انظر نزهة الألِبّاءِ ص ١٤٣ ـ ١٤٥).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٤) اللسان: (بره) وسيبويه ٤ : ٣٢٧.

* فصـــــــل* وَالـزِّيَـادَةُ الوَاحِدَةُ قَبْل الفَاءِ في نَحْو: أَجْدَلٍ، وإِثْمِد، وإِصْبَع، وأَصْبَع، وأَبْلَم، وأَكْلُب، وَتنْضب وَتُدْرأ، وَتَتْفُل.

قولـــــه : «نحـو أَجْـدَل . . . .»[1].

الأَجْدَل : الصَّقْر، وهو من جَدَلَ خَلْقه، أي أحكم، وأصله من جَدَلَ الحَبْل فتله.

والإِثْمِدُ[2]: حَجَر يُكْتَحَلْ بِهِ.

والأَبْلَمُ[3]: خُوصُ المُقْل، وفيه ثلاثُ لُغات: أَبْلَم وَأُبْلُم وإِبْلِم والواحدة بالهاء.

والأَكْلُبُ[4] : جمع كلب، والدليل لزيادة همزات هذه الكلم ما مر في همزة أَفْكَل.

وَتَنْضُب[5]: شجر تُتَّخَذُ منه السِّهام، وتاؤه زائدة لعدم فَعْلُل بعين ساكنة بين فاءٍ مفتوحة ولام مضمومة في كلامهم.

وَرَجُلٌ ذو تُدْرَأٍ بضم التاء أي ذو مُدافَعَةٍ.

ومن أبيات الحماسة :

٤٧٩ ـ وَذِي تُدْرَأٍ مَا الليثُ فِي أَصْل غَابَةٍ
بِأَجْرَأَ مِنْـــهُ عِنْـــدَ قِـــرْنٍ يُنَـــازِلُهْ[6]

---

(١) اللسان : (جدل) وسيبويه ٤ : ٢٤٥.

(٢) اللسان : (ثمد) سيبويه ٤ : ٢٤٥.

(٣) سيبويه ٤ : ٢٤٥ واللسان (بلم).

(٤) سيبويه ٤ : ٢٤٥.

(٥) سيبويه ٤ : ٢٧٠.

(٦) ترتيبه الخامس من مقطوعة شعرية عدتها سبعة أبيات من الطويل، كما وردت في شرح الحماسة للمرزوقي (٣:١٠٣٧ ـ ١٠٤٠) ولم ينسبه المرزوقي لأحد وإنما قال: وقال آخر. وروايته في

وتِحْلىءٌ، وَيَرْمَعٌ، وَمَقْتَلٌ، وَمِنْبَرٌ، وَمَجلِسٌ، وَمُنْخُلٌ، وَمُصْحَفٌ، وَمِنْخَرٌ، وَهِبْلَعٌ عَنِ الأَخْفَش.

من الدَّرْءِ، وهو الدّفع.

والتَّتْفُلُ[1]: ولد الثعلب، ودليل زيادة تائِه ما مر في تَنْضُب. وتِحْلىءُ[2]: بالكسر، ما أفسده السكين من الجلد إذا قشِّر، والدليل على زيادة تائه قولهم: حلىء الأديم، حَلَأً بالتحريك: إذا صار فيه التِّحْلىء.

وَيْرمَعُ[3]: حجارة بيض رِقَاق تلمع، وَذِكْرُ زيادة يائه في المشترك.

وَمِنْبَرٌ[4]: من نبره، رفعه، لأنه يرفع الخطيب.

وَمُنْخُل[5]: بالضمِّ، من نَخَل الدقيق.

وَمُصْحَفٌ[6]: مِن الصَّحيفة.

وَمِنْخَرٌ: بكسر الميم: بمعنى مَنْخَر بفتحها، من نَخَرَ الحمار نخيرا.

وَهِبْلَع[7]: كَدِرْهَم أَكُول. قال جرير:

شرح الحماسة:

(بأشجعَ منه عند قِرن ينازُلُ) قال المرزوقي في شرح هذا البيت: رُبَّ رَجُل هكذا ما الأسدُ في خِذْرِهِ بأقوى قلبا منه عند نظيرٍ له في بأسه وشدته ينازله.

(١) انظر اللسان إذ في التتفل عدة لغات. اللسان: (تفل) وجمعه تَتَافل: سيبويه ٤ : ٢٥٢، ٢٧٠.

(٢) سيبويه ٤ : ٢٧١ وابن يعيش ٦ : ١١٧ واللسان (حلأ) والمنصف في شرح تصريف المازني ٣ : ٥٣.

(٣) يَرْمع وجمعه يرامع: سيبويه ٤ : ٢٥٣ وانظر اللسان: (رمع).

(٤) مِنْبَر وجمعه منابر: سيبويه ٤ : ٢٧٢.

(٥) انظر اللسان نخل وفيه لغتان.

(٦) انظر اللسان (صحف) وفيه لغتان. وسيبويه ٤ : ٢٧٢.

(٧) سيبويه ٤ : ٢٨٩.

* فصـــــل * وَمَا بَيْنَ الفَاءِ والْعَيْنِ في نَحْوِ: كاهِل، وَخاتِم، وَضَيْغَم، وَقُنْبَر،

٤٨٠ ـ وُضِعَ الخَزيرُ فقِيلَ أيْنَ مُجاشِعٌ؟ فَشَحَا جَحَافِلَهُ جِرَافٌ هِبْلَعُ[1]

الخزير والخزيرة، أن ينصب القدر بلحم .. يقطع صغارا على ماء كثير فإذا نَضِج ذر عليه الدقيق، وإن لم يكن فيها لحم فهى عَصِيدَةٌ.

وَسَيْلٌ جُرَافٌ: الذي يذهب بكل شيء، وهو عند الأخفش[2] هِفْعَل من بلعت الشيء ابتلعته.

قولـــه: «في نحو كاهـــل ....».

كاهِل[3]: بكسر الهاء ما بين الكَتِفَيْن[4]، ومنه الكَهْل: وهو الذي جاوز الثلاثين وَوَخطه القَتِيرُ[5]، فكأنه علا على كاهل عمره.

وخَاتَم[6]: من الخَتْم، وشَامِل: ريح تهب من ناحية القُطْب، وقولهم في معناه شَمْل بالتسكين، وشَمَل بالتحريك، شاهد لزيادة همزته. وشَمَالٌ بالألف، وشَمْأَلٌ بالهمزة لغتان أيضا.

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ٢ : ٩٠٩ (تحقيق نعمان محمد أمين طه) وترتيبه الخامس والأربعون من قصيدة عصماء له بلغت اثنين وعشرين ومائتي بيت من الكامل قالها في هجاء الفرزدق وجميع الشعراء ومطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوَ كُلَّمَا رَفَعُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ

انظر ديوان جرير ٢ : ٩٠٩ ـ ٩١٩ والشاهد في البيت ورود بناء (فِعْلَل) في كَلِمة هِبْلَعَ.

(٢) انظر قول الأخفش في شرح ابن يعيش ٦ :١١٦، ١١٨.

(٣) سيبويه ٤ : ٢٤٩.

(٤) في اللسان : الكَتِفَيْنِ والكِتْفَيْن.

(٥) القتير : الشيب، انظر اللسان (قتر).

(٦) في سيبويه ٤ : ٢٤٩ ، ٢٥١ خاتام وخواتيم وفي اللسان (ختم) خاتِم بالكسر اسم فاعل، وخاتَم بالفتح ما يوضع على الطينة.

.... وَجِنْدَبٌ، وَعَنْسَلٌ، وَعوْسَجٌ.

وَضَيْغَمٌ: من نُعوت الأسد، فَيْعَل بمعنى فاعل من ضَغَمَه إذا عضّه، ثم غلب على الأسد فهو عام خصَّ كالدّابة.

وَقُنْبُرٌ[1]: بنون ساكنة بين مضمومين ضرب من الطائر. قال:

٤٨١ - جَاءَ الشِّتَاءُ واجْثَألَّ الْقُنْبُرُ وَجَعَلَتْ عَيْنُ الْحَرُورِ تَسْكَرُ[2]

أيْ يَسْكُنُ حَرُّها وتخبو، والدليل لزيادة نونه قولهم: في معناه: قُبَّر بقاف وباءٍ مشددة مفتوحة.

وَجِنْدَبٌ[3]: الرواية هنا بكسر الجيم وفتح الدال (كذا ذكره بعض شارحي هذا الكتاب)[4]، وهو ضرب من الجراد، من الجَدْب: القحط لأن الجراد يلزمه القحط، ألا تراهم سمّوه جرادا لأنه يجرد الأرض عن النبات.

وَعَنْسَل[5]: ناقة سريعة، وذكره في المشترك وكذا ذِكْرُ عَوْسَجٍ[6]: وهو ضرب من الشَّوْك.

---

(١) قنبر فيها لغات - انظر اللسان (قبر) وسيبويه ٤ : ٢٦٩ وهو عنده قُنْبَر.

(٢) هذا الرجز لم ينسبه ابن منظور في اللسان وإنما قال: أنشده أبو عبيدة - انظر اللسان: (قبر).

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ف. وعنى بشارح الكتاب ابن الحاجب في الإيضاح ١ : ٦٩٨.

(٥) جمعه عَنَابِل - انظر سيبويه ٤ : ٣٢٠، ٢٥٣ واللسان: (عسل).

(٦) في ف : «وقد سبق ذكر ما يدل على زيادة همزته».

* فصـــــل* وَمَـا بَيْنَ الْعَيْنِ واللامِ في نَحْو شَمْأَلٍ وَغَزَالٍ وَحِمَارٍ، وَغُلامٍ، وَبَعِيرٍ، وَعِثْيَرٍ، وَعُلْيَبٍ، وَعُرُنْدٍ، وَقَعُودٍ، وَجَدْوَلٍ، وَخِرْوَعٍ، وَسَدُوسٍ، وَسُلَّمٍ، وَقِنَّبٍ.

قولـــه: «في نحو شَمْأَل....».

بالهمزة، (وقد سبق ذكره).

وألف «غزال»: زيادة لقولهم غُزلان، وكذا ألف (حمار).

وغلام[1]: لقولهم: حُمُر، وغِلْمة، وكذا ياء (بَعير) لقولهم بُعْران.

وعِثْيَرٌ[2]: غبار وهو في المشترك.

وعُلْيَب[3]: اسم وادٍ، وهو فُعْيَل، بضم الفاء وتسكين وفتح الياء من العَلْب وهو الأثر، لأن الوادي لايخلو من انخفاض وحرف. قيل لم يجىءْ على هذا الوزن في كلامهم غيره.

وَوَتَرٌ عُرُنْدٌ[4]: بزنة تُرُنْجٍ أي غليظ، وهو في المشترك. وَقَعُودٌ[5]: ناقةٌ يَقْتَعِدُهَا الراعي في حاجاته.

وَجَدْوَلٌ: قد ذُكِر.

وَخِرْوَعٌ: شجر من الخَرَع بفتحتين، وهو الرَّخاوة يقال خَرِع الرجل خَرَعًا إذا انكسر ولان في الحرب ونحوها، لأنّ هذا الشجر ضعيف مُتَثَنٍّ، ألا ترى إلى قولِ أبي الطَّيِّب مخاطبا سيف الدولة والدين:

---

(1) سيبويه ٤ : ٢٤٩.

(٢) جمعه عثاير. انظر سيبويه ٤ : ٢٥٢ و ٢٦٧. واللسان: (عثر).

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٧ واللسان: (علب). وشرح السيرافي في ص ٦٤٥.

(٤) انظر سيبويه ٤ : ٢٧٠ واللسان: (ترج).

(٥) لم يحصر صاحب اللسان قعود في الناقة وإنما قال: «القعود من الإبل: ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع».

٤٨٢ - وأنْتَ نَبْعٌ والْمُلُوكُ خِرْوَعُ[1]

فإنه جعله في القّوة كالنبع، وهو أصلب العود، وسائر الملوك في الضعف كالخِرْوَع.

وسُدُوسٌ بالضمِّ: الطيلسان الأخضر، وبالفتح القبيلة.

وكان الأصمعي[2] يقول: السَدوس بالفتح: الطيلسان، وبالضمِّ: اسم رجل، وزيادة واوه لوقوع ثلاثة أصول معها.

وَسُلَّم[3]: واحد السَّلاليم التي يُرتقى عليها، وكأنه من السلامة.

(١) هذا عجز بيت للمتنبي في ديوانه ٢ : ٣٢٩ وترتيبه الثالث من قصيدة له عدتها اثنان وخمسون بيتا من الرجز قالها في يماك مملوك سيف الدولة حين خرج سيف الدولة يُشَيِّعه وهبت ريح شديدة. ومطلعها:

لاعَدِمَ المُشَيَّع المُشَيِّعَ ليتَ الرِّياحَ صُنَّعٌ ما تَصْنَعُ

والبيت الوارد في المتن:

وَواحِدُ أَنْتَ وَهُنَّ أَرْبَعُ وَأَنْتَ نَبْعٌ وَالمُلُوكُ خِرْوَعُ

والمقصود بالأربع: رياحُ الجنوب والشمال والدبور، والقبول. والنبع: شجر صلب تتخذ منه القِسيّ.

(٢) الصحاح: (سدس). وسيبويه ٤ : ٢٧٤.

(٣) سيبويه ٤ : ٢٥١ واللسان (سلم) وكذلك الصحاح (سلم).

* فصـــــل * وَمَـا بَعْـدَ الـلاّمِ في نَحْـوِ عَلْقَى. وَمِعْـزَى، وَبُهْمَى، وَسَلْمَى، وَذِكْـرَى، وَحُبْلَى، وَذَفرَى، وَشُعَبَى، وَرَعْشَنٌ، وَفِـرْسِنٌ، وَبِلَغْنٌ، وَقَـرْدَدٌ، وَشَـرِيبٌ، وَعُنْـدَدٌ، وَرِمْـدِدٌ، وَمَعَـدٌّ، وَخِدَبٌّ، وَجُبُنٌّ، وَفِلِزٌّ.

قولـــــه: «في نحو عَلْقَـــى ....»[1].

هو شوك، لأنه يتعلق بالإنسان أوْ غيره.

وَمِعْزَى: في المشترك[2].

وَبُهْمَى وسَلْمَى قد مضيا[3]. واشتقاق هذا من السلامة.

وَذَفَرَى بالفتحات[4]: روضة، منقولة من قولهم روضة ذفرى خَضِرَة كثيرة الماء.

وَشُعَبَى[5]: موضع، ووقوع ثلاثة أصول من الألفات في هذه (الأمثلة)[6] دليل لزيادة الألفات.

وَرَجُلٌ رَعْشَنٌ[7]: أي مرتعش.

وَفِرْسَنٌ بالكسر[8]: للبعير كالحافر للدابة من الفرس وهو الدقُّ.

وَبِلَغْنٌ[9]: بكسر الباء وفتح اللام وسكون المعجمة بمعنى البلاغة.

---

(١) انظر سيبويه ٤: ٢٥٥ والصحاح واللسان (علق).

(٢) انظر سيبويه ٤: ٢٥٥.

(٣) انظر سيبويه ٤: ٢٥٦ والصحاح واللسان (بهم) وانظر ص١١٠٢.

(٤) في سيبويه ٤: ٢٥٥ (ذِفْرى) على وزن فِعْلى وانظر اللسان (ذفر).

(٥) في اللسان: (شعب).

(٦) في الأصل: «المسألة» والمثبت من ع و ف.

(٧) انظر سيبويه ٤: ٢٧٠ واللسان (رعش) وفي الإبدال لابن السكيت ص ١٤٩.

(٨) جمعه فراسن: انظر سيبويه ٤: ٢٥٢.

(٩) سيبويه ٤: ٢٧٠ وفي اللسان (بلغ) البِلَغْنُ: النمام.

....

وَقَرْدَدٌ[1]: نحو القُفّ، من قردت السمن في السِّقاء أي جمعته من باب ضرب، لأن القردد تراب مجتمع.

وَشَرِيبٌ[2]: اسم موضع.

ومالي عنه عُنْدُدٌ[3]: بنون ساكنة بين مضموم ومفتوح: أي بُدٌّ، وعلة الزيادة ما ذكرنا أن الأصْل المكرر أن يكون زيادة عند عدم الدليل على أصالته.

وَرَمَادٌ رِمْدِدٌ[4]: بميم ساكنة بين كسرتين أي هالك، جعلوه صفة على طريقة قولهم: ليل أليل. قال الكُمَيت:

٤٨٣ ـ رَمَاداً أَطَارَتْهُ السَّواهِكُ رِمْدِدَا[5].

يقالُ سَهَكَتِ الرِّيحُ: إذا مَرَّت مَرًّا شديدا.

ومَعَدٌّ، في المشترك. وخِدَبٌّ[6]: قد مضى.

وَجُبُنٌّ[7] بالضم والتشديد: الذي يؤكل، ودليل زيادة إحدى نونيه التكرير، وقولهم في معناه الجُبْن، والجُبُن، بنون واحدة بعد مضموم وساكن، وبعد مضمومين.

وفِلِزٌّ[8]، بكسرتين وتكرير الزاي: ماينْفِيه الكيرُ مما يذاب من جواهر الأرض.

---

(١) سيبويه ٤: ٢٧٠ وعند الأصمعي: القردد نحو القف. اللسان (قرد).

(٢) اللسان: (شرب) وشَرِيب، وشُرَيب والشُّرَّيب.. كلها مواضع.

(٣) اللسان: (عند).

(٤) سيبويه ٤: ٢٧٧ والصحاح واللسان (رمد).

(٥) من الطويل عزاه صاحب اللسان أيضا للكميت ولم يورد تكملة البيت ـ انظر اللسان (رمد). والرِّمد بالكسر: المتناهي في الاحتراق والدقة.

(٦) انظر ص ١٣٩٤.

(٧) سيبويه ٤: ٢٧٧ واللسان: (جبن).

(٨) سيبويه ٤: ٢٧٧ واللسان: (فلز).

* فصـــل * وَالـزِّيـادَتـانِ الْمُفتَـرِقَتَان بَيْنَهُمَا الفَاءُ في نَحْو: أُدَابِرٍ، وَأُجَادِلٍ، وَأُلَنْجَجٍ. وَأُلَنْدَدٍ، وَوَزْنُهُمَا أَفَنْعَلٌ، وَمُقَاتِلٌ، وَمُقَاتَلٌ، وَمَسَاجِدُ، وَتَنَاضِبُ، وَيَرامِعُ.

قولـــه: «في نحو أُدَابِر...»[1].

هو بضم الهمزة وكسر الباء الموحّدة: الذي يقطع رحمه، ويدبر عنه.

وأَلَنْجَج[2]: عُودٌ يُتَبَخَّرُ به، وكذا يَلَنْجَجَ، سُمي بهما لأنَّ رائحته لاتزال تقرب فكأنه يلج.

وأَلَنْدَدٌ[3]، وَيلَنْدَدٌ[1]، هما بمعنى الألَد، من لدّه إذا غلبه في الخصومة.

ومقاتِل[4]، بكسر التاء اسم فاعل من قاتل، وبفتحها اسم مفعول منه.

وَمَسَاجِد[5]، جمع مسجد.

وَتَنَاضِب[6]، وَيرَامِعُ[7] جمعا تَنْضُبٍ وَيَرْمَعٍ.

---

(١) سيبويه ٤: ٢٤٦ واللسان: (دبـر).

(٢) سيبويه ٤: ٢٤٧، ٢٦٥ واللسان: (لجـج).

(٣) سيبويه ٤: ٢٤٧، ٢٦٥ واللسان: (لـدد).

(٤) سيبويه ٤: ٢٥٠.

(٥) سيبويه ٤: ٢٥٠.

(٦) سيبويه ٤: ٢٧٠ واللسان (نضب).

(٧) سيبويه ٤: ٢٥٣ واللسان (رمـع).

*** فصــــل* وَبَيْنَهُمَـا العَيْنُ فِي نَحْـوِ:عَاقُـولٍ، وَسَـابَـاطٍ، وَطُومَارٍ، وَخَيْتَامٍ، وَدِيمَاسٍ، وتَوْرَابٍ، وقَيْصُومٍ.**

قولـــه : «في نحو عاقول . . . . . .».

هو دواء يعقل البطن[1].

وسَابَاط[2] سقيفة بين حائطين تحتها طريق.

قال سيبويه[3]: لانعلم على (فَعْلال) إلا المضعّف من بنات الأربعة.

فُطُومَار[4]: زيادة واوه لوقوعها غير أول، وزيادة ألفه لوقوع ثلاثة أصول معها.

وَخَيْتَام[5]: هو لغة في خاتم وهو من الختم فكذا هذا.

ودِيمَاس[6]: سجن كان للحجاج بن يوسف، كسرت الدال فجمعه دماميس، كدينـار ودنانير، وإن فتحها فالجمع دياميس، كشيطان، وشياطين، سمي بذلك لظلمته، يقال: دمس الظلام: اشتد، وليل دامس، وأدموس أي مظلم.

وَتَوْرَاب[7] تُراب، وزيادة واوه وألفه لقولهم في معناه تَرِبَ، وقولهم أترب الكتاب من التراب بزنة أضرب.

---

(١) معنى العاقول كما ورد في اللسان :النهر و الوادي و الرمل: ما اعوج منه، و ما التبس من الأمور. وليس كما ذكر الجندي من معنى إنما هو المَعقول ـ انظر اللسان (عقل) وسيبويه ٤ : ٢٤٩.

(٢) انظر سيبويه ٤ : ٢٤٩ واللسان (سبـط).

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٢٩٤.

(٤) انظر سيبويه ٤ : ٢٥٨ والطومار: الصحيفة ـ اللسان (طمر).

(٥) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٠ واللسان (ختم).

(٦) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٠ واللسان (دمس).

(٧) انظر سيبويه ٤ : ٢٦٠ واللسان (ترب).

* فصـــــل* وَبَيْنَهُمَا اللامُ في نَحْوِ: قُصَيْرَى، وَقَرَنْبَى. وَالجُلَنْدَى. والْبَلَنْصَى، وَحُبَارَى، وخَفَيْدَدٍ، وَجَرَنْبَةٍ.

وَقَيْصُوم[1]: نبتٌ قال:

٤٨٤ ـ بِلادٌ بها القَيْصُومُ وَالْشِّيحُ والغَضَى[2]

وياؤه زائدة لوقوع ثلاثة أصول معها، وكذا واوه، لأنها وقعت غير أول.

قولـــــه: «في نحو قُصَيْرَى . . . .»[3]

هي الضلع الـواهية في أسفل الأضلاع، سُمِّيت بـه لقصورهـا عن قوى الأضـلاع الأخر.

وَقَرَنْبَى، مقصور، دويبة طويلة الرِّجْلين مثل الخُنْفُسَاء أعظم منه شيئا[4]، وفي المثل: «القَرَنْبَى في عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةٌ»[5]، قال يَصِفُ جَارِيةً وَبَعْلَها:

٤٨٥ ـ يَدِبُّ إلى أَحْشَائِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ دَبِيبَ الْقَرَنْبَى بَاتَ يَعْلُو نَقاً سَهْلاً[6]

وقد اطردت زيادة النون ثالثة في هذا البناء كالعَلَنْدَى بالفتح وهو الغليظ من كل شيء، من العَلَد وهو الشيء الصلب وربما قالوا جمل عُلَنْدَى بالضم، والألف في كل شيء منها للإلحاق، لقولهم: عَلَنْداة[7].

---

(١) انظر سيبويه ٤: ٢٦٦ واللسان (قصـم).

(٢) هذا نصف بيت من الطويل ذكره ابن منظور في اللسان (قصم) من غير عزو، والشيح نبات مر يتخذ منه المكانس ـ اللسان (شيح) والغضا: من نبات الرمل له هَدَب كهدب الأرطى، وعن ابن سيدة: وقال ثعلب: يكتب بالألف ولا أدري لم ذلك. اللسان (غضا).

(٣) اللسان: «قصـــر».

(٤) هذا المعنى يرويه الأصمعي ـ انظر اللسان: (قرنب).

(٥) الميداني ٢: ٩٧: قال: «هي دويبة مثل الخنفس منقطعة الظهر طويلة القوائم.

(٦) البيت من الطويل ذكره ابن منظور في اللسان (قرنب) من غير عزو. والنّقا: من كثبان الرمل ـ اللسان: (نقا).

(٧) سيبويه ٤: ٢٦٠ واللسان: (علـد).

والجُلَنْدَى[1]، بضم الجيم وفتح اللام، اسم ملك عُمان.

يقالُ: «أَظْلَمُ مِنَ الْجُلَنْدَى»[2].

قَـــال:

٤٨٦ ـ وَجُلَنْدَى في عُمَانَ مُقِيمُ[3]

وزيادة نونه وألفه، لأنه على زنة عُلَنْدَى بالضم، وهما فيه زائدتان، لأنه في معنى عَلَندى بالفتح.

وَبِلَنْصَى[4]: بكسر الباء وفتح اللام وسكون النون جمع بَلَصُوصٍ وهو طائر، وهذا جمع على غير قياس.

قال سيبويه[5]: والنون زائدة لأنك تقول للواحد البَلَصُوص.

---

(١) سيبويه ٤ : ٢٦١ واللسان : (جلد) و(جلند).

(٢) الميداني ١ : ٤٤٦ قال: «هذا مثل من أمثال أهل عمان، ويزعمون أنه جرى ذكره في القرآن في قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ويزعم كثير من الناس أن الجُلَنْدَى وقع إلى سيف فارس في دولة الإسلام، وأن الذي كان يأخذ السفن كان في بحر مصر لا في بحر فارس» أ. هـ.

(٣) هو صدر بيت للأعشى في ديوانه ص ٣٥١ من قصيدة له عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الخفيف ومطلعها:

أَذِنَ اليومَ جِيرتِي بِخُفُوفِ ... صَرمُوا حَبْلَ آلفٍ مألوفِ

(ديوان الأعشى ٣٥١-٣٥٣) ورواية الشاهد في ديوان الأعشى على النحو التالي:

وجُلَنْداءَ في عُمَانَ مُقِيمَا ... ثُمَّ قَيْسًا في حَضْرَموتَ الْمُنِيفِ

وروايته في اللسان: (جلد) وَجُلَنْدَاءَ في عُمَانَ مُقِيما، وكذلك: (وجُلَنْدَى لَدَى عُمانَ مُقيما).

(٤) في سيبويه ٤ : ٣٢٠، ٢٦٠ بَلَنْصَى بفتح الباء واللام وكذلك في اللسان.

(٥) (بلص) وليس بكسر الباء كما ذكر الجندي انظر سيبويه ٤ : ٣٢٠.

* فصـــــــل * وَبَيْنَهُمَا الفاءُ والْعَيْنُ في نَحْو: إعْصَارٍ، وإخْرِيطٍ، وَأَسْلُوبٍ، وإدْرَوْنٍ، وَمِفْتَــاحٍ، وَمضْــرُوبٍ، وَمِنْـدِيـلٍ، وَمَغْـرُودٍ، وَتِمْثَـالٍ، وَتَـرْدَادٍ، وَيَرْبُوعٍ، وَيَعْضِيدٍ، وَتَنْبِيتٍ، وَتَذْنُوبٍ، وَتَنَوُّطٍ، وَتُبُشِّرٍ، وَتِهِبِّطٍ.

وحُبَـارَى: طائـر يقـع على الذّكر والأنثى، والواحد والجمع فيه سواءٌ، وألفاه زائدتان، لوقوع ثلاثة أصول معهما.

وَخَفَيْدَدٌ: وقد مضى.

وَجَرَنْبَةٌ[1]: أي كثير، وجماعة، يقال: على فلان عيال جَرَنْبَةٌ أي كثير، وكأنها من الجرب.

قولـــــه : «في نحو إعْصَار . . . .».

هو من العصَرَةِ، لأنه ريح تُثير الغُبَار[2].

ومنه أنّ أمرأة مرت بأبي هريرة متطيبة ولذيلها عَصَرَةٌ، أي يُثار الغبارُ من سحبها الـذيل، وأراد به فوح الطيب فشبهه بما تثير الريح من الأعاصير[3]. وإخْرِيط[4]: بكسر الهمزة ضرب من الحمض، كأنه يخرط الأحشاء. وأُسْلُوبٌ[5]، هو الطريق، وأخذ في أساليب من القول أي في طرائق منه كأنه من السَّلِبِ بكسر اللام، وهو الطويل، لأنّ في كليهما امتدادا.

---

(١) انظر سيبويه ٤ : ٢٧٠ واللسان : «جرب».

(٢) انظر اللسان «عصـــر».

(٣) انظر سنن أبي داود وسنن ابن ماجه باب التبرج.

(٤) سيبويه ٤ : ٢٤٥ واللسان : (خرط).

(٥) سيبويه ٤ : ٢٤٦ واللسان : (سلب).

وإِدْرَوْن[1]، بدال ساكنة بين مكسور ومفتوح: من قولهم فلان يرجع إلى إِدْرَوْنِه أي إلى أصله الرديء من الدرن ومعنى الدرن فيه واضح.

وَمِفْتَاحٌ وَمَضْرُوب: من الفَتْح والضرب.

وَمِنْدِيلٌ[2]: زيادة ميمه ويائه لقولهم تَمَنْدَل، على تَمَفْعَل.

وَمَغْرُود[3]: ضرب من الكمأة، وزيادة ميمه وواوه لقولهم في معناه غَرَدٌ بزنة قَرَد على قول الكسائي، وَغَرْد بالفتح على قول الفراء.

وَتَرْدَادٌ: مصدر ردّ.

وَيَرْبُوع[4]: واحد اليرابيع، وزيادة يائه وواوه لقولهم أرض مُربعة.

وَيَعْضِيد[5]: نَبْتٌ، لأنه يُعْضَد أي يقطع ولذا فهو يَفْعِيلٌ.

وَتَنْبِيتٌ: هو النَّبْتُ، قال:

٨م ـ صَحْراءُ لَمْ يَنْبُتْ بِهَا تَنْبِيتُ[6].

ويروى بكسر التاء، وهذا على الاتساع، وقد سبق التَّعَرُّض لهذا في شرح الخُطْبَة.

وتَذْنُوبٌ[7]: هو البُسْرُ الذي قد بَدا فيه الإرطاب من قِبَل ذنبه، وَقَد ذَنَّبَتِ البُسْرَةُ فَهِي مُذَنِّبَةٌ.

---

(١) سيبويه ٤: ٢٤٦ واللسان: (درن).

(٢) في اللسان: (ندل) والمنديل على تقدير مِفعيل، اسم لما يمسح به. سيبويه ٢: ٢٦٨.

(٣) اللسان: (غرد) وانظر قول الكسائي والفراء في الصِّحاح (غرد).

(٤) انظر سيبويه ٤: ٢٦٥. واللسان (ربع).

(٥) اللسان: (عضد).

(٦) انظر ص١٣٢ من الإقليد.

(٧) سيبويه ٤: ٢٧١ واللسان: (ذنب).

* **فصـــــل* وَبَيْنَهُمَـا العَيْنُ والـلامُ في نَحْـوِ: خَيْـزَلَى، وَخَيْزَرَى، وَحِنْطَأْوٍ.**

* **فصـــــل* وَبَيْنَهُمـا الفَـاءُ والعَيْن والـلامُ نَحْـوُ: أَجْفَلَى، وَأُتْرُجٍّ، وإرزَبٍّ.**

وتَنَـوُّطُ[1]: قال سيبـويه[2]: هو طائـر يعلق بيضـه في أغصـان الشجـر. وقال الأصمعي: إنما سُمي تَنَوُّطاً، لأنه يُدلي خيوطاً من شجرة ثم يُفَرِّخ فيها، الواحدة تَنَوُّطَةٌ[3].

وَتُبُشِّرٌ[4] بضم التاء والباء وتشديد الشين: طائر، يقال هو الصُّفارية.

وَتِهِبِّطٌ: بكسرات ثلاث اسم الأرض وهو من الهُبُوط.

قولـــــه: «في نحو خَيْزَلَى . . . .»[5].

هي مِشْيَةٌ فيها تفكك من الانخزال، الانقطاع، لأن الانخزال والتفكك من واد واحد وبمعنى الخَيْزَرَى والخَوْزَرَى أيضاً.

قولـــــه: «في نَحْوِ أَجْفَلَى . . . . .»[6].

هو الجماعةُ من النّاس يُقال: «أدعو أَجْفَلَى» وهي أن تدعو إلى طعامك الناس عامة، وبمعناه جَفَلَى قال:

---

(١) سيبويه ٤: ٢٧٢، ٣١٧، واللسان: (نوط) وفيه لغتان الأولى بفتح التاء والثانية بضمها.

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب ٤: ٢٧٢ ولم يعين أنه اسم طائر أو يفسره في هذا الموضع.

(٣) انظر قول الأصمعي في اللسان (نوط). وابن يعيش ٦: ١٢٥.

(٤) سيبويه ٤: ٢٧٢، ٣١٧ واللسان (بشر).

(٥) سيبويه ٤: ٢٦١ واللسان: (خزل وخزر). قال ابن منظور: قال عروة بن الورد:

والناشئات الماشيات الخَوْزَرَى   كَعُنُقِ الآرامِ أَوْفَى أَوْصَرَى

(٦) سيبويه ٢: ٢٤٧ واللسان: (جفل).

. . . .

---

٤٨٧ ـ نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى[1].

وروي الأَجْفَلَى. وأجْفَلَ: أَسْرَعَ، وَأُتْرُجٌ: هي الأُتْرُجَّةُ، وَالأُتْرُجُّ. قَالَ عَلْقَمَةُ ابْن عَبَدَةَ:

٤٨٨ ـ يَحْمِلْنَ أُتْرُجَّةً نَضْحُ الْعَبِيرِ بِهَا
كَأَنَّ تَطْيَابَها في الأَنْفِ مَشْمُومُ[2]

وحكى أبـو زيد[3]: تُرُنْجَـةٌ، وتُرُنْجٌ وهذا دليل لزيادة همزته وإحدى جيميه.

وإرْزَبٌّ[4]: هو القصير.

---

(١) قائله طرفة بن العبد ـ انظر ديوانه ص ٦٥ وكتاب الأفعال للسرقسطي ١ : ٦٥ وعجزه:
لاتَرى الآدِبَ فينا يَنْتَقِرْ.
وهذا البيت ترتيبه السادس والأربعون من قصيدة لطرفة بن العبد ساكنة الروي وعدتها أربعة وسبعون بيتا من الرّمل ومطلعها:
أصحوتَ اليومَ أمْ شاقتكَ هِرْ وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ
وقوله: (نحن في المشتاة) : أي زمن الشتاء والبرد، وهو أشد الزمان. والجَفَلَى: أن يعمّ بدعـوتـه إلى الـطعـام ولايخصّ واحـدا دون الآخـر. والآدب: الذي يدعو إلى المأدبة. والانتقار: أن يدعو النَّقَرَى وهو أن يخصهم ولايعمهم.

(٢) انظر البيت في المفضليات ص ٣٩٧ واللسان (تـرج) وترتيبه السادس من قصيدة لعلقمة بن عبدة وعدتها ثلاثة وخمسون بيتا من البسيط. وانظر المنصف في شرح التصريف ٣ : ٤٧.

(٣) انظر اللسان (تـرج) وذكر صاحبه: (وحكى أبو عبيدة تُرُنْجَةٌ وَتُرُنْجٌ) وسيبويه ٤ : ٢٤٧.

(٤) سيبويه ٢ : ٢٤٧ واللسان: (رزب).

*** فصـــــل* وَالْمُجْتَمِعَتَـانِ قَبْـلَ الفَـاءِ في نَحْـوِ مُنْـطَلقٍ، وَمُسْطِيعٍ ، وَمُهْرَاقٍ. وَإنْقَحْلٍ، وإنْقَحْرٍ، وَبْينَ الفَاءِ والْعَيْنِ فِي نَحْوِ: حَوَاجِرٍ، وَغَيَالِمٍ، وجَنَادِبٍ، وَدُوَاسِرٍ، وَصِيَّهْمٍ.**

قولـــــه: «في نحو مُنطلق . . . . » .

اسطاع: بمعنى أطاع، ونظيره اهراق بمعنى أراق، ومُهْرَاقٌ بسكون الهاء وفتحها في المشترك.

وإنْقَحْلٌ[1]: هو الهَرِم، وكذا إنْقَحْرٌ، والزائد فيهما الهمزة والنون، لقولهم شيخ قَحْـلٌ بالتسكين للذي يَبِسَ جلده على عظمـه، وقولهم إنْقَحْرٌ بالتسكين للشيخ الكبير الهرم.

قولـــــه: «في نحو حواجر . . . . »[2].

هي جمع حاجر، وهو مايحجر الماء من شَفَةِ الوادي، أي ينهاه عن السيلان.

وغيالم[3]: جمع غليم، وهي المرأة الحسناء لأنها تهيج الغلمة كأنّها من الغلام.

وَجَنَادِب[4]: جمع جُنْدُب، وقد ذكر قبل.

وجمل دُوَاسِرٌ[5]، بضم الدال وكسر السين المهملة أي قوي من الدّسر وهو الدّفع.

وصِيَّهْمٌ[6]: بكسر الصاد وفتح الياء المشددة وسكون الهاء: الرافع رأسه يقال:

---

(١) سيبويه ٢ : ٢٤٧ واللسان : (قحـل) قال سيبويه إنْقَحْل في الوصف لاغير.

(٢) سيبويه ٤ : ٢٥١ واللسان : (حجر).

(٣) سيبويه ٤ : ٢٥٢ واللسان : (غلم).

(٤) سيبويه ٤ : ٢٥٣ واللسان : (جدب).

(٥) سيبويه ٤ : ٢٥٣ واللسان : (دسـر).

(٦) سيبويه ٤ : ٢٦٧ بدون تشديد اللسان : (صهم).

* فصـــــل* وَبيْنَ العَيْنِ والـلام فِي نَحْـو:كَلَّاءٍ، وَخُطَّافٍ، وَحِنَّـاءٍ، وَجِلْواخٍ، وَجِـرْيَالٍ، وعُصْوَادٍ، وهَبيَّخٍ، وكِدْيَوْنٍ، وبطِيخٍ، وقُبَّيْطٍ، وَقِيَّـامٍ، وَصُـوَّامٍ، وَعَقَنْقَـلٍ، وَعَثَـوْثَلٍ، وعِجَّوْلٍ، وسُبُّوحٍ، وَمُرِّيقٍ، وحُطَائِطٍ، وَدُلَامِصٍ.

فرس صِيَّهْمٌ، وزيادة يائه لوقوع ثلاثة أصول معها.

ولقولهم في معناه صَيْهم، كَضَيْغَم، كذا في بعض حواشي هذا الكتاب.

قولـــه : « في نحو كَلَّاءٌ . . . »[1].

هو بفتح الكاف مَحْبِسُ السُّفن وهو الفُرْضَـةُ[2]، واختيار المصنف أنه من كَلَاء، لأنه لسعته لايؤثر في السفن الريح تأثيرها في الموضع الضَّيِّق، فكأنه يكلأ السفن عن الريح، والكالىء للشيء هو الدافع عنه، ووزنه فعَّال:

والوجه الثاني أنه من كلٍّ لأن الريح تفتر فيه لسعته، ووزنه فَعَلاء فلا ينصرف على هذا الوجه.

وخُطَّاف[3]: بضمّ الخاء وتشديد الطاء طائر: من الخطف.

وَحِنَّاءُ[4]: هو المعروف، وزيادة نونه وألفه لقولهم حنأت لحيته تَحْنِئَةً خضّبت.

وجِلْواخ[5]: واد واســع ممتلىء. ودليل زيادة واوه وألفـه قولهم: جَلَخَ السيل الوادي يَجْلَخُهُ جَلْخاً أي مَلأه فهو سيل جُلَاخٌ.

---

(١) سيبويه ٤ :٢٥٧ ووزنه عنده فَعَّال. وانظر اللسان : (كلأ).

(٢) (الفُرْضَـةُ). هي مَحَطُّ السُّفُن. اللسان : (فرض).

(٣) سيبويه ٤ :٢٥٧ واللسان : (خطف).

(٤) سيبويه ٤ :٢٥٧ واللسان : (حنأ).

(٥) سيبويه ٢٥٣ : ٢٦٠ واللسان : (جلخ).

وجَيْأَلٌ(١): من الضخم، وقيل هي الضخم والشحم، والياء زائدة لأنه يقع ثلاثة أصول معه.

وعَيْصَدٌ: بفتح العين موضع الحرب، وقيل هو الشر الشديد. يُنشد في عينه الكسر أيضاً. وفي الصحاح(٢) لغة: الوقوع في عَصْوَدَاء أي في أمر عظيم. قيل هو من العصد الذي هو الليّ، ومنه العصيدة. سمّي المعركة والشر الشديد بذلك لما فيهما من معنى الالتواء.

وهَيَّخٌ(٣): بفتح الهاء والياء والياء المشددة: علامة تُزْ معتوة. والجارية هَيَّخة. وهو فَيْعَلٌ بتشديد الياء.

وكِنْيَوْنٌ(٤): بالكاف مكسورة، والياء مفتوحة بين ساكنين دُقاق التراب عليه دُرْدِيّ الزيت تُجلى به الدروع. من الكنن.

وبِطِّيخٌ: هو المعروف. وزيادة الحرف فيه تقريبه مُنفتحة. وقُبَّيْطَى(٥) بالياء مشددة مفتوحة بين مضموم وساكن: هو الناطف وزيادة الحرف فيه تقريبه في معناه قُبَّيْطاء بالياء مفتوحة مخففة وهو ممدود.

فأما القَيَّقَى: بالياء المشددة فمقصور.

وقَيِّم: عن ابن جني(٦) أنه فَيْعَل من قام، ومثله تَيِّر، وهو على هذا من هذا الفصل. ولو قدر أنه فَيْعَل على نحو قَيُّوم، ثم قُمّه بالقلب والإدغام لم يكن من

(١) في سيبويه ٤: ٢٩٥ واللسان: (جأل).
(٢) الصحاح (عصد) واللسان: (عصد).
(٣) سيبويه ٤: ٣٦٧ واللسان: (هيخ).
(٤) سيبويه ٤: ٣٦٧ واللسان: (كنن).
(٥) اللسان: (قبط).
(٦) المنصف في شرح التصريف للمازني لابن جني ١: ١٧-١٩

هذا الفصل، إذ الكلام فيما زيادتاه بين العين واللام والعين في قَيْوام من الزيادتين.

وصُوَّام: جمع صائم من صام.

وَعَقَنْقَلٌ[1]: رملٌ مُتَعَقِّدٌ مُتَلبِّد هو من العقل وهو الشَّدُّ.

وَعَثَوْثَلٌ[2]: مثل عِثْوَلٌّ، يقال رجل عِثْوَلٌّ أي فَدْمٌ مُسْتَرْخٍ وكذا القِثْولُّ[3]: بالقاف، قال:

٤٨٩ ـ لاتَجْعَلَنِّي كَفَتًى قِثْوَلِّ[4]

وعِجَّوْلٌ[5]: ولد البقرة، وبمعناه العجل.

وَسُبُّوحٌ[6]: من صفات الله عزَّ وجل، قال ثعلب[7]: كل اسم على فعول فهو مفتوح الأول إلا السُّبُّوح، والقُدُّوسُ، فإن الضم فيهما أكثر. وكذلك الذُّرُّوحُ[8].

قال سيبويه[9]: ليس في الكلام فُعُّولٌ بواحدة.

وَمُرِّيقٌ[10]: بضم الميم وتشديد الرّاء هو العُصْفُر، وزيادة إحدى رائيه، ويائيه لقولهم ثوب متمرِّق أى مُتَصَبِّغٌ بالمُرِّيق.

---

(١) سيبويه ٤ : ٣٢٠ واللسان : (عقل).

(٢) سيبويه ٤ : ٢٢٧، ٣٠٢، واللسان : (عثل).

(٣) اللسان : (قثل).

(٤) هذا الرجز في اللسان (قثل) من غير عزو. وروايته هناك:

لاتَحْسَبَنِّي كَفَتًى قِثْوَلِّ رَثٍّ كَحَبْلِ الثَّلَّةِ المُبْتَلِّ

والشاهد فيه قوله قِثْوَلٍّ حيث لحقت الواو ثالثة فجاء على (فِعْوَلٍّ).

(٥) اللسان : (عجل) وسيبويه ٤ : ٢٧٥.

(٦) سيبويه ٤ : ٢٧٥ واللسان (سبح).

(٧) انظر قول ثعلب في اللسان (سبح).

(٨) الذُّرُّوحُ: دويبة أعظم من الذُّبَاب شيئا. اللسان: (ذرح).

(٩) سيبويه ٤ : ٢٧٥.

(١٠) سيبويه ٢ : ٢٦٨ واللسان: (مرق).

* **فصـــــل* وَبَعْدَ اللامِ في نَحْوِ: ضَهْيَاءَ، وطَرْفَاءَ، وقُوبَاءَ، وَعِلْبَاءَ، وَحِرْبَاءَ، وَرُحَضَاءَ، وَسِيرَاءَ، وَجَنَفَاءَ، وَسَعْدَانَ، وَكَرَوَانَ، وَعُثْمَانَ، وَسِرْحَانَ، وَظِرْبَانَ، وَالسَّبُعَانِ، والسُّلْطَانِ، وَعِرَضْنَى، وَدِفْقَى، وَهِبْرِيَةٍ، وسَنْبَتَةٍ، وَقَرْنُوَةٍ، وَعُنْصُوَةٍ، وَجَبَرُوتٍ، وَفُسْطَاطٍ، وَجِلْبَابٍ، وَحِلْتِيتٍ، وَصَمَحْمَحٍ، وَذُرَحْرَحٍ.**

ورجـل حُطَائِطٌ[1]، بالضم، وهـو الصغير، الألف والهمزة زائدتان بالنظر إلى الاشتقاق، لأنّ الصغير كأنه قد حُطَّ عن جِرم الكبير.

وَدُلامِصٌ[2]: في المشترك.

قولـــــه: «في نحو ضَهْيَاء . . . .»[3].

هي المرأة التي لاتحيض، وذكرها في المشترك.

وَطَرْفَاءُ، وَقُوبَاءُ: ذُكرا قبل[4].

وعِلْبَاءُ: عَصَبُ العنق، وجمعه عَلَابِيّ ورُحَضَاءُ[5]،وسِيَرَاءُ: مَضَيَا.

وجَنَفَاءُ[6]: اسم موضع، كأنه من الجَنف.

وسَعْدان[7]: من أسماء الرجال، منقول من السّعدان للنبت. وهو أفضل مراعي

---

(١) سيبويه ٢ : ٢٤٨ واللسان : (حـط).

(٢) سيبويه ٢ : ٢٧٤ ، والدلامص: البراق الذي يبرق لونه. اللسان: (دلص).

(٣) سيبويه ٢ : ٢٤٨ ، ٣٢٥ واللسان : (ضها).

(٤) سيبويه ٢ : ٢٥٧ واللسان (طرف، وقوب) وانظر ص ١١٥٦-١١٦٥.

(٥) سيبويه ٢ : ٢٥٧ ، ٢٥٨ واللسان (رحض، وسير) وانظر ص ١١٦٢-١١٦٣.

(٦) اللسان : (جنـف).

(٧) اللسان : (سعد).

الإبل، وفي المثل: «مرعى ولا كالسَّعْدان»[1]، فلو رمت الشاهد لزيادة ألفه ونونه فاذكر امتناع فَعْلال بالفتح في غير المضعَّف فإنْ قلت ما تقول في القَهْقَار للحجر، وناقة بها خَزْعَال[2] أي ظَلْع؟ قلت: قال بعض المحققين: إنما الممتنع في غير المضعف غيرهما، فأما بَهْرام، وشَهْرَام، فهما من أسماء العجم.

وَكَـرَوَان، قد مضى، وعُثْمـان: اسم رجل ووزنه فُعْلان، لأنّ الألف والنون اطّردت زيادتهما في الآخر متى وقعت معهما ثلاثة أصول.

وسِـرْحان وظِربان، قد مضيا، والسَّبُعان موضع، والوزن فَعُلان لاطراد زيادة الألف والنون آخرا، فكأنه منقول من مثنى سَبُعٍ.

والسُّلْطَانُ: الوالي، وهو من التَّسلُّطِ،والحُجَّةُ أيضا، وهو من السليطِ، الزيت.

وعِرَضْنَى[3]: بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام، الاعتراض في السير وهو الالتواءُ فيه كما يفعله الثّعلب.

وَمَشَى الْدِّفْقَى[4]: على صورة (عِرَضْنَى)، أي أسرع، كأنه يدفق في المشي وسير دافق، أي سريع.

وَهِبْرِيَةٌ[5]: بكسر الهاء وسكون الباء الموحدة، وكسر الراء، هي مايتعلق بأسفل الشعر مثل النّخالِة، والشاهد لزيادة يائه وقوع ثلاثة أصول معها.

وَسَنْبَتَةٌ : طائفةٌ من الدهر وهي في المشترك.

---

(١) الميداني ٢ : ٢٧٥-٢٧٦ . قال الميداني : يضرب للشيء يَفْضُل على أقرانه وأشكاله.

(٢) الخزعال: الظلع. اللسان : (خزعل).

(٣) اللسان : (عـرض).

(٤) اللسان : (دفـق).

(٥) اللسان : (هـبر).

سيبويه ٢ : ٢٧٢، ٣١٧ واللسان : (سنب) قال ابن منظور: حقبة من الدهر.

. . . .

وَقِرْنُوَةٌ[1]: نبت يُدبغُ به، والوزن فَعْلُوَةٌ، لأنه ليس في الأمثلة فَعْلُلَةٌ بضم اللاَّمِ، ولكن فيها فَعْلُوة كَعَرْقُوَةٌ لواحد العراقي.

وَعُنْصُوَة[2]: هي الشعر المتفرق في الرأس، وجمعها العناصِي قال أبوالنَّجْم:

٤٩٠ ـ إنْ يُمْس رَأْسي أَشْمَطَ الْعَنَاصي
كَأَنـــمَا فَرَّقَـــهُ مُنَـــاص[3].

وهي فُعْلُوة بالضمّ، وبعضهم يقول عَنْصُوَةٌ بالفتح.

وَجَبَرُوتٌ[4]: هو الكبر، ونظيره رَغَبُوت للرغبة وهمَا في المشترك.

وَفُسْطَاطٌ[5]: بيت من شَعَرٍ، وفُسْتَاط، وفُسَّاط لغتان فيه وكسر الفاء فيهن لغة، وقولهم فسّاط شاهد لزيادة إحدى طاءَيه.

وجِلْبَابٌ[6]: ثوب أوسع من الخمار دون الرداء تلويه المرأة على رأسها، وتُبقي منه ماترسله على صدرها، وقيل: المِلْحَفة وكل مايُسْتَتَر به من كساء أوغيره، قال:

٤٩١ ـ مُجَلْبَبٌ مِنْ سَوَادِ اللَيْلِ جِلْبَابَا[7].

---

(١) سيبويه ٢ : ٢٧٥ واللسان : (قـرن).

(٢) معجم العين ولسان العرب (عنص). وسيبويه ٢ : ٢٧٥.

(٣) أساس البلاغة ٦٣٧ ـ انظر الصحاح واللسان (عنص) والشاهد فيه زيادة الواو رابعة فجاء جمعه على فَعَالِي ومفرده فُعْلُلَةٌ.

(٤) سيبويه ٢ : ٢٧٢ اللسان : (جبر).

(٥) سيبويه ٢ : ٢٥٦ اللسان : (فسط).

(٦) سيبويه ٢ : ٢٥٦ واللسان : (جلب).

(٧) هذا نصفُ بيت من البسيط ذكره ابن منظور في اللسان (جلب) من غير عزو. والشاهد فيه زيادة الباء في جلباب فجاء على وزن فِعْلال والبيت بتمامه كما وجدته في (المنصف في

* فصـــل * وَالثّـلاثُ المُتَفـرِّقَـةُ في نَحْـوِ: إِهْجِيـرَى، وَمَخَارِيق ، وتَماثِيل، وَيَرابِيع.

ومنه: جلببته فَتَجلبب، أصله من الجُلْبَةِ، وهى جلدة رقيقة تعلو الجرح للبُرْءِ.

وحِلْتِيتٌ[1]: من الأدوية، وهو ظاهر.

وَصَمَحْمَحٌ: قَدْ مَضَى.

وذُرَحْـرَحٌ[2]: دويبة حمراء منقطة بسواد، تطير، وهي من السّموم، راؤه وحاؤه الأخيرتان زائدتان، لقولهم في معناه ذُروح بالضم وجمعها ذَرَارِيحَ.

قال سيبويه[3]: واحد الذّراريح: ذُرَحْرَحٌ، وليس عنده في الكلام فُعُّول بواحدة، وكان يقول: سَبّوحٌ، وقَدُّوس، بفتح الأول.

قولـــه: «في نحو إِهْجِيرَى . . . .»[4]

هي بكسرة الهمزة: العادة، سميت بذلك لأنه إليها يهجر في كل شيء.

ومخَـاريق: جمع مِخْراق، وهو السَّيف، مِفْعال، لأنه آلة الخَرق، وهو أيضا المديل يلفُّ ليضرب به، قال:

٤٩٢ ـ كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ   مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لَاعِبينَا[5]

شرح تصريف المازني) وقد نسبه للخنساء:

يَعْدُو بِهِ سَابِحٌ نَهْدٌ مَرَاكِلُهُ   مُجَلْبَبٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جِلْبَابَا

انظر ديوان الخنساء ص ١١ (نهد المراكل): واسع الجوف عظيم الصدر.

(١) اللسان: (حلت).

(٢) اللسان: (ذرح).

(٣) الكتاب: ٤: ٢٥١.

(٤) سيبويه ٤: ٢٦٤.

(٥) قائله عمرو بن كلثوم ـ انظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٤٨ من الوافر. والمخراق سيف من خشب، قال الزوزني: يقول: كنا لا نحفل بالضرب بالسيوف، كما لايحفل =

* فصـــــل* والمُجتَمِعَةُ قَبْلَ الفَاءِ في مُسْتَفْعِلٍ.
* فصـــــل* وَبَعْدَ الْعَيْنِ واللام فِي نَحْوِ سَلاَلِيم وَقَرَاوِيح.
* فصـــــل* وَبَعْدَ اللام فِي صِلِّيَان.. وَعُنْفُوَانُ، وَعِرِفَّان، وَتِئِفَّان، وَكِبرِيَاء، وسيمْياء، وَمَرَحيًّا.

وهو على هذا من الخرقة، لأنه قطعة كِرباس[1].

وتماثيل ويرابيع: جمعا تمثال، ويربوع، وقد مضيا.

قولـــــه: «في نحو مُسْتَفْعِل ...».

الميم والسين والتاء فيه زوائد.

قولـــــه: «في سَلاليم ......».

هي جَمْعُ سُلَّم[2]، وقد مَرّ.

وَقَراويح[3]: جمع قِرْواح، بمعنى القَرَاح، وقد سبق.

قولـــــه: «في نحو صِلِّيَان ......»[4].

وهو بتشديد اللام وتخفيف الياء نبتٌ، والواحدة صِلِّيَانَة وهما فِعْلِيَان، وفِعْلِيّانة، لاطراد زيادة الألف والنون آخرًا وزيادة يائه لوقوع ثلاثة أصول معها.

= اللاعبون بالضرب بالمخاريق، أو كنا نضرب بها بسرعة كما يضرب بالمخاريق بسرعة، والشاهد فيه استعمال مخاريق بناء مزيدا على وزن مَفَاعيل.

(١) الكرباس: ثوب وهو فارسي معرب ـ اللسان: (كربس).

(٢) سيبويه ٢: ٢٥٢ واللسان: (سلم).

(٣) قال السيرافي في معناه: (والقراويح جمع قرواح، وهو الفضاء الذي لاساتر فيه انظر كتاب السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٢٧ وسيبويه ٤: ٢٦٠ واللسان (قـرح).

(٤) سيبويه ٢: ٢٦٣ واللسان (صـــلا).

وَعُنْفُوَان الشَّبَابِ: أَوَّلُهُ، وهو فُعْلُوَانٌ، لأنه من اعتنفته: أي استأنفته، وأصله من العُنْفِ.

وَعِرِفَّان: بكسر الفاء والعين، من أعلام الرجال، وهو غيرمصروف منقول من عرفان، للمعرفة وهو مصروف.

وتِئِفَّان[1]: وقت وهو تِفِعلان، لقولهم كان ذلكِ على إفَّةٍ بالكسر، أي حينه وأوانه.

وسيبويه وكذا[2] السيرافي على أنه فَعِلّان، والاشتقاق بيديهما كان أصله تأففان، فأدغموا الفاء الأولى في الثانية، وألقوا حركة الفاء المدغمة على الهمزة.

وَكِبْرِياء: بمعنى الكبر.

وَسِيمِيَاء[3]: هى السِّيماء من السِّمَةِ وهيِ العلامة.

وَمَرَحَيًّا[4]: بياء مشددة قبلها فتحتان زجر عند الرمي.

---

(١) اللسان: (تأف) ومعناه النشاط. وقال السيرافي معناه: أول الشباب. السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٤٢.

(٢) انظر سيبويه ٤: ٢٦٤ وكتاب السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٦٤١ تحقيق عبد المنعم فائز.

(٣) سيبويه ٤: ٢٦٣ واللسان: (سوم).

(٤) اللسان: (مرح). وشرح السيرافي لكتاب سيبويه ص ٦٤٢ـ تحقيق عبد المنعم فائز.

* فصـــــل* وَقَـدْ اجْتَمَعَتْ ثِنْتَان وانْفَردَتْ واحِدَةٌ في نَحْوِ: أفعـوان، وإِضْحِيَـان، وَأَرْوَنَـان، وأَرْبَعَـاء، وَقَـاصِعَـاء، وفَسَاطِيط، وَسَـرَاحِين، وَثُـلَاثَـاء، وَسَـلَامَـان، وَقَرَاسِيَة، وَقَلَنْسُوَة، وَخُنْفُسَاء، وَتَيِّحَان، وَعُـمُّدَان، وَملكَعَان.

قولـــــه: «في نحو أُفعُــوان . . . .»[1].

هو ذكر الأفاعي، أُفْعلان، لأنه من الأفعى، وهو أفعل لقولهم: أرضٌ مَفْعَاةٌ، ذات الأفَاعِي.

ويومٌ إضْـحِـيَانٌ[2]، بالكســر، وليلةٌ ضَحْيَاءُ، أي ضَاحِيَةٌ لاغيم فيهــا، ويومٌ أَرْوَنَانٌ[3]: أيْ شديد.

وأَرْبَعَاءُ: بفتح الهمزة، وأُرْبُعَاءُ بضمتين، هما من الأربعة.

وقاصِعَاءُ : قد سبق.

وفساطيط، وسراحينُ، جمعا فُسْطاط وسِرْحَان.

وثُلَاثَاء: زيادة ألفيه وهمزته واضحة.

وقوم من العرب يقال لهم بنو سلامان، وهو غير مصروف وزيادة ألفيه ونونه ظاهرة

وقُرَاسِيَةٌ[4]: بضمِّ القافِ وكسر السين المهملة، الضخم الشدِيدُ من الإبل، وهي فُعَالِيَةٌ، لأنها من قولهم: «أصْبَحَ الماءُ قَرِيسا وقَارِسَا» أي جامدا.

---

(١) المنصف في شرح تصريف المازني ٣٠:٦٩ واللسان : (فعـا).

(٢) اللسان : (ضحا).

(٣) اللسان : (رون).

(٤) اللسان : (قرس).

وَقَلَنْسُوَةٌ : واحدة القِلانِس، نونه، وواوه، وتاؤه زوائد لقولهم تَقَلَّس، لبس القَلَنْسُوَة.

وَخُنْفُسَاءُ[2]، بنون ساكنة بين مضمومين، وزوائده الألف والنون والهمزة لقولهم خنفس، وخنفسة، إذ ليس في الكلام فُعْلل ولافُعْلُلة.

ورجل تَيِّحَان[3]: الذي يقع فيما لايعنيه، كأنه أتيحَ له، أي: قُدّر.

وَعُمُّدَانُ[4]: بالعين المهملة، من العماد، وبالعين المعجمة من الغِمد، والميم منهما مشدّدة، والساكنة من الميمين بين مضمومين وكلاهما بمعنى الطويل.

وَمَلْكَعَانُ[5]: من قولهم رجل لُكَعٌ، أي لئيم.

---

(١) اللسان : (قلس).

(٢) اللسان : (خنفس).

(٣) اللسان : (تيح) وله عدة معان.

(٤) اللسان : (عمد ، غمد).

(٥) سيبويه ٤ : ٢٦٣ واللسان : (لكع).



ومن أصناف الاسم:الرباعي

لِلْمُجَـرّدِ مِنْهُ خَمْسَةُ أبْنِيَةٍ أَمْثِلَتُها: جَعْفَرٌ وَدِرهَمٌ وَبُرثُنٌ، وَزِبْرِجُ، وَفِطَحْلٌ تُحِيطُ بِأَبْنِيَةِ المَزِيدِ فِيهِ الأَمْثِلَةُ التِي أَذْكُرُها، والزِّيَادَةُ فِيهِ تَرْتَقِي إلى الثَّلاثِ.

قولــــه : «جَعْفَرٌ . . . . . .»[١].

هو النهـر. أمـا جَعْفَر في الأعلام، فمنقول من ذٰلك، وَبُرْثُن[٢]، واحد براثن الكلب، وهي منه بمنزلة الأصابع من الإنسان.

وَزِبْرِجُ[٣]: قطعة من السّحاب فيها حُمرة. وقيل هو الذهب وقيل هو اسم للزينة من وشي أو جوهر أو نحوهما، فتسمية الذّهَب بذلك لمشابهة الذهب السحاب الأحمر أو تسمية السحاب الأحمر به لمشابهة السحاب الأحمر الذهب. وفي الزينة معناهما.

وفِطَحْلٌ[٤]: بكسر الفاء وفتح الطاء، قيل هو زمن كانت الصخرة فيه رطبة، وهو من أكاذيبهم. قال:

٤٩٣ ـ وَقَدْ أَتاهُ زَمَنَ الْفِطَحْلِ[٥]

---

(١) اللسان : (جعفر).

(٢) اللسان : (برثـن).

(٣) اللسان : (زبـرج).

(٤) اللسان : (فطحل).

(٥) قائل هذا الرجز هو رؤبة بن العجاج ـ انظر ديوانه ص ١٢٨، واللسان: (فطحل) ورواية الديوان:

فقلتُ لو عُمِّرْتُ سِنَّ الحِسْلِ ... أوْ عُمْرَ نُوحٍ زَمَنَ الفِطَحْلِ

والصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِينِ الوَحْلِ ... صِرْتُ رَهِينَ هَرَمٍ أوْ قَتْلِ

* فصـــــل* فَالزِّيادَةُ الواحِدَةُ قَبْلِ الفَاءِ لَا تَكُونُ إلا في نَحْ
مُدَحْرَجٍ.
* فصـــــل* وهي بَعْدَ الفاءِ فِي نَحْوِ قِنْفَخْرٍ ، وَكُنْتَأْ
وَكَنَهْبَلٍ.

والصَّخْرُ مُبْتَلٌ كَطِينِ الوَحْلِ

وقيل: هو زمن قبل خلق العالم، وقيل زمن لم يخلق بعد.

قولـــــه : في نحو قِنْفَخْرٌ . . . .»[1].

بزنة جِرْدَحْلٍ : هو الفائق في نوعه، وزيادة نونه لقولهم: في معناه القُفَاخِرِيُّ ولأنه يُقَال: قِنْفَخْر، فلو كانت النون أصلية لأدى إلى مثال ليس في الأسماءِ، وه فُعْلَلٌ.

وَكُنْتَـأْلٌ[2]: قصير، وهـو فُنَّعْـلٌ، لوقوع النون فيه موقع النون في قنفخر بضـ القاف، وقد وضح ثَمَّ زيادتها.

وكَنَهْبُلٌ، بضم الباء ضرب من الشجر، وزيادة نونه لعدم نحو سَفَرْجُل، بضـ الجيم في الأَبنية. ورواية الصِّحاح[3] بفتح الباء وضمها.

---

(١) اللسان : (قفخر) قال سيبويه في الكتاب ٤ : ٣٢٤ النون فيه زائدة لأنك تقول قُفَاخِرِيّ فِ هذا المعنى.

(٢) اللسان : (كتـــل).

(٣) في اللسان : (كهبل) بضم الباء وفتحها في كنهبل. وهو الموافق لرواية الصحاح كما أشا في المتن. وانظر الصحاح: (كهبل).

* فصـــــل* وَبَعْـد العَيْنِ في نَحْـوِ عُذَافِـرٍ، وسَمَيْـدَعٍ، وَفَدَوْكَسٍ وَحُبَارِجَ. وَجَزَنْبَلٍ، وَقَرَنْفُلٍ، وَعِلَّكْدَ، وهُمَّقِعٍ، وشُمَّخْرَ. .

قولـــــه: «في نحو عُذَافِر . . . . . .»[1].

(جمل عُذافر)[2]: أي عظيم شديد، ووزنه فُعالل.

وَسَمَيْدَع[3]: هو السيد، وياؤه زائدة، لقولهم في الجمع سمادع.

وَفَدَوْكَسٌ[4]: أسد، وقيل هو الشديد، وزيادة واوِه، لأن الواو غير أول لايكون إلا زيادة.

وحُبَارِج[5]: جمع حُبْرُجٍ، وهو طائر أعظم من الحُبارى.

وحَزَنْبَل[6]: قصير، زيادة النون ساكنة في هذا المثال كنون شَرَنْبَث[7]: وذكره في المشترك.

وقَرَنْفُل[8]: نبت وهو على زنة كَنَهْبَل، والكلام فيه كالكلام فيه.

وَعِلَّكْدُ[9]: بكسر العين وتشديد اللام وسكون الكاف هو الغليظ والعجوز المُسِنَّةُ.

وَهُمَّقِعُ[10]: بميم مفتوحة مشددة بين مضموم ومكسور ثم التَّنْضُب.

وشُمَّخْرُ[11]: بميم مشددة مفتوحة بين مضموم وساكن هو التعظيم، يقال في فلان شِمَّخْر أي كبر، وشاهد الزيادة في هذه الثلاثة تكرار إحدى العينين فيها.

---

(١) اللسان: (عذفـر).

(٢) في الأصل: «جمع عذافر» وفيه تحريف وصوابه المثبت من ع.

(٣) اللسان: (سمدع).

(٤) اللسان: (فدكس).

(٥) اللسان: (حبرج).

(٦) اللسان: (حزبل).

(٧) اللسان: (شربث).

(٨) اللسان: (قرنفل).

(٩) اللسان: (علكد).

(١٠) اللسان: (همقع).

(١١) اللسان: (شمخر).

* فصـــــل* وَبعْدَ اللامِ الأولى في نَحْوِ: قِنْدِيلٍ، وَزِنْبُورٍ، وَغُـرْنَيْقٍ. . وَفِـرْدَوْسٍ، وقَـرَبُـوسٍ، وكَنَهْوَرٍ، وصَلْصَالٍ، وسِرْدَاحٍ، وشَفَلَّحٍ، وصُفُرُّقٍ.

قولـــــه: «في نحو قِنْديل . . . . . .»[1].

ياؤه زائدة، لوقوع ثلاثة أصول معها.

وزُنْبُـورٌ[2]: بالضم، واوه زائـدة لأنـه نظيرُ العُسْلُوج، وهو (ما لان واخضرَّ من قُضْبَان الشَّجَر، والكَرْمِ أول ماينبت)[3]، وقد وضح زيادة واو عسلوج. لقولهم في معناه العُسْلج بالضم، وقد عَسْلَجَت الشجرة: أخرجت عَسَاليجها.

وغُرْنَيْقٌ[4]: بضم الغين، وفتح النون من طير الماء طويل، وإذا وصف به الرجل قيل غِرْنَيقٌ. وغُرْنُوْقٌ، وغُرَانِقٌ أي شابٌ ناعم وزيادة يائه لقولهم غُرْنُوق، وقولهم غُرانِق أيضا دليل عليها.

وَفِـرْدَوْسٌ[5]: هو الجَنَّـةُ، وهو اسم روضة دون اليمامة، والشاهد لزيادة واوه قولهم: كرم مُفَرْدَسٌ، أي معرّش.

وقَـرَبُـوسٌ[6]: ظاهـر، قال ابن الحـاجب، ووقع في موضعه في أمثلة سيبويه قرقُوس[7]: وهو القاع الأملس، فيجوز أن يكون غَيَّرَه بِقَرَبُوس، ويجوز أن يكون تصحيفاً من الناقلين.

---

(١) اللسان: (قندل).

(٢) اللسان: (زنبر).

(٣) هذا المعنى إنما هو خاص بالعُسْلوج وليس الزنبور ـ اللسان: (عسلج).

(٤) اللسان: (غرنق).

(٥) اللسان: (فردس).

(٦) اللسان: (قربس) ومعناه حنو السرج. (٧) اللسان: (قرقس).

. . . .

وَكَنَهْوَرٌ[1]: هو السحاب العظام، واحدته كَنَهْوَرَةٌ، وزيادة واوه ظاهرة، أما أصالة نونه، فلأنه لو وقع مكانها الفاء أو اللام أو نحوهما يحكم بالأصالة، فكذا يحكم لهذه النون بالأصالة، ألا تراهم حكموا بأصالة واو وَرَنْتَلٌ[2]، حملا له على جَحَنْفَل[3].

وَصَلْصَالٌ[4]: هو الطين الحُرُّ خلط بالرمل فصار يتصلصل إذا جفّ وإذا طبخ بالنار فهو الفخار.

وَسِرْدَاحٌ[5]: مكان لين، وزيادة ألفه لوقوع ثلاثة أصول معها.

وَشَفَلَّحٌ[6]: بالحاء المهملة: الرجل الغليظ الشفتين الواسع المنخرّين، ومن النساء الضخمة الإسْكَتَيْن[7] الواسعة الفرج. وصُفُرُّق[8]: بالضمات وتشديد الراء هو السكباج.

---

(١) اللسان: (كنهر).

(٢) اللسان: (ورنتل) ومعناها الشر والأمر العظيم.

(٣) اللسان: (جحفل) ومعناها الغليظ الشفتين.

(٤) اللسان: (صلل) وابن يعيش ٦: ١٣٨ وسيبويه ٤: ٢٩٤.

(٥) اللسان: (سردح) وسيبويه ٤: ٢٩٤.

(٦) اللسان: (شفلح).

(٧) اللسان: (أسك).

(٨) اللسان: (صفرق).

* فصـــــل* وَبَعْـدَ الـلاّمِ الأَخِيـرَةِ في نَحْـوِ، حَبَـرْكَى، وجَحْجَبَى، وَهِرْبِذَى، وَهَيْذَبى، وَسِبَطْرَى، وَسَبَهْلَلٌ، وَقِرْشَبٌّ، وطُرْطُبٌّ.

قوله في نحو حَبْركى.

هو القُراد، قال الجرمي[1]: قد جعل بعضهم الألف في حَبَرْكَى للتأنيث فلم يصرفه، وربما شَبَّه به الرجل الطويل الظهر الغليظ القصير الرجل، فيقال حَبَرْكَى، وتصغيره حُبَيْرِك، لأنَّ الألف المقصورة تحذف في التصغير إذا كانت خامسة، وهي للتأنيث أو لغيره على ما مَرَّ في باب التصغير.

وجَحْجَبَى[2]: بحاء مهملة ساكنة بين جيمين مفتوحتين وباء موحدة: بطن من الأنصار.

الهِرْبِذَى[3]: بالكسر، وهو ضرب من السير.

وهَيْذَبَى[4]: ضرب من مشي الخيل.

وَسَبَهْلَلٌ[5]: على صورة سَفَرْجَلٍ، هو الفارغ وهو بسين مهملة وباء موحّدة.

وَقِرْشَبٌّ، بكسر القاف: المُسِنُّ.

عن الأَصمعي، قال الراجز:

٤٩٤ ـ كَيْفَ قَرَيْتَ شَيْخَكَ الأَزَبَّا[6].

---

(١) انظر قول الجرمي في اللسان: (حبرك).

(٢) اللسان: (جحجب) سيبويه ٤ : ٢٩٦.

(٣) في سيبويه ٤ : ٢٩٦ واللسان: (هربـذ).

(٤) اللسان: (هذب) وسيبويه ٤ : ٢٩٦.

(٥) سبهلل: بلا شيءاللسان: (سبهل).

(٦) انظر اللسان (قرشب) حيث قال ابن منظور عن السيرافي، قال الراجز ثم أورد الشطرين

* فصـــــل* والـزِّيـادَتَـانِ المُفْتَـرِقَتَانِ في نَحْوِ: حَبَوْكَرَى، وخَيْتَعُورٍ، وَمَنْجَنُون، وكُنَابِيل، وجِحِنْبَار.

لَمَّا أَتَاكَ يابِسا قِرْشَبَّا

وَطُرْطُبٌّ[1]، بالضم وتشديد الباء هو الثدي الطويل، وتكرر لامات هذه الأمثلة شاهد لزيادة اللام الثانية في كل منهن.

قولـــه : «في نحو حَبَوْكَرَى . . . . . .»[2].

حَبَوْكَرَى، وأمُّ حَبَوْكَرَى هي الداهية، لأنَّ أمّ الداهية داهية، كما أنّ أمّ الذئب ذئب.

وخَيْتَعُورٌ[3]، بياء ساكنة بين مفتوحين، وبعين مهملة مضمومة هو مايَضمحلُّ، وزيادة يائه وواوه واضحة.

ومَنْجَنُون[4]: في المشترك.

وكُنَابِيل[5]، بكاف مضمومة وألف بين نون وباء موحدة مكسورة هو الضخم القصير.

وجِحِنْبَار[6]، بجيم مكسـورة ثم حاء مهملة مكسـورة، ونـون ساكنـة قبل باء موحدة، وبراءٍ مهملةٍ، هو الضخم.

وبعدهما شطراً ثالثاً من غير عزو وهو:

قمتُ إليه بالقفيل ضَرْبَا.

والأزَبُّ: كثير شعر الوجه. والشاهد فيه قوله : (قِرْشِبُّ) حيث الباء الأخيرة فيه زائدة مكررة للإلحاق بقرطعب.

(١) اللسان : (طرطب).

(٢) اللسان : (حبكر). سيبويه ٤ : ٢٩١.

(٣) اللسان : (ختعر).

(٤) المنصف ٣ : ٢٤ ومعناه فيه : الدولاب وانظر اللسان (جنن) وسيبويه ٤ : ٣٠٩.

(٥) اللسان : (كنبل).

(٦) اللسان : (جحبر).

* فصـــــل * والمُجْتَمِعَتـانِ في نَحْـوِ: قَنْدَوِيلٍ، وقَمَحْدُوَةٍ، وسُلَحْفِيَـةٍ، وَعَنْكَبُـوتٍ، وَعَـرْطَلِيلٍ، وَطِرِمَّاحٍ، وعَقْرَبَاءَ، وهِنْدِبَاءَ، وَشَعْشَعَانَ، وَعَقْرُبانَ . . وحِنْدِمَان .

وكـذا جِعِنْبَار[1]، بالعين مكان الحاء، والنون في هذا مزيدة لقولهم جعبر في معناه، والمرأة جَعْبَرَةٌ، فلما ثبتت زيادتها في هذا ثبتت جِحِنْبَارٍ أيضا .

قولـــــه : «في نحو قَنْدَوِيـل . . . .»[2].

وهو بنون ساكنة بين مفتوحين القاف والدال المهملة، وبواو مكسورة: العظيم الرأس، والشاهد لزيادة واوه، قولهم في معناه قَنْدَل .

وقَمَحْـدُوَة[3]، بحـاء مهملة ساكنة، قبلها قاف، وميم مفتوحتان وبعدهما دال مهملة مضمـومة، هي ماخلف الرأس، دل على زيادة واوها قولهم: في جمعها قماحد، وميمها أصلية، لنزارة زيادتها غير أول .

وسُلَحْفِيَةٌ[4]: ذكرها في المشترك .

وعَـرْطَلِيلٌ[5]، بعين وراءُ، وطاء مهملات، على صورة قَنْدَوِيلٍ هو الضَّخْم، ودليل زيادة يائه ولامه الثانية قولهم في معناه عرطل .

وطِرِمَّاح[6]، بطاء وراء مهملتين مكسورتين، وميم مشددة، هو الطويل، وقيل هو المتكبّر من طرمح بناءه إذا طوّله جدًّا .

---

(١) لم يرد في اللسان جِعنبار تحت جعبر وإنما ورد جعنظار تحت جعنظر انظر اللسان: (جعنظر) .

(٢) اللسان : (قنـدل) .

(٣) في المنصف لابن جني : (قمحدوة) هي فأس الرأس المشرفة على النُّقرة، وانظر اللسان: (قمحد) .

(٤) اللسان : (سلحف) . (٥) اللسان : (عرطل) . (٦) اللسان : (طرمح) .

* فصـــــل * والثلاَّثُ في نَحْـوِ: عَبَـوْثَـرَانَ، وَعَـرَنْقُصَانٍ، وجُخَادِبَاءَ. . وَبَرْنَا سَاءَ، وعُقْرُبَّانَ. .

وعَقْرَبَاءُ[1]، بقاف ساكنة بين عين وراء مهملتين مفتوحتين وباء موحدة: الأنثى من العقارب، وهي ممدودة غير مصروفة.

وشَعْشَعَانُ[2]، بعينين، أولاهما بين شينين مفتوحتين: هو الطويل.

وعُقْرُبَانُ[3]، بالضم ذكر العقارب، وقيل دَخَّالُ الأُذن.

وَحِنْدِمَان، بنون ساكنة بين حاء ودال مهملتين مكسورتين: اسم قبيلة.

وذكر ابن الحاجب[4] في شرح هذا الكتاب أنه بالدال والذال، ثم قال: (ووقع في أمثلة السيرافي بالألف واللام، وليس بجيّد)، هذا كلامه، وإنما لم يستجده، لأنه علم، ومعلومة زيادة الألف والنون فيها.

قولـــــه: «في نحو عَبَوْثَرَان . . . . . .»[5].

هو نبت طيب الريح، وواوه ساكنة بين مفتوحتين قبلها ومفتوحين بعدها، وزيادة الواو والألف والنون فيه ظاهرة.

وعَرَنْقُصَانُ[6]، بنون ساكنة قبلها عين، وراء مهملتان مفتوحتان، وبعدها قاف مضمـومـة، وصاد غير معجمة هو الدويبة، فزيادة النون الأولى لقولهم في معناه عَرَقُصَان وزيادة ألفه ونونه الثانية ظاهرة.

---

(1) اللسان: (عقرب).

(2) اللسان: (شعشع).

(3) اللسان: (عقرب) وسيبويه ٤: ٢٩٦.

(4) انظر ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح. ١: ٦٩٥ حول الحِندمان وعبارة مابين القوسين منقولة بنصها من الإيضاح. وانظر اللسان مادة (حندم).

(5) اللسان: (عبثر).

(6) اللسان: (عرقص) هو نبت وقيل: دابة.

....

وجُخادِباءُ(1)، بجيم مضمومة، وخاء معجمة، ودال مهملة، مكسورة، وباء موحدة: ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، ومثله الجُخْدُبُ، وهذا دليل لزيادة ألفيه، وهمزته وبَرْناسَاءُ(2): هو الناس، وكذا بَرْنَساءُ مثل عَقْرَباءُ، ممدود غير مصروف، وكذا بَرَاسَاءُ أيضا، فهذه لغات.

قال ابنُ السِّكِّيت(3): يقال: ما أدري أيُّ بَرْنَساءُ هو؟ أي: أيّ الناس هو؟

وعُقْرُبُانُ(4)، بقاف ساكنة بين عين وراء مهملتين مضمومتين، وباء موحدة مشددة ضرب من الشِّبْثَان(5)، وزيادة إحدى الياءين والألف والنون ظاهرة.

---

(1) اللسان : (جخدب).

(2) اللسان : (برنس).

(3) انظر قول ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) ص ٣٩١.

(4) اللسان : (عقرب).

(5) الشِّبْثَان: واحدها : الشَّبَثْ : هي دويبة واسعة الفم، مرتفعة المؤخرة، تخرّب الأرض، وتكون عند النُّدْوَةِ وتأكل العقارب.
اللسان : (شبث).

ومن أصناف الاسم:الخماسي

لِلْمُجَرَّدِ مِنْهُ أَرْبعَةُ أَبْنِيةٍ أَمْثِلَتُهَا: سَفَرْجَلٌ، وَجَحْمَرِش، وَقُذَعْمِل، وَجِرْدَحْل. وَلِلمَزِيد فِيه خَمْسَةٌ، ولا تَتَجَاوَزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ واحِدَةً. وأَمْثِلَتُهَا: خَنْدَرِيسٌ، وَخُزَعْبِيلٌ، وَعضْرَفُوطٌ، وَمِنْهُ يَسْتَعُور.. وَقِرطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرى.

(تَمَّت الأَسماءُ).

قولـــه: سَفَرْجَل[1] .... إلى آخره.

جَحْمَرِش[2]: عجوز صخّابة كبيرة.

وما عنديَ قُذَعْمِلٌ[3]، وقُذَعْمِلةٌ: أي شيء، ولايستعملان في هذا المعنى إلا بالنفي، والقاف فيهما مضمومة والدال المعجمة مفتوحة، والعين مهملة ساكنة، والميم مكسورة.

وَجِرْدَحْل[4]: هو الضَخْمُ من الإبل.

وَخَنْدَرِيسٌ[5]: هي الخمر القديمة، سميت به لقدمها، ومنه: حِنْطَةٌ خَنْدَرِيسٌ، أي قديمة.

وَخُزَعْبِيل[6]: هو الأباطيل، والخُزَعْبِيلَةُ: ما أضحكت[7] به القوم، يقال: هات بعض خُزَعْبَلاَتِكَ.

---

(١) اللسان: (سفرجل).

(٢) المنصف لابن جني ٣: ٥ واللسان (جحمرش) باب الشين فصل الجيم.

(٣) اللسان: (قذعمل) باب اللام فصل القاف.

(٤) المنصف لابن جني ٣: ٥ واللسان: (جرد حل) باب اللام فصل الجيم.

(٥) اللسان: (خندرس) باب السين فصل الخاء.

(٦) اللسان: (خزعبل) باب اللام فصل الخاء.

(٧) هذا رأي الجرمي في اللسان (خزعبل).

. . . .

وَ عَضْرَفُوطٌ[1]: هو ذكر العِظاء.

وَ يَسْتَعُور[2]: سيجيء في المشترك.

وَ قَرْطَبُوسٌ[3]: هي الداهية، وقيل الناقة العظيمة.

وَ قَبَعْثَرَى[4]: اسم رجل، وقيل: الفصيل المهزول، وقيل الجمل الضّخم، وهو مذكور في المشترك، ودليل زيادة الياء في الخَنْدَريس والخُزَعْبيل، وزيادة الواو في العَضْرَفُوطِ والقَرْطَبُوس واضح فافهم.

وقيل في الخَنْدَرِيس، كأنها من دَرَسَ مضموما إليها الخاء والنون.

وقال ابنُ الحاجب[5] في شرحه: فَخَنْدَرِيسٌ عنده فَعْلَليلٌ. وهو وزن لم يثبت والأولى أن يكون فَنْعَلِيلاً. ثم قال: «وقال بعضُ الناس النون أصلية نظرا إلى أنه لم يثبت عنده زيادة النون في الرباعي ثانية، فحكم على نونه بالأصالة، وهو الذي اختاره فإنه خماسي، وأن زيادته واحدة. (والله أعلم)[6].

---

(١) اللسان: (عضرفط) باب الطاء فصل العين. (وهو دويبة صغيرة).

(٢) اللسان: (سعر) موضع، ويقال شجرة وفسره ابن يعيش في شرحه ٦: ١٤٣ بقوله: ويستعور بلد بالحجاز، والياء في أوله أصل لأن الزيادة لاتقع في بنات الأربعة إلا ما كان جاريا على فعله نحو مدحرج فيستعور بمنزلة عضرفوط) أ. هـ.

(٣) اللسان: (قرطبس) باب السين فصل القاف.

(٤) المنصف لابن جني ٣: ١٢ حيث قال: قبعثرى جمل غليظ شديد والأنثى قَبَعْثَرَاة. اللسان (قبعثر).

(٥) انظر عبارة ابن الحاجب ونصها في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١: ٦٩٦.

(٦) ما بين القوسين من زيادة من نسخة ع.

. . . .

هذا آخِرُ القِسْمِ الأَولِ، قَدْ أَوْدَعْتُ فِيهِ لِأَبناءِ الأَدَبِ، مِنْ غُرَرِ الأَسْرارِ التي هي مَحَاسِنُ كَلامِ الْعَرَبِ، وَمَا مَحَاسِنُ شَيءٍ كُلُّه حُسْنٌ؟! أسراراً لَيْسَ لِأَحَدٍ من هؤلاء بُدٌّ منْهَا وَلَا مَحالة، فإنهم إليها عَلَى بَكْرَةِ أَبيهِمْ فُقَرَاءُ عَالَةٌ، فَمَنْ اسْتَوْضَحَ هَاتِيكَ الأَسْرَارَ الأَبِيَّةَ، وَمَا فِيهَا مِنَ اللطَائِفِ الأَدَبِيَّة، بِحُسْنِ التَّفَهُّمِ، وَعَيْنِ التَّأَمُّلِ، عَسَى أَنْ يَدْعُوَ لِي بِدَعْوَةٍ تُسْمَعُ إذا قُيِّضَ[1] في اللحْدِ الْمَضْجَعُ، وإذْ قَدْ وَفَيْنَا الكَلامَ حَقَّه في هذا القِسْمِ وَأَتْمَمنَا مَا أَرَدْنا، فَلْنَشْرَعْ فِي القِسْمِ الثَّانِي.

رَافِعِينَ الحِجَابَ، وَكَاشِفِينَ النُّقَابَ

لِنفِيَ بِمَا كُنَّا وَعَدْنَا، والله المُسْتَعانُ

وَعَلَيهِ التُّكْلَانُ

(وَصَلى الله عَلىَ مُحَمَّدٍ وَآله أَجْمَعِينَ)[2]

---

(١) قيض: حفر وشق ـ اللسان (قيض). واللحد: الشق الذي يكون في جانب القبر ـ اللسان: (لحـد).

(٢) ما بين المعكوفين من نسخة فرنسا ورمزها ف.



القسم الثاني من الكتاب وهو قسم الأفعال

الْفِعْلُ مَادَلَّ عَلَى اقْتِرانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ.

قولـــــه : «الفعل : مادل على اقتران حدث بزمان . . . » فإن قلت: قد وقع هنا فيما هرب عنه في حد كلمة باللفظ من الأشياء الأربعة الدالة على المعنى ، فإن «مـا» كلمة مبهمة تحتوي على الدوال الخمس[1].

قلـت: «مـا» : اسم موصـول، فلابد من أن يرجع إلى مذكور له سابق في الـذكر، أو بمنزلة السابق لشهرته بوقوع الإشارة إليه، وقد وقعت الإشارة هنا إلى ماسبق في حدّ الكلمة، فكأنه قال:

الفعل: هو اللفظة الدالة على اقتران حدث بزمان. بيد أنه اقتصر على لفظة «مـا» ثقة بفهم السامع ، وتعويلا على ابتدار خاطره إلى أن التقدير: على ماذكرنا، كمـا هو دأبهم. والشـاهد لهذا: حذفهم الموصوف لشهرته، وحذفهم المضاف للعلم به، وكم له في كلامهم من شاهد.

ولاينتقض ما ذكره من الحد بالمصدر: فهو وإن دلّ على الحدث، فإنه لايدل على اقتـرانه بالزمان. وفَرْق بَيِّنٌ بين نفس الحدث وبين وقوع الحدث في زمان معيّن. ألا ترى أن «الضرب» يدل على نفس ذلك الفعل من غير أن يتعرض لوجوده أو عدمه، بخلاف «ضرب» فإنه يدل على وجود ذلك الفعل فيما مضى من الزمان.

فإن قلت: «فما تقول في (كان)، فإنه يدل على الزمان المجرد دون الحدث، وقد شرط في التحديد دلالته على الحدث»؟ قلت: ما ذكرت غير وارد، فإنه قال:

---

(١) الدَّوَالُّ الخمس هي: الخَطُّ والعَقْدُ والإشَارة والنَّصبة واللفظ. انظر شرح ابن يعيش ١ : ١٩ .

مادل على اقتران حدث بزمان . و«كان» بهذه المثابة . فـ«كان» في قولك : «كان زيد منطلقا» دالٌّ على اقتران حدث بزمان أيضا ، وذلك الحدث هو الانطلاق ، كما أن «ضرب» دال على اقتران حدث بزمان ، وذلك الحدث هو «الضرب» . وإن لم تكن «كان» في «كان زيد منطلقا» ، مثل «ضرب» في «ضرب زيد» في الدلالة من حيث تعدد اللفظ وعدم تعدده .

فالاقتران في الأول بتعدد اللفظ ، وفي الثاني بدونه . ولو كان قال : على حدث مقترن بزمان ، أو على معنى مقترن بزمان ، لورد السؤال .

قولـــــــه : «صِحَّةُ دُخُولِ (قَـدْ) ، وَحَرْفَي الاستِقْبَال . . . » .

فـ «قَدْ» : لتقريب الماضي من الحال ، ولتقليل الفعل فيما وراء الماضي من الزمان فلا يدخل إلا على الماضي والمضارع .

وحرفا الاستقبال : وهما (سَوْفَ) و(السين) للاستقبال ، فيمتنعان إلا على المضارع .

فإن قلت : «الأمر مستقبل ، لأنّ الإنسان لايؤمر بما فعله ، ولا بما هو فاعله في الحال لعدم الفائدة ، بل يؤمر بما لم يَفْعَلْه ليَفْعَلَه ، فلم لم يجز دخولهما عليه؟ » .

قلـــت : «الأمـر لازم للاستقبـال[1] ، فبدخولهما عليه لاتحصل فائدة جديدة ، بخـلاف المضـارع فإنـه صالـح للحـال والاستقبـال ، وبـدخـولهمـا عليه يتعين الاستقبال ، فتحصل الفائدة والتركيب للإفادة » .

فإن قلت : للاستقبـال حروف منها : (سَوْ) كـ«أَوْ» و(سَفْ) كـ«خَفْ» فما باله قال : وحرفي الاستقبال؟

(١) أي أن الاستقبال متحقق في فعل الأمر من غير أحرف تدل على الاستقبال فلايلزم اقتران الأمر بحرفي الاستقبال .

.... وَالْجَوَازِمِ وَلُحُوقِ الْمُتَّصِلِ الْبَارِزِ مِنَ الضَّمَائِرِ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً نَحْوَ قَوْلِكَ: قَدْ فَعَلَ، وَقَدْ يَفْعَلُ، وَسَيَفْعَلُ، وَسَوف يَفْعَلُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، وَفَعَلْتُ، وَيَفْعَلْنَ، وَافْعَلِي، وَفَعَلْتَ.

قلت: (سَوْ، و(سَفْ) لنزارة وقوعهما في الكلام، وندرة استعمالهم إياها، انخرطا في سلك المعدوم حتى كأن ليس للاستقبال إلا «سوف» و«السين» فلذا قال: «وحرفي الاستقبال».

قولـــــه : «وَالْجَوَازِمِ .....».

الجوازم بعضها للإعدام، كـ«لـم» و«لمـا»، وبعضها للإيجاد كلام الأمر والإعدام والإيجاد يجريان في الأحداث لا في الذوات.

قولـــــه : «ولحوق المتصل البارز ......».

قَيَّد بالبارز، إذ المستكن غير مختص بالفعل، فهو مشترك بين الفعل والصفات. تقول: «زيد ضرب». فتنوي في «ضرب» ضميرا لزيد كما تنويه في «ضارب» في قولـك: «زيد ضارب»، وأراد الضمير المرفـوع، وإلا لورد عليه «غـلامي»، و«غلامك»، وشبههما، فالكل من ذلك ضمير بارز، وقد اتصل بالاسم لا بالفعل، فلابد من التقييد بالمرفوع، ولذا مثل بالمرفوع دون غيره فدل عل مقصوده، ووجه اختصاصه بالفعل: فرط الاتحاد بينهما، لأن الفعل مفتقر إلى الفاعل، والضمير صالح للفاعلية، وأن الضمير مفتقر إلى سبق شيء قبله ليعتمد هو الآخر عليه، لأنه ضمير متصل، والفعل صالح للسبق، فلما افتقر كل واحد منهما إلى شيء، وزال افتقارهما بحصول المبيِّن لكل واحد منهما من صاحبه، استحكمت بينهما الألفة وعانق أحدهما الآخر عناق اللام للألف[1].

---

(١) أي أن شدة التصاق الفعل بالفاعل كشدة التصاق الألف باللام في أل التعريف.

قولـــــه : «فـعـلت . . . .» من أمـثـلة الـمــاضـي ، و(يفـعـلن) من أمثلةالمضارع، (وافْعلي)من أمثلة الأمر، والضمائر فيهن التاء، والنون والياء.

قولـــــه : «وتاء التأنيث ساكنة . . . . . .».

قيَّدها بالسكون، لأن تاء التأنيث يشترك فيها الاسم والفعل غير أنها ساكنة في الفعل متحركة في الاسم، «كَضَرَبَتْ»، وضاربةٌ، فإن قلت: فلم لم تتحد التاءات في الحركة والسكون؟ وإذا لم تتحدا فلم اختصت المتحركة بالاسم، والساكنة بالفعل؟».

قلت : «لأنّ كل كلمة وضعت على حرف واحد، فالأصل فيها أن تبنى على السكون لضعفها وخفته، اللهم إذا عرض مايصدها عن البناء عليه، والتاء كلمة على حرف واحد، قد جاءت في الفعل على الأصل، فانزالت عنها كلفة التعليل، وانزاحت مؤنة إقامة الدليل[1].،

أما التاء في الاسم: فقد ظهر فيها مانع عن بقائها على السكون، إذ بلحوقها بالاسم، ينزاح آخره عن قبول الحركات الإعرابية، لأنه يبنى إذ ذاك على الفتحة، لكونها بمنزلة الحرف الأخير للكلمة لدلالتها على معنى ممتزج بمعنى الاسم.

فالتاء في «ضاربة» دالة على تأنيث شخص قام به الضرب، ولا شبهة في أن التأنيث ممتزج بذلك المسمى، امتزاج الماء باللبن، فلما نزلت ـ لما بينهما من فرط الاتحاد وشدة الامتِزاج ـ منزلة الآخِر من الكلمة، لم يبق ما قبلها محلا للإعراب، فالاسم بدخولها عليه لم يخرج عن كونه معربا، لأنه لم يتضمن معنى الحرف،

(١) أي أخذت أصلها في البناء على السكون لأنها في الفعل الماضي بمثابة الحرف المفرد.

ومن أقسام الفعل:الماضي

وَهُـوَ الدَّالُّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ، وهو مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِضَهُ مَايُوجِبُ سُكُونَهُ أَوْ ضَمَّهُ..

ولايشابهه والمعرب آخره محل للحركات الإعرابية فيلزم أن تتحرك تلك التاء بالمضمر فيها بالضرورة وللفرق وجه آخر سنذكره في باب الحروف إن شاء الله تعالى.

* * * *

قولـــــه : «بزمان قبل زمانك ....».

هذا فصل للماضي (عن غيره من أمثلة الفعل)[1]

لم يقل بزمان الماضي لما فيه من تعريف الشيء بنفسه وهو ممتنع.

قولـــــه : «وهو مبني على الفتح .....».

نفس البناء لفوات موجب الإعراب، وهو: الفاعلية، والمفعولية والإضافة والبناء على الحركة: لأنه شابه المضارع[2] في أنهما يرجعان إلى أصل واحد وهو المصدر[3]، وأن كلا منهما يقع صفة للنكرة، ويقع شرطا، وجزاء نحو: «برجل ضرب»، «وبرجل يضرب»، في موضع «برجل ضارب»، ونحو: «إنْ ضربتَ ضربتُ»، و«إنْ تضربْ أضربْ»[4].

والمضارع معرب والحركات من خواص المعرب لما ذكرنا في صدر الكتاب،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ن.

(٢) هذا رأى سيبويه وتعليله ـ انظر الكتاب ج١ : ص١٦ ومابعدها.

(٣) هذا هو رأى البصريين في جعل المصدر أصلا للاشتقاق ـ انظر الإنصاف ٢٢٨ـ٢٤٥ وإليهم قد اتَّجه الشارح.

(٤) انظر هذا المثال وما سبقه من أمثلة وتعليل في كتاب سيبويه ١ : ١٦.

وهذا يقتضي أن يكون الماضي معربا، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب يستدعي البناء على السكون، لأنه الأصل في باب البناء فعلمناه بالوجهين[1]، وقلنا بالبناء على الحركة.

فإن قلت: «ولم لم يعرب بالسكون مع مافيه من العمل بالوجهين ؟»قلت: الإعراب اختلاف، والسكون ينافيه، أو تقول: في البناء إبقاء الكلمة على الأصل، إذ الأصل في الكلمة بأسرها هو البناء، والإعراب عارض، لأنه لإظهار هاتيك المعاني العارضة عند التركيب، فالمصير إلى مافيه إبقاء الكلمة على الأصل أولى. على أنا نقول: لابد لإخراج الكلمة عن أصلها من دليل له قوة، وشبه المضارع ليس بدليل قوي، بل واهٍ ضعيف، لأنه دخيل في باب الإعراب، لأنه استحق الإعراب بمشابهته الاسم مع إباء أصله ـ وهو الفعلية ـ الإعراب لأنّ الإعراب لتلك المعاني، والفعلية تأباها، والواهي الضعيف يكون على قلقٍ واضطراب، فلما نقل هو من بابه إليه، فكيف يَجُرُّ غيره إلى ذلك الباب؟

طريقة أخرى: أن الأفعال حقها سكون أواخرها، والأسماء حقها الإعراب، غير أن المضارع شابه الاسم مشابهة كاملة، والأمر لم يشابهه بوجه، والماضي شابهه مشابهة ناقصة، فإذن للأفعال ثلاث مراتب: أولاها للمضارع، والثالثة للأمر، والوسطى للماضي.

ففاز المضارع بالإعراب، والأمر بالبناء على السكون، والماضي بالبناء على الحركة، لينقص عن المضارع بدرجة، لنقصان مضارعته الاسم، ويزيد عن الأمر

(١) عنى بالوجهين مشابهة المضارع وزوال موجب الإعراب، فقد استحق البناء ففات موجب الإعراب فبنى على الحركات لمشابهة المضارع في بعض الوجوه السالفة الذكر.

بدرجـة، لمـا فيه من المضـارعـة، فلم يسكّن كالأمـر لفضله عليه، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عنه.

أما البناء على الفتحة: فللخِفّة، ولأن في البناء عليها رعاية لجانب أصل البناء الذي هو السكون، لأنّ الفتحة جزءُ الألف والألف لازمة للسكون، فالبناء على جزء ماهو لازم السكون كأنه بناء على السكون.

قولـــه: «ولحوق بعض الضمائر ....».

المراد بتلك الضمائر: الضمائر المتحركة. وهي تسعة:

ضمير النسـاء الغائبات، وضمير المواجهة، وضمائر الحكاية نحو: (فَعَلْنَ)، (فَعَلْتَ فَعَلْتُما، فَعَلْتُم، فَعَلْتِ، فَعَلْتُمَا، فَعلْتُنَّ) (فعَلْتُ، فعَلْنَا)..

إنما لزم التسكين بهذه الضمائر، لأنها ضمائر الفاعلين، والفاعل كالجزء من الفعل بدليل وقوع ألف الضمير وواوه ويائه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية في (يَفْعلان، وَتفْعَلانِ، وَيفْعَلُون، وَتَفْعَلُون، وَتَفْعَلِين) وجعل فصلهن كلا فصل، كما أن جزء الكلمة كذلك، فالدال في «زيد» لايُعَدُّ فاصلا في نحو: ـ «جاءني زيد» ـ بين الكلمة وبين حركتها الإعرابية للجزئية، فعلم أنّ الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو لم يسكن آخرُ الماضي معها، يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة نحو: «فَعَلَنَ» بفتح اللام، وتواليها ممتنع[1].

(١) ذكر علة تحويل بناء الماضي من الفتح إلى السكون عند اتصال ضمائر الفاعلية وذلك تجنّبا لتوالى أربع متحركات، لأن اتصال الفاعل بالكلمة يصيّره كالجزءِ منها، هذا في ضمائر الرفـع البـارزة لشـدة اتصـالها بالفعل، ولا يسري هذا على ضمائر المفعول لأنها تقع كالمنفصل من الفعل فتقول: «ضَرَبَكَ» و «ضَرَبَهُ».

...... وَالضَّمُّ مَعَ واو الضَّمِيرِ .

قولـــــه : «والضم مع واو الضمير ......».

الواو في «فعلوا» : ضمير متصل مرفوع ، وهو مفتقر إلى سبق شيء قبله ، والفعل صالح للسبق ، والفعل مفتقر إلى الفاعل ، وهو صالح للفاعلية ، فاتحدا أشدَّ الاتحاد ، فلما كان كذلك ، ألقوا جزء الواو وهو الضمّة على آخر الفعل ، لتدل على شدة الاتصال والامتزاج .

(١) توضيح ذلك من خلال قولنا : «كَتَبُوا» فتغير بناء الفعل على الباء من الفتح إلى الضمّ والذي غيره اتصال الواو به ، وشدّة اتحادهما كما مرَ آنفا ، وهذا الاتصال أدى إلى إبقاء جزء من الواو على آخر الفعل ليدل على شدة امتزاجهما فكانَ البناءُ على الضمَّ .

ومن أصناف الفعل: المضارع

وَهُوَ ما تُعْتَقَبُ في صَدْرِهِ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ والتَّاءُ والياءُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِلْمُخاطَبِ أَوْ الغَائِبَةِ تَفْعَل، وَ لِلْغَائِبِ يَفْعَلُ، وَلِلْمتُكَلِّم أَفْعَلُ، وَلَهُ إذا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ واحِدًا أَوْ جَمَاعَةً نَفْعَلُ، وَتُسَمَّي الزَّوائِدُ الأَرْبَعُ.

قولـــــه : «وَمِنْ أَصْنافِ الفِعْلِ الْمُضارِع . . . . .»

ذكر المضارع ولم يضف الحال أو الاستقبال، لأن لفظهما واحد.

قولـــــه : «وهو ما تعتقب في صدره الهمـزة والنون والتاء والياء . . . .» فرّق بهذه الحروف بين الماضي والمضارع إذ لو لم تغير صيغة الماضي وقيل: «ضربَ» مثلا للماضي والمضارع لما دُري أنه ماض أم مضارع، ولم تؤثر جنبة النقصان للفرق بينهما لما فيه من الإجحاف بالكلمة.

ألا ترى أن «ضرب» على أعدل الأبنية، لأن حروفه قد انقسمت على المراتب الثلاث التي هي : المبدأ والوسط، والمنتهى، انقساما سويا لكل واحدة واحد، فلو نقص فيه حرف للمتكلم مثلا، ينحط عن رتبة الاعتدال فيلزم الإجحاف به، فتعين جانب الـزيادة، وزيدت حروف العلة لأن الـزيادة مستلزمـة للثقـل، وهى أخفّ الحروف، لجريها مجرى النفس الساذج ومرون الألسنة عليها، واستئناس المسامع بها، لكثرة دورها بأنفاسها، أو بأبعاضها، وهي الحركات الثلاث، وعيّنت «الألف» للمتكلم لكونه مبدأ الكلام، واختصاصها بمبدأ المخارج، ثم قلبت الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن، ولما بين الألف والهمزة من قرب المخرج.

فإن قلت: «فبين الألف والهاء أيضا قرب في المخرج، إذ الألف بين الهمزة والهاء»، قلت: «الهمزةُ قبل الألف، والهاء بعدها، والحروف المبسوطة من أنفاسٍ تتصاعد من الرئة إلى الحلق، والشيء إذا رفع من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ كان ميله إلى سمت السُّفْل لا إلى سَمْت العُلو، فيكون ميل الألف إلى الهمزة لكونها في الطرف السفلي أجدر، وعيّنت الواو للمخاطب، لأنه منتهى الكلام، والواو مختص بمنتهى المخارج، وهو مابَيْنَ الشَّفَتَيْنْ، ثم قلبت الواو تاء إذ في بقائها توالى المعتلين المتماثلين في نحو: «وَوْجَل» بالواوين للمخاطب من وَجِل مع مافيه من شبه نباح الكلاب، (خصوصا في حالة العطف بالواو تجتمع ثلاث واوات)[1] وكلامهم وهو كلام جيران الله ـ عز وجل ـ في دار الخلد مُشْرَئِبٌ عن مثل هذه النقيصة. و«التاء» تبدل منها كثيرا كتخمة في وخمة، ثم اتبعت الغائبة المخاطب في التاء لوقوع الشركة لهما فيها في الماضي نحو: «ضَرَبتْ» بالتاء الساكنة، و«ضربتَ» بالتاء المفتوحة.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُسَكَّن التاء للغائبة هنا كما سُكنت في الماضي؟ قلت: لما فيه من عود المهروب عنه، وهو الابتداء بالساكن، فيلزم التحريك بإحدى الحركات، ولم يمكن التحريك بغير الفتحة، إذ بالتحريك بالضمة وقوع الالتباس بين المبني للفاعل، وبين المبني للمفعول، وفي التحريك بالكسرة وقوع الالتباس بينهما في لغة من يكسر حرف المضارعة فيقول: «أنت تِعلم» بكسر التاء، فتعيّنت الفتحة للتحريك، فإن قلت: ففيما صنعوا وقوع الالتباس بين صيغتي المذكر والمؤنث، وما هَجّيراهم[2] إلا الهرب عنه والإباء له.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

(٢) هجّيراهم: دأبهم، وعادتهم، انظر اللسان: (هجر).

قلـــت : ذاك مُسلّم، غير أنهم اعتبـروا التغيير التقـديري أيضا كـ«فُلْك» و«فُلْك»[1] أحدهما مفرد، والآخر جمع، ومثلُهُما: هِجان، وهِجان. فالضمة في المفرد أصلية، وفي الجمع عارضية. وكذا الكلام في كسرتي هِجان وهِجان[2]، فإن قلت: «فهب أن في نحو فُلْك وفُلْك تغيرا تقديريا إذْ «الفُلْك» في جمع «فُلْك» جمع تكسير، ولابد لجمع التكسير من تغيير بزيادة أو نقصان أو تغيير هيئة، والأولان منتفيان، فيتعين الثالث، وتجعل ضمّة الفاء من «فُلك» في الجمع بمنزلة ضمة السين من «سُقُف» في جمع «سَقْف» فيمكن أن يستدل على التغيير التقديري، أما التاء فيما نحن فيه، فواحدة في المذكر والمؤنث، فمن أين يتأتى التغيير التقديري؟ قلت: «التاء للمخاطب أصلها الواو فهي نائبة عن الواو، وقائمة مقامها، بخلاف تاء التأنيث فهي باقية على حالها، غير نائبة عن شيء، وبين النائبة وغير النائبة فرق واضح، فإن قلت: «لقد جئت شيئا إدّا، وجزت عن القصد حَدّا، حيث فررت عن الالتبـاس ولم تجـد منه بُدّا. فلم يختر الالتباس الواقع بكسر التاء مع مافيه من الجري على سنن الأصل، وهو أن الساكن إذا حُرِّك حرِّك بالكسر، قلت: في الكسر الالتبـاس ووقـوع المخـالفة بين تلك التاء وأخواتها من حروف المضارعة لأنهن مفتوحات، فإن قلت: «إن اقتضى وقوع المخالفة أن لايصار إلى الكسرة، فعندنا مايقتضي المصير إليه، وهو ماأومينا إليه من الأصل الممهد»، قلت: «لكن عندنا شيء آخر يوجب الرجحان، وهو أن الفتحة أخفّ من الكسرة، والخفّة مطلوبة، والـزيادة مستلزمـة للثقـل فلو صرنا إلى كسرها، يتضاعف الثقل، وهو مستكره،

---

(١) قال ابن منظور في اللسان: الفُلك بالضم: السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع.

(٢) الهجـان من كل شيء خالصه؛ وخوالصه ومن الرجال: الكريم والكرماء؛ ومن الألوان: الأبيض والبيض ـ انظر اللسان (هجن).

فناسب أن يصار في موضع الثقل (إلى مافيه خفَّة)[1]، هذا هو الجواب بعينه في أن لم يحرك بالضمة لأنها أثقل من الكسرة والتقريب هنا أظهر.

وعينت الياء للغائب (لكونها وسطية)[2] فالتاء من وسط المخارج، وهو وسط اللسان، وذكر الغائب دائر بين المتكلم والمخاطب، فيكون وسطيا فناسب أن تعيّن الوسطى للوسطى.

أما النون: فإنما زيدت لتكون علامة للمتكلم إذا كان معه غيره، فتعيينها للزيادة لشبهها بحروف المد من حيث الخفاء والمد، والغُنَّة كالنون الخفية في مثل (من زيد) وتعيينها للمتكلم إذا كان معه غيره لكونها علما لذلك في الماضي.

فإن قلت: فما بالهم لم يجعلوا علامة التثنية والجمع هنا في الآخر على نهج قولهم: يفعلان، ويفعلون في الغائب، قلت: لما لم يُثْبتوا الفرق بين التثنية والجمع هنا لعدم الالتباس بدلالة المشاهدة، أخرجوه عن سنن سائر الأفعال، فلا يجري على سننهن في إلحاق علامة التثنية والجمع في الآخر.

والجواب الثاني: أن العلامة لو جيء بها في الآخر، فالهمزة لاتخلو من أن تلحق أوله، أو لاتلحق، ففي الأول مخالفة الأصل إذ ليس في «ضَرَبْنا نحن» من تاء «ضَرَبْتُ أنا» شيء.

وفي الثاني: رفع المشاكلة من بين سائر الأمثلة، إذ لو جئت بالعلامة للتثنية والجمع في الآخر، فهي والهمزة، والتاء، والياء أخوات، وهي في الآخر، وهن في الأول.

---

(١) في ن : «مع مافيه خفة» والمثبت من الأصل وع.
(٢) في ن وع : «لكونهما وسطين» والمثبت من الأصل.

وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْحَاضِرُ وَالْمُسْتَقْبَلُ . واللاّمُ في قَوْلِكَ: إنّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ مُخَلِّصَةٌ لِلْحَالِ كالسِّينِ أَوْ سَوْفَ لِلْاسْتِقْبَالِ ، وَبِدُخُولِهِمَا عَلَيهِ قَدْ ضَارَعَ الاسمَ ....

قولـــه : «ويشترك فيه الحاضر والمستقبل . . . ».

الفصل بين الحاضر والمستقبل. أنّ المراد بالحاضر هو أجزاءٌ من الفعل متصلة، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد يقرأ القرآن» فأنت تريد أنه قد حصل منه جزء وهو آخذ في جزء آخر متصل به، ويترّقب أن جزءًا ثالثًا يليه. فإذا قلت: «سيقرأ» لم يكن له التباس بالقراءة أصلا، وأصل يفعل للحال، لأنه للإخبار، والأصل فيه الصدق، وفي جعله للحال صدق المخبر، فمن الجائز أن يمتنع المخبر عنه عن ذلك الفعل المخبر به في المستقبل، ويغادر أخبار المخبر خلوا عن الصدق لو جعل «يفعل» للاستقبال، أما وقوعه على المستقبل، فلتسمية الشيء بما يؤول إليه، لأنّ المستقبل سيصير حالا، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًا﴾ [1]، فكما أوقع الخمر على العنب، لأنه يؤول إليها، كذلك أوقع «يفعل» الذي هو للحال على المستقبل الذي يؤول إليه.

قولـــه : « واللام . . . . إلى آخره ».

فإن قلت: «لو كانت اللام مخلصة للحال، والسين، وسوف للاستقبال لما دخلت اللام على أحدهما، وقد دخلت كما في قوله تعالى:
﴿لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [2]، قلت: مثل هذه اللام خالصة للتوكيد، كما خلصت الهمزة واللام في «ياالله» للتعويض مضمحلا عنهما معنى التعريف.

---

(١) سورة يوسف آية ٣٦.
(٢) سورة مريم آية ٦٦.

قولـــــه: «وبدخولهما . . . . . إلى آخره». .

يعنى أن في «يفعل» شياعا لما ذكره من الاشتراك، فبدخول اللام وأحد حرفي الاستقبال، مخلص لأحد الوجهين، ألا تراك تقول: «زيد يضرب»، فيصلح أن يكون ملتبسا بالفعل، وأن لايكون قد شرع فيه بعد، فإذا قلت: «ليضرب» خلص للحـال، كمـا أنـه تخلّص بقـولـك: «سيضرب» للاستقبال فشابه نحو: (رجل) و(فرس)، لأنك تقول: «جاءني رجل»، فلايختص بواحد من تلك الأمة معين ثم تدخل عليه لام التعريف وتقول: «جاءني الرجل»، فيختص بواحد من تلك الأمة بعينه.

والوجه الثاني أن دخول لام الابتداء نحو: «إنّ زيدا ليضربُ»، ولام الابتداء مما يختص بالأسماء، كيف والمبتدأ مخبر عنه أبدا، والفعل خبر، ومصداق ماذكرنا امتناع دخول هذه اللام على كل (فَعَلَ). لم تَقُلْ: «إنّ زيدا لَفَعل» ولا «لأكْرِمْ أخاكَ يارجل» بإدخالها على الماضي والأمر، ولو كان للام الابتداء أصل في الفعل لساغ دخولها على كل نوع منه ولما اختص بالمضارع، فثبت بهذه (مضارعة المضارع للأسماء أيضا)[1].

فإن قلت: ما بالها داخلة على الماضي في قوله:

٤٩٥ ـ حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ　　　لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَاصَالِ[2]

---

(١) في ع و ن: «مشابهة المضارع الأسماء أيضا» والمثبت من الأصل.

(٢) قائله امرؤ القيس ـ انظر ديوانه ص ١٤١. وهذا البيت ترتيبه الرابع والعشرون من قصيدة له عدتها ثمانية وخمسون بيتا من الطويل ومطلعها:

ألا عِمْ صَبَاحًا أيها الطَّلَل البالي　　　وَهَل يَعِمْنَ من كان في العُصُر الخالي

وحلفه فاجر: يمين فاسق، ولناموا: لقد ناموا، والصالي: المستدفىء بالنار، وموضع الشاهد:

قلت اللام في (ناموا): للقسم مثلها في قولك: (لَفعَلَ) لا كاللام في «لزيدٌ خارجٌ» والمضـارعة المشابهة، واشتقاقها من الضِرعْ، إمّا لأن الشيئين إذا تشابها فكـأنهمـا قد رضعـا من ضِرْع واحـد. أوْ لمـا أنّ بين الضـرعين من المشابهة، (وللمضارعة)[1] وجوه أخر سبق بعضها في صدر الكتاب فتذكر.

قولــــه : «فَأُعْرِبَ بالرَّفْعِ ، والنَّصْبِ، والجَزْمِ مَكَانَ الجَرِّ. . . .».

لما شابه المضارع الاسم فأعرب، كان إعرابه فرعا على إعراب الاسم، ومن المعلوم انحطاط رتبة الفروع عن رتبة الأصول فناسب أن يحرم المضارِع بعض وجوه إعراب الاسم، ويجعل مكان الوجه الثالث السكون، لأن الأصل في باب الإعـراب الحـركـات، فبـأن حُرم المضـارع بعضها يظهر النقصان. أما الإتيان بالسكـون مكان ذلك البعض فلئلا يكون المضارع مخالفا للاسم في عدد وجوه الإعراب، ولأن في مجيئه إيذانا بأن إعراب المضارع لابطريق الأصالة، إذ أصل الإعـراب بالحـركـات. فإن قلت: «لم كان الجـر هو ذلك البعض الذي حرمه المضـارع؟» قلت: «لأنَّ بين الفعـل، وبين الرفع والنصب تعلقا ليس بينه وبين الجـر، لانخـراطهما في سلك عمله نحو: «يضربُ زيدٌ عمرًا»، بخلاف الجر، فتقريب القريب أقرب إلى الحكمة، وأدخل في المناسبة من قلب الأمر وعكسه».

فيه قوله «لناموا» حيث اعتبرت اللام الداخلة على الفعل الماضي للقسم وليست لام الابتداء الداخلة على المضارع وهو عند ابن يعيش في شرحه ٩ : ٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ شاهد على مجيء جواب القسم في قوله «لناموا» باللام من غير قد.

(١) في ع و ن : «وللمشابهة» والمثبت من الأصل.

* فصـــــل* وَهُـوَ إذا كَانَ فَاعِلُهُ ضَميـرَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ مَخَـاطَبِ مُؤَنَّثٍ لَحِقَتْـهُ مَعَهُ في حَالِ الرّفْعِ نُونٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الألِفِ مَفْتُوحَـةٌ بَعْـدَ أُخْتَيْهَـا كَقَـولِـكَ: هُمَا يَفْعَلانِ، وَأَنْتُما تَفْعَلانِ، وَهُمْ يَفْعَلُونَ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ، وأَنْتِ تَفْعَلِينَ.

قولـــــه: وَهُوَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَميرَ اثْنَيْنِ... إلى آخره».

لم يقل إذا كان مثنى أو مجموعا، لأن الفعل لايثنى ولا يجمع، إذ لا تتصور التثنية إلا بعـد ضـمّ واحـد إلى واحد، ولابالجمع إلا بعد ضمّ واحد إلى اثنين فصاعدا، وقولك: «يضرب» مستغرق لجميع أنواع الضرب فلا يبقى مثل آخر لهذا الجنس فيضم إليه، وتحصل التثنية، فلذلك قال: «وإذا كان فاعله ضمير اثنين أو جمـاعـة»، وإذْ قد عرفت هذا فاعـرف أن المضـارع بلحوق هذه الضمائر وهي الألف، والواو، والياء لم يخرج عن كونه معربا لبقاء مضارعته الاسم بعد، فيضربانِ كضـاربـانِ، ويضـربون كضاربون، وتضربينَ كضاربين، هذه مشابهة من حيث الحروف والحركات والسكنات، ويضربان وأخواه مشتركة بين الحال والاستقبال، فبـدخـول الـلام وأحـد حرفي الاستقبال يرتفع ذلك الاشتراك، (ولذا تدخل لام الابتداء عليها)[1]، فعلم أن للمضارع بعد لحوق هذه الضمائر اليدَ الطولى (في اكتساء الإعراب)[2] وقد ارتدع أن تكون لامه محلا للإعراب لما فيه من الجمع بين السـاكنين الـلام وأحـد هذه الضمـائر (عند دخول مافيه من تعذر التلفظ)[3]. إذ

---

(١) في ع و ن: «وكذا بدخول لام الابتداء عليها» والمثبت من الأصل لأنه الصواب.

(٢) في ع: «في اكتساب الإعراب» والمثبت من الأصل.

(٣) في ع: «عند دخول مع مافيه من تعذر التلفظ» وفي ن: «عند دخول الجوازم مافيه من تعذر اللفظ» والمثبت من الأصل.

الخـروج من السكون إلى الألف ممتنع. فإن قلت: فلتكن هذه الضمائر محالّ الإعراب، قلت: ذلك أيضا مرتدع، لأن السكون لازم لها والإعراب اختلاف مع أن في جعلها محالّ الإعراب جعل الكلمة محلا لإعراب كلمة أخرى، إذ كل منها كلمـة على حدة، فيلزم أن يزاد فيها حرف للإعراب، وقد طال ماتُلي عليك أن الزيادة مستلزمة للثقل، وأنّ في زيادة حروف العلة خفة فناسب أن يزاد فيها حرف، لكن أضـربوا عن ذلك، لأداء زيادته إلى التقاء الساكنين هو وأحد هذه الضمائر الساكنة، فتزاد النون لما لها من الشبه بحروف العلة وتؤخر عن هذه الضمائر لأنها ضمـائر الفاعلين، والفاعل كالجزء من الفعل، لما بيّنا أن بين الضمير المتصل المـرفوع، وبين الفاعل فرط اتحاد وشدة اتصال وامتزاج، وللنون حالتان، ثبوت وسقوط، والثبوت أسبق فتعيّن للرفع، لأنه هو الأسبق بين وجوه الإعراب، ألا ترى أن النصب والجر لايجيئان إلا وقبلهما الرفع نحو: «ضربَ زيدٌ عمرا» و«ذهبَ زيدٌ إلى عمرو» ولايفتقر مجيء الرفع إلى سبق واحد منهما، وأما تقدم النصب على الـرفـع في باب «إن» فلاقتضاء مناسبة إجراء هذا الباب في الإعمال على سنن قولك: «ضرب عمرًا أبوه». بتقديم المفعول، فلما قدم الرفع في الرتبة ناسب أن يقدم في الذكر فأعطي المقدم وهو الثبوت المقدم وهو الرفع والمؤخر وهو السقوط المؤخر وهو الجزم والنصب.

فإن قلت: فما وجه انكسار النون بعد الألف، وانفتاحها بعد أختيها؟. قلت: هوالحمل على نحو: «ضَاربان»، و«ضاربون» و«ضاربين».

وَجُعِـلَ فِي حَالِ النَّصْبِ كَغَيْرِ الْمُتحرِّكِ، فَقِيلَ: لَنْ يَفْعَلاَ، وَلَنْ يَفْعَلُوا، كَمَا قِيلَ: لَمْ يَفْعَلا، وَلَمْ يَفْعَلْوا.

* فصــــــل* وإذا اتّصَلَتْ بِهِ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ رَجَعَ مَبْنِيًّا فَلَمْ تَعْمَـلْ فِيهِ العَوَامِلُ لَفْظًا . . . .

قولــــه: «وَجُعِلَ فِي حَالِ النَّصْبِ كَغَيْرِ الْمُتَحَرِّكِ . . . .».

هذا إشـارة إلى أن سقوط النون علامة للجزم بطريق الأصالة، وجعله علامة للنصب بطريق اتباع النصب الجزم، ووجه ذلك أن الجزم في الفعل، نظير للجر في الاسم، والنصب تبع الجر في نحو: «مُسْلِمَيْن» و«مُسْلِمِينَ» و«مسلمات» فكذا هنـا ناسب أن يجعـل النصب تابعـا لمـا هو قائم مقـام الجَرّ. وأراد بقوله (كغير المتحـرك): المجزوم، وإنما اختار هذا اللفظ لينبّه على أنه شبه حذفها بحذف الحركة التي كانت للرفع أو النصب، وعلى أن النصب تعذر حتى حمل على الجزم.

قولــــه: «رَجَعَ مَبْنِيًّا . . . . . .».

سبب البناء في «يَفْعَلْنَ» و«تَفْعَلْنَ» شبهه بفَعَلْنَ من أمثلة الماضي من حيث إن كلا منهمـا فعـل في آخـره ضمير لجماعة النساء، وهو نون مفتوحة وقد أخرجوا المضارع لمشابهته الاسم من أصله فأعربوه، فأولى أن يدخلوه بالمشابهة في أصله الذي هو البناء، وهذا واضح.

ووجه آخر: أن المضارع لما خرج عن أصله بمضارعته الاسم أحبوا أن يبنوه في بعض الأحوال للتنبيه على الأصل كما صحَّحُوا «القَوَدَ» تنبيها على أن الأصل في باب «بوب».

. . . . وَلَمْ تَسْقُطْ كَمَا لَاتَسْقُطُ الألِفُ وَالوَاوُ واليَاءُ التي هي ضَمَائِرُ لأنَّهَا مِنْهَا وَذلِكَ قَوْلُكَ: لَمْ يَضْرِبْنَ، وَلَنْ يَضْرِبْنَ. وَيُبْنَى أَيْضاً مَعَ النُّونِ المُؤَكِّدَةِ كَقَوْلِكَ: لَاتَضْرِبَنَّ، وَلَاتَضْرِبُنَّ.

فإن قلت: «فما وجه تعيين حال اتصال ضمير النساء للبناء. قلت: «مثل هذا السؤال غير مسموع، لأنه سؤال دور، على أنا نقول على وجه المسامحة أن نحو «يَفْعَلْنَ» أولى بالبناء، إذ المضارعة للاسم فيه أنقص، فليس بين الأسماء اسم على هذا المثال.

ألا تراك لاتكاد تجد نحو: «ضاربين» على زنة «تَضْرِبْنَ» بخلاف يضربُ وتضربُ وأضربُ ونضربُ ويضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين، فلكل منهن نظير في الأسماء كضارب، وضاربان، وضاربون، وضاربين، وبين الوجهين إن تأملت تفاوت، فالأول: يدلّ على كون البناء عارضا وهو مذهب سيبويه[1]، وفي قول المصنف: «رجع مبنيا» إشارة إلى اختياره هذا المذهب.

والثاني: يدل على كونه أصلا، وهو مذهب بعضهم.

قولــــه: «ولم تسقط . . . . . .».

أيْ لم تسقط النون في يَفْعَلْنَ وَتَفْعَلْنَ بالناصب والجازم، لأنها كالألف والواو والياء في «يَضْربان» و«يضربون»، و«تضربين»، لأنها ضمير مثلهن. وليست بحرف إعراب كالنون بعد هاتيك الضمائر، ومن المحال أن يحذف الفاعل للجزم أو النصب.

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٢٠.

قولـــــه : «ويبنى أيضا مع النون المؤكدة . . . . . .».

وجه البناء أن الفعلية مقتضية للبناء، غير أنهم أعربوا المضارع، ولم يعبأوا بها[1] عملا بجهة المشابهة[2]، فلما دخلت نون التأكيد حددت جهة الفعلية لأن التأكيد يجري في الحوادث فقويت الفعلية بهذه الجهة المحددة لها، فعاد المضارع إلى أصله وهو البناء.

---

(١) الضمير في بها عائد على الفعلية.

(٢) في ع و ن «المضارعة» والمثبت من الأصل وكلاهما مؤد إلى معنى واحد.

ذكر وجوه إعراب المضارع

هِيَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ وَالجَزْمُ، وَلَيْسَتْ هذه الوُجُوه بأَعْلامٍ عَلَى مَعَانٍ كَوُجُوهِ إعْرَابِ الاسْمِ ، لأنَّ الفِعْلَ فِي الإعْرابِ غَيْرُ أَصِيلٍ ، بَلْ هُوَ فِيهِ مِنَ الاسْمِ بِمَنْزِلَةِ الألِفِ وَالنُّونِ مِنَ الألِفَيْنِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ، وَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الفِعْلُ وَانْتَصَبَ وَانجزَمَ غَيْرُ مَا اسْتَوْجَبَ بِهِ الإعْرابُ وَهذا بَيَانُ ذَلِكَ :

قولــــه : «بمنزلة الألف والنون . . . . . .».

هما ليستا بسبب أصلي في منع الصرف، بل منع الصرف بهما لشبههما ألفي التأنيث على مامرَّ، فكذلك الإعراب في المضارع لابطريق الأصالة، بل بطريق الفرعية على الاسم، وقد سبق تقريره أيضا.

قولــــه : «وما ارتفع . . . .».

هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره.

هذا ماذهب إليه أصحابنا من أنه يرتفع بعامل معنوي وهو وقوعه موقع الاسم، لأنه لما كان عامله معنويا أشبه الابتداء، وهو يعمل الرفع فكذا شبيهه[1].

والـوجـه الثاني: أن المضارع بقيامه مقام الاسم، وقع في الرتبة العليا، لأن الاسم أقوى أنواع الكلم فأعطي أقوى الحركات وهي الرفعة.

فإن قلت: «الماضي أيضا واقع. موقع الاسم، لأنَّ المتكلم مخير فله أن يتفوه ابتـداء بالاسم أو المضـارع أو الماضي، وله أن يجعل كلا منهما جزءا ثانيا من كلامـه، قلت: كلامنـا في استحقاق المضارع الرفعة، وذلك بعد كونه مستحقا

---

(١) انظر الإنصاف ص ٥٥٢ وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. انظر مسألة (القول في رفع الفعل المضارع) في الإنصاف ٥٥٠-٥٥٥.



المرفـــــوع

هُوَ فِي الارتِفَاعِ بِعَامِلٍ مَعْنَويٍّ نَظِيرُ المُبْتَدَإِ وَخَبرِهِ، وَذلِكَ الْمَعْنَى وَقُوعُهُ بِحَيْثُ يَصِحُّ وُقُوعُ الاسْمِ كَقَوْلِكَ زَيْدٌ يَضْرِبُ، كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ ضَارِبٌ ، رَفَعْتَـهُ لأَنَّ مَابَعْدَ المُبْتَدَإِ مِنْ مَظَانّ صِحَّةِ وُقُوعِ الأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ إذا قُلْتَ يَضْرِبُ الزَيْدَانِ، لأنّ مَنْ ابتدأَ كَلاَمًا مُنْتَقِلاً إِلى الـنُطْقِ عَنِ الصَّمْتِ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ كلمةٍ تَفْوَّهَ بِهَا اسْمًا أَوْ فِعْلاً، بَلْ مَبْدَأُ كَلاَمِهِ مَوْضِعُ خَيَرِه في أيّ قَبِيلٍ شَاءَ.

للإعراب، وهو مستحق لذلك لما بينه وبين الاسم من المضارعة، بخلاف الماضي فإنه لم يضارع الاسم، فلما انتفى استحقاقه الإعراب انتفى ماهو مبني عليه وهو استحقاقه الرفعة.

وذهب أكثر الكوفيين إلى أن الرافع في المضارع هو تعرِّيه من النواصب والجوازم بدليل أنـه ينتصب عنـد دخول الناصب، وينجزم عند دخول الجازم، . وإذا لم يدخـلا يرتفـع، فدلّ على أنه يرتفع بتعرّيه من النواصب والجوازم، كما ينتصب وينجزم بدخولهما[1].

ومذهب الكسائي : أنه يرتفع بما في أوله من الزوائد[2]، واستدلوا على بطلان ماذهب إليه أصحابنا من وجوه:

أحدها : أنه لو ارتفع لقيامه مقام الاسم لامتنع ارتفاعه في «كاد زيد يقوم» لأنه لايجوز «كاد زيد قائما»، فلما وجب الرفع في «يقوم» في «كاد زيد يقوم» بالإجماع

(١) انظر هذا التعليل في الإنصاف ص ٥٥١.
(٢) انظر مذهب الكسائي في الإنصاف ص ٥٥٣.

* فصـــــــل* وَقَوْلُهُمْ كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَجَعَلَ يَضْرِبُ، وَطفِقَ يَأكُلُ، الأَصلُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ قَائِمًا وَضَارِبًا وآكِلاً، ولكِنْ عُدِلَ عَنِ الْاسم إلى الْفِعْلِ لِغَرَضٍ، وَقَدِ اسْتُعْمِلَ الأَصْلُ فِيمَنْ رَوَى بَيْتَ الْحَمَاسَةِ:

«فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا».

دل على أن ارتفاع المضارع ليس بما ذكره البصريون[1]. الثاني: أنه لو كان مرتفعا بما ذكروا، لانتصب في نحو: «كاد زيد يقوم» لحلوله محل المنصوب وهو «قائما»، ثم (كيف)[2] يتعيّن له الرفع والاسم تارة يكون مرفوعا، وأخرى منصوبا، وثالثة مجرورا، فلو كان الأمر على ماذكروا لأعرب إعراب الاسم في الأحوال كلها، وذلك ظاهر البطلان، لأنا وجدنا انتصابه وانجزامه بعوامل لم تحم حول الأسماء فتيقّنّا أن ارتفاعه أيضا بعامل مخالف لعامل الأسماء.

الوجه الثالث: أنّ ماذهبوا إليه لو كان سديدا لارتفع الماضي في نحو: «زيد قام» لوقوعه موقع الاسم وهو «قائم»[3].

والجواب عن المذهب الأول الذي هو لأكثر الكوفيين، أن ذلك باطل لأداء ذلك إلى جعل ماهو السابق تاليا. وجعل التالي سابقا لما ذكرنا أن الرفع هو السابق بين وجوه الإعراب، فلو ارتفع بتعرّيه من النواصب والجوازم، يلزم أن يكون النصب والجزم سابقين، والرفع تالياً لهما، وقافيا أثرهما، لأنّ التعري يستدعي سبق الاكتساء، فإن قلت: قد أثبتّم تقدم الرفع على النصب والجر في الاسم، حيث استدللتم قبل بنحو: «ضرب زيدٌ عمرًا»، و «ذهب زيدٌ إلى عمرٍو» وكلامنا في الفعل

---

(١) انظر هذا الرد في الإنصاف ص ٥٥٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ن وبه يتم الكلام.

(٣) انظر الإنصاف ص ٥٥١-٥٥٢.

. . . .

لا في الاسم. قلت: الاسم هو الأصل في باب الإعراب، والفعل فرع عليه، فيلزم أن يخالف الفرع الأصل، هذا هو مقتضى القياس والأصل، وفيما ذهبتم إليه خروج عن سننهما المعهود، فكان ماذكرنا بالقبول أولى. على أنا نقول: «مالكم قد ارتكبتم هنا ماكنتم أبيتموه وهو جعل عدم العامل عاملا في باب المبتدأ والخبر، وكل مذهب مآله هذا فهو بَيِّن البطلان».

والجواب عن قول الكسائي: أن الزوائد لو كانت هي الرافعة، لما جاز في المضارع غير الرفع وإنْ دخل الناصب أو الجازم، لأن العاملين إذا اجتمعا على كلمة فالعمل للأقرب، و الجواب الثاني: أن الزائد بعض الفعل لا انفصال بينهما بل هو من تمام معناه، فلو ذهبنا إلى ماذهب إليه الكسائي، للزم إعمال الشيء في نفسه وذلك ممتنع[1].

والجواب عن الوجه الأول من الوجوه التي استدلوا بها على بطلان ما ذهبنا إليه أن الأصل في «كاد زيد يقوم»: «كاد زيد قائما»، ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض وهو الدلالة على الحدوث، لأنَّ «كاد» تستعمل في قرب الفعل من الحدوث، والفعل يدلّ على الحدوث دون الاسم والدليل على أنّ الأصل هو الاسم في خبر كَادَ قوله:

٤٩٦ - . . . . وَمَا كِدْتُ آئِبًا . . . .[2]

في موضع أَؤوبُ.

---

(١) انظر الإنصاف ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل لتأبَّطَ شرًّا واسمه ثابت بن جابر، وترتيبه التاسع والأخير من مقطوعة له وعدتها تسعة أبيات أوردها المرزوقي في شرح الحماسة ١: ٨٣، قالها تأبَّطَ

والجواب عن الوجه الثاني: أنا لانقول: إنه يرتفع بما يرتفع به الاسم، فيلزمنا ماذكرتم، وإنما نقول: إنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم وهذا المعنى هو رافعه سواء أكان الاسم مرفوعا أو غير مرفوع.

والجواب عن الثالث: أن وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد أن استحق الإعراب بالمضارعة، ومثال الماضي لم تحصل فيه تلك المشابهة.

هذا واعلم أن المراد بوقوعه موقع الاسم وقوعه موقعا يصلح للاسم وهذا القدر كاف لأن المراد كونه في معنى ذلك الاسم كما في (زيد يضرب)، فإنك لو قلت فيه: (زيد ضارب) كان أسدّ كلام.

= حينما أخذ عليه بنو لحيان طريق جبل، حيث وجدوه فيه يشتار عسلا لم يكن له طريق غيره، وقالوا له: استأسر أو نقتلك، فكره أن يستأسر، فصب ما معه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق، . فصار بينه وبينهم مسيرة ثلاثة فنجا منهم انظر القصة في الأغاني ١٨ : ٢٠٩ . وقال المرزوقي في شرح البيت (رجعت إلى قبيلتي فهم، وكدت لا أؤوب، لأني شافهت التلف، ويجوز أن يريد: ولم أك آيبا في تقديرهم وظنهم، واختار بعضهم أن يروى: «فأبت إلى فهم وما كدت آيبا»، وقال كذا وجدته في أصل شعره)أ. هـ.

والبيت بتمامه كما ورد في شرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٨٣

فَأُبْتُ إلىَ فَهْم ولم أَكُ آيِباً وكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُها وهيَ تَصْفِرُ

وروايته في الإنصاف ص ٥٥٤ (وما كدت آئبا) وموضع الشاهد فيه على هذه الرواية«رواية الـزمخشري في المفصل قوله: (وماكدت آئبا) حيث جاء الشاعر بخبر «كاد» اسما مفردا منصوبا، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

. . . .

والدليل على هذا قوله في المتن: «وكذلك إذا قلت يضرب الزيدان»، ألا تراك لاتقدر على أن تقول: «ضارب الزيدان»، ولكن تقدر على أن تقول: «الزيدان يضربان»، فعلم أن مجرد صحّة وقوعه موقع جنس الاسم كاف. لأن المراد (أن يصح وقوع اسم الفاعل موقعه)[1].

قولـــه: «فأُبْتُ . . . . . .»

أُبْتُ: رَجَعْتُ. وَفَهْمٌ: قبيلة،تمامـه:

. . . . وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهي تَصْفِرُ

الضمير في مثلها: للخُطَّةِ، وتصفر من الصفير.

يريد: أن تلك الخُطَّة تصفر تعجُّباً مني.

(١) في ع و ن: «أن يقع موقعًا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه»، والمثبت من الأصل.



المنصـــوب

انْتِصَابُه ب (أَنْ) وَأَخَوَاتِهِ كَقَولِكَ أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لي «وَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ»، وَجِئْتُ كَيْ تُعْطِيَنِي، وإِذَنْ أُكْرِمَكَ.

قولـــــه : «انتصابه بأن ....».

إنما عمل «أنْ» النَّصب لانعقاد شبه بينها وبين أنَّ الناصبة في نحو: «بلغنى أنَّ زيدًا ذاهبٌ». من حيث إنّ كلا منهما مصدرية لقولك: (أرجو أنْ يغفرَ الله لي)، معناه: أرجو مغفرة الله لي، كما أن معنى «بلغني أنَّ زيدًا ذاهب، «بلغني ذهاب زيد»، وأن كلا منهما على صورة واحدة إذا خففت المثقلة.

فإن قلت: قولك انتصاب الفعل بأنْ مناقضة بَيِّنة، لأنك قد أبيت آنفا أن تكون الزوائد رافعة للمضارع بكونها بعضه، و(أَنْ) مع الفعل مصدر فتنزل قولك: «أن يغفـر» بمنـزلـة «مغفرة»، وقد قلت: «تعمل (إنّ) في الفعل»، فلزمك بالضرورة القول: «بعمل بعض الكلمة في الكلمة»، مع أنّك قد نفيته قبل، وأية مناقضة أبيَنُ من هذه؟!

قلـــــت : «يغفرُ» في «أنْ يغفر» إذا اعتبرته من حيث هو، هو فعل أجنبي عن «أنْ» فإعمال «أنْ» فيه لايلزم إعمال ماذكرنا في إعمال الزوائد من إعمال بعض الكلمة في تلك الكلمة، إذ لايمكن أن يوجد المضارع مجردا عن تلك الزوائد، و«أنْ» هي الأم من الحروف الناصبة للمضارع بدليل أنها تجيء تارة مظهرة نحو: «أنْ يَغْفِرَ» وأخرى مضمرة كما في المضارع المنصوب بعد حتى وأخواتها، وثالثة منْوِيَّة كما في قولهم: (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه)[1] .

---

(١) قال فيه الميداني : يضرب لمن خبره خير من مرآه ، مجمع الأمثال ١ : ١٢٩ .

* فصـــــل * وَيُنْصَبُ بـ (أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ: حَتَّى، وَاللامُ، وَأَوْ بِمَعْنَى إلى، وَواوُ الْجَمْعِ ....

وقولـــــه :

١٥٥م ـ فَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو (١)

أي: «سَمَاعُك بالمُعَيْدِيّ»، و«فَقُلْتُ اللهْوَ، بتأويل: (أَنْ تَسْمَعَ)، و(ألهو)، فأما لَنْ وَكَي وإذَنْ فَمَحْمُولة على أَنْ في عمل النصب لمناسبة نذكرها في قسم الحروف إنْ شاء الله تعالى.

قولـــــه : «بَعْدَ خمسة أحـرف ....».

أمـا حتّى، والـلام فهمـا حرفـا جر فلابد من أنْ تضمر بعدهما «أنْ»، لتكونا داخلتين على الاسم في التقدير، إذ الجَوَارّ مختصة بالأسماء، فإذا وجدتَ الفعل بعدها منصوبا فاعلم أنه انتصب بإضمار «أنْ»، ولأن الغرض هو جعل الفعل الأول سببـا للثـاني، فيلزم إضمار (أنْ) ليقع الوفاق بين اللفظ والمعنى إذ المعنى في «سرتُ حتى أدخلَها»: سرت لأنْ أدخلها، ولو رفعت، كان المعنى في سرت حتى أنا أدخُلُها الآن، وهذا عكس الغرض فيبطل.

وأما «أوْ» فبمعنى «إلى» أوْ «إلا» لأنّ قولك: «لألزمنك أو تعطيني حقي»، معناه: إنّ لزومي إياك واقع إلى وقت الإعطاء، ولو جعلتها بمعنى إلا فالمعنى: إنّ لزومي إياكَ واقـع لامحـالة إلا أن يقع الإعطاء. أي لزومي واقع في كل زمان إلا زمان الإعطاء، وعلى كلا التقديرين يلزم إضمار (أنْ) بعدها، أما إذا كانت بمعنى إلى فظاهر وأما إذا كانت بمعنى إلّا فلأن الاستثناء هنا من تمام الظرف الزماني، فيلزم

---

(١) بعض بيت مر آنفا تحقيقه والتعليق عليه ـ انظر ص ٥٣٦ و ٦٩٠.

. . . .

أن يكون المستثنى ظرفا زمانيا أيضا ولايمكن ذلك إلا إذا كان مابعد (إلاّ) مصدرا، مضافا إليه الزمان على نحو: «إلا وقت إعطائك»، فيجب أن تضمر «أن» ليكون المضارع في تقدير المصدر.

وأمّا «واو» الجمع فإنما أضمرت بعدها «أنْ» لأنهم لو أدخلوا ما بعد الواو في إعراب ماقبله لوقع النهي عن كل واحد من الفعلينْ وليس الغرض ذاك، وإنما المقصود النهي عن الجمع بينهما، فلما لم يمكن إدخال الفعل الثاني في إعراب الفعل الأول أضمر «أنْ» وتنزل قولك «لا تأكل السَّمَكَ» بمنزلة، لايكن منك أكل السمك ليكون «تشرب» الذي بتقدير (أن) معطوفا على مثله نحو: «لايكن منك أكل السمك وشرب اللبن» فحصل بهذا الإضمار معنى النهي عن الجمع وأن أحدهما مباح له وفي الظاهر بيان ليس في التقدير الذي هو قولك: «لايكن منك أكل السمك وشرب اللبن»، لأنك إذا عدلت بما بعد الواو عن إعراب ماقبله نحو: لاتأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب في الثاني والجزم في الأول، علم أنهما لم يشتركا في الحكم، إذا لو كان الاشتراك مقصودا لجزم الثاني كما جزم الأول.

أو نقول: الواو في «وتشرب» معناها العارض معنى «مع»، لأنك إذا قلت: «لاتأكل السمك وتشرب اللبن»، فكأنك قلت: «لاتأكل السمك مع شربك اللبن»، وقد وقعت الإشارة في صدر الكتاب إلى أنهم يميلون مع المعاني مَيْلاً بيِّنًا، و«مع»مقتضيه للاسم، لأنها مضافة إلى مابعدها، فيلزم إضمار «أنْ» ليتحقق فيما بعد الواو التي بمعنى («مع»)[1] الاسمية.

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل.

وأما (الفاء) في جواب تلك الأشياء الستة ، فإنما أضمر بعدها «أنْ» لأنَّ غرضهم في معنى «اِئْتِنِي فأكـرمَـك» أن يجعلوا الإتيان سبب الإكـرام ، فلو سلكوا طريقة العطف نحو «اِئْتِنِي ولأكرمك» مثلا يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الأول ، ولا يكون الإتيان سببا للإكرام ، فقصدوا إلى صنيع بَيِّنٍ ، قصدهم أن يجعلوا الإتيان سبب الإكرام فنزّلوا قولهم : «اِئْتِنِي» منزلة المصدر على نحو: «ليكن منك إتيان» ، ولما تنزّل منزلة المصدر وجب إضمار «أنْ» بعد «الفاء» ، ليكون عطف اسم على اسم ، والتقـدير «ليكن منـك إتيان فأنْ أكرمَك» كما تقول : «يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضَبَ» . أي وأنْ يغضبَ ، فكأنه قيل : «ليكن منك إتيان فإكرام مني» ، كما أن التقدير: فيما ذكرنا من النظير: يعجبني ضربُ زيد وغضبه ، وقولك : «ليكن منك إتيان فإكرام مني» بمنزلة أن تقول : «ليكن منك إتيان فليكن مني إكرام» ، وهذا دليل على أنّ الإتيان سبب الإكـرام ، وأنـه لايكـون حتى يكون في إضمار «أنْ» هذه الحكمة التي تراها وهي الإيذان بأنّ الأول سبب للآخر.

فإنْ قلت : هل يجوز إظهار «أن» بعد الفاء؟ قلت : لا ، لأن صدر الكلام ليس فيه مصدر ظاهر ، وإنما فيه فعل ، فرفض إظهار (أنْ) ليكون رفضه إثباتا لضرب من المشاكلة بين صدر الكلام وآخره ، (وكم من مقدّر)[1] في كلامهم لا يتكلم به ، فإن شئت فتأمل في قولهم : «أتاني القوم ليس زيدًا» .

أي ليس بعضهم زيداً وقوله :

٤٩٧ ـ مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ۞ وَلَا نَاعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُهَا[2]

(١) في الأصل : (وكم مقدر) والمثبت من ن و ع .

(٢) البيت من الطويل وقد اختلف النحاة في نسبته . ففي حين نسبه سيبويه في موضعين من الكتاب للأخوص الرياحي نسبه في مرة ثالثة للفرزدق ـ انظر الكتاب ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ ،

أيْ : لَيْسُوا بمصلحين. وقولهم: «إياك والأَسدَ»، أي: نحِّ نفسَك. ولايتكلم بهذه المقدرات. فكذا فيما نحن فيه. وكذا الكلام فيما بقي من تلك الأشياء الستة.

ففي النَّهْي نحو: ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[1].

أي : فَأَنْ يَحِلّ. والحاصل لايكن منكم طغيان فإحلال غضب مني عليكم.

والتقـدير: لايكن منكم طغيان، فلا يكن مني إحـلال غضب عليكم أي إنْ لاتطغوا لا أُحللْ كما كان المعنى فيما سبق «إن أتيتني أكرمتك».

وفي النفي نحو: ما تأتينا فتحدثَنَا، والتقدير: لايكون منك إتيان فَأَنْ تُحَدِّثَنَا، ولو لم يكن قولك: «ما تأتينا» بمنزلة المصدر نحو: «لا يكون منك إتيان» ليعطف عليه الفعل الذي هو «أَنْ تحدثنا» بأنْ المصدرية وجب دخول الفعل الواقع بعد الفاء في حكم ماقبلها نحو: (ما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا) بالرفع أي: فأنت لاتحدثنا، ولبطل غرض المتكلم لما بينا أن الغرض هو جعل الفعل الأول سببا للثاني، ولايتحقق ذلك إلا بعد أن لايدخل الفعل الثاني في حكم الأول، فإذن لابد من أن يخالف بينهما إرادة أن يجعل الأول سببا للثاني، فيكون هذا إذا كان ذاك، ولايحصل ذلك إلا بإضمار

---

٣ : ٢٩ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢٣. وقد وقف عنده البغدادي في الخزانة ٤ : ١٥٩ قائلا في تحقيقه: (وهذا البيت من قصيدة عدتها ستة وعشرون بيتـا للأخوص اليربوعي، وهذه أبيات منهـا أنشـدهـا الجاحظ في كتاب البيان) وانظر البيان والتبيين ٢ : ٢٦١ كما قال البغدادي في توضيح الشاهد: (على أن ناعب عطف بالجرّ على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس لتوهم الباء فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس، ويسمى هذا في غير القرآن العطف على التوهم، وفي القرآن العطف على المعنى. وانظر الشاهد في مغني اللبيب تحت رقم ٧٤١ وابن يعيش ٢ : ٥٢، ٥ : ٦٨، ٧ : ٥٧، ٨ : ٦٩.

(١) سورة طه آية ٨١.

وَالْعَرضُ. وَذلِكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَجِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي، وَلأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي، وَلاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، وائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعالَى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ وَمَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا، وَأَتَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا، وَقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ و﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾. وألا تنزل فتصيب خيرا.

(أَنْ) فيلزم أن يكون التقدير: (لايكون منك إتيان فأن تحدثنا). أي لايكون منك إتيان، فلا يكون منك حديث، والمعنى: «إنْ تَأْتِنَا تُحَدِّثْنَا»[1]،والمنفي هو الإتيان دون الحديث، وبهذا يتضح الفرق بين هذا التركيب وبين قولك: «ماتأتينا فتحدِّثُنا» بالرفع للعطف. إذ بالعطف ينتفي الحديث كما ينتفي الإتيان.

وفي الاستفهام نحو:﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[2].

أي: ليكون لنا شفعاء، فـ «شُفَعَاءَ» بعد ذلك كقولك: «أيكون لنا شفعاء فأنْ يَشْفَعُوا لنا».

أي: «إنْ يكن لنا شَفعاءُ فَيَشْفَعوا»[3].

وفي التمني نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[4].

أيْ: «لَيْتَ كونا مني معهم ففوزاً».

وفي العرض نحو: «ألاتنزل فتصيبَ خيرا»، أي «ألايكون منك نزول فإصابة خير». أيْ: «إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً».

---

(١) في ع: «إنْ أتيتناحدثتنا» وفي الأصل غير واضح والمثبت من ن.

(٢) سورة الأعراف آية ٥٣.

(٣) في ن: «لن يكون شفعاء فيشفعوا» وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٤) سورة النساء آية ٧٣.

. . . .

فإن قلت: الهمزة في الاستفهام، فما بالهم سموا قولهم: «ألا تنزل عَرْضا لا استفهاما»؟ قلت: هو من حيث الظاهر معك ومن حيث المعنى معنا، إذ ليس مراد القائل أن يستفهم المخاطب عن ترك النزول وإنما مراده أن يذكره النزول حيث تركه ناسيا أو مارا غير ملتفت إليه، ولامعــرّج عليه، واللفظ بمنـزلـة الكســوة للمعنى والمكتسي أبدا مستتبع للكسوة لاتابعا لها، فلذا سمّوا عرضا لا استفهاما.

قال الفراء[1] في المنصوب بعد الفاء في جواب هاتيك الأشياء: إنه نصب على الخـلاف، أي: لمـا عطف مابعـد الفـاء على فعـل لايشاكله في معناه استحق المعطوفُ النصب على الخلاف ليفرّق بينهما. ونظير هذا قول الكوفيين في الظرف الواقع خبرا للمبتدأ في «زيد أمامك» إن الخبر في المعنى هو المبتدأ كالمنطلق في «زيد منطلق» وأمامك ليس بزيد في المعنى، فانتصب على الخلاف، لكنا نقول: هذا قول مزيّف، بدليل قولهم: «ماقام زيد لكن عمرو» فما بعد «لكن» مخالف لما قبلها ولانصبَ في عمرو كما ترى، فثبت أن الانتصاب بإضمار «أنْ».

---

(١) انظر رأي الفراء في كتاب (الجني الداني في حروف المعاني) للمرادي ص ٢٣٢ تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.

* فصـــــل* وَلقـولِـكَ مَا تَأْتِينَـا فَتُحَدِّثَنَا مَعْنيان. أَحدُهُمَا: مَاتَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنا، أيْ لَوْ أتَيْتَنا لَحَدَّثْتَنا، وَالآخَرُ: مَاتَأْتِينا أَبَدًا إلاّ لَمْ تُحَدِّثْنَا، أيْ مِنْكَ إتْيَانٌ كَثيرٌ وَلاَ حَدِيثَ مِنْكَ وَهٰذا تَفْسِيرُ سِيبَوَيْهِ.

* فصـــــل* وَيَمْتَنِعُ إظْهَارُ (أَنْ) مَعَ هٰذِهِ الأَحْرُفِ إلاّ اللاّمِ إذا كَانَتْ لاَمَ (كَيْ) فَإِنَّ الإِظْهَارَ جَائِزٌ مَعَهَا، وَوَاجِبٌ إذَا كَانَ الْفِعْلُ الذِي تَدْخُلُ عَلَيهِ دَاخِلةً عَلَيْهِ (لاَ) كَقَولِكَ: لِئَلاّ تُعْطِيَنِي، وأَمَّا المُؤَكِّدَةُ فَلَيْس مَعَهَا إلاَّ الْتِزَامُ الإِضْمَارِ.

قولـــــه: «وَكَقَوْلكَ مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا ....».

فَسَّرَ قولهم ما تأتينا فتحدِّثَنَا بوجهين:

أحدهما: أنه نفى الجملتين على معنى أنّ انتفاء الأولى سبب لانتفاء الثانية. أي امتنع الحديث لامتناع الإتيان، ألا ترى إلى قوله عقيب هذا الكلام: «لو أتيتنا لحدثتنا»، و«لـو» إذا دخلت على الجملتين الواجبتين قلبتهما غير واجبتين، ألا ترى أن «خَرجتَ» و«خرجتُ» جملتان واجبتان، فلو قلت: «لو خَرَجْتَ خَرَجْتُ» كانتا غير واجبتين، لأنّ المعنى حينئذ: «امتنع خروجي لامتناع خروجك».

والثاني: أنه أثبت الجملة الأولى معنى، وإن كانت في الظاهر منفية، ونفى الثانية على معنى أن الإتيان موجود والحديث غير موجود، فنزل الإتيان الموجود منزلة المعدوم، إذ الإتيان إنما يقصد لثمرته التي هي الحديث، فلما انتفت الثمرة نزل الإتيان المـوجـود بمنـزلـة المعدوم المفقود، ونظير هذا قولهم: «كلمت وما كلمت»، إذ الكلام للفائدة، فلما خلا عنها جعل وجوده بمنزلة عدمه، حتى كأنه لم يوجد أصلا.

. . . .

قولـــــه : «ويمتنع . . . .».

أي يمتنع إظهار «أنْ» مع (حتى، وأو، والواو، والفاء)، لأن هذه المذكورة في الأصل للعطف، فلو ظهر معها «أنْ» يلزم عطف الاسم على الفعل، وذلك غير مستحسن، لانتفاء المشاكلة بين صدر الكلام وآخره، أما اللام المؤكدة فإنها قد زيدت لتأكيد النفي، فقولك : «لم أكن لأفعل» آكد من «لَمْ أكنْ أفعل».

فمعنى الأول: لم أكن للفعل، وفيه نفي نفس الفعل.

ومعنى الثـاني : نفي إيجـاد الفعـل، ونفي إيجـاد الفعل يلزم من نفي الفعل ولا ينعكس، فعلم أن اللام زائدة، والزيادة مستلزمة للثقل، فناسب أن يلزم إضمار «أنْ» معها للإيجاز.

فإنْ قلت : «أنْ» مع الفعـل (في تقـدير)[1] المصدر، فيكون قولك : «لم أكن لأفعل» بمنزلة قولك : «لم أكن للفعل»، فاللام في الفعل لاتخلو من أن يكون لها تعلق أو لم يكن.

ففي الأول : يلزم أن لاتكون زائدة.

وفي الثـاني : يلزم أن يقـع المصدر خبرا عن الجثة على نحو: لم أكن فعلا والمصدر لايقع خبرا عن الجثة، اللهم إلا على تأويل، فلو أوّلته باسم الفاعل وقد أول أولا «أنْ» مع الفعـل بالمصـدرية يلزم تأويل بعد تأويل، فيمتنع لما فيه من ارتكاب خلاف الأصل، ولو لم تأوله باسم الفاعل، فترك إضمار (أنْ) (قصرا للمسافة)[2].

---

(١) في نسخة س : «في تأويل» والمثبت من الأصل و ع و ن.

(٢) من الأصل و ن وفي ع قصداً للمسافة وهو تحريف.

. . . .

قلت: قولك: «لم أكن لأفعل» نفي كقولك: «ستفعل» فيجب[1] أن يكون في هذا الكلام الباقي حرف متمحّض للاستقبال، فيلزم إضمار (أن) ليتمحض بذلك للاستقبال، وعدم جواز إظهارها لما ذكرنا.

أما قولك: المصدر لايقع خبرا عن الجثة، فالجواب عنه أن امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالاً بصيغته على فاعل، (وعلى زمان دون زمان)[2] والفعل المصدَّر بـ(أنْ) يدل عليهما، فيجوز الإخبار به وإن لم يجز بالمصدر، ولاسيما وقد التزم إضمار (أن) فصار منتظما في سمط الفعل الممحض المتأول باسم الفاعل، يؤيد ما ذكرت لك من الفارق إطباقهم عن آخرهم على الإخبار بالفعل موضع الفعل المصدر بـ(أنْ) في خبر عسى، نحو: «عسى زيد أنْ يخرج» وإنما جوزوا ذلك لامتناع استعمال المصدر موضع الفعل المصدَّر بأنْ هنالك.

فالإخبار إذن بالفعل، ودخول «أنْ» ليكون علماً على المستقبل، لأنّ «عسى» للإخبار بوقوع حادث في الزمان المستقبل مع رجاء وطمع، فلا بد من (أنْ) ليكون علما على الاستقبال.

فإن قلت: «جاز في عسى» لأنّ معنى قولك (عسى زيد أن يخرج) «قارب زيد الخروج»، وهذا مستقيم كما ترى.

قلت: فلنا أن نقدّر أيضا في «كان» معنى الإحداث، فإذا قلت: «لم أكن لأفعل» فكأنك قلت: «لن أحدث الفعل» إذ كلا المعنيين واحد، وأما اللام إذا كانت لام «كي» فلها حالتان:

---

(١) من الأصل و ن و ع وفي س «يلزم».

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من س و ع.

* فصـــــل* وَلَـيْسَ بِحَـتْـمٍ أَنْ يُنْـصَـبَ الـفِـعْــلُ في هٰذهِ المَوَاضِع، بَلْ لِلْعُدُول بِهِ إلَى غَيْرِ ذٰلِكَ مِنْ مَعْنًى وَجِهَةٍ مِنَ الإعْرَاب مَسَاغٌ فَلَهُ بَعْدَ حَتَّى حَالَتَانِ...

في إحـداهـمـا: يجوز معها الإظهار، وفي الأخرى: يجب الإظهار، فالحالة الأولى نحو: «جئتك لتكرِمَني»، فلك أن تقول فيه: «لأن تكرمني» أيضا، لأنّ هذه اللام من حروف الجر، فلا بأس بإظهار لفظ الاسم بعدها مع أنّ الجار لايدخل على الفعل.

ففي الإظهار دخول الجار على الفعل لفظا لامعنى، فعند الإظهار يكون الجار داخلا عليه من وجه دون وجه، بخلاف ترك الإظهار فيجوز الإظهار. نحو: «لئلا تعـطيني»، والأصـل: «لِأن لاتعـطيني» فأدغمت النـون في اللام، وإنما وجب الإظهار هنا لئلا يتوالى اللامان، إذ اللفظ بهما مستكره مستثقل.

قولـــــه: «.... مســـاغ .....».

أي: بل مساغ للعدول بالفعل إلى غير ذلك من معنى في حالة النصب، وإلى جهة من الإعراب مغايرة لتلك الجهة، وعني بالمواضع: مابعد (حتّى وأو والواو والفاء) دون اللام، لأن اللام لايكون بعدها إلا منصوب ولذا لم يذكرها في تفصيل المواضع، وقد وقع في بعض النسخ «من معنى وجهةٍ» بإضافة (معنى) إلى وجهة، وفي بعضها «من معنىً وَجِهَةٍ» بتنوين معنى وعطف جهة عليه. والصورة في الخط واحدة والوجهان متقاربان.

...وهـو في إِحْداهما مُستقبل او في حُكم المُسْتقبل فَيُنصَبُ، وَفِي الأُخْـرَى حالٌ أَوْ فِي حُكْمِ الحَـال فَيُرْفَعُ وَذٰلِكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وحَتَّى أَدْخُلُها، تَنْصِبُ إذا كَانَ دَخُولُكَ مُتَرَقَّباً لِمَا يُوجَدُ كَأَنَّكَ قُلْتُ: سِرْتُ كَيْ أَدْخُلَهَـا، وَمِنْـهُ قَوْلُهُمْ أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُـلَ الجَنَّةَ، وكَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيءٍ...

قولـــــه: «هو في إحداهما مستقبل أو في حكم المستقبل ....».

الفعل المنصوبُ بعد (حتّى) على وجهين.

أحدهما: أن السبب قد مضى، والمسبب لم يمض ويكون منتظرا وهو المراد بقـولـه: «هـو مستقبل» نحو: «كلمته حتّى يأمر لي بشيء» فالتكليم سبب للأمر ولأجله تعاطيته، وقد حصل التكليم ولم يحصل الأمر بعد، وإنما أنت ترقبه وتنتظره فيكون الأمر بشيء علة للتكليم.

ومثـال هذا أن يحضـر إنسان في مسجد الجامع يوم الجمعة وقيل له قبل أن يصلي: «لم حضرت هنا؟» فقال: «حضرتُ حتى أصليَ صلاة الجمعة» فالسبب وهو الحضور قد مضى، والمسبب وهو أداء صلاة الجمعة لم يمض بل هو مرتقب. فهذا بمنزلة أن تقول: «كي يأمر لي بشيء»، و«كي أصلى صلاة الجمعة». و«كي» حرف جرٍّ لما سيجيء في قسم الحروف فينتصب الفعل بإضمار «أَنْ» ليكون حرف الجر داخلا على الاسم.

وثانيهما: أن السبَبَ والمسببَ قد مضيا نحو قولك: «سرتُ أمس حتَّى أدخلها وخرجت منها اليوم»، فلو لم يكن المسبب وهو الدخول منقضيا لما استقام قولك: «وخرجت منها اليوم»، وهو كلام مستقيم كما ترى، إلا أنك ذكرت الحال التي مرت بك وكان الدخول في تلك الحال مترقبا غير مُتقَضٍّ، وهو معنى قوله: «من حيث إنه في وقت وجود السير إلى آخره، أي: الدخول المتقضي في حكم المترقب الذي

...أَوْ كَانَ مُتَقَضِّيًا إلَّا أَنَّهُ في حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ في وَقْتِ وُجُودِ السَّيْرِ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ كَانَ مُتَرَقَّباً، وَتَرْفَعُ إذا كَانَ الْـدخُولُ يُوجَـدُ في الْحَالِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَتَّى أَنَا أَدْخُلُها الآن، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَرِضَ حَتَّى لَايَرْجُونَه، وَشَرِبَت الإِبِلُ حَتَّى يَجِيءُ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ...

لم يَجِيءْ بعد من حيث إن ذلك الدخول كان مترقبا في وقت وجود سببه وهو السير، المفعول من أجله، وهذا القائل قد جعل السير في صورة الحال فكأنه قال: «كنت أسير حتى أدخلها»، وإتيانه بلفظة الاستقبال مع أن الدخول قد مضى لذلك فـ(حتى) في هذه المسألة بمعنى «إلى» والفعل الذي بعدها غاية لما قبلها، وليس بعلة له، فقولك: «سرتُ حتى أدخلَها»، معناه: «سرت إلى أن أدخلها، والعلم فيه: «سرت حتى تطلع الشمس، فطلوع الشمس غاية للسير، غير علة له، لأنها طالعة سرت أو لم تسر، فتكون «حتى» هنا بمعنى «إلى»، وهي حرف جر، فيضمر بعدها «أنْ» فينصب الفعل بعدها.

قولـــه : «وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال . . .».

أي إذا ذهب الترقب، ذهب الانتصاب، لأن «حتى» إذ ذاك حرف يبتدأ مابعدها كأما، (والفرق أنّ «أنْ» علم الاستقبال)[1]، فيقدر فيما فيه ترقب، ومنه قولهم: «مـرض حتى لايرجونه». كأنك قلت: «مرض حتى الحال هذه»، أي: المرض حاصل فيما مضى وانقطاع الرجاء حاضر الآن يوجد جُزءا فجزءا، وكذلك قولهم: «شربت الإبل حتى يجيء البعيرُ يَجُرُّ بطنه»، أي: الشرب قد حصل وانقضى، ومجيء البعير يوجد في الحال جزءا فجزءا، والمراد بالحال هنا: حال الإخبار أي زمان الإخبار، وزمان المجيء واحد، و«حتى» هذه بمنزلة واو الحال، ألا ترى إلى

---

(١) في ن : «والفرق بَيْن أنَّ أنْ علم الاستقبال» والمثبت من الأصل و ع.

أَوْ تَقَضَّى إلاَ أَنَّـكَ تَحْكِي الحَـالَ الْمَـاضِيَةَ، وَقُرِىءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ مَنْصُوباً وَمَرْفُوعاً، وَتَقُولُ كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا بِالنَّصْبِ لَيْسَ إلا.

وقوع الكلمة المختصة بنفي الحال وهي (مـا) بعدها في قوله:

٤٩٨ ـ يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُم　　　لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ [(١)]

فكأنه قال: يغشون وكلابهم ماتهر. ولايقع بعد «حتى» هذه الفعل المستقبل، لايقال: «سرت حتى أدخلها غدا». وإنما يجب أن تقول: «سرت حتى أدخلها»، فينص بإضمار «أنْ» لأن «أنْ» من علم الاستقبال.

قولـــــه: «أو تَقَضَّى . . . . .».

يريد أن حتى هذه لايقع بعدها إلا فعل الحال إما حاضرا، وإما راجعا إليه على طريق الحكاية، والحال المحكية بمنزلة الحاضرة، ألا تراك تقول: «مررت بك وأنت تفعل كذا»، كما تقول: «أنت تفعل كذا الآن».

قولـــــه: «منصوباً ومرفوعا . . . . . .».

---

(١) البيت لحسان بن ثابت وقد أورده الجندي عرضًا في الإقليد ص ٧٠٣ من غير أن يستشهد به وروايته في الكتاب لسيبويه ٣: ١٩.
يغشون حتى لاتهر كلابهم «ويغشون» من غاشية الرجل: من ينتابه من زواره.اللسان (غشا) وَيُغشَون يُزَارون، هرير الكلب: صوته وهو دون النباح من قلة صبره على البرد ـ اللسان (هرر). والبيت في مدح آل جفنة الغسانيين قال المحقق عبدالسلام هارون في تفسيره: جعل كلابهم لاتنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، والسواد هنا: الشخص،يقول: لايسألون عمن يرفع لهم من الشخوص لعلمهم بأنهم طلاب معروف، فسيَتَلَقَّونهُ بالضيافة دون ماسؤال. والشاهد موضح في المتن.

فَإِنْ زِدْتَ أَمْسِ وَعَلَّقتَهُ بـ (كَانَ) أَوْ قُلْتَ سَيْراً مُتْعِباً أَوْ أَرَدْتَ كَانَ التَّامَّةَ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وتَقُولُ أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا بِالنَّصْبِ، وأَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ.

فالنصب على أنّ الإخبار بالزلزال[1]، والقول كان مترقبا عند الزلزال وليس فيه إخبار بوقوع قول. والرفع على أن الإخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجود على حكاية الحال مسببا عن الزلزال.

قولــــه: «بالنصب ليس إلاّ . . . . . »[2].

إذ لو رفع الفعل بعد «حتى» هنا كان التقدير: «حتى أنا أدخلها» وتبقى «كان» حينئذ بغير خبر، فلزم أن ينصب لتجعل «حتى» حرف جرٍّ ويقع الجارّ والمجرور خبرا لكان أي: «كان سيري كي أدخلها».

قولــــه: «فإن زدت (أمس) . . . . . ».

أي إذا زدت «أمس» أو زدت «سيرا» فقد وفيت «كـان» حقه مما يستحقه من الخبر، والتقدير: «كان سيري أمس»، و«كان سيري سيرا متعبا»فيجوز فيما بعد حتّى النصب والرفع، وهكذا إذا أردت بكان في المسألة السابقة وهي: «كان سيري حتى أدخلهـا» «كان» التامة إذ لاافتقار لها إلى خبر، فلاضرورة تمسُّنا إلى جعل «حتى» حرف جر ليقع خبرا لكان، فالتقدير في النصب: «وجد سيري لأجل دخولي إياها»، وفي الرفع: «وجد سيري وأنا أدخلها الآن».

---

(١) نسبه إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ وهي آية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٢) جاء في حاشية الأصل: لأنك إذا رفعت تكون (حتى أدخلها) جملة مستقلة فالإخبار بها لايصلح أن يكون جزءا لكان، لفقدان الضمير العائد، والفصل بحتى بين الاسم وماوقع خبرا.

* فصـــل* وَقُـرِىءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾ بالنَّصْبِ عَلَىَ إضْمَـارِ (أَنْ) وَ الـرَّفْـع عَلَى الإِشْـرَاكِ بَيْنَ يُسْلِمُـونَ وَتُقَاتِلُونَهُمْ، أَوْ عَلَى الْابتْداءِ كَأَنَّه قِيلَ: أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ ....

قولـــه: «.... أَسِرْتَ؟»[1].

امتنـع الرفع هنا لأنّ الرفع في فعل الحال، ولم يثبت المستفهم السبب وهو المسير بدليل استفهامه عنه فأنّى ثبت المسبب؟ والدليل على امتناع الرفع أنك لو قلت: أسرت وأنت تدخلها الآن كان محالا.

قولـــه: «وأيهم سارَ ......»[2].

جاز الوجهان هنا لأنك لو قلت: «أيهم سار؟» قدأثبت السير حيث استفهمت عن صاحب السير، فجاز أن يجعل الدخول مترقبا أو حاضرا. فينصب في الأول، ويرفع في الثاني، والتقدير: أيهم سار إلى دخولها وأيهم سار حتى يدخلها الآن.

قولـــه: «وقرئ ......»[3].

إذا نصبت (فأو) بمعنى (إلى أن)، كما في قولك: (لألْزَمَنَّك أو تعطيَني حقّي) فيكـون منصوبا بإضمار (أَنْ). وكأن التقدير: يكون منكم قتال أو إسلام منهم، كقولك: «تقاتلونهم حتى يسلموا»، أي: إلى أن يسلموا، ويكون القتال فيه سببا للإسلام، ويكون السبب مثبتا دون المسبب إذ القتال ينقطع عند الإسلام.

وإن رفعت فعلى ماذكـره من الاشتراك أي: تقاتلونهم أو يسلمون، أي الأمر مقسـوم بين الفـرقتين على سبيل الإبهـام، فالقتال إلى المؤمنين، والإسلام إلى

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري: «وتقول أسرت حتى تدخلها؟» بالنصب.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري: «وأيهم سار حتى يدخلها» بالنصب والرفع.

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ بالنصب. وهى آية ١٦ من سورة الفتح.

.... وَتَقُولُ: هُوَ قَاتِلِي أَوْ أَفْتَدِيَ مِنْهُ، وإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَهُ عَلَى أَوْ أَنَا أَفْتَدِي ....

الكافرين، إلا أنهما لايجتمعان وهما القتال والإسلام، ويكون كلاهما مثبتا فهؤلاء يتعاطون القتال وأولئك يتعاطون الإسلام.

وإذا أردت الابتداء وقدّرت «تقاتلونهم أو هم يسلمون» فالمعنى: أن المؤمنين هم المتولّون للقتال وأن الكفار هم المتولون للاستبصار باستعمال البصائر والأبصار يتدبرون من غير إلجائهم القتال إلى الإسلام في آياته، ويستدلون على وحدانيته بالتفكر في كل شيء من مخلوقاته.

٤٩٩- ففي كل شيء له آيةٌ تدل على أنه واحدُ[١]

وعني بقوله: (أو على الابتداء): الاستئناف بجملة معربة إعراب نفسها غير مشترك بينها وبين ماقبلها في عامل واحد. ومثل بقوله: «أو هم يسلمون» ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله، إذ الجملة الاسمية لاتكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك، ولكن باعتبار الاستقلال مثال التقدير الأول في غير الجملة الفعلية قولك: «إنّ زيدًا قائم وعمرًا منطلق» عطفت «عمرًا منطلق» على «زيدًا» على التشريك معه في عامل واحد.

ومثال التقدير الثاني: قولك: «إنَّ زَيْدًا قائم وعمرو منطلق» عطفت «عمرو منطلق» على أنه جملة مستقلة لا باعتبار التشريك في عامل (واحد)[٢].

وعلى هذه الطريقة: «هو قاتلي أو[٣] أفتديَ منه»، إنْ نصبت «أفتدي» فالقتل

---

(١) البيت من المتقارب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.

(٣) في سيبويه ٣: ٤٩: وتقول هو قاتِلي أَوْ أَفْتَدِيَ مِنْهُ، وإنْ شِئْت ابتدأته كأنه قال: أوْ أنا =

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ في قَوْلِ امْرِىءِ الْقَيْسِ :

فَقُلْتُ لَهُ لاتبكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

سبب للافتـداء، وإن رفعت فالتقدير: أو أنا أفتدي على أن الافتداء على سبيل الاختيار، دون أن يكون بطريق الإلجاء والاضطرار وأن المقاتل هو المخير له بين القتل والافتداء، ولايعلم من هذه القراءة وهي «أويُسْلِمُون» بالنون أن القتال كان لأجـل الإسلام (من حيث اللفظ)[1]. وإنما يعلم من حيث المعنى، فإن القتال والإسـلام لما علم امتناع اجتماعهما علم أن القتال ينقطع بانقطاع الامتناع من الإسلام، وإذا علم انقطاعه بانقطاعه ثبت أنه كان لأجله، وكذا لو قلت: «يجيء زيدٌ أو يذهب عمرٌو بالرفع لم يكن دليل في اللفظ على أن مجيء زيد سبب لذهاب عمرو، إلا إذا نُصبَ «يذهب» بإضمار «أنْ»، وإنما لم يذكر الرفع في «أوْ أنا أفتدي» إلا على تقدير واحد وهو الثاني مما سبق من التقديرين في «أو يسلمون»، لامتناع التقدير الأول، لأنّ ذلك عطف باعتبار التشريك، وليس قبل «أفتدي» مايصلح أن يكون أفتدي مشتركا معه في الإعراب، لأنّ الفعل لامشاركة بينه وبين الاسم في العوامل، فلم يبق إلا التقدير الثاني، ومثل بـ«أنا» أيضا ليتضح.

قولـــــه :

٥٠٠ ـ فَقُلْت لَـهُ .... [2]

أفتدي، وقال طرفة بن العبد:

وَلٰكِنَّ مَوْلَايَ أمرؤٌ هُو خَانِقِي عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسْآلِ أَوْ أنا مُفْتَدِي

(١) في الأصل: من حيث الظاهر والمثبت من ع لأنه المنسجم مع سياق اللفظ والمعنى.

(٢) هذا بعض بيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٧٢ وترتيبه السادس والثلاثون من قصيـدة له على بحـر الـطويل وعـدتها واحد وستون بيتا قالها عندما توجه إلى قيصر ملك الروم مستنجدا به على رد ملكه إليه والانتقام من بني أسد ومطلعها:

سَمَا بِكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرا وَحَلَّتْ سُلَيْمى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا

وَلو رَفَعْتَ لَكانَ عَرَبيًّا جائِزًا عَلَى وَجْهَيْن، عَلَى أَن تُشْرِكَ بَيْنَ الأَوَّلِ والآخِرِ كَأَنَكَ قُلْتَ: إِنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أَوْ إِنَّما نَمُوتُ، وَعَلى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مَقْطُوعًا مِنَ الأوَّلِ. يَعْنِي أَوْ نَحْنُ مِمَّنْ يَمُوتُ.

فالنصب على: (إلّا أنْ نَمُوتَ)[1].

والرفع على ماذكر من الوجهين، وقبله:

بَكَى صَاحِبي لَمّا رَأى الدَّرْبَ خَلْفَهُ
وأَيْقَنَ أَنَّا لاَحِقَانِ بِقَيْصَرَا[2]

وكان امرؤ القيس خرج إلى قيصر يستنجده.

والدّرْب: المضيق من مضايق الروم.

وقولـــــه: «... أو نحن ممن يموت».

يمـوت: بالياء والنـون، فالياء للحمـل على (من) المـوصول وهو اسم ظاهر والأسماء الظاهرة كلها غيب.

والدليل عليه: قولهم: ياتميم كلهم: أي (نحن ممن يموت).

والنون بالحمل على نحن. أي: نحن نموت.

انظر الديوان ص ٦٦-٧٦ والبيت الشاهد بتمامه:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرا

وموضع الشاهد فيه قوله: (أو نَمُوتَ)حيث نصب نموت بإضمار أنْ لأنه لم يرد العطف وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أنْ يموت فيعذره الناس. وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٣: ٤٧ وقد أجاز فيه سيبويه الرفع علاوة على النصب وقال فيه: (ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول، يعني: أو نحنُ ممن يموت.

(١) في الأصل: «إلى أن نموت» والمثبت من ن و ع وكلاهما جائز.

(٢) ديوان امرىء القيس ص ٧٢ وروايته هناك: (دونه) مكان (خلفه).

* فصـــل * وَيَجُوزُ في قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ أَنْ يَكُون تَكْتُموا مَنْصُوباً وَمَجْزُوماً كَقَوْلِهِ:
«وَلاَ تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاته».

قولـــه: «أن يكون تكتموا[1] منصوبا ومجزوما....».

فالنَّصْبُ على أنَّ الواو واو الصرف أي مع الكتمان وإنما يكون ذلك إذا لم يرد الاشتراك بين الفعل والفعل أي: لاتجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتم الحق فالمنهي عنـه هو الجمـع بين الفعلين لانفس الفعل كما كان المنهي في مسألة السمكـة هو الجمع بين الأكل والشرب دون الأكل والشرب أنفسهما فإن قلت: «فعلى ماذكرت يلزم أن يجوز فعلهم اللبس بدون الكتمان»، قلت: «الكتمان مقيد لأنّ بعده «وأنتم تعلمون» أي: لا يكن منكم لبس حق مع علم بكتمان الحق،فيجوز أن تكـون «الـواو» على هذا للصـرف ويكونوا منهيين عن جمع اللبس مع العلم بكتمان الحق، واللبس الذي لايكون مع العلم لم يكونوا منهيين عنه، لأن اللبس الذي لايعلم به صاحبه يكون معذورا في ارتكابه لعدم تناول النهي إياه من حيث إنه لايقدر على الاحتراس منه كما لم يتناول النهي الأكل في مسألة السمكة من قبل أنه لايضر إذا لم يقترن بالشرب. وأما الجزم فللعطف على «تَلْبِسُوا».

والتقـدير: (ولاتلبسـوا الحق بالباطل ولاتكتموا الحق). واستشهد لهذا الوجه الثاني: بقول من قال:

٥٠١ ـ وَلاَ تَشْتُمِ الْمَولَى وَتَبْلُغْ أَذَاتِهِ[2].

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ آية ٤٢ من سورة البقرة. قال سيبويه في توجيهها: (إنْ شِئْتَ جَعَلت وتكتموا على النهي، وإن شئت جعلت على الواو) سيبويه ٣: ٤٤.

(٢) عجزه: فَإنَّكَ إنْ تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وَتَجْهَلِ.
وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ٤٢ إلى جرير وكذلك فعل ابن مضاء في الرد على النحاة

وتقـول: زُرْنِي وَأَزُورَكَ بِالنَّصْبِ، يَعْنِي: لِتَجْتَمِـعَ الـزِّيارَتَانِ فِيهِ كَقَوْلِ رَبيعَةَ بْن جُشَمٍ:

لأن المعنى: ولاتبلغ أذاته، والأظهر أن يكون «وتكتموا» مجزوماً بالعطف لأن المعنى على النهي عن كل واحد من اللبس والكتمان.

وأما تجويزهم النصب فوجهه مابيَّنا أن النهي حصل عن اللبس المقترن بالعلم، كما أن النهي في: «لاتأكل السمك وتشرب اللبن» هو النهي عن الأكل المجتمع مع الشرب.

قولـــــه: «زُرْني وأزورَك بالنصب .....».

على «زرني مع زيارتي إياك».

يعنى: لتجتمع الزيارتان، والتقدير: لتكن زيارةٌ منك وزيارة مني بمعنى وليكن مني زيارة، والواو على هذا واو الصرف[1]، ونظير هذا الوجه ما أنشده في المتن.

يقال: «فلان أندى صوتا من فلان»، إذا كان بعيد الصوت.

ص ١٢٢ وابن يعيش في شرحه ٧: ١٣٤، وقال في توضيح شاهده: والشاهد فيه جزم (تبلغ) لدخوله في النهي والمعنى: لاتشتمه ولاتبلغ أذاته، والمولى هنا: ابن العم. أ.هـ. والبيت من الطويل. ولم يرد في ديوان جرير.

(١) واو الصرف والنصب بالصرف مما شاع في اصطلاح البغداديين، وهم يعنون بالصرف المضارع المنصوب في جواب الطلب في نحو: زُرْنِي وأزورَكَ ولابن جني تعليق على ذلك هو: (وقول البغداديين إننا ننصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم: الصرف أن يُنْصَرَفَ بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، وهذا معنى قولنا: إنّ الفعل الثاني يخالف الأول فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولابد له من ناصب مقتضٍ له، لأن المعاني لاتنصب الأفعال وإنما ترفعها المعاني والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى أعني الابتداء لمضارعة الاسم للفعل ....) سر الصناعة ج١، ٢٧٦-٢٧٧.

فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ دَاعِيَانِ

وَبِالرَّفْعِ يَعْنِي زَيَارَتُكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَلْتَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ كَقَوْلِهِمْ: دَعْنِي وَلاَ أُعُودُ.

قال المصنف: أي أن حالا للصوت ونوعا مناداة داعيين ولم يجز في البيت[1] غير النصب.

أما امتناع الجزم فلما ذكره، وأما الرفع فإنه يدل على الاستئناف والغرض الاجتماع بدليل قوله:

٥٠٢ ـ .... فإنَّ أَنْدى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ولاينهض هذا المعنى إلا بالنصب، والفعل الأول في هذا الوجه سبب للثاني.

قال ابن الحاجب[2]: وقد وقع في المفصل «لتجتمعَ الزيارتان» بالنصب وهو غير مستقيم، لأنها جملة مستقلة. وتكون جملة مع الجزم لا مع النصب ولأنَّ معنى «زرني وأزورَك» لِتَجْتَمِعْ الزِّيارَتَانِ. لالِتَجْتَمِعَ الزيارتان بالنصب. ولأنه بالنصب يصير تعليلا للأول، وهو هو. فكأنه عَلَّلَ الشيء بنفسه، وهو بمنزلة قولك: «ضربته لأضربه» وهو فاسد.

---

(١) نص البيت وهو من الوافر:

فَقُلْتُ أدْعى وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والبيت مختلف في نسبته فقد نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ٤٥ إلى الأعشى وليس في ديوانه. كما نسب للحطيئة، ولربيعة بْن جُشَم، ولدثار بن شيبان النمري ـ انظر مجالس ثعلب ٥٢٤ والإنصاف ٣٥١ وابن يعيش ٧: ٣٣ والشاهد فيه نصب (وأَدْعُوَ) بإضمار أنْ، أي ليكن دعاء منك ودعاء مني.

(٢) انظر قول ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢: ٢٥-٢٦.

أمـا إذا رفعت فلا يكون الفعل الأول سببا لوجود الثاني نحو قولك: «أكرمْني وأكرمك»، والمعنى: أكرمك على كل حال سواء أكرمتني أو لم تكرمني، فلا يكون الثاني مرفوعا على الأول، فكأنه قال: «وأنا أزورك»، والمعنى زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة، كقولهم: «دعني وَلا أعودُ» أي: لاأعودُ فدعني، وإنما ذكر هذا الرفع لتعذر النصب والجزم على العطف.

أما النصب: فلفساد المعنى إذ المعنى على هذا: ليجتمعَ تركك لي وتركي لما تنهاني عنه، وقد علم أن طلب هذا المتأدب لترك المؤدب إياه إنما هو في الحال بقـرينـة ماعـراه من ألمـه بتأديبِ مؤدبه. وغرض المؤدب الترك لما نهي عنه في المستقبـل، ولا يحصل هذا الغرض بترك المتأدب المنهي عنه في الحال وإنما يحصل بالترك للعود في المستقبل، وأما الجزم فامتناعه بالعطف لأداء العطف إلى عطف المعربَ على المبني، وهو ممتنع إذ العطف لاشتراك الشيئين في الإعراب.

فإن قلت: اجعله مشتـركـا باعتبار الموضع كما تقول: «جاءني هذا وزيد»، وتشرك بين الاثنين في الإعراب، وإن انتفى الإعراب عن الأول فكذا فيما نحن فيه.

قلـــت: هذا غير مستقيم لوجهين:

أحـدهما: أن أمر المخاطب الفاعل لا إعراب له، لا لفظا ولامحلا بخلاف هذا، فإن إعرابه محلي.

وثانيهما: أن الاشتراك باعتبار المحل إنما يتأتى فيما ثبت له الإعراب في الأصل ومنعه مانع عارض كما في الأسماء المبنية.

وأما فعل الأمر للمخاطب الفاعل فلا إعراب له البتة لاأصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الإعراب فيه وأما امتناع الجزم في: (ولاأعودُ) «بـــلا» التي للنهي فإنه إن جزم

.... وإنْ أَرَدْتَ الأَمْرَ أَدْخَلْتَ اللاَّمَ فَقُلْتَ: وَلْأَزُرْكَ وإلاّ فَلا مَحَلَّ لِأَنْ تَقُولَ: زُرْنِي وَأَزُرْكَ لأنَّ الأَوَّلَ مَوْقُوفٌ. وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ في قَوْلِ كَعْبِ الْغَنَوِيِّ.

وَمَا أَنَا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي ... وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبي بِقَؤُولِ

النَّصْبَ وَالرَّفْعَ ....

بها تكون الجملة نهيية معطوفة على جملة أمرية. وهي قولك: «دعني»، فكأنه قال: (دعني) ثم شرع في جملة أخرى تأهبا لنفسه عن العود وهذا فاسد من جهة المعنى إذ لايتحقق الموجب لترك التأديب إلا بالخبر عن نفي العود، لانهي نفسه عن العود، لأنه لايلزم من النهي تحقق الامتناع، ولذا لم يأت التناقض في قولك: «أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم أفعله»، كما أتى التناقض في قولك: أنا لاأفعل كذا في كل وقت ثم أفعله، والمقصود نفي وقوع العود في المستقبل ولايحصل هذا إلا بالخبر.

قولــــه: «وإنْ أَرَدْتَ . . . .»[1].

الغرض من هذا أن يبطل ظن من حسن إليه جواز إلحاق هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ.﴾ في أحد وجهيه، وهو الجزم لأن قولك: «زرني» مبني و«أزورك» معرب وعطف المعرب على المبني ممتنع. ألا تراك لاتقول: «زيد ذهب ويقومُ عمرو» وتجعل آخر يقوم كآخر ذهب زاعما أنك عطفته عليه. وكذا لاتقول: «هؤلاء وزيدٍ» بجر زيد، للعطف على لفظة هؤلاء، فَتُجُمِّلَ لتصحيح هذا الوجه بإدخال اللام، ليزيل دخول اللام فساد العطف، وهو أن يكون الجزم باللام دون العطف.

---

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وإن أردت الأمر أدخلت اللام فقلت ولأزرك. . .».

. . . .   وقالَ الله تعالَى : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ أيْ وَنَحْنُ نُقِرُّ.

قولــــه : «الرَّفْعَ والنَّصب . . . .»[1].

همـا منصـوبـان لأنهما مفعولان[2]. (ذكر) فالنصب : بإضمار (أن) والتقدير: اجتمع فيه عدم نفعي وغضب صاحبي .

٥٠٣ ـ والمعنى : لست بقائل لما لايجتمع فيه نفعي ومرضاة صاحبي . والرفع على الابتداء. والتقدير صاحبي يغضبُ.

قولــــه : ﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ . . . ﴾ [3].

امتنع النصب فيه[4] إذ لو نصب العطف على (لِنُبَيِّنَ) ضَعُفَ المعنى، إذ اللام للتعليل (لما مرَّ قبلُ)[5] وهو قوله تعالى :﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم ﴾[6] إلى قوله تعالى :﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[6] فالمتقدم سبب التبيين، ونقرُّ» بالعطف يكون داخلا مع التبيين في سببيةِ «إنا خَلَقْنَاكُم»، وليس ماذكر من قوله: «إنَّا خَلَقْنَاكُمْ» إلى آخره. سبباً للإقرار في الأرحام .

---

(١) في ع و ن : «النصب والرفع» والمثبت من الأصل .

(٢) قصد بالمفعولين كلمتي (الرفع والنصب) لقول الزمخشري في المتن: «وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي : وَمَا أنا للشيءِ الذي ليسَ نَافِعي   وَيَغْضبُ مِنْهُ صَاحِبي بِقَؤُولِ (بالنصب والرفع) والبيت من شواهد سيبويه ٣: ٤٦ وذكره البغدادي في الخزانة ٨: ٥٦٩ ـ ٥٧٦ . وعلق عليه كثيرا . والشاهد فيه ماذكره الجندي في المتن. والبيت من الطويل.

(٣) سورة الحج آية ٥ .

(٤) قال العكبري في التبيان ٩٣٣:٢ : «وَنُقِرُّ: الجمهور على الضم على الاستئناف، إذ المعنى : خلقناكم لنقرّ. وقرىء بالنصب على أن يكون معطوفا في اللفظ. والمعنى مختلف، لأنَّ اللام في لنبين للتعليل واللام المقدرة مع نقر للصيرورة ـ وانظر البحر المحيط ٣٥٢:٦.

(٥) في ع و ن «لما تقدم» والمثبت من الأصل .   (٦) سورة الحج آية ٥ .

* فصــــــل* وَيَجُوزُ في مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا الرَّفْعُ عَلَى الاشْتِرَاكِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثُنَا، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ .

وَعلى الْابتِدَاءِ كَأَنَّك قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْعَنْبَرِيِّ :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ ... فَنُرَجِّى وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا

أيْ فَنَحْنُ نُرَجِّي . .

قولــــــه : «الرفع على الاشتراك . . . . .».

يريد بالاشتراك: العطف. أي : النفي مشترك بين الجملتين، فلما كانت الجملة الأولى معراة عن الناصب والجازم، صارت الثانية معراة عنهما أيضا، وكل منهما معرّى عنهما، وهو المقتضي للرفع وإليه ذهب في قوله: كأنك قلت: «ماتأتينا فما تحدثنا»، وكذا الآية[1] أي: ولايؤذن لهم فلا يعتذرون.

قولــــــه : «وعلى الابتداء . . . . .».

أي الرفع هنا لابطريق العطف فالتقدير: على هذا: ما تأتينا فأنت تحدثنا أي: لعدم إتيانك تجهل أمرنا فأنت تحدثنا لذلك بما لايحدث به العارف بأحوالنا، و«تحدثنا» في «فأنت تحدثنا» ليس بمعطوف على «تأتينا» في «ما تأتينا»، وهذا ظاهر، فعلى هذه الطريقة نفس الحديث غير منفي . وإنما المنفي وصفه وهو كونه مرغوبا فيه مرضيًا وقوله«كأنك قلت: (ماتأتينا فأنت تجهل أمرنا)» أراد بذلك أنه كما لامجال للنصب في (تجهل) كذلك لامجال في (تحدثنا) على هذا للنصب، ثم استشهد على معنى:

---

(١) نسبة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ المرسلات ٣٦.

...... وَقَال:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخْبِرْنكَ الْيومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

---

٥٠٤ ـ الابتداء بقول العنبري[1].

أي الآتي لم يأت بيقين، فنحن نرجو خلاف ماأتى به لانتفاء اليقين عما آتى به، ولايستقيم هذا إلا برفع «نرجي» إذ لو جزم لدخل مع «الإتيان» في المنفي حينئذ فيفسد المعنى، ولو نصب لنصب بالجمعية فيلزم كونه منفيا أيضا معه، (ولايقال ولعله)[2] نصبه على المعنى الثاني في «ما تأتينا فتحدثنا». لأنا نقول: القصد هنالك إلى أن الفعل الثاني لم يحصل عقيب الأول: كما تقول: «ماجانى زيدٌ وعمرو» أي ما جاءا بصيغة الاجتماع فيجوز أن يكون جاء أحدهما (دون الآخر)[3]، فكذا يجوز أن يقع الإتيان دون الحديث إذ لم ينف إلا معاقبة الثاني الأول، فكأنه نفى الأول بصيغة معاقبة الثاني له لاأنه نفى كل واحد منهما، ولذا قدّر سيبويه[4] في مسألة «ما تأتينا فتحدثنا»، بتقدير: «الإتيان» على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح أن النفي له لم يرد إلا على ما ذكرنا ولم يرد سيبويه أن مدلول الكلام ذلك في كل

---

(١) قول العنبري هو:

غيرَ أنا لم تأْتِنَا بيَقينِ فَنُرجِّي ونُكْثِرُ التأميلا

وهو من الخفيف وقد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب ٣: ٣١، ٣٣ قال: وإن شئت رفعت على وجه آخر، كأنك قلت: فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين: غير أنا لم .... كأنه قال: فنحن نرجي. فهذا في موضع مَبْنِيٍّ على المبتدأ. وكذلك ذكره البغدادي في الخزانة ٨: ٥٣٨ حيث قال: (على أن مابعد الفاء هنا على القطع والاستئناف، أي فنحن نرجِّي).

(٢) في ع و ن: «ولايقال لعلم» والمثبت من الأصل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ن.

(٤) انظر سيبويه ٣: ٣٠.

قَالَ سِيبُويْهِ : لَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبَ الآخرِ وَلكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ فَهْوَ مِمَّا يَنْطِقُ كَمَا تَقُولُ إِئْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ أيْ فَأنَا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ على كُلِّ حَالٍ . وَتقولُ : وَدَّ لو تأتيه فَتُحدِّثُهُ والرَّفْعُ جَيِّدٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ وَفي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ (فَيُدْهِنُوا) .

موضع ، وإنما أراد به التمثيل في بعض صوره لتحقيق المعنى المذكور، فلو نصب «فنرجّي» على ماذكره السائل من المعنى لفسد المعنى ، لأن ذلك المعنى على أن الأول لايحصل عقيْبه الثاني وفي تقديرك نفي الثاني على تقدير حصول الأول فساد المعنى ، إذ المعنى نفي الأول وإثبات الثاني وهذا عكسه .

٥٠٥ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ (١)

كأنه قال : ألم تسأله فإنه ينطق على كل حال، لأن نطق الربع لايتوقف على سؤال سائل ، فإنه ينطق سواء سئل أو لم يسأل لأن له لسان الحال لاالقال وهو ينطق على كل حال .

٧٢م ـ وَمَا كُلُّ نُطْقِ الْمُخْبِرِينَ كَلَامُ (٢)

والقواء : القفر، وكذا السملق وجمعه سمالق .

والمصراع الثاني استدراك، أي الربع مما ينطق بلسان الحال وليس مما ينطق بلسان القال

---

(١) بيت من الطويل وهو مطلع قصيدة لجميل بن مَعْمرٍ العُذْرِيّ ـ انظر ديوانه ص ١٤٤ وفي الكتاب لسيبويه ٣ : ٣٧ وابن يعيش ٧ : ٣٦ وفي الخزانة ٨ : ٥٢٤ وهو بتمامه :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

وموضع الشاهد فيه رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع، أي فهو ينطق ولو نصبه لكان ذلك أحسن .

(٢) هذا عجز بيت وقد مر العجز والصدر آنفا ـ انظر ص ٣١٨ .

وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ :

يُعَالِجُ عَاقِراً أَعْيَتْ علَيْهِ لِيُلْقِحهَا فَيُنْتِجُهَا حُوَارًا

كَأَنَّه قَال : يُعَالِجُ فَيُنْتِجُهَا، وإنْ شِئْتَ عَلى الْابتِدَاءِ.

وقول سيبويه[1] : «لم يجعل الأول سبب الآخر» ينفي النصب،

وقولـــــه : «ولكنه جعله ينطق على كل حال . . .»

ينفي الجزم، لأنه قصد إلى الاستئناف، ولم يقصد أن يدخل النفي إلا على السؤال.

قولـــــه : «وَدَّ لو تَأْتِيهِ . . . . . .»[2].

هو بالسكون، فتحدثُه بالرفع والنصب، فالرفع على الظاهر،لأن الأول مرفوع بدليل سكـونه فيكون مرفوعا بالاشتراك، ولك أن ترفعه على الاستئناف والنصب على تقدير: ليت إتيانا منك فتحدثنا. أي ليت أن تأتيه فأن تحدثه. لأنّ (لو) شُمَّ منـه روائـح التمني، لاسيمـا إذا تقـدّمـه (ودّ) وكذلك الآية[3]. فالرفع على فهم «يدهنـون». يعني أن كونهم على صفـة الإدهان هو الذي حملهم على ودادهم إدهانك والنصب على جعلهم إدهانك سببا لإدهانهم.

قولـــــه :

٥٠٦ ـ يُعَالِجُ . . . .[4]

---

(١) انظر الكتاب ٣ : ٣٧.

(٢) تابع الجندي سيبويه في هذا المثال فقد قال سيبويه في ٣ : ٣٦ من الكتاب وتقول: (وَدَّ لو تأتيهِ فتحدِّثَه. والرّفع جَيِّد على معنى التمني، ومثله قوله عزوجل: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ودّوا لو تدهن فيدهنوا.

(٣) هي الآية رقم ٩ من سورة ن ونصها: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾.

(٤) من الوافر وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٤ إلى ابن أحمر وكذلك ابن يعيش ٧ : ٣٧

* فصــــل* وَتَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيني ثُمَّ تُحَدِّثَنِي وَيَجُوزُ الرَّفْعُ وخَيَّرَ الخليلُ في قَوْلِ عُرْوَةَ الْعُذْرِيّ:

وَمَا هُو إلاّ أَنْ أَرَاها فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حتَّى مَا أَكادُ أُجِيبُ

بَيْن الرَّفْعِ والنَّصْب في: (فَأُبْهتُ).

نَتْجُ الناقة: كقبل الناقة. وَنُتّج: بمنزلة ولد، والحُوار: ولد الناقة. الرفع في البيت على وجهين:

العطف، أي يعالج فينتجُها.

والابتداء، أي: فهو ينتجُها.

والنصب ظاهر لأنه بالعطف على (يُلقحَها). ونتاج الحوار من العاقر محال غير أنه أخرج الكلام على حسب مايعتقده صاحبه من القدرة على معاداته التي شبهها بالعاقر استهزاء به واستحماقا له.

قولـــــه: «ويجوز الرفع ....»[1].

= والبيت بتمامه:

يُعَالِجُ عَاقِراً أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَها فَيُنْتِجُها حُوَارَا

والبيت يقوله لرجل يحاول مضرّته وإذ لاله فجعله في عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يلقح عاقرا من النوق أو ينتجها ـ وموضع الشاهد فيه رفع «ينتجها» على القطع. ولو نصبه لكان ذلك جائزا.

(١) تابـع كل من المصنف والشـارح سيبويه في توجيه هذا البيت حيث كان قد سأل سيبويه الخليل عنه بقوله: (وسألتُ الخليلَ عن قول الشاعر لبعض الحجازيِّينَ:

فما هُو، إلا أنْ أراها فُجَاءَةً فَأُبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجيبُ

فَقَـال: أنْتَ في أُبْهَت بالخيار، إنْ شِئْتَ حَمَلْتَهـا على أنْ، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنك قلتَ: ما هو إلا الرأيُ فأُبْهَتُ) الكتاب ٣: ٥٤.

وَمِمَّا جَاءَ مُنْقَطعاً قَوْلُ أَبي اللَّحام ِ التَّغْلِبيّ :

عَلَى الْحَكَم ِ الْمَأْتِيِّ يَوْماً إذا قَضَى   قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

فالنصب على العطف والرفع على الابتداء ولم يسق هذه الفصول إلا لبيان وجوه غير النصب في «حتى» و«واو» الجمع و«فـاء» الجواب وواوه ثم جَرَّ ذكر الواو والفاء ذكرَ واو العطف وفائه، (ثُمَّ جر ذكرهما ذكر «ثُمَّ» لأن «ثم» مثل واو العطف وفائه)[1].

قولـــــه :

٥٠٧ ـ وَمَا هُو ....[2]

الضمير: ضمير الشأن. هذه المسألة نظيرة قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» إلا أنَّ النفي هنا صادف الاسم، وهنالك صادف الفعل، غير أن الخليل[3] نظر إلى الثابت دون المنفي، وألحق هذه بتلك، وبنى التخيير على ذلك وجوز النصب بالعطف على «أراها» والرفع على الاستئناف.

قولـــــه : «وَمِمَّا جَاءَ مُنْقَطِعاً .....».

القطع: خلاف الاشتراك وهذا فيما إذا لم ينعقد للفعل الثاني ما انعقد للفعل الأول من الحكم. والإشـراك خلافـه،مثال الإشراك نحو قولك: «أُحِبُّ أنْ يقومَ فيذهبَ «بنصب (يذهب)، لأنـه انعقـد له ما انعقد للأول من الحكم وهو كونه محبوبا لك، ومثال القطع قوله:

---

(١) ما بين القوسين من الأصل.

(٢) تمـامـه ما ورد في الحـاشية السـابقـة ولم ينسبه سيبويه بينما نسبه ابن يعيش في شرحه ٧ : ٣٨-٣٩ إلى عروة بن حزام وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٨ : ٥٦٣ والشاهد فيه قوله (فأُبْهتْ) حيث جاز فيه النصب عطفا بالفاء على (أن أراها) وجاز فيه الرفع على القطع والاستئناف. انظر ابن يعيش ٧ : ٣٩. والبيت من الطويل.

(٣) انظر رأي الخليل في الكتاب ٣ : ٥٤.

أيْ عَلَيْـهِ غَيْـرُ الْجَـوْرِ، وَهُو يَقْصِدُ، كَمَا تَقُولُ: عَلَيْهِ أَنْ لاَيَجُورَ وَيَنْبغِي لَهُ. كَذَا قَالَ سِيبوَيهِ. . . .

٥٠٨ ـ أحَاولُ أنْ أزُورَ حَبيبَ قَلْبي فَيَمْنَعُنِي الرَّقِيبُ عَنِ المَزَارِ[١]

ألا ترى أن الـزيارة مفعـول أحـاول بخـلاف المنـع، ونـظير الانقـطاع قول أبي اللحام التَغْلِبي: فاللّحام بالحاء المهملة، والتغلبي بالعين المعجمة والمأتي: المقصود إليه، أي على الحكم المرضيّ بحكمه.

٥٠٩ ـ الشاهد في البيت[٢]: أنه رفع «يَقْصِدُ» ولم يعطفه على «يجورَ» فكأنه قال: «ويقصـدُ» بعـد قولـه: «ألا يجـورَ»، مخبرا بأنه يفعل ذلك، ولايجوز أن يعطف (يقصـد) على (يجـور) ولو كانت القصيدة منصوبة الروي، لأن قوله: (عليه أن لايجور) معناه عليه ترك الجور، ولو عطف «يقصد» على «يجور» فالمعنى عليه ترك القصد، وفساده واضح، ألا ترى إلى قوله: «وهو يقصد» أي: يعدل يريد أن القصد دأبه وسيرته، ثم ضرب لهذا البيت في هذه المسألة مثلا بقوله: عليه أنْ لايجورَ، وينبغي له كذا أي: كذلك.

---

(١) البيت من الوافر ولم أعثر له على قائل، وقد مثل به على قطع الفعل المعطوف بالفاء عن الفعل المنصوب بأنْ ظاهرة وهو (أنْ أزور)، ولذلك رفع فَيَمْنَعُنِي.

(٢) البيت بتمامه كما جاء في الخزانة ٨: ٥٥٥.

عَلَى الحَكَمُ المَأْتِيِّ يَوْماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدُ

وهو من الطويل ـ انظر شرح ابن يعيش ٧: ٣٨ـ٤٠. حيث قال: «البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم، وقيل هو لأبي اللحام التغلبي، والشاهد فيه رفع (يقصدُ) وقطعه عما قبله فهنا لايصح النصب بالعطف على الأول لأنه يفسد المعنى لأنه يصير عليه غير الجور وغير القصد، وذلك فاسد، والوجه الرفع على الابتداء، والمراد عليه غير الجور وهو يقصد. والقصد: العدل، فهو خبر ومعناه على حد قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أي ينبغي لهن ذلك فليفعلن ذلك» انظر ابن يعيش ٧: ٤٠.

... وَيَجُوزُ الرَّفْعُ في جَمِيعِ هٰذِهِ الْحُروفِ التي تُشْرِكُ عَلَى هٰذا الْمِثَالِ.

التقدير في البيت: عليه أن لا يجور. أي يجب عليه أن لايجور وينبغي له أن يقصد، وهذا يومىء إلى أن إثبات القصد له ونَفَى تَرْكَه.

قولـــه: «ويجوز الرفع . . . . . .»[1].

أراد بالحروف: (الواو، والفاء، وثُمَّ)، وغرضه أن يُرَخِّص في هذه المسألة العطف حتى يجوز لك الرفع على الاشتراك، إلا أن «أنْ» مُؤَوّلة بالمخففة من المثقلة، والتقدير: (وما هو إلا أني أراها فجأة فَأُبْهَتْ. وأنه لايجورُ ويقصدُ)، وكذلك التقدير في: (أريدُ أن تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثُني)، أريد أنك تأتيني ثم تحدثني. (غير أن هذا التأويل)[2] يحسن في البيت الأول لأنّ التحقيق يلائم الرؤية[3] بخلاف المثالين الأخيرين لعدم ملاءمة التحقيق الإتيان[4] وترك الجور[5]، غير أن له المجال في الدخول في حيّز الجواز. فإن قلت: لم قدّم ذكر «ثُمَّ» في هذا الفصل على ذكر (الواو والفاء)[6] قلت: للتنبيه على أن وضع الفصل لأجلها لا لأجلهما، لتقدم ذكرهما قبل هذا الفصل.

---

(١) انظر سيبويه في الكتاب ٣:٥٢ حيث قال: (ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرِك على هذا المثال).

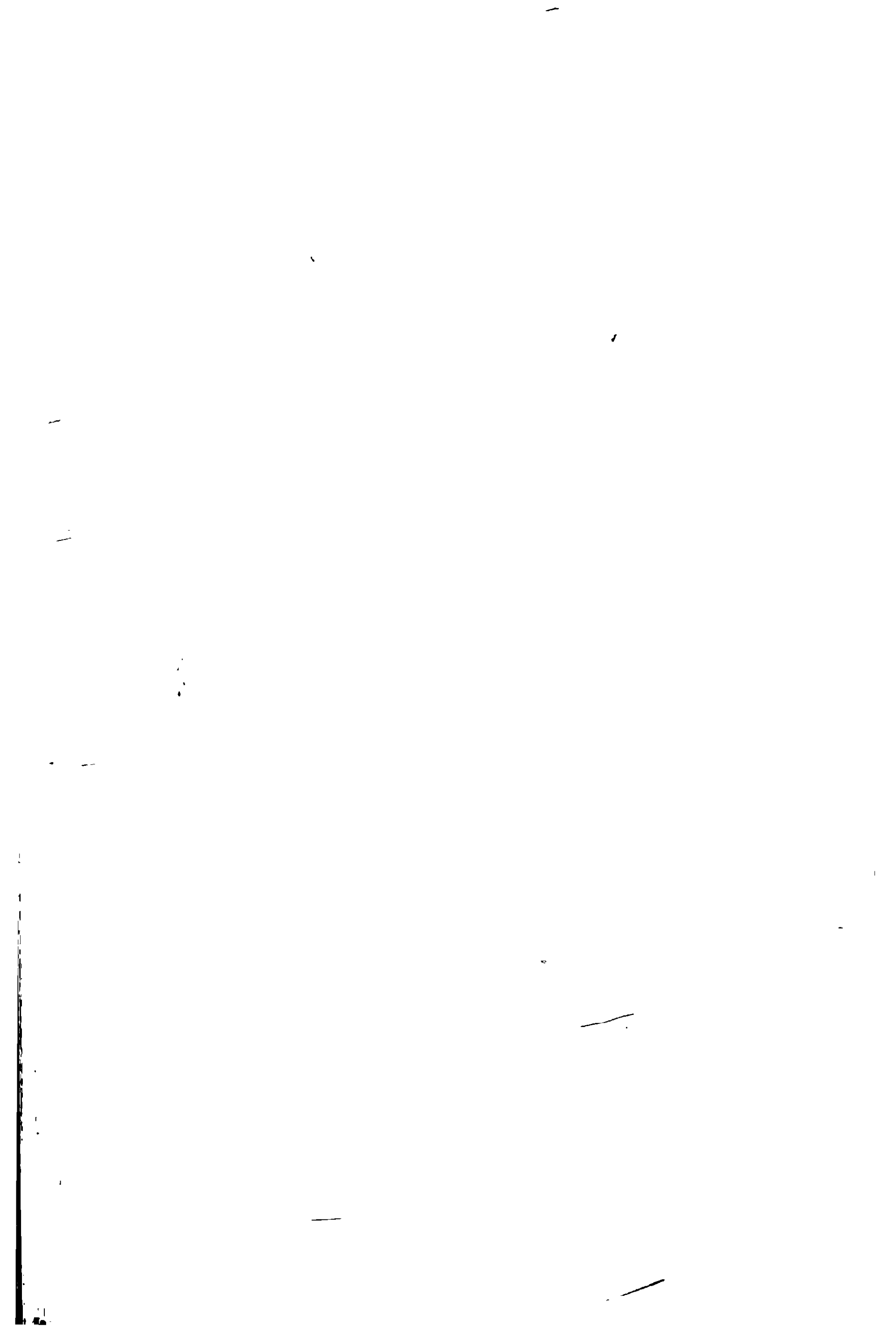
(٢) في الأصل و ع « غير أن أهل التأويل» وبه لايستقيم المعنى وصوابه المثبت من ن.

(٣) عنى بالرؤية هنا ماورد في البيت السالف الذكر.
فما هو إلا أنْ أرَاها فُجَاءَةً.

(٤) نسبة إلى قوله: «أريد أنك تأتيني فتحدثني».

(٥) نسبة إلى ما ورد في البيت الشاهد: «أن لايجورَ ويقصدُ».

(٦) في ع: «الفاء والواو» والمثبت من الأصل.



المجـــزوم

تَعْمَـلُ فيهِ حُرُوفٌ وَأَسْمَاءٌ نَحو قَوْلِكَ: لَمْ يَخْرُجْ، وَلَمَّا يَحْضُرْ، وَلْيَضْرِبْ وَلاَتَفْعَلْ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ، وَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ بِكَ، وَأَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَبِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ بِهِ.

قولـــــه : «تَعْمَلُ فِيهِ حُرُوفٌ وَأَسْمَاءٌ . . . .».

الأصـل في هذه الحروف الجوازم «إنْ» الشرطية وإنما وجب أن تكون جازمة لطول الكلام بالجواب وعمل نحو «مـا» الجزم لتضمنه معنى «إنْ».

وأما الانجزام بالأحرف الأربعة وهي: «لَمْ» و«لَمَّا» و«اللام» و«لا» فلَلشَّبَهِ بينها وبين «إنْ» الشرطية من حيث إنَّ كلا منهما ناقل.

فـ(إنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال نحو: «إنْ أكرمتني أكرمتك». ألا ترى أن أكرم للماضي، وقـد أريد هنـا الاستقبال بدخول (إن) عليه ولم ينقل المضارع إلى الماضي. فإن قلت: «لِمَ دخلَتْ (لَمْ) على المضارع مع أنها موضوعة للماضي؟ قلت: «لأنها لما ثبت كونها عاملة وجب أن تدخل على ما هو قابل للإعراب ليظهر عملهـا». فإن قلت: «فهـلا سوَّغـوا دخـولهـا على المـاضي والمضارع كـ«إنْ» الشرطية؟» قلت: «الأصل في حروف الشرط أن تدخل على المستقبل، وهو أثقل من الماضي، فساغ العدول عن الأثقل إلى الأخف.

وأما «لـم» فالأصل أن تدخل على الماضي، وقد رفض الأصل وهو الدخول على المـاضي، فلو ساغ العـدول إلى استعمـال الأصـل لما ساغ دخولها على المضـارع الـذي هو الفـرع، لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف، امتنع استعمال الفرع الذي هو الأثقل لئلا يلزم الخروج عن حد المناسبة من وجهين.

* فصـــــل* وَيُجْزَمْ بـ (إِنْ) مُضْمَرَةً إذا وَقَعَ جَوَاباً لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ ....

و«لمّا» أيضا تنقل المضارع إلى الماضي. واللام تنقل الفعل من الخبر إلى الطلب.

والوجه الثاني: أن الأمر باللام والأمر بغيرها قد تشاركا في مفهوم الأمرية فيجب أن تعمل اللام الجزم طلبا للتشاكل في اللفظ وإن كان أحدهما جزما[1] والآخر وقفا[2].

فإن قلت: «لم كسرت اللام في الأمر، والأصل في الحروف الواردة على حرف واحد، «الفتح كهمزة الاستفهام؟».

قلت: لما عملت «لَمْ» عملا مختصا بالفعل، شابهت «اللام» الجارة فهي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت هذه كما كسرت تيك وإن كانت الكسرة هنالك لكونها عاملة لتلك الحركة، و«لا» في النهي مثل «اللام الأمرية» في نقل الفعل من الخبر إلى الطلب ولأنّ النهي ضد الأمر، فأحبّوا أنْ يجعلوهما على صورة واحدة جريا على سننهم المسلوكة في إجراء النقيض على النقيض.

قولـــــه: «ويجزم بـ«إنْ» مُضْمَرَةً....».

تقول في الأمر: «أكرِمْني أُكْرِمْك» بالجزم، لأن جزاء الشرط قد حذف لدلالة الأمر عليه، ألا ترى أن قولك: «أكرمني أكرْمك».

معناه: أكرمني فإنك إن تكرمْني أكرِمْك، لأَنَّك لما أمرته بالإكرام ثم أتيتَ بعده بـ«أكـرِمْـك» مجـزوما (علم أن جزاءً لإكرامك أنْ أكرم)، ولايجوز الحمل على

---

(١) عنى بقوله: جزماً الفعل المضارع في حالة جزمه.

(٢) وعنى بقوله وقفا فعل الأمر المبني وهو في صيغته اللفظية مشابه للمضارع المجزوم.

.... أوْ اسْتِفْهَامٍ ، أوْ تَمَنٍّ ، أَوْعَرْضٍ نحوُ قَوْلِكَ : أَكْرِمْنِي أُكْرِمْك ، وَلاَ تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَك ، وأَلا تأتِينِي أُحَدِّثْك ، وأَيْنَ بَيْتُك أَزُرْكَ ، وَأَلا مَاءَ أَشْرَبْهُ ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثنا ، وَأَلا تَنْزِلُ تُصِبْ خيْراً ، وَجَوازُ إِضْمَارِهَا لِدَلالَةِ هٰذِهِ الأَشْياءِ عَلَيهَا ، قَالَ الْخَلِيل : إِنَّ هٰذِه الأوائِلَ كُلَّهَا فِيها مَعْنَى (إِنْ) فلذلِك انْجَزَمَ الجَوابُ .

الظاهر، لأنك لو جعلت الإكرام جزاء للأمر بالإكرام لكنت آتيا بالمحال، لأن الأمر بالإكرام لايوجب الإكرام .

قال الإمام المحقق عبد القاهر[1] : «ولو كان جزم «أُكْرِمْكَ» بنفس «ائْتِني» على ما يَظنُّه من لاخِبْرَةَ له بهذا العلم، لوَجَبَ أنْ يقال: المعنى في قولك: «ائْتِنِي أُكْرِمْك» : «إنْ آمُرْكَ بالإتيان أُكْرِمْكَ» .

وفي النهي : لا تَفْعلْ يكنْ خيراً لك[2]. التقدير: (لاتفعلْ فإنك إنْ لاتفعل يكنْ خيرا لك)، لأنك لما نهيته عن ذلك الفعل وأتيت بعده بالفعل مجزوما علم أنه جزاءٌ لامتناعه من ذلك الفعل امتنع. ولو كان الجزم بالنهي، لوجب أن يكون المعنى : إنْ أَنْهَكَ يكنْ خيراً لك .

وفي الاستفهام : «ألا تأتيني أُحَدِّثْكَ» وأينَ بيتُك أزرْك؟ . التقدير: فَإنّك إنْ تأتِني أُحَدِّثْكَ، وفإنّك إنْ تُعَرِّفْنِي بيتَك أَزرْكَ، أو إنْ أعرفْ بَيْتَك أزرْك، لأنك لما

---

(١) انظر قول الجرجاني في كتابه (المقتصد في شرح الإيضاح) ج٢ : ١١٢٤ وقد نقل صاحب الإقليـــد العبارة من كتاب الجرجاني بنصها وفصها.

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٩٣ فقد أفرد لذلك حديثا قال فيه : «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض».

. . . .

استفهمته ثم جئت بعدها بالفعل مجزوما علم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإتيان والتعريف.

وفي التمني: «ألا ماءَ أَشْرَبْهُ» و«ليته عندنا يُحَدِّثْنَا»[1].

التقدير: فإنْ يكنُ ماءٌ أَشْرَبْهُ وفإن يكنْ عندنا يحَدِّثْنَا . وألا ماءَ: من قبيل التمني وقد مضى ذكر ألا هذه في أثناء الكتاب، كأنه قال: ليت لي ماءً أَشْرَبْهُ.

وفي العرض: ألا تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً.

التقدير: فإنَك إنْ تنزلْ تُصبْ خيرا.

قولـــــه: «لدلالة هذه الأشياء عليها . . . . . .».

قد كشفنا النقاب عن وجه الدلالة غير مرة فلا نعود إلى الكشف. وإنما حكى قول الخليل تقريرا لما ذكره من كون هذه الأشياء دالة على إضمار «إنْ»[2].

وقيل: هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب، والطلب لايكون إلا لغرض، وقد تضمّن في المعنى أنها سبب، فإذا ذكر المسبب علم أن كلا منها هو السبب وهذا معنى الشرط والجزاء.

ولذا قال الخليل[3]: «إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ)» أما الخبر فلا يلزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فإنه لغرض خارج عنه، وإلا لكان عبثا، ومن ثَمَّ لم يجز أكرمني زيد فأكرمه.

(١) انظر هذه الأمثلة وما سبقها من أمثلة في الاستفهام والنهي والأمر في سيبويه ٣: ٩٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٩٤. «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيه معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال ائتِنِي آتِك فإن معنى كلامه إنْ يكنْ منك إتيان آتِك، وإذا قال: أين بيتك أَزُرْك، فكأنه قال إنْ أَعْلَمْ مكان بَيتك أزرْك، لأنَّ قوله أين بيتك يريد به: أَعْلِمْنِي. وإذا قال ليته عندنا يُحَدِّثْنَا، فإن معنى هذا الكلام إنْ يكنْ عندنا يُحَدِّثْنَا، وهو يريد ههنا إذا تَمَنّي ما أراد في الأمر، وإذا قال لو نزلت فكأنه قال انْزل».

(٣) سيبويه ٣: ٩٤.

* فصـــــل* وَمَـا فِيـهِ مَعْنَى الأَمْرِ والنَّهْيِ بِمَنْزِلَتِهِمَا في ذٰلِكَ تَقُولُ: اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيهِ. مَعْنَاهُ لِيَتَّقِ اللهَ وَلْيَفْعَلْ خَيْراً، وَحَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ.

* فصـــــل* وَحَقُّ الْمُضْمَرِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُظْهَرِ..

قولـــــه: «أتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ.....».

اتقى: صورته صورة الإخبار، ومعناه معنى الأمر. كقولهم: «رحمه الله» فإن صورته للإخبار، ومعناه الطلب. وعكس هذا قولك: «إذا لم تستحي فاصنع ماشئت»[1].

قولـــــه:

٥١٠ـ أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَامَلُومَةٌ [2]

يريد: لانلومك أسأتِ بنا أو أحسنت إلينا.

قولـــــه: «وَحَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ......»

أي اكتفِ يَنَمِ الناس.

قولـــــه: «وحقُّ المضمر أن يكون من جنس المظهر.....».

معنى هذا الكلام أن كل نوع من هذه الأنواع متى وقع مثبتا وأضمر فيه المجازاة، وجب أن يكون المضمر مثبتا، ولو وقع منفيا وجب أن يكون المضمر منفيا، ألا ترى أن قولك: «أكْرِمْنِي أكرمْك»، وفإنّك إنْ تكرمْني أُكرِمْك كلاهما مثبت.

---

(١) في جميع النسخ (إذا لم تستحي) ويجوز (إذا لم تستحِ) وهذا القول حديث نبوي ـ انظر صحيح البخاري ٨: ٣٥.

(٢) هذا الشطر من البيت على بحر الطويل ولم أعثر على تتمة ولانسبة إلى قائل.

.... فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: لَاتَدْنُ مِنَ الأَسْدِ يَأْكُلْكَ بالجزْمِ، لأَنَّ النَّفْيَ لَايَدُلُّ عَلَى الإِثْبَاتِ. ولَذِا امْتَنعَ الإِضْمَارُ في النَّفْيِ، فَلَمْ يَقُل: ما تأتِينَا تُحَدِّثَنَا...

وقولك: «لاتفعل يكن خيرا لك»، وفإنك إن لاتفعل يكنْ خيرا، كلاهما منفي، والسر في ذلك: أن الإضمار لابد له من أن يدل الظاهر على ما أضمر، والنفي مع الإثبات متنافيان، كل واحد منهما ينفي الآخر، فكيف يكون بأحدهما اقتضاء للآخر، ولذا لم يجز أن تقول: «لاتَدْنُ من الأسد يَأكُلْكَ» بالجزم[1]، إذ المظهر (وهو «لاتدنُ» منفي)[2].

أما قولك: «إنْ تَدْنُ من الأسد يأكُلْك»، أو قولك: «إنْ لم تدنُ من الأسد يأكلك»، أو قولك: «إن لم تدن من الأسد لايأكلك» فالثاني محال، لأنّ انتفاء الدنو من الأسد لايوجب أكل الأسد. والثالث ممتنع إذ فيه نفي الأكل، وفي المظهر إثباته، فلابد أن تقدر الأول ليستقيم المعنى، وهو مثبت، والمظهر منفي فلا يصح الإضمار، فلايجوز الجزم.

فإن قلت: فكيف صح قولهم: «ألا ماءَ أشْرَبْه» مع أنه يستدعي أن يكون المعنى: إنْ لم يكنْ ماءٌ أَشْرَبْهُ؟ قلت: «ذلك جار مجرى التمني فلا يكون المظهر منفيا، فيستقيم الجزم».

---

(١) انظر سيبويه ٣: ٩٧ حيث قال: فإن قلت: لاتدنُ من الأسد يأكلْك فهو قبيح إنْ جزمتَ، وليس وجهَ كلامِ الناس، لأنك لاتريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببا لأكله، فإن رفعت فالكلامُ حَسَنٌ كأنك قلت: لا تَدْنُ منه فإنه يأكلك، وإن أدْخلتَ الفاء فهو حسنٌ وذلك قولك: لاتَدْنُ منه فيأكلك.

(٢) في الأصل: «وهو لاتدن منفي والمضمر» والمثبت من ع.

وَلَكِنَّكَ تَرْفَعُ عَلَى الْقَطْعِ كَأَنكَ قُلْتَ: لَا تَدْنُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ، وإنْ أَدْخَلْتَ الفَاءَ وَنَصَبْتَ فَحَسَنٌ.

قولـــه: «ولذلك امتنع الإضمار في النفي ....».

لأنـه لابـد من أن يقـدر: (إنْ تَأْتِنـا تُحَدِّثْنا) ليستقيم المعنى. وذلك مثبت، والمظهر منفي. وممتنع أن تقدر «إنْ لَمْ تَأْتِنَا تُحَدِّثْنَا» لأنّ كون انتفاء الإتيان سببا لثبـوت الحـديث من الإحـالـة، وهذا تقدير ما قاله المصنّف وقيل: ما قاله غير مستقيم؛ لأنه يلزم من ذلك، أن يجوز: «ماتأتينا تجهلْ أمرنا» بالجزم لصحة التقدير بقولك: «إن لم تأتنا تجهلْ أمرنا»، وانتفاء الحكم في مسألة الامتناع تقدير في تلك المسألة لايوجب انتفاءه في مسألة أخرى لايمتنع فيها ذلك التقدير، ولعل المعول عليه من العلة ماذكرنا قبل من أن التقدير: الشرط بحصول الطلب، وقد فات معنى الطلب من النفي لأنه خبر محض.

قولـــه: «ولكنك ترفع على القطع ....».

أي: على إبـطال الاشتـراك في الإعراب، لأنك لما جئت بالجملة الاسمية وهي: «فإنه يأكلك» فقد محوتَ المجانسة عنهما (لأنَّ الأولى جملة فعلية)[1].

قولـــه: «وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسن»[2].

معناه: أن الفاء تجلب المجانسة، لأن النصب يدل على إضمار (أن) وإضمار (أن) في الثاني يدل على معنى الاسمية في الأول، ويرجع محصول الكلام إلى قولك: لايكن منك دنو من الأسد فأكل منه». وهذا مستقيم كما ترى.

---

(١) في الأصل: «لأن الأولى جملة اسمية» وليس بصواب«وصوابه المثبت من ع لأنه المراد من إشارته إلى الجملتين في المثال: «لاتدن من الأسد فإنه يأكلك» والأولى فعليه والثانية اسمية.

(٢) انظر سيبويه ٣: ٨٨.

* فصـــــل* وإنْ لَمْ تَقْصِد الجَزاءَ فرَفَعْتَ كَانَ المرْفوعُ عَلَى أحَـدِ ثَلاثـةِ أوْجُـهٍ: إمَّـا صِفَةً كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾، أوْ حَالاً كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ، أوْ قَطْعا واسْتِئنافا كَقَوْلِكَ: لاَتَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عَلَيهِ، وَقُمْ يَدْعُوكَ. ومِنْهُ بَيْتُ الكِتَابِ:

قولـــــه: «وإن لم تقصد الجزاء ....».

إذا لم تقصد بالفعل الواقع بعد هذه الأشياء الجزاء فرفعت، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه:

أحـدهـا: الصِّفَةُ. كقوله تعالى: ﴿وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[1]، فَيَرِثُنِي: لايجوز أن يكون حالا، لأن وليًّا نكرة متقدمة على الحال، ولابد للحال من أن يتقدم على ذيها في مثل هذا الموضع على ماسبق.

وثـانيهـا: الحـال كقـولـه تعـالى: ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2]. فيعمهون: حال عن الضمير في «يذرهم».

وثـالثهـا: القـطع والاستئنـاف. فالقـطع كاسمه يكفيك دليلا على كون المقطوع أجنبيا عن الأول، إذ الجملة الاسمية لاتناسب الجملة الفعلية وذلك نحو قولك: «لا تَذْهَبْ به تُغْلَبُ عليه»[3].

---

(١) سورة مريم آية ٥.

(٢) سورة الأعـراف آية ١٨٦ وقـد جاءت في نسـخ المخـطوطـات: ﴿فـذرهم في طُغيانِهم يَعْمَهُـونَ﴾ وكـذلـك في شرح ابن يعيش ٣: ٥٠ وفيهـا قراءات ـ انظر كتاب السبعة في القراءات ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) سيبويه ٣: ٩٨.

أي : فأنت تغلبُ عليه، فكأنه قال حين قلت، لاتَذْهَبْ به : «لِمَ لا أذهبُ به؟» فقلت : «فأنتْ تُغْلَبُ عليه». وعلي هذا : قُمْ يَدْعُوكَ فكأنه قال : لم أقوم؟ فقلت : فإنه يدعوك.

ومثله قولــــه :

٥١١ـ ...... أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا .... [١]

فالرائد لما قال أَرْسُوا ، كأنهم قالوا : لِمَ نُرْسِي ؟

فقال : فإنا نزاولها .

وأرسوا : أمر للجماعة ، من أرسى الملاح ، ألقى المرساة في قعر البحر، لأنه إنما يرسي ليقيم، فاستعمل في كل إقامة .

ونزاولها : نقاسيها . والضمير في نزاولها للحرب أو للكتيبة .

تمامـه :

فَكُـلُّ حَتْفِ امْـرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب ٣ : ٩٦ إلى الأخطل وتابعه على ذلك ابن يعيش في شرحه ٧ : ٥٠ ولم يرد في ديوان الأخطل ـ وانظر الخزانة ٩ : ٨٧ والمقتصد ٢ : ١١٢٦ والشاهد بتمامه :

وقَالَ رائِدُهُمْ : أَرْسُو نُزَاوِلُها فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءِ يَجْري بِمِقْدَارِ

والشاهد فيه قوله : (نزاولها) حيث رفعه، على القطع والاستئناف ويجوز جزم الفعل على أنه جواب الطلب.

. . . وَمِمَّا يَحْتَمِلُ ٱلْأَمْرَيْنِ ٱلحَالَ وَٱلقَطْعَ قَوْلُهُم : ذَرْهُ يَقُولُ ذَاكَ وَمُرْهُ يَحْفِرُهَا . .

وإنما تعيَّن القطع في هذه الصورة لأن «تُغْلَبُ عليه» و «يدعوك» و«نزاولها» ذكرت للتعليل، ألا ترى أن الأول ذكر لتعليل النهي عن الذهاب، و (يدعوك) لتعليل الأمر بالقيام. فبالجزم ينعكس المعنى إذ يصير عدم الذهاب سبباً لكونه مغلوباً عليه، والقيام سبباً للذهاب. ففي الأول لا يستقيم المعنى. وفي الثاني ينعكس.

قوله : « قولهم ذَرْهُ يقول ذاك . . . »

فالحال : على تقدير ذره قائلاً ذاك ، والقطع : على تقدير : ذره، فإنه يقولُ ذاك، وكذلك: (مُرْهُ يَحْفِرُهَا). أي: مُرْهُ حافراً لها، في الحال، ومُرْهُ فإنَّه يحفرها، بالقطع .

فإن قلت : الأمر لا يتأتى فيما فعل ولا فيما هو فاعل له في الحال لعدم الفائدة في ذلك، وإنما يؤمر الإنسان بما لم يفعله ليفعله، والمأمور بالحفر هنا فاعل للحفر زمان الأمرية .

فما معنى الأمرية ؟ قلت : معنى الأمرية في تلك الحالة إما الإغراء على حفرها، وإما تحبيبهم ذلك والقطع هنا أظهر من الحال، وفي : (ذَرْهُ يقولُ ذاك). الأمر بالعكس إذ المعنى ذَرْهُ على هذه الحال.

وَقَوْلُ ٱلْأَخْطَل :

* كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا *

وَقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ .

قولـــه[1] :

٥١٢ ـ كُرُّوا . . . . [2]

الحَـرَّة : الأرض المختلطة بالحجارة. أي : ارجعوا إلى موضعكم وإلى الحِرار التي لكم هناك عامرين ، أو ارجعوا فإنكم عامرون ، وليسوا بعامرين وقتَ كَرِّهم إلى ديارهم. ومعنـاه : كُروا مقـدرين للعمارة. ومثله قوله تعالى : ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[3] أي مقدرين الخلود .

تمامــه :

كَمَا تَكُــرُّ إِلَى أَوْطَــانِهَا ٱلْــبَــقَــرُ

---

(١) هو الأخطل ديوانه ١٠٨ وفي سيبويه ٣ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٥٢ .

(٢) هذا البيت ترتيبه الرابع والستون من قصيدة للأخطل عدتها أربعة وثمانون بيتاً من البسيط قالها في مدح عبدالملك بن مروان ومطلعها :

خَفَّ القطينُ فَرَاحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا ... وَأَزْعَجَتْهُم نوىً في صَرْفِهَا غِيَرُ

والبيت الشاهد بتمامه كما جاء في الديوان :

كَرُّوا إلى حَرَّتَـيْهِـمْ يَعْـمُــرُونَهما ... كَمَا تَكُــرُّ إِلَى أَوْطَــانِهَا ٱلْــبَــقَــرُ

والشاهد فيه رفع (يعمرونها) قال ابن يعيش : إما على الاستئناف وقطعه عما قبله، وإما على الحال كأنه قال عامرين أي مقدّرين ذلك وصائرين إليه ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز. . .

الحَرَّة : أرض ذات حجارة سود، وكأنه يعيّرهم بنزولهم في الحرّة لحصانتها، وهي حرة بني سليم، وثنّاها لحرّة أخرى تجاورها، ابن يعيش ٣ : ٥٢ .

(٣) سورة الزمر آية ٧٣ .

* فصـــل * وَتَقُولُ إنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ ، وإنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ تَرْفَعُ ٱلْمُتَوَسِّطَ، وَمِنْهُ قَوْلُ ٱلْحُطَيْئَةِ :

مَتَى تَأْتِـهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

يريد : كما ترجع البقر إلى كُنُسِهَا إذا خافت ، وقيل : يجوز في البيت الجزم على أن يكون الكر سبباً للعمارة .

قولـه : « لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا .... »[1]

الدَّرَك ، والدَّرْكُ : اسمان من الإدراك ، وهما : فَعَلٌ وفَعْلٌ ، بفتحتين وبفتحة وسكون كذا عن المصنف[2] قـال :

٥١٣ ـ .... وَٱلْعَجْـزُ عَنْ دَرَكِ ٱلْإِدرَاكِ إِدْرَاكُ[3]

أي عن خائف الإدراك أنه لا تدركون .

قولـه : « ترفع المتوسط .... »

هو في محل النصب على الحال لعدم دخول الجازم عليه ، لأنه ليس بشرط .

٥١٤ ـ ولا جزاء وأتى سائلا وماشيا ، وعلى هذا قول[4] الحطيئـة :

أتى عاشيا إلى ضَوْءِ ناره بمعنى قاصدا . يقال : عشوتُ إلى النَّار، إذا استدللت

---

(١) سورة طـه آية ٧٧ .

(٢) الكشاف ٢ : ٥٤٧ .

(٣) هذا شطر بيت من البسيط، ولم أعثر له على تتمة ولا نسبة إلى قائل.

(٤) بيت الحطيئة هو :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

وهو في ديوانه ٢٥ ومجالس ثعلب ٤٦٧ وابن يعيش ٢ : ٦٦ ، ٤ : ١٤٨ و ٧ : ٤٥ ، ٥٣ والخزانة ٩ : ٩٢ وهو من بحر الطويل .

والشاهد فيه كما قال ابن يعيش رفع (تعشو) على أنه حال والمراد متى تأته عاشياً أي قاصداً في الظلام، يقال عشوته أي قصدته ليلاً، ثم اتسع فقيل لكل قاصد عاشٍ.

وَقَالَ عُبَيْدُ ٱللَّهِ بْنُ ٱلْحَرّ :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجا

فَجَزَمَهُ عَلَى ٱلْبَدَلِ .

عليها ببصر ضعيف ، وإذا صدرت عنها قلتِ: عشوت في (شرح أبيات الكتاب)[1] يمدح بذلك بغيضا وهو من بني سعد بن زيد بن مناة ، ويعشو بنظر ضعيف. يريد: أنه ابتدأ بالنظر إلى النار على بعد شديد فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها وأضاءت له ، ومعنى البيت واضح .

قولـــه :

٥١٥ ـ مَتَى تَأْتِنَا ....[2]

قال سيبويه[3]: تُلْمِمْ : بدل من الفعل الأول، يعني فعل الشرط، ألا ترى أن قوله : (متى تلمم بنا في ديارنا تجد) ، كلام مستقيم. والجزل : غلاظ الحطب. يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فتنظر إليه الضيفان على بعد فتقصدها.

وقوله : « ونارا تأججا » . ذكر « تأجج » وفيه ضمير النار على تأويل الشهاب وقيل: أصله تأَجَّجَنْ فقلبت النون ألفا كما في قوله:

---

(١) انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ : ٧٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو بتمامه :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجَا

وللبغدادي فيه تحقيق وتخريج قال: والبيت من قصيدة تزيد على ثلاثين بيتاً لعبيد الله بن الحرّ قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة ـ انظر الخزانة ٩ : ٩٨ ـ ٩٩ والبيت من شواهد سيبويه ٣ : ٨٦ وابن يعيش ٧ : ٥٣ ، ١٠ : ٢٠ والشاهد فيه جزم «تُلْمِمْ» لأنه بدل من قوله تأْتِنا. ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز.

(٣) الكتـاب ٣ : ٨٦ .

* فصـــــل * وَتَقُولُ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثْك بالجزم، وَيَجُوزُ ٱلرَّفْعُ عَلَى الابتِدَاءِ .

---

٥١٦ - .... وَلاَ تَعْبُـدِ ٱلشَّيْطَانَ وَٱللَّهَ فَاعْبُـدا[1]

قولـه : « وتقول : إنْ تَأْتِني آتِك فَأُحَدِّثْكَ . بالجزم ....»[2].

أي بِجَزْمِ « فَأُحَدِّثْكَ » ووَجهه العطف ، ويجوز الرفع على « فأَنَا أُحَدِّثُك » وكانت الجملة الخبرية معطوفة على الجملة الشرطية ، ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حروف العطف مجزوماً على العطف ومرفوعاً على القطع جرياً على سنن ما ذكره في المنصوب، فإنه ذكر بعد هاتيك الأفعال حروف العطف فكذلك فعل هنا .

وفي الجملة المستأنفة وجهان :

أحـدهما : أن تجعلها مشتركاً بينها وبين الإتيان في المسبيّة إلا أنك أتيت بأحد المسببين فعلاً صريحاً فجزمته في الأول، وأتيت في الثاني بما هو مقصودك في الجملة المستقلة لا العطف على مجرد الفعل.

والثاني : أن تجعلها مقطوعة عن المسببية ، وإنما أتيت بها مخبراً بوقوع الحديث بعد الإتيان على التعقيب .

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٧٣ في مدح ا النبي صلى الله عليه وسلم وصدره :

وذا النُّصُبَ ٱلْمَنصُوب لا تَنْسُكَنَّهُ ....

والشاهد فيه قوله (فاعبدا) إذْ أنَّ أَلِفَه مُنْقَلِبة عن نون التوكيد الخفيفة كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ .

(٢) انظر سيبويه ٣ : ٨٩ .

. . . وكذلك الواو و(ثمَّ) قال اللّهُ تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ وقُرِىء «ويَذَرْهُمْ» بالجزم، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

* فصل * وسَأَلَ سِيبَوَيْهِ الخَليلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّٰلِحِينَ﴾ فقالَ هذا كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْديكَرِب:

قولـه: «وكذلك الواو وثم . . .»

يعني في جواز الجزم والرفع[1].

قولـه: «قرىء: «وَيَذَرْهُمْ» . . . .»[2]

فالرفع على تقدير: وهو يذرُهُم.

والجزم بالعطف على محل «فلا هادي» وعلى هذا المنهاج الآيات الأخريات[3].

قولـه: «وسأل سيبويه . . . . . .»

أي قال الخليل[4]: جزم «وأكنْ» لأن الفعل يكون مجزوماً حين لا فاء فيه والفعل الأول موضع دخول الفاء وسقوطه.

---

(١) انظر سيبويه ٣ : ٩٠.

(٢) نسبة إلى قراءة الآية الكريمة: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ آية ١٨٦ من سورة الأعراف.

(٣) الآيات الأخريات هي على التوالي كما جاءت في المفصل: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ آية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم. ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ آية ١١١ من سورة آل عمران.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ : ١٠٠ : «وسألت الخليل عن قوله ـ عزَّ وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ =

دَعْنِـي فَأَذْهَبَ جَانِبـاً   يَـوْمـاً وَأَكْفِـكَ جَانِبـاً

وَكَقَوْلِـهِ :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

ولـولا : للتحضيض، فكأنه قيل : « أخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين » ، كما أن تقدير البيت :

٥١٧ ـ دَعْـنِي فَأَذْهَـبَ جَانِبًـا   وَأَكْفِكَ جَانِبًا[1]

١٤٢ م ـ وتقدير البيت الثاني[2] :

= ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ فقال : هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيـا

فإنَّما جَرَّوا هذا، لأنَّ الأول قد يَدْخُله الباءُ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباءَ، فكذلك هذا لما كانَ الفعلُ الذي قبله، قد يكونُ جَزْماً ولا فاءَ فيه تكلّموا بالثاني، وكَأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهَّموا هذا» أ. هـ والآية: ﴿فَأَصَّدَّقَ ..﴾ من سورة المنافقون رقم ١٠ .

(١) البيت بتمامه :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبـاً   يَوْماً وَأَكْفِـكَ جَانِبـاً

وهـو من مجزوء الكامل وقد نسبه الزمخشري لعمرو بن معدي كرب رافعاً هذه النسبة إلى سيبويه فالخليل في حين لم يرد لهذه النسبة ذكر لا في سيبويه ولا في ديوان عمرو بن معدي كرب والشاهد فيه عطف «أكفك» مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأنْ بعد الفاء السببية وهو (فأَذْهَبَ) على توهـم سقوط الفاء وجزم أذهب في جواب الأمر . انظر شرح ابن يعيش ٧ : ٥٦ حاشية ١ .

(٢) عَنَى بالبيت الثاني قول الشاعر زهير بن أبي سلمى :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا

وقد سبق ذكره ص ٥٠٩ والشاهد فيه جرّ (سابق) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء، لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً، فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله (ولا سابق) كذا عن ابن يعيش ٣ : ٥٦ ـ ٥٧ .

أيْ كَمَا جَرُّوا ٱلثَّاني لِأَنَّ ٱلْأَوَّلَ قَدْ تَدْخُلُه ٱلْبَاءُ فَكَأَنَّهَا ثَابتَةٌ فِيهِ، فَكَذٰلِكَ جَزَمُوا ٱلثَّانِي لِأَنَّ ٱلْأَوَّلَ يَكُونُ مَجْزُوماً وَلَا فَاءَ فِيهِ فَكَأَنَّهُ مَجْزُومٌ.

* فصـــل * وَتَقُولُ وَاللَّهِ إنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ، كَذٰا بِالرَّفْعِ، وَأَنَّا وَٱللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي لَا آتِكَ بِالجَزْمِ، لِأَنَّ ٱلْأَوَّلَ لِلْيَمِينِ وَالثَّانِي لِلشَّرْطِ.

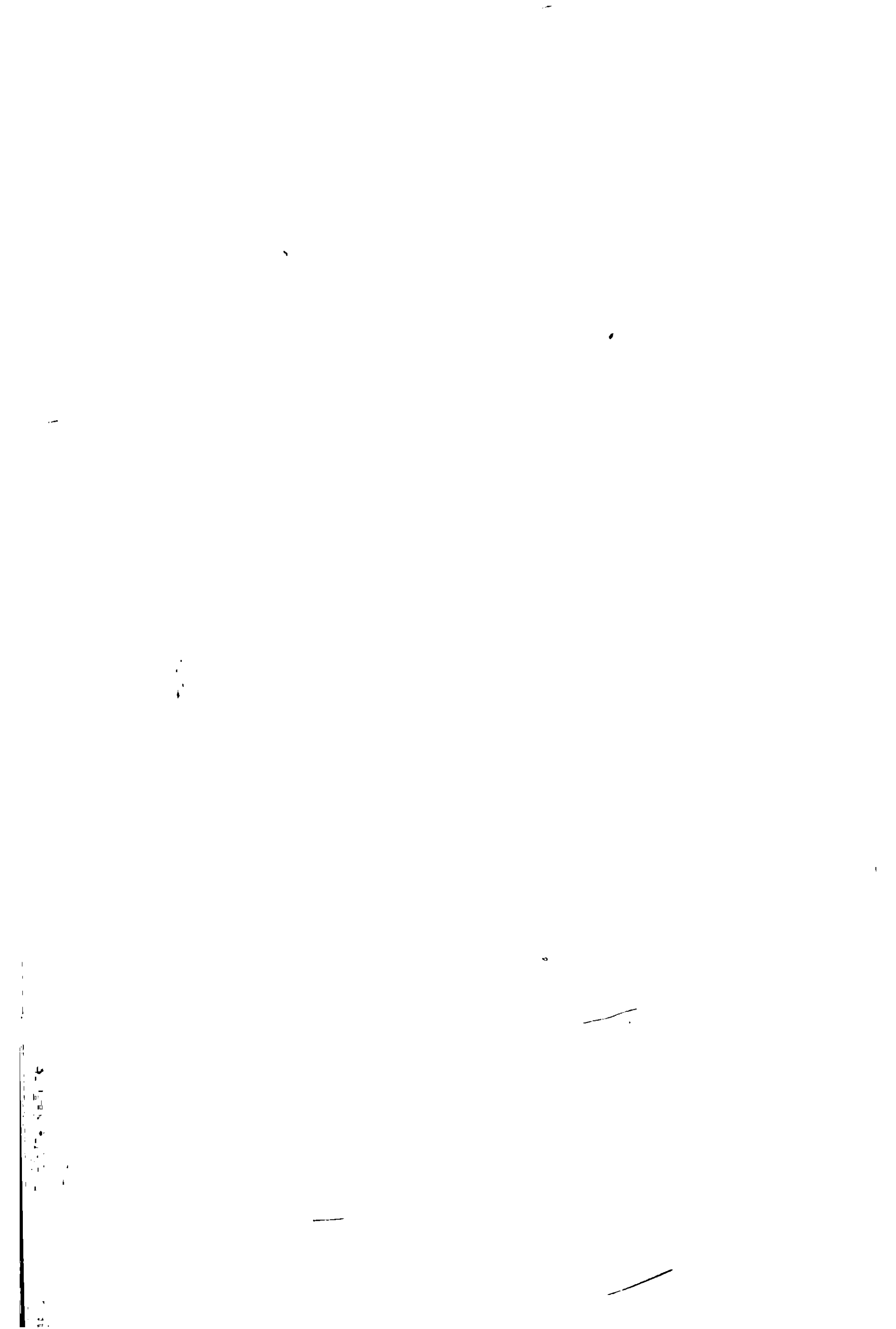
« لست بمدرك لما مضى ولا سابق »، وهذا من قبيل العطف على المحل وهو في كلامهم سائغ شائع على ما سبق في باب النداء وفي باب النفي أيضاً.

قولــه: « وتقولُ واللّـهِ.... »

إذا اجتمع في الكلام اليمين والشرط، نظر فيهما فأيهما وقع صدرا فاليد الطولى له، لأن الشيءَ لا يُلْغَى في الصدر، إذ الإلغاء عدم المبالاة بذلك وإيقاعه في الصدر مبالاة به واعتناء بشأنه، فلذا قيل: (والله إنْ أتيتَني لا أفعلُ) بالرفع، لأنك لما قلت: «والله» احتجت إلى جواب القسم فجعلت قولك (لا أفعلُ) جواباً له، لأن قولك لا أفعلُ قد سدّ مسدّ جواب الشرط، والسّادّ لا يستحق جميع ما يستحق ما سَدَّ مسَدَّه من الأحكام.

ولو قلت: (أنا ـ والله ـ إنْ تَأْتِني لآتِكَ) لا يجوز في (آتك) إلا الجزم، لأن «أنا» لما تقدم على اليمين صار اليمين مُلْغًى به، و«أنا» مبتدأ ولا بد له من خبر وقد عرفت أن الجملة تقع خبراً للمبتدأ، فوقعت الجملة الشرطية خبراً له، والجملة الشرطية لا بد لها من شرط وجزاء، ولا جزاء في هذه الصورة إلا قولك: « آتك » فينجزم.

وجملة الأمر: أن الكلام إذا لم يكن مبنيًّا عليه لم يعبأ به فيصير وجوده كعدمه.



* ومن أصناف الفعل:مثال الأمر *

وَهُوَ الّذي عَلَى طَريقَةِ ٱلْمُضَارِعِ للفَاعِلِ ٱلْمُخَاطَبِ، لا تُخَالِفُ بِصِيغَتِهِ صِيغَتَه إلاّ أَنْ تَنْزِعَ ٱلزّائِدَ فَتَقُولُ في تَضَعُ ضَعْ ، وَفي تُضَارِبُ ضَارِبْ ، وَفي تَدَحْـرَجَ دَحْـرِجْ وَنَحْوِهَا مِمّا أَوْلُه مُتَحَرِّكٌ ، فإنْ سَكَنَ زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْـلٍ لِئَـلاَّ يُبْتَـدَأَ بِالسّـاكِنِ فَتَقُـولُ في تَضْرِبُ اضْرِبْ، وَفي تَنْـطَلِقُ وَتَسْتَخْرِجُ انْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ . . .

قوله : « . . . مثال الأمر »

الأمـر : طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه، ومنه قولهم «أمـرٌ» لواحد الأمور، لأن الداعيَ: الذي يدعو من يتولاه شبّه بأمر يأمره به فقيل له أمر، تسميةً للمفعول به بالمصدر، فكأنه قيل مأمور به، كما قيل: «شأن» وهو مصدر شأنت أي: قصدت، سمي به المشؤون أي المطلوب .

وقيل للعجب : ٱلْإِمْرُ بكسر الهمزة، لأنَّ المعجب مما يُدْعَى إليه لِيُتَعَجَّبَ منه .

قوله : « وهو الذي على طريقة المضارع . . . . »

الأمر يُؤْخَذُ من المضارع دون الماضي لما بين المضارع والأمر من التآخي في مجيئهما للاستقبال.

أما المضارع فلما ذكرنا أنه يجيء للاستقبال،وأما الأمر فهو للاستقبال لأن الإنسان إنما يُؤْمَرُ بما لم يفْعَلْه ليفعَلَه .

قوله : « للفاعل المخاطب. . . . »

أي لهذا المثال من أمثلة الفعل شريطتان: الفاعلية والخطابة، فإن فُقِدَتْ إحداهما أو كلتاهما فاللام على ما سيجيء .

قولـه : « لا تُخالف . . . . »

التاء في « تخالف » للخطاب، والباء في « بصيغته » للتعدية، والهاء فيها للأمر، وفي صيغته للمضارع هذا بيان طريقة أخذ الأمر من المضارع . أي : تنزع الزائدة عن أول المضارع وتبتدىء على الثاني من المضارع إن كان متحرّكاً كـ « ضَعْ » في : تَضَعُ، فإن كان ساكناً زدت همزة الوصل في أوله متحركة، أما حذف الزائدة، فلأنها أمارة المضارع فلا بد من إزاحتها لتنمحي أطلال تلك الصيغة ورُسومها.

وأما الزيادة فلرفضهم الابتداء بالساكن.

وأما زيادة الهمزة فلافتقارهم إلى البداءَة[1] بالمزيد، واختصاص الهمزة بالمبدأ من المخارج، وأما زيادتها متحركة فلئلا يلزم العود إلى المهروب عنه وهو الهرب من حرف ساكن إلى حرف آخر مثل الأول في السكون . وبهذا بطل قول ابن جني[2]: «أنها تزاد ساكنة ثم تحرك» لرفضهم الابتداء بالساكن، وأما انكسار الهمزة في البعض وانضمامها في البعض الآخر فلسِرٍّ تطلع عليه في المشترك إن شاء الله تعالى.

قوله : « والأصـــل . . . »

أي الأصل في «تكرم» بدون الهمزة «تؤكرم» بالهمزة إذ الأصل أن تدخل حرف المضـارعـة على صيغـة المـاضي، وصيغـة المـاضي «أكرم» بالهمزة قبل الكاف على زنة«دَحْرَجَ» فيكون الأصلُ يُؤكرم كَيُدَحْرِجُ إلا أن هذه الهمزة لما حُذفت لاستثقالهم توالي الهمزتين في الحكاية عن النفس نحو: أُأَكْرِمُ حذفت في سائر أمثلة المضارع أيضاً لتكون وتيرة المشاكلة مسلوكة، فلما كان الأصل «تؤكرم» بالهمزة وجب أن يخرج على ذلك أَكْرِمْ كَدَحْرِجْ في تَدَحْرَجَ .

---

(١) البداءَة في اللسان من (بدأ) ويجوز قولنا : البَدْأَة والبُدْأَةُ والبديئَة والبَداءَة والبَداهة بالقلب وكذلك البِدْأَةُ.

(٢) انظر الخصائص لابن جني ١ : ٣٣٧ .

* فصـــل * وَأَمَّا مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِٱلحَرْفِ داخِلاً عَلَى ٱلْمُضَارِعِ دُخُولَ « لَا وَلَمْ » كَقَوْلِكَ : لِتَضْرِبْ أَنْتَ ، وَلْيَضْرِبْ زَيْدٌ ، وَلْأَضْرِبْ أَنَـا ، وَكَـذٰلِـكَ مَا هُوَ لِلفَاعِلِ وَلَيْسَ بِمُخَاطَبٍ كَقَوْلِكَ : لَيضْرِبْ زَيْدٌ ، وَلْأَضْرِبْ أَنَا .

فإن قلت : قد رفض ذلك الأصل، فصار كأن لا همزة قبل الكاف أصلاً ينبغي أن يكون الأمر منه «إكرم» بكسر الهمزة إذ الساقط في حكم المعدوم . قلت : حذف الهمزة من «تكرم» كان للضرورة والثابت بالضرورة لا يتعداها، فيعتبر الحذف في حق إثبات المشاكلة بين أمثلة المضارع وفيما وراء ذلك كأنها غير محذوفة .

على أنا نقول : جاء استعمال الأصل أيضاً كقوله :

٥١٨ـ .... فَإِنَّــهُ أَهْــلٌ لِأَنْ يُؤَكْــرَمَــا[1]

قوله : «وأما ما ليس للفاعل .... »

المخاطب : «خمسة[2] أضـرب :

المخـاطب المفعـول، والغـائب الفـاعل، والغائب المفعول، والمتكلم الفاعل، والمتكلم المفعول.

ففي هذه الأضرب كلهـا الأمر باللام كالأمثلة المذكورة في المتن، وإنما خصت الصيغة المخصوصة بالفاعل «المخاطب»، لأن أمر المخاطب الفاعل هو الواقع كثيراً بخلاف الغائب والمتكلم، والمخاطب المفعول ، فجعلها لما كَثُرَ لأنَّها باب من أبواب الاختصار أولى .

---

(١) ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٥٨ على أنه شاذ، والقياس يُكْرَمَ بحذف الهمزة ثم أردف قائلاً: وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه في مادة كرم غير معزوٍّ إلى قائله، ولا كتب عليه ابن بري شيئاً في أماليه، ولا الصفدي في حاشيته عليه، وهو مشهور في كتب العربية قلما خلا عنه كتاب، وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته . أ. هـ.

(٢) في الأصل و ع : فخمسة . ولم أر وجود الفاء الشرطية لازماً في هذا الخبر فأسقطتها.

* فصـــــل * وَقَدْ جَاءَ قَلِيلاً أَنْ يُؤْمَرَ ٱلْفَاعِلُ ٱلْمُخَاطَبُ بِالحَرْفِ وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ٱلنَّبِيِّ - صَلىّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » .

* فصـــــل * وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ٱلْوَقْفِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ٱلْبَصْرِيينَ ، وَقَالَ ٱلْكُوفِيّونَ : هُوَ مَجْزُومٌ بِاللاَّمِ مُضْمَرَةً ، وَهٰذا خَلْفٌ مِنَ ٱلقَوْلِ .

فإن قلت : الأمر طلب الفعل ممن هو دونك ، والطلب إنما يستقيم إذا كان متوجهاً إلى غير الأمر نحو : آضرب يا زيد .

أما إذا كان متوجهاً إلى الأمر كما في «لأضرب» فلا . قلت : إنما صح هذا لأن قولك : «لأضرب» معناه أنا المعين بضرب لمن يستعين بي على الضرب ، فليستعن هو بي ، وهكذا تقول في الأمر للمخاطب المفعول ، فإن صحة الأمر هنالك بالنظر أي غير ظاهره .

فقولك : لِتُعْنَى بِحَاجَتِي ، تقديره : لـيَعْنِكَ أمرٌ بِحاجَتي ، ولولا هذا التقدير لما استقام ، لأن الأمر طلب الفعل من المخاطب ، ولم يطلب من المخاطب فعل في هذه الصورة .

قولــه : « وقد جـاء . . . . »

قُرِىءَ قوله تعالى : ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[1] بالياء والتاء ، وبالتاء المثناة من فوق قراءة النبي صلى الله عليه وسلم[2] .

قولـه : « وهو مبني على الوقف . . . »

أما البناء فلأنَّ الأصل في الأفعال البناء[3] ، لأن الإعراب لتلك المعاني الثلاث ،

---

(١) سـورة يونس آية ٥٨ .

(٢) ذكر أبو حيان من قرأها بالتاء من القراء على الخطاب وقال رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم - انظر البحر المحيط ٥ : ١٧٢ .

(٣) هذه المسألة هي المسألة الثانية والسبعون من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين - انظر الإنصاف ص ٥٢٤ - ٥٤٩ .

. . . .

وهي مفقودة إلا في الأسماء، وأما البناء على الوقف فلأنه هو الأصل في باب البناء.

وذهب الكوفيون[1] إلى أنه مجزوم باللام المضمرة، والأصل في «اِفْعَلْ» : لِتَفْعَلْ باللام، والدليل على صحة هذا المذهب قراءة النبي صلى الله عليه وسلم: «فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا»[2].

غيرَ أن الـلام حذفت لكثرة الاستعمال كما في «أَيْشٍ تفعل؟»، بحذف الياءين والهمزة من «أَيَّ شيءٍ تَفْعَلُ؟» لكثرة الاستعمال. قلنا: أما القراءة فقد قيل إنها على لغة بعضهم فلا ترد علينا، لأن كلامنا في المذهب الشائع الذائع.

وأمـا قولهم لكثرة الاستعمال: فباطل مردود. إذ لو كان الحذف لذلك لاختص بمواضع كثيرة الاستعمال، وقد شاع واستفاض فيما قل استعماله ونَزَرَ، ألا ترى إلى قولهم اعلَوَّطَ[3] واعْلَنْكَكَ[4] في يَعلوِّط ، وَيَعْلَنْكِكُ.

والشاهد العدل لصحة ما ذكرنا، أنهم قالوا: «لم يَكُ» وحذفوا النون من «يكن» لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في لم يَصُنْ «لم يَصُ» بحذف النون لفوات العلة، وهي كثرة الاستعمال، وكذا قالوا لم «أُبَلْ» بحذف الألف في لم أُبَالِ ، ولم يقولوا: (لم أَعَلْ) في «لَمْ أَعَالِ».

وقالوا: «عِمْ صباحاً» في (أنعم صباحاً)، ولم يقولوا : «عِمْ بالا» وَوَيْلُمِّـه في «وَيْلُ أُمِّه»، ولم يقولوا وَيْلَخْته في «ويلُ أُخته» لكثرة الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق.

على أنا نقول : ما ذهبتم إليه يؤذن بتضمن صيغة الأمر لمعنى الحرف، وهو اللام، فيلزم البناء ليضمن معنى الحرف وهو المتبقى.

---

(١) آلاعْلِوّاط : ركوب العنق والتقحّم على الشيء من فوق، واعلوّط الجمل الناقة : ركب عُنُقَها وتقحم من فوقها، واعلوّط الرجل البعير تعلق بعنقه. اللسان : علط.

(٢) اعلنكك : أي اعلنكد واجتمع، وشعر معلنكِكٌ: كثر متراكب. اللسان : علك.

(٣) الإنصـاف ٥٢٤ ـ ٥٤٩ . (٤) سورة يونس آية ٥٨ .

وحجة أخرى : أن النهي مجزوم بالإجماع، فكذا الأمر جرياً على سننهم المسلوك في حمل الضد على الضد[1].

فالجواب أن حروف المضارعة علة وجود الإعراب في الغابر وهو باق في النهي دون الأمر، فلا يلزم من انجزام ما فيه علة وجود الإعراب انجزام ما ليس فيه تلك العلة.

يؤيد ما ذهبنا إليه : أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وحرف الجر لا يعمل مع الحذف، فكذا أحرف الجزم.

فالجواب للكوفيين أنهم يقولون : أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟ فإنكم قد ذهبتم إلى إعمال «رُبَّ» مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ألا ترون إلى قوله :

٥١٩ ـ وَقَاتِمِ ٱلْأَعْمَاقِ خَاوِي ٱلْمُخْتَرَقْ[2]

وقوله :

١٥٣م ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[3]

وقوله :

٥٢٠ ـ بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابِ[4]

---

(١) الإنصاف ٥٢٨ وانظر أقسام العلل في كتاب الاقتراح ١١٥ ـ ١١٩.

(٢) هو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٠٤ وسيبويه ٤ : ٢١٠ والخزانة ١ : ٧٨. و(القاتم) اللون المغبر المائل إلى الحمرة، والأعماق: جمع عُمق وهو ما بعد أطراف المفاوز مستعار من عمق البئر. والخاوي: من خوى المنزلُ إذا خلا. والمخترق: مكان الاختراق وهذه المعاني من الخزانة ١ : ٨١ ـ ٨٢ وموضع الشاهد فيه قوله:«وقاتم» إذ هو صفة لموصوف محذوف مجرور برب المحذوفة والمدلول عليها بالواو،أي : وَرُبَّ بَلَدٍ قَاتِمٍ.

(٣) قائله امرؤ القيس ديوانه ص ١٢٧ وقد مَرَّ تحقيقه ص ٣٨٨ وموضع الشاهد فيه على رواية الجَرّ خفض (مثلك) برب المحذوفة المدلول عليها بحرف الفاء.

(٤) ديوان رؤبة ص ٦ وهو شطر بيت من الرجز وترتيبه الحادي والخمسون من أرجوزة له قالها في مدح مسلمة بن عبدالملك وعدتها واحد وأربعون ومائتا شطر ـ انظر ديوانه ٥ ـ ١١ والصُّعُدُ، بضمتين: جمع صَعُود وهو خلاف الهَبُوط ـ اللسان : (صَعد) والأصباب: جمع صبب وهو عكس الهَبَط ـ اللسان (صبب). والشاهد فيه قوله : (بل بلدٍ) حيث جر «بلد» برب المحذوفة المدلول عليها ببل فإنها من المواضع التي يكثر فيها حذف رُبَّ بَعْدَ بَل.

. . . .

وعن رؤبة بن العجاج : ـ وهو من أمضغ العرب للشِّيح والقَيْصُوم، وأحرشهم للضَّبّ واليربوع ـ أنه كان إذا قيل له «كيف أصبحت؟» يقول: «خيرٍ عافاكَ ٱللَّهُ»[1] أيْ : بخيرٍ. فيعمل حرف الجَرّ وهو محذوف.

ولأنكم قد جزمتم جواب الأمر، والنهي ـ في بعض المواضع ـ والاستفهام، والتمني، والعرض مع حذف الجازم ، وهنا منعتمونا من إعمال الجازم مع حذفه.

والجواب لنا أن نقول : أما «رُبَّ» فإنما حسن حذفها لأنَّ فيما بقي من الحروف ـ كالواو في «وقاتمِ ٱلْأَعماقِ» ـ دليلاً على حذفها، والمحذوف في مثل هذا كلا محذوف. وكذا قول رؤبة، لدلالة الحال على حذف الباء هناك مع ما فيه من كثرة الاستعمال المقتضية للحذف لما فيه من الحرفية.

وأما إعمال حرف الشرط في جواب هاتيك الخمسة: فإنما حذف حرف الشرط فيه لدلالة تلك الأشياء عليه، فصار كالثابت .

وحجة أخرى لهم، أنهم يقولون: «اغْزُ ، ارْمِ ، اخْشَ»، بحذف حروف المد كما يحذفونها بالجازم في «لمْ يَغْزُ ولمْ يَرْمِ ولمْ يَخْشَ» ، فعلم أن الأمر مجزوم.

فالجواب : أن الحذف لكون هذه الحروف مشابهة للحركات من حيث إن الحركة لا تقوم بالحركة، فكذا الحركة لا تقوم بالألف أصلاً، وكذا لا تقوم بالواو والياء في الأغلب الأكثر، فصار بحكم الغلبة كأن الحركة لا تقوم بواحدة منهما أيضاً، والحركة لا تبقى مع السكون. لما في بقائها معه من الإحالة البيِّنة، فلذا لا يبقى مع السكون ما يشبه الحركة، ولا بد للأمر من السكون، فتزول هذه الحروف للسكون، والسكون كما يكون للإعراب يكون للبناء أيضاً، بل هو الأصل في باب البناء، فلا يكون زوال هاتيك الحروف فيما أوردتم حجة لكم علينا.

---

(١) انظر الإنصاف ص ٥٤٨ .

. . . .

ومما ينادي بصحة مذهبنا أنّ الإضمار خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل، ولا دليل هنا فيمتنع.

فيكـون ما ذكـره الكـوفيون خَلْفـاً من القول رديًّا، وجديراً بالرد لردائته حَرِيًّا، والخلْف بتسكين اللام: يستعمل للقبيح السوء ومنه قولهم:

«سَكَتَ أَلْفاً وَنَطَقَ خَلْفاً»[1]

(١) في ع: «مَكَثَ أَلْفاً وَنَطَقَ خَلْفاً» والمثبت من الأصل وهو مثَل، انظر مجمع الأمثال للميداني ١: ٣٣٠ وقد ذكر ابن منظور في اللسان مناسبة المثل أنه يقال: (للرجل يُطيلُ الصَّمْتَ، فإذا تكلم تكلم بالخطأ) أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بخطإ. وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٦٦. ولسان العرب: (خلف).

* ومن أصناف الفعل:المتعدي وغير المتعدي *

فَالْمُتَعَدِّي عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ ، مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ، وإِلَى ٱثْنَيْنِ ، وإِلَى ثَلاثَةٍ ، فَٱلْأَوَّلُ نَحوَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَٱلثَّانِي : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَعَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلاً ، وَالثَّالِثُ نَحْوُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلاً . وَغَيْرُ ٱلْمُتَعَدِّي ضَرْبٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ ما تَخَصَّصَ بِالفَاعِلِ : كَذَهَبَ زَيْدٌ وَمَكَثَ وَخَرَجَ وَنَحْوُ ذٰلِكَ .

* فصـــل * وللتَّعْـدِيَةِ أَسْبَابٌ ثَلاثَةٌ وَهِيَ : ٱلْهَمْزَةُ ، وَتَثْقِيلُ ٱلْحَشْوِ ، وَحَرْفُ ٱلجَرِّ ، وَتَتَّصِلُ ثَلاثَتُهَا بِغَيْرِ ٱلْمُتَعَدِّي فَتُصَيِّرُهُ مُتَعَدِّياً، وَبِٱلْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَتُصَيِّرُهُ ذَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِكَ : -

---

قوله : «فالمتعدي على ثلاثة أضرب . . .»

للفعل طرفان : طرف الحدوث، وطرف الثبوت .

فالطرف الأول إلى الفاعل، والثاني إلى المفعول . فإذا حدث فعل من فاعل واقتصر عليه فهـو غير مُتَعَدٍّ وإذا نفذ منه إلى المفعول فهو متعدٍّ، فالطرف الأول من لوازم الفعل، والثاني من مجوزاته .

ثم إنهم نزّلوا الفعل منزلة الحيوان . فالحيوان قوي وضعيف، فالقوي هو المتعدي وهو ثلاثة أضرب :

قوي ، ومتوسط ، وأقوى .

فالأول : ما تعدى إلى مفعول الواحد ، لأنه يصل إلى المفعول به بنفسه، وبذلك تثبت القوة لا محالة ، كـ «ضربت زيدًا» .

والثاني ما تعدى إلى مفعولين ، كـ « كسوت عمْرًا جبة» .

والثالث : ما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ «أعلمتُ زيدًا عمْرًا فاضلاً» .

. . . أَذْهَبْتُهُ ، وَفَرَّحْتُهُ ، وَخَرَجْتُ بِهِ ، وَأَحْفَرْتُهُ بِئْراً ، وَعَلَّمْتُهُ ٱلْقُرْآنَ، وَغَصَبْتُ عَلَيْهِ ٱلضَّيْعَةَ . وَتَتَّصِلُ ٱلْهَمْزَةُ بِٱلْمُتَعَدِّي إِلَى ٱثْنَيْنِ فَتَنْقُلُهُ إِلى ثَلَاثَةٍ نَحْوُ : أَعْلَمْتُ.

والضعيف هو غير المتعدي ، لأنه لا يقدر أن يصل بنفسه إلى المفعول به وهو ضرب واحد على ما ذكر في المتن .

قوله : « وللتعدية أسباب ثلاثة . . . » .

نزلوا الأفعال منزلة الأشخاص ، والأشخاص بعضها يفعل بدون واسطة، وبعضها يفعل بها . فالأول يسمى قويًا، والثاني ضعيفاً، والواسطة هنا أحد الأشياء الثلاثة التي ذكرها في المتن .

فالهمزة والحرف الزائد في الحشو إنما زِيدَا ليكون كل منهما كالسابق للفعل نحو الاسم الذي لم يكن ذلك الفعل ليصل إليه بنفسه، ولذا زيدت الهمزة على صدره وسميت همزة النقل لذلك .

فإن قلت : فعلى هذا يلزم أن تمتنع الزيادة في نحو : «فرّح» بالتشديد إلا على الصدر كالهمزة لأنّ كلا منها سابق للفعل نحو الاسم. قلت : هما سيّان فيما ذكرنا من السوق، غير أنّ الزائد في الحشو هو الزائد من جنس حروف الكلمة، فلو زِيدَ في الصدر، يلزم الإدغام لاجتماع المثلين، والمدغم ساكن، فيؤدي إلى البداءةِ بالساكن وهي مرفوضة عندهم.

فإن قلت : «فلم زيد في الحشو دون الطرف؟» .

قلت : لأنّ حقه كان أن يزاد في الصدر، فلما امتنعت زيادته في الصدر ناسب أن يزاد فيما هو قريب من الصدر وهو الحشو دون الطرف.

فإن قلت : «فلم زيد هذان الحرفان للسوق؟» . قلت : «لأنهم أحبّوا أن يكون السابق نوعين :

أحدهما : من نفس الكلمة، والآخر من غيرها، لأن الألفاظ العذاب بمنزلة

* فصـــل * والأَفْعَـالُ ٱلْمُتَعَـدِّيَةُ إلى ثَلاَثَةٍ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ مَنْقُولٌ بِالهَمْزَةِ عَنِ ٱلْمُتَعَدِّي إلى مَفْعُولَيْنِ، وَهُوَ فِعْلاَنِ. أَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ . . .

القِرى للأرواح، وفي قِرى الأشباح يختار الاختلاف بين لون ولون وطعم وطعم، لتزداد إلى تلك الأطعمة الرغبات. فما ظنك في اختيار الاختلاف فيما نحن فيه؟.

فإن قلت : فما وجه تعيين الهمزة؟ قلت : ما سمعت غير مرة من أنها مختصة بالمبدأ وهذان الزائدان لا معنى لهما في أنفسهما سوى النقل.

فأما حرف الجَرّ فله من الفائدة ما لأخويه وما ليس لهما، لأنّه يوصل الفعل إلى اسم على حسب المعاني التي أودعت حروف الإضَافة إياها، ألا ترى أنك إذا قلت : «أخرجته» فقد جعلته ذا خروج على الإطلاق، وإذا قلت : «خرجتُ بهِ» فقد جعلته ذا خروج لا تنفك منه مصاحبتك إياه ألبتة.

فقولك : «خرجت به» تعدى على وجه الإلصاق، وإذا قلت : «غصبت عليه الضيعة» فمعناه : احتويت عليها قاهراً له وغالباً عليه.

فقولك : «غصبت عليه»، تعدى إليه على وجه الاستعلاء.

وعن المصنف أن السين والتاء إذا كانتا بمعنى السؤال تجريان مجرى همزة النقل، تقول: «نطق زيد» بدون مفعول به لأنه لازم، فإذا قلت : «استنطقت زيدًا» ، فقد حصل به مفعول به.

وإلى هذا القول قال صاحب (مفتاح العلوم)[1] فإنه قال : وإن استفعل يكون السؤال إما صريحاً نحو «أستكتبتَ زيداً؟» أو تقديراً نحو : «استقَرَّ زيدٌ؟» ، كأنه سأل ذلك نفسه ومضى في كلامه إلى أنْ قال : ويظهر من هذا أن النقل إلى الاستفعال نظير النقل إلى الإفعال والتفعيل في الكون من أسباب التعدية.

---

(١) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢١. (مطبعة البابي الحلبي).

... وَقَدْ أَجَازَ الأَخْفَشُ أَظْنَنْتُ وَأَحْسَبْتُ وَأَخَلْتُ وَأَزْعَمْتُ .
وَضَرْبٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَقَدْ أُجْرِيَ مَجْرَى أَعْلَمْتُ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي مَعْنَاهُ فَعُدِّيَ تَعْدِيَتَهُ وَهُوَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ : أَنْبَأْتُ ، وَنَبَّأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَحَدَّثْتُ...

قوله : «وأريت .....»

حكمه حكم «أعلمت» إذا قصدت رؤية القلب، وإن كان المراد به رؤية العين لم يتجاوز مفعولين لأن «رأى» إذا أريد به رؤية العين لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد. والهمزة تزيد للفعل مفعولاً واحداً لا غير نحو : «ضربت زيداً»، و«أضربت زيداً عمْراً» أي جعله يضربه.

(فرأيت) إذا كان بمعنى «أبصرتُ» وقلت : «أريت زيداً عمْراً» كان المعنى جعلت زيداً يبصر عمْراً وليس هنا مفعول ثالث، فلا يستقيم على هذا «أريتُ زيداً يضرب أخاه»، على أن تجعل «يضرب أخاه» في موضع المفعول الثاني لأنه لا يتعدى إلا إلى الاسم كزيد وعمرو، وذاك لأنك إذا قلت: «أريتُ زيداً عمْراً» كان المفعول الثاني هو الذي كان في قولك : «رأيت عمْراً»، فكما لا يتعدى «رأيته» إلا إلى الاسم كذلك «أريتُ».

وأيضاً ينبغي أن يكون بما يُرى بالعيون. والجمل نحو: «يضرب زيد أخاه»، و«أخوه منطلق»، ليست مما يرى بالعين وإنما يرى بالقلب، فلذا صحّ أنْ يُقال : «أريتُك زيداً يضرب أخاه»، بمعنى : أعلمتك زيداً يضرب أخاه لصحة قولك : رأيتُ زيداً يضرب أخاه، (لأنه بمنزلة علمت زيداً يضرب أخاه)(1) والمفعول الثاني في «علمت»، وهو الثالث في «أعلمته». وكذا في «أريته» من رؤية القلب.

قوله : «وقد أجاز الأخفش أظننتُ ...»

---

(1) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.

قَالَ ٱلْحَارِثُ بْنُ حِلِّزَةَ :

* . . . . فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلَاءُ *

وَضَرْبٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وإِلَى ٱلْظَّرْفِ ٱلْمُتَّسَعِ فيهِ كَقَوْلِكَ : أَعْطَيْتُ عَبْدَاللَّهِ ثَوْباً ٱلْيَوْمَ ، وَسَرَقَ زَيْدٌ عَبْدَاللَّهِ ٱلثَّوْبَ ٱللَّيْلَةَ ، وَمِنَ ٱلنَّحْوِيِّينَ مَنْ أَبَى ٱلْاتِّسَاعَ في ٱلْظَّرْفِ في ٱلْأَفْعَالِ ذَاتِ ٱلْمَفْعُولَيْنِ .

هذا دليل على أن التعدية بالهمزة عنده قياس[1]، ووجهه: أنَّ هذه الأفعال الأربعة[2] شاركت «أعلمت» و «أريت» في أنها من بابها وفي معناها وهذا وجه للقياس حسن .

قوله : «لموافقته له في معناه . . . »

أي لموافقته ذلك الضرب لعلمت في معنى «علمت»، تريد أن معنى هذا الضرب: الإخبار والإخبار قريب من الإعلام . وإلا فالأصل في «أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث» التعدي إلى مفعول واحد. نحو: (أنبأتُ زيداً بكذا)، ثم تحذف الجار فيقال: أنبأته كذا. وفي التنزيل: ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾[3] أي بهذا و: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ﴾[4] فهذا إنما يجوز أن يكون على تقدير الباء كقولهم: هو خليق أن يفعل كذا أي بأن يفعل، فإذا عدّيت هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فليس إلا لإجرائك إياها مجرى «أعلمت».

٥٢١ ـ قوله : «وقال الحارث بن حِلِّزَة»[5]

---

(١) انظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٧ : ٦٦ لابن يعيش .

(٢) الأفعال الأربعة هي : «اظننت، وأحسبت، وأخلت، وأزعمت»، وكان الأخفش يجيز تعديتها بالهمزة كما ذكر في المتن قياساً على أعلمت وأرايت، لأن هذه الأربعة من باب أعلمت وأريت.

(٣) سورة التحريم آية ٣ .

(٤) سورة الحجر آية ٤٩ .

(٥) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببعض بيت الحارث بن حلزة اليشكري الوارد في المتن وهذا

* فصـــل * وَٱلْمُتَعَـدِّي وَغَـيْرُ ٱلْمُتَعَدِّي سِيَّانِ فِي نَصْبِ مَا عَدَا ٱلْمَفْعُولِ بِهِ مِنَ ٱلْمَفَاعِيلِ ٱلأَرْبَعَةِ، وَمَا يُنْصَبُ بِالفِعْلِ مِنَ ٱلْمُلْحَقَاتِ بِهِنَّ كَمَا تَنْصِبُ ذَلِكَ بِنَحْوِ : ضَـرَبَ وَكَسَا وَأَعْلَمَ تَنْصِبُه بِنَحْوِ ذَهَبَ وَقَرُبَ .

الحِلِّزَةُ بالحاء المهملة واللام المشددة : القصير . ويقال البخيل .

قيل : يقال رجل حِلِّزٌ وٱمْرأة حِلِّزَةٌ.

المفعول الأول ضمير المخاطبين في حدثتموه قام مقام الفاعل. والثاني، هو الهاء، والثالث هو الجملة، وهي قوله: «له علينا العلاء»، والاستفهام في «فمن حدثتموه» للإنكار .

قولـه : «وإلى الظرف المتسع . . . . »

الظرف لما ناسب المفعول به في معنى المفعولية أجرى عليه حكمه، وألحق به لما ذكرنا من الشبه .

ومعنى المتسع فيه : المتجوّز فيه، أي : يجوز فيه التشبيه بالمفعول به ونقله من باب الحقيقة إلى باب المجاز حتى كأنَّ اليوم في المثال الأول(١) معطى كالثوب، والليلة في المثال الثاني(٢) مسروقة كالثوب، وهذا من باب: نَهَارُه صَائِمٌ ، وفيما ذكره من المثالين ضرب خفـاء. والـواضح أن يقال: اليوم أعطيته عبدالله ثوباً، والليلة سرقها زيد عبدالله «الثوب» كقوله :

البيت ترتيبـه الثالث والثلاثون من معلقة الحارث البالغ عددها اثنين وثمانين بيتاً من بحر الخفيف. ونص البيت الشاهد :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا ٱلْعَلَاءُ

انظر البيت في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٩٥ . وقال الزوزني في شرحه : وإن منعتم ما سألناكم من المهانة والموادعة فمن الذي حدثتم عنه أنه عزنا وعلانا. وهو شاهد على تعدية الفعل (حدثتموه) إلى ثلاثة مفاعيل كما أشار إلى ذلك الجندي في المتن وقد عين هذه المفاعيـل.

(١) المثال الأول : أعطيت عبدالله ثوباً اليومَ .

(٢) المثال الثاني : سرق زيد عبدَ اللَّه الثوبَ الليلةَ .

. . . .

١٣٥م ـ وَيَوْمـاً شِهِـدْنَـاهُ سُلَيْمًا وَعَامِراً[٣]

فالحاصل أنك إنْ نويت بنحو ما ذكره من المثالين أن يكون مثل : «زيداً عمْراً فاضلاً» في : «أعلمت زيداً عمْراً فاضلاً» فهو الظرف المتسع فيه، وإن لمْ يَنْوِ ذلك فهو الظرف المحض ولا مَنْعَ منه عند أحد، ووجه من يأبى الاتساع : أنّ الفعل الذي يتعدى إلى المفعولين ثقيل، فبالاتساع زيادة الثقل، وهي مما لا يرتضيه الحَجِيُّ، ولأنَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل قليلة، فالاتساع يلحق المتعدي إلى مفعولين إلى هاتيك الأفعال القليلة، فلا يجوز أن يجعل ما به قلة أصلاً لغيره.

قوله : «من الملحقات . . .» أي بالمفاعيل.

والملحقات كالتمييز والحال والمستثنى المنصوب، وقد سبق التعرض للكشف عن أسرار كل منها في أثناء الكتاب فلا تنسها.

---

(٣) البيت سبق ذكره آنفاً ـ انظر ص ٤٩٨ .

* ومن أصناف الفعل:المبني للمفعول *

هُوَ مَا ٱسْتَغْنَى عَنْ فَاعِلَهِ فَأُقِيمَ ٱلْمَفْعُولُ مَقَامَه . . .

قولـه : وهو ما استغنى عن فاعله . . . .»

يُستغنَى من ذكر الفاعل لمعنى مناسب كقوله : ذكره لتطهير اللسان عنه لحقارته نحو : شُتِمَ الخليفة بدون ذكر اسم الشاتم، أو تطهيره عن اللسان لعظمته نحو : قُتِلَ الجاني، أو غيرها من المعاني المناسبة.

قولـه : «فأقيم المفعول مقامـه . . .»

أقيم المفعول مقام ذلك الفاعل لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه، ولذا اختصّ البناء للمفعول بالأفعال المتعدية، إذ لو بنى غير المتعدي للمفعول، وجعل ذكر الفاعل نسياً منسيًّا لا يبقى ما يسند هو إليه .

فإن قلت : كيف ناب المفعول مناب الفاعل وهما ضدان في المعنى؟ قلت : ما ذاك بمستبعد عندهم، لأنهم شرطوا في وصف الفاعل أن يسند الفعل إليه مقدّماً عليه وليست الشرطية أن يكون الفاعل أحدث شيئاً. ألا تراك تقول: «لم يقم زيدٌ» فترفعه بالفاعلية، وقد نفيت عنه الفعل فلو كان من شرطه أن يكون أحدث شيئاً لما استقام رفع «زيد» في هذه الصورة، فلما ثبت (أن مجرد الإسناد إليه كاف)[1] ثبت أنّ (زيدٌ) في : «ضُرِبَ زَيْدٌ» بالضم يصلح أن يكون فاعلاً وإن لم يوجد منه الضرب، وإلى ما قلنا وقعت الإشارة في هذا الكتاب حيث قال: الفاعل ما أُسند إليه الفعل مقدّماً عليه أبداً وفي هذا أمر الإسناد في: «ضَرَبَ زيدٌ» بالفتح، و «ضُرِبَ زَيْدٌ» بالضم سواء، وهذا تصريح منه بأنّ الفاعل على ضربين :

فاعل قام به الفعل وفاعل أسند إليه الفعل من غير قيام به.

وقوله : «استغنى عن فاعله . . .»

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل .

. . . وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ مَعْدُولاً عَنْ صِيغَةِ فَعَلَ إِلَى فُعِلَ وَيُسَمَّى فِعْلَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ . . .

تصريح منه أن المفعول القائم مقام الفاعل ليس بفاعل.

وقوله في حد الفاعل : (ما أسند إليه الفعل مقدماً عليه أبداً). تصريح بأنه فاعل، ولكن الجواب ما ذكرنا أن الفاعل عنده على ضربين فأراد بقوله : استغنى عن فاعله الذي قام به الفعل. وبقوله : ما أسند إليه مقدماً عليه هذا الفاعل، والفاعل الذي أُسند إليه الفعل من غير قيام به.

قوله : «معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ . . .»

أي يضم الصدر من ذلك الفعل إذا كان حرفاً ثابتاً في الابتداء والدرج وهو غير مضموم نحو : «ضرب وأكرم، وتضرب» فالضاد والهمزة والتاء ثابتة في الابتداء والدرج وهي غير مضمومة، فإن لم يكن ثابتاً في الحالين كالهمزة في نحو : «استخرج»، فهي همزة وصل تثبت في الابتداء (وتزول في الدرج)[1] نحو : استخرج ثم استُخرج لو كان مضموماً كأوائل مضارعات أفعل وفعل، وفاعل وفعلل، ففي الأول يضم أول المتحركات بعد الهمزة نحو : «استخرجت الدراهم» «واحتفرت البئر»، لأن العلامة يفتقر إليها أبداً، والهمزة على قلق واضطراب، فلا تصلح أن تكون محلاً للعلامة، فتجعل الضمة في أقرب المتحركات إلى الصدر.

أما ضم الهمزة في «استُخرجت الدراهم» عند الابتداء بها فلإتباعها التاء في الانضمام لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، ولم يُعبأ بحجز السين، لأن الساكن حاجز غيرُ حصين، فوجوده كعدمه، وفي مضارعات تلك الهيئات الأربع يفتح ما قبل الأواخر.

أما نفس العدل عن صيغة إلى صيغة، فلئلا يقع الالتباسُ بين الفاعل والمفعول، فإنك إذا قلت : «ضَرَبَ زيد» بفتح الضاد في المبنيّ للفاعل والمبنيّ للمفعول لا يدرى

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

أن زيداً المرفوع بعده فاعل أم مفعول أقيم مقام الفاعل، لأن الرفعة تلزمه في الحالين، وأما ضمّ الأول فلأن الضم حركة الفاعل، فلما حذف الفاعل بنى على حركة تشاكل حركة الفاعل ليكون ذلك دليلاً على أن المحذوف مرفوع.

وقال الفراء: لما كان المبنيّ للمفعول دالاً على الفاعل، والمفعول جُعل له قوة فبنوه على أقوى الحركات كما بُني (قَبْلُ) و (بَعْدُ) على الضم لأنَّهما يدلان على معناهما، وعلى معنى المحذوف منهما، وكما ضُمَّ «نحن» لأنه يدل على التثنية والجمع، وضُمَّ «مُنْذُ» لأنه يدل على معنى (مِنْ وإلى)، لأنك إذا قلت: «ما رأيته منذ يومين» كان معناه: من أول اليومين إلى وقتنا هذا.

وأما كسر الثاني نحو: «ضُرِبَ» بكسر الراء، فلأنه لما خالف الأفعال بِطَيِّ ذكر الفاعل عنه جُعل له بناء يخالف أبنية الأسماء والأفعال وهو «فُعِلَ» بضم الأول وكسْر الثاني.

فإن قلت: قد حَكَى أبو الحسن[1]: الدُئِل. قلت: ذلك منقول من: دُئِل في دَأَل إذا تَحَرَّك.

وقوله: عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، أيْ: عَنْ صيغة فعل أُسندت على جهة قيامها بمحلّها إلى صيغة فعل أسندت لا على جهة قيامها بمحلها، ولم يرد وزن (فَعَلَ) الذي هو مفتوح الفاء والعين، ولا (فُعِلَ) الذي هو مضموم الفاء ومكسور العين، لأن نحو: «أَكْرَمَ وَأُكْرِمَ، وآسْتَخْرَجَ (وآسْتُخْرِجَ)[2]» مندرج تحت ما ذكره من الصيغتين فعلم أن المقصود ما ذكرناه.

(١) اللسان: (دأل) والدُئِل: دويبة كالثَّعلب، وفي الصحاح: دويبة شبيهةٌ بابن عِرْس.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.

. . . وَٱلْمَفَـاعِيلُ سَوَاءٌ في صِحَّةِ بِنَائِهِ لَهَا، إلاّ ٱلْمَفْعُولَ ٱلثَّاني في بَابِ عَلِمْتُ ، وَالثَّالِثَ في بَابِ أَعْلَمْتُ. . .

قولـه : « في صحة بنائه لها . . . »

أي : في صحة بناء الفعل للمفاعيل إلا ما استثناه، فتلك المستثنيات[1] لا تصلح نائبة مناب الفاعل المتروك ذكره، للاستغناء عنه ، أما المفعول الثاني في باب علمت: فلأنه في الحقيقة خبر، والخبر لا يصلح مخبراً عنه، وعلى هذا المفعول الثالث في باب «أعلمتُ»، لأنه هو الثاني في «علمت».

ووجه آخر في امتناع الإسناد إلى المفعول الثاني : أنهم لم يقولوا: (أعلم فاضلٌ زيدًا)[2]، حذراً عن فوات فائدة ضُمِّن قولك : (علمت زيداً فاضلاً) إياها، وهي فرط اختصـاص هذا الـوصف بزيد، وإن كان المراد علمت فضل زيد، لأن قول القائل: «علمت زيداً فاضلاً» لذكر إحاطة العلم بفضل زيد لأنه نفسه. لأنه كان معلوماً ولكن ذكر زيداً توطئة لذكر فضله، وهم يقصدون ذكر الشيء بمذكور من قبله مما هو بسبب منـه، ثم يربـطونه بوجه من الوجوه. إما بالضمير، أو بالعطف، أو بغـيرهـا، وليس لهم قصـد إلى الأول، وإنما ذكر الأول لأجل الثاني. وفائدة هذه الطريقة الدلالة على قوة الاختصاص. ونظيره : «سرني زيد وحسن حاله» ، والمراد: سرني حسن حال زيد، ومنه قوله :

٥٢٢ ـ وَمَنْهَـلٍ مِنَ ٱلْفَـلاَ في أَوْسَـطِهْ غَلَسْتُـهُ قَبْـلَ ٱلْقَـطَا وَفُـرَّطِـه[3]

---

(١) المستثنيات التي استثناها من صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله هي : المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت، والمفعول له، والمفعول معه .

(٢) في ع : «اعلم فاضل زيد» والمثبت من الأصل و ن .

(٣) لم أعثر لهذا الرجز على نسبة لقائل معين . وهو في وصف تبكير الشاعر في ورود الماء قبل أن ترده القطا. والمنهل: مورد الماء، وغلسته: من الغلس وهو إتيان الماء بغلس أي في الظلام. وفُرَّطه : جمعُ فرّاط القطا : وهي متقدماتها إلى الوادي والماء. انظر اللسان (نهل، غلس، فرط).

. . . .

أي قبـل فرط القطـا .

ولو قلت في ظننت عمْراً قائماً، ظُنَّ قائمٌ عمْرا، جاز لعدم اللبس، ولو قلت في : «ظننت زيداً أخاك»، ظُنَّ أخوكَ زيداً. لم يجز.

فقولك : «ظننت زيداً أخاك» يشعر أن : زيدا معلوم والأخوة مظنونة وقولك : «ظُنَّ أخـوك زيداً»، يشعر بأن الأخوة معلومة، وكونه زيداً مظنون، وفيه انعكاس المعنى وفساده ظاهر، وكذا لو قلت في «أعطيت زيداً درهماً» ، أعطي درهم زيداً، جاز لعدم اللبس، ولو قلت في «أعطيت زيداً غلاماً» : «أعطي غلام زيداً» لم يجز للبس، لأن كل واحد يصلح أن يكون آخذاً، فلو بني الفعل للغلام لا يعلم من الآخذ ومن المأخوذ.

وأما المفعول له فلأنه لو جُعل مُحَدَّثاً عنه لا يبقى علة وهو علة للإقدام على الفعل، ولأنه إذا بني له الفعل، صار فاعلاً في الظاهر، فلا يبقى فعلاً لفاعل الفعل المعلل فتلزم اللام بفوات إحدى الشرائط لانتصاب الاسم على أنه مفعول له، فيجب أن يقال: ضرب للتأديب.

والـوجـه الثـالث : أن المفعـول له قد غُيِّر من أصله أربع تغييرات، فقولك : «ضربت تأديباً له» كان في الأصل: (ضربته ضرباً واقعاً للتأديب له)، ثم (ضربته ضرباً لتأديب له)، ثم «ضربته لتأديب» (ـــ)[1] ثم (ضربته تأديباً)، فعلم أن فيه تغييرات أربعاً فلا يغير خامسه (ببناء الفعل له)[2] لئلا يلزم التكثير في التغيير.

وأما المفعول معه : فإنه ينصب بعد الواو، والكائنة بمعنى مع ولا مساغ لدخول الواو على الفاعل، ولأن إقامة المفعول معه في هذا المقام تخرجه عن حقيقته، لأنَّ معنى

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في الأصل «ثم ضربته تأديباً» ولم يرد مكانه شيء في ع وأظنه مكرراً في الأصل ولذا لم أثبته.

(٢) في الأصل ببناء المفعول والمثبت من الأصل ون لأنه الموافق للمعنى.

. . . وَٱلْمَفْعُولَ لَهُ ، وَٱلْمَفْعُولَ مَعَهُ ، تَقُولُ : ضُرِبَ زَيْدٌ وَسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وَسِيرَ يَوْمُ ٱلْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ فَرْسَخَانِ .

كونه مفعولاً معه أنه مشترك بينه وبين فاعل في الفعل، فلو حذفت الفاعل، ذَهَبَتْ المشاركة فزال كونه مفعولاً معه، وفساده بَيِّنٌ .

قولـه : « وسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وَسِيرَ يَوْمُ ٱلْجُمُعَةِ، وَسِيرَ فَرْسَخانِ . . . » فالأول في الإسناد إلى المصدر، والمصدر باق على مصدريته إذا لم يتضمن معنى حرف الجر، كالظرفين فيغير عن حاله كما غُيِّر الظرفان وسنكشف لك عنهما القناع فلا تجزع .

وذهب بعضهم إلى أنه ينقل عن المصدرية، لأن المصدر لو لم يذكر فالفعل دال عليه بصيغته فوجوده إذن كعدمه، بخلاف الفاعل، إذ لا بد منه للفعل، فكذا وجب أن يكون ما قام مقامه بمنزلة المفعول الذي لا استغناء للفعل عنه .

والوجه الثاني : أن ذكر المصدر لتأكيد الفعل، فقولك : «سرت سيرا»، بمنزلة : سرتُ سرتُ، فالفعل لا يقوم مقام الفاعل، فكذا ما هو بمنزلته وهو المصدر، فيجب أن ينقل المصدر عن مصدريته .

والجواب : أن المصدر الوارد لتوكيد الفعل : امتنع بناء الفعل له لبقاء الحديث بلا محدث عنه . فإذا قلت : سِيرَ سيرٌ : فكأنك قلت : «سير» وسَكَتٌّ وهذا ليس بكلام، والمصدر الذي بمنزلة الفعل : إنما يرد ليبيِّن النوع نحو : سيرَ سيرٌ شديدٌ ، لأن الفعل إن دل على المصدر فإنه لا يدل على نوع دون نوع، فإذا بيِّنت النوع استقام الكلام، لأنه لا يقع الاستغناء بالفعل عنه .

فإذا قلت : سيرَ سيرٌ شديد، فالذي بني له الفعل في الحقيقة هو شديد، وإنما ذكر السير توطئة، وهو جدير بأن يسمى مفعولاً موطئاً كما سمي « قُرآناً » في قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[1] حالاً موطئة ، لأنه إنما ذكر توطئة، وكما سمي «رجل» - في قوله :

---

(١) سورة يوسف آية ٢ .

* فصـــل * وإذا كَانَ لِلْفِعْلِ غَيْرُ مَفْعُولٍ فَبُنِيَ لِوَاحِدٍ بَقِيَ مَا بَقِيَ عَلَى ٱنْتِصَابِهِ كَقَوْلِكَ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً ، وَعُلِمَ أَخُوكَ مُنْطَلِقاً ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْراً خَيْرَ ٱلنَّاسِ .

* فصـــل * وَلِلْمَفْعولِ بِهِ ٱلْمُتَعَدَّى إليهِ بغَيْرِ حَرْفٍ مِنَ ٱلْفَضْلِ عَلَى سَائِرِ مَا بُنِيَ لَهُ أنَّه مَتَى ظَفِرَ بِهِ فِي ٱلْكَلَامِ فَمُمْتَنِعٌ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى غَيْرِهِ، تَقُولُ :

---

٢٦١ ـ كَفَى بِجِسْمِي نُحُـولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَـبَـتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[1]

خَبَـراً موطـئاً .

وشديد : يجب أن يثبت في مثال المتن، إذ لا فائدة في سِير سيراً، لما ذكرنا أنه بمنزلة أن تقول : «سيرَ» وتسكت بخلاف «ضرب زيد»، فيجب أن تنضم إليه الصفة، لتقع الإفادة بذلك، والإسناد إلى الظرفين إنما يتأتى، بعد إخراجهما من الظرفية وجعلهما مفعـولاً بهما على الاتسـاع، لأن الظرف متضمِّن لمعنى الحرف، وهو في الفاعل لا يتضمن معنى الحرف، فكذا ما قام مقامه .

قولـه : « بقي ما بقي على انتصابه . . . »

أي : على مفعولتيـه .

قولـه : « فممتنع أن يسند إلى غيره . . . »

لأن المفعول به المتعدَّي إليه (بغير حرف)[2] وهو الأحق بالفعل، لأنَّ الفعلَ مُشْتَمِل

---

(١) هذا البيت ثالث ثلاثة أبياتٍ من البسيط للمتنبي قالها في صباه ـ انظر ديوانه ٤ : ٣١٩ وقد مرّ في الإقليد ص ٧٩٤ ، ومن قول البرقوقي في شرحه : «كفاني فعل النحول بي أنني رجل لو لم أتكلم لم يقع عليّ البصر، أي إنما يُستدل عليّ بصوتي. وموضع التمثيل به قوله : «أنني رجل» فهو خبر موطىء والخبر في الحقيقة هو الجملة التي وصف بها رجل، والخبر الموطىء هو الذي لا يفيد بانفراده عما بعده كالحال الموطئة في نحو :﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ .

(٢) في الأصل : «بغير حق» وصوابه المثبت من ع .

دُفِــعَ ٱلْمَــالُ إلَى زَيْــدٍ . وَبُلغَ بعَـطَائِـكَ خَمْسُمَائةٍ برَفْعِ ٱلْمَال ، وَخَمْس ٱلمائةِ ، وَلَوْ ذَهَبْتَ تَنْصِبُهُمَا مُسْنَدًا إلَى زَيْدٍ وَبِعَطَائِكَ قَائلاً دُفعَ إلى زَيْدٍ ٱلْمَالَ ، وَبُلِغَ بِعَطَائِكَ خُمْسُمائةٍ ، كَمَا تَقُولُ : مُنحَ زَيْدٌ ٱلْمَالَ ، وَبُلِغَ عَطَاؤُكَ خَمْسَمائةٍ خَرَجْتَ عَنْ كَلَامِ ٱلْعَرَبِ ، وَلَكِنْ إِنْ قَصَدْتَ ٱلاقْتِصَارَ عَلَى ذِكْرِ ٱلْمَدْفُوعِ إليه وَٱلْمَبْلُوغِ بِهِ قُلْتَ : دُفعَ إِلَى زَيْدٍ وَبُلِغَ بِعَطَائِكَ ، وَكَذٰلِكَ لاَ تَقُولُ : ضُرِبَ زَيْداً ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وَلاَ يَوم ٱلْجُمُعَةِ ، وَلاَ أمامَ الأميرِ ، بَلْ تَرْفَعُهُ وَتَنْصِبُهَا . .

عليه ملتبس به دون الجارّ والمجرور، ألا تراك تقول: المال مدفوع على الحقيقة، ولا تقول: زيد مدفوع، ولأن الفعل يتعدى إلى المال بنفسه، وإلى زيد بغيره، فما تعدى بنفسه إليه فهو أفضل مما تعدى إليه بغيره، فيكون المتعدى إليه بغير حرف هو الأحق، والأحق حقيق بأن لا يلتفت مع وجوده إلى غيره، وهـذا هو أصـل الكلام ومنهج النظام . ولذا حكم عليك حين ذهبت تنصبهما مسنداً إلى زيد[1] وبعطائك[2] بالخروج عن كلام العرب .

قولـه : « دُفعَ المال إلى زيد . . . »

لانتفاء ما ذكرت من ترك الإسناد إلى الأحق .

قولـه : « وكذلك لا تقول . . . . »

أي : إذا ظفر بالمفعول به المتعدى إليه بغير حرف، فالإسناد إلى أحد الثلاثة . المصدر والظرفين، ممتنع لما سبق من أن هذا المفعول أحق بالفعل، لأنك لا تقول: الضرب مضروب على الحقيقة كما تقول: زيد مضروب، وكذا الكلام في الظرفين، فهما ليسا بمضروبين على الحقيقة .

(١، ٢) هذه إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله : «فممتنع أن يسند إلى غيره، تقول: دُفع المالُ إلى زيد، وبُلغ بعطائك خمسمائة برفع المال وخمس المائة، ولو ذهبت تنصبهما مسنداً إلى زيد وبعطائك قائلا دفع إلى زيد المال، وبلغ بعطائك خمسمائة كما تقول: منح زيد المال وبلغ عطاؤك خمسمائة، خرجت عن كلام العرب».

. . . وَأَمَّا سَائِرُ ٱلْمَفَاعِيلِ فَمُسْتَوِيَةُ ٱلْأَقْدَامِ لَا تَفَاضُلَ بَيْنَهَا إذا ٱجْتَمَعَتْ فِي ٱلْكَلَامِ فِي أَنَّ ٱلْبِنَاءَ لِأَيِّهَا شِئْتَ صَحِيحٌ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، تقول : ٱسْتُخِفَّ بِزَيْدٍ ٱسْتِخْفَافاً شَدِيدًا يَوْمَ ٱلْجُمُعَةِ أَمَامَ ٱلْأَمِيرِ إِنْ أَسْنَدتَ إلى ٱلجَارِّ مَعَ ٱلْمَجْرُورِ، وَلَكَ أَنْ تُسْنِدَ إِلَى يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَتَتْرُكَ مَا عَدَاهُ مَنْصُوباً.

قوله : « وأما سائر المفاعيل . . . »

يريد بهن هذه الأربعة التي هي :

الجار مع المجرور نحو: بزيد، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان.

وإنما قال لا تفاضل بينها، لأنها متساوية في أن ليس كل منها كالمفعول به المعدى إليه بغير حرف في اشتمال الفعل عليه والتباسه به، فيجوز البناء لأيٍّ هاتيك الأربعة شئت، فما أسند إليه فهو مرفوع، وما عداه منصوب، غير أن الجار والمجرور يحكم عليه بأنه في موضع رفع، إذا كان هو المسند إليه، وإذا كان المسند إليه غيره كان هو في موضع نصب .

فإذا قلت : «استُخِفَّ بزيد » ، كان قولك: «بزيد» في موضع رفع كما يكون زيد مرفوعاً في «ٱسْتُحْقِرَ زَيْدٌ» .

ونظير هذا قولهم: (ما جاءني من أحد) . فإنَّ «مِنْ»مزيدة والأصل: «ما جاءني أحد» فهو مع ما بعده في موضع رفع بأنه فاعل، وكذا بزيد في : «ٱسْتُخِفَّ بزيد» في موضع رفع، لأنه قائم مقام الفاعل. ولا يهجس في صدرك أن الباء في «بزيد» بمنزلة «مِنْ» في : «مِنْ أَحد»، لأنك لو قلت: «ما جاءني أحد» لم يختل الكلام لسقوط «مِنْ» وإن تغيّر المعنى بزوال ما يوجبه من استغراق الجنس، ولو قلت: «استُخِفَّ زيد»، وأسقطت الباء حصل الاختلال فلم يستقم الكلام .

قولـه : «إنْ أسْنَدت إلى الجار مع المجرور . . . »

* **فصـــــل** * وَلَكَ فِي ٱلْمَفْعُولَيْنِ ٱلْمُتَغَايِرَيْنِ أَنْ تَسْنِدَ إِلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ تَقُولُ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً ، وَكُسِيَ عَمْرٌو جُبَّةً، وَأُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً ، وَكُسِيَتْ جُبَّةٌ عَمْراً ، إِلاّ أَنّ ٱلْإِسْنَادَ إِلَى مَا هُوَ فِي ٱلْمَعْنَى فَاعِلٌ أَحْسَنُ ، وَهُوَ زَيْدٌ لِأَنَّهُ عَاطٍ وَعَمْرٌو لَأَنَّهُ مُكْتَسٍ .

هذا بناء على أن المفعول هو الجار مع المجرور، لا أنه هو المجرور وحده، والجار هو جزء الفعل السابق، كالهمزة في نحو: «أذهب» إذ لو كان الجار جزءا للفعل لامتنع تأخره عنه في نحو: (ذهب زيد بعمرو). ولم يمتنع كما ترى، ولبعضهم في هذا الكلام نظر. فالصحيح عنده أن الجار جزء الفعل السابق لوجوه:

أحدها: أن الجارّ كالهمزةِ، ويثقل الحشو في تعدية الفعل وهما جزءان للفعل فكذا هذا.

الثاني: أن الفعل المتعدي بالحرف يجعل مبنيًّا للمفعول، ولو لم يكن الجار جزءا له لما جاز بناؤه لذلك، لأن اللازم لا يبنى للمفعول.

الثالث : أن الفعل قد تعدّى بالجار، وشيء من الفعل المتعدي لا يكون جزءاً من المفعول .

قوله : «ولك في المفعولين المتغايرين . . . »

هذا الكلام عند بعضهم لا يستقيم في نحو : (أُعطي غلامٌ زيداً)، في (أعطيت زيداً غلاماً) على ما سبق .

قولـه : « لأنه عـاطٍ . . . . »

أي : متناول، من عطا يعطو إذا تناول .

والوجه الثاني : أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ. ألا ترى أن مرتبة زيد قبل مرتبة الدرهم في «أعطيت زيداً درهماً» فإذا أسقطت الفاعل فما كان بجنبه أولى بموضعه من الذي ليس بمجاور له.

* ومن أصناف الفعل:أفعال القلوب *

وَهِيَ سَبْعَةٌ : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ إذا كُنَّ بِمَعْنَى مَعْرِفَةِ ٱلشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَخَاكَ كَرِيماً ، وَوَجَدتُ زَيداً ذا ٱلْحِفَاظِ ، وَرَأَيْتَهُ جَوَاداً تَدْخُلُ عَلَى ٱلْجُمْلَةِ مِنَ ٱلْمُبْتَدَأ وَٱلْخَبَرِ إذا قُصِدَ إِمْضَاؤُهَا عَلَى الشَّكِّ أَوْ ٱلْيَقِينِ فَتَنْصِبُ ٱلْجُزْأَيْنِ عَلَى ٱلْمَفْعُولَيْنِ وَهُمَا عَلَى شَرَائِطِهِمَا وَأَحْوَالِهِمَا في أَصْلِهِمَا.

قولـه : «إذا كُـنَّ . . . .»

الضمير في «كُنَّ» للثلاثة التي هي : (علمت، ورأيت، ووجدت).

قولـه : « بمعنى معرفة الشيء على صفة . . . »

أي بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبراً عنه ، وهذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين، لأن «ظننت»، و «حسبت»، و«خلت» ثلاثتها بخلاف اليقين. وهو الشك.

و«علمت»، و«رأيت»، و«وجدت» لليقين .

أما «زعمت» : فهو متمثِّل بينهما[1]، لأن الزعم قول يعاضده اعتقاد، والاعتقاد قد يكون يقيناً، وقد يكون شكًّا.

قال الله تعالى : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾[2].

أي : أنكروا البعث معتقدين أنهم لا يبعثون .

فجائز أنهم متيقنون بالبعث، وجائز أنهم شاكّون فيه، غير أنهم نطقوا بالإنكار، وقد ينكر الرجل ما هو متيقن به مكابرة وما هو شاكّ فيه تحيّراً واضطراباً، لأن هذه الأفعال تغيّر المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى.

أما لفظاً : فلأنها تنصبها. وأما معنى: فلأنها أفعال مؤثرة في كلا الجزأين.

(١) الضمير في بينهما عائد على الشك واليقين . (٢) سورة التغابن آية ٧ .

* فصــــل * وَيُسْتَعْمَلُ أُرَيْتُ . اَسْتِعْمَالَ ظَنَنْتُ ، فَيُقَالُ : أُرِيْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَرى عَمْرًا ذَاهِبًا ، وَأَيْنَ تَرَى بِشْرًا جَالِسًا؟ . . .

فإن قلت : فيجوز : ضربت في : «ضربت زيداً راكباً» أيضاً داخل على المبتدأ والخبر. ألا ترى أنك إذا حذفت «ضربت» يبقى «زيد راكب»، وهما مبتدا وخبر، كما أنك إذا حذفت «علمت» في «علمت أخاك كريماً»، يبقى «أخوك كريم»، وهما مبتدأ وخبر.

فما بالهم لم يعـدّوا نحـو «ضربت» : مما يدخـل على المبتـدأ والخبر، وعدّوا نحو «علمت» وأخواتها من الداخلة على المبتدأ والخبر؟

قلت : الفصل بينهما : أنك إذا قلت : «ضربت زيداً راكباً»، لم يكن قولك : «راكبـاً» مما يلازم الكـلام، حتى لو قلت: «ضربت زيداً» وسكت، لكان أحسن كلام، بخـلاف: «كريماً» في: «علمت أخاك كريماً»، فإنه ملازم للكلام حتى لو قلت: «علمتُ أخاك» بمعنى: معرفة الشيء على صفة، ولم تذكر المنصوب لم يسد كلامك، كما أنك إذا ذكرت المبتدأ، ولم تذكر الخبر أصلاً وقعت في خبط عشـواء .

قولـه : « وهما على شرائطهما . . . . »

أي : هذان الخـبران على ما كانا عليه من الشرائط والأحوال حال كونهما مبتدأ وخبرا، والشرائط : الضمير والعائد ، والأحوال: المعرفة والنكرة.

قولـه : «ويسـتعمل . . . . »

«أُرِيْتُ» يتعدى إلى مفعولين ، فإذا عُدِّي بالهمزة، تعدى إلى ثلاثة. فبالبناء إلى المفعول، عادت الحال الأولى جذعة.

فإن قلت : («رأيت» من أفعال اليقين، فما بال «أُريتُ» برزت من أفعال الشك، مع أنه منقول بالهمزة من رأيت؟).

(قلت : سبب ذلك)[1]: أن الإنسان قد يُريه غيرهُ شيئاً ولا يتضح له .

---

(١) في ع : «قلت : قيل سبب ذلك» والمثبت من الأصل .

... وَيَقُولُونَ في الْاسْتِفْهَامِ خاصَّةً : مَتَى تَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، وَأَتَقُولُ عَمْراً ذاهِباً ، وَأَكُلَّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقاً بِمَعْنَى أتَظُنُّ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينَا

أما إذا قال رأيت : فمعناه : اتضح لي، وتيقنته .

قوله : « ويقولون في الاستفهام . . . »

يريد أن القول إذا كان مستقبلاً للمخاطب مذكوراً للاستفهام (جرى مجرى الظن)[1]. وَسِرُّه : أن القول حكيت بعده الجملة نحو : «قال زيد : عمْرو منطلق». وفي هذا يتأتى اليقين، لأن زيداً حاكم على عمْرو بالانطلاق. وبمجيء الاستفهام هنا امتنع حكاية الجمل بعد القول لزوال التيقن، فجرى القول مجرى الظن فعمل عمله.

قوله :

٥٢٣ ـ أَجُهَّالاً . . . .[2]

بنو لُؤَيٍّ : هم بنو لُؤَيّ بن غالب بن مالك بن النضر، وهم من قريش. يقول: أتظن أن قريشاً تغفل عمن هجا من قَرُبَ نسبه من قريش فمن تعرض لنسبه، فقد تعرض لنسب قريش. يحرّض الخلفاء والسلطان.

---

(١) في الأصل : «جرى مظن السوء» والمثبت من ع .

(٢) تمامه :

أَجُهَّالاً تقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

والبيت من الوافر، نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٢٣ للكميت وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٧ : ٧٩ وقال البغدادي في الخزانة ٩ : ١٨٥: «وقال ابن المستوفي : أنشده سيبويه للكميت ، ولم أره في ديوانه» والذي في ديوان شعره :

أَنُوَّاماً تَقُولُ بني لُؤَيّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَا

عَن الرَّامِي الكنانة لم يُرِدْهَا وَلٰكِنْ كَادَ غَيرَ مُكَايدِينَا

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

أَمَّا آلْرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ آلْدَّارَ تَجْمَعُنَا

وَبَنُو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ بَابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مِثْلَ ظَنَنْتُ .

الشاهد في البيت : أنه أعمل «تقول» في الاستفهام عمل «تظن»، و «بني لؤي» : المفعول الأول، و«جُهَّالاً» : المفعول الثاني.

فإن قلت : فهلا قلتم أن قوله : «أجُهَّالاً» منصوب بفعل مضمر لأنَّ همزة الاستفهام تقتضي الفعل كما في : أزيداً ضربته.

و(بني لؤي) محكيٌّ بعد القول؟ قلت : لو قلنا كما قلت : يلزم أن يكون المحكيُّ بعد القول مفرداً، لأن (بني لؤي) مضاف ومضاف إليه، وهما في حكم المفرد، ولا يحكى بعده إلا الجملة، فتعين ما ذكره في المتن .

قولـه :

٥٢٤ - .... فَمَتَى تَقُولُ آلْدَّارَ تَجْمَعُنَا؟[1]

الدار : منصوب ، لأنه المفعول الأول ، وتجمعنا : جملة فعلية وقعت موقع المفعول الثاني.

وقبلـه :

قَالَ آلْخَلِيطُ غَدًا تَصَدُّعُنَا أَوْ شَيْعَهُ فَمَتَى تُوَدِّعُنَا ؟

التصدّع : التفرّق، وتتبع ما يتلوه .

قولـه : « وبنو سُليم .... »

---

(١) صدره : أما الرَّحيلُ فدونَ بعد غدٍ .

وهذا البيت ترتيبه الثاني من مقطوعة شعرية لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ وعدتها عشرة أبيات ومطلعها وهي من الكامل:

قَالَ آلْخَلِيطُ : غَدَاً تَصَدُّعُنَا أَوْ شَيْعَهُ ، أَفَلا تُشَيِّعُنَا ؟

الخليط : القوم الذين أمرهم واحد ـ اللسان (خلط) والمعنى : قال القوم غدا يكون افتراقنا، أو بعد غد (فالشيع بعد الغد). فهلا ودعتنا. وأما الرحيل فأقرب من ذلك فمتى يجتمع الشمل . والشاهد فيه استعمال المضارع من القول المسبوق باستفهام بمعنى الظن فعمل على فعل الظن.

* فصـــــل * وَلَها مَا خَلاَ حَسِبْتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ مَعَانٍ أُخَرُ لاَ يَتَجاوَزُ عَلَيْهَا مَفْعُولاً وَاحِداً وَذٰلِكَ قَوْلُكَ ظَنَنْتُهُ مِنَ الظِّنَّة وَهِيَ ٱلتُّهْمَةُ وَمِنْـهُ قَوْلُـهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْب بظَنِينٍ»، وَعَلِمْتُهُ بِمَعْنى عَرَفْتُهُ ، وَرَأَيْتُهُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ ، وَوَجَدتُ ٱلضَّالَّة إذا أَصَبْتُهَا . . .

أي هم يجرون ما يشتق من القول في غير الاستفهام أيضاً مجرى «ظننت» فينصبون به المفعولين، فيجوز عن مذهبهم فتح همزة «أن» المشددة بعد القول .

قولـه : «لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً . . . »

أي : كل واحد من «ظننت» و«علمت» و«رأيت» و«وجدت» لا يتجاوز على تلك المعاني مفعولاً واحداً، أما «ظننت» فيجيء مرّة بمعنى الشك يستوي فيه الظرفان ولا يترجّح أحدهما على الآخر فيستعمل استعمال «علمت»، ويجيء مرة بمعنى «اتهمت» فيستعمل استعمال «اتهمت» ومنه قوله تعالى «وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْب بِظَنِينٍ»[1] أي : بمتَّهَم فعيل : بمعنى : مفعول، وأما علمت : فإنه تارة يكون دالاًّ على إدراك ذات الشيء ووصفه. فيتعدى إلى مفعولين. وتارة يجرد لمعنى «عرفت» الذي هو دال على إدراك الذات دون الوصف. تقول: «علمت زيداً»، بمعنى عرفت زيداً وتريد أنك عرفت نفسه ولم ترد أنك عرفت وصفاً فيجري بمفعول واحد.

وأمـا رأيت : فَمَرَّةً يستعمل في إدراك البصيرة، وله مفعولان وأخرى في إدراك البصر، وله مفعول واحد.

وأمـا وجـدت : فإنـه يجيء مرة بمعنى معرفة الشيء على صفة، فلا بد له من مفعولين، ومرّة بمعنى الإصابة فكفي المؤونة بمفعول واحد.

---

(١) سورة التكوير آية ٢٤ وقد وردت في متن المفصل (بظنين) وكذلك أوردها ابن يعيش في شرحه ٧ : ٨١ قال الزمخشري في الكشاف ٤ : ٢٢٥ وهو في مصحف عبدالله بالظاء وفي مصحف أبيّ بالضاد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما .

. . . وَكَذٰلِكَ أُرِيتُ ٱلشَّيْءَ بِمَعْنَى بَصِرْتُهُ أَوْ عَرَفْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَعَلَا : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ وَأُتَقُولُ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، أَيْ : أَتَفُوهُ بِذٰلِكَ .

* فصـــل * وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّ ٱلاقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ ٱلْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ: كَسَوْتُ وَأَعْطَيْتُ مِمَّا تَغَايَرَ مَفْعُولَاهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، تَقُولُ: أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا وَلَا تَذْكُرُ مَنْ أَعْطَيْتَهُ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا، وَلَا تَذْكُرُ مَا أَعْطَيْتَهُ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: حَسِبْتُ زَيْداً، وَلَا مُنْطَلِقًا وَتَسْكُتُ لِفَقْدِ مَا عَقَدْتَ عَلَيْهِ حَدِيثَكَ . . .

قولـه : « وكذلك أُرِيتُ . . . . »

أي : إذا كان «أُريت» بمعنى بصرت ، فله مفعول واحد لأنه منقول من «رآه» بمعنى أبصره، وكان القياس : أن يجيء له مفعولان، لأن الهمزة فيه للتعدية، إلا أنه لما بني للمفعول وقع المفعول الأول وهو التاء في «أُريتُ» موقع الفاعل، فلم يبق له إلا مفعول واحد.

قولـه : « أتفـوهُ بذلك . . . . »

أي : إذا كان «تقول» بمعنى : تفوه لا يتجاوز مفعولاً واحداً كما لا يتجاوز «تفوه» مفعولاً واحداً، و«إنَّ» في القول «إنَّ زيداً منطلق» هنا بكسر الهمزة كانت تفتح إذا جاءت «تقول» بمعنى «تظن»، لأن المراد هنا القول الذي هو التفوّه لا الظّنّ وما بعد القول موضع تُحكى فيه الجمل، وهمزة إنَّ في (مظانّ)[1] الجمل مكسورة لا مفتوحة على ما سيجيء.

قولــه : « لفقد ما عقدت عليه حديثك . . . . »

بيان عقد الحديث أنك إذا قلت : «حسبت زيداً منطلقاً» فقد عقدت الحديث على أن «زيداً» مظنون انطلاقه عندك، فلو قلت : «حسبت زيدا» وسكتّ فقدت ما

(١) من الأصل ون وفي ع : «مكان» وهو تحريف وصوابه المثبت .

. . . فَأَمَّا ٱلْمَفْعُولَانِ مَعًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْكُتَ عَنْهُمَا فِي ٱلْبَابَيْنِ قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ وَفِي أَمْثَالِهِمْ : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » ، وَأَمَّا قَوْلُ ٱلْعَرَبِ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى ٱلظَّنِّ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : ظَنَنْتُ فَاقْتَصَرُوا ، وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ بِهِ إِذَا جَعَلْتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّك كَمَا تَقُولُ ظَنَنْتُ فِي ٱلدَّارِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ ٱلْبَاءَ زَائِدَةً بِمَنْزِلَتِهَا فِي أَلْقَى بِيَدِهِ لَمْ يَجُزْ ٱلسُّكُوتُ عَلَيْهِ . . .

هو في الفائدة العظمى وهو الثاني لأنه هو الذي وقع فيه الشك، وقصدك بهذا التركيب أن تخبر بذلك (ليترتب الثاني عليه لا الإخبار بذات زيدٍ وإنما تذكر زيداً لترتب الثاني عليه)[1].

ولو قلتَ : «حسبتُ منطلقاً» وسكت خرج من يدك ما يفيده الأول وهو أنه هو الذي انطلاقه مظنون عندك، فإذاً لا بد من ذكر كليهما. والسـرُّ في ذلك : أن هذه الأفعال داخلة على مؤلف إسنادي لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا بد للمبتدأ من الخبر وللخبر من المبتدأ كذلك لا يستغني واحد من المفعولين عن صاحبه بخلاف نحو: «أعطيت» ألا ترى أنك لو قلت : «زيد درهم» في قولك: «أعطيت زيداً درهماً» لم يكن مبتدأ وخبراً، كما كان «زيد» في قولك: أعطيت زيدا درهما لم يكن مبتدأ وخبرا كما كان) زيد منطلق من قولك :«حسبت زيداً منطلقاً» مبتدأ وخبراً، فيصح السكوت على أحد المفعولين فيما تغاير مفعولاه وإن لم يصح ذلك فيما لم يتغاير مفعـولاه، وقد اعترض بقولهم: ظننت ذاك، فإنه اقتصار على أحد المفعولين، وجوابه:
أنه إشارة إلى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان، لأن ذلك إنما يقال بعد ذكر ما يصلح أن يكونا مفعولين كما إذا قيل : «ظننت زيداً قائماً» فقلت: «ظننت ذاك». أي: ظننت ذاك الظن أي ظنًّا مثله .

---

(١) في ع : « لا الإخبار بذات زيد، وإنما تذكر زيداً ليترتب الثاني عليه» والمثبت من الأصل.

*** فصــــل *** وَمِنْهَا أَنَّهَا إذا تَقَدَّمَتْ أُعْمِلَتْ ، وَيَجُوزُ فِيهَا ٱلْإِعْمَالُ وَٱلْإِلْغَاءُ ، مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً . قَالَ :

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَاٱبْنَ ٱللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي ٱلْأَرَاجِيزِ خِلْتُ ٱللُّؤْمُ وَٱلْخَوَرُ

أما جواز حذف المفعولين معاً فيما لم يتغاير مفعولاه فلأن حذفهما معاً لا يَطَّرق الإبطال والفسخ إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[1] أي: ظننتم الباطل حقاً ظن السوء.

وفي المثل: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[2] قيل: أي مَنْ يَسْمَعْ يَخَلِ المسموعَ صحيحاً.

قوله: «ومنها أنها إذا تقدمت أعملت . . . .»

لهذه الأفعال ثلاثُ مراتب:

المرتبة الأولى: التقديم: ولا يجوز فيها إلا الإعمال، لأنَّ التقديم دليل العناية، والإلغاء دليل عدمها، إذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمع التقديم والإلغاء.

المرتبة الثانية: التوسط: ويحسن فيها الإعمال والإلغاء، لأن الفعل واقع بين المفعولين فهو متقدم من وجه فيجوز الإعمال، ومتأخر من وجه فيجوز الإلغاء لانعكاس ما سبق من علة الإعمال بالنظر إلى وجه التأخر.

المرتبة الثالثة: التأخر: والأحسن فيها الإلغاء لأنَّ الفعل قد حرم التقديم من كل وجه فضعف أمره وحسن لأجل ذلك إلغاؤه لأنك لما لفظت بالجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل. وأولى العاملين هو الأقرب بخلاف حالة التوسط لأن مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل، لأن كلا من الجزأين لا يتم إلا بصاحبه، والابتداء قد استولى على الجزء الأول، والفعل على الثاني، فهما كشيء واحد مشترك بينهما، لهذا إنْ يأخُذْه أخذَ ذاك. حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة.

---

(١) سورة الفتح آية ١٢.

(٢) مجمع الأمثال ٢ : ٣٠٠.

... وَيُلْغَى ٱلْمَصْدَرُ إلغاءَ ٱلْفِعْلِ فيُقَالُ : مَتَى زَيْدٌ ظَنُّكَ ذَاهِبٌ ؟ وَزَيْدٌ ظَنِّي مُقِيمٌ ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ ظَنِّي وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ ٱلْأَفْعَالِ .

قولـــه :

٥٢٥ - .... وَفِي ٱلْأَراجِيز .... [1]

الأصـل : خلت اللؤم والخـور في الأراجيز. أي كائنـين في الأراجيز، فلما وقع «خلت» بين المفعولين ألغي . والخطاب في «يا ابن اللؤم» لِرُؤبة .

قـولـــه : « ويُلْغى المصدرُ .... »

لأنّ المصدر فرع على الفعل في العمل وقد جاز إلغاء الأصل فما ظنك في جواز إلغاء الفرع ، (وظنك) في : (متى زيد ظنُّك ذاهب؟)، منصوب لأن التقدير : «في ظنك» فهو في محل الظرف الواقع فيه ذهاب زيد .

قولـه : « وليس ذلك في سائر الأفعال ... »

لأن الإلغاء في سائر الأفعال يفسد المعنى . ألا ترى أن قولك : «زيدٌ ظننتُ مقيمٌ» بمنزلة «زيد مقيم في ظنّي»، وليس كذا «زيداً أعطيت درهم»، لأنك لو قلت : «زيد درهم» في أعطاني كان محالاً . وكذا الإلغاء في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: (ضربت زيداً)، لأنك إذا حاولت إلغاء «ضربت» عن «زيد» لزمك أن تدع الاسم كالشيء المطروح الذي لا يكون له وجه، ويُحمل عليه إذ لا يكون مبتدأ لعدم الخبر ولا فاعلاً لعدم الفعل . والمفعولية مسلوبة بالإلغاء .

---

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١١٩ لِلَعِينِ المنقريّ في هجاء العجّاج وكذلك ابن يعيش في شرحه ٧ : ٨٥ ، خلاف ما في الإقليد بينما جاء في حاشية ابن يعيش المذكورة سابقاً أنه في هجاء رؤبة، والبيت بتمامه :

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَرَاجيزِ خِلْتُ ٱللّؤْمُ والخَوَرُ

ومعناه : أتهددني بالهجاء والأراجيز وذلك من أفعال اللؤماء ومن لا قدرة له، والشاهد فيه إلغاء خلت عن العمل حين تقدم الخبر وهو الجار والمجرور وتوسط الفعل .

* فصـــل * وَمِنْهَـا أَنَّهَا تُعَلَّقُ وَذٰلِـكَ عِنْـدَ حُرُوفِ ٱلْٱبْتِـدَاءِ وَٱلْٱسْتِفهَـامِ وَٱلنَّفْي . كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَعَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو وَأَيُّهُمْ في ٱلدَّارِ ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ . . .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون «زيد» مبتدأ، و «ضربت» خبراً له مقدماً عليه؟ قلت : لا يقع «ضربت» خبراً عنه ما لم يقدر تعدّيه إلى ضميره نحو : «زيد ضربته» إذ لا بد للجملة الـواقعة خبراً للمبتدأ من ذكر يعود إليه ، وتقدير ذلك لمكان من الإحالة، إذ فيه تكون أنت مُلغياً مُعْمِلاً .

قولــه : « ومنها أنها تعلّق . . . . »

أي ومن تلك الخصائص أن هذه الأفعال تنعزل عن العمل لفظاً، بأخذ تلك الأشياء الثلاثة، لأن للام الابتداء صدر الكلام، وكذا حرف الاستفهام، وكذلك النفي .

ومعنى التعليق في اللغة: هو نوط الشيء بالشيء. إذا تعدى بالباء نحو: علّق الشيء بالشيء. وإزالة الوصلة عنهما لو تعدى بعن، والغرض هنا أن هذه الأفعال تعلّق عن معمولاتها، (إذ هي قبل طُرُوِّ هذه الأشياء كانت معلقة بها. وبعد طروِّها صارت معلقة عنها)[1] .

فإن قلت : فما السرُّ في قولك قبل: تنعزل عن العمل لفظاً؟ قلت: السرّ في ذلك أن الجـزأين في قولك: «ظننتُ لزيدٌ منطلقٌ» في موضع نصب، لأن الظن نافذ في مضمون تلك الجملة كما كان نافذاً في مضمونها عند عرائها عن اللام، وكونها متعلق الظن لا يخرج اللام عن أن يكون لها صدر الكلام. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد ما ضربته» أو «زيد هل ضربته» لم يخرج بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكون لحرفي النفي والاستفهام صدر الكلام لوقوعهما في صدري الجملتين فكذا هنا، وكذا الكلام في: «علمت أزيدٌ عندك أم عمرو» وإنما عدل إلى الابتداء محافظة على اللفظ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ن .

... وَلَا يَكُونُ ٱلتَّعْلِيقُ فِي غَيْرِهَا .

* فصـــل * وَمِنْهَـا أَنَّـكَ تَجْمَـعُ فِيهَـا بَيْنَ ضَمِـيرَيِ ٱلْفَـاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ فَتَقُولُ : عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً، وَوَجَدْتُكَ فَعَلْتَ كَذَا ، وَرَآهُ عَظِيمًا . . .

والفرق بين التعليق والإلغاء : أن التعليق عبارة عن قطع هذه الأفعال عن العمل لمانع مَنَعَ من إعمالها، وذلك بأَحَدِ تلك الأشياء الثلاثة، والإلغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الإعمال لبقائها على أصلها .

قولــه : « ولا يكون التعليق في غيرها . . . . . »

لأنك لا تقول : أعطيت لَزَيْدٌ درهم ، ولا أعطيت أزيدٌ درهم، لأداء ذلك إلى فساد الكلام .

قولـــه : « ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول . . . »

قال المصنف : الذي منع جواز ضربتُني بضم التاء، و«ضَرَبْتَك» بفتحها كون الشيء فاعـلاً ومفعـولاً، وليس كذلـك «ظَنَنْتُني قاعـداً»، ولا «ظَنَنْتَك قائماً»، لأن المفعول الذي تعلّق به الظن في الحقيقة هو الثاني، وذكر الأول لترتيب الثاني عليه فحسب فلم يؤد قولك : «ظننتني» إلى كون الشيء فاعلاً ومفعولاً حقيقة، ولا يلزم على هذا «ضربتَ نفسـك» بفتح التاء، لأن الفاعل والمفعول اختلفا لفظاً، وإن اتحدا معنى، والممتنع كون الشيء الواحد فاعلاً ومفعولاً لفظاً وحقيقة. وهنا لم يتحدا لفظاً وإن اتحدا حقيقة، وفي ظننتك لم يتّحدا حقيقة، وإن اتحدا لفظاً (طريقة أخرى)[1] إنما جاز «علمتني منطلقاً» لأن هذه الأفعال من قوى القلوب التي هي أجزاءُ الأبدان فهي غير الأبـدان حقيقة، فتصلح أن تكون عاملة فيها بخلاف سائر الأفعال التي هي ضربت ونحوه، فإنها من أفعال الجوارح ولا يجوز كون الأعضاء فاعلة ومفعولة في حالة واحدة .

(١) في ع : «عبارة أخرى» والمثبت من الأصل و ن .

. . . وَقَدْ أَجْرَتِ ٱلْعَرَبُ عَدِمْتُ وَفَقَدْتُ مُجْرَاهَا ، فَقَالُوا : عَدِمْتُنِي وَفَقَدْتُنِي ، وَقَالَ جِرَانُ ٱلْعَوْدِ :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي وَعَمَّا أُلَاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا فَلَا تَقُولُ شَتَمْتُنِي ، وَلَا ضَرَبْتَكَ ، وَلَكِنْ شَتَمْتُ نَفْسِي ، وَضَرَبْتُ نَفْسَكَ .

قولــه : « وقد أجرت العرب . . . . »

لأنّ «عدمت» و «فقدت» بمنزلة «وجدت»، فيأخذان حكم «وجدتِ» في صحة الجمع فيهما بين ضميري الفاعل والمفعول. ولأنهما ضدا «وجدت» فحملا عليه، ولا بُعْدَ في أن يحمل الشيء على ضده.

قولـه : « قال جران العود . . . . »

الجِرَانُ : باطِنُ عنق البعير، والعَوْدُ : الجَمَل آلهرم، سُمي هذا الشاعر بهذا الاسم لقوله :

خُذَا حَذَراً يَا كِنَّتَيَّ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ جِرَانَ ٱلْعَوْدِ قَدْ كَادَ يَصْلَحُ[1]

٥٢٦ ـ لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ . . . . (البيت)

---

(١) البيت من الطويل وهو لجران العود ديوانه ص ٥٧٤ وروايته فيه : «يا خُلَّتِي» انظر شرح ابن يعيش ٧ : ٨٩ حاشية ١ وقد ورد البيت هناك برواية : « يا جَارَتَيَّ» والبيت الثاني بتمامه وهو الشاهد :

لَقَدْ كَانَ لِي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي وعمّا أُلاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

والضَّرَّتان : امرأتان للرجل، سميتا ضَرَّتَيْنِ لأن كل واحدة منهما تُضَارُّ صاحبتها، وكُرِهَ في الإسلام أن يقال لها ضَرَّةٌ وقيل جَارَةٌ ـ اللسان «ضرر» ومعناه : لقد كان لي متزحزح عن

. . . .

يَتوعّدُ زوجتيه ويقول: احذرا يا زوجتي فإني أضربكما بجران العود.

والجران : تعمل منه السياط، كان قد اتخذ لها قطيعاً من جلد طريّ، وألقاه إلى الشمس ليجِفَّ، فرآه بعد أيام وقد أخذ يجفُّ فأنذرهما. وروي : (يا جَارَتَيَّ).

= الجمع بين ضرتين بأن لا أتزوج ثنتين لو كنت أعلم ما سيكون لي من الشقاء. وموضع الشاهد فيه قوله : «عَلِمتُني» حيث استعمل في مقام أفعال القلوب فجمع فيه بين ضميري الفاعل والمفعول المتصلين.

* ومن أصناف الفعل:الأفعال الناقصة *

وَهيَ كَانَ ، وَصَارَ ، وأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَما بَرِحَ، وَمَا ٱنْفَكَّ، وَمَا فَتِيءَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيسَ . يَدْخُلْنَ دُخُولَ أَفْعَالِ ٱلْقُلُوب عَلَى ٱلْمُبْتَدَإِ وٱلْخَبَرِ ، إلاّ أَنَّهُنَّ يَرْفَعْنَ ٱلْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبْنَ ٱلْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى ٱلْمَرْفُوعُ ٱسْماً وَٱلْمَنْصُوبُ خَبَراً ، وَنُقْصَانُهُنَّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ نَحْوَ «ضَرَبَ وَقَتَلَ» كَلَامٌ مَتَى أَخَذَ مَرْفُوعَهُ .

قولـه : « وهي كان وصار . . . إلى آخره »

هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها لتقرير الشيء على الصفة، ومن ثَمَّ احتيج فيها إلى الجزأين، إذ لا بد من ذكر الشيء وصفته وهو معنى .

قولــه : « يدخلن دخـول أفعال القلوب . . . ويسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً » لما لم تتم فعليتها لنقصان دلالتها على معنى الحدث، تنزلت منزلة الحرف، حتى سُمي مرفوعها اسماً ومنصوبها خبراً .

قولــه : « ونقصـانهن . . . »

أي سميت هذه الأفعال ناقصة لأنها سلبت دلالتها على الحدث وإنما دلالتها على الزمان لا غير فعوِّضت الخبر فلم يُسْكَتْ على مرفوعها، حتى لو قلت : «كان زيد»، لم يكن كلاماً ما لم تأت بخبر نحو : «منطلقاً» لأن «كان» يدل على الزمان فقط، ولا تحصل الفائدة إلا بالخبر كما أنك إذا قلت : «زيد فيما مضى» لم يكن كلاماً حتى تأتي بخبر نحو: «زيد أخوك فيما مضى»، ووجه التشبيه بما مضى أن «كان» دلالته على الزمان .

فإن قلت : «زيد أخوك» ، كلام مستقل بنفسه، فإذا دخلت عليهما «كان» لم يُفد إلا معنى يتصـور في مضمـون الجملة ولا يتحصـل بدونها، فيلزم أن يحكم عليها بالحرفية كما حكم على همزة الاستفهام وحروف النفي وحروف الجرّ بالحرفية لدلالتها

على معان لا يتصور تحقيقها إلا في شيئين. ألا ترى أنك إذا قلت : «أَزَيْد ذَهَبَ» فمعنى الاستفهام لم يرد عليه ذات زيدٍ لأن وجوده متحقق عندك، ولا على الذهاب مقترناً بالزمان الماضي، لأنه تحقق عندك ذهاب زيد منطلقاً فيما مضى، في الزمان، وإنما ورد الاستفهام على إضافة الذهاب إلى زيد فوضح من هذا أن معنى الهمزة معنى نسبي لا يتحقق حصوله إلا في شيء فلذا حكم على هذه الهمزة بالحرفية، إذ الحرف ما دل على معنى في غيره، والمراد ما ذكرته.

وعلى هذا نحو : «ما ذهب زيد»، لأنك تنفي الذهاب الحاصل «من زيد»[1]. وعلى هذا فأنت غير مخبر بوجود زيد فيما مضى ولا بالذهاب مطلقاً فيما مضى بل المراد أن تخبر بحصول ذهاب من زيد فيما مضى وهذا المعنى، أعني الدلالة على المضي لا يتصور بدون هذين الجزأين بحيث لا يجوز انفكاك أحدهما عن الآخر، فاللفظ الدال على هذا المعنى وجب أن يكون حرفاً.

قلت : إنما حكمنا على هذه الكلمات بالفعلية لأنا وجدناها دواخل في حد الفعل، لأنها دوالّ على اقتران حدث بزمان على ما ذكرنا قبل.

فإن قلت : لفظ الفعل هنا منقسم على الحدث والزمان، فالزمان يستفاد من «كان» والحدث من الخبر، فيلزم أن تكون «كان» جزءَ فعلٍ، لأنه لا يكون فعلاً حتى ينضم إليه الخبر. قلت: لذا سموه فعلاً ناقصاً، ونظيره في الأسماء : «الذي» حيث حكم باسميته مع أنه لا يتم بدون الجملة، فكما أنه لا مجال إلى إنكار اسمية الموصولات «لأن لها»[2] من تمامها أسماء من جمل تصحبها، كذلك لا مجال إلى إنكار فعلية هذه الكلمات، وإن لم يكن لتمام فعليتها بد من أخبار تصحبها.

---

(١) في ن : «من زيد فيما مضى» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ن : «مع أن لها من تمامها» وفي ع : «مع أنها لا بد لها في تمامها اسماً» والمثبت من الأصل .

* فصـــل * وَلَمْ يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ مِنْهَا إلَّا كَانَ وَصَارَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ ، ثُمَّ قَالَ وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ ٱلْفِعْلِ مِمَّا لاَ يَسْتَغْنِي عَنِ ٱلْخَبَرِ. وَمِمَّا يَجوزُ أَنْ يَلْحَقَ بِهَا عَادَ وَآضَ وَغَدَا وَرَاحَ ، وَقَد جَاء (جَاءَ) بِمَعْنَى صَارَ فِي قَوْلِ ٱلْعَرَبِ مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ. . .

قولــه : «لم يَكُنَّ . . . . » هو بتشديد النون .

قولــه : «ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام . . . »

لم يحصر سيبـويه[1] جميع الأفعـال النـاقصة، سالكاً لطريقة الاختصار، إذْ ذِكْرُ البعض يدل على ذِكْر الكل مع أن الغنية عن ذكر البواقي قد حصلت بما بيَّنه من المعنى وهو قوله :

«وما كان نحوهن من الأفعال، مما لايستغني عن الخبر»[2].

قولــــه : « ومما يجوز أن يلحق بها آض . . . »

أصل آض : العود إلى الشيء، تقول: فعل ذلك أيضاً إذا فعله معاودا، فاستعير لمعنى الصيرورة لاتفاقهما في معنى الانتقال، تقول: «صار الفقيرُ غنيًّا»، «وآض غنيًّا» ومثل آض: «عاد ، وراح»، لأنهما مثله في أنّ أحدَ وجهي استعمال كل واحد منهما لتقرير الشيء على صفة، فلزم عند ذلك أن تكون هذه الأفعال من الأفعال الناقصة «لمشاكلتها لها»[3] في المعنى الذي كانت ناقصة به.

---

(١) اقتصر سيبويه في حديثه عن الأفعال الناقصة على «كان ويكون وصار، وما دام وليس» قصداً للاختصار بقوله : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر» انظر الكتاب ١ : ٤٥ .

(٢) هذا نص عبارة سيبويه وقد بدّل الجندي فيها بقوله : (نحوهن من الأفعال) والذي في سيبويه: (نحوهن من الفعل) انظر الكتاب ١ : ٤٥ .

(٣) في ع و ن : «لمشاركتها لها» والمثبت من الأصل .

... وَنَظِيرُهُ : قَعَدَ في قَوْلِ ٱلْأَعْرَابِيِّ : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ .

* فصـــل * وَحَالُ ٱلْاسم والخَبَرِ مِثْلُهُمَا في بَابِ ٱلْابتداءِ مِنْ أَنَّ كَوْنَ ٱلْمَعْرِفَةِ آسمًا والنَّكِرَةِ خَبَرًا حَدُّ ٱلكَلَامِ وَنَحْوُ قَوْلِ ٱلْقِطَامِيِّ :

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ ٱلْوَدَاعَا *

قولــه : « ما جاءت حاجَتَك . . . »

في جاءت : ضمير «ما» أثبته لأنه في معنى الحاجة كقولهم : «من كانت أمك». وحـاجتـك بالنصب خبر جاءت بمعنى صارت تقـديره : أية حاجـة صارت هي حاجَتَك؟ وهل يقتصر في مجيء «جاء» بمعنى «صار» على هذا المحل أو تعدى إلى غيره؟، فيه نظر. قال بعضهم: الأولى أن يعدّى لأنهم يقولون : جاء البُرُّ قَفِيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ، على أنه قيل: إنَّ قَفِيزَيْنِ حال. وهو ضعيف، لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البر بالمجيء عن نفسه، وإنما قصدوا حصوله على هذه الصفة، فوجب أن يكون مما نحن فيه، فصح استعماله في غير هذا الموضع.

قولــه : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ . . . . »

أي : حدَّدها . وشفرة السيف : حدّه . والظاهر أن «قَعَدَ» بمعنى «صار» : مخصوص بمحله المذكور، إذ لا يقال : قعد زيدٌ كاتباً على نحو : صار كاتباً، ولكن لا يبعد أن يقال: «قعد زيد كأنه سلطان» ، على نحو ما نحن فيه من إرادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصاً بمثل ذلك.

قولـه : « حدّ الكلام . . . . »

أي : أصل الكلام وقياسه لما مر في باب الابتداء .

٥٢٧ ـ قولـــــه : وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ . . . . [1]

---

(١) هذا بعض بيت من الوافر نسبه البغدادي في الخزانة للقطامي . ووجدته مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٠ مدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان بنو أسد أحاطوا به في نواحي الجزيرة

وقول حسان :

* يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ *

وبيت الكتاب :

* أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ *

الأبيـــات .

الاسم في بيت حسان[1] بمنزلة النكرة الموصوفة على نحو ما سبق في :

شَـرٌّ أَهَـرَّ ذا نَـابٍ

أي : «عَسَلٌ أيُّ عَسَلٍ» و «مـاءٌ أَيُّ مَـاءٍ» .

وهكذا بيت القطامي لأن التقدير : لا يك وداع في موقف وداعك .

وبيت الكتـاب :

٥٢٨ - .... أَظَـبْـيٌ كَانَ أُمُّـكَ أَمْ حِمَارُ[2]

شـــاذ .

وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم وحماه ومنعه وحمله وكساه وأعطاه مائة ناقة فمدحه بهذه القصيدة . والبيت بتمامه :

قِفِي قَبْلَ ٱلتَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا   وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ ٱلْوَداعَا

انظر الخزانة ٢ : ٣٦٧ - ٣٧٣ وشرح ابن يعيش ٧ : ٩١ - ٩٢ ، و«ضُباعا» : مرخم ضُباعة فحذفت الهاء للترخيم . والشاهد فيه رفع «موقف» وهو نكرة ونصب «الوداعا» وهو معرفة .

(١) نص البيت وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣ :

كأنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وترتيبه السادس من قصيدة لحسان بن ثابت عدتها اثنان وثلاثون بيتاً من الوافر قالها في مدح المصطفى صلى الله عليه وسلم قبل فتح مكة . وفي قوله : سلافة وردت رواية سبيئة ورواية ثالثة خبيئة . وسيأتي بيان في موضع الشاهد فيه عن قرب .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٤٨ إلى خِداش بن زهير وكذلك المبرد في المقتضب ٤ : ٩٤ وكذلك ابن يعيش في شرحه ٧ : ٩٤ - ٩٥ وصدر البيت الشاهد :

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ

. . . .

(قولــــه : « من القلب الذي عليه أمن الإلباس . . . »

يريد أن القياس على خلاف ما جاءوا به ، وهـو رَفْـعُ المعـرفة ونصب النكرة، فخالفوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس)[1]، ووجه كونه من هذا الباب : أن كان مفسرة للفعل المقدر بعد همزة الاستفهام، لأن تقدير الاستفهام بالفعل أولى. وإذا قدّر الفعل وجب أن يكون على حسب المفسَّر والمفسِّر كان، فوجب أن يكون التقدير: «أكان ظبي أمَّك» فهذا وجه تقدير كون اسم كان نكرة هنا، وخبرها معرفة.

وقال بعضهم : إن موضع الاستشهاد أن الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة نكرة، والخبر معرفة وهذا غير مستقيم، لأنك لو قلت : «جاءني رجل وكان راكباً» (لاستقام)[2]، ولم يعد الاسم لكونه ضمير نكرة خارجاً عن القياس .

والظبي مثل في الضعف، والحمار مثل في القوة. فقال: أيهما كان أمك فلا أبالي بك .

أول بيت حســان :

٥٢٩ ـ كَأَنَّ سُلاَفَــةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ[3]

وقال ابن يعيش في شرحه : (والمعنى أنه يصف إضراب الناس عن الشرف بالأنساب، وأنه إذا حصل للإنسان الاستغناء بنفسه لم يبال إلى من انتسب من الأمهات، وضرب الظبي والحمار مثلاً لفضل الظبي ونقص الحمار، وذكر الحول لذكر الظبي والحمار، لأنهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما، فتقرر بما ذكرناه أن باب كان القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة، ولا يحسن عكس ذلك إلا عند الاضطرار) أ. هـ. وموضع الشاهد فيه هنا على وجه الشذوذ جملة اسم كان نكرة والخبر معرفـة .

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ع والمثبت من ن وأظنه زيادة من الناسخ لوقوعه معترضاً بين الكلام.

(٢) في الأصل « لا يستقيم » وهو تحريف وصوابه المثبت من ع و ن .

(٣) هذا صدر بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣ وروايته هناك : «كأنَّ سبيئةً» وعجزه :

. . . .

وَبَعْـــدَهُ :

عَلَى أَنْـــيَابِهَـــا ، أَوْ طَعْـــمَ غَضٍّ مِنَ آلــتُّــفَّـــاحِ هَصَّرَهُ الجَنَـــاءُ[1]

السُّلافةُ : أول ما يسيل من ماء العنب، وهو أرقُّ ما فيه، وبيت رأس: موضع بالأردن، ويـــروى:

كَأَنَّ خَبِيئَـــةً . . . .

وهي الخمر المصونة المضنون بها ، و«يكون مزاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ» : جملة في موضع الوصف (لسُلافة)، وخبر «كأنّ» : «على أنيابها»، وهَصَّـرَهُ : أماله، والاجتناء : أخـذ الثمر من الشجر. وطعمُ : عطف على سلافة. شبه طعمَ رِقِيها بطعم خمر هذه صفتها، أو تفاح غـضٍّ .

وفي قولـه : «يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ)، أوجـه :

* أحـدهـا : أنَّ «عسل» اسم يكون، ونصب (مزاجها) على أنه خبر «يكون»، وَحَسُنَ ذلك من قبل أنَّ «عسلاً وماءً» جنسان، والجنسُ يقربُ من المعرفة. ألا ترى أن قولك : «الرجل خير من المرأة» في الفائدة مثل قولك : «أرجلٌ خيرٌ أمْ آمـرأَةٌ؟» ، ويقـوِّي ذلـك أيضـاً رجـوع الضمير من «مِزَاجَهَا» إلى نكرة وهي «سُلَافَةٌ»، لأنَّ ضمير النكرة كالنكرة، فكأن الاسم والخبر نكرتان.

. . . . يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ

قال البرقوقي في شرح البيتين الواردين في المتن: (يقول: كأنّ على أنيابها خمراً مجلوبة من بيت رأس مزاجها عسل وماء، أو بطعم تفاح غضٍ، فالسبيئة:الخمر،سميت بذلك لأنها تُسْتَبَأُ، أيْ تُشْتَرَى لتشربَ ولا يقال ذلك إلاّ في الخَمْرِ.

الديوان ص ٣ .

(١) ديوان حسان ص ٣. والشاهد في البيت الذي قبله : نصب «المزاج» بأنه خبر يكون وهو معرفة، ورفع العسـل والماء بأنه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة. وانظر الخزانة ٩ : ٢٢٤ ـ ٢٣٧، فللبغدادي حديث مستفيض حول الشاهد.

. . . .

---

* الثـاني : أن تجعل «مزاجَهَا» ظرفاً وتنصبه بالخبر المحذوف كأنك قلت: «يكون عسلٌ وماءٌ مستقرَّين في مزاجها» وهذا عن أبي عليّ.
* الثالث أن ترفع مزاجَهَا بـ (يكون)، وتنصب عسلاً على الخبر، وترفع «ماء» بفعل مضمر كأنه قال: يكون مزاجها عسلاً يخالطه ماء.
* الرابـع : أن ترفع «مزاجها» بالابتداء، وترفع «عسلاً وماء» بالخبرية للمبتدأ، والجملة الاسمية خبر يكون، وفي يكون اسمها مضمر وهو ضمير الشأن.

... مِنَ ٱلْقَلْبِ ٱلَّذِي يُشَجِّعُ عَلَيْهِ أَمْنُ ٱلْإِلبَاسِ ، وَيَجيئَانِ مَعْرِفَتَيْنِ مَعاً وَنَكِرَتَيْنِ، وَيَجِيءُ ٱلْخَبَرُ جُمْلَةً وَمُفْرَداً بِتَقَاسِيمِهَا.

* فصــــل * وَكَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : نَاقِصَةٌ كَما ذُكِرَ ، وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى وَقَعَ وَوُجِدَ ، كَقَوْلِهِمْ : كَانَتِ ٱلكَائِنَةُ، وَٱلْمَقْدُورُ كائنٌ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾.

قولــه : « من القلـب . . . . »

أي هذه الأبيات من القلب لأنه لا يشكل كقولهم : «أدخلت القلنسوة في رأسي»، و «الخاتم في إصبعي» وأصل الكلام :

أدخلت رأسي في القلنسوة، وإصبعي في الخاتم، فكذا فيما نحن بصدده.

قولـــه : « ويجيئـان معرفتيـن . . . . »

الحاصـل : أن المبتدأ والخبر معرفتان، أو نكرتان، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، أو على العكس. مثاله : «كانَ زيدٌ المنطلقَ»، «كان رجلٌ ظريفٌ منطلقاً»، «كان زيدٌ منطلقاً»، «كانَ مَزاجَها عَسَلٌ وَمَـاءٌ».

قولــه : « بتقاسـيمها . . . »

الضمير فيه للجملة، والمراد بتلك التقاسيم الجمل الأربع .

قولــه : «كانت الكائنة . . . »

أي حدثت الحادثة . والمقدور حادث ، واجد ، ناشيء فحدث.

ونظيره قولــه :

٥٣٠ ـ وَعَيْنَـــانِ قَالَ ٱللَّهُ كُونَـــا فَكَـانَتَـا فَعُـولاَنِ بِٱلْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ ٱلْخَمْرُ[1]

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧٨ والخصائص ٣ : ٣٠٢ من غير عزو وكذلك في الاقتراح في علم أصـول النحو ص ١٣٩ من غير عزو أيضاً والبيت ترتيبه السادس والعشرون من قصيدة لذي الرمة عدتها ستون بيتاً من الطويل ومطلعها:

أَلا يَا ٱسْلَمي يَا دارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى وَلاَ زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ ٱلْقَطْرُ

... وَزَائِدَةٌ في قَوْلِهِمْ : « إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْداً ».

وَقَـالَ :

جِيَـادُ بَنِي أَبِي بَكْـرٍ تَسَامَى عَلَى - كَانَ - ٱلْمُسَوَّمَةِ ٱلْعِرَابِ

ولما استعمل «كان» في هذه الأمثلة بمعنى «حصل» الشيء في نفسه لم يقتض إلاَّ مرفوعاً لا غير، لانتفاء المعنى الذي به كانت ناقصة وهو تقدير الشيء على صفة.

قولـه : « إنّ من أفضلهم كان زيدا ... »

زيدت كان لتوكيد مضمون الجملة، ووجه التوكيد أنَّ «كان» لما كان معناها الوجود، دل بها على وجود الفضل لزَيْدٍ مع تحقيق إنّ لذلك، وتعريف كان الزائدة أنْ يبقى الكلام بعد حذفها على معناه إلا في التأكيد وهذا معنى الزائد في كل موضع.

قولـه :

٥٣١ - .... عَلَى - كان - المُسَوَّمَةِ ...... [1]

وموضع الشاهد فيه قوله : «كونا فكانتا» حيث استعملها تامّتين فاكتفيتا بمرفوع فقط وهو الفاعـل لدلالة كل من «كونا» و«فكانتا» على الحدوث على خلاف لو استعملتا ناقصتين للزمهما مرفوع ومنصوب.

(١) هذا بعض بيت من الوافر وهو بتمامه كما ورد في الخزانة ٩ : ٢٠٧ :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى - كَانَ - ٱلْمُسَوَّمَةِ ٱلْعِرَابِ

في حين أن روايته في المفصل ص ٢٦٥ وشرح ابن يعيش ٧ : ٩٨ :

جِيَادُ بَنِي .... والسراة : جمع سري وقيل اسم جمع له، وهو الشريف، وقيل يحتمل أن يكون جمع سار، وتسامى أصله تتسامى، والمُسَوَّمَةُ الخيل المعلّمة ، وفي رواية جياد: جمع جواد وهو الفرس السريع العدو. والمعنى: هذه الخيول التابعة لبني بكر تفضل على خيول غيرهم - الخزانة ٩ : ٢٠٩، والشاهد في البيت زيادة كان، والمراد على المُسَوَّمَةِ العِرَابِ.

. . . وَمِنْ كَلَامِ ٱلعَرَبِ : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ ٱلخُرْشُبِ ٱلْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ ـ كَانَ ـ مِثْلُهُمْ ، وَالّتِي فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ يَتَوَجَّهُ عَلَى ٱلْأَرْبَعَةِ .

يعني على الخيل المُسَوَّمَةِ المُعَلَّمَةِ، أي ذات الشِّيَاتِ[1].

والعِرابُ : العربيـة .

قولــه : « ومن كلام العرب . . . . »

الخرشب : اسم رجل ، والكَمَلَةُ : الكاملون جمع كَامِـلٍ .

(لَمْ يُوجَدْ ـ كَانَ ـ مِثْلُهُمْ) : أي لم يوجد مِثْلُهُمْ أَلبَتَّةَ، وارتفاع المثل بـ «يوجـد» لا بـ «كـان».

قولــه : «والتي فيها ضمير الشأن . . . . »

نحـو : «كان زيد منطلق». أي : كان الشأن زيد منطلق على أن الشأن المضمر اسم له والجملة خبر له .

قولــه : « يتوجه على الأربعة . . . . »[2]

فالنـاقصـة على أن «قلب»[3] اسم كان، وله ظرف مستقر فسيبويه[4] يستحسن تقديمه نحو : «ما كان فيها أحدٌ»، وإن كان لغواً، فالأحسن هو التأخر نحو : ما كان أحد خيراً منك . والتامة على أن الظرف لغو و«قلب» مرتفع بالفاعلية أي : لمن حصل له قلب، والزائدة على أن التقدير: «لمن له قلب». والتي فيها ضمير الشأن على أن المعنى لمن كان الشأن له قلب، و «قلبٌ» هنا مرتفع بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله

(١) الشِّيات : جمع شِيَة وهو لون الفرس سواد في بياض أو بياض في سواد. اللسان : (وشي).

(٢) انظر توجيه ابن يعيش للوجوه الأربعة في (كان) من قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ - شرح المفصل ٧ : ١٠٢.

(٣) يعني بقوله (قلبٌ) ما ورد في الآية التي استشهد بها الزمخشري في المتن من قوله تعالى: ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾آية ٣٧ من سورة ق.

(٤) انظر رأي سيبويه في الكتاب ١ : ٥٥ .

. . . وَقِيلَ فِي قَوْلِـهِ :

بِتَـيْهَـاءَ قَفْـرٍ وَٱلْمَـطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا ٱلْحَـزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًـا بُيُوضُهَا

أَنَّ كَانَ فِيهِ بِمَعْنَى صَارَ .

لاعتماده على ضمير الشأن الذي هو المبتدأ في الحقيقة كما ارتفع في الوجه الثالث أيضاً بالظرف لاعتماده على الموصول .

قولـه :

٥٣٢ ـ بِتَيْهَاءَ . . . .[1]

التيهـاءُ : المفازةُ ، والواو في «والمَطِيُّ» للحال، والحَزْنُ : الأرض الصلبة. والبَيوض بفتح الباء : مبالغة في البائض، شبه المطي بالانقاب في السير، ويرى المفازة إياها بالفراخ بعد أن كانت سماناً قوية قبل ذلك كالقطا البَيوض، بإضافة الفراخ إلى ذلك، وإنما تعذر حمل «كان» في البيت على أن تكون تامة، إذ لو حملت عليها يجب أن يكون «فراخاً» حالاً فيلزم أن يكون القطا البيوض يوجد حال كونها فراخاً وهو محال، مع أداء هذا إلى فساد معنى البيت. ولم تحمل على كونها زائدة إذ لو حملت عليه لامتنع نصب «فراخاً» ولفسد المعنى أيضاً؛ لأن البيت يكون للإخبار بإنّ البيوض فراخ وليس كذلك، ولم تحمل على «كان» التي فيها ضمير الشأن للوجهين الذين ذكرناهما آنفاً في امتناع حملها على الزيادة، ولم تحمل على كونها ناقصة، لأن «كان» الناقصة لا تدل على

---

(١) هذا أول البيت الذي استشهد به الزمخشري في المتن والبيت من الطويل ونصه :

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا ٱلْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

وقد نسبه ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٠٢ لابن كنزة وقد صحّح البغدادي نسبة البيت إلى ابن أحمر في الخزانة ٩ : ٢٠٥ . وقال في شرح البيت وتفسيره التيهاء : المفازة التي لا يُهتدى فيها. والقفرُ: المكان الخالي، والقطا: طائر سريع الطيران. والحَزْن: بفتح الحاء وسكون الزاي، ما غلظ من الأرض، وبُيُوضها جمع بيض. ومعناه: أن المطيَّ سريعة السير كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت أفراخاً فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها. والشاهد فيه قوله: كانت فراخاً بيوضها» على أن (كان) فيه بمعنى صَـارَ.

*** فصـــل * وَمَعْنَى « صَارَ » ٱلانتِقَـالُ ، وَهُـوَ في ذٰلِـكَ عَلَى ٱسْتِعْمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا كَقَوْلِكَ : صَارَ ٱلفَقِيرُ غَنِيًّا وَٱلطِّينُ خزَفاً. وَالثّاني : صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو، وَمِنْهُ كُلُّ حَيٍّ صَائِرٌ إِلى ٱلزَّوَالِ .**

الانتقال وإنما يدل عليه «صار». وإنما المراد هنا الانتقال لأن المراد تشبيه المطيّ المتنقلة من السمن إلى الهزال.

قولـه : « ومعنى صار الانتقال . . . . »

أي الانتقال من حال إلى حال أخرى لم يكن عليها الشيء نحو : « صار زيدٌ غنيًّا» أي بعد أن كان فقيراً، بخلاف «كان» فإنه يدل على الماضي من غير أن يدل على الانتقال.

قال المصنف :(«كان»عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارىء)، وإذا كان الأمر على هذا جاز :﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[1] لأنـه موصوف بذلك في الأزمنة الماضية كما هو موصوف به في الحال والاستقبال.

وأما صار : فلا يجوز، لأنك إذا قلت : «صار زيدٌ غنيا» فهذا يدل على أنه لم يكن كذلك في الزمان السابق، وإنما يحكم بذلك في الزمان الثاني فلا يجوز «صَارَ اللَّهُ عليماً حكيماً»، وصفات الله تعالى متعالية عن التغيير والحدوث .

قولــه : « صار زيد إلى عمرو . . . »

ما ذكرنا من قولهم : «صار زيد غنيًّا»، كان في الانتقال من حال إلى حال وهو معنى للشيء ووصف فيه، وقولهم : «صار زيدٌ إلى عمرٍو» في الانتقال من مكان إلى مكان، ألا ترى أن معنى هذا المثال تحول زيد من المكان الذي كان فيه إلى المكان الذي هو فيه عمرو إلا أنّ «صارَ» هذه تامة كما أن معناه وهو تحوّل كذلك بدليل أنه

---

(١) سـورة الفتـح آية ٤ .

* فصـــل * وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى عَلَى ثَلاَثَةِ مَعَانَ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَقْرِنَ مَضْمُونَ ٱلْجُمْلَةِ بِالأَوْقَاتِ ٱلخَاصَّةِ ٱلَّتِي هِيَ ٱلصَّبَاحُ وٱلمَسَاءُ ، والضُّحَى عَلَى طَرِيقَـةِ : كَانَ ، وَالثَّانِي أَنْ تُفِيدَ مَعْنَى الدُّخُولِ فِي هٰذِهِ ٱلأَوْقَاتِ كَأَظْهَرَ وَأَعْتَمَ ، وَهِيَ فِي هَذَا ٱلوَجْهِ تَامَّةٌ يُسْكَتُ عَلَى مَرْفُوعِهَا .

قَالَ عَبْدُ ٱلوَاسِعِ بنِ أُسَامَةَ :

وَمِنْ فَعَــلاَتِي أَنَّني حَسَنُ القِـرَى إِذَا ٱللَّيْلَةُ ٱلشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

يتعدى إلى مقتضاه بحرف الجر كسائر الأفعال غير المتعدية .

قولـــه « على ثلاثة معان . . . . »

* (الأول : أصبحَ زيدٌ عالماً فكأنك قلت دخل في وقت الصباح وهو عالم .

* الثاني : أصبح زيد أي في وقت الصباح)[1] .

* الثالث : أن تكون هذه الأفعال بمعنى صار، من غير أن يوجد فيها معنى الوقت الذي هو الصباح والمساء والضحى .

قولــه :

٥٣٣ ـ . . . . إِذَا ٱللَّيْلَةُ ٱلشَّهْبَاءُ . . . . [2]

---

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في نسخة ن «الأول أن يقرن الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان يعني أنها تكون ناقصة، وإذا كانت ناقصة وجب أن يعـطى الخبر حكم معناه، ومعناه الدلالة على الدخول في هذه الأوقات في حال نسبته لموصوله، فإذا قلت أصبح زيد عالماً فقد أعطت أصبح لعالماً حكم الإصباح حتى صار المعنى أنه منسوب إلى صاحبه في وقت الإصباح دون غيره. والثاني: أن تقيد معنى الدخول في هذه الأوقات وحينئذ تكون تامة لا خبر لها كما تقول: أظهرنا وأعتمنا، فكأنك قلت دخل في وقت الصباح.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل نسبه ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٠٤ إلى عبدالواسع بن أسامة، وهو بتمامه :

وَمِنْ فَعَلاَتِي أَنّني حَسَنُ ٱلقِرَى إِذَا ٱلليلةُ ٱلشَّهْبَاءُ أَضْحى جَليدُهَا

... وَالثَّـالِثُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، وَأَمْسَى أَمِيراً ، وَقَالَ عَدِيّ بْنُ زَيْدٍ :

ثُمَّ أَضْـحَـوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلْـوَتْ بِهِ ٱلصَّبَا ٱلـدَّبُورُ

الجليـد : ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض ، كذلك السقيط[1] والضّريب[2].

وقـولـه أضحى ، أي : دخل في وقت الضحى ، معناه داخلَ جليدها في وقت الضحى ، وصف الليلة بالشهبة لوقوع الجليد فيها، ووصف الجليد بالمكث إلى زمان ارتفاع الشمس في النهار، وغرضه من البيت أنه وصف نفسه بكونه مضيافاً وبالغ في ذلك حتى أن القحط لا يمنعه من ذلك بل يستمر فيه الأوقات كلها . والجدب عندهم يكون في الشتاء وذلك لفقد المراعي ، وانقطاع الحبوب والثمار .

قولـــه :

٥٣٤ ـ ثُمَّ أَضْحَوْا . . . . [3]

أي صاروا ، ولا يستقيم اعتبار الوقت هنا إذا لم يقصد أنهم في الضحى على هذه

والشـاهـد فيه قوله : «أضحى جليدها» حيث اكتفى الفعل (أضحى) الذي هو في زمرة الأفعال الناقصة اكتفى هنا بمرفوع أي بفاعل والمعنى صار جليدها في وقت الضحى .

(١) السقيط : الثلج والجليد . اللسان (سقط) .

(٢) الضريب : الصقيع والجليد. اللسان (ضرب).

(٣) البيت بتمامه :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ

وهو من الخفيف نسبه الزمخشري في المفصل ٢٦٦ إلى عدي بن زيد وكذلك ابن يعيش في شرحه ٧: ١٠٥ قال النعســاني في شرح الشاهد . والشاهد فيه أن أضحوا بمعنى صاروا . والمعنى : أن هؤلاء الذين ذكرهم في الأبيات السابقة أبادتهم صروف الأيام وفرّقت جماعتهم فصاروا كأنهم ورق شجر يبس ففرقته أيدي الريح . المفصل ٢٦٦ ـ ٢٦٧ . وقال ابن يعيش في معرض شرحه لقاعدة الشاهد: الوجـــه الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص نحو قولك: «أصـــبح زيد فقيراً وأمسى غنيًّا» تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص ومنه قول عدي بن زيد« ثم أضحى . . . . » البيت . انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١٠٤ ـ ١٠٥ .

* فصـــل * وَظَلَّ وَبَاتَ عَلَى مَعْنَيَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : ٱقْتِرَانُ مَضْمُونِ ٱلْجُمْلَةِ بِٱلْوَقْتَيْنِ ٱلْخَاصَّيْنِ عَلَى طَرِيقَةِ كَانَ ، وَٱلثَّانِي : كَيْنُونَتُهُمَا بِمَعْنَى صَارَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾.

* فصـــل * وَالَّتِي أَوَائِلُهَا ٱلْحَرْفُ النَّافِي فِي مَعْنًى وَاحِدٍ ، وَهُوَ ٱسْتِمْرَارُ ٱلْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ فِي زَمَانِهِ . .

الصفة لعدم التخصيص، أي هم على هذه الصفة في جميع الأوقات .

وألْوَى به : ذهـب .

قولـه : « على معنيين . . . . »

أي أن «ظل وبات» كأصبح وأمسى وأضحى في معانيهن إلا في الدخول في الوقت الخاص. أي هما لا تأتيان تامّتين وعَنَى بالوقتين الخاصين النهار والليل. فالنهار : لظلَّ، والليل : لبـات، والمعنى لهما بالنسبة إلى الوقتين كمعنى أصبح بالنسبة إلى الصبـاح في الوجه الأول من وجوهه الثلاثة. ومعناه في ذلك الوجه : الدلالة على الدخول في وقت الصبح في حال نسبة الخبر لمن هو له .

وقوله جل وعز :﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾[1] يجوز أن يوجّه على المعنيين إذ الولادة تتفق بالليل فيظلّ نهاره كئيباً مُرْبَدَّ الوجه لأنوثة المولود، ويجوز أن لا يتعلق بالوقت الخاص وهو النهار، بل يستمر على ذلك ليلاً ونهاراً فظل على هذا: يكون بمعنى صار[2].

قولـه : «وهو استمرار الفعل بفاعله . . . . »

أراد بالفعل الخبر، وبالفاعل من ينسب إليه الخبر .

---

(١) سورة النحل آية ٥٨ .

(٢) انظر رأي الزمخشري في الكشاف ٢ : ٤١٤ .

. . . وَلِدُخُولِ ٱلنَّفْيِ فِيهَا عَلَى جَرَتْ مَجْرَى كَانَ فِي كَوْنِهَا لِلْإِيجَابِ ، ومِنْ ثَمّ لَمْ يَجُزْ مَا زَالَ زَيْدٌ إلّا مُقِيماً .

وخُطِّىءَ ذُو الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ:

* حَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إلّا مُنَاخَةً *

وقولــه : « في زمانـه . . . . »

معناه من حين صلح له، (ويحتمل أن يريد بالفعل)[1] نفس هذه الأفعال التي هي ما زال وأخواته، وبالفاعل أسماءها، لأنها فاعلات في التحقيق فيكون المعنى أن ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت أخبارها على الصفة المراد بها وهـو معنى الاستمـرار من حين صلح له، وإذ قد عرفت ما ذكرناه فاعرف أن الأفعال الداخل عليها حرف النفي موجبة من قِبَلِ أن في هذه الأفعال معنى النفي، فلما دخل عليها الحرف النافي انقلبت موجبة لأنّ نفي النفي إيجاب، ألا ترى أنك إذا قلت : «انتفى الشيء»، فهو نقيض قولك : «ثبت الشيء» ووجب، وإذا قلت : «ما انتفى» فهو مثل قولك : «ثبت» وإذا كان كذلك كان قولك : «مازال» بمنزلة كان في أنه إيجاب، ولذا امتنع : (مازال زيد إلا مقيماً)، كما امتنع : (كان زيدٌ إلا مقيماً)، لأنَّ «إلّا» يؤتى به لنقيض النفي نحو : ما مررت إلا بزيد، نفيت المرور أولاً ثم أدخلت إلا فأثبتـه لزيد ونقضت النفي، وإذا كان الكلام إثباتاً فالإتيان بإلا محاولة لإثبات الثابت وهو بمكان من الإحالة.

قولــه[2] :

٥٣٥ ـ حَرَاجِيـجُ . . . .

---

(١) في ن : « ويحتمل أن يريد باستمرار الفعل » والمثبت من الأصل وع .

(٢) القائل ذو الرمة وهذا البيت في ديوانه ٣ : ١٤١٩ وترتيبه السابع عشر من قصيدة له عدّتها اثنان وسبعون من الطويل ونص البيت الشاهد:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلّا مُنَاخَةً   عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

... وَتَجِيءُ مَحْذُوفاً مِنْهَا حَرْفُ ٱلنَّفْي ، قَالَتْ ٱمْرَأَةُ سَالِمِ بْنِ قُحْفَانَ :

الحُرْجُوجُ : الناقة الطويلة الظهر «فُعلُول»[1] من الحَرَجِ وهو النَّعش، ويصدِّقُهُ قول طَرَفَةَ :

٥٣٦ ـ أَمُونٍ كَأَلْوَاحِ ٱلإِرَانِ نَسَأْتُهَا عَلَى لاَحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ[2]

أي ناقة يُؤْمَنُ عِثَارُهَا في سيرها وعدوها، وعظامها كألواح التابوت العظيم ضربْتُها بالمِنْسَأَة، وهي العصا، على طريق واضح كأنه كساء مخطط. شبه الطريق بذلك لما فيه من أمثال الخطوط.

تمامـــه :

عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

وجه التخطئة ظاهر. وجاء في تصحيحه وُجَيْهٌ يريد: لا تنفك عن أوطانها، أي : (لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال إحدى هاتين الحالتين). إما الإناخة على الخسف وهو الحبس من غير علف في المراحل، أو السير في البلد القفر.

فكما أن الإتيان بـ (إلا) بعد «لا تنفصل» مستقيم، كذلك الإتيان بها بعد «لا ينفك» .

قولــه : «وتجيء محذوفاً . . . . »

والخسف : الجوع» والمعنى : ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حالة إناختها على الخسف. ورمْيُ البلد القفر بها: أي التنقل من شدة إلى شدة، وهو شاهد على تخطئة ذي الرمة فيه لأنّ (ما تنفك) وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتّصل الاستثناء بخبرها، قال البغدادي في الخزانة ٩ : ٢٤٨ والمخطىء، هو أبو عمر بن العلاء. وانظر سيبويه ٣ : ٤٨ وابن يعيش ٧ : ١٠٦.

(١) في الأصل (فُعْلُوج) و ع : «فعلل» والمثبت من ع .

(٢) انظر ديوانه ص ١٢ والمعلقات السبع ص ١٤٣ وهذا البيت ترتيبه الثاني عشر من معلقة طرفة ابن العبد والتي عدتها اثنان ومائة بيت على بحر الطويل. وأمون : مأمونة العِثار، الإرانُ :

* تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا *

وَقَالَ آمْرُؤُ الْقَيْسِ :

* فقلت لها والله أبرح قاعدا *

حذف حرف النفي لأمن الإلباس، واشتهارها باقتران حرف النفي.

وقُحْفان : بضم القاف وسكون الحاء المهملة، وتمامه قوله :

٥٣٧ - . . . . لَهَا مَا مَشَى يَوْمـاً عَلَى خُفِّـهِ جَمَلْ[1]

قولـه : « تزال . . . . »

أي لا تزال حبال محكمات، أعد تلك الحبال لأجل الإبل، والضمير في «لها» للإبل.

وتمامُ قول آمرىء القيس :

٥٣٨ - . . . . وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالي[2]

التابوت العظيم، ونسأتها : زجرتها بالمنسأة وهي العصاة، واللاحب : الطريق الواضح، والبُرجُد: الكساء المخطط وتفسير البيت وارد في المتن.

(١) صـــدره :

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَــا . . . .

والبيت من الطويل نسبه البغدادي في الخزانة ٩ : ٢٤٦ إلى آمرأة سالم بن قُحفان، قال ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٠٩ : والمراد والله لا تزال، فحذف لا . والحبال : العهود، والمبرمات: المحـــكمات أعدها للمحبوبة مدة مشي الجمل على خُفّه، كما يقال ما طار طائر وما حنَّتِ النِّيب، ودلّ على إرادة القسم حذف حرف النفي، فلولا القسم لما ساغ الحذف، ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير لا نحو والله أقوم، والمراد لا أقوم وإنما لم يجز حذف غيرها لأنه لا يجوز حذف لم وما لأنّ لم عاملة فيما بعدها والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل، وكذلك ما قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز.

ولا يكون هذا الحذف إلا في القسم، لأنه لا يلبس بالموجب إذ لو أريد الموجب لأتى بأن واللام والنون وهو كثير. انتهى كلام ابن يعيش.

(٢) البيت بتمامه كما جاء في ديوان آمرىء القيس ص ١٤١ .

فقلت يَمِينُ اللّهِ أبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالي

وقـــال :

* تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ *

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾.

* فصـــل * وَ« مَا دَامَ » تَوْقِيتٌ لِلْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ : اجْلِسْ مَا دُمْتَ جَالِساً كَأَنَّكَ قُلْتَ ٱجْلِسْ دَوَامَ جُلُوسِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : آتِيكَ خُفُوقَ ٱلنَّجْمِ وَمَقْدَمَ ٱلْحَاجِّ . . .

قولـــه :

٥٣٩ ـ . . . . حَتَّى تَكُونَهْ[1]

أي : حَتَّى تَكُونَ أَنْتَ هالكاً، وبعده :

وهذا البيت ترتيبه الثالث والعشرون من قصيدة لامرىء القيس عدتها ثمانية وخمسون بيتاً من الطويل ومطلعها :

ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ ٱلبَالي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ ٱلخَالي

قال البغدادي في الخزانة ١٠ : ٤٣ : «على أن (يمين) روي مرفوعاً ومنصوباً بالوجهين. أما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي لازمي ونحوه. وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف الباء وصل فعلُ القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً به)أ. هـ ، والشاهد فيه حذف لا والأصل لا أبرح. فحذف لا من جواب القسم.

قال سيبويه: وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت آمرىء القيس: فقلتُ يمينُ الله . . . (البيت) جعلوه بمنزلة أَيْمُنُ الكعبة وأَيْمُ الله، وفيه المعنى الذي فيه، وكذلك أمانةُ الله» أ. هـ الكتاب ٣ : ٥٠٣ ـ ٥٠٤ وقال السيرافي في شرح هذا الشاهد: (والمعنى أن هذه المرأة لما وصل إليها آمرؤ القيس زجرته وأرادت أن ينصرف. فحلف أنه لا يبرح حتى ينال حاجته ولو ضُرب رأسه وأوصاله. وأوصاله: أعضاؤه. الواحد منها وِصْلٌ) أ. هـ شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٠٣ ـ ٢٠٤ وانظر ابن يعيش ٧ : ١١٠ .

(١) البيت بتمامه وهو من مجزوء الكامل :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وقد نسبه البغدادي في الخزانة ٩ : ٢٤٥ لخليفة بن براز وذكره الأنباري في الإنصاف ص

. . . وَلِذٰلِكَ كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى أَنْ يُشْفَعَ بِكَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ لَا بُدَّ لَهُ مِمَّا يَقَعُ فِيهِ .

* فصــــل * وَ « لَيْسَ » : مَعْنَاهُ نَفْيُ مَضْمُونِ ٱلْجُمْلَةِ فِي ٱلْحَالِ ، تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً ٱلآنَ ، وَلَا تَقُولُ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً غَداً ، وَالَّذِي يُصَدِّقُ أَنَّهُ فِعْلٌ لُحُوقُ ٱلضَّمَائِرِ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً بِهِ . . .

وَٱلْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو ٱلْحَيَاةَ مُغَيَّباً وَٱلْمَوْتُ دُونَهْ[1]

ويـروى : يرجو الحياة مُؤَمَّلاً .

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أنه كان يتمثل بهذا كثيراً[2].

قولــه : « وما دام . . . . . »

أما (ما دام) فمخالف (لما زال) فـ (ما) فيه مصدرية . فإذا قلت : «اجلسْ ما دمت جالساً» فكأنك قلت : «دوام جلوسك» ، وذلك المصدر بمعنى الزمان ، والتقدير : زمن دوام جلوسك ، ثم حذف المضاف الذي هو «الزمن» وأقيم المصدر مقامه كما في مثال «الكتاب» والتقدير : زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج ، حذف المضاف فيهما وأقيم المصـدر مقـامـه فصـار إلى قولـك : «خفـوقَ النجم ومقـدمَ الحاج» بنصب المصدرين ، فلما صار قولك : «ما دمت جالساً» ، في تقدير : زمن دوام جلوسك ، وقع التحديد للفعل السابق وهو «أَجلس» ، ولولاه لما وقع التحديد ، إذ الأصل في الأفعال التعميم والشياع .

قولــه : « ولذلك كان مفتقراً . . . . »

أي لكون قولك : « ما دمت جالساً » بمنزلة المصدر على معنى الزمان افتقر إلى

=

٨٢٤ من غير عزو وكـذلـك ابن عصفور في الضرائر ص ١٥٦ وابن يعيش ٧ : ١٠٩ ، والشـاهـد فيه قولـه : «تنفـك» حيث حذف حرف النفي والأصل لا تنفكّ وهو ما جوّزه الزمخشري في المفصل .

(١) الخزانة ٩ : ٢٤٤ .

(٢) انظر الخبر في الخزانة ٩ : ٢٤٤ .

. . . وَأَصْلُهُ : لَيِسَ كـ (صَيِدَ ٱلْبَعِيرُ) .

أن يشفع بكلام قبله وذلك الكلام في مثاله: (آجلس) تقول: «آجلس ما دمت جالساً»، ولا تقول: «ما دمت جالساً» من غير شيء قبله، كما لا تقول: «يوم الجمعة» وتسكت بل تذكر قبله فعلاً يقع فيه نحو: «خرجت يوم الجمعة» وتنصبه بذلك الفعل على أنه مفعول فيه لكونه من الظروف، فكذا هنا لأنه ظرف فلا بد له من فعل يذكر قبل .

قولـه : « والذي يصدّق. . . . »

أي : مصداق الفعلية في «ليس» لحوق الضمائر المرفوعة، وتاء التأنيث ساكنة به. تقول: لَسْتُ، لَيْسا، لَيْسُوا، وَلَيْسَتْ.

كما تقول : نَصَرْتُ، نَصَرَا، نَصَرُوا، وَنَصَرَتْ. ولحوقهما[1] من أمارات الفعل[2]

وعن بعض النحويين أنه قال: تحيَّرتُ في ليس أربعين سنة أهو فعل أم حرف؟ فإنك كلما حكمت بفعليته بما ذكرنا من لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به، يرد عليك الحكم بحرفيته لأنَّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره، «وليس» بتلك المثابة، فإنه يدل على نفي الحال والنفي إنما يتصور في الإسناد لا في أحد طرفيه فيلزم أن يحكم عليه بالحرفية كما حكمت على «ما» التي لنفي الحال بالحرفية وإن أردت أن تحكم عليه بالحـرفية يلزمك الحكم بالفعلية، فأنت إذن لا تزال تتردد بين الأمرين تقدم رجلاً وتؤخّر أخرى، فإن أردت أن ينكشف الغطاء بعض الانكشاف، فقل: «إنما حكمنا بفعليته لكونه داخلاً في حدّ الفعل». ألا ترى أن حَدَّ الفعل: هو ما دل على اقتران حدث بزمان، و«ليس» دالٌّ على ذلك. «فليس» في قولك: «ليسَ زيدٌ قائماً» يدلُّ على اقتران انتفاء قيام زيد بزمان الحال، كما أنَّ (يقومُ) في: «يقومُ زيدٌ» يدل على اقتران

---

(١) ضمير الاثنين في قوله (ولحوقهما) عائد على الضمائر وتاء التأنيث.

(٢) القول بفعلية ليس أو حرفيته مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين انظر بسط هذه المسألة في الإنصاف ص ١٦٠ ـ ١٦٤ وشرح ابن يعيش ٧ : ١١١ ـ ١١٢.

* فصـــل * وَهَذِهِ ٱلْأَفْعَالُ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ ، فَالّتِي فِي أَوَائِلِهَا (ما) يَتقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى ٱسْمِهَا لَا عَلَيْهَا . . .

قيامه بالحال غير أن لفظ الفعل هنا منقسم على الحدث والزمان . فالزمان يستفاد من (ليس) والحدث من الخبر .

قولـــه : «وَأَصْلُهُ لَيسَ كَصَيدَ ٱلْبَعِيرُ . . . . »

ومعناه : ثبت انتفاؤه ، أي ثبت انتفاء وصف من أوصاف ما أسند إليه نحو قولك : «ليسَ زيدٌ قائماً» ، لأن «ليس» لنفي الحال ، والحال ما ثبت من الأزمنة . ومنه ٱلْأَلْيَسُ ، وهـو الشجاع الذي ثبت نفيه لأقرانه وإهلاكه إياهم ، وإنما قلنا إنه من باب فَعِلَ بالكسر لا من باب فَعَل بالفتح ، لأنّ الكسر أثقل فتسكينه في باب المناسبة أدخل . قالوا في «عَلِمَ» : عَلْمَ بسكون اللام ولم يقولوا في «ضَرَبَ» : «ضَرْبَ» بسكون الراء وفي بعض حواشي المفصل : ذكر أبو الخطاب الأخفش قال : رأيت سيبويه في المنام بعد ما توفي فسألته : من أي باب هو؟ يعني ليس ، فقال : «من باب : صَيدَ البعير» .

فإن قلت : فلو لم يقل : (لا ياس)[1] بالإعلال كهاب في هيب؟ قلت : لأنه بمنزلة الحـرف وهـو (مـا) النافية . والحرف منحرف عن قبول التصرفات ولذا لم يجىء له مضارع ولا أمر ولا نهي .

والصَّيَـدُ : داء في عنق البعير[2] .

قولـه : « فالتي في أوائلها . . . . »

أي التي في أوائلها (ما) يجوز تقديم خبرها على اسمها نحو : (مازال غنيا زيد) في (ما زال زيدٌ غنياً) ، و«آجلس ما دام جالساً زيد» في «ما دام زيد جالساً» ولا يجوز

---

(١) هكذا صورتها في الأصل وأظنها (لاس) لأنها المماثل لوزن (هاب) ونص العبارة في نسخة (الاسكوريال) : «لِمَ لَمْ يقلْ لا ياس ؟» .

(٢) نقـل صاحب اللسـان عن ابن السكيت : (الصّـادُ والصِّيدُ والصَّيَدُ داءٌ يصيبُ الإبل في رؤوسها فيسيل من أنوفها مثل الزبد، وتسمو عند ذلك برؤوسها . اللسان : (صيد) .

... وَمَا عَدَاهَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى ٱسْمِهَا وَعَلَيْهَا ، وَقَدْ خُولِفَ فِي (لَيْسَ) فَجُعِلَ مِنَ الضَّرْبِ ٱلْأَوَّلِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ ٱلصَّحِيحُ .

تقديم خبرها عليها لا تقول: «غنيًّا ما زال زيد»، ولا «آجلس جالساً ما دام زيد»، فالفعلان أعني: الذي في أوله (ما) النافية كـ «مازال» والذي في أوله ما المصدرية كـ (ما دام) متحدان فيما ذكرنا من امتناع تقديم الخبر عليهما، ولكن مختلفان في العلة. فالعلة في «مازال» وأخواته: أن (ما) للنفي، وهو كالاستفهام في اقتضائه صدر الكلام، وإبائه عمل ما بعده فيما قبله. ألا تراك لا تقول: «زيداً ما ضربت»، في «ما ضربت زيداً»، كما لا تقول «زيداً أضربتَ؟» في «أضَرَبْتَ زَيْداً؟»، فـ (غنيًّا) في «ما زال زيد غنيًّا» بمنزلة «زيداً» في: «ماضربت زيداً» فيمتنع: (غنياً ما زال زيد)، كما امتنع «زيداً ما ضربت» والعلة في (ما دام) هي أن (ما دام) في تأويل المصدر، وتقدّم معمول المصدر عليه ممتنع لا يجوز: «أعجبني زيداً ضربك»، فلا يجوز «آجلسْ جالساً ما دام زيد».

قولــــه : « وما عداهـــا ...... »

جاز تقديم خبر (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات)، لأن قولك: «كان زيد قائماً» مشبه بقولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، فكما يجوز تقديم المنصوب على المرفوع وعلى الفعل في نحو: «ضرب عمراً زيدٌ»، و«عمراً ضربَ زيدٌ» كذلك يجوز أن يقال: «كانَ قائماً زيدٌ»، و «قائماً كانَ زَيْدٌ»، وكذا في أخواته المذكورة.

وفي التنزيل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

فـ (حقاً) خبر كان وقد تقدم على اسمه الذي هو «نَصْرُ ٱلْمُؤْمنين» ومنه: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[2] فـ «يظلمون»: خبر «كان»، و«أنفسهم» معمول الخبر، والمعمول: أضعف من العامل، وقد تقدم على «كان» فصار دليلاً على جواز تقدّم خبر كان على

---

(١) سورة الروم آية ٤٧ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

كان، لأن المعمول لا يربو على العامل، فلو جاز تقدمه مع امتناع تقدم عامله الذي هو «يظلمون» كان الضعيف من القوي أقوى، وهذا مما ينهى عنه النُّهى وَيَحْجُرُ عن مثله الحِجْرُ والحِجَى.

قولـــه : « وقد خولف في ليس . . . . »

اضطربوا في تقديم خبر (ليس)[1]. ذهب بعضهم إلى أنه كالتي في أوائلها ما يجوز تقديم خبره على اسمه لا عليه[2]، وبعضهم إلى أنه مَن قبيل ما ليس في أوائلها ما يجوز تقديم خبره عليه أيضاً.

واختار المصنف هذا المذهب الثاني، لأن قوله : «وما عداها» اشتمل على كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وعلى ليس أيضاً) فيكون جاعلاً ليس من هذا القبيل وهو المذهب الثاني بعينه[3].

ثم بقوله : (فَجُعِلَ من الضَّرْبِ الأوّلِ). جعله من المذهب الأول فيكون قوله : «والأولُ هو الصحيحُ»، إشارة إلى أن المختار عنده هو المذهب الأول، وإليه ذهب سيبويه[4].

ووجه هذا المذهب: الإجراء على سنن أخواته من كان وغيره مما ليس في أوله (ما).

---

(١) انظر الإنصاف ص ١٦٠ ـ ١٦٤ وشرح ابن يعيش ٧ : ١١٣ ـ ١١٤ وشرح رضي الدين على كافية ابن الحاجب ٢ : ٢٧٦. وحاشية الصبان ١ : ٢٢٥.

(٢) أي يجوز تقديم الخبر على الاسم في جملة (ما زال قائماً زيد) ولا يجوز أن نقول: «قائماً ما زال زيد» بتقديم الخبر على (ما زال) وعلى الاسم وهذا المنع عند البصريين في حرف النفي (ما) بينما أجازوا في لم يزل ولن يزال ولا يزال في حين أجاز الكوفيون التقديم على حروف النفي الأربعة ولم يقيدوا المنع (بما) كما فعل البصريون.
انظر الإنصاف ١٥٥ ـ ١٦٠ وابن يعيش ٧ : ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١١٤.

(٤) انظر سيبويه ١ : ١٤٦ ـ ١٤٧. حيث لم يصرح بجواز التقديم ولا عدمه. وهو أمر نبه عليه

* فصـــل * وَفَصَلَ سِيبَوَيْهِ فِي تَقْدِيم ٱلظَّرْفِ وَتَأْخِيرِهِ بَيْنَ ٱللَّغْوِ مِنْهُ وَٱلْمُسْتَقِرِّ فَاسْتَحْسَنَ تَقْدِيمَهُ إذا كَانَ مُسْتَقِرًّا نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَتَأْخِيرُهُ إِذَا كَانَ لَغْواً نَحْو قَوْلِكَ : مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْراً مِنْكَ فِيهَا . . .

فإن قلت : إن «ليس» بمعنى «ما»، ولا يجوز تقديم خبر «ما» عليه لا يقال: «قائماً ما زيدٌ»، فكذا لا يجوز أن يقال: «قائماً ليس زيدٌ» قلت: إنّ «ليس» قد خَالف «ما» في جواز تقديم خبره على اسمه، فإنّ أحداً لم يمنع جواز قولك: «ليس قائماً زيدٌ» مع امتناع قولك: «ما قائماً زيدٌ» فلما خالف ليس «ما» من هذا الوجه ساغ أن يخالفه في تقديم خبره عليه أيضاً ليلحق بأخواته وهي ما ليس في أولها «ما».

ووجه المذهب الأول: أنّ (ليس) قد منع التصرف، فلم يجْرِ مجرى «ضرب»، كما جرى (كان) ، ألا تراك تقـول: (كانَ ، ويكونُ، وسيكونُ، وهو كائنٌ وكنْ) كما تقول :(ضَرَبَ، ويضربُ، وسيضربُ وهو ضاربٌ وٱضْرِبْ)، ولا يكون شيء من هذاالنحو في(ليسَ)، ولكن تلحقها الضمائر نحو: (لستُ، لسنَا، ولَسْتَ، وَلَسْتُنَّ، وليسا، وليسوا) وتاء التأنيث الساكنة نحو : «لَيْسَتْ» ولا يكون شيءٌ من هذا النحو في «ما» فيلزم أن يختار له منزلة أدنى من منزلة «ضرب» وأعلى من منزلة (ما) فيمتنع تقديم خبره عليه لينحط درجة عن «ضرب» ولا يمتنع تقديم ذلك على اسمه ليرتفع درجة على «ما» .

قولــه : «بَيْنَ ٱللَّغْوِ مِنْهُ وَٱلْمُسْتَقَرِّ . . . . »

أبو البركات الأنباري في الإنصاف حين قال: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها» الإنصاف ١٦٠ وعليه فإن الشارح قد تابع النحويين في زعمهم أن سيبويه قد ذهب إلى منع تقديم خبر ليس عليها .

. . . ثم قال : وأهل الجفاء يقرؤون : « ولم يكن كفؤا له أحد » .

المستقَرُّ بفتح القاف، ومعناه: أنه موضع لتقدير (استَقَرَّ) والمراد به أن يكون جزءاً من الكلام، وهو أن يكون خبراً.

وباللغو : أن يكون الكلام بدونه تامًّا، واللغو في أصل اللغة ما لا فائدة فيه من اللّفظ، وأن التلفّظ بهِ وترك التلفظ به سواء، وإنما يستحسن تقديمه إذا كان مستقرًّا، لأن المستقر خبر، واللغو متعلق بالخبر، وتقديم نفس الخبر أولى من تقديم المتعلق.

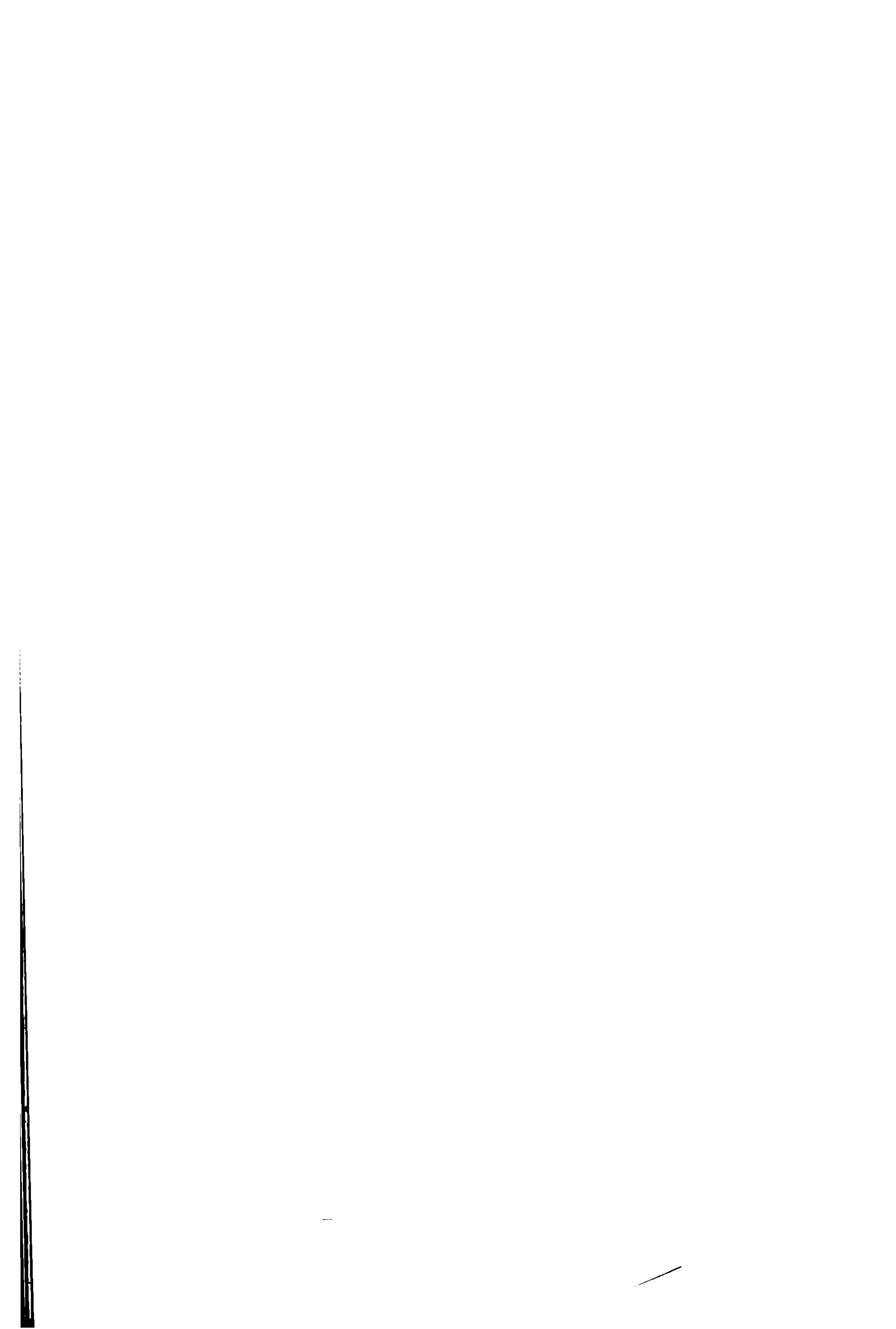
قولـــه : «وأهل الجفاء . . . . . .»[1]

يريد بهم الـذين لا يتّبعـون سنن القرآن، ولا يعتبرون ما يرد عليهم من كلام الفصحاء الذين يبنون كلامهم على أصول من البلاغة، وإنما يقتفون آثار كلامهم، ويتكلمون على سليقتهم، والظرف في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2] وإن كان لغواً، إلا أنه لكونه أهم وأجدر بالعناية، واجب تقديمه من قبل أن السورة في تنزيه ذات الله تعالى عن الثاني، والولد، والوالد، فكان للظرف المتعلق بالضمير الراجع إلى ذاته واسمه من المكانة واعتماد الكلام عليه، ووجوب صرف العناية إليه شأن من الشأن.

---

(١) قال سيبويه : (والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثلهُ فيما ذكرتُ لك من باب الفاعل والمفعول. وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عَرَبيٌّ جيِّد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾.وأهلُ الجَفاءِ من العرب يَقولُون: «وَلَمْ يَكُنْ كُفُواً لَهُ أَحَدٌ، كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مُسْتَقِرَّة).
أ.هـ. الكتاب ١ : ٥٦ .

(٢) سورة الإخلاص آية ٤ .



* ومن أصناف الفعل:أفعال المقاربة *

مِنْهَا عَسَى : وَلَهَا مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ قَارَبَ فَيَكُونُ لَهَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ ، إلاّ أَنَّ مَنْصُوبَهَا مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ مُتَأَوَّلاً بِالمَصْدَرِ كَقَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ . في مَعْنَى : قَارَبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ . .

قولـه : « ومن أصناف الفعل:أفعال المقاربة . . . . »

هي وضعت لدنوّ الخبر رجاءً، أو حُصُولاً، أو أخذاً فيه.

فالأول : عسى، والثـاني (كاد وأوشك)، والثالث: بقيتها، ولما كانت «عسى» للرجاء دخل فيها معنى الإنشاء فلم يتأت فيها التصرف، لأنها إذا قبلت التصرف دلّت على الخبر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل وهذا منافٍ لمعنى الإنشاء، إذ لا يستقيم أن يكـون لماضٍ ولا لمستقبلٍ، ولأن الخبر يحتمل الصدق والكذب بخلاف الإنشاء، فلا يصح الجمع بينهما.

قولـــه : «منها : (عسى) . . . . »

هو فعل ماض غير قابل للتصرف. أما الفعلية: فالدليل عليها لحوق الضمائر، والتاءالساكنة نحو: «عَسَيْتُ وَعَسَيْنا ونحو : عَسَتْ».

وأما إباؤه التصرف : فَلِمَا مرّ ، ولأن فيه معنى الطمع فشابه (لعل) وهو حرف، والحروف آبية للتصرف، فكذا شبيهها.

وذهب بعضهم إلى أنه حرف لعدم قبوله التصرف، والحجة عليه ما قدّمنا.

قولـه : «مشروط فيه أن يكون (أنْ) مع الفعل متأولاً بالمصدر. . . » إنما التزموا (أنْ) هنا، لأن (أنْ) إذا دخل على المضارع لم يصلح إلا للاستقبال، «وعسى» : موضع لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرّجاء والطمع، فتلزم «أنْ» التي هي علم الاستقبال لتكون دلالته على الغرض أوضح وأتم، ألا ترى أنك إذا قلت: «قارب

. . . وَالثَّاني أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ قَرُبَ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا إلاّ مَرْفُوعٌ ، إلاّ أنّ مَرْفُوعَها (أَنْ) مَعَ ٱلْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ ٱلْمَصْدَرِ كَقَوْلِكَ : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ فِي مَعْنَى : قَرُبَ خُرُوجُهُ ، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾.

* فصـــل * وَمِنْهَا كَادَ، وَلَهَا ٱسْمٌ وَخَبَرٌ، وَخَبَرُهَا مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضَارِعاً مُتَأَوَّلاً بِٱسْمِ ٱلْفَاعِلِ ، كَقَوْلِكَ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.

وَقَدْ جَاءَ عَلَى ٱلْأَصْـلِ :

* وَمَا كِدْتُ آيِباً * كَمَا جَاءَ: « عَسَى ٱلْغُوَيْرُ أَبْؤُسَا».

زيد الخروج»، لم يقم لنا دليل على أنك تريد خروجاً استقباليًّا لصحة قولك: «قارب زيد أمس الخروج».

قولــه : « فلا يكون لها إلا مرفوع . . . . »

لم يحتجْ هنا إلى خبر كما احتاج إليه في الأول من المذهبين، لأن المقصود تقريب الخـروج لا تقـريب زيد. فإذا قلت : «عسى زيد» ، وجب أنْ يؤتى «بأنْ يخرجَ» ليجري مجرى «قارب زيد أنْ يخرجَ».

فأما إذا قلت : «عسى أنْ يخرجَ زيدٌ»، وجرى ذكر (زيد) في صلته، فقد حصل الغرض برمته، والكلام في التزام «أنْ» هنا كالكلام فيما سبق.

قولــه : «فعلاً مضارعاً متأولاً باسم فاعل . . . . »

(كاد) : لتقريب الفعل من الحال، واسم الفاعل غير مختصٍّ بالحال بدليل قولك: «مررت برجل ضارب أمس أو ضارب غداً» أو بفعل موضوع للحال، فيشترط أنْ يكون خبرها فعلاً مضارعاً لكون الدلالة على الغرض أتم، إذ لو قيل : «كاد زيد خارجاً» لكان لظان أن يظن أنه خارج في الزمان السالف، أو الزمان الذي سيأتي.

* فصـــل * وَقَدْ شَبَّهَ عَسَى بـ (كَادَ) مَنْ قَالَ :

عَسَى ٱلْكَرْبُ ٱلَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيـبُ

قولـه : «عسى» الغويرُ أَبْؤُسَـاً . . . »[1]

الغوير : تصغير غار. والأبْؤس : جمع بُؤس أو بأْس، وانتصاب أبؤساً، على أنَّ خبر عسى قد جاء على الأصل.

قيل إنّ قوماً أخذتهم السماء، ففزعوا إلى جبل فيه غار فقالوا: ندخل هذا الغار. فقال أحدهم : عسى أن يكون في الغار بأس. فدخلوا وأقام الواحد فانهار عليهم الجبل. وجاء الرجل فحدّث الحيّ فقالوا كان هذا أبؤساً لا بأساً واحداً.

وتمثّلَت به ملكة تسمى(زباء)حين تقاتل قصيراً وعند حضرتها غار وقد كان قصير جعل لها كمينا في ذلك، فقالت لرجالها: لعل في ذلك الغار كمينا، انظروا: (عسى الغوير أبؤساً)[2]. فكأنها لما تخيلت آثار الشر من ذلك الغار، قالت: «قارب الغوير الشدة».

قولــه : « وقد شـبه . . . . »

حق (عسى) أن يكون معه «أنْ» و «كاد» بالعكس من ذلك إلا أن معنييهما لما تقاربا شبه أحدهما بالآخر. ومسوغ التشبيه ضرورة ألجأت إلى إقامة الوزن، ألا ترى أنه يمتنع في غير الشعر، وقيل: حذف «أن» في البيت الأول أحسن[3].

٥٤٠ - . . . . قريب

لأن الشاعر بشّر رجلاً محزوناً بالفرج وزوال الخوف، وقرب انكشافه، ولفظة «أنْ»

---

(١) هذا المثـل وما تبعه من شرح حتى قوله : «وتمثلت به زباء» استمده الجَنْدِيُّ من كتاب : (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ٢ : ١٦١.

(٢) انظر القصة في جمهرة الأمثال للعسكري ٢ : ٥٠ - ٥١ والميداني ٢ : ١٧ والمستقصى ٢ : ١٦١ وموضع الشاهد فيه قوله: «أبؤسا» حيث جاء بخبر عسى مفرداً منصوباً على أصل هذه الأفعال والغالب في خبرها أن يكون جملة فعلية.

(٣) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن «وقد شبه عسى بكاد من قال:

. . . وكَادَ بـ (عَسَى) مَنْ قَالَ :

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ ٱلْبِلَى أنْ يَمْصَحَا *

* فصـــل * وَلِلْعَرَبِ في عَسَى ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : أَحَدُهَا أَنْ يَقُولُوا عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَعَسَيْتُما إلى عَسَيْتُنَّ ، وَعَسَى زَيْدٌ أنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَعَسَيا ، إلى عَسَيْنَ ، وَعَسَيْتُ ، وَعَسَيْنَا ، والثَّاني أنْ لَا يَتَجاوَزُوا عَسَى أنْ يَفْعَل ، وَعَسَى أنْ يَفْعَلَا ، وَعَسَى أنْ يَفْعَلُوا، وَالثَّالِثُ أنْ يَقُولُوا: عَسَاكَ أنْ تَفْعَلَ كَذَا إلى عَسَاكُنَّ وَعَسَاهُ أنْ يَفْعَلَ إلى عَسَاهُنَّ وَعَسَاني أنْ أفْعَلَ ، وَعَسَانَا أنْ نَفْعَلَ .

تدل على البعد لأنه علم الاستقبال فأراد أنْ يبشِّرَه بقرب الفرج فحذف ما يدل على نوع من البعد.

قولـــه :

٥٤١ - . . . . أَنْ يَمْصَحَا[1]

عَسَى ٱلْكَرْبُ ٱلّذي أَمْسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قريبُ

وكَادَ بِعَسَى مَنْ قَالَ:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ ٱلبِلَى أَنْ يَمْصَحَا)

والبيت من الوافر نسبهُ البغدادي في الخزانة ٩ : ٣٢٩ لهدبة بن خشرم قالها في الحبس. وهو من شواهد سيبويه ٣ : ١٥٩ والمقتضب ٣ : ٧٠ ، وابن يعيش ٧ : ١١٧ ، ١٢١ والضرائر ١٥٣ والشاهد فيه حذف (أنْ) من خبر عسى ضرورة ورفع الفعل.

(١) بعض بيت من الرجز ذكره البغدادي في الخزانة ٩ : ٣٥٠ قائلاً : (هذا الرجز نسب إلى رؤبة). وهو ليس في ديوان رؤبة وإنما هو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ وانظر سيبويه ٣ : ١٦٠ ، والبيت هو :

رَبْعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَد ٱنْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ ٱلبِلَى أنْ يَمْصَحَا

والشاهد فيه دخول أن بعد (كاد) ضرورة في حين أن الشائع في الكلام إسقاطها، قال سيبويه: (وقد جاء في الشـــعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى قال رؤبة: قد كاد من طول البلى أن

أي : أنْ يندرس ويمّحي .

قولـه : « ثلاثة مذاهب . . . . »[1]

(عسى) في أحد المذاهب لا يصرف لأنه كنعم وبئس في عدم قبوله التصرف، ألا تراه لم يجيءُ له مضارع، ولا أمر فيلحق بهما في امتناعه عن التصرف ولزومه وجهاً واحداً، وفي المذهبين تصرف، لكن في أحدهما بالضمير المرفوع، وفي الآخر بالضمير المنصوب، وهذا المذهب الأخير على تشبيهه بـ (لعلّ).

يقـال : (عساك أن تفعل)، إلى (عسانا أنْ نفعل) ، كما يقال: (لعلك إلى لعلنا)، وإنما يشبّه (بلعل) لقربه منه معنًى كما قال الآخر:

٥٤٢ ـ لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ[2]

فأدخـل «أنْ» في خبر «لعـل» تشبيهـاً له بعسى. ونحـو : «عسيت» (بالضمير

يمصحـا). أ. هـ الكتـاب ٣ : ١٦٠، وانظر ابن يعيش ٧ : ١٢١ والمقتضب ٣ : ٧٥ والإنصاف ٥٦٦ والضرائر ٦١ واللسان (مصح) والصحاح (كود).

(١) فسره ابن يعيش بقوله : (اعلم أن عسى في اتصال الضمير بها على (ثلاثة مذاهب) أحدها: أن تكون كليس في اتصال الضمير بها واستتاره فيها، فتقول: «عسيتُ أنْ تفعل كذا يا هذا» فالتاء ضمير المخاطب وهو الفاعل والياء قبلها بدل من الألف التي كانت في موضع متحرك، ولما اتصل الضمير بها سكن فعادت الياء إلى أصلها كما كانت. . .

الثاني : أن تكون في موضع رفع فاعله فتقول: (زيد عسى أن يفعل) فإن يفعل في موضع رفع بأنه الفاعل والجملة في موضع خبر المبتدأ. وتقول في التثنية (الزيدان عسى أن يفعلا . . . .).

وأما الوجه الثالث : (وهو قولهم:عساك أن تفعل،وعساكما أن تفعلا،وعساكم أن تفعلوا، ومنه قول رؤبة:(يا أبتا علك أو عساك). فذهب سيبويه إلى أن الكاف في موضع نصب وأن خبر عسى هنا مرفوع محذوف والكاف في موضع نصب وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر محذوف).

ابن يعيش ٧ : ١٢٢ ـ ١٢٣ وسيبويه ٢ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٢) البيت بتمامه كما ورد في المفضليات ص ٢٧٠ :

* فصـــل * وَتَقُولُ كَادَ يَفْعَلُ إِلَى كِدْنَ ، وَكِدْتَ إلى كِدتُنَّ ، وَكِدْتُ أَفْعَلُ ، وَكِدْنَا نَفْعَلُ ، وَبعضُ ٱلْعَرَبِ يَقُولُون كُدْتُ بِالضَّمِّ .

المرفوع)[1] بالنظر إلى فعليته، فعسى : كعصى ، فيقال : عسيْتُ إلى عسيْنَا، كما يقال عصيْتُ إلى عصيْنَا، وهذان المذهبان لا يتأتَّيان إلا إذا كان مقتضياً للخبر بمعنَى : قَارَبَ وهو أول المذهبين في استعماله، والسر المكنون فيه: هو أن مدلول «عسى» لا يظهر إلا في الفعل، وكل ما فيه معنى الحدوث، لأنّ معناه الرجاء ، والرجاء يتعلق بالأحداث لا بالذوات، فإذا اتصل به الضمير لا يقضي حقه، ولا يتم مدلوله حتى يؤتَى بفعـل حتى لو قلت: «عسيت» وتسكت (لم يسـد)[2] كلامـك ولم يخرج عن عهدتها، كما أنك إذا قلت : «عسى زيد» وتسكت كان الأمر كذلك.

أما المذهب الأول من تلك المذاهب الثلاثة فعلى المذهب الثاني من استعماله، وهو أن تجيءَ «عسى» بمعنى قرب .

قولــه : « وتقـول . . . . . . »

عن المصنف أنه قال : «كاد» من الياء لقول العرب : ولا أفعل ذلك ولا كَيْداً وَلاَ همًّا، أي ولا أكاد أفعله كيداً، ثم قال: ولا دليل في الكيدودة لقولهم (كينونة).

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عَلَيْكَ مِنَ ٱللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وهذا البيت ترتيبه التاسع والأربعون من قصيدة لمتمم بن نويرة اليربوعيّ، من درر الشعر وعدتها واحد وخمسون بيتاً من الطويل قالها في رثاء أخيه مالك ومطلعها:

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ   وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

والإلمام : النزول، والملمة : البلية النازلة، والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويستعمل في الذليل،ومعنى البيت كما فسره البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٤٨ : (أيها الشامت، لا تكنْ فرِحاً بمـوت أخي ، عسى أن تنزل عليك بلية من البليات يتركنك ذليلاً خاضعاً. والشاهد في البيت مجيء خبر لعلّ مضارعاً مقروناً بأنْ حملاً لها على عسى . انظر المقتضب ٣ : ٧٤ وابن يعيش ٨ : ٨٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٦٧ ، ٦٩٥ .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

(٢) في ف : «لم يفد» والمثبت من الأصل و ع .

* فصــــل * وَٱلْفَصْـلُ بَيْنَ مَعْنَيَيْ عَسَى وَكَادَ أَنَّ عَسَى لِمُقَارَبَةِ ٱلْأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ ٱلرَّجَاءِ والطَّمَعِ ، تَقُولُ: عَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَشْفِيَ مَرِيضِي ، تُرِيدُ أَنَّ قُرْبَ شِفَائِهِ مَرْجُوٌّ مِنْ عِنْدِ ٱللَّهِ تَعَالَى مَطْمُوعٌ فِيهِ ، وَكَادَ لِمُقَارَبَتِه عَلَى سَبِيلِ ٱلْوُجُودِ وَٱلْحُصُولِ تَقُولُ : كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ ، تُرِيدُ أَنَّ قُرْبَهَا مِنَ ٱلْغُرُوبِ قَدْ حَصَلَ .

* فصــــل * وَقَوْلُهُ عَزّ وَجَلّ ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ عَلَى نَفْيِ مُقَارَبَةِ ٱلرُّؤْيَةِ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ نَفْسِ ٱلرُّؤْيَةِ .

ومن قال كُدْتُ بالضم فهو واوي ، هذا كلامه .

وزعم الأصمعي[1] أنه سمع من يقول: لا أفعل ذلك ولا أَكُودُ فجعلها بالواو .

٥٣٤ ـ وَنَهَّيْتُ نَفْسِي بَعْـدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُه [2]

رواه الفراء بالضم .

وذكر بعض المتأخرين[3] في شرح هذا الكتاب وقد ضم بعضهم فاءها مع المضمر، كأنه جعلها من الواو وليس بقوي ، هذا كلامه .

قولـــه : « وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية . . . . »

---

(١) انظر رأي الأصمعي في الصحاح للجوهري (كود) حيث قال الجوهري : (وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: «لا أفعل ذلك ولا كودا فجعلها من الواو) .

(٢) صدره : أَرَدْتُ بِهَا فَتْكاً فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ .
وهو من الطويل في الأغاني ٩ : ٩٣ لعامر بن جوين الطائي عندما كانت نفسه تحدثه أن يطرد آمرأ القيس الشاعر ـ وكان عامر قد أجاره ـ ويأخذ إبله ، وارتمض : أحزن . وروايته في المغني ٨٩٥ (ونهنهت) : ومعناه كففت . وروايته في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ : ٩٣٢ (فلم أَرَ مِثْلَها خُبَاسَة واجِدٍ) والخُبَاسة : كالظلامة وزناً ومعنى . وواجد : مغضب .

(٣) هو ابن الحاجب ـ انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٩٢ .

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ ذِي ٱلرُّمَّةِ :

إذا غَيَّرَ ٱلنَّـأْيُ ٱلْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ   رَسِيسُ ٱلْهَوَىٰ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قيل : ظاهر الآية[1] يقتضي ثبوت الرؤية ، لأنك إذا قلت : «كاد زيدٌ يرى عَمْرًا» فقد نفيت الرؤية ، وإذا قلت : ما كاد زيد يراه ، فقد أثبت الرؤية ، غير أن حقيقة قولك : «كاد زيد يفعل» : قَرُب فِعْلُ زيد) . أي : وُجِدَ قُرْبُه .

وإذا قلت : « ما كاد زيد يفعل » فمعناه : لم يقرب فعله من الوجود ولذا قال : (أبلغ من نفي نفس الرؤية) إذ المقاربة وصف الشيء ، ووصف الشيء على طرف من ذاته . وطرف الشيء حائل بين ذاته وغيره . فالمتوصل إلى الشيء يتوصل أولاً إلى طرفه ثم إلى وسطه .

قولـــه :

٥٤٤ ـ إذا غَيَّرَ ٱلْهَجْرُ . . . .[2]

ويروى : (النأي) ، أي : لم يقرب براح رسيس الهوى من حُبِّ مَيَّةَ . أي : زواله نفي قرب البراح ، كما نفى رب العزة قرب الرؤية .

كان الشعراء يعرضون قصائدهم إذا اجتمعوا في مِرْبَدِ البصرة فلما عرض ذو الرمة

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ آية ٤٠ من سورة النور.

(٢) البيت بتمامه كما ورد في ديوان ذي الرمة ج ٢ ص ١١٩٢ :

إذا غَيَّرَ ٱلنَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ   رَسِيسَ ٱلْهَوَى مِنْ ذِكْرِ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وترتيبه السادس من قصيدة لذي الرمة عدتها ستة وستون بيتاً من الطويل ومطلعها :

أمنزلتَي مَيٍّ سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا   عَلَى ٱلنَّأْيِ وَٱلنَّائِي يَوَدُّ وَيَنْصَحُ

رسيس الهوى : مسّه . والنأي : البعد ، يقول : (إذا بعدت عن المحبوبة بقي ودِّي لها ثابتاً لا يبرح) . والشاهد فيه أنه نفي (بلم يكد) مقاربة الفعل ، وأن في هذا مبالغة عن نفي الفعل نفسه كما نفى هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حُبِّ مَيَّة ليدل بذلك على فضل تمكن حبها من قلبه ـ انظر الشاهد في الخزانة ٩ : ٣٠٩ ـ ٣١٣ وابن يعيش ٧ : ١٢٥ .

قصيدته عليهم وانتهى إلى هذا البيت ناداه ابنُ شُبْرُمَةَ وقال: قد برح[1]، فتوقف ساعة وقال: لم أجد، فبلغ ذلك خلفاً الأحمر فقال: أصابت بديهته، وأخطأت رؤيته، وقال: ألم تسمع قول الله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[2].

واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال: (مَا كَادَ يَفْعَلُ وَلَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ) في فِعْلٍ قَدْ فُعِلَ على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظنّ أن يفعله، وفي التنزيل: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[3].

فلما كان النفي في كاد يجيء على هذه الطريقة توهم ابن شُبْرُمَةَ أن الهوى قد برح ووقع لذي الرمة مثل هذا الظن.

وليس الأمر على ما ظنّاه، فإن مقتضى قولك: (لَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ وَمَا كَادَ يَفْعَلُ)، أن يكون أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظُنّ أنه يكون، لأنّا قد علمنا أن (كاد) موضوع للدلالة على شدة قرب الفعل من الوجود، فإذا كان كذا (كان محالاً نفيه وجود الفعل)[4] لأنه يؤدي إلى أن يوجبَ نفيُ مقاربةِ الفعلِ من الوجود وُجُودَه، وأن يكون قولك: «ما قاربَ أنْ يفعلَ» مقتضياً على البتِّ أنه قد فعل.

وقالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[5]: (لم يرها ولم يكد) فبدأوا فنفوا الرؤية، ثم عطفوا «لم يكد» عليه ليعلموك أن ليسَ سَبيلُ «لم يَكَدْ» هنا سبيلَ «ما كاد» في قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[6] في أنه نفي معقّب على إثبات، وأن

(١) انظر هذا الخبر في الموشح للمرزباني ص ١٦٣ ـ ١٦٤ والخزانة ٩ : ٣١١ ـ ٣١٣ وابن يعيش ٧ : ١٢٥ ـ ١٢٦ . ودلائل الإعجاز ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤ .

(٢) سورة النور آية ٤٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٧١ .

(٤) في دلائل الإعجاز ص ٣٨٣ : «كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل» .

(٥) سورة النور آية ٤٠ .

(٦) سورة البقرة آية ٧١ .

* فصـــل * وَمِنْهَا أَوْشَكَ يُسْتَعْمَلُ ٱسْتِعْمَالَ عَسَى في مَذْهَبَيْهَا، وَٱسْتِعْمَالَ (كَادَ) تَقُولُ: يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَجِيءَ، وَيُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ، وَيُوشِكُ زَيْدٌ يَجِيءُ،قَالَ:

يُوشِــكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّـتِـهِ في بَعْضِ غِرَّاتِـهِ يُوافِـقُـهَـا

ليس المعنى أن رؤيةً كانت بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلاً على أن تكون ، ولو كان (لم يكد) يوجب وجود الفعل كان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول: «لم يرها ورآها» ، هذا محصول ما ذكره الإمام عبدالقاهر[1].

قولــه :

٥٤٥ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ ....[2]

الشاهد في هذا البيت أنه قال: يوافقها بدون «أنْ» على طريقة خبر «كاد». في بعض غِرّاتـه: أي في بعض غفلاته. والأصل: يوافقها في بعض غراته، أي: في بعض الأحوال التي هو فيها غافل عن الموت يقع هو به.

---

(١) انظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ وقد تصرف الجندي في النقل بعض التصرف.

(٢) البيت بتمامه :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو من المنسرح استشهد به سيبويه في الكتاب ٣ : ١٦٠ ـ ١٦١ بعد أن نسبه إلى أميّة بن أبي الصلت وكذلك فعل المبرد في المقتضب ١ : ٤٤ وابن يعيش في شرحه ٧ : ١٢٦ وهو من شواهد ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٢٧١ . قال المحقق محمد محيي الدين ـ رحمه الله : وقد وجدت البيت الشاهد في ديوان شعر أميّة بن أبي الصلت وقبله وهو كلام تظهر فيه روح أمية، ويتفق مع المعاني التي كان يطرقها كثيراً) انتهى. ثم أورد بعد كلامه هذا أربعة أبيات.

انظر شرح شذور الذهب حاشيتي ص ٢٧١ و ٢٧٢ وانظر الهمع ١ : ١٣ والدرر اللوامـع ١ : ١٠٣ و ١٠٤.

* فصـــل * وَمِنْهَا كَرَبَ وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَطَفِقَ ، يُسْتَعْمَلْنَ آسْتِعْمَالَ كَادَ ، تَقُولُ : كَرَبَ يَفْعَلُ ، وَجَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ ، وَأَخَذَ يَقُولُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلّ : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ .

وبعده قولــه :

مَنْ لَمْ يَمُــتْ عَبْــطَةً يَمُــتْ هَرِمًــا   لِلْمَــوْتِ كَأْسٌ فَٱلْمَــرءُ ذَائِـقُهَــا[1]

اعتبط فلان : مات صحيحاً جَلْداً أو شابًّا .

يقول : من لم يمت وهو شاب مات وهو هرم، والموت لا بد أن يقع .

فإن قلت : لِمَ استعمل «أوشك» استعمال «عسى وكاد»؟ .

قلت : (عسى) معناه : القرب، وأوشك معناه : السرعة، وبين القرب والسرعة مناسبة، فلذا استعمل استعمالها، ولا يهجس في قلبك أن أوشك بمعنَى «عسى» وبمعنى «كاد» لأنَّ أوشكَ ليس فيه معنى رجاء ولا إنشاء، وإنما معناه معنى كاد في إثبات قرب الحصول.

قولـه : « ومنها كَرَبَ . . . . »

اعلم أن (كرب ، وكاد) قد تشاركا في معنى القرب، ومنه الكَرُوبِيّ، ويقال: كَرَبَ الأرض قلبها للحرث، لأن ذلك أدنى لها من الحرث[2].

و «أخذ» معناه : حَوْزَ الشيءَ إلى جهة من جهات نفسه، والحوز إلى جهة الشيء تقريب له منه .

و«جَعَـلَ» معنـاه : التضمّن يقال: ضمّنت الشيء الشيء: بالغت في التقريب بينهما. ومنه الضَّمان.

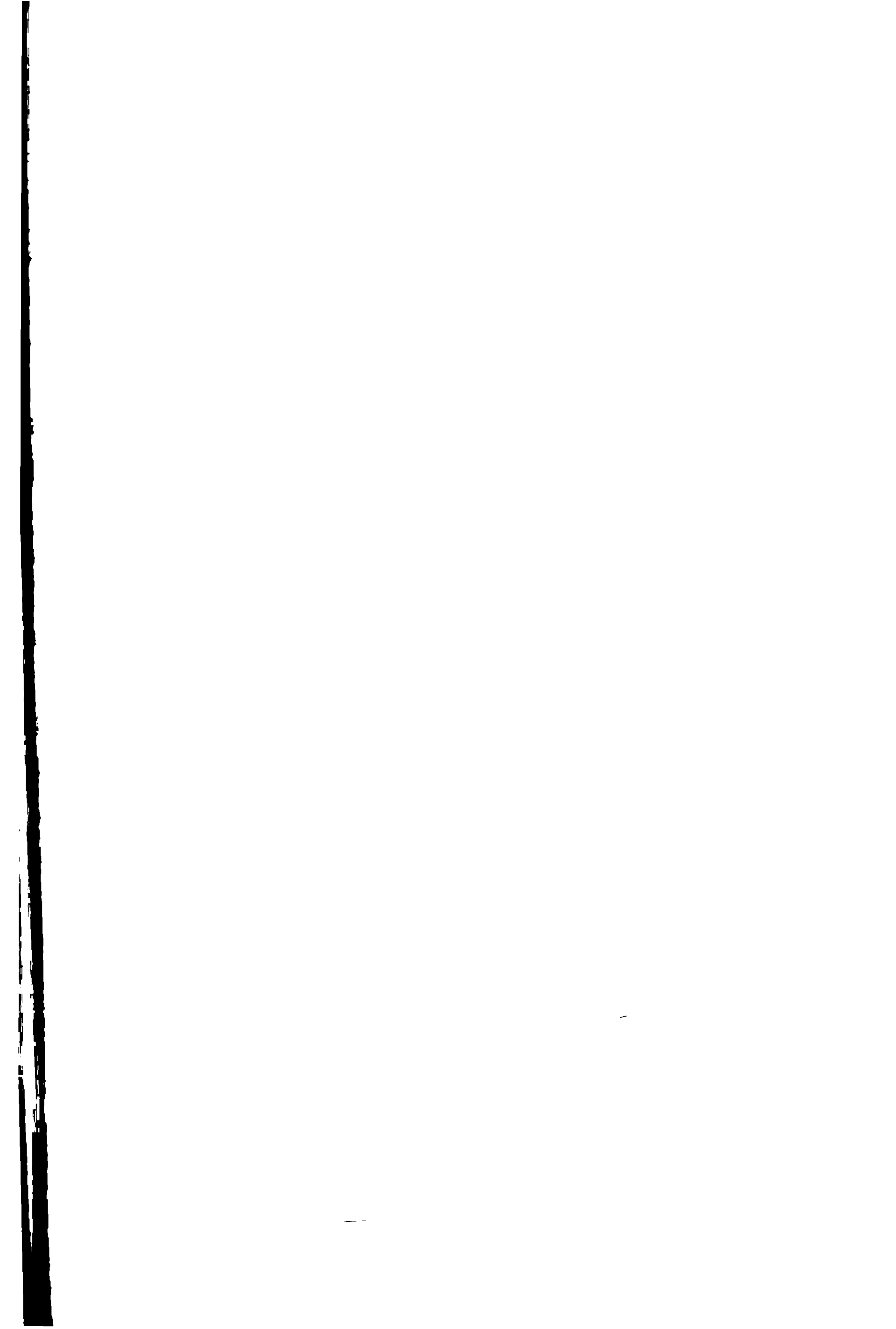
و «طَفِقَ» معناه : القصد، يقال: طفق يفعل إذا قصد أن يفعل.

و «جعل» وأخواتها معناها : دُنُوُّ الخبر على معنى الأخذ فيه والشروع ، فهي مخالفة لـ (عَسَى) لانتفاء معنى الإنشاء، ومخالفة لـ (كاد)، لحصول الشروع فيما أخبرت به معها، وليس في «كاد» شروع .

---

(١) انظر البيت وشرحه فقد استمده الجندي من شرح أبيات سيبويه ٢ : ١٦١ .

(٢) اللســان : (كــرب) .



* ومن أصناف الفعل:فعلا المدح والذم *

هُمَا نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وُضِعَا لِلْمَدْحِ ٱلْعَامِّ وَٱلذَّمِّ ٱلْعَامِّ . . .

قولــه : « ومن أصناف الفعل:فعلا المدح والذم »

المراد بأفعال المدح والذم عند النحويين : أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذم . لا كل فعل يقصد به مدح أو ذم، ولذا لم يكن نحو: «شَرُفَ وعَظُم، وما أشبههما من أفعال المدح المرادة هنا إذ لا إنشاء فيها .

قولــه : « هما نعم وبئس . . . »

مذهب سيبويه وعامة البصريين من النحويين أنهما فعلان وتابعهم الكسائي[1] .

ومـذهب الفراء وأبي العباس ثعلب[2] وأصحابه على أنهما اسمان . حجتهم قول العرب : «يا نِعْمَ ٱلْمَوْلى ويا نِعْمَ النَّصِير» .

والأصل في حرف النداء أن يدخل على الأسماء، لأن المنادى مفعول به وهو اسم، ولأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يحسن أن تقول : (نِعْمَ الرجل أمس، ولا نعم الرجل غدا)، ولأنه قد جاء عن العرب برواية قطرب[3] : نَعِيمَ الرجل أنت، على فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين، وفعيل ليس من أبنية الأفعال . وحجّة الفرقة الأولى : لحوق تاء التأنيث ساكنة بهما نحو: (نِعْمَتْ وَبِئْسَتْ) .

فإن قلت : التاء لا تلزمهما بوقوع المؤنث بعدهما . فقولك «نعم المرأة»، و«بئس الجارية» حسن شائع يقوله أكثر العرب بخلاف التاء في «قامت المرأة»، و«قعدت الجارية» .

---

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ففي حين ذهب البصريون إلى أنهما فعلان وشاركهم في هذا الرأي الكسائي، ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان . ولكل من الفريقين أدلة وحجج مبسوطة في كتاب الإنصاف ٩٧ ـ ١٢٦ وابن يعيش ٧ : ١٢٧، وانظر سيبويه ٣ : ١٦٦ .

(٢) الإنصاف ٩٧ ـ ١٢٦ وابن يعيش ٧ : ١٢٧ . (٣) انظر الإنصاف ص ١٠٤ ، ١٢١ .

قلت : هذا غير مُسلَّم، لأن التاء تلزمها في لغة شطر من العرب، فلا فرق عندهم بين (نعم وبئس)، وبين (قام، وقعد) في لزوم التاء إياهما في نحو: «نعمت المرأة، وبئس الجارية».

أما على مذهب من استحسن حذف التاء في نحو: «نعم المرأة وبئس الجارية»، وإن امتنع عنده قام المرأة وقعد الجارية بدون التاء، فالمرأة والجارية عنده واقعتان على الجنس وقوع الاستثناء على الناس في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[1] فلو لم يكن واقعاً على الجنس لما حَسُن الاستثناء عنه، وقد وقع الاستثناء عنه بقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[2] ألا تراك لا تقول: «ما قام زيد إلا إخوتك» فيصير قولك: «نِعْمَ المرأة هندٌ» بمنزلة: «نِعْمَ النسوة هندٌ»، على معنى : هند محمودة من بين النسوة، ومعلوم أن الجموع تذكَّر أفعالها وتؤنث فيجوز أن يقال: نعم المرأة. ونعمت المرأة، جواز قولك: قال نسوة، وقالت نسوة .

والجواب عن قولهم : «يا نِعْمَ المولى»، أنّه على حذف المنادى، فكأنه قيل: «يا الله نعم المولى أنت».

والجواب عن عدم قبولها التصرف، وعن عدم الاقتران أن «نعم» لغاية المدح، و(بئس) لغاية الذم، فجعلت دلالتهما مقصورة على الحال، لأن المدح والذم، إنما يقعان بما هو كائن في الممدوح والمذموم في الحال، لا بما كان فزال. ولا بما لم يقع بَعْدُ فلذا استحال اقترانهما بالماضي من الأزمنة وانزاح اقترانهما بالمستقبل أشد الانزياح، فلما لم يقترنا بالمستقبل لم يُصَغْ لهما مضارع، لأن صوغ بناء المضارع للحاجة إلى دلالته على أحد الأزمنة، ولا حاجة بلا صوغ.

فإن قلت : الموضوع للحال بناء المضارع دون بناء الماضي فما بالهم آثروا ما ليس للحال في موضع الحال، ولم يؤثروا لموضع الحال ما هو للحال.

(١) سورة العصر آية ٢ . (٢) سورة العصر آية ٣ .

. . . .

قلت : بناء الماضي أدلّ على الاستقرار، والاستمرار بخلاف المضارع. ألا ترى أنّ المضارع للحاضر والمستقبل.

والحاضر أقصر زمان لأنه نهاية الماضي وبداءة المستقبل، فيكون الحاضر بعيداً من الاستقرار والاستمرار، والمستقبل غير ثابت في الحال، وكلما وجد يصير ماضياً.

أما الماضي: فماضٍ أبدا، ولا يمكن تحوله حاضراً أو مستقبلاً، فيكون الماضي لمعنى الاستقرار والاستمرار أصلح، ودلالته على هذين المعنيين أوضح، فلذا أوثر بناؤه .

فإن قلت : «الماضي دلالته على شيء منقضٍ فكيف يكون دليلاً على شيء ثابت غير منقضٍ ؟».

قلت : الأفعال كُلُّها شرع في أنها منافية لمعنى الثبوت وقد احتيج إلى أن يجعل بعض صيغ الأفعال دليلاً على هذا المعنى، فالاختيار وقع على بناء الماضي لكونه هو الأولى، لما قلنا من المعنى أنا نقول في جعل الثابت للحال إشعار بفرط لزومه ورصوعه، وشدة ثباته ووقوعه بحيث لا يطول حذاءه شك، ولا تحوم حوله شبهة، كما أنه لا شبهة في وقع الماضي فلذا التزموا صيغة الماضي، وأبوا غيرها من الصيغ.

والجواب عن رواية قطرب : أن ذلك مما حام حول الشذوذ والندرة تفرد بروايته قطرب[1]، فلا يكون حجة ولو سلم صحته عن العرب فالجواب : الأصل في «نِعْمَ» بالسكون «نَعِمَ» بكسر العين، فالياء في «نعيم» نشأت من كسرة العين كالياء الناشئة من كسرة الهاء والياء في قوله[2]:

٥٤٦ - . . . . نَفْيَ ٱلـدَّرَاهِيمِ تَنْقَـادَ ٱلصَّيَارِيفِ

(١) الإنصـاف ١٢١ .

(٢) هو الفرزدق ـ انظر ديوانه ص ٥٧٠ مطبعة الصاوي وهو بيت مفرد وصدره :

تَنْفِي يَدَاهَا ٱلْحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ

وبحره البسيط . ومعنى البيت : كما جاء به البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٢٧ نقلاً عن الأعلم

... وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، فَعِلَ بِوَزْنِ حَمِدَ وَهُوَ أَصْلُهَا. قَالَ:

* نَعِمَ ٱلسَّاعُونَ فِي ٱلْأَمْرِ ٱلْمُبِرّ *

وطريقة إشباع الحركات عندهم مسلوكة.

وحجة أخرى للفرقة الأولى: أنهما مبنيان على الفتح، فهذا دليل على رسوخ قدميهما في الفعلية، كالأفعال الماضية فمن ادعى فيهما الاسمية فعليه أن يوضح العلة في بنائهما على الفتحة.

قوله: «وفيهما أربع لغات .....»[1]

الأولى: على الأصل[2].

والْمُبِرُّ[3]: الغالب، من أبرّ فلانٌ على أصحابه غلبهم.

أوله:

٥٤٧ ـ مَا أَقَلَّتْ قَدَمَاي إِنَّهُمْ

وقبله:

فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ مَا أَصَابَ ٱلنَّاسَ مِنْ شَرٍّ وَضَرّْ

: (وصف الفرزدق ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول: إنّ يديها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرفيّ فنفى رديئها عن جيدها وخص الهاجرة لتعذر السير فيها) أ. هـ والشاهد فيه قوله: (الدراهيم، الصياريف) حيث أراد الدراهم والصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء. قال صاحب الإنصاف: ويحتمل أن يكون الدراهيم جمع درهام، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال) وانظر الإنصاف ٢٧، ٢٨، ١٢١ وسيبويه ١: ٢٨ والخزانة ٤: ٤٢٢ ـ ٤٢٨. وابن يعيش ٦: ١٠٦ واللسان (نفا).

(١) ضمير الاثنين في قوله: (فيهما) عائد على نعم وبئس ـ انظر هذه اللغات في الصحاح (نعم).

(٢) أي على وزن نَعِمَ بكسر العين وفتح الفاء قبلها.

(٣) إشارة إلى توضيح بيت طرفة الذي استشهد به الزمخشري وهو بتمامه كما في الديوان ص ٧٣:

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ ٱلسَّاعُونَ فِي ٱلْأَمْرِ ٱلْمُبِرّ

وفي صدره روايات عدة والشاهد فيه قوله: (نَعِمَ) حيث جاء بها على الأصل بفتح الفاء وكسر العين. والبيت من الرمل.

. . . وَفَعْلَ وَفِعْلَ بِفَتْحِ ٱلْفَاءِ وَكَسْرِهَا وَسُكُونِ ٱلْعَيْنِ وَفِعِلَ بِكَسْرِهِمَا، وَكَذٰلِكَ كُلُّ فِعْلٍ أَوْ ٱسْمٍ عَلَى فَعِلَ ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَشَهِدَ، وَفَخِذ، وَيُسْتَعْمَلُ سَاءَ ٱسْتِعْمَالَ بِئْسَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾.

* فصـــل * وَفَاعِلُهُمَا إِما مُظْهَرٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ، أَوْ مُضَافٌ إِلَى ٱلْمُعَرَّفِ بِهِ . . .

أيْ فداءٌ نفسي لهذه القبيلة التي هي بنو عبس .

اللغة الثانية بفتح وسكون العين، من (نَعْمَ) بكسرها للتخفيف يسلب حركة العين .

الثالثة : بالكسر والسكون : على نقل حركة العين إلى الفاء .

الرابعة : بكسرهما على إتباع حركة الفاء حركة العين .

(والظاهر : أنه أراد أن هذه اللغات الأربع قبل النقل إلى معنى الإنشاء؛ إذ لم يسمع «نِعِمَ الرجل زيد». فإن قلت : فقد جاء : «نعما» وهو الإنشاء قلت : تحريك العين فيه لعروض سكون الميم[1].

قولـــه : « وكذلك كل فعل . . . . . »

أي : هذه اللغات قياس مطرد في كل فعل أو اسم على «فَعِلَ» بفتح الفاء وكسر العين ، وثانيه حرف حلق، لأنَّ الكسرة مستقلة على حروف الحلق، لما بينهما من تنافر وتنافٍ بالتعلّي والتسفّل.

قولــه : « مُعَرَّفٌ باللام . . . . . »

إذا قلت : «نعم الرجل زيد» فاللام فيه للجنس، لا تريد رجلاً دون رجل، وإنما تقصد الرجل على الإطلاق، واللام فيه لإفادة الشياع على حد الجنس، بدليل أنك

(١) ما بين القوسين من الأصل .

لو قلت : «نعم الرجل الذي تعلم زيد» تريد واحداً بعينه لم يجزْ، ولو كانت «اللام» فيه للعهد لوجب أن يجوز وقوع سائر المعارف هنا، (نحو: «نعم زيد، ونعم أنت، ونعم هذا وذاك»)[1] مما لا يفوه به أحد، وإنما وجب أن يليهما اسم الجنس ليدل على أن الممدوح والمذموم قد حصل لهما من الفضل ما حصل لجميع الجنس. فإذا قلت : «بئس الغـلام بشر» دللت على أنه فضل كل من يذم من الرجال بما حصل له من الخصال المذمومة، وإن كان الاسم مضافاً إلى ما فيه لام الجنس جاز نحو قولك: «بئس غلام الرجل بشر» فهذا المضاف بمنزلة ما فيه لام الجنس، ألا ترى أن قولك: «بئس غلام الرجل» أفاد «كل غلام رجل»؟.

فإن قلت : لو كان «اللام» في «نعم الرجل» للجنس لساغ أن تقول: «نعم الرجل زيد وعمرو»، ولما لزم أن تقول: «نعم الرجلان زيد وعمرو» قلت : امتناع قولك : «نعم الرجل زيد وعمرو» وإن كان اللام في الرجل للجنس ليكون دليلاً من أول الأمر على أنك تمدح رجلين في هذا الجنس فكأنك قلت : «نعم رجلان» ثم أدخلت عليه الألف واللام، فاستغرقا الجنس بمجموعهما، وكذا الجمع في قولك: «نعم الرِّجال إخوتك» وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[2] إذ لا شبهة في أن الغرض هنا الجنس لا رجال بأعيانهم، كذا قاله الإمام المحقق عبدالقاهر[3]، وفرق واضح بين اسم الجنس، وبين النكرة والمعرفة المعهودة نذكره لك في هذا المقام، فلا عليك أن تعيه.

فالنكرة اسم يدل على العدد والجنس، فإنك إذا قلت : «رجل» ليعلم أنك تقصد أن تعرِّف المخاطب الجنس، والقدر المستفادين منه وكذا إذا قلت: «رجلان، أو

---

(١) من الأصـل .

(٢) سـورة النسـاء آية ٣٤ .

(٣) انظر قول الجرجاني في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٣٦٤، والعبارة منقولة بنصها من المقتصد .

«رجال»، لأنه وإن لم يعقل من رجال عدد معلوم[1] فقد عقل منه عدد ما .

والمعرفة المعهودة تدل على العدد والجنس والتعيين، فإذا قلت : «الرجل»، وقد أردت به الجنس فذاك على وجهين :

أحدهما : أن تقصد خلوص الاسم للحقيقة، كما إذا قلت : «الرجل» على صورة كذا، فأنت لا تفيد لا العدد ولا التعيين، بل هو للحقيقة المعلومة.

والوجه الثاني : أن تقصد العدد مع كون الاسم للجنس على وجه مخصوص مخالف لما كان عليه النكرة. مثاله أنك تقول: «فلان يعتنق الفارسين في الحرب، وغرضك به العدد، لأنك تفيد بذلك وقوع الاعتناق على أكثر من واحد لكنا إذا أنعمنا النظر وجدنا العدد هنا على حدّ لا يقبل المعدود معه التخصيص، والتعيين أعني: أنه لا يتصوّر أن يصير المثنى في قولك : «يعتنق الفارسين» واقعاً على شخصين بأعيانهما بل يقع على كل اثنين توهمتهما من ذلك الجنس، فما من فارسين إلا والاسم في : «يعتنق الفارسين» يصلح لهما بخلاف النكرة، فأنت إذا قلت: «رجلان» ثم أعدت فقلت: «فعل الرجلان كذا» فالرجلان يقع على شخصين بأعيانهما، فوضح أن (العموم في النكرة)[2] معرض للتخصيص والعموم في اسم الجنس عموم ثابت لا يتسلط عليه التخصيص، (والرجل والرجلان والرجال) في «نعم الرجل ونعم الرجلان ونعم الرجال» من الوجه الثاني لاسم الجنس لا من الوجه الأول.

قولــه : « وإما مضمر مميز بنكرة منصوبة . . . . »

أما الإضمار : فللاختصار، لأن النكرة وهي «صاحباً» في «نِعْمَ صاحبا» أخفّ من المعرفة، وهي «الصاحب» في «نِعْمَ الصاحب» ولأنّ الإضمار قبل الذكر تفخيم للمقصود، لأنّ السامع إذا قرع صِماخه ما لا يعرف فإنه يجد من نفسه شبه محرك يدعوه

(١) في الأصل : « معقول » والمثبت من ع .

(٢) ما بين القوسين من الأصل . وسقط من ع .

. . . وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ هُوَ ٱلْمَخْصُوصُ بِٱلذَّمِّ أَوْ ٱلْمَدْحِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نِعْمَ ٱلصَّاحِبُ ، أَوْ نِعْمَ صَاحِبُ ٱلْقَوْمِ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ ٱلْغُلَامُ أَوْ بِئْسَ غُلَامُ ٱلرَّجُلِ بِشْرٌ وَنِعْمَ صَاحِباً زَيْدٌ ، وَبِئْسَ غُلَاماً بِشْرٌ .

* فصـــــل * وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَ ٱلْفَاعِلِ ٱلظَّاهِرِ وَبَيْنَ ٱلْمُمَيِّزِ تَأْكِيداً فَيُقَالُ : نِعْمَ ٱلرَّجُلِ رَجُلاً زَيْدٌ . . .

إلى طلب ذلك، ويخلي ذهنه ليفهم ما سيقرع في صدفتيه فهذا أفخم من البداءة بالبيان.

فإن قلت : « لم اختص هذا الإضمار بباب نعم؟ »[1].

قلـت : لأن المدح من مظانّ التفخيم. وكذا الذم الذي هو ضده جار مجراه في كونه من مواضع المبالغة وهذا الصَّيْغُ قريب من تعريف فاعليهما بلام الجنس، لأن فيه إجمالاً، وفي ذكر المخصوص بعده تفصيلاً، إذ التفصيل بعد الإجمال مما يشهد له الذوق السليم بأنه أوكد وأبلغ، ويحصل بذلك التفخيم، ولما كان الضمير في «نعم» لا يختص بواحد بعينه، جاء مفسره منصوباً منكراً كما في نحو: «عشرون درهماً».

قولـه : « وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص . . . »

إنما أورد المخصوص بعدما ذكرنا من المعرف بلام الجنس، أو المضاف إلى المعرف بذلك، لأنك إذ خصصت بعد ذلك، كان أبلغ، إذ التفصيل بعد الإجمال مما هو مفيد للتوكيد والشاهد له الذوق السليم والطبع المستقيم.

قولـــه : « وقد يجمع . . . . »

هذا بمنـزلـة قولـك : «عنـدي من الـدراهم عشرون درهمـاً» إنما ذكرت (من الدراهـم) توكيداً، وهذا نظيرٌ ذكره المبرد[2] لهذه المسألة، والتقدير في البيت[3]:

---

(١) انظر هذا التعليل في شرح ابن يعيش ٧ : ١٣١ .

(٢) انظر ما ذكره المبرد حول هذه المسألة في المقتضب ٢ : ١٥٠ وانظر ما فصله ابن يعيش في هذه المسألة ٧ : ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت جرير ونص البيت بتهامه كما جاء في ديوانه ١ : ١١٨ :

قال جَريرٌ :

تَزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيـكَ فِينَـا فَنِـعْمَ ٱلْـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا

* فصــــل * وَقَـوْلُـهُ تَعَالَى :﴿ فَنِعِـمَّاهِيَ ﴾ نِعْمَ فِيهِ مُسْنَدٌ إِلَى ٱلْفَـاعِلِ ٱلْمُضْمَرِ ، وَمُمَيِّزُهُ (ما) وَهِيَ نَكِرَةٌ لاَ مَوْصُوفَةٌ وَلاَ مَوْصُولَةٌ ، وَٱلتَّقْدِيرُ : فَنِعْمَ شَيْئاً هِيَ .

---

٥٤٨ ـ فَنِـعْـمَ ٱلْـزَّادُ زَاداً زَادُ أَبِـيكَ

فالزاد الأول فاعل نعم ، والنكرة المنصوبة هي التي تجيء للتفسير في «نعم» زادا ، و«نعم رجلاً» .

و «زاد أبيك» : هو المخصوص بالمدح كزيد في «نعم الرجل زيد» .

قولــه : « والتقدير (فَنِعْمَ شَيْئاً هي) . . . »[1]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ ٱلزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وترتيبه الرابع عشر من قصيدة لجرير عدتها ستة وعشرون بيتاً من الوافر قالها في مدح عمر بن عبدالعزيز بن مروان ومطلعها :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بالحَسَنِ الرُّمَادَا وَأَنْكَرَتِ ٱلْأَصَادِقَ وَٱلْبِلاَدَا

قال ابن يعيش معلقاً على الشاهد : «قد اختلف الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال: (نعم الرجل رجلاً زيد) وكذلك السيرافي وأبوبكر بن السراج ، وأجاز ذلك المبرد وأبـو علي الفـارسي واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك ، وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتأكيد . والأول أظهر والذي أراه لما ذكرناه . . . . » .

انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١٣٢ ـ ١٣٣ . والمقتضب ٢ : ١٥٠ ـ ١٥١ .

وأما الشاهد في البيت فهو جمعه فيه بين الفاعل وبين النكرة المفسرة .

(١) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى : «فنعما هي» آية ٢٧١ من سورة البقرة وهي : ﴿ إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

* فصـــل * وَفِي ٱرْتِفَـاعِ ٱلْمَخْصُوصِ مَذْهَبَانِ ، أَحَدُهُمَا:أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَا تَقَدَّمَهُ مِنَ ٱلْجُمْلَةِ، كَأَنَّ ٱلْأَصْلَ زَيْدٌ نِعْمَ ٱلرَّجُلُ. وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: نِعْمَ ٱلرَّجُلُ هُو زَيْدٌ، فَالأَوَّلُ عَلَى كَلامٍ، والثَّاني على كَلاَمَيْنْ .

في الكـلام حذف مضاف، والتقدير : نِعْمَ شَيْئاً إِبْدَاؤُهَا[1] فلما حذف الإبداء وجب رفـع ضمير الصدقات لقيامه مقام المرفوع، فوضع «هي» مقامه. كما نقلت القرية في قوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2] بعد حذف المضاف وهو الأصل من حركة إلى حركة وذلك أن المضمرات يدل على اختلاف صيغها على الإعراب، كما أن الحركات والحروف في الأسماء الظاهرة كذلك.

فإنْ قلت : «ما الشاهد لما ذكرت من الحذف؟» قلت : هو أن المدح إنما جاء بعد قولـه تعـالى :﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[3] ومما يؤيده أنه قال تعالى بعد :﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ .

فكما أن الضمير الذي هو «هو» في «فهو» عائد إلى الإخفاء وأن الوصف بأنه (خير) واقع عليه، كذلك المدح بنعم يجب أن يختص به الإبداء .

قولـه : «خبره ما تقدم من الجملة . . . . »

إنما قدمت عنايةً واهتماماً على حد قولهم : «منطلق زيد» والمشكل في هذا أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مشروط فيها أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ، وهي هنا عارية منه كما ترى .

والعـذرة عن هذا أن «الـرجل» لما كان معروفاً بلام الجنس اشتمل الرجل على

---

(١) انظر رأي الزمخشري فيها في الكشاف ١ : ٣٩٧ .

(٢) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧١ .

* فصـــل * وَقَدْ يُحْذَفُ ٱلْمَخْصُوصُ إذا كَانَ مَعْلُوماً لِلْمُخَاطَب كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ أيْ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ أَيُّوبُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾ أيْ فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ نَحْنُ .

* فصـــل * وَيُؤَنَّثُ ٱلفِعْلُ وَيُثَنَّى ٱلْاسمانِ وَيُجْمَعَانِ نَحْوُ قَوْلِكَ : نِعْمَتِ ٱلمَرأَةُ هِنْدٌ . . .

«زيد»، لأن زيداً منـه، فوقعت الغنية عن ذكر عائد إليه لكونه داخلاً فيه مذكوراً معنى. يوضحـه قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[1]، وكان من حقه (لا يضيعه أجره)[2] ولكن حسن «أجر المحسنين» بدون الضمـير، لأن الألف واللام في «المحسنين» اشتمل على ذلك وصار كأنه قد ذكر، فوقعت الغنية عن ذكر الضمير.

قولــه : « وقد يحذف . . . . »

لأن المعلوم كالملفوظ فيجوز حذفه مع ما فيه من إيثار الخفة المطلوبة، ولأنه لما حكم بكونه مبتدأ مزحلقاً عن موضعه حذف حذفه لعلم المخاطب، ومنه قوله عز وجل: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ ﴾[3] أي : نعم العبد هو. و«هـو» ضمير أيوب، لأن القصة قصة أيوب .

وكـذا قولـه تعـالى: ﴿ فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾[4]، لأن الضمير المتصل وهو «نـا» في «فـرشنـاها» شاهد عدل على أن المنفصل وهو «نحن» هو المخصوص، إذ المتصل والمنفصل قد اتحدا .

قولــه : « ويؤنَّثُ الفعـل . . . . »

---

(١) سورة يوسف آية ٩٠ .

(٢) في ع : «لا يضيع أجره» والمثبت من الأصل. قال الزمخشري في تفسير ذلك وتوجيهه: (من يخف الله وعقابـه ويصـبر عن المعاصي وعلى الطاعات فإن الله لا يضيع أجرهم، فوضع المحسنين موضع الضمير لاشتماله على المتقين والصابرين) الكشاف ٢ : ٣٤٢.

(٣) سورة ص آية ٣٠ ، ٤٤ .   (٤) سورة الذاريات آية ٤٨ .

. . . وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعْمَ ٱلْمَرْأَةُ ، وَقَالُوا : هٰذِهِ ٱلْدَّارُ نِعْمَتِ ٱلْبَلَدَ ، لَمَّا كَانَ ٱلْبَلَدُ ٱلدَّارَ، كَقَوْلِهِمْ : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ ؟

هذا تسامح في العبارة، لأن الفعل لا يؤنث، لكن لما لزم حرف التأنيث الفعل تسومح فيها .

قولــه : « ويثنى الاسمان . . . . »

المراد بهما الفاعل والمخصوص .

قولــه : « وإن شئت قلت نِعْـمَ . . . . »

قد بيَّنا وجه سقوط علامة التأنيث من : « نِعْمَ المرأة » وهذا دليل على أن المراد بفاعل «نعم» المعرف بلام الجنس لا العهد.

قولــه : « لما كان البلدُ الدّارَ . . . . »

أي لَمّا كان البلدُ والـدارُ شيئاً واحداً أنَّثُـوه كما أن معنى الضمير الراجع من : «كانت إلى مَنْ، والأم» شيئاً واحداً أنَّثُوه[1]. وهذا بطريق الحمل على المعنى وهو كثير في كلامهم ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾[2] ذكّر اسم الإشارة مع أنّ المشارَ إليه مؤنث، وهو الشمس ومن أبيات الحماسة :

٥٤٩ ـ سَائِلْ بَنِي أَسَـدٍ مَا هَذِهِ ٱلْصَّوْتُ؟[3]

أَنَّـثَ ٱلصَّـوْتَ على إرَادَةِ الصَّيْحَةِ .

---

(١) هذا توضيح من الشـارح لمثـال الـزمخشري في المتن وهو : (ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هند، وإن شئت قلت نعم المرأة، وقالوا هذه الدار نعمت البلد. لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمك».

(٢) سـورة الأنعام آيـة ٧٨ .

(٣) صـــدره :

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه

وقائله رويشد بن كثير الطائي وهو أول أبيات ثلاثة جاءت في شرح الحماسة للمرزوقي (١ : ١٦٦ ـ ١٦٩) من البسيط. قال المرزوقي في شرحه: يخاطب الراكب السائق لمطيته بإعجال، يسأله أن يبلغ بني أسد عنه عن طريق الفحص والاستعلام: ما هذه الجلبة، وهذا الكلام

وَقَالَ ذُو ٱلرُّمَّةِ :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ　　دَعَائِمُ ٱلزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ ٱلْبَلَدِ

وَتَقُولُ : نِعْمَ ٱلرَّجُلَانِ أَخَوَاكَ ، وَنِعْمَ ٱلرِّجَالُ إِخْوَتُكَ ، وَنِعْمَتِ ٱلمَرْأَتَانِ هِنْدٌ وَدَعْدٌ ، وَنِعْمَتِ ٱلنِّسَاءُ بَنَاتُ عَمِّكَ .

* فصـــل * وَمِنْ حَقِّ ٱلْمَخْصُوصِ أَنْ يُجَانِسَ ٱلْفَاعِلَ . . .

قولـــه :

٥٥٠ ـ أَوْ حُـرَّةٌ . . . . (١)

نَاقَـةٌ حُرَّةٌ كَرِيمَةٌ .

والعَيْطَلُ من النِّساء : الطويلة ، وكذا من النّوق، وهي بالعين المهمَلة .

والثَّبْجاءُ : عظيمةُ الثَّبج ، وهو ما بَيْنَ الكَاهِل إلى الظهر.

والمُجْفِرة : عظيمة الجَفْرَة ، وهو الوسط .

ودعائم الزَّور : عظامه ، وانتصابها على التمييز كقوله :

٤٥٨م ـ شَنْباءُ أَنْيَاباً . . . . (٢)

تهكم وسخرية لأنه هو الذي أثار عليهم ما احتاجوا له، وجلب عليهم ما أشكاهم. والشاهد فيه ما ذكر في المتن إذ أنّث الصوت على إرادة الصيحة والجَلَبَة.

(١) البيت بتمامه كما جاء في ديون ذي الرمة ١ : ٧٤ والصحاح (نعمت) :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفِرَةٌ　　دَعَائِمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ ٱلْبَلَدِ

وترتيبه الخامس عشر من قصيدة لذي الرمة عدتها ثلاثة وثلاثون بيتاً من الطويل في مدح بِلال ابن أبي بردة ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بالخَلْصَاءِ فَالجَرَدِ　　سَقْياً وإنْ هِجْتِ أَدْنَى الشَّوْقِ لِلكَمَدِ

والشاهد فيه قوله : «نعمت زورق البلد» حيث أنّث الفعل مع أنه مسند إلى مذكر وهو زورق البلد، وأراد به الناقة. والبيت في وصفها.

(٢) البيت بتمامه :

هَيْفاء مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً　　مَحطوطةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَاباً

وقد مرّ شرحه وتحقيقه ص ١٣٥٥ . والشاهد فيه نصب (أنياباً) على التمييز .

... وَقَوْلُهُ عزَّ وَجَلَّ : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ عَلَى حَذْفِ ٱلْمُضَافِ ، أَيْ سَاءَ مَثَلًا مَثَلُ ٱلْقَوْمِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾ أَيْ مَثَلُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا ...

والزَّور : أعلى الصـدر .

والزَّورق مذكر . وقد قال « نعمت » لأنه أراد الناقة .

والبلـد : المفـازة .

قولــه : « أن يجانس الفاعل .... »

فلا تَقُلْ «نِعْمَ الرَّجُلُ فَرَسُ زَيْدٍ»، إذ الغرض تفضيل الشيء على جنسه لا على غير جنسه. فلو صح ذلك : أدى إلى قولك : «فرس زيد واحد من الرجال محمود» وهذا بيِّنٌ الإحالة.

قولــه : « على حذف المضاف .... »[1]

لزم حذف المضاف وهو «مَثَلُ» ، لأن «القوم» ليسوا من جنس «المثل» فلا بد من أن يكون التقدير: ساءَ المَثَلُ مَثَلاً مَثَلُ القوم الذين كَذَّبوا، ثم أضمر فاعل «ساء» لدليل النكرة عليه. فهو كقولك: «نعم غلاماً غلامُ زيد» ، وقولك : « مَثَلُ القوم » هو المخصوص بالذم، كما كان «غلامُ زيدٍ» كذلك .

أما قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾[2] فعلى وجهين: أحدهما : حذف المضاف، فكأنه والله أعلم مَثَلُ القوم، مَثَلُ القوم الذين كَذَّبُوا بآيات الله «فَمَثَلُ القوم» : فاعل «بِئْسَ» ، وهو مضاف إلى ما فيه لام الجنس، و «مثل الذين»: هو المخصوص بالذم، ثم حُذِفَ المضافُ ، وأقيم المضافُ إليه مقامه. فـ «الذين» : في موضع رفع لقيامه مقام المرفوع، وهو المضاف المحذوف. ألا ترى أنَّ «القوم» في «ساءَ

---

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾ آية ١٧٧ من سورة الأعراف.

(٢) سـورة الجمعــة آيـة ٥ .

... وَرُئِيَ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ ٱلَّذِينَ مَجْرُوراً صِفَةً لِلْقَوْم ، وَيَكُونَ ٱلْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفاً ، أيْ : بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُكَذِّبِينَ مَثَلُهُمْ .

* فصـــل * وَحَبَّذَا مِمَّا يُنَاسِبُ هٰذا ٱلبَابَ ، وَمَعْنَى حَبَّ صَارَ مَحْبُوباً جِدًّا ، وَفِيهِ لُغَتَانِ : فَتْحُ ٱلحَاءِ وَضَمُّهَا وَعَلَيْهَا رُوِيَ قَوْلُه :

مثلا القومُ» مرفوع لقيامه مقام المخصوص بالذم الذي هو «مَثَلُ» .

والوجه الثاني : أن لا يصار إلى ما ذكرنا من التقدير، ويجعل «الذين» في موضع جَرٍّ صفة للقوم، هذا اختيار المصنِّف، واختيار الإمام عبدالقاهر[1] أن (الذين) في موضع جر لكونه بدلاً مما قبله حتى كأنه قيل : بئسَ مَثَلُ ٱلَّذين كَذَّبُوا وَلَمْ يذكر «القومَ» ، إذ المبدلُ فيه في حكم الساقط والمخصوص على هذا الوجه محذوف، والتقدير: «بئس مثل الذين كذّبوا مثلهم» إذ التقدير : بئس مَثَلُ الذين كذّبوا هذا، لأنَّ قَبْلَه ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾[2] فهذه إشارة إلى المثل المذكور، والمخصوص يحذف عند العلم به .

قوله : « وَرُئِــيَ . . . . . »

بضم الراء وكسر الهمزة ، أي : ظُــنَّ .

قولــه : « وحبذا مما يناسب هذا الباب . . . . »

لأنــه إنشاء للمدح فهو من هذا الباب ، وإنما أفرد ذكره، لاختصاصه بأحكام لفظية منها :

أن فاعله لفظة (ذا) بخلاف نِعْمَ وبِئْسَ .

ومنها: أن تمييزه غير واجب ذكره لجواز قولك «حَبَّذَا زيد» وَحَبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ .

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ١ : ٣٧١، فقد استقى منه الجَنْدِيُّ الوجهين المذكورين في توجيه الآية الواردة في متن الإقليد من قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ .

(٢) سـورة الجمعة آية ٥ .

* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ *

وَأَصْلُهُ : حَبُبَ ، وَهُوَ مُسْنَدٌ إلى ٱسْمِ ٱلْإِشَارَةِ إلاّ أَنَّهُمَا جَرَيَا بَعْدَ ٱلتَّرْكِيبِ مَجْرَى ٱلْأَمْثَالِ ٱلَّتِي لَا تُغَيَّرُ فَلَمْ يُضَمَّ أَوَّلُ ٱلْفِعْلِ ، وَلَا وُضِعَ مَوْضِعَ ذَا غَيْرُهُ مِنْ أَسْمَاءِ ٱلْإِشَارَةِ ، بَلْ ٱلْتُزِمَتْ فِيهِمَا طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ . .

ومنها : أن المخصوص إذا لم يكن مفرداً مذكراً كان غير مطابق للفاعل في اللفظ نحو «حبذا الزيدان» .

قولــه : « فَتْحُ ٱلحَــاءِ . . . . »

الأصل : حَبُبْتُ بِزِنَـةِ كَرُمْتُ ، والدليل على هذه اللغة : قولهم « حبيـب » لأنَّ فَعِيلاً هو الغالب على باب كَرُمَ ثم اسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية دون نقل ضمة الباء المسكنة إلى الحاء، أو بنقلها .

قال المرزوقي : « لم يأت عن العرب (فَعُلَ) بضم العين مضاعفاً إلا في أربعة أحرف : «حُبَّ» لأن أصله حَبُبْتَ، وَلَبُبْتَ يا رجل، وَشَرُرْتَ في الشَّرِّ، وَدَمُمْتَ دَمَامَةً »[1] .

قولــه :

٥٥١ ـ . . . . وَحُبَّ بِهَا . . . . [2]

أولــه : فَقُلْتُ ٱقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا .

القتـل : المَـزْجُ ، والضمير : للخمر، والباء في «بها» كالباء في «كَفَى بالله» .

وحُبَّ، ومقتولةً : حـال .

---

(١) لم يرد هذا عن المرزوقي في شرح الحماسة فلعله في كتاب آخر له .

(٢) البيت بتمامه كما جاء في ديوان الأخطل ص ٤ :

فَقُلْتُ ٱقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا ... فَأَطْيِبْ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقد نسبه ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٤١ لحسان والبيت الشاهد ترتيبه الثامن عشر من قصيدة للأخطل عدتها سبعة وستون بيتاً من الطويل وهي القصيدة الأولى في الديوان قالها في مدح خالد بن عبدالله بن أسيد بن أبي العيص بن أمية ويذكر وقعة الجحّاف بن حكيم السلمي .

. . . وَهَذَا ٱلاسْمُ فِي مِثْلِ إِبْهَامِ ٱلضَّمِيرِ فِي نِعْمَ ، وَمِنْ ثَمَّ فُسِّرَ بِمَا فُسِّرَ بِهِ فَقِيلَ : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، كَمَا يُقَالُ : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، غَيْرَ أَنَّ الظَّاهِرَ فُضِّلَ عَلَى ٱلْمُضْمَرِ بِأَنْ ٱسْتَغْنَوْا مَعَهُ عَنِ ٱلْمُفَسِّرِ فَقِيلَ : حَبَّذَا زَيْدٌ، وَلَمْ يَقُولُوا نِعْمَ زَيْدٌ، وَلأَنَّهُ كَانَ لاَ يَنْفَصِلُ ٱلْمَخْصُوصُ عَنِ ٱلفَاعِلِ فِي نِعْمَ، وَيَنْفَصِلُ فِي حَبَّذَا .

قولـــه : « مجرى الأمثال التي لا تتغير . . . . . »

لأنه كثير استعمالهم «حبذا» فألزموه وجها واحداً ولم تَتَطرّقْ عليه الأحوال المتواردة من التغييرات، بل قالوا: «(مع المذكر والمؤنث والمفرد والتثنية، والجمع : (حَبّذا) »**.** ولم يُضَمَّ أوله، ولا وُضِعَ موضع « ذا » غيره، لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال مصونة عن التغيير. ألا تراهم قالـوا: «في الصيف ضَيَّعْتِ ٱللّبَنَ»[1] فاستعملوه في الأصل للمؤنث، ثم أجروه في المذكر على لفظ المؤنث. وأشباهه جَمَّةٌ لا تُعَدّ .

فإن قُلْتَ: «فلم خُصّ (ذا) من بين سائر الأسماء؟» .

قلت : لأن ذا لكونه اسماً مبهماً شابه اسم الجنس لإبهامه بكونه صالحاً لكل واحد من أفراد ذلك الجنس، لأنّ الكل شرع في صحة الإضافة إليه .

فإن قلت : فلم اختير المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع كـ «ذي» و «ذان» و «أولاء» ؟ .

قلـت : لأنه هو الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع فروع عليه، فاختيار الأصل الذي هو الأخفّ أولى .

قولــه : « وهذا الاســـم . . . . »

وكان خالد أحد أجواد العرب وهو من أجود أهل الشام والشاهد فيه على رواية حَبَّ بالفتح مع ذا وعلى رواية الديوان فلا شاهد فيه. وانظر شرح الشافية ١٤ ـ ١٥ والخزانة ٩ : ٤٢٧ ـ ٤٣١ وشرح ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ـ ١٣٨ ، ١٤١ .

(١) مجمع الأمثال : ٢ : ٦٨ . قال الميداني ويروى : (الصيفَ ضَيَّعت اللبن) .

. . . .

فيه إشارة إلى أنّ المغلّب على (حَبَّذَا) : الفعلية،بدليل أنه جعل اسم الإشارة هنا بمنزلة الضمير في : «نِعْمَ رَجُلاً» ووجه هذا القول أن صدر هذا التركيب : «فَعَلَ»، فترجح جانبه، وأكثر النحويين ذهبوا إلى أن المغلب عليها الاسمية، لأن الاسم أقوى من الفعل، وقد ركب أحدهما مع الآخر فيها، فالتغليب للأقوى الذي هو : الاسم دون الأضعف الذي هو : الفعل .

والقول الأول : قول بعض النحويين. وقال بعضهم[1]: لا يُغَلَّبُ عليها اسمية ولا فعلية، بل هي جملة مركبة من : فعل ماض واسم هو فاعل، فلا يُغَلَّبُ أحدهما على الآخر.

وفي ارتفاع «زيد» وجوه :

وهي أن «ذا» في موضع رفع بأنه فاعل «حَبَّ» لقولك : «حَبَّ الشيءُ ونعمَ الشيء» فيكون ارتفاع «زيد» في : «حبذا زيد»:

* إما لأنه مُبتدأ خبره (حَبَّذا).

أو لأنه بدلٌ من (ذا) في (حَبَّذا).

أو لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل : (حَبَّذا)، قيل: من هو؟ فقيل: (زَيْدٌ) أيْ هو زيد .

أو لأنَّ (حَبَّذا) مبتدأ و«زيد» خبره .

* والوجه الخامس : أن تكون «ذا» زائدة، فيرفع «زيد» بحَبَّ للفاعلية وهذا ضعيف .

فإن قُلْتَ : فَعَلاَمَ انتصاب النكرة بعد (حَبَّذا)؟ .

قلت : على أنه تمييز ، فكأنك إذا قلت : «حَبَّذا زيدٌ رَجُلاً، وحَبَّذا عمروٌ رَاكِباً»

---

(١) انظر القول في تغليب فعلية حبذا أو اسميتها وعدم تغليب الجهتين في شرح ابن يعيش ٧ : ١٣٨ - ١٤٢ .

يحسن فيه تقدير: «مِنْ» فكأنك قلت : «مِنْ رَجُلٍ» «وَمِنْ راكبٍ» وحسن تقديرهما أمارة كون ذلك المنصوب مميزاً.

وعند بعضهم : المنصوب إنْ كان غير مشتق، (كَحَبَّذا زيدٌ رَجُلاً) فتمييز وإن كان مشتقاً. (كَحَبَّذا عمرٌو راكباً) فحال .



* ومن أصناف الفعل:فعلا التعجب *

هُمَا نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْداً ! ، وَأَكْرِمْ بِزَيْدٍ ! ، وَلَا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ ٱلتَّفْضِيلِ ، وَيُتَوَصَّلُ إِلَى ٱلتَّعَجُّبِ مِمَّا لَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا مِنْهُ بِمِثْلِ مَا تُوُصِّلَ بِهِ إِلَى ٱلتَّفْضِيلِ . . .

قولــه : « ومن أصناف الفعل : فعلا التعجب . . . . »

الذي عناه النحويون هي الألفاظ التي تدل على إنشاء التعجب لا ما تدل على التعجب، بدليل أنك إذا قلت : « تعجبت من زيد » لم يكن من باب التعجب الذي نُبَوِّبُ له .

قولــه : « ولا يُبْنيان إلَّا مما يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ ٱلتَّفْضِيل . . . »

أي لا يُبنيان إلَّا من الثلاثِيَّاتِ المُجَرَّدَةِ الخَاليةِ من الألوانِ والعيوبِ المبنيَّةِ للفاعل .

أما الشريطة الأولى : فلأنَّ الشيءَ لا يُتَعَجَّبُ منه إلَّا بَعْد أنْ يتكرَّر ويجريَ مجرى الغريزة. ألا ترى أنك لا تقول: «ما أضرب زيدا!» إذا ضرب ضربة، وإنما تقول ذلك بعد أن يكثر منه الفعل، وكذا لا تَقُول : «ما أعلم عَمْراً! وعنده علمٌ يسير، وإذا كان حكمه حكم العادة كان «فَعُلَ» بالضم مخصوصاً به لأنَّ هذا الباب للغرائز، فيلزم أن يبنى التعجب مما كان «فَعُل» بالضم أو من صيغة يتأتى فيها مثالُ (فَعُلَ) بالضمِّ من غَيْرِ حَذْف وهو الثلاثي المجرد. فإذا قلت: «ما أضرَبَ زَيْداً!» فكأنك قلت: «ضَرُبَ زَيْدٌ» ثم نقلته بالهمزة وقلت: «ما أضرَبَ زَيْداً!».

وأما الشريطة الثانية وهي كونها خالية من الألوان والعيوب : فلأن الألوان والعيوب خلقة كاليد والرجل، فكما لم يقولوا:«ما أَيْدَاه وما أَرْجَلَه» ولكن ما أشد يَدَهُ! ، وما أقوى رِجْلَه![1]، كذلك يقال: «ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ!» وما أقبح عَوْرَتَه![2].

---

(١) انظر هذه الأمثلة وتعليلاتها في سيبويه ٤ : ٩٨ وهي للخليل .

(٢) في ع : « ما أقبح عوره » والمثبت من الأصل .

. . . إلاَّ مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ مَا أَعْطَاهُ ، وَمَا أَوْلاَهُ لِلْمَعْرُوفِ ، وَمِنْ نَحْوِ مَا أَشهَاهَا ، وَمَا أَمْقَتَهُ . . .

والوجه الثاني : أن الأفعال التي للألوان والعيوب بابها: «افعالّ وافْعَلّ» كاحمارَّ، واحمرّ، واعوارّتْ عينُه، واعورّتْ، فإذا قلت فيها:فَعِل نحو «عَوِرَ» و «صَيِدَ» فإنهم ينوون المحذوف بدليل أنهم تركوا إعلال نحو «عَوِرَ» فلولا أن العينَ في تقدير السكون حتَّى كأنه أعْوَرَ لقالوا : عار، كما قالوا:«خاف وهاب» في خَوِفَ وَهَيِبَ، فلما صحّحوا الواو من «عَوِر» علمت أن المحذوف مراد وأن العين في تقدير السكون.

وأما الشريطة الثالثة : ـ وهي كونها مبنية للفاعل ـ فلأنّ الفعل إنما يصير كالغريزة والعادة للفاعل، أما المفعول فلا يتصور فيه ذلك، إذ لا يكون وقوع الفعل على زيد من غيره غريزة له على الحقيقة كيف ولا حظَّ له في اتحاد الفعل.

قولــه : « من نحو ما أعطاه وما أولاه . . . . »

هما من أعطى، وأولى، حذفوا الزيادة ثم أدخلوا عليها همزة التعجب، ألا ترى أن المعنى : ما أكثر إعطاءَهُ وإيلاءَهُ .

قولــه : « ومن نحو ما أشهاها وما أمقته . . . »

أي ما أكثر كَوْنَها مُشْتَهاةً!، وما أشَدَّ كونه ممقوتاً!.

والمقـت : شدة البغض .

قال صاحب الكتـاب[1] في قولهم : ما أشهـاها! : إنه على تقدير فَعُلَ، وإن لم يستعمل كأنه يقدر شَهُوَتْ أي صارَتْ بحيثُ تُشْتَهَى، ثم يبنى فعل التعجب منه، وقال: «ما أمقته!» : إنه على : (فَعُل) وإن لم يستعمل، كما أن أبغضه! على بَغُضَ. وأشـار إلى أنهما كسائر ما ترك من الأصول نحو قولهم: رفيع، وشديد، وفقير، ولم يستعمل رَفُعَ وَفَقُرَ وشَدُدْتَ يا هذا إلا في حال شذوذ، وكذلك مُحَاسِن ومُشَابِهٍ على مُحْسِن وَمُشْبِه وإن لم يستعملا .

---

(١) سـيبويـه ٤ : ١٠٠ .

... وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُون مَا أَقْيَلَهُ ٱسْتِغْنَاءً عَنْهُ بـ (مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ) كَمَا ٱسْتَغْنَوْا بـ (تَرَكْتُ) عَنْ وَذَرْتُ .

* فصـــل * وَمَعْنَى (مَـا أَكْـرَمَ زَيْـداً) : شَيْءٌ جَعَلَهُ كَرِيماً ، كَقَوْلِكَ : أَمْرٌ أَقْعَدَهُ عَنِ ٱلْخُرُوجِ ، وَمُهِمٌّ أَشْخَصَهُ عَنْ مَكَانِهِ ، يُرِيدُ أَنَّ قُعُودَهُ وَشُخُوصَهُ لَمْ يَكُونَا إِلَّا لِأَمْرٍ ،

قولـــه : « وذكر سيبويه .... »[1]

أي استعمل الفعل من القيلولة، ولم يستعمل منه التعجب كما استعمل المضارع والأمر في قولهم : « هو يَذَرُهُ وَذَرْهُ»، وإن لم يستعمل منهما الماضي.

وقصّة ذلك أنه ليس وضع هذا المعنى، والتعبير عنه بـ «ما أَكْثَرَ قائلته!» فلو كان «مَا أَقْيَلَهُ جَارِياً في كلامهم على ما هو قياس هذا الباب لكان واقعاً في لغتهم ولما لم يقع دلَّ على أنه مستثنًى عندهم، وهذه طريقة سيبويه في استثناء «ما أقيله»[2] من هذا الباب، وهذا جار في كل ما يأتي مثله.

قولـــه : « ومعنى ما أكـرم .... »

لا يتعجب من الشيء إلا إذا جاوز حد أشكاله وبلغ مرتبة فوق مراتبها وخفي على الخـواطـر سببه، فلذا وجب أن يكون قولك: «ما أكرمَ زَيداً» معناه : شيء جعله كريماً، فكـأنـك لما شاهـدت فيه كرماً متناهياً قلت: «شيء جعله كريماً»[3] قاصداً الإخبار بأنك شاهدت الكرمَ الكاملَ، إلاَّ أنَّك لا تعرف سببه، وإنما تعرف أنَّ شَيْئاً أحدثه، كما أن (القعود) «والشخوص» في مثاليه[4] لم يكن إلا لأمر ما .

---

(١) سـيبويه ٤ : ٩٩ .

(٢) انظر الكتاب ٤ : ٩٩ .

(٣) في ع و ن و س : «شيء جعله كريماً» والمثبت من الأصل.

(٤) المثالان الواردان في متن المفصل هما: أمر أقعده عن الخروج. وَمُهِمٌّ أشخصه عن مكانه .

. . . إِلَّا أَنَّ هٰذَا ٱلنَّقْلَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ خَلَا مَا ٱسْتُثْنِيَ مِنْهُ مُخْتَصٌّ بِبَابِ ٱلتَّعَجُّبِ .

قولـه : «إلا أنّ هذا النقل . . . »

أيْ النقـل بالهمـزة من اللزوم إلى التعدي ليـس بقياس، وإنما هو مقصور على السّماع، ولكن هذا النقل قياس في جميع الأفعال اللازمة في باب التعجّب، إلا ما استثني منه وهو أفعال الألوان، والعيوب. «وهذا النقل»: آسم «إنّ» و«مختصٌّ به»: خَبرُهُ[1].

وما ذكرناه من أن أكرم في : «ما أكرم زيداً!» فعل: هو مذهب البصريين[2].

والحجة لهم : أنه إذا وصل بـ «ياء» المتكلم يجيء بنون الوقاية نحو «ما أكرمني»، كما تقول «أكرمني زيد» فلو كان اسماً لقيل «أكرمي» بدون النون على طريقة «غلامي» ونحوه.

ولأنه ينصب المعارف والنكرات، و«أفعل» إذا كان اسماً: لا ينصب إلا النكرات على التمييز نحو : «هذا أحسـنُ من ذاك خَلْقاً، وأطيبُ منه خُلُقاً».

ولأنه مفتوح الآخر كالأفعال الماضية.

فهذه دلائل واضحة على أنه فعل.

وعند الكوفيين أنه اسم لوجوه :

* أحـدهـا : أنـه لا يقبل التصرف ، فلو كان فعلاً لقبله، إذ التصرف من خصائص الأفعال.

---

(١) هذا إعراب من الجَنْدِيِّ لعبارة الزمخشري في المفصل وهي : «إلاّ أنَّ هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني منه مختص بباب التعجب».

(٢) القول في «أفعل» في التعجب، أاسم هو أم فعل مسـألة خلافية بين الكوفيين والبصريين - انظر تفصيلها في الإنصاف ١٢٦ - ١٤٨ وشرح ابن يعيش ٧ : ١٤٢ - ١٤٦ . ولسان العرب (ملح) وشرح الـرضي على الكافية ٢ - ٢٨٥ وشرح الأشموني ٢ : ٣٦٣ - ٣٦٤ وحاشية الصبان ٣ : ١٦ بولاق، والتصريح للشيخ خالد ٢ : ١٠٨ بولاق، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٦٨٢ بتحقيق المرحوم محمد محيي الدين، وسر العربية ص ٤٧ .

....

---

* الثاني : أنك تقول : «ما أَقْوَمَهُ وَمَا أَبْيَعه» ، بترك الإعلال كما تقول : «هٰذا[1] أقومُ مِنْكَ ، وَأَبْيَعُ منك» فلو كان فعلاً ماضياً للزم الإعلال لزومه في أقام وأَبَاعَ .

* الثالث : أن التصغير يدخله كقولك :

٥٨م ـ يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانـاً عَطَوْنَ لَنـا[2]

والتصغير من خصائص الاسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه .

أما الأول من تلك الوجوه : فالجواب عنه أنّ عدم التصرف لا ينفي الفعلية ، فإنّ «عسى ، وليس» لا يقبلان التصرف ، ومع ذلك هما فعلان .

وأما الوجه الثاني : فالجواب عنه أنّ الإعلال قد يترك في الأفعال نحو «آسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، وآسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ» و﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[3] .

أما الوجه الثالث : فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن التصغير هنا لفظي ، والمراد تصغير المصدر لا الفعل لأنّ هذا الفعل منع التصرف ، والفعل متى منع التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ، فلما أرادوا تصغير المصدر ، صغّروه بتصغير فعله لقيامه مقامه ، ودلالته عليه .

والوجه الثاني : أنّ (فعل)[4] التُّعجب لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها .

فإن قلت : لماذا كانت الهمزة في نحو «أكرم» بالزيادة أولى؟ قلت : الأصل في

---

(١) في ع : « هو » والمثبت من الأصل .

(٢) قد سبق الحديث عن هذا الشاهد ـ انظر ص ٢٥٥ وقد استشهد به الكوفيون هنا للدلالة على اسمية أفعل التفضيل وذلك بتصغير أملح لأن التصغير من خصائص الأسماء ـ انظر الإنصاف ١٢٧ الحاشية الأولى .

(٣) سورة المجادلة آية ١٩

(٤) في الأصل (أفعل) والمثبت من ع و س .

. . . وفي لِسَانِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا لِبَعْضِ ٱلْأَبْوَابِ شَأْناً لَيْسَ لِغَيْرِهِ لِمَعْنىً .
وَأَمَّـا أَكْرِمْ بِزَيْدٍ فَقِيلَ أَصْلُهُ (أَكْرَمَ زَيْدٌ) أَيْ صَارَ ذَا كَرَمٍ ، كَـ (أَغَدَّ ٱلْبَعِيرُ) أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، إِلَّا أَنَّهُ أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ ٱلْأَمْرِ مَا مَعْنَاهُ ٱلْخَبَرُ ، كَمَا أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ ٱلْخَبَرِ مَا مَعْنَاهُ ٱلدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِمْ : رَحِمَهُ اللَّهِ ، وَٱلْبَاءُ مِثْلُهَا فِي كَفَى بِاللَّهِ . . .

الزيادة حرف المد فأقاموا «الهمزة» مقام «الألف» لما بينهما من القُرْبَ في المخرج، وإنما لم تزد الألف لأنها ساكنة، والابتداء بالساكن في كلامهم مرفوض .

قولــه : « وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً . . . . »

مثال هذا قولهم : « اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لَنَا أَيَّتُها العِصَابَةُ» ولا يجوز: «اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لهم أَيَّتُها العصابة».

قولــه : « أخرج على لفظ الأمر ما معناه . . . إلى الخبر » .

أيْ الأصل : «أكرم زيدٌ» على صيغة الماضي، أخرج هذا على لفظ الأمر للافتنان في الكلام، والمعارضة كما جاء الأمر في صيغة الخبر في قولك : «لقي زيد شرًّا» وأدخل الباء مزيدة ليختص بالتعجّب. فقولك : «بزيد» في «أكرِمْ بزيْدٍ» في موضع رفع، لأنَّ البَـاءَ زائدة وشبهه بقولهم: «كَفَى بِاللَّهِ»[1] في أنّ الأصل: كفى الله ، والباء زائدة والجار مع المجرور في موضع المرفوع .

فإن قلت : هل بين الباءين المزيدتين فصل ؟ .

قلت : نعم فإن الأصل الذي هو الرفع يستعمل في (كفى بالله) فيقال:«كَفَى اللَّه»[2].

أما الرفع في (أكرم بزيد) : فتركه لازم لا يحوم حول استعماله حائم! وذلك لما ذكرنا

---

(١) سـورة النساء آية ٦ وفي مواضع أخرى كثيرة من القرآن.

(٢) سـورة الأحزاب آيـة ٢٥ .

من أنهم جعلوا هذا التغيير تنبيهاً على التعجب فلا يسوغ إهداره، وقولهم:«يا رجل أكرم بزيد!، ويا رجلان أكرم بزيد! ويا رجال أكرم بزيد! ويا هندان أكرم بزيد! ويا هنداتُ أكرمْ بزيد! من غير تغيير «أكرم» في هذه الأحوال المختلفة دليل ساطع وبرهان قاطع على أنَّ الأصل: «أَكْرَمَ زَيْدٌ» على إخبار بعلو رتبته في الكرم، وأنه صار بحيث ينسب إليه فيقال: زيد صاحب كرم إذا لم يقل:(أكرما، أكرموا، أكرمي، أكرمن). لأنه إخبار. فقولك: «يارجال أكرم بزيد» بمنزلة قولك: «يا رجالُ أَكْرَمَ زيد» فكما لا يقال:«يا رجال أكرموا زيداً» كذلك لا يقال: «يا رجال أكرموا بزيد» إذ الفعل لزيد لا للرجال، والضمير في (أكرموا) على اعتبار أن الفعل لهم.

قولــه : « وفي هذا ضرب من التعسف . . . »

إذ فيه عدول عن سنن القياس من وجهين :

أحدهما : إيراد لفظ الطلب في موضع الخبر .

والثـاني : زيادة الباء في المرفوع، لأنَّ الكثير الذائع أن يزاد في المنصوب كقوله تعـالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[1] وستطَّلِع على السر في ذلك. وفي قول المصنف إيراد لفظ الطلب في موضع الطلب. وجعل «الباء» إما زيادة في المنصوب وهو كثير، أو جعلها للتعدية وهو أيضاً كثير فإذن قوله: برىء عن التعسف، فهذا قول حسن كما ترى، ثم إنَّ صيغة الأمر مسندة إلى مبهم مقدّر كما كان صيغة الخبر وهي «أكرم» في «ما أكرم» مسندة إلى مبهم، وهو «ما» ، لأن فِعْلَي التعجب قد اتفقا في المعنى واتَّحَدا في الغـرض المـطلوب، وهـو تكامل الكرم في زيد وبلوغه إلى المبلغ الأقصى، ووصوله إلى غاية تحيط بقليله وكثيره، فيجب أن يراعَى بينهما التشاكل في الإسناد حتى يتأكد بينهما الاتحاد[2].

(١) سـورة البقرة اية ١٩٥ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٤٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ : ١١٠ .

. . . وَعِنْدِي أَنَّ أَسْهَلَ مِنْهُ مَأْخذاً أَنْ يُقَالَ : إِنَّه أمرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ بِأَنْ يَجْعَلَ زَيْداً كَرِيماً ، أَيْ بِأَنْ يَصِفَهُ بِٱلْكَرَمِ ، وَالبَاءُ مَزِيدَةٌ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ لِلتَّأْكِيد وَٱلاختِصَاص أَوْ بِأَنْ يُصَيِّرَهُ ذَا كَرَمٍ ، وَالبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ هٰذا أَصْلُهُ ، ثُمَّ جَرَى مَجْرَى ٱلْمَثَل فَلَمْ يُغَيَّرْ عَنْ لَفْظِ ٱلْوَاحِدِ فِي قَوْلِكَ : يا رَجُلَانِ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وَيَا رِجَالُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ .

* فصـــل * وَٱخْتَلَفُوا فِي (مَا) فَهِيَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٌ وَهِيَ مُبْتَدأٌ مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، وَعِنْدَ ٱلْأَخْفَش مَوْصُولَةٌ صِلَتُهَا مَا بَعْدَهَا ، وَهِيَ مُبْتَدأٌ مَحْذُوفُ ٱلْخَبَرِ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيهَا مَعْنَى ٱلْاسْتِفْهَامِ كَأَنَّه قِيلَ : أَيُّ شَيْءٍ أَكْرَمَهُ ؟ .

قولــه : « ثم جرى مجرى المثل . . . . »

إنما لا يعرو المثل تغيير لما سبق في صدر الكتاب .

قولـه : « فهي عند سيبويه[1] غير موصولة ولا موصوفة . . . » .

لأن التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان، والموصولة معرفة، لأنها بمنزلة الذي، والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضوع، بل الأليق أن يجعل «ما» بمنزلة «شيء».

والوجه الثاني : في أنها ليست بموصولة، أنّ «ما» إذا كانت بمعنى الذي و«أَحْسَنَ» صلتها احتاجت إلى خبر، لأن الموصول مع صلته، بمنزلة «زيد» ولا معنى للإضمار من غير فائدة، على أنا نقول: لو كانت موصولة فالتقدير: «الذي أكرم زيداً شيء» أي شيء لا تقدر له على صفة فيلزم إضمار ما هو المقصود، لما ذكرنا من أن الغرض في

---

(١) الكتاب لسيبويه ١ : ٧٣ .

* فصـــل * وَلَا يُتصَرَّفُ في ٱلْجُمْلَةِ ٱلتَّعَجُّبِيَّةِ بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا فَصْلٍ ، فَلَا يُقَالُ عَبْدَاللَّهِ مَا أَحْسَنَ! ، وَلَا مَا عَبْدَاللَّهِ أَحْسَنَ! ، وَلَا بِزَيْدٍ أَكْرِمْ ، وَلَا مَا أَحْسَنَ فِي ٱلدَّارِ زَيْداً ، وَلَا أَكْرِمْ ٱلْيَوْمَ بِزَيْدٍ. وَقَدْ أَجَازَ ٱلجَرْمِيُّ ٱلْفَصْلَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا . . . وَيَنْصُرُهُمْ قَوْلُ ٱلْقَائِلِ : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ .

التعجب هو الإخبار عن جهل الشيء، وبها أوضحناه، وضح بطلان ما ذهب إليه أبو الحسن[1].

قولــه: « وهي مبتدأ محذوف الخبر. . . . »[2].

أي قولك «ما أكرم زيداً» بمنزلة : «الذي أكرم زيدا» فالموصول مع صلته مبتدأ، والخبر محذوف والتقدير: شيء.

(وقال قوم[3] إن «ما» في «أَكْرَمَ زَيْدٌ»[4]: استفهامية، وهي مبتدأ وما بعدها الخبر، كأنه قيل : «أيُّ شيءٍ أَكْرَمَ زَيْداً» وليس بجيد، لأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الأخبار فإنها تنقل إلى إنشاءات كثيرة، فثبت أن القول ما قاله سيبويه)[5].

قولــه : « ولا يتصرف في الجملة التعجبية . . . »[6].

لأنها صارت علماً لمعنى فالقياس أن لا تتغير لئلا يلزم اختلال الفهم.

---

(١) انظر رأي أبي الحسن الأخفش في حاشية السيرافي على سيبويه ١ : ٧٣ . وابن يعيش ٧ : ١٤٩ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ١١١ .

(٢) هذا على رأي الأخفش .

(٣) هذا القول لابن درستويه كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٧ : ١٤٩ .

(٤) هكذا جاءت في الأصل ومراده أن يقول: (ما أكرم زيدا) .

(٥) ما بين القوسين تفردت به نسخة الأصل .

(٦) هذا هو رأي سيبـويه والمبرد والفراء وقد تابعهم كل من الزمخشري والجندي انظر الكتاب ١ : ٧٣ وابن يعيش ٧ : ١٤٩ ـ ١٥٠ .

* فصـــل *   وَيُقَالُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً لِلدّلاَلَةِ عَلَى ٱلْمُضِيِّ ، وَقَدْ حُكِيَ مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ، وَالضَّمِيرُ لِلْغَدَاةِ .

عبارة أخرى : من الجمل ما أجروه مجرى المفردات، منها: الأمثال ومنها: صيغ التعجب، ومنهـا: فعـلا المـدح والـذم، فكـما لا يجوز التصرف في صيغ المفردات بالتغييرات، كذلك في تلك الجمل.

قولـه : « وقد أَجَازَ الجرمي . . . . »[1]

أي أجاز الفصل بالظرف، والظرف يقع فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، مع أن ارتباط بعض أجزاء الجملة التعجبية بالبعض دون ارتباط المضاف بالمضاف إليه فأولى أن يجوز هنا.

قولـه : « قول القائل . . . . »[2]

هذا من المنثورات لا من المنظومات ، وهذا شاذ ، والتقدير ما أحسن صدق الرجل .

قولـه : « ويقال ما كان أحسن زيداً . . . »

كان هنا مزيدة . نظير هذا قول أبي الطيب :

٥٥٢ ـ فَيَا لَيْلَةً مَا كَانَ أَطْـوَلَ بِتُّـهَـا   وَسُمُّ ٱلْأَفَـاعِي عَذْبُ ما أَتَجَرَّعُ[3]

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١٥٠، والإيضاح لابن الحاجب ٢ : ١١١ ـ ١١٢.

(٢) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المفصل: (وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل: (ما أحسن بالرجل أن يصدق).

(٣) انـظر ديوان المتنبي ٢ : ٣٤٦ وهـذا البيت ترتيبه الثامن من قصيدة للمتنبي عدتها واحد وثلاثون بيتاً من الطويل قالها في صباه يمدح بها علي بن أحمد الطائي ومطلعها :

حُشَاشَةُ نَفْسٍ وَدَّعَتْ يَوْمَ وَدَّعُوا   فَلَمْ أَدْرِ أَيَّ الظَّاعِنَيْنِ أُشَيِّعُ

قال البرقوقي في شرح هذا البيت : ما كان أطول تلك الليلة التي فارقني فيها خيالها فتجرعت من حرارة فراقها ما كان السم بالقياس إليه عذباً. وموضع التمثيل به قوله:(ما كان أطول بتها) حيث فصل بكان بين ما التعجبية وفعل التعجب.

أي : ما أَطْوَلَهَا بِتُّهَا .

قولــه : « وقد حكى . . . . . . » .

أي لشبههما بكان دخلا فاصلين، والتقدير : ما أبرد الغداة وما أدفأها، وقد مهَّد المصنف عذرهم في المتن حيث قال: للدلالـة على المضي. فإنّ (كان ، وأصبح ، وأمسى، وأضحى) في هذه المواضع زوائد.

. . . أَذْهَبْتُـهُ ، وَفَرَّحْتُهُ ، وَخَرَجْتُ بِهِ ، وَأَحْفَرْتُهُ بِئْراً ، وَعَلَّمْتُهُ ٱلْقُـرْآنَ، وَغَصَبْتُ عَلَيْـهِ ٱلضَّيْعَةَ ، وَتَتَّصِلُ ٱلْهَمْزَةُ بِٱلْمُتَعَدِّي إِلَى ٱثْنَيْنِ فَتَنْقُلُهُ إِلى ثَلاثَةٍ نَحْوُ : أَعْلَمْتُ.

والضعيف هو غير المتعدي ، لأنه لا يقدر أن يصل بنفسه إلى المفعول به وهو ضرب واحد على ما ذكر في المتن .

قوله : « وللتعدية أسباب ثلاثة . . . » .

نزلـوا الأفعـال منـزلـة الأشخاص ، والأشخاص بعضها يفعل بدون واسطة، وبعضها يفعل بها. فالأول يسمى قويًّا، والثاني ضعيفاً، والواسطة هنا أحد الأشياء الثلاثة التي ذكرها في المتن .

فالهمزة والحرف الزائد في الحشو إنما زِيدَا ليكون كل منهما كالسابق للفعل نحو الاسم الذي لم يكن ذلك الفعل ليصل إليه بنفسه، ولذا زيدت الهمزة على صدره وسميت همزة النقل لذلك .

فإن قلت : فعلى هذا يلزم أن تمتنع الزيادة في نحو : «فـرّح» بالتشديد إلا على الصدر كالهمزة لأنّ كلا منها سابق للفعل نحو الاسم. قلت : هما سيّان فيما ذكرنا من السوق، غير أنّ الزائد في الحشو هو الزائد من جنس حروف الكلمة، فلو زِيدَ في الصدر، يلزم الإدغام لاجتماع المثلين، والمدغم ساكن، فيؤدي إلى البداءَةِ بالساكن وهي مرفوضة عندهم.

فإن قلت : «فلم زيد في الحشو دون الطرف؟» .

قلت : لأنّ حقه كان أن يزاد في الصدر، فلما امتنعت زيادته في الصدر ناسب أن يزاد فيما هو قريب من الصدر وهو الحشو دون الطرف.

فإن قلت : «فلم زيد هذان الحرفان للسوق؟». قلت : «لأنهم أحبّوا أن يكون السابق نوعين :

أحـدهـا : من نفس الكلمة، والآخر من غيرها، لأن الألفاظ العذاب بمنزلة

* ومن أصناف الفعل:الثلاثي *

لِلْمُجَرَّدِ مِنْهُ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ فَكُلُّ واحِدٍ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ عَلى وَجْهَيْنِ مُتعَدٍّ وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَمُضارِعُهُ عَلى بِناءَيْن ، مُضارِعُ فَعَلَ عَلى يَفْعِلُ وَيَفْعُلُ . وَمُضارِعُ فَعِلَ عَلى يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ ، وَالثَّالِثُ عَلى وَجْهٍ واحِدٍ غَيْر مُتَعَدٍّ وَمُضارِعُهُ عَلى بِناءٍ واحِدٍ وَهُوَ يَفْعُلُ فَمِثالُ فَعَلَ : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ ، وَقَتَلَهُ يَقْتُلُه ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ . وَمِثالُ فَعِلَ يَفْعَلُ ، شَرِبَهُ يَشْرَبُهُ ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ ، وَوَمِقَهُ يَمِقُهُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ وَمِثالُ فَعُلَ كَرُمَ .

قولـه: « للمجرد منه ثلاثة أبنية . . . . »[1].

اعلم أن للعين من «فَعَلَ» ثلاث أحوال، وهي الحركات الثلاث. . وللفاء منه حالة واحدة، وهي الفتحة، وإن كانت كل واحدة من الفاء والعين واللام محتملة للأحوال الأربع وهي: الحركات والسكون .

والسكون في الفاء فيمن يرى الابتداء بالساكن ممكناً. غير أن سكون الفاء امتنع إما لكونه محالاً، أو لرفضهم الابتداء بالساكن، لما به من الكلفة البيّنة. وكذا الكسر والضمُّ، لأنَّ الفتحة أخفّ الحركات، والمبدأ أحرى بالأخف، لتحصل له العذوبة، ويزدا د فيه الإصغاءُ، إذ المسامع تأنس به والطباع تميل إليه .

أمـا امتنـاع سكون العين: فليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، لأنّ مفهوم الماضي حادث، وفي الحـدوث عدم استقـرار، فاختير التحرك في العين ليحصل في اللفظ اضطراب بتوالي الحركات.

وأما لزوم فتحة اللام، فلما ذكرنا في أول القسم، فلم يبق إلا فتحة الفاء واللام،

---

(١) سيـبـويه ٤ : ٥ وما بعدها وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١ : ٦٧ ، حيث قال : (الماضي : للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعَلَ، وفَعِلَ وَفَعُلَ ، نحو : ضَرَبَه وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وقعد، وشَرِبَهُ وومِقَهُ ووثق، وكَرُمَ).

والحركات الثلاث في العين، فحدث[1] «فَعَلَ» بفتح العين، و «فَعِلَ» بكسرها، و «فَعُل» بضمها.

ثم القياس في كل من هذه الأبنية الثلاث أن يجيء منه «يَفْعَلُ، وَيَفْعُل، وَيَفْعِلُ. بالحركات الثلاث في العين، فتصور أبواب الثلاثي المجرد تسعة، لكن أهملت ضمة عين غابر «فَعِل» بكسر العين، لئلا يلزم الجمع بين الضمّ والكسر، وعيِّنت الضمَّة لعين غابر «فَعُل» بالضمّ، لأنّ ذلك الباب للطبائع والنعوت، وهن صفات لازمة كالكرم، والحُسْن، فهما ليسا بقلقين يعانقان ساعة ويفارقان أخرى، فلما كان الباب موضوعاً للصفات اللازمة اختير للماضي، والمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشَّفَتَيْن إلى الأخرى، رعاية للتناسب بين الألفاظ، ومعانيها، (ولأن صاحب هذه الأفعال)[2] مسلوب الاختيار مستمرّ على شاكلة واحدة، فجعلوا الضمة علامة لذلك، كما قالوا فيما لم يسمّ فاعله، وبنوا الماضي والغابر[3] عليها، فلما خرج «يفعُل» بالضمّ من باب «فَعِل» بالكسر، و «يَفْعِل» و «يَفْعَل» بالكسر والفتح من باب «فَعُلَ» بالضمّ من هاتيكَ آلْأبواب التسعة، بقيت ستة أبواب وهي: (فَعَلَ، يَفْعِلُ، فَعَلَ يَفْعُلُ، فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وبكسرها أو ضمها أو فتحها في الغابر وفَعِلَ يَفْعَل فَعِل يَفْعِل بكسر العين في الماضي وبفتحها وكسرها في الغابر، وفَعُلَ يَفْعُلُ بضمّ العين فيهما، ثم ما خالفت فيه حركة العين في الماضي حركة العين في الغابر فهو من دعائم الأبواب وما لا فلا، والسر المكنون في ذلك أن معنى الماضي مخالف لمعنى الغابر

(١) في ع: فحدث والمثبت من الأصل.

(٢) في الأصل: (ولان صاحبها هذه اللفظ).

(٣) الغابر: من كلمات الأضداد نقل ابن منظور عن الأزهري: أن الغابر يحتمل الماضي والباقي. وعليه فإنّ قَصْدَ الجَنْدِيِّ بالغابر هنا المضارع. اللسان: (غبر)، وقد استعمل هذه العبارة صاحب اللسان في قوله: (وكان أبو عمرو أجاز رَكَنَ يَرْكَنُ بفتح الكاف من الماضي والغابر وهو خلاف ما عليه الأبنية في السالم ـ انظر اللسان: (ركن).

. . . وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعَل فَلَيْسَ بِأَصْلٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِيءْ إلاّ مَشْرُوطاً فِيه أَنْ يَكُونَ عَيْنُهُ أَوْ لاَمُهُ أَحَدَ حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ : ٱلْهَمْزَةُ ، وَٱلهَاءُ ، وَٱلْحَاءُ وَٱلخَاءُ ، وَٱلْعَينُ ، وَٱلْغَين . . .

لأنّ ذلك في الزمان الماضي، وهذا لما وراءه، ففي أي باب تحققت المخالفةُ بَيْنَ هَيئتَي[1] الماضي والغابر، فقد تحققت المطابقة بين اللفظ والمعنى فيكون أصلاً لمجيئه على مقتضى المعقول، وفي أي باب ظهرت الموافقة بين هيئتين ظهرت المخالفة بين اللفظ والمعنى فلا يكون أصلاً لانعكاس العلة المقتضية للأصالة، ثم إنّ المطابقة في فَعَلَ يَفْعِلُ بفتح العين في المَاضِي وَكَسْرِهَا في الغابر أَتَمُّ مِنَ المُطَابقة في «فَعَلَ ، يَفْعُل» بفتح العين في الماضي، وضمها في الغابر إذ المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين الفتـح والضـم، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما، فلا شك أن الكسرة عند النسبة إلى الفتحة أبعد من الضمة، ولأنَّ التقابل بين الفتحة والكسرة ثابت بخلاف الضمّة. فلعل المصنّف بدأ في التمثيل بـ «ضربه، يضربه» ولم يبدأ بـ «قَتَلَهُ» يَقْتُلُه لهذا.

قولــه : « أحد حروف الحلق . . . . »

فتحوا العين مع حروف الحلق، لأنّ الحروف تتصاعد، والفتحة مساعدة لها على التصاعد، فلما كان كذلك فتحوا العين، وإن كان حرف الحلق على اللام لتشاكل حركةُ العينِ اللام في الاستعلاء، فلما ناسب طلب التشاكل هنا، كان فيما عينه حرف الحلق[2] أولى أن يفتح عينه للتشاكل، لأن حرف الحلق إذا فتح ما قبله لأجله فهو بأن يفتح نفسه أجدر، ولم يعتدّوا بحرف الحلق إذا كان «فاءً» إذ ليس فيه انتقال إلى علو كما كان فيما إذا كان حرف الحلق، «لاماً»، ألا تراهم منعوا في اللغة الفصيحة الإمالة

---

(١) في جيمع النسخ هيْأتي، وصوبتها على هذا النحو لتوافق الرسم المألوف.

(٢) حروف الحلق ستة وهي : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. ابن يعيش ٧ : ١٥٣ -١٥٤ .

. . . إلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ أَبَى يَأْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ ، وَأَمَّا فَعُلَ يَفْعُل نَحْوَ فَضُلَ يَفْضُل ، وَمُتَّ تَمُوتُ ، فَمِنْ تَدَاخُلِ ٱللُّغَتَيْنِ وَكَذٰلِكَ فَعَلَ يَفْعُل نحو كُِدْتَ تَكَادُ . . .

بالغين الواقعة في «بالغ» ولم يمنعوها بالغين الواقعة في «غلاب» نظراً إلى ما ذكرنا. فإن قلت: ما تقول في نحو «طلع» «يطلع»؟ قلت: لا يلزم اعتبار المشاكلة، إذ هو من الجائزات في القياس، فإذا فعلوا لزمك أن تستجزل رأيهم، وإن لم يفعلوا فلا تحكم لك عليهم.

قولــه : « إلا ما شذ من نحو أَبَى يَأْبَى وَرَكَنَ يَرْكَنُ . . . . »

هذان الفعلان خالٍ عيناهما ولاماهما من حروف الحلق بوقوعهما في هذا الباب بطريق الشذوذ، وقيل: «السرُّ في وقوعهما في هذا الباب، مع خلو عينيهما، ولاميهما منها: أن أبَى: امتنع و «امتنع» فرعٌ على «مَنَعَ» و «مَنَعَ» لامه حرف حلق، و «رَكَنَ» على: «هَدَأَ»، ولام هَدَأَ حرفُ حلقي، فحمل «أَبَى» على «منع» كأنه فرعه، لكونه بمعنى فرعه، وحمل الفرع على الأصل غير مستبعد، وحمل رَكَن على: «هَدَأَ» لكونه بمعناه، فكأن لَامَه حَرْفٌ حلقي.

(. . . . .)[1]

قولــه : « فمن تداخل اللغتين . . . . »

معناه : أن يثبت للماضي بناءان وللمضارع لكل واحد منهما بناء ثم يتكلم العربي بأحد بناءي الماضي مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنه جار على ذلك وليس

---

(١) ما بين القوسين جاء مكانه من نسخة الاسكوريال بمدريد بإسبانيا نص العبارة التالية: (قوله: أمـا فَعِلَ يَفْعَلُ بزنة عَلِمَ يَعْلَمُ لغة بعضهم، وفَضَل يَفْضُل بزنة نَصَرَ يَنْصُرُ لغة آخرين، فأخذوا الماضي من الأولى، والغابر من الثانية، وعلى هذا مِتّ تَمُوتُ فيه لغتان، إحداهما: مَوِتَ يَمْوَتُ كـ (علم) يَعْلَمُ والأخرى مَوَتَ يَمْوُتُ كَنصَرَ يَنْصُرُ، وعلى هذه الطريقة كِدْتَ تَكَادُ) .

وأظن هذه العبارة زيادة من الناسخ، ولذا أثبتها في الحاشية.

. . . وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً تَمُرُّ فِي أَثْنَاءِ ٱلتَّقَاسِيمِ بِعَوْنِ ٱللَّهِ تَعَالَى،وَالزِّيَادَةُ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ ٱلْكَلِمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَمَا ذُكِرَ فِي أَبْنِيَةِ ٱلْأَسْمَاءِ .

* فصـــل * وَأَبْنِيَةُ المَزِيدِ فِيهِ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ . مُوَازِنٌ لِلرُّباعِيّ عَلَى سَبيلِ الإِلحَاقِ ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق ، وغير موازنٍ له . فالأول على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : مُلْحَق بِدَحْرَجَ نحو: شَمْلَلَ وَحَوْقَلَ وَبَيْطَرَ، وَجَهْوَرَ.

كذلـك، ومثـالـه ما ذكـره في «فضل يفضل»، لأن العرب تقول: «فَضَلَ» بالفتح و«فَضِلَ» بالكسر ومضارع الأول يَفْضُل بالضم، ومضارع الثاني بالفتح. فإذا سمع بعـد ذلـك «فَضِلَ يَفْضُل» بالكسر في الأول والضمّ في الثاني علم أنه من تداخل اللغتين قد أخذوا الماضي من إحداهما، والغابر من الأخرى وعلى هذا «مُتَّ تَموت» فيه لغتان: إحداهما: «مَوِتَ يَمُوتُ» كَعَلِمَ يَعْلَمُ وَٱلْأُخرى «مَوَتَ يَمُوُتُ» (كَنَصَرَ يَنْصُرُ) وعلى هذه الطريقة كُدْتَ تكاد[1].

قولـــه : « شَمَلَلَ . . . . . »[2]

شَمْلَلَ : أسرع، ومنه ناقة شِمْلَال.

وَبَيْطَر الدَّابَّة : من البَطْرِ وهو الشَّقُّ، ومنه البَيْطَارُ، لأنه كثيراً ما يصفونه بالشَّقِّ .

وَحوقَل الشيخ[3]: كَبُرَ وَفَتَرَ عن الجماع . قال الإمام عبدالقاهر: حوقل الرجل: اعتمد على خاصرته في مشيه. وحوقل الرجل: قارَبَ الخطو.

قـــال :

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤ : ٤٠ .

(٢) شرح الشارح في توضيح الأبنية المزيدة بالرباعي على سبيل الإلحاق والموازية له لا على سبيل الإلحاق وغير الموازية له .

(٣) انظر الأفعال للسرقسطي ١ : ٤٣٠ .

. . . وَقَلْنَسَ وَقَلْسَى ، وَمُلْحَقٌ بتدحرجَ نحو : تَجَلْبَبَ ، وَتَجَوْرَبَ وَتَشَيْطَنَ ، وَتَرَهْوَكَ ، وَتَمَسْكَنَ ، وَتَغَافَلَ ، وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ نَحْوُ: اَقْعَنْسَسَ وَاَسْلَنْقَى. ومِصْدَاقُ الإِلْحَاقِ اتِّحَادُ اَلْمَصْدَرَيْنِ، وَالثَّانِي نَحْوُ:أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ يُوَازِنُ دَحْرَجَ ، غَيْرَ أَنَّ مَصْدَرَهُ مُخَالِفٌ لِمَصْدَرِهِ . وَالثَّالِثُ : نَحْوُ:اَنْطَلَقَ وَاَقْتَدَرَ وَاَسْتَخْرَجَ وَاَشْهَابَّ وَاَشْهَبَّ وَاَغْدَوْدَنَ وَاَعْلَوَّطَ .

---

٥٥٣ ـ وَعِنْـدَ حِيقَـالِ اَلرِّجَالِ اَلْمَوْتُ[1]

وَجَهْـوَرَ الحديث : أعلنـه .

وقَلْنَسَ : لبس القَلَنْسُوَة ، وَقَلْسَى .

وَتَجَلْبَبَ : لَبِسَ اَلْجِلْبَاب .

وَتَجَوْرَبَ : لَبِس الجَوْرَب .

وتَشَيْطَنَ : من الشيطان وهو كل عاتٍ مُتَمَرِّد من الجنّ والإنس والدوابّ من شطن بَعُدَ .

والتَّرَهْوُك : ضَرْبٌ من المشي بتبختر.

وتَغَافَلَ بالغين المعجمة ، كذا الرواية .

واحْرَنْجَمُوا : اجتمعوا .

واسْلَنْقَى بمعنى استلقى، وقيل انبسط .

قولـه : « واشْهَـابَّ . . . . . . » .

قال سيبويه: وليس شيء يقال فيه «افعاللت» إلا يقال فيه «اَفعللت»، يريد أن

---

(١) استشهد به السرقسطي في كتاب الأفعال ١ : ٤٣٠ من غير عزو لأحد ورواه على النحو التالي:

يا قَوْمُ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ اَلْمَوْتُ

انظر ابن يعيش ٧ : ١٥٥ وكذلك ابن منظور في اللسان (حقل) من غير نسبة. وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٠ .

* فصــــل * فَمَا كَانَ عَلَى فَعَـلَ فَهُـوَ عَلَى مَعَانٍ لاَ تُضْبَطُ كَثْرَةً وَسَعَةً، وَبَابُ ٱلْمُغَالَبَةِ مُخْتَصٌّ بِفَعَلَ يَفْعُلُ كَقَوْلِكَ : كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ وَكَـاثَـرَنِي فَكَثَـرْتُـهُ أكثـره، وَكَذٰلِكَ عَازَّنِي فَعَزَزْتُهُ أَعُزُّهُ ، وَخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ ، وَهَاجَانِي فَهَجَوْتُهُ. . .

«افعللت» مقصور من «افعاللت» وإنما قصر لطول الكلمة ومعناهما واحد.

واغدودن : بالغين المعجمة أظلم .

وَاعْلَوَّطَ بَعيره : تَعَلَّق بعنقه وعلاه .

وقال المبرّد : (اعْلَوَّطَ : ركب دابته فضم بيَديه على عنقها إذا خاف السُّقوط)[1].

قولـه : « فهو على معان لا تضبط . . . . »[2].

لأنه أصل الأبنية وأولها وأخفها فيعم معانيَ لا يحيطُ بها القياس.

أما فَعِـلَ[3]: فباب يشتملُ على أفعال تدل على ما بقي آثارها زمانين فَصَاعِداً من ٱلعِلَل وَٱلْأَحزان، وغيرها .

والأصل يدل على أفعال كما وجدت تتلاشى وتضمحل. كضرب ونحوه. وهذا هو حق الأفعال، إذ هي أعراض .

وأما فَعُلَ بالضم[4]: فإنه يحتوي على أفعال هي طَبَائِعُ وَغَرَائِزُ، فيدل على ثبات مدلولاتها، ولزومها كـ «كَرُمَ» .

وأمـا باب المغالبة: فحكم حكم به الواضع لحاجة المغالب فأخذه من طرفين:

---

(١) في الأصل و ع : (ركب دابة فضرب بيده على عنقه إذا خاف السقوط) وصوابه المثبت من المقتضب ١ : ٢١٥ .

(٢) هذا إشارة إلى قول الزمخشري (فما كان على فَعَلَ فهو على معان لا تضبط كثرة وسعة، وباب المغالبة مختص بفَعَلَ يَفْعُلُ كقولك كارَمَني فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ . . .) انظر الشافية وشرحها ١ : ٧٠ .

(٣) باب العلل والأحزان كَسَقِمَ ، وَمَرِضَ، وَحَزِنَ، وَفَرِحَ. انظر الشافية وشرحها ١ : ٧١ - ٧٤ .

(٤) سيبويه ٤ : ٣٤ - ٣٦ وشرح الشافية ١ : ٧٤ .

. . . إلَّا مَا كَانَ مُعْتَلَّ ٱلْفَاءِ كَوَعَدْتُ ، أَوْ مُعْتَلَّ ٱلْعَيْنِ أَوْ ٱللَّامِ ، مِنْ بَنَاتِ ٱلْيَاءِ كَـ « بِعْتُ وَرَمَيْتُ » فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ أَفْعِلُه بِالكَسْرِ كَقَوْلِكَ : رَامَيْتُهُ أَرْمِيهِ ، وَخَايَرْتُهُ فَخِرْتُهُ أَخِيرُهُ . . .

طرف الأصل وهو «فَعَلَ»، وطرف الفرع وهو «فَعُلَ» فنظر فيه إلى الأصل مِنْ حَيْثُ إنـه لا يبقى زمـانين. ونظر إلى الفرع من حيث إنه يلزم المغلوب كقولك «كَارَمَني فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ»، لأنَّ المُغالبة كالمحاربة، فإذا حصل للغالب الغلبة على خصمه لزمه أثر الغلبة وهو القهر .

قولـه : « فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ . . . . »

عَلَى زِنَةِ «نَصَرْتُه، أَنْصُرُهُ، وَهكَذا «كَثَرْتُهُ أَكْثُرُهُ»، و «عَزَزْتُهُ أَعُزُّهُ» ، و «خَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ»، و «هَجَوْتُهُ أَهْجُوهُ»[1] .

قولـه : « إلَّا ما كان معتل الفاء . . . . . »

أي لا يقال فيه «أفعل» بالضم إلا كلمة فذة[2]، وهي مع ذلك في لغة بني عامر وحدها .

قال قائلهم :

٥٥٤ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَـعَ ٱلْفُؤَادُ بِشَرْبَـةٍ تَدَعُ ٱلـصَّـوَادِيَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلاَ[3]

بضم الجيم، وإنما لم يقل في المعتل الفاء «أَفْعُلُ» بضم العين، لأنك لو ضممت لزمك إثبات الواو لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة، وحينئذ يختلف الباب وينقطع سلك الالتئام وهو منتف .

---

(١) شرح الشافية ١ : ٧٠ (للرضي) .

(٢) كلمة فَذّة : مُفْرَدَةٌ ، ومراده هذه اللفظة بخصوصها في لغة بني عامر وهي (يَجُدُ) وسيأتي بيانها .

(٣) نسبه ابن منظور للبيد بن ربيعة فتبع بذلك الجوهري في الصحاح (وجد) وإنما هو لجرير وقد نبه على نسبته المحقق عبدالقادر البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٥٥ وكذلك فعل السيوطي في شرح شواهد المغني ٢ : ٦٦٦ وانظر ديوان جرير ١ : ١٠٧ . وروايته في الديوان

. . . وَعَنِ ٱلْكِسَائِي أَنَّهُ ٱسْتَثْنَى أَيْضاً مَا فِيهِ أَحَدُ حروف الحلق وأنه يقال فيه أفعله بالفتح ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ شَاعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ وَفَاخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ بالضم .

قَالَ سَيبَوَيْهِ وَلَيْسَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ هَذا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ نَازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِـ (غَلَبْتُهُ) . .

قولــه : « أَفْعِلُــهُ بالكسر . . . . . »

إنـما اجتنب عن ضمّة العين في الغابر في هذين القبيلين لئلا تختلط بنات الواو ببنات الياء[1] .

وقيل في المعتل العين، لو ضممت العين لزمك قلب الياء واواً، لسكونها، وانضمام ما قبلها حينئذ والإبقاء عليها واجب لئلا يخرج الباب عن بيانه .

قولــه: « وعن الكسائي[2] أنه استثنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يقال فيه أَفْعَلَه بالفتح . . . ».

يعني أن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق دون الفاء وإنما ساق الكلام على الإبهام، لسبق ما يؤذن بذلك وما استثناه الكسائي غيرُ مستقيم، لأنّ النَّقَلَة الثِّقات نَقَلُوا: «فَاخَرَنِي فَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ. والخاء من حروف الحلق، ولأنَّ ما فيه أَحَدُ حروف

: «بِمَشْرَبٍ يَدَعُ ٱلْحَوَائِمَ . . . . . » والبيت من الكامل.

قال البغدادي في شرح البيت : لو ذاقت الفِرَقُ الصوادي من تلك الشربة لتركتهم بلا عطش .

والشاهد فيه قوله (يَجُدْن) على أنّ ضَمّ الجيم من (يَجُدُ) لغة بني عامر. انظر شرح شواهد الشافية ٥٣ ـ ٥٧ .

(١) انظر الشافية وشرحها للرضي ١ : ٧٦ .

(٢) انظر رأي الكسائي في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١ : ٧٠ ـ ٧١، وكذلك الإيضاح لابن الحاجب ٢ : ١١٨ وابن يعيش ٧ : ١٥٧ .

. . . (وَفَعِلَ) يَكْثُرُ فِيهِ ٱلْأَعْرَاضُ مِنْ ٱلْعِلَلِ وَٱلْأَحْزَانِ وَأَضْدَادِهَا كَـ (سَقِمَ) وَمَرِضَ ، وَحَزِنَ ، وَفَرِحَ ، وَجَذِلَ ، وَأَشِرَ ، وَٱلْأَلْوَانُ كَـ (أَدِمَ)، وَشَهِبَ، وَسَوِدَ ، وَفَعُلَ لِلْخِصَالِ ٱلَّتِي تَكُونُ فِي ٱلْأَشْيَاءِ كَـ (حَسُنَ) ، وَقَبُحَ ، وَصَغُرَ ، وَكَبُرَ .

الحَلْق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم، بل استعمل في كلامهم مفتوحاً، ومضموماً بدليل قولهم «بَحَثَ يَبْحَثُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ» .

قولـه: «استغنى عنه بِغَلَبْتُهُ . . . .»[1]

الـزاي حرف صفير، والضمة أثقل الحركات، فالضمة عليها استثقلت مع أن «العين» واقعة بعدها، والعوض عنه موجود وهو غَلَبْتُهُ فترك ذلك واختير هذا .

قال بعض المحققين : وما ذكره سيبويه[2] لا يخرجه عن أن يكون قياساً، فإنما قام دليل خاص في هذا الموضع فامتنع .

قولـه : « . . . . . فيه الأعراض »

هي جمع عارض بمعنى الأمر الحادث .

قولـه : « وَجَذِلَ . . . . »

أي : بَشِرَ . والأَشِرُ : البَطِرُ .

قولـه : « للخصـال . . . . . »

---

(١) انظر سيبويه ٤ : ٦٨ قال: (. . . . وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تَقُولُ نَازَعَني فَنَزَعْتُهُ، آسْتُغْنِيَ عنها بِغَلَبْتُهُ وأشباه ذلك.

(٢) هذه إشارة من الزمخشري إلى استشهاده بعبارة سيبويه في الكتاب ٤ : ٦٨ تحت باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني. ونص عبارة سيبويه: (. . . وآعلمْ أنّ يَفْعَلُ مِن هذا الباب على مثال يَخْرُجُ ، نحو عازَّني فَعَزَزْتُهُ أَعُزُّهُ، وَخَاصَمَني فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُه . . . وكذلك جميع ما كان من هذا الباب، إلّا ما كان من الياء مثل: رَمَيْتُ وَبِعْتُ، وما كان من باب وَعَدَ، فإنّ ذلك لا يكون إلا على أَفْعِلُه، لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يَفْعِلُ. وليس في كل شيء

* فصـــل * وَتَفَعْلَل يَجِيءُ مُطَاوِعَ فَعْلَلَ كـ (جَوْربه) فَتَجَوْرَبَ وَجَلْبَبَهُ فَتَجَلْبَبَ ، وَبِنَاءً مُقْتَضَباً كـ « تَسهْوَكَ » وَتَرَهْوَكَ .

هذه لفظة سيبويه[1] والمراد بها الغرائز والطبائع .

قولـه : « وَتَفَعْلَلَ . . . . . »

تقديم هذا البناء على سائر الأبنية من المنشعبة من حيَّات هذا الكتاب وعقاربه، إذ هو عُضْلَةُ العُقَـدِ[2] ، ولـذا قال بعضهم : راجعت السنـين في تقديمه فأعوزني التخـريج ، وقـال بعض شارحي[3] هذا الكتاب ولك أن تجيبه : بأن تَفَعْلَلَ رأس المطاوعة، لأنَّ «فَعْلَلَ» لا يكون متعدياً إلّا و «تفعلل» مُطاوعه .

(وقال بعض المحققين[4]: غرضه أن يذكر معنى فَعْلَلَ الملحق لأنه المذكور بعد «فَعَلَ» في ترتيبه، غير أن المطاوع الملحق، والأصل لما كانا مشتركين جمعهما وجعل الفصل «لتفعلل» وإن كان غرضه فَعْلَلَ لئلا يطول الكلام)[5] .

قولــه : « . . . . . ويجيء مطاوع فَعْلَلَ . . . » .

معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع . كذا قاله الإمام المحقق عبدالقاهر، ولما كان المطاوع كالنتيجة للمنتج صار «فعلل» أصلاً فناسب أن يزاد في النتيجة وهي تَفَعْلَلَ لِيَدُلَّ على كونه فرعاً له، إذ الفرع يزداد على الأصل وضعاً.

قولــه : « وبناء مقتضبـا . . . . » .

= يكـون هذا، ألا ترى أنـك لا تقـول نَازَعَنِي فَنَزَعْتهُ، استُغني عنها بغَلَبْتُه وأشباه ذلك) . والمحقق المشار إليه هنا هو ابن الحاجب ـ انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ١١٩ .

(١) أفرد له سيبويه بابا قال فيه : (هذا باب أيضاً في الخِصَالِ التي تكون في الأشياء . . . .) الكتاب ٤ : ٢٨ وما بعدها.

(٢) العُضلة:الأمرُ الشَّدِيدُ ٱلْمُسْتَغلق . اللسـان (عَضَلَ) وفي المثل: إنَّه لَعُضْلَةٌ مِنَ ٱلْعُضَلِ ـ مجمع الأمثال ٢ : ٢٣ .

(٣و٤) القائل هو ابن الحاجب في شرح المفصل المسمى بالإيضاح ٢ : ١٢٠ .

(٥) ما بين القوسين من الأصل وسقط من ع و س . وقد اقتبسه الجندي من الإيضاح ٢ : ١٢٠ .

*** فصـــل *** وَتَفعَّلَ يَجِيءُ مُطَاوِعَ فَعَّلَ نَحْوُ : كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَقَـطَّعْتُهُ فَتَقطَّعَ . وَبِمَعْنَى ٱلتَّكَلُّفِ نَحْوُ : تَشَجَّعَ ، وَتَصبَّرَ ، وَتَحَلَّمَ وَتَمَرَّأَ ، قَالَ حَاتِمٌ :

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنِ وَٱسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ ٱلْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

أي بناء مستأنفاً . (فإن قلت:«سوْق الكلام بالتكلم على معاني «تفعلل» دليل على أن الفصل للتفعلل لا لفعلل ، فكيف يستقيم قول من قال غرضه كان ذكر فعلل ؟

قلت : لما تكلم عن «تفعلل» باعتبار مطاوعته لفعلل صار الفعل في الظاهر لتفعلل فكمله باعتباره لذلك)[1] .

والتَّسَهْوُكُ[2] : الهلاك ، وقد نقل «سهوكته فتسهوك» أي أهلكته فهلك .

قولــه : « وبمعنى التَّكَلُّفِ . . . »

مَعْنَاه أَنَّه يَتَعانَى ذلك الفعل ليحصل له بِمُعَانَاتِهِ .

قولــه : « وَتَمَرَّأَ : من المُرُوءَةِ . . . . »

ونظيره قولــه :

٥٥٥ ـ تَحَلَّمْ . . . . (البيت)[3]

---

(١) ما بين القوسين من الأصل . وسقط من ع وهو مقتبس من الإيضاح ٢ : ١٢٠ ـ ١٢١ .

(٢) اللســـان : (ســـهك) .

(٣) البيـــت :

تَحَلَّم عَنِ ٱلْأَدْنَيْنَ وَٱسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ ٱلْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وروايته في ديوان حاتم ص ٨١ : تَحَمَّل بدل تَحَلَّم . والبيت ترتيبه العشرون من قصيدة لحاتم الطائي عُدّتها أربعون بيتاً من الطويل ومطلعها :

أَتَعْرِفُ أَطْلَالاً وَنُؤْياً مُهَدَّماً كَخَطِّكَ ، فِي رَقٍّ، كِتَاباً مُنَمْنَمَا

وموضع الاستشهاد في البيت قوله (تحلما) حيث ورد بمعنى تكلف الحلم وَتَصنُّعه وإن لم تكن حليماً ـ وانظر سيبويه ٤ : ٧١ .

. . . قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَلَيْسَ هٰذا مِثْلَ تَجَاهَلَ ، لأنَّ هٰذا يَطْلُبُ أنْ يَصِيرَ حَلِيماً . . .

---

٥٥٦ ـ لَيْسَ ٱلتَّكَحُّلُ في ٱلْعَيْنَيْنِ كالكَحَلِ [١]

وقولـه :

٥٥٧ ـ إنَّ التخلق يَأتِي دُونَهُ الخُلُقُ [٢]

قولـه : «وليس هذا مثل تجاهل . . . . .» [٣]

الفرق بين «التكلّف» في باب « تَفَعَّل» وبينه في باب «تَفَاعَل» أن «التكلّف» في باب «تَفَعّل» أكثر. ألا ترى أنك إذا قلت : «تَحَلَّمْتُ» كان المعنى أنك أظهرت مِنْ نَفْسِكَ الحلم، وأَنْتَ تُرِيدُ وُجُودَهُ منك، واتصافك به، فلا يكونُ ذلكِ ادعاء كذباً.

وإذا قلت : تَجَاهَلْتُ : كَانَ المعنى أنك أظهرت ذلك من نفسك من غير أن تكون ملابساً لشيءٍ منه في الحقيقة، فالحاصل أن (تَفَعَّل) في كل موضع موجبٌ ضرباً من =

---

(١) صدره كما جاء في ديوان المتنبي ٣ : ٢١١ :

لأنَّ حلمك حِلم لاَ تكلّفــه .

وهذا البيت ترتيبه الثالث والأربعون من قصيدة للمتنبي عدتها تسعةٌ وأربعون بيتاً من البسيط قالها في مدح سيف الدولة ومطلعها :

أَجَابَ دَمْعِي وَمَا الدَّاعِي سِوَى طَلَلٍ ... دَعى فَلَبَّاهُ قَبْلَ الرَّكْبِ والإبل

ومعنى البيت : أن سيف الدولة مفطور على الحلم،والمطبوع خلاف المصنوع لأن التكحل تصنـع وأمـا الكحل فهو خلقه. وموضع التمثيل في البيت قوله (التكحل) حيث عنى به اصطناع الكحل وذلك في بناء تَفعَّل.

(٢) نسبه صاحب اللسان في معجمه لسالم بن وابصة، والبيت من البسيط وصدره :

يَا أيّها المُتَحلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ .

انظر اللسان : (خلق)، ومحل الشاهد فيه قوله : (التخلُّق) وهو بناء على وزن التفعّل ويعني تكلّف الحدث واصطناعه مع إرادة حصوله حقيقة من غير أن يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره .

(٣) انظر سيبويه ٤ : ٧١ . وقال الرضي في توضيح ذلك في شرح الشافية ١ : ١٠٢ ـ ١٠٣ ، =

. . . وَمِنْـهُ تَقَيَّسَ ، وَتَنَزَّرَ ، وَبِمَعْنَى ٱسْتَفْعَلَ كَتَكَبَّرَ ، وَتَعَظَّمَ ، وَتَعَجَّـلَ ٱلشَّيْءَ ، وَتَيَقَّنَهُ ، وَتَقَصَّاهُ ، وَتَثَبَّتَهُ ، وَتَبَيَّنَهُ ، وَلِلْعَمَلِ بَعْدَ ٱلْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ كَقَوْلِكَ : تَجَرَّعَهُ ، وَتَحَسَّاهُ ، وَتَغَرَّفَهُ ، وَتَفَوَّقَهُ . وَمِنْهُ تَفَهَّمَ ، وَتَبَصَّرَ ، وَتَسَمَّعَ . . .

ثبات الفعل ويقرره، وأن «تفاعل» للدعوى والقصد إلى إظهار صورة المعنى من غير أن يكون موجوداً .

يوضحه قولهم : (تَمَاوَتَ الثَّعْلَبُ) إذا أخمد حركاته، ومد أطرافه حتى يظنه الرائي ميتاً، فالموت هنا معدوم بلا شُبْهَةٍ، ولا يصح في هذا الموضع «تَمَوَّت» بوجـه .

قولـه : « ومنه تَقَيَّسَ . . . . »

أيْ تَشَبَّه بِقَيس عيلان . قال رُؤبة :

٥٥٨ ـ . . . . وَقَـيْسَ عَيْلانٍ وَمَـنْ تَقَـيَّسَـا[1]

عَيْلان بالعين المهملة . وَتَنَزَّرَ : إذا تَشَبَّه بالنزارية .

وقولـه ومنه «تقيس» : إنما فصله بكلمة منه مما سبق لأنه مخالف له من وجه، لأن المعاني الأولى كلها يمكن أن يُمرِّنَ الإنسانُ نفسه عليها حتى تحصل هي له، ولا يتأتى مثل ذلك في مثل «تَقَيَّسَ»، فإنَّه إذا لم يكن حليماً يمكن أن يُمرِّنَ نفسه على الحِلم، ولكن إذا لم يكن من هذه القبيلة، فإنَّه لا يمكن أن يكون منها.

= فتغافل لإبهامك الأمر على من تخالطه وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً . وأما تَفعَّل في معنى التكلُّف نحو تَحَلَّم وَتَمَرَّأ فَعَلى غير هذا، لأن صاحبه يتكلّف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه، وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له .

(١) هو للعجاج وليس لولده رؤبة على ما صرح به الشارح . انظر ديوان العجاج ص ١٣٨ والبيت ترتيبه الخامس والتسعون من أرجوزة للعجاج عدتها تسعة وتسعون شطراً . ديوان العجاج ١٢٣ ـ ١٣٨ . والشاهد فيه قوله (تقيَّسا) .

. . . وبِمَعْنَى ٱتِّخَاذِ ٱلشَّيءِ نَحْوُ : تَدَيْرتُ ٱلْمَكَانَ وَتَوَسَّدْتُ ٱلتُّرَابَ وَمِنْهُ تَبَنَّاهُ . وَبِمَعْنَى ٱلتَّجَنُّب ، كَقَوْلِكَ تَحَوَّبَ ، وَتَأَثَّم ، وَتَهَجَّدَ ، وَتَحَرَّج أَيْ تَجَنَّبَ ٱلْحَوْبَ وَٱلْحَرَجَ .

وَتَعَجَّلَهُ بمعنى : ٱسْتَعْجَلَهُ أيْ طَلَبَ عَجَلَتَهُ
وَتَيَقَّنَه بمعنى : استيقنه، كأنه تكلّف حتى أيقنه.
وتقصَّاهُ واستقصاه : طلب إقصاءه .
وتثبته واستثبته : طلب ثباته .
وأبانَ الشيءُ وأَبَانَه : ظَهرَ وأَظْهرَه .
وٱسْتَبَنْتَه : عَرَفْتُه .
وَتَبَيَّنَ : ظَهرَ ، وَتَبَيَّنْتُه أنا.
قولـه : « كقولك تَجَرَّعَهُ . . . . »
معناه شرب جُرْعَةً جُرعَةً ، وَحُسْوَةً حُسْوَةً، وُغرْفَةً غُرْفَةً[1]، وَفَيْقَةً فَيْقَةً أي : فُواقاً فُوَاقاً[2].
قولــه : « نَحْوُ تَدَيَّرْتُ ٱلْمَكَانَ . . . . »
أيْ اتخذته داراً.
قال الإمام عبدالقاهر : وهو من لفظ الدير في الحقيقة، وعن بعضهم أنه قال : قلت للمصنف: «تديرت» تفيعلت وليس بـ «تَفَعّلت» لأنه لم يصح فيه الواو، فقال لي: هو كما قلت، فلماذا أثبته في باب تَفَعَّلت، فقال: إنَّ الشيخ الإمام عبدالقاهر أورده في باب تَفَعَّلت فأغـراني، قلت له : هلا ضرب عليه بالقلم، فقال: نعم،

---

(١) روى ابن منظور عن اللحياني : (حَسْوَةٌ وحُسْوَةٌ، وغَرْفَةٌ وَغُرْفَةٌ بمعنى واحد) اللسان : (حسا).
(٢) فُواق الناقة وفَواقُها : رجوع اللبن في ضرعها بعد حلبها ـ اللسان : (فوق).

* فصـــل * وَتَفَاعَلَ لِمَا يَكُونُ مِن ٱثْنَيْنِ فَصَاعِداً نَحْوُ : تَضَارَبَا وَتَضارَبُوا ، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَاعَلَ ٱلْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ ، أَوْ ٱلْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ ٱلْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ كَـ « ضَارَبَ » لَمْ يَتَعَدَّ وإِنْ كَانَ مِنَ ٱلْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : نَازَعْتُهُ ٱلْحَدِيثَ ، وَجَاذَبْتُهُ ٱلثَّوْبَ ، وَنَاسَيْتُهُ ٱلْبَغْضَاءَ ، تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ : تَنَازَعْنَا ٱلْحَدِيثَ ، وَتَجَاذَبْنَا الثَّوْبَ ، وَتَنَاسَيْنَا ٱلْبَغْضَاءَ . وَيَجِيءُ لِيُرِيَكَ ٱلْفَاعِلَ أَنَّهُ فِي حَالٍ لَيْسَ فِيهَا ، نَحْوُ : تَغَافَلْتُ ، وَتَعَامَيْتُ ، وَتَجَاهَلْتُ ، قَالَ :

فقلت : أي شيء أكتب مكانه؟ فقال : الأمر بيدك ، اكتب مكانه شيئاً يوافقه في المعنى نحو : «تَبَوَّأْتُ الدَّارَ» اتخذتها مباءةً.

قولــه : « ومنه تَبَنَّاهُ . . . . » .

أي اتخذه ابناً ، وإنما فصل ، لأن اتخاذه ابناً لا يصيِّره على الحقيقة موجوداً فيه ، كأنه قصد الفصل بين الأمور الحسيَّة والمعنوية .

قولــه : « وبمعنى التجنُّب . . . . » .

وهـو في هذا البناء بمعنى همزة السلب في أعجمت الكتاب : أزلت عجمته ، وكذلك تَحَوَّبَ : أزال الحوب عن نفسه ، والحُوب بالضمِّ : الإثم ، والهُجُود : النَّوم ، والحَرَج : الإثم .

قولـه : «فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارَبَ : لم يَتَعَدَّ . . . »[1].

---

(١) قال فيه ابن الحاجب : «وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمنـاً ، نحو : ضاربته وشاركته ، ومن ثم جاء غير المتعدّي متعدياً . . . » وتفـاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو تشاركا ، ومن ثمّ نقص مفعولاً عن فاعَلَ ، وليدل على أنَّ الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه نحو تجاهلت وتغافلت . . . » شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١ : ٩٦ - ٩٩ .

* إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرْ *

وَبِمَنْـزِلَـةِ فَعَلْتُ كَقَوْلِكَ : تَوَانَيْتُ فِي ٱلْأَمْرِ وَتَقَاضَيْتُهُ وَتَجَاوَزَ ٱلْغَايَةَ ، وَمُطَاوِعُ فاعَلْتُ نَحْوُ: بَاعَدْتُه فَتَبَاعَدَ .

لأنَّ «فَاعَلَ» و «تَفَاعَلَ» : لهما فاعلان ، إلا أن أحد فاعِلَيْ «فَاعَلَ» يجيء منصوباً ، وذلك المنصوب في «تَفَاعَلَ» يجيء مرفوعاً . فيلزم بالضرورة أن لا يتعدى «تفاعل» ، لأنـه قد استوفى معمولي «فاعَلَ» ، وليس «لفَاعَلَ» معمول آخر ، فيتعدى «تفَاعَلَ» إليه ، حتى أن «فَاعَلَ» إذا كان متعدياً إلى مفعولين ، «فتَفَاعَلَ» يتعدى إلى مفعول واحـد ليستـوفي معمـولات «فَـاعَـلَ» ، فَفَاعِلُ «فَاعَلَ» ومفعوله الأول صارا فَاعِلَيْ «تفَاعَلَ» . فبقي مفعول واحد فيتعدى «تفَاعَلَ» إليه .

والسرُّ فيما ذكرنا : أن «فَاعَلَ» موضوع على معنى نسبته إلى «فَاعَلَ» مع تعلقه بغيره في أنه فعل مثل ذلك ، ووضع «تَفَاعَلَ» على نسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له ، فلذا جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول ، وهذا معنى قوله : «ولا يخلو من أن يكون فاعلاً . . . إلى آخره» .

قولـه : « ويجيء ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها إلى آخره» وحاصله راجع إلى الإخبار عن فاعله بأنه على المعنى الذي اشتق منه «تفَاعَلَ» ، وهو في الحقيقة على غيره .

قولـه :

٥٥٩ ـ إِذَا تَخَازَرْتُ . . . .[1]

الخَـزَرُ : ضِـيقُ ٱلْجَفْنِ .

---

(١) هو بتمامه كما جاء في اللسان : (خزر ، مرر) وسيبويه ٤ : ٦٩ وابن يعيش ٧ : ٨٠ : تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرْ.

وتَخَازَرَ : نظر بمؤخَّر عينه وقد نقل ابن منظور عن ابن بري أن هذا الرجز لعمرو بن العاص =

* فصـــل * و « أَفْعَلَ » لِلتَّعْدِيَةِ في ٱلْأَكْثَرِ نَحْوُ : أَجْلَسْتُهُ ، وَأَمْكَنْتُهُ ، وَلِلتَّعْرِيضِ للشَّيْءِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ بِسَبَبٍ مِنْهُ نَحْوُ : أَقْتَلْته ، وَأَبَعْتُهُ إذا عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ وَٱلْبَيْعِ . . .

وبعـده :

ثم كَسَرْتُ الـطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَـوَرْ   أَلْـفَيْتَـنِي أَلْـوَى شَدِيدَ ٱلْمُسْتَمَـرْ

الأَلْـوى : الشديد الخصومة، كأنه يلوي خصمه عن دعواه .

قولــه : «وبمنزلة فعلت . . . . » .

توانيت في الأمر أي ونيت، وتقاضيت ليس ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها، ولا بمطاوع «فاعَلْتُ» ، وإنما هو بمنزلة : سألته قضاء ديني .

وتجاوز الغاية : جاوزها . وباعدته فتباعد : بمنزلة أبعدته فبعد .

قولــه : « وأمكنتــه . . . . » .

كأنه تعدية مكين، يقال : هو مكين عند فلان ، أي بَيِّنٌ المكان .

قولــه : « وللتعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه . . . »

بمعنى التعريض للاسم المشتق هو منه كقولك : «أبعته إذا عرّضته للبيع» ، وهذا المعنى قريبٌ من معنى التعدية ، لأنَّ معنى التعدية ليس إلا النقل لأنَّ الرجل إذا عُرِّضَ للقتل فكأنه نُقل من حال السلامة إلى حالة الهَلَكَةِ .

= وهو المشهور، ويقال إنه لأرطأة بن سُهَيَّة تمثل به عمرو رضي الله عنه، وروايته في اللسان (مـرر) :

ثُمَّ كَسَرْتُ ٱلْعَيْنَ . . . .   وَجَدْتُني أَلْوَى . . . .

والشاهد فيه قوله : تخازرت أي تكلفتُ الخَزَر.

. . . وَمِنْـهُ أَقْـبَرْتُـهُ ، وَأَشْفَيْتُهُ ، وَأَسْقَيْتُهُ ، إِذَا جَعَلْتُ لَهُ قَبْراً ، وَشِفَاءً، وَسُقْياً، وَجَعَلْتُهُ بِسَبَبٍ مِنْهُ مِنْ قَبل ٱلْهِبَةِ أَوْ نَحْوِهَا .

أَوْ لِصَيْرُورَةِ ٱلشَّيْءِ ذَا كَذَا نَحْوُ : أَغَدَّ ٱلْبَعِيرُ إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ وَأَجْرَبَ ٱلرَّجُلُ وَأَنْحَزَ وَأَحَالَ ، أَيْ صَارَ ذَا جَرَبٍ وَنَحَازٍ وَحِيَالٍ فِي مَالِهِ . . .

قولـه : « ومنه أقبرتُهُ . . . . »

يعني ومن «أَفْعَلَ» الذي للتعريض، وإنما فصله لأنّ الأول تعريض لفعل يتعلق بالمفعول من «بَيْعٍ» و «قتلٍ».

والثاني تعريض لما ليس كذلك. فإنَّ جَعْلَهُ ذا قبر ليس كجعله معرّضاً للبيع، لأن القبر ليس بفعل يتعلق بالمفعول، فأراد أن ينبّه على أن البابين سواء في أنه تعريض للشيء، سواء كان ذلك الشيء فعلاً أو غيره.

قولـه: « ولصيرورة الشيء ذا كذا . . . . »[1]

أي لصيرورتـه منسـوباً إلى المعنى المشتق هو منه كَأَغَدَّ البعير، صار ذا غُدَّةٍ، والغُدَّةُ: لحمة تعتري من داء بين الجلد واللحم تمور بينهما.

قولــه : « ونُحـاز . . . . . »

النُّحَازُ : ضرب من الداء يأخذ الإبل في رأسها فتسعل سعالاً شديداً والحِيَال: مصدر حالت الناقة، ضربها الفحل فلم تحمل. وناقة حائل، ضد حامل، وفي ماله: أي في إبله .

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٨٨ .

... وَمِنْهُ أَلَامَ ، وَأَرَابَ ، وَأَصْرَمَ ٱلنَّخْلَ ، وَأَحْصَدَ ٱلزَّرْعُ ، وَأَجَزَّ، وَمِنْهُ أَبْشَرَ ، وَأَفْطَرَ ، وَأَكَبَّ ، وَأَقْشَعَ ٱلْغَيْمُ .

وَلِوُجُودِ ٱلشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ نَحْوُ : أَحْمَدْتُهُ أَيْ وَجَدْتُهُ مَحْمُوداً، وَأَحْيَيْتُ الأَرْضَ أَيْ وَجَدْتُهَا حَيَّةَ النَّبَاتِ ...

قولـه : « ومنه ألام ...... »[1].

أي : صار ذا لوم .

وأراب : صار ذا ريبـة .

وأصرم النّخل : حان له أن يصرم .

وأحصـد الـزرع وأجـز : أي حان أن يحصد وأن يجز. فكأنه صار ذا صِرامٍ، وحَصَادٍ، وجـزاز، وذلك أنه لما قارب أن يُحْصَد، واكتسى هيئته، صار كأنه شيء تملكـه، حتى كأنّ ذلـك الفعل وجد منه وإنما فصل «ألام» لأنه مخصوص بما كان الفاعل آتياً بذلك الشيء المشتق هو منه، إذ معنى «ألام» : أتى بما يلام عليه فهو مشارك لنحو «أَغَدَّ» في معنى الصيرورة إلا أن الفاعل هنا آت بما ذكرنا بخلاف نحو: « أَغدّ » وكان ينبغي أن يفصل «أصرم» و «أَجَز» لأنه ليس كـ «ألام» في حصول الفعل في المعنى وإنما المعنى في نحو «أصرم» قارب وقت حصوله، فتنزلت مقاربته منزلة حصوله .

قولـــه : « ومنه أَبْشَرَ ...... » .

يقال : بَشَّرْتُهُ بكذا فَأَبْشَرَ، وفَطَّرْتُ ٱلصَّائِمَ تَفْطِيراً فَأَفْطَرَ وَكَبَبْتُهُ لوجهه فَأَكَبَّ أي صرعته فانصرع، وَقَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فَأَقْشَعَ، وهذا مثل: كَبَبْتُه فَأَكَبَّ في أنهما من النـوادر، والمعنى صار ذا بشارة ، وفطر، وإكباب، وإقشاع، وإنما فصله لأنه مطاوع (فأفطر ، وأبشر) مطاوعا «فَعَّلَ».

---

(١) انظر سيبويه ٤ : ٦٠ .

... وَفي كَلَام عَمْرو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ لِمُجَاشِع ٱلسُّلَمِيّ : لِلَّهِ دَرُّكُمْ يَا بَني سُلَيْمٍ قَاتَلْنَاكُمْ فما أَجْبَنَّاكُمْ ، وَسَأَلْنَاكُمْ فما أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فما أَفْحَمْنَاكُمْ .

وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ : أَشْكَيْتُهُ ، وَأَعْجَمْتُ ٱلْكِتَابَ إِذَا أَزَلْتُ ٱلشِّكَايَةَ وَٱلْعُجْمَةَ ...

قولــه : « ولوجود الشيء على صفة .... »[٢].

معناه : لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق هو منها، كَأَحْمَدْتُه : وجدته موصوفاً بالحمد.

قولــه : « وفي كلام مجاشــع ..... »

جاء عمرو بن معد يكرب إلى مجاشع السُّلمِيّ فقال له مجاشع : حاجتك، فقال : صلة مثلي، فأعطاه فرساً ودرعاً وسيفاً وصرّة فيها كذا وكذا ديناراً[١]، فقال عمرو بن معد يكرب : (لله درّكم ... الحديث)[٢] ثم قال عمرو قوله[٣] :

٥٦٠ ـ فَلِلَّهِ مَسْــؤُولاً نَوَالاً وَنَــائِــلاً وَصَــاحَبَ هَيْجَـا يَوْمَ هَيْجَا مُجَاشِعُ

نائلاً : أي مُعطيا من : ناله ينوله، أعطاه وهو معطوف على «مسؤولاً» لا على «نوالاً». وسألناكم باليد: من باب المفاعلة.

وفي نسخة بعض تلامذة المصنف بغير المد من باب «منع» «يمنع» والأول هو الوجه بشهادة : قاتلناكم، وهاجيناكم فافهم.

قولــه : « وللســلب ..... »

---

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ : ٨٣ ، ٩١ .

(١) انظر القصة في شرح الشافية ١ : ٩١ والأغاني ١٥ : ٢٢٢ .

(٢) نص الحديث الوارد في المتن بتمامه كما جاء في شرح الشافية ١ : ٩١ « لله دركم يا بني سُلَيم، سألناكم فما أبخلناكم، وقاتلناكم فما أَجْبَنَّاكُمْ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فما أَفْحَمْنَاكُمْ» أي ما وَجَدْنَاكُمْ بخلاء وَجُبَنَاءَ وَمُفْحَمِين.

(٣) انظر شعر عمرو بن معد يكرب ص ١٣٩ تحقيق مطاوع الطرابيشي والبيت من الطويل وقد جاء مفرداً في الديوان .

. . . وَيَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلْتُ ، تَقُولُ : قِلْتُ ٱلْبَيْعَ وَأَقَلْتُهُ وَشَغَلْتُهُ وَأَشْغَلْتُهُ ، وَبَكَرَ وَأَبْكَرَ.

* فصـــل * وَفَعَّلَ يُؤاخِي (أَفْعَلَ) فِي ٱلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ : فَرَّحْتُهُ وَغَرَّمْتُهُ ، وَمِنْهُ خَطَّأتُهُ ، وَفَسَّقْتُهُ ، وَزَيَّنْتُهُ ، وَجَدَّعْتُهُ، وَعَقَّرْتُهُ . . .

يعني ولسلب المعنى المشتق الفعل منه عمن تعلّق به كـ « أعجمتُ الكتاب» أزلت عجمته، ويجيء عمن نسب إليه كأقسط : أزال القِسْطَ، وهو الجَوْرُ، وكان ينبغي أن ينفصل ويقول ومنه أقسط، والسلب الثاني إنما يتأتى في فعلٍ غير متعد .

قولــه : « ويجيء بمعنى فعلت . . . . »

أي لا يكـون للهمـزة فيه تأثير نحو : «قِلت البيع، وأَقَلْتُهُ» وهذا الضرب نَزْرٌ بالإضافة إلى ما يفيد فيه الهمزة وتغيّر معنى (فعلت) لأن تغيير اللفظ يقتضي تغييراً في المعنى ، فكأنه ما فيه للهمزة تغيير هو الأصل، فيكثر، ولكن هذا الضرب من باب استكثار الألفاظ كَقَعَدَ، وجَلَسَ، غير أنّ هذا تغيير بزيادة حرف، وذلك تغيير بزيادة بناء، وهذا مذهب للعلماء مسلوك .

ويجيء «أَفْعَلَ» بمعنى «فَعَلَ» في شيءٍ من المعنى نحو: «أَصْحَتِ السَّماءُ» فَهي مُصْحِيَةٌ، «وصَحَا السَّكْرَانُ» ، فمعنى الانكشاف واضح في الفعلين، غير أن كل واحد منهما اختص بشيء على الانفراد، وليسا بشيئين على طريقة «قِلْتُ وَأَقَلْتُ». ألا تراكَ تقول: «أَقَلْتُ البَيْعَ» كما تقول: «قِلْتُ البيع» وهذا أدخلُ في القياس، لأنَّ تغيير اللفظ يقتضي تغييراً في المعنى فلفظ (أضـحى) غير لفظ (صحا) فيجب أن يكون بين المعنيين اختلاف. والانكشاف في السماء أقوى، فاللفظ الزائد بها أحرى.

قولـه : « فَـرَّحْتُــهُ . . . . . »

تقول : «فرح» بدون التعدية، (وفرَّحته) بالتعدية، وتقول: «غَرِمَ الرجل الشيء» إذا لزمه أدَاؤه، وغَرَّمَهُ : حمله على الغرامة.

. . . وَفِي ٱلْسَّلْبِ نَحْوُ : فَزَّعْتُه ، وَقَذَّيْتُ عَيْنَهُ ، وَجَلَّدْتُ ٱلْبَعِيرَ ، وَقَرَّدْتُهُ أيْ أَزَلْتُ ٱلْفَزَعَ وَٱلْقَذَى وَٱلْجِلْدَ ، وَٱلْقُرَادَ ، وَفِي كَوْنِهِ بِمَعْنَى (فَعَلَ) كقولك : زِلْتُه وَزَيَّلْتُه ، وَعِضْتُهُ وَعَوَّضْتُهُ ، وَمِزْتُهُ وَمَيَّزْتُهُ . . .

قولــه : « ومنه خَطَّأْتُهُ . . . . . »

أيْ نَسَبْتُه إلى ٱلْخَطَأ وَٱلْفِسْق والزِّنَا، وقلتُ لَهُ جَدْعاً وَعَقْراً فكأني جعلته ذا خطأ، وفاسقاً، وزانياً، وأَجْدَعَ، وذَا عَقْرٍ، فأنا وإن لم أحدث خطأه ولم أحمله عليه، كما أحمله على الذهاب في أذهبته، فقد أحدثت خطأه من قبل أنه كان مجهولاً غير متقرر. فلما قررته وأثبته صرت كأني أحدثت فيه شيئاً لم يكن، وإنّما عُدَّ هذا قبيلاً آخر، لأنه ليس بإحداث الفعل على الحقيقة، لأنك إذا قلت خَطّأته فمعناه : قلت له : «أَخْطَأْتَ» أو نسبته إلى الخَطَأ، وكذلك فَسَّقْتُه أي : قلت له: «يا فاسق»، أو نسبته إلى الفِسق، وليس المعنى صيرته فاسقاً أي : فاعلاً فعل الفسوق.

وأما جَدَّعْتُهُ ، وعَقَّرْتُه، فلأنه لما دعا عليه بالجدع والعقر، كأنه جعل كلا منهما مثبتاً له من جهة نفسه إغراباً ومبالغة، وذلك أنّ الدعاء لما كان سبب الجدع والعقر، وأريد المبالغة والدلالة على قوة الرجاء وحسن الظن بالله ـ عَزّت قدرته ـ جعل كَأَنَّ ٱلْجَدْعَ والعَقْرَ قد حصلا من الداعي من حيث كان سببه .

والفرق بين السلب هنا وبينه في باب «أَفْعَلَ» أَنَّ السلب هنا في الأكثر يُستعملُ في الأعيان وَثَمَّ في المعاني.

قولــه : « وفي كونه بمعنى فَعَّل . . . . ».

مجيء (فَعَّـل) بالتشديد بمعنى (فَعَلَ) بالتخفيف للتوكيد، إذ الزيادة في اللفظ بسبب التكثير للدلالة على زيادة المعنى نحو : «مِزْتُهُ وَمَيَّزْتُهُ، فالتمييز بين الشيئين يستـدعي فرط البُعـد بينهـما، والميز لا يستدعي ذلك، وعوّض ليس يفيد التعدية تضعيفـه لأنــه مثل «عاض» في التعدّي إلى مفعولين ولا يراد به التكثير كما يراد بـ

. . . وَمَجِيئُهُ لِلتَّكْثِيرِ هُوَ ٱلْغَالِبُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَطَّعْتُ ٱلثِّيَابَ وَغَلَّقْتُ ٱلْأَبْوَابَ ، وَهُوَ يَجَوِّلُ ، وَيُطَوِّفُ ، أَيْ يُكْثِرُ ٱلْجَوَلَانَ وَالطَّوَافَ .

(قَطَّع)، وهذا بمنزلة: (قِلْتُ، وَأَقَلْتُ) في أنَّ التضعيف لم يُفِدْ شَيْئاً كما لم يُفِدْ بالهمزة .

قولــه : « ومجيئه للتكثير . . . . »

التكثير يقارب التوكيد ، إلاّ أن التكثير يقع في التعدية، والتوكيد يقع في نفس الفعل، وكلاهما يتصور في «قَطَّعتُ» ، فإذا أردتَ التوكيد قلت : «قطَّعت الثوبَ» أي بالغتُ في قطع ثوب واحد، وإذا أردت التكثير قلت : «قَطَّعْتُ الثِّيَابَ» أيْ كَثَّرْتُ القطع وكَرَّرْتُهُ في ثياب كثيرة .

قولــه : « والطواف . . . . . »

قــال :

٥٦١ ـ أُطَــوِّفُ مَا أُطَــوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِــيدَتُــهُ لَكَــاعِ [1]

قولــه : « هو الغالب عليه . . . . . . »

يعني أنَّ ذلك هو أصله والأكثر في استعمالهم، وكان الأولى أن يقدّمه، ولكن قدم غيره لمؤاخاته لأفعل في ذلك الغير. وشرطه التكثير في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول.

فالأول في نحو : جَوَّلَ ، وَطَوَّفَ ، والثَّانِي نَحْوُ : مَوَّتَتِ ٱلإبل، والثالث نحو : غَلَّقْتُ ٱلْأَبْوَابَ .

---

(١) من الوافر وقائله الحطيئة ـ انظر ديوانه ص ١٢٠ وابن يعيش ٤ : ٥٧ ، والخزانة ٢ : ٤٠٤ . واللكعاء : المتناهية في اللؤم، ومعنى البيت كما جاء في الخزانة: أطوّف نهاري كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل فإنما آوي إلى بيت قَيِّمَتُه القاعدة فيه لئيمة. واستعمله الجندي شاهداً في هذا الموضع على أن بناء فعّل دال على التكثير، وفيه شاهد آخر في قوله (لكاع) على أنه مختص بالنداء واستعمل في غير النداء ضرورة. وفيه تخريجات أخرى.
انظر الخزانة ٢ : ٤٠٤ ـ ٤١٣ .

. . . وَبَرَّكَ ٱلنَّعَمُ ، وَرَبَّضَ ٱلشَّاءُ ، وَمَوَّتَ ٱلْمَالُ ، وَلاَ يُقَالُ لِلْوَاحِدِ .

*** فصـــل *** و (فَاعَلَ) لأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَيْكَ مَا كَانَ مِنْكَ إِليهِ كَقَوْلِكَ : ضَارَبْتُه وَقَاتَلْتُهُ ، فإذا كُنْتَ ٱلْغَالِبَ قُلْتَ : فَاعَلَنِي فَفَعَلْتُهُ . . .

فإن فقـد ذلك امتنع استعماله فلذا امتنع قولك : مَوَّتَتِ الشَّاةُ لانتفاء جميع ما ذكرنا، إذ لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة، ولا يستقيم تكثيرها وهي واحدة. وليس ثم مفعول، فيكون التكثير له.

قولـــه : « بَرَّكَ ٱلنَّعَمُ . . . . . ».

كل ما ثبت وأقام يقال فيه برك. ومنه : برك البعير، وبرك الإبل: إذا أكثرت فعل البروك والاستناخة، ومنه البَراكَاءُ وهي الثَّبَاتُ في الحرب .

قولـــه : « وَرَبَّـــضَ . . . . . »

كل ما يأوي إليه فهو رَبْضٌ . ومنه ربض الغنم، ومرابض الإبل: مَعَاطِنها.

قولـــه : « وَمَوَّتَ ٱلمـــالُ . . . . ».

كثر فيه الموتان ، وهو موت يقع في الماشية .

قولـــه : « وَفَاعَـــلَ . . . . »[1]

هو موضـــوع على أن يقتضي فاعلين. أحدُهُما مرفوع في اللفظ والآخر منصوب نحو: (ضارَبَ زيدٌ عمراً)، فلما كان كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً رفعوا أحدهما ونصبوا الآخر، وهذا هو أوَّلُ الأفعال التي يجوزُ فيها جَعْلُ أيّ واحد شئت من الشيئين فاعلاً والآخر مفعولاً ومثله : «أصابني خير، وأصبتُ خَيراً»، وهذا في المفعول الذي لا حَظّ له في الفعل ممتنع. لا تقول في «ضربت زيداً» «ضربني زيد».

وقولـــه : « لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه . . . ».

---

(١) انظر شرح الشافية ١ : ٩٦ ـ ٩٩ .

... وَيَجِيءُ مَجِيءَ فَعَلْتُ كَقَوْلِكَ سَافَرْتُ ، وَبِمَعْنَى أَفْعَلْتُ نَحْوُ : عَافَاكَ ٱللَّهُ ، وَطَارَقْتُ ٱلنَّعْلَ ، وَبِمَعْنَى فَعَّلْتُ نَحْوُ: ضَاعَفْتُ وَنَاعَمْتُ

معناه : لأن يكون من غير الفاعل إلى الفاعل ما كان من الفاعل إليه فقدّر الفاعل مخاطباً.

قولــه : « فإذا كنت الغالــب . . . . ».

أي إذا كانا مثلين في مباشرة الفعل، وأن الفعل بينهما مقسوم على السواء، قال كل واحد منهما: (ضاربني ، وضاربته)، فإذا ترجّح أحدهما على الآخر قال الغالب : (ضَارَبَني فَضَرَبْتُهُ).

قولــه : « كقولك سَافَرْتُ . . . . ».

زيادة الألف فيه إشارة إلى المقاساة لمشقة الفعل، كأنّ نفس الفاعل فيه تغالبه وهو يغالبها إذ النَّفْس تأبى المَشَقَّةَ وهو يرغب في تحصيل الفعل، (فكان الفعل مُشْتَرِكاً بَيْنَهُمَا)[1].

قولــه : « وبمعنى أفعلــت . . . . » .

يعني بمعنى (أفعلت) في التعدية، لأن معنى «أجلسته» صيرته ذا جلوس. ومعنى «عافَاكَ ٱللَّه» : صيرك ذا عافية .

وخصَّ « أفعل» وإنْ كان «فَعَّل» قد يأتي لذلك المعنى لكثرة «أفعل» فيه وكذا: «طارقتُ النَّعل»: أي صيرته ذاطراق، وهو جلدة تجعل تحت النعل،و «طارق» قائم مقام «أطرق». وليس «أطرق» بفصيح كذا.

قال الإمام عبدالقاهر: نُظر في هذا البناء الذي هو بمعنى أفعلت إلى أنّ الزيادة فيه وفي «أفعلت» واحدة، ولم ينظر فيهما إلى موضع الزيادة.

قولــه : « وبمعنى فَعَّــلَ . . . . ».

أي في التكثـير والـزيادة في كل واحد من البناءين متوسطة، وإن كانت إحدى

---

(١) في ع : « فكان الفعل يشترك بينهما» والمثبت من الأصل .

* فصـــل * وَٱنْفَعَلَ لَا يَكُونُ إلّا مُطَاوِعَ (فَعَلَ) كَقَوْلِكَ : كَسَّرْتُه فَٱنْكَسَرَ ، وَحَطَّمْتُهُ فَٱنْحَطَمَ ، إلّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِم : أَقْحَمْتُه فَٱنْقَحَمَ ، وَأَغْلَقْتُهُ فَٱنْغَلَقَ ، وَأَسْفَقْتُهُ فَٱنْسَفَقَ ، وَأَزْعَجْتُهُ فَٱنْزَعَجَ ، وَلَا يَقَعُ إلّا حَيْثُ يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَأْثِيرٌ ، وَلِهٰذَا كَانَ قَوْلُهُمْ : ٱنْعَدَمَ خَطَأً . . .

الـزيادتين من نفس الكلمة بخلاف الزيادة الأخرى فتكون الفائدة في «ضاعفت» و«ضَعَّفت» متحـدة لا تفـاضـل بين البنـاءين فيهـا، إلا أنّ الأصـل «ضَعَّفْتُ»، و«ضَاعَفْتُ» دخيل.

قولـــه : « (وانفعل) لا يكون إلا مطاوع (فَعَّل) . . . . . ».

(انفعـل) موضـوع على أن يكون مطاوع «فَعَّل» لا «أَفْعَل» لأنَّ «أَفْعَلَ» منقول بالهمزة للتعدي، وإنما ينقل من «فَعَل» نَحْوُ: أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، (ففعل) مطاوعه وليس كذا (فَعَّلْتُهُ)، لأنه مصوغ على التعدي.

فإذا قصد المطاوع وجب أن يؤتى بصيغة مفردة، فيزاد في التركيب ليدل عليه، إذ لا يحتمل الحذف لكونه على ثلاثة أحرف عارية من الزيادة، ولذا جعل « أقحمته فانقحم »، و«أغلقته فانغلق»، و«أسفقته فانسفق»، و«أزعجته فانزعجَ» مِنَ الشَّواذ.
وقيل: إنّـما جُعِـلَ هذا على طريقـة أن «أفعـل» نابَ مَنـابَ «فَعَلَ» وأسفق الباب وأصفقه، بمعنى: رده.

قولـــه : « ولا يقع إلاّ حَيْثُ يكون علاجٌ وتأثير . . . ».

وذلـك نحـو «كسرته، وقطعته» كأنهم لما خصوا هذا البناء بالمطاوعة، خصوه[1] بالمعاني الواضحة للحس، ولذا لم يجز عرفته فانعرف، لأنك بقولك عرفته مخبر بتقرر ذلـك في قلبك وتصوره لك، وليس لقولك تصوّر مطاوع إذ ليس في قولك «ثبتت صورتـه في قلبي» فعـل أحـدثته حتى تقول: طاوعني الذي أصبته بالفعل على ما أردت، فكذا لا يكون (لعرَّفْته) مطاوع.

---

(١) في الأصل (خصّوا) والمثبت من ع .

. . . وَقَالُوا قُلْتُهُ فَٱنْقَالَ ، لأَنَّ ٱلْقَائِلَ يَعْمَلُ في تَحْرِيكَ لِسَانِهِ .

* فصـــل * وَ «ٱفْتَعَلَ» يُشَارِكُ ٱنْفَعَلَ في ٱلْمُطَاوَعَةِ كَقَوْلِكَ : غَمَمْتُهُ فَٱغْتَمَّ ، وَشَوَيْتُهُ فَٱشْتَوَى ، وَيُقَالُ : ٱنْغَمَّ وَٱنْشَوَى . .

وكذا لم يجز عدمته فانعدم، لأن عدمته بمنزلة لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود والحقيقة تعود إلى قولك «مات»[1] وليس له مطاوع، فكذا لعدمته، إذ ليس في عدمته إحداث فعل، وقد يكون الفعل بالجوارح، ثم لا يجيء له المطاوع كقولك: «لمسته» لا يقال «انلمس»، لأن كون الشيء في صفة الملموس من جهة نفسه لا يتصور، كما يتصور كون الشيء في صفة المكسور وليس بالفعل الذي هو اللمس نتيجة بإزاء الانكسار، وفي الفعل الذي هو اللمس فتقول: لمسته فقبل اللمس أو لم يقبله.

قولــه : « لأن القائل يعمل في تحريك لسانه . . . . » .

أي المعنى : أجـريت له لسـاني فجرى . وأخرجته من فيَّ فخرج. قال بعضُ شارحي[2] هذا الكتاب : وغرضه في إيراد هذا أنه ينبغي أن لا يخلو الفعل من أدنى شيء من العلاج، لأنّ القائل يعمل في تحريك لسانه وإدارة صوته في مخارج فمه، ومناشىء الحروف، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب.

قال بعض المحققـين[3]: فإن أُطلق (قُلْتُـهُ فَٱنْقَالَ) على إرادة المعنى المفهوم من القول، من غير أن يُقصد إلى ألفاظ محققة أو مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم.

قولــه : « يشارك (انفعل) في المطاوعة . . . . » .

فإن قلت : ما وجه وقوع المشاركة بينهما ؟ قلت : وجهه أن الزيادة في كل واحد منهما واحدة، إلا أنها في «انفعل» قبل الفاء وفي «افتعل» بين الفاء والعين، وإحداهما نون والأخرى تاء غير أنهما يتآخيان في أنهما من حروف الزيادة .

(١) في ع « فات » والمثبت من الأصل .

(٢) الشارح المقصود هنا هو ابن الحاجب ـ انظر الإيضاح ٢ : ١٣١ .

(٣) القائل هو ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ١٣١ .

. . . وَيَكُونُ بِمَعْنَى تَفَاعَلَ نَحْوُ : ٱجْتَوَرُوا ، وَٱخْتَصَمُوا ، وَٱلْتَقَوْا ، وَبِمَعْنَى ٱلاتِّخَاذِ نَحْوُ : أَذَّبَحَ ، وَاطَّبَخَ ، وَٱشْتَوَى إذا ٱتَّخَذَ ذَبِيحَةً وَطَبِيخاً وَشُوَاءً لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُ ٱكْتَالَ وَٱتَّزَنَ . وَبِمَنْزِلَةِ فَعَلَ نَحْوُ قَرَأْتُ وَٱقْتَرَأْتُ ، وَخَطِفَ وَٱخْتَطَفَ . . .

فإن قلت : لِمَ قدمت الزيادة في «انفعل» على الفاء وزحلقت في «افتعل» من الصدر إلى الوسط؟ قلت: لأن «افتعل» ترد لمعان أخرى سوى معنى المطاوعة، ثم المشاركة في المطاوعة على ضربين :

أحدهما : أن يكون «افتعل» مصاحباً «لانفعل» كـ «غَمَمْتُهُ فاغتم وانغَمّ» .

والثاني : أن يكون قيامه مقام انفعل نيابة لازمة، كطردته فاطَّرَد ولا يقال انْطَرَد .

قولــه : « بمعنى تفاعل . . . . »

شورك بين «انفعل» و «تفاعل» في معنى المطاوعة لتضمّن «تفاعل» في معنى المطاوعة، فإنّ كل واحد من الجماعة المشتركة فاعل بذاته ومفعول من جهة شريكه .

قولــه : « وبمعنى الاتخــاذ . . . »[1]

إنما ورد معنى الاتخاذ لتحقق معنى المطاوعة فيه، لأنه لما كان لمباشر فعل الاتخاذ داع في نفسه نُزِّل الداعي في منزلة آمر بأمره، ونزّل هو منزلة مؤتمر مطاوع .

قولــه : « وبمنزلة فَعَل . . . . » .

وروده بمعنى فَعَلَ قريب من معنى الاتخاذ ، لأنه لما كان لمباشر الفعل زيادة جدّ وحرص في إيجاد الفعل وتحصيله، صار كأنه فاعل لنفسه فأشبه معنى الاتخاذ من هذه الجهة وإن كان وضعه مطلقاً في الدلالة. ألا ترى أن «البرق» في قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾[2]، كأنه حيوان خارج يصطاد لنفسه ومما نحن بصدده قوله :

٥٦٢ ـ كَتبتُ إليكَ فَٱقْـتَرِىءْ السَّـلاَمَـا   سَلاَمَ مُشَـوَّقٍ أَلِـفَ ٱلْـغَـرَامَـا[3]

---

(١) انظر سيبويه ٤ : ٧٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٣) البيت من الوافر ولم أعثر له على قائل .

. . . وَلِلزِّيَادَةِ عَلَى مَعْنَاهُ كَقَولِكَ : ٱكْتَسَبَ فِي كَسَب ، وٱعْتَمَلَ فِي عمِل ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : أَمَّا كَسَبْتَ فإنه يَقُولُ أَصَبْتَ ، وَأَمَّا ٱكْتَسَبْتَ فَهْوَ التَّصرُّف والطَّلبُ وَالاعتِمَالُ بِمَنْزِلَةِ ٱلاضْطِرَاب .

* فصــــل * وٱسْتَفْعَــلَ لِطَلَبِ ٱلْفِعْـلِ ، تَقُـولُ : ٱسْتَخَفَّـهُ وَٱسْتَعْمَلَهُ ، وَٱسْتَعْجَلَهُ ، إذا طَلَبَ عَمَلَهُ وَخِفَّتَـهُ وَعَجلَتَـهُ . وَمَـرَّ مُسْتَعْجِلاً أي مَرَّ طَالِباً ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ مُكَلِّفَهَا إِيَّاهُ . . .

فكأنه قال: اقرأ سلام مُشَوَّق إلى لقائك، وتخصص بذلك دون غيرك.

قولــــه : « اكتـال واتـزن . . . . » .

أي : كال لنفسه ووزن لنفســه .

قولــه : « كقولك اكتسب في كسب . . . . » .

قال المصنف[1] في قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾[2]، فإن قلت: لم خصَّ الخير بالكَسْب والشر بالاكتِسَاب؟ قلت: في الاكتساب اعتمال، فلما كان الشرُّ مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمَّارة به كانت في تحصيله أعمل وأجدّ. فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصف بما لا دلالة فيه على الاعتمال والتصرف والاضطراب لذلك.

قولــه : « واستفعل لطلب الفعل . . . . » .

ومعناه نسبة الفعل إلى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه.

قولــه : « ومـر مسـتعجلاً . . . . » .

هذا كالاعتراض على الباب، وتَبيَّنَ أنَّ معناه أنه طالب لذلك من نفسه فصار بهذا التأويل جارياً على قياس بابه .

---

(١) انظر قول المصنف . أي الزمخشري في الكشاف ١ : ٤٠٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

. . . وَمِنْهُ ٱسْتَخْرَجْتُه ، أَي لَمْ أَزَلْ أَتَلَطَّفُ بِهِ وَأَطْلُبُ حَتَّى خَرَجَ ، وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ: ٱسْتَتْيَسَتِ ٱلشَّاةُ ، وَٱسْتَنْوَقَ ٱلْجَمَلُ، وَٱسْتَحْجَرَ ٱلطِّينُ، وإنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ. وَلِلإِصَابَةِ عَلَى صِفَةٍ نَحْوُ: ٱسْتَعْظَمْتُه، وَٱسْتَسْمَنْتُهُ، وَٱسْتَجَدْتُهُ، أَيْ أَصَبْتُهُ عَظِيماً وَسَمِيناً وَجَيِّداً. . .

قولـه : « ومنه ٱسْتَخْرَجْتُهُ . . . . » .

الاستخراج لا يكون إلا بحيلة وعلاج ، بخلاف الإخراج .

قيل : استفتي المصنف عن قول القائل : «عُذْتُ بالله واستعذت بالله» هل بَيْنَهُما فرق ؟ قال : لا بد لزيادة السين والتاء على «عُذْتُ» من زيادة معنىً ، فإنّ الحرفين موضوعان للطلب ، فالمُسْتَعيذ عائذ، وطالب للعياذ، وذلك يفيد معنى التهالك على ما هو بصدده، وعقد القلب والنيَّة به .

(والضمير في ومنه «لاستفعل» الذي هو لطلب الفعل، وإنما فصله لأنه يستعمل بمعنى «أخرجته» لأنّ الطالب للشيء قد يُحَصِّلُه بمثابة فَعَلَ ٱلْمُتَعَدِّي، فلما أُطْلق «استخرجتُه» على الطلب المُحَصِّل للخروج صار بمعنى «أخرجته»، إلا أنَّ في «استخرجته «معنى الطلب» فنبه على أنه منه، وإن وافق أخرجته في معنى الحصول)[1].

قولـه : « وللتحـول . . . . » .

أي للانتقال من شيء إلى شيء. أي صارتِ الشَّاةُ تَيْسَا، والجمل ناقة، والطين حَجَراً، والبُغَاثُ نِسْراً.

وليس الغرض هنا الانتقال المطلق، وإنما هو مقيد بوصف القوة والازدياد. والقوة والازدياد معنى مطلوب .

---

(١) ما بين القوسين من الأصل .

... وَبِمَنْزِلَةِ فَعَلَ نَحْوُ : قَرَّ وَٱسْتَقَرَّ وَعَلاَ قِرْنَهُ وَٱسْتَعْلاَهُ .

*** فصــــل *** وَٱفْعَوْعَلَ بِنَاءُ مُبَالَغَةٍ وَتَوْكِيدٍ ، فَٱخْشَوْشَنَ وَٱعْشَوْشَبَتِ ٱلْأَرْضُ ، وَٱحْلَوْلَى ٱلشَّيْءُ ، مُبَالَغَاتٌ فِي خَشُنَ ، وَأَعْشَبَتْ، وَحَلاَ ، قَالَ ٱلخَلِيلُ فِي ٱعْشَوْشَبَتْ :

قولــه : « وللإصابة على صفة .... » .

معنى الإصابة، ومعنى الوجود : سواء، والغالب أن يسبق طلب من الواجد، لأنـك إذا قلت : «استعـظمتـه»، و«استسمنته» فكأنك طلبت (عِظَمَه وسِمَنَهُ)[1] فوجدته .

قولــه : « نَحْوُ قَرَّ وَٱسْتَقَرَّ .... » .

غير أن المعنى في لفظة «استقر»[2] يتغير قليلاً، فاستقر واستعلى عليه، أقوى من «قر وعلا» .

فإن قلت : قد جاء استعلى عليه، فكيف يكون علا في علاه؟ قلت : ذاك محمول على المعنى نحو : «غلب عليه» وقد جاء ذلك في «عـلا» أيضاً فقيل علا عليه، ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[3]، والمعنى : يفرحون وقد جاء «بشر» بمعنى فرح .

قــال :

٥٦٣ ـ وإذَا لَقِيتَ الْبَاهِشِينَ إلى النَّدى   غُبْرًا أَكُفُّهُمُ بِقَاعٍ مُمْحِلِ[4]

فَأَعِنْهُمُ وَٱبْشَرْ بِمَا بَشِرُوا بِهِ   وَإذا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَٱنْزِلِ[5]

(يقال : بَشَرْتُهُ وأَبْشُرُهُ وَأَبْشَرْتُهُ ، وَبَشَّرْتُهُ. فَبُشِرَ) .

قولــه : « واعشوشبت الأرض .... » .

---

(١) في ع : « عظمته وسمنته » والمثبت من الأصل لأنه الموافق للمعنى .

(٢) في ع : «استفعل» والمثبت من الأصل .

(٣) سورة آل عمران آيـة ١٧١ .

(٤، ٥) نسبهما صاحب اللسان إلى الشاعر الجاهلي عطية بن زيد، ونقل عن ابن بري أنهما لعبد =

. . . إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَجْعَل ذَلك عامًا قدْ بَالَغَ .

أي كَثُر عُشْبُها .

قولـــه : « أنْ تَجْعَلَ ذلكَ عَامًّا . . . » .

ذلك إشارة إلى الاعشيشاب ، وهو إن لم يذكر فالفعل دل عليه. والمعنى : أن العشب عم وجه الأرض وبالغ في كثرته[1] .

و « اعشوشب » من تركيب العشب، لأنَّ العين كُرِّرَتْ لتفيد معنى القوة والكثرة، وهو قريب من «قطّع» وَ «نَحْوِهِ» في أنْ تَكْرِيرَ ٱلْعَيْنْ لإِفَادَة التكثير، ففائدة التوكيد في «اعشوشب» أنه كثير في نفسه كثرة، وفائدة التكثير أنه قد استوعب جميع أجزاء هاتيك الأرض .

القيس بن خفـاف الـبُرجُمي. وهما من الكامل. انظر اللسان (بشر) والباهشون: جمع باهش وهو المسرع إلى المعروف بفرح، وغبر الأكف:دلالة الفقر. والقاع: الأرض المنبسطة التي لا نبت فيها. والضنك: ضيق العيش، ومعناهما: إذا لقيت الناس الذين اعتادوا الكرم وقد شحت مواردهم في ظروف العيش الضيِّقة فأعنهم واستبشر خيراً مثلهم واحتمل معهم شدتهم وقاسمهم شظف العيش. والشاهد في البيت قوله : «وابشر بها بشروا به» ومعناه الفرح، انظر الأبيات في الحجة لأبي علي ٢ : ٣٦٠ ـ ٣٦١ .

(١) انظر سيبويه ٤ : ٧٥ .



* ومن أصناف الفعل:الرباعي *

لِلْمُجَرَّدِ مِنْهُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ فَعْلَلَ ، وَيَكُونُ مُتَعَدِّياً نَحْوُ : دَحْرَجَ الحَجَرَ وَسَرْهَفَ آلصَّبِيَّ ، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ نَحْوْ : دَرْبَخَ ، وَبَرْهَمَ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ بِنَاءَانِ آفْعَنْلَلَ : نَحْوُ آحْرَنْجَمَ ، وآفْعَلَلَّ نَحْوَ آقْشَعَرَّ .

قولــه : « نحو : دربــخ . . . . » .

دربخت الحمامة لذكرها خضعتْ له وطاوعته، ودَربَخ الرجل طَأْطَأَ رأسه وبسط ظهره .

وبرهــم : إذا فَتَحَ عينيه وأَحَـدَّ النَّظَرَ .

وبرســم : إذا أَدَام النَّظَـرَ .

قولــه : « وللمزيد فيه بناءان . . . » .

ذكر هنا أن المزيد الرباعي بناءان .

(وقال بعضُ شارحي[1] هذا الكتاب : ذكر للمزيد فيه بناءَين وأسقط الثالث، وهو أكثر من البناءين اللذين ذكرهما. وهو «تَفَعْلَلَ» كقولك: «تَدَحْرَجَ» وَهُو وَهَم منه. وقد ذكر «تَفَعْلَلَ» في تقاسيم الأبنية المتقدمة، إلّا أنه باعتبار زيادة التاء واللام جميعاً.

وتدحرج ليس من ذلك ، لأنَّ لاميه أصليتان هذا كلامه)[2].

قولــه : « نحو احرنجـم . . . . » .

أي اجتمع ، وآقْشَعَرَّ أي : انتصب شعر جلده .

---

(١) هو ابن الحاجب في كتابه: «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ١٣٤ .

(٢) ما بين القوسين اقتبسه الجَنَدِيُّ بنصه من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ـ انظر ج ٢ ص ١٣٤ .

* فصـــل * وَكِلَا بِنَاءَي المزيد فيه غير مُتَعَدٍّ ، وَهُما في الرُّبَاعِي نظيرَا ٱنْفَعَلَ وٱفْعَلَّ وَٱفْعَالَّ في الثُّلاثِي ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَلَيْسَ في ٱلْكَلَامِ ٱحْرَنْجَمْتُهُ ، لأَنَّهُ نَظِيرُ ٱنْفَعَلْتْ في بَنَاتِ ٱلثَّلَاثَةِ زادَوا نُوناً وألف وصل ، كما زادوهما في هذا .

وقال ليس في الكلام ٱفْعَلَلْتُهُ ، ولا ٱفْعَالَلْتُهُ وذلك نحو : ٱحْمَرَرْتُ ، وٱشْهَابَبْتُ ، ونَظِيرُ ذلك مِنْ بَنَاتِ ٱلْأَرْبَعَةِ ٱطْمأَنَنْتُ، وٱشْمَأزَزْتُ .

والله أعلم .

قولـه : « نظيرا ٱنْفَعَلَ . . . . » .

نظيرا بضمير الاثنين. أما احرنجم فالهمزة والنون فيه زائدتان وهو على حرجم بإزاء «انفعل» في فَعَلت.

وأما ٱقْشَعَرَّ : فبمنزلة «ٱحمَرَّ» من حيث إن اللام فيهما مكسورة فالتركيب من « ق ش ع ر » كما أن التركيب في احمرّ من « ح م ر » .

فافعنلل مثل انفعل في المطاوعة .

وَٱفْعَلَلّ نظير ٱفْعلَّ في المبالغة .

ولذا قال سيبويه[1] : وليس في الكلام ٱحْرَنْجَمْتُهُ، لأَنَّهُ نَظِيرُ ٱنْفَعَلْتُ في بنات الثلاثة زادوا نوناً وألف وصل كما زادوهما في هذا . وقال وليس في الكلام «ٱفْعَنْلَلْته» ولا «ٱفْعَالَلْتُهُ» إلى آخر ما ذكر في المتن .

قوله : « وليس في الكلام ٱفْعَلَلْتُه ولا ٱفْعَالَلْته . . . » .

لأن هذين البناءين للألوان والعيوب وهي لازمة لا تعدِّيَ فيها .

قولـه : « ونظير ذلك . . . » .

أي نظير نحو : «ٱحْرَنْجَمَ» والنون في «ٱطْمَأَنَّ» مَكَرَّرةً وهي لام كـ «زاي»

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤ : ٧٧ .

. . . .

(آشْمَأَزَّ) أي: آنْقَبَضَ وظاهره يدل على أَنَّ آلْأَصْل «طَمْأَنَ» بهمزة بعد ميم، وليس كذلك، بل الأصل: «طَأْمَنَ» بميم بعد همزة، ذكره صاحب الكتاب[1]، وَآطْمَأَنَّ مقلوب منه ووزنه «آفْلَعَنَّ»، لأن الطاءَ فاءٌ في «طَأْمَنَ». والهمزة عين، والميم هو اللام الأولى في قولك: «فَعْلَلَ» إذا مثّلت.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تحكم بالقلب على طأمن؟

قلت: لأن طأمن عارٍ عن الزيادة، بخلاف آطْمَأَنَّ، فهو متضمنٌ لها، والزيادة فرع كالقلب، فالفرع بالفرع أحرى.

كَمُلَ القسمُ الثاني من كتاب الإقليد في شرح المفصل.

والحمد لله على كماله.

والصلاة على نبيه النبيه العربي محمد وآله.

وهو المسؤول أن يمنحنا التوفيق للشروع في القسم الثالث وإكماله.

رب يسر وتمم.

(١) الكتاب ٤ : ٣٨١ .